


مجلة دورية تصدر عن
مؤسسة الأهرام
كل ثلاثة أشهر

العدد ٣٠
السنة الثامنة
أكتوبر ١٩٧٢

رئيس التحرير:
د. بطرس بطرس غالى

مدير التحرير:
د. عبد الملك عودة

سكرتارية التحرير:
أحمد يوسف القرعى
نبيه الأصفهانى

الإدارة والتحرير والإعلانات
شارع الجلاء - القاهرة

الاشتراكات:
لسنة بالبريد العادى
داخل الجمهورية ٨٠ قرشا
ودول اتحاد البريد العربى
ودول الدار البيضاء ١٠٠ قرش

الثمن ٢٠ قرشا






# محور التنمية فى الوحدة الاندماجية

مؤرخو القرن المقبل ، حين يعكفون على دراسة ثورة يولية سنة ١٩٥٢ ليحللوا أبعادها ، ويوازنوا بين ايجابياتها وسلبياتها ، سيجعلون من خير ثمراتها أنها أدركت ، بل وجعلت الشعوب العربية والقيادات الفكرية فيها تدرك معا ، أن مستقبل مصر انما يكون ، بالترابط والتكامل والتفاعل مع غيرها من البلاد العربية عامة ، والبلاد الملاصقة لها جغرافيا خاصة • كما ان من خير ثمراتها انها أوصلت نداءها الى مختلف البلاد العربية ، فجعلتها تدرك أنه لامستقبل لاى قطر عربى دون هذا الترابط والتكامل والتفاعل ، وأفهمت الجماهير والقيادات أن جميع الانجازات التى حققتها ، والتى يمكن أن يحققها أى قطر من الاقطار العربية فى ظل التجزئة ، ستظل ضعيفة هزيلة ، عرضة للتشوه والانتكاس مالم تعززها وتصونها وحدات او اتحادات عربية منبثقة من الارادة الجماهيرية ، ثم لاتلبث تلك الوحدات أو الاتحادات أن تتحول الى الوحدة العربية الكبرى •

مؤرخو القرن الحادى والعشرين سيستنبطون أيضا أن الوحدة العربية لم تكن ضربا من ضروب الخيال يراود الشعوب المتعطشة الى المجد ، الطموحة الى التقدم • ولم تكن مجرد شعار يردده الساسة والقادة لاخفاء اخفاق سياساتهم او قياداتهم ، ولكنها كانت حركة اتحادية ديناميكية منبثقة من ارادة القاعدة الشعبية ، متمشية مع قوانين التاريخ ، ومقتضيات التنمية •

ومؤرخ الغد حين يتناول التفصيل ،سيقول ان السعى لتحقيق الوحدة العربية قد اتخذ صورا مختلفة مثل صورة وحدة وادى النيل ، وصورة النظام الكونفدرالى فى ظل جامعة الدول العربية ، وصورة الاتحاد الثنائى بين القاهرة ودمشق ، وبين بغداد وعمان ، وصورة الاتحاد الثلاثى الممثل فى اتحاد الجمهوريات العربية ، وأخيرا صورة الوحدة الاندماجية الكاملة بين ليبيا ومصر •

٧٦٧

« ... والشعب المصرى والشعب الليبى تجمعهما عوامل وثيقة .. وصلات متعددة .. جغرافية وتاريخية واقتصادية وسياسية وبشرية وفكرية .. تلقى عليهما ازاء الامة العربية مسئوليات والتزامات .

وهذه المسئوليات ليست دورا متميزا للشعبين .. ولكنها التزام محدد لخدمة الاهداف القومية العليا .. مهما تكن العوائق .. وتدعوهما الى بذل جهد عاجل مشترك .. لتحقيق آمال الامة العربية فى اقامة وحدتها .

ان السير على هذا الطريق .. قد حدا بقيادتى الثورتين الى ضرورة التحمل بامانة العمل القومى والوحدوى ولتقوم الثورتان وباجتهادهما المشترك وباختيار طليعى لاقامة العمل الوحدوى فى ظروف تحقق لاول مرة مناخا ملائما .. لما يعطيه من عمق وامتداد وما تفرضه من آمال وتحديات » .

من بيان اعلان الوحدة [ ٢ اغسطس ١٩٧٢ ]

---

تلك الصورة الجديدة مشروع جرىء وعظيم ، وكأى مشروع جرىء وعظيم فهو فى حاجة الى دفع ثورى ، وتصور ابتكارى ، واستعداد للتغلب على الاوضاع المعوقة . هذا . اذا اردنا أن تخرج الوحدة الليبية المصرية من حيز التفكير والامان ، الى حيز التنفيذ والوجود والصمود .

ذلك التصور الابتكارى الجرىء يقتضى منا أن نتصدى بشجاعة وبصراحة للصعوبات والمعوقات التى تعترض طريق الوحدة ، والا نحاول اخفاءها ، او كتمانها ، بحجة أننا فى بداية تجربة وحدوية جديدة فى حاجة الى تعبئة الرأى العام ، واثارة حماسة لها .

علينا أن نواجه بشجاعة تلك الصعوبات والمعوقات ، لاسيما أنها ليست سياسية بقدر ما هى مادية وجغرافية . وترجع كلها الى مصدر واحد ، هو الصحراء الكبرى التى تفصل بين المدن الليبية الواقعة على شواطىء البحر المتوسط ، والمدن المصرية الواقعة فى وادى النيل .

فالصحراء تفصل بين العمران الليبى ، والعمران المصرى ،
والصحراء تباعد بين العمران الليبى ، والعمران المصرى ،
والصحراء تفرق بين العمران الليبى ، والعمران المصرى .

تلك الظواهر الثلاث رغم ما بينها من تشابك وترابط ، يجب معالجتها والعمل بجهد للتغلب عليها .

## الفراغ الصحراوى :

لا يمكن التغلب على هذا الفراغ الصحراوى الذى يفصل بين العمران الليبى والعمران المصرى الا بتعمير شواطىء البحر الواقعة بين الاسكندرية وبنغازى وطرابلس . فملايين الافدنة التى تقع على تلك الشواطىء يجب ان تعمر ، كما كانت

عامرة فى عهد الرومان ، ويجب أن تنشأفيها مدن كبرى . فمرسى مطروح والسلوم وطبرق وبنغازى يجب أن تتحول الى موانىءكبرى ، وعواصم علمية ، تقام فيها المدارس والمعاهد والجامعات ، ومراكز للسياحةوالاستجمام يفد اليها السائحون من شتى أنحاء العالم . يجب ألا نتردد فى ايصالمياه النيل الى تلك الشواطىء بأية وسيلة من الوسائل ، بمعنى أن ندخل ليبيا فى نطاقوادى النيل ، أو **نصل وادى النيل بليبيا** .

تلك المشروعات ليست مجرد خيال ،فهنـاك ملفات كاملة درسـت وحسـبت تكاليفها ... الايدى العاملة موجودة ،والاموال موجودة ، ولا يبقى بعد ذلك الا المبادرة السياسية ،والقيادة الفنية ، وسرعةالتصرف ، والخروج من الروتين . اننا فى حاجة الى انشاء جهاز جديد مستقل يكلفبتنفيذ هذا المشروع العظيم .. جهاز مستقل عن الجهاز الحكومى المصرى وعن الجهازالحكومى الليبى ... جهاز يصرح له أن يتصل رأسا بالخبرات الاجنبية والهيئاتالدولية .

**اننا فى حاجة الى « شاطىء جديد » يربط بين القطرين برباط متين ، يكفل للوحدة الاندماجية ان تكون كما نحب لها ان تكون .**

**اننا فى حاجة الى عاصمة جديدة ، ولتكنالسلوم مثلا ، لتكون مصـدر اشـعاع وحدوى ، على غرار ما جعل مـدينةستراسبورج على الحدود الفرنسية الالمانيـة مركز اشعاع وحدوى للدولتين ، بل ولاوروبا الغربية عامة . ولا ضير اذا طلبنا من الدول الكبرى الاسهام فى انشاء ميناء كبرى فىالسلوم ، وتشييد مطار دولى بها ، واقترحنا على المسئولين نقل احدى الجامعات منالقاهرة الى السلوم . حين قرر كمـال اتاتورك نقل عاصمة بلاده من القسطنطينيةالى أنقره ،، قيل ان هذا ضرب من ضروب الخيال ، وحينما قررت البرازيل نقـلعاصمتها من ريو دى جانيرو على شواطىء الاطلسى الى برازيليا فى وسط البلاد ، قيلان هذا عمل لا يتحقق له النجاح . ومع ذلك نجحت هذه التجربة وتلك ، ونجحت تجـارباخرى غيرهما ، مما أثبت أن الانسـان يستطيع بحسن تفكيره ، وقوة عزيمته ، أنيقهر كل مصاعب الطبيعة ، ومنها الفراغ الصحراوى .**

**البعد الجغرافى :**

**ليست مقاومة الفراغ الصحراوى كافية ،بل يجب مقاومة المسافة والبعد الجغـرافى الذى يفصل بين المدن المصرية والمـدنالليبية ، وبين المدن الليبية وبعضها ، فمنذ اليوم يجب ان نبدأ باقامة خط حديدى سريعيربط بين القاهرة وطرابلس يوميا ، ويقرب بين المدن الساحلية الواقعة على شواطىءالبحر المتوسط .. ويجب ان يلازم هذا الخط الحديدى خط برى سريع ( اوتوستراد ) بهمحطات لاصلاح السيـارات وامـدادها بالوقود ، وفنادق يسـتطيع الركاب أنيستريحوا فيها . هذا الى جانب خط بحرى منظم ، كالخط الجوى القـائم بين البلدينويجب ألا نتردد فى تحمّل فرق تخفيض**

اسعار الانتقال بين تلك المدن وبعضها ، لان التغلب على البعد الجغرافى تهون فى سبيله كل تكلفة .

**البعد الاجتماعى :**

ان الفـراغ الصـحراوى ، والبعـدالجغرافى من شـأنهما تـوليد البعـد الاجتماعى ، وتنمية التيـارات الانعزاليـة القطرية القائمة على مفهوم ضيق للقومية ، هو أقرب الى العصبية القبلية ، وكما يجب علينا أن نكافح الفراغ الصحراوى والبعد الجغرافى ، يجب كذلك ان نكافح البعـد الاجتماعى عن طريق تشجيع الهجـرة ، وتشجيع المصاهرة والتزاوج بين ابنـاء وبنات الدولتين ، وتشجيع اقامة مشروعات تجارية وصناعية مشـتركة ، وتشـجيع استثمار أموال كل قطر فى القطر الاخر •

وعلى مستوى التعليم العالى ، والتجنيد والتوظيف ، يجب ألا نتردد فى ادخـال الليبيين فى الجامعات المصرية ، والمصريين فى الجامعات الليبية ، وتجنيد الليبيين فى مصر ، والمصريين فى ليبيا ، ونسـند الوظائف الحكومية وغير الحكومية الى الليبيين فى مصر ، والمصريين فى ليبيا •وعن هذا الطريق يندمج الشعبان فعـلا وواقعا ، وتذوب العقد الاجتماعية التـى ولدتها المسافة والفراغ الصحراوى •

« وبعد » ، فلسنا نقول ان تلك القضايا وحدها هى التى يجب ان نتصدى لها اذا اردنا أن نجعل الوحدة بين ليبيا ومصر حقيقة يكفل لها الثبات والدوام ، بل ان هناك كثيرا من المشاكل السياسية والاقتصادية والدوليـة التى ستظهر كلما اقتربنا من تحقيق الوحدة الاندماجية الكاملة ، الا انها فى رأينا أقل كثيرا من الظواهر الثلاث التى ذكرناها ، لانها مرتبطة بالارض والاوضاع الجغـرافية •ولكن ـ كما قلنا ـ ارادة الانسان ،وعبقريته يجعلانه قادرا على ان يتغلب على مقتضيات الجغرافيا ، وقادرا على تحويل الصحراء الجرداء الى وديان خضراء ، وقادرا على أن يهزم المسافات ، ويجعـل المدن المتبـاعدة متقاربة ، والتقاليد المتباينة متشابهة •

ان نجاح الوحدة الكاملة بين مصر وليبيا ليست امرا هاما بالنسـبة لليبيـا ومصر فحسب ، ولكنها أمر هام للوطن العربى باجمعه من الخليج الى المحيط ، لانها ستكون الخطوة الحاسمة نحـو تخليص الارض العربية من قبضة الغاصب الصـهيونى ، والخطوة الاولى نحو اقامة اتحـادات ووحدات أخرى بين الدول العربية وبعضها بعضا لتتحول فى النهاية الى الوحـدة العربية الشاملة •

• • •

فى هذا العدد من السياسة الدولية قسم خاص عن الوحدة بين ليبيا ومصر ، أردنا به ان نسهم فى تحليل بعض جوانب تلك الوحدة . ان التحليلات التى نقدمها ليست الا دراسات تمهيدية ، نرجو ان تليها تحليلات علميـة موضوعية ، نتصدى فيها بصراحـة الى انجازات الوحدة ، والاحتكاكات التى يتوقع حدوثها فى اى حركة تكاملية تسعى الى تحقيق وحدة اندماجية كاملة .

رئيس التحرير



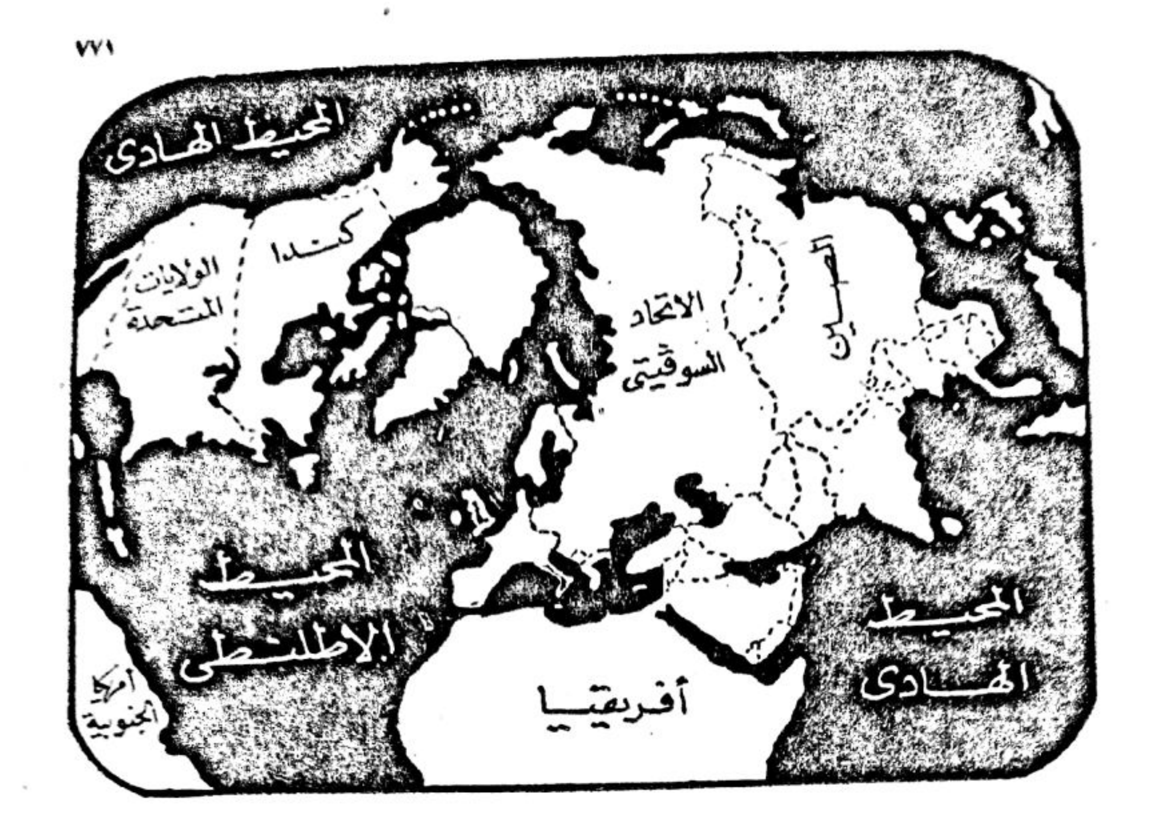

# الوفاق الأمريكى السوفيتى وقضية الأسلحة الاستراتيجية

د . اسماعيل صبرى مقلد

أستاذ العلوم السياسية المساعد
بكلية التجارة ـ جامعة أسيوط

ليس من شك فى أن التوقيع على اتفاقية الحد من الاسلحة الاستراتيجية خلال لقاء القمة الذى جرى فى موسكو فى مايو الماضى بين الرئيس الامريكى ريتشاردنيكسون والزعماء السوفييت ، يعتبر من المعالم البارزة فى تطور العلاقات الامريكية السوفيتية منذ الستينات ، وهو التطور الذى مر عبر مراحل ثلاث متميزة ، هى مرحلة الانفراج ، ثم مرحلة التقارب ، ثم المرحلة التى يمكن أن نطلق عليها عصر الوفاق بين القوتين الاعظم .

ولقد ارتكز هذا الوفاق ، ضمن ما ارتكز ، على عدد من الاجراءات السياسية والاستراتيجية الحيوية التى توصل اليها الطرفان ، والتى كان من ابرزها فى قطاع الرقابة على التسلح بالذات : توقيع اتفاقية الحظر الجزئى على اجراء التجارب النووية فى أغسطس ١٩٦٣ ، والتوقيع على معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية فى يونيو ١٩٦٨ ، ثم اخيرا التوقيع على معاهدة منع استخدام وانتاج وتخزين الاسلحة البيولوجية فى ابريل ١٩٧٢ . ولا جدال فى أن هذه الاجراءات والترتيبات قد دعمت كثيرا من امكانات الحوار السياسى الدائر بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، وبخاصة حول الامور التى تمس فى الصميم قضايا الحرب والسلم فى مجتمعنا الدولى




فى هذه الحقبة الحاسمة من تاريخه ». ثم جاء التوقيع على اتفاقية الحد من الاسلحة الاستراتيجية ليمثل استطرادا منطقيا فى نفس الاتجاه ، وليضع الدولتين أمام مسئولياتهما الخطرة ، باعتبارهما الركيزتين التى يقوم عليهما التوازن الدولى فى الوقت الحاضر ».

وبغض النظر عما اذا كانت هذه الاتفاقية قد أمكنها أن ترتفع بالفعل الى مستوى التحدى والخطر الذى يفرضه وجود الاسلحة الاستراتيجية على المجتمع الدولى ، وما اذا كانت قد استطاعت أن ترضى المطالب الامنية الملحة لهذا المجتمع على النحو الذى كان منتظرا منها ، فان التوصل اليها - بعد مباحثات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى استغرقت زهاء ثلاث سنوات ودارت بين كل من فيينا وهلسنكى - قد جاء نتيجة اقتناع تام من جانب الدولتين ، مؤداه أن استمرار تصاعد السباق بينهما فى قطاع التسلح الاستراتيجى ، بشقيه الدفاعى والهجومى ، كان لابد أن يؤثر بشكل مباشر وحاد على الظروف العامة للامن الدولى ، من حيث أنه كان يعمل على رفع احتمالات الحرب النووية ، ويهدد أسس التوازن الاستراتيجى القائم ، كما كان يقوم بسلب استراتيجية الردع المتبادل بين القوتين العملاقتين مقوما أساسيا وفعالا من المقومات التى ارتكزت عليها لفترة طويلة من

الوقت ، وتعنى بذلك صعوبة امتلاك أى من الطرفين السوفيتى أو الامريكى القدرة على التدمير بالضربة الاولى First Strike Capability ويضاف الى ذلك كله ، ان تصاعد هذا السباق كان يضع ضغوطا نفسية مرهقة على كل من الطرفين ، كما كان يعمل على استنزافهما ماديا واقتصاديا بشكل يقطع باستحالة قدرتهما على استمرار تحمل اعبائه الباهظة مستقبلا . ولعل هذه الحقائق بأبعادها الاستراتيجية والنفسية والمادية المختلفة ، هى التى انتجت الحافز المشترك لدى الدولتين، على ضرورة التوصل الى الاجراءات المناسبة التى تقيهما مضاعفات هذا الوضع المتردى .

وفى هذا البحث سنحاول أن نقدم تحليلا لجذور المشكلة الخاصة بسباق الاسلحة الاستراتيجية ، والدوافع والاهداف التى حركت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى نحو محاولة وضع ضوابط على هذا السباق ، والجوانب الفنية التى تناولتها مباحثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية فى فيينا وهلسنكى ، ثم أخيرا تقييم اتفاقية موسكو ، وبحث تأثيراتها النسبية على أوضاع السلم والامن الدوليين .

## الاوضاع التى وصل اليها سباق الاسلحة الاستراتجية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى

يعتقد الكثيرون من خبراء الاستراتيجية الدولية ، أن سباق التسلح النووى والاستراتيجى بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة كان قد وصل فى أواسط الستينات الى مستوى ، أو بالاحرى الى حد من التوازن والاستقرار Stabilized Dettrrence الذى كان يبرر تمسك الطرفين بضرورة المحافظة عليه ، لان أى اختلال فيه ربما كان من المستحيل تداركه فيما بعد بأية اجراءات تصحيحية فعالة . ويرجع جانب من السبب وراء هذا التوازن الاستراتيجى على - حد تصورهم - الى نوع السياسات العسكرية والاستراتيجية التى انتهجتها الادارة الديمقراطية السابقة ، وبخاصة المفهوم الذى تحمس له روبرت ماكنمارا ، والذى بنى على ضرورة التوصل فى عملية التسلح الاستراتيجى الى حد الوفرة التى تتيح لامريكا امتلاك قدرة لا شبهة فيها على التدمير المؤكد بها Assured Destruction Capability وهذه السياسات الاستراتيجية الامريكية فى مجموعها هى التى حفزت الاتحاد السوفييتى على مضاعفة امكانياته من الاسلحة الاستراتيجية ، وبخاصة الهجومية ، حتى استطاع أن يصل تقريبا الى مستوى التعادل فى هذه النواحى مع الولايات المتحدة ، ولاسيما فى ميدانى الصواريخ العابرة للقارات ICBM's ، والغواصات التى تستخدم كقواعد لاطلاق هذه الصواريخ البعيدة المدى ] ١[

يضاف الى الحقيقة الاستراتيجية السابقة ، ان نظم التسلح الاستراتيجى فى كل من الجانبين ، قد صممت بحيث أصبحت أقل تعرضا للاصابة Invulnerable باعتبار أن ذلك هو أساس القدرة على التدمير بالضربة الثانية Second Strike Capability ، وهذه الحقيقة فى حد ذاتها من بين العوامل التى اسهمت ايجابيا وبحق ، فى اضعاف الحافز لدى كل من الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة على المبادأة بالهجوم النووى ، وهذا هو أيضا من بين الاسباب الحيوية التى زادت من أستقرار العلاقة بين الدولتين .

بيد ان عدة تطورات تكنولوجية خطيرة فى نظم التسلح الاستراتيجى أخذت تظهر ، وأصبحت تفاعلاتها وردود فعلها المعقدة تنذر بأن تتحول الى مصدر اختلال هائل فى أوضاع التوازن الاستراتيجى القائم بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، ومن أهم هذه التطورات :

] أولا [ أن تقدم التكنولوجيا المتعلقة بأبحاث انتاج الصواريخ ونظم توجيهها ، قد ادى الى احداث تحسينات كيفية هامة جدا فى كفاءة تشغيل هذه

---

]١[ راجع فى ذلك :

Malcolm Makintosh, Soviet Strategic Policy, The World Today, (London), July 1970, pp. 272 — 276.

الاسلحـــة . ومن ذلك أن نظم توجيه الاسلحة الاستراتيجية الهجوميه الى اى هدف ، ايا كانت طبيعته ، وايا كان بعده الجغرافى ، او ما يعرف عموما بالـــ Terminal Guidance System هى على مستوى اكبر بكثير من الدقة ، مما كـان حادثا خلال العقد الستينى كله ، وهذا التطور فى ذاته يثير تخوفات كثيفة ــ ولها منطقيا ما يبررها ــ حول امكانية الحصول بوساطة الاتحاد السوفييتى أو الولايات المتحدة على القدرة على التدمير بالضربة الاولى ، وهو ما سيتسبب فى نسف مقوم اساسى من مقومات الردع المتبادل بين القوتين الاعظم فى الوقت الحاضر . (٢)

( ثانيا ) قيام الاتحاد السوفييتى باختبار نظام اطلاق الصواريخ الاستراتيجيـــة المدارية ، وهو النظام المعروف بـــ FOBS (٣) ، ويختلف هذا النوع من الصواريخ عـن الصـــواريخ العـابرة للقـارات ، فى انه فى مقدورهـا ان تطيـر على ارتفاعات اقل نسبيا ، وان تاخذ طريقـا اطول واقل تعرضا للرصد والاصـــابة ، انطـلاقا نحـو اهدافها فى النصــف الجنـوبى من الكـرة الارضـــية (٤) ولما كانت الصواريخ التـــى تنطلق وفقا لهـــذا النظـام هى اقل من ناحيتى الحمولة النووية والدقة فى اصـــابة الاهداف، فأنها لن تقدر على تعزيز المقدرة الاستراتيجية الهجوميـــة السوفيتية ، وبخاصة فيما يتعلـــق بالقدرة على التدمير بالضربة الثانية . ومن ثم ، فان استخدامها سيتركز فى الهجوم المفـــاجىء بالضربة الاولى ضد الاهداف اللينة نسبيا ، مثل قواعد القاذفات الاستراتيجية (٥) . وترتيبـــا على ذلك ، فان نظام فوبز يشكل انتهاكا للقاعدة الاساسية التى ظلت مرعية فى عملية التسلح الاستراتيجى بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحـــدة فى السنوات الماضـــية ، الا وهى عدم الانغماس فى تطـوير وانتاج الاسـلحة التى من شـــأنها ان تحفـــز عـــلى المبادأة بالضربة الاولى . (٦)

( ثالثا ) انتاج كل من الطرفين للصواريخ ذات الرءوس النووية المتعددة او الصواريخ المعروفة بميرف MIRV [٧] ، مما يضاعف من الاخطار التى يتعرض لها التوازن الاستراتيجى بينهما . فمثلا الصاروخ السوفييتى س س ٩ ومقـــابله الامريكى مينتمان ٣ اجريت عليهما الاختبـارات بشأن تركيب ثلاثة رءوس نووية فى كل منهما ، على حين ان الصاروخ بوسيدون الامريكى الـذى يطلق من الغواصات تجرى عليه التجارب لحمل عشرة من هذه الرءوس . وهذا يزيد بشكل هائل من قوة النيران الحالية ، بل أن صاروخا جبارا مثل بوسيدون ، هو ، كما يقال ، اعتى الاسلحة الاستراتيجية النووية القادرة على تـدمير المدن تدميرا فظيعا ، ويقال أنـــه اذا أمكن الاتحـــاد السوفييتى أن ينتج فى عام ١٩٧٥ ، أربعمائة وعشرين صاروخا من طراز س س ٩ يركب فى

---

[٢] Ian Smart, The Strategic Arms Limitation Talks, The World Today, July 1970, p. 298.

[٣] هذا الاصطلاح هو اختصار لـ : Fractional Orbital Bombardment System

[٤] William Foster, Prospects for Arms Control, Foreign Affairs, April, 1969, p. 414

[٥] Ibid.

[٦] Ibid.

[٧] Multiple Individually Targetable Re-entry Vehicles.

كل واحد من الرءوس التى تحملها شحنة نووية مقدارها خمسة ميجاتون ، فانه سيكون فى مقدور هذه الصواريخ فى النهاية ان تدمر خمسة وتسعين ٪ من ترسانة امريكا من صواريخ مينتمان ٣ التى يقدر لها أن تكون حوالى الالف صاروخ فى عام ١٩٧٥ [٨]

اذن ما هي الدلالة الاستراتيجية لصواريخ ميرف بالنسبة لاوضاع التوازن القائم بين الدولتين الاعظم ؟

ان انتاج هذه الصواريخ هو بلاشك من الامور التى تغذى الميل الى المبادأة بالضربة الاولى فى الحرب النووية ، وذلك لان تعدد الرءوس النووية يعطى الانطباع بأن استخدامها فى اى هجوم نووى سيحقق نتائج تدميرية باهرة ضد القدرات الاستراتيجية للطرف الاخر .

( رابعا ) ان بروز التهديد النووى الصينى منذ اوائل الستينات ، هو الذى استثار نزعة الخطر فى الولايات المتحدة ، لما ارتأته من احتمال تضاعف هذا التهديد ضد امنها القومى ، وضد مصالحها الاستراتيجية ، وبخاصة فى فترة السبعينات (٩) ، ولعل هذا هو ما حدا بحكومة

---

[٨]

François Duchene, SALT, the Ostpolitik, and the Post Cold War Context, The World Today, December 1970, p. 203.

[٩] راجع فى تأثير التطور النووى الصينى على القرارات والسياسات الاستراتيجية لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى :

Harry G. Gelber, The Impact of Chinese ICBMIS on Strategic Deterrence, ORBIS Summer 1969, pp. 407 — 432.

J.I. Coffey, Strategic Superiority, Deterrence, and Arms Control, ORBIS, Winter 1970, pp. 991 — 1008.

J.I. Coffey, The Anti-Ballistic Missile Debate, Foreign Affairs, April 1967, pp. 403 — 414.

Carl Kaysen, Keeping the Strategic Balance, Foreign Affairs, July 1968, p. 671.

Robert L. Rothstein, The ABM, Proliferation, and International Stability, Foreign Affairs, April 1968, pp. 487 — 502.

Benson D. Adams, McNamara's ABM Policy, 1961 — 1967, ORBIS, Spring 1968, pp. 200 — 226.

Neville Brown, An Unstable Balance of Terror, The World Today, January 1970, pp. 40 — 41 .

ويقول نيفيل براون : ان من اخطر المشاكل التى تثيرها القوة الاستراتيجية الصينية فى ابعادها ومستوياتها الحالية هى انه حتى لو كان الجيل الاول من الصواريخ الصينية فى حالة من التشغيل التام ، فان هذه القوة تصبح معرضة للتدمير وهى على الارض ، حيث ان معظم وحداتها ستكون فى حالة سكون، ومن هنا فانه اذا تبادر فى ذهن الصينيين ان ثمة خطرا وشيكا عليهم ، فانهم سيلجاون الى المبادأة بالضربة الاولى ،وقد يأتى هذا التصرف نتيجة سوء تقدير او سوء حساب ، ولعل هذا هو ماجعل الامريكيين يقيمون نظما للدفاع بالصواريخ المضادة ، وهو ما يحدث ايضا على الجانب السوفيتى .

Brown, op. cit., p. 41.

غير ان وجهة النظر هذه وجدت من يعارضها ، ومن ذلك مثلا ما عبر عنه خبير الاستراتيجية الامريكية كوفى الذى يقول « ان السياسات الاستراتيجية للولايات المتحدة تثير تساؤلا خطيرا حول ما اذا كانت ثمة حاجة فعلية الى بناء هذه النظم الباهظة التكاليف من شبكات الدفاع بالصواريخ المضادة كرد على التهديد الصينى . ان اقتناعنا الاكيد هو ان الصين ليست بصدد تملك قوة استراتيجية ضاربة — ليس الان ولا خلال العقد التالى — الى الحد الذى قد يجعل منها تهديدا خطيرا وحقيقيا للامن القومى الامريكى » .

J.I. Coffey, The Anti-Ballistic Missile Debate, op. cit., p. 407.

جونسون الى تنفيذ المشروع المعروف بسنتينل ( Sentinel ) ، اى تحصين المدن الامريكية بشبكة من الصواريخ الدفاعية المضادة ABM والذى تحول فى عهد ادارة نيكسون الجمهورية الى المشروع المعروف بسيفجارد [ Safeguard ] ، والذى اصبحت وظيفته حماية مواقع الصواريخ الامريكية ضد خطر الهجوم بالاسلحة الاستراتيجية السوفيتية [١٠] ونفس الشيء حدث بالنسبة للاتحاد السوفييتي، اذ أن تصاعد التهديد النووى الصينى دفع به الى تنفيذ نظام وقائى للدفاع ضد خطر الصواريخ الهجومية . (١١)

وقد أثار انشاء شبكات الصواريخ الدفاعية هذه جدلا عنيفا جدا ، ولا سيما فى الولايات المتحدة ، بسبب التكاليف المادية الخيالية التى يتكبدها هذا الانشاء من ناحية ، وكذلك بسبب التأثيرات الاختلالية لهذا النظام الجديد من نظم التسلح الاستراتيجى من جهة أخرى ، حيث كان من المتوقع — بشهادة كثيرين من خبراء الاستراتيجية الدوليين — ان يبدأ تطبيق هذا النظام من الدفاع بالصواريخ المضادة فى اثارة سلسلة من ردود الفعل العنيفة فى سباق الاسلحة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى فى القطاعين الدفاعى والهجومى معا ، وهو ماكان محققا أن ينتقل بهذا السباق الى مرحلة أخرى أكثر حرجا من مراحل تصاعده ، مهددا بذلك اوضاع الاستقرار

---

[١٠] فى الشهادة التى ادلى بهابعض كبار العلماء المتخصصين امام لجان الاستماع بالكونجرس الامريكى بخصص شرح الاختلافات الفنية بين نظامى سنتنل وسيفجارد ، ومدى الفعالية النسبية ، والتأثير المحتمل لكل منهما على احوال الامن الامريكى ،هؤلاء العلماء نظام سيفجارد الموجه لحماية الصواريخ العابرة للقارات ، على حين عارضوا نظام سنتنل الذى كان موجها لحماية المدن ، وفى الدفاع عن وجهة نظرهم الفنية والاستراتيجية هذه قالوا : « ان مشروع سيفجارد موجه اساسا للدفاع عن مواقع الصواريخ وهو يستهدف بذلك الابقاء على القوة النووية التأثرية الامريكية المركزة فى القواعد الارضية ، والتى غالبا ماستهاجم بصواريخ س س — ٩ السوفيتية ، وعلى ذلك ، فان تحصين هذه المواقع والقواعد سيقلل من احتمالات وقوع الحرب النووية . اما مشروع سنتنل فان طبيعية الوظيفة المسندة اليه كانت كفيلة بان تجعل منه جزءا لاينفصل عن المقدرة العامة على شن الحرب النووية من خلال تأمين سلامة المدن ضد اخطار الهجوم النووى المعادى، وتقليل نسب الاصابة البشرية على قدر الامكان . وفعالية مشروع سنتنل كانت مستمدة فى الصميم من مستوى كفاءة التشغيل المنسوبة اليه . والاهتمام بهذه النقطة بالذات كان من المحتمل ان يقود الولايات المتحدة الى العدول عن الالتزام الذى تتحمله بموجب اتفاقية الحظر الجزئى على اجراء التجارب النووية . واما مشروع سيفجارد ، من ناحية اخرى فانه يخدم متطلبات الامن القومى الامريكى على نحو افضل ، ومن ذلك انه يعمل على تأكيد الانطباع فى ذهن الخصم بانه يحمى للولايات المتحدة قوتها الضاربة من الصواريخ النووية الهجومية ، وهو ما كان كفيلا بان يروع هذا الخصم عن التفكير فى المجازفة بشن حرب نووية ضد امريكا ، ومن مزاياه الواضحة ايضا انه كان فى مقدوره ان يحقق نتائجه دون ان توضع كفاءة تشغيله فى محك الاختبار الفعلى » .

Prospects for SALT, and the ABM Debate, The World Today, August 1969, p. 326.

كذلك نقد عبر فريمان دايسون الخبير بمعهد برنستون للدراسات المتقدمة على مشروع سيفجارد هذا بقوله « انه اذا كان فى الاستطاعة تشغيل نظام استراتيجى له فرص معقولة نسبيا فى اثبات وجوده من ناحية الكفاءة الفنية ، فان مثل هذا النظام يكون فعالا من الناحية العسكرية » .

Freeman Duyson, Bulletin of the Americ an Scientists, April 1969, p. 31.

وبالفعل قد استقر الرأي على المضى فى تنفيذ هذا المشروع الذى ستبدأ اولى مراحل تنفيذه فى عام ١٩٧٤ .

[١١] يملك الاتحاد السوفيتى هو الآخر شبكة من الصواريخ الاستراتيجية الدفاعية ، وقد وصل عدد قواعد الصواريخ الدفاعية المقامة حول مدينة موسكو فى عام ١٩٧٠ الى مايقرب من سبع وستين قاعدة ، راجع فى ذلك :

Ian Smart, The Strategic Arms Limita tion Talks, op. cit., p. 297.

الاستراتيجى التى سادت بينهما فى الماضى تهديدا هائلا . (١٢)

ولم يكن من الغريب اذن عند هذه المرحلة من مراحل تطور سباق الاسلحة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، ان بدأ اقتناع قوى يسيطر عليهما بأن نظم الاسلحة الاستراتيجية التى يتوصلان اليها لا تضيف الى الشعور بالامن والحماية ، كما انها لا تزيد من الفرص السياسية المتاحة امام اى منهما . فمن الناحية السياسية ، فان التسلح النووى كان قد وصل بين الطرفين الى ما وراء نقطة التشبع ( او ما يطلق عليه تحديدا

[١٢] راجع فى ذلك : Donald G. Brennan, The Case for Missile Defense, Foreign Affairs, April 1969, pp. 436 — 437 & pp. 442 — 443.

ففى هذا المقال حلل دونالد برينان خبير نزع السلاح المعروف ردود الفعل الضيقة والمحتملة من خبراء تنفيذ نظام الدفاع بالصواريخ المضادة ، وانتهى الى الرأى بانه ليس لهـذا المشروع ما يبرره ، وذلك بالنظر الى النفقات المالية الباهظة التى ستنفق على تنفيذه ، ثم ، وهذا هو الاهم ، ان الدخول فى سباق تسلح استراتيجى جديد على مستوى خطير ، بفعل التاثرات المختلفة لنظم الدفاع بهذا النوع من الصواريخ الاستراتيجية سيؤثر بالاختلال الشديد على اوضاع الردع المتبادل الذى يحكم العلاقة بين الولايات المتحدة والاتحـاد السوفيتى . ونفس هذا الرأى ردده الجنرال الامريكى برينت سـكوروفت الذى يقول فى احدى دراساته الاخيرة حول هذا الجانب من جوانب المشكلة ان تطوير نظام للدفاع بالصواريخ المضادة (ABM) سيؤدى الى احداث تحولات الاستراتيجية بين الدولتين الاعظم ، عميقة فى مضمون معادلة الردع المتبادل بين الدولتين ، فمثلا سنجد ان التجاء احد الطرفين الى اقامـة بناء ضـخم للدفاع بالصواريخ المضـادة سـيدفع بالطرف الاخر الى تطوير صـواريخه الهجومية بوضع رءوس نووية متعددة فيها ، ورفع كفاءة تشغيلها الى الحـد الذى يجعلها قادرة على اختراق شبكة الصواريخ الدفاعية ، وهذا فى ذاته سيكون من بين عوامل عدم استقرار الردع على النحو السائد الان كما قد يكون ايضا من العوامل المغرية بالالتجاء الى الهجوم بالضربة الاولى .

Brent Scowcroft, Deterrence and Strategic Superiority, ORBIS, Summer 1969, p. 447.

كذلك يقول روبرت روزيشتين ، احد المحللين الاستراتيجيين البارزين ، « انه مادام لايمكن انكار مايمكن ان يكون للمبادأة بالضربة الاولى ، فى اية حرب نووية استراتيجية ، من مزايا نسبية ايا كانت ، فان انتـاج الصـواريخ الدفاعية المضادة لابد ان تتولد عنـه تاثـيرات اختلالية عنيفة على التـوازن الاستراتيجى الحالى ، أو الى الحـد الذى قد يزيد من جاذبية المبادأة بالضربة الاولى بالنسبة لأى من الطرفين او حتى بكليهما ما ، وذلك على نحو قد تصعب مقاومته فى وقت من الاوقات ، ويزداد هذا الاحتمال فى الحالات التى قد يشعر معها احد الطرفين السوفيتى او الامريكى بانه اصبح يحتل المركز الاضعف فى اوضاع المواجهة الاستراتيجية بفعـل هذا السباق بينهما ، او حين يصبح غير متاكد من حقيقة النوايا السلمية لخصمه ، فحينئذ سيزداد الميل الى المغامرة ببدء الهجوم النووى توقيا للاحتمالات التى تثيرها مخاوفه الكامنة ، استراتيجيـة كانت اسبابها او نفسية ، وذلك بشكل اقوى منه فى ظل وجود علاقة استراتيجية متعادلة ، وهذا هو ما يدعو كثيرين من المحللين الى الاجماع على ان تنفيـذ مشاريع الدفاع بالصواريخ المضـادة سيكون بمثابة نكسة خطيرة فى اوضاع الاستقرار الحالية ، لانه سـيتهدد بالرجوع مرة اخرى الى سنوات الخطر وعدم التيقن فى الماضى ، والتى حبس فيها كل من الطرفين انفاسه تخوفا من الهجوم المفاجىء الذى قد يشن ضـده فى أية لحظة ... »

Robert L. Rothstein, The ABM, Proliferation and International Stability, Foreign Affairs, April 1968, p. 498.

وبالاضافة الى الاراء السـابقة ، فهناك الرأى الذى ابداه ماكجـورج بوندى ، مستشار الرئيس الامريـكى السابق لشئون الامن القومى الذى يقول عن مشاريع الدفاع بالصواريخ المضادة واثرها بالاختلال على علاقة الاستقرار الحالى ، يقول بوندى « ان العادة جرت على المبالغة فى تقييم كفاءة وفعالية اى نظام استراتيجى جديد حتى يمكن الحصول على اقصى التاييد المطلوب لتنفيذه ، ولكن متى تمت الموافقة عليه ودخل مرحلة التشغيل الفعلى ، فان تقييم هذه الفعالية يهبط الى ادنى المستويات ، وذلك حتى يمكن التحسب لاسوأ الاحتمالات التى يثيرها المستقبل ، وهذا كله يكشف عن وجود رجوة بين ما يذاع عـن القيمـة الاستراتيجية لهذه المشاريع فى العادة ، وبين ما تنطوى عليه من قيمة فعلية ، وهذا بالتاكيد مصدر هام من مصـادر عدم الاستقرار فى سـباق التسـلح الاستراتيجى بين الكتلتين . ثم يضيف بوندى الى ذلك قائلا ، انه اذا لم يكن ثمة تأكد لدى كل طرف حول ما يمكن لنظام دفاعه الاستراتيجى ان يفعله فى وقت الحرب النووية » فان عدم التاكد يصبح اكبر بالضرورة بالنسبة لما يمكن ان يفعله نظام خصمه ، وهو ما يعقد من الحسابات ، ويرفع من احتمـالات عدم الاستقرار » .

McGeorge Bundy, To Cap the Volcano, Foreign Affairs, October 1969, p. 3.

ويمكن الرجوع ايضا الى التحليلات الاتية للالمام بمختلف جوانب وزوايا هذه المشكلة :

J.I. Coffey, The Anti-Ballistic Missile Defense, Foreign Affairs, April 1967, p. 407, pp. 412 — 413.

Carl Kaysen, Keeping the Strategic Balance, Foreign Affairs, July 1968, p. 671.

Francois Duchene, SALT, the Ostpolitik and the Post Cold War Context, op. cit., p. 504.

) . ومثل هذا الوضع كان مقدرا له أن يستمر لفترة طويلة قادمة ، وذلك من حيث أن الامور كانت قد تجمدت عند المستوى الذى لم تعد تجدى عنده أية اضافات جديدة فى عملية التسلح النووى والاستراتيجى ، بالرغم من كل المزايا المنسوبة الى مشاريع الدفاع بالصواريخ المضادة (١٣) كما اخذت تتردد بعض الحجج الاخرى المحبذة لضرورة تقييد سباق الاسلحة الاستراتيجية للاخطار العديدة التى اسلفنا ذكرها ، ومنها على سبيل المثال .

ا — أنه بالنظر الى احتمالات الثأر والانتقام [ Retaliation ] فلم يكن ثمة احتمال بأن تلجأ حكومة سياسية عاقلة ، سواء فى الاتحاد السوفيتى أو فى الولايات المتحدة ، الى المبادأة بالحرب النووية ، وهذا الافتراض اذا كان صحيحا بالنسبة للماضى والحاضر ، فانه سيكون صحيحا كذلك بالنسبة للمستقبل القريب على الاقل ، فميزان الرعب النووى يلقى بضغوطه وتأثيراته كاملة على الطرفين ، ولا يمكن التخيل بأن يلجأ الاتحاد السوفيتى الى شن هجوم نووى ضد أمريكا دون أن يتوقع أن يكون رد الفعل الامريكى ضده أعنف بكثير جدا، مما قد يقدر على تحمله ، وهذا كله يجعل من فكرة السباق فى قطاع الاسلحة الاستراتيجية أمرا غير مرغوب فيه . (١٤)

ب — أن النفقات المالية الهائلة التى تتكبدها الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى انتاج اسلحة استراتيجية لا تعطى أية قيمة عسكرية توازى هذا الانفاق ، وانما تستخدم لاغراض نفسية بالدرجة الاولى ، وهذه التكاليف تثقل كاهل الدولتين وبخاصة الاتحاد السوفيتى (١٥) ، يضاف الى ذلك ان بعض نظم التسلح الاستراتيجى، ان لم يكن معظمها ، تفقد اهميتها بعد فترة وجيزة ، مما يجعل ما انفق عليها أمرا خاسرا تماما (١٦) . ومن هنا ، فان الحل لمشكلات الامن ، لم يعد يتم بالاستغراق فى عملية تطوير تكنولوجى للاسلحة الاستراتيجية ، بالشكل الذى يستنزف ذلك القدر الهائل من موارد الدولتين ، وانما يكون الحل بالاتفاق والتفاهم المشترك بينهما بشأن ايجاد حل لهذا الوضع الذى تضار منه الدولتان على السواء . [١٧]

جـ — انه بالرغم من الادراك العام من جانب القادة السياسيين فى كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى للمخاطر الانتحارية للحرب النووية واقتناعهما ، أو بالاحرى حرصهما الاكيد على ضرورة تجنبها ، الا أنهم يجدون أنفسهم مدفوعين الى اقرار نظم التسلح الاستراتيجى هذه الواحد تلو الاخر ، ومن ثم ، فان الاتفاق حول تقييد السباق فى هذا النوع من الاسلحة سيوفر عليهم هذا التناقض . (١٨)

---

[١٣] McGeorge Bundy, To Cap The Volcano, op. cit., p. 9.

[١٤] Ibid, p. 9.

[١٥] يقول احد المحللين ان من بين الحوافز القوية التى تغرى الاتحاد السوفيتى على الدخول فى مباحثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، هو ان انتاج هذه الاسلحة والابحاث الخاصة بتطويرها تستنزف جانبا ضخما من الكفايات العلمية والادارية السوفيتية — بالاضافة الى فداحة الخسائر المادية بالطبع — وهو ما يحرم الانتاج المدنى والتنمية الاقتصادية السوفيتية من مصدر جبار فى مصادر دعمها ، كما انه كفيل بان يضع الاتحاد السوفيتى فى مركز اقل — من ناحية النمو الاقتصادى — ليس فقط فى مواجهة امريكا :وانما ايضا فى مواجهة اليابان وغرب اوربا . وهذا الوضع سيسىء اليه دعائيا وايدلوجيا باعتباره قاعدة العالم الاشتراكى العريقة » .
Francois Duchene, SALT, the Ostpolitik and the Post Cold War Context, op. cit.. p. 504.

[١٦] يقال انه لو اقدمت الولايات المتحدة على تنفيذ كل برنامج انتاجها من الاسلحة الاستراتيجية فى غضون السنوات الست القادمة ، فان ذلك سوف يكلفها مالا يقل عن مائة واربعين الف مليون دولار ، وذلك فى الوقت الذى لايقابل هذا الانفاق الهائل اى كسب استراتيجى محقق ، وانما على العكس خسارة مادية ، وخسارة سياسية ، وتهديد اكبر للامن القومى الامريكى .
Francois Duchene, op. cit., p. 504.

[١٧] Ibid.

[١٨] McGeorge Bundy, To Cap The Volcano, op. cit., p. 14.

وفى هذا يقول ايضا ماكجورج بوندى« ليست هناك ميزة بالنسبة للمصلحة القومية لاى من الولايات المتحدة ام الاتحاد السوفيتى ، او بالنسبة لايديولوجيتهما ، او المراكز السياسية للقادة المسئولين فى الدولتين ، يمكن ان يخدمها وقوع حرب نووية استراتيجية فعلية بينهما ، كما انه ليست هناك اى نظم للتسليح لدى اى من الجانبين، تستطيع اليوم ان تغير من هذه الحقيقة الجوهرية . وترتيبا على ذلك ، فانه يصبح من الخطأ ، من الناحيتين السياسية والفنية ، ان نتحدث فى اطار ما يطلق عليه بعضهم مفهوم التفوق الاستراتيجى او التفوق النووى ، ولقد كان الرئيس الامريكى نيكسون محقا حين عدل عن استخدام اصطلاح التفوق ليستعيض عنه باصطلاح الكفاية » .
Ibid, p. 11.

د ـ انه من الافضل تقييد انتاج هذه الاسلحة فى ظروف المواجهة الاستراتيجية الحالية بين الدولتين بدلا من ترك سباق الاسلحة الاستراتيجية بينهما يتصاعد أبعد مما وصل اليه ، ومن ذلك انه اذا ما أمكن لاحد الطرفين أو لكليهما أن ينتج انواعا متقدمة من هذه الاسلحة ، فان ذلك سيثير مخاوف وشكوك كثيفة ، وسيكون من عوامل تصعيب الاتفاق بينهما حول هذه القضية الشائكة . وعلى سبيل المثال ، انه اذا استطاع احد الطرفين أن ينفذ برنامجا ضخما للدفاع بالصواريخ ، فان ذلك سيخلق اوتوماتيكيا فى نفس الوقت الاخر الشك حول مدى مقدرة قوته الهجومية على اختراق هذه التحصينات الدفاعية وتدميرها ، بما يضمن الاحتفاظ للردع بفعاليته دون تغيير . (١٩)

هـ ـ وأخيرا فقد قيل تلخيصا لهذا كله ، أن الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة قد اجهدا طويلا فى سبيل الوصول الى مستوى متعادل من التسلح النووى والاستراتيجى حتى لا تقع الحرب بينهما ، وهذا المستوى من الردع المستقر ، انما يجب الابقاء عليه بكل وسيلة ممكنة . (٢٠)

وتأثرا بجانب كبير من وجهات النظر هذه ، جاء الرئيس الامريكى ريتشارد نيكسون ليعلن فى عام ١٩٦٩ وبعد تسلمه زمام السلطة فى الولايات المتحدة مباشرة ، انتهاء ما اصطلح على تسميته بالتفوق الاستراتيجى الامريكى على الاتحاد السوفيتى ، وان كان قد أقر بحقيقة مؤداها أن الامكانات الامريكية من الاسلحة الاستراتيجية النووية كانت على مستوى من الوفرة او الكفاية القادرة على أن تمكن امريكا من Parity ردع اى هجوم نووى محتمل ضدها ، أيا كانت الظروف التى يمكن ان يقع فيها مثل هذا الهجوم . وكان هذا فى الواقع ايذانا ببداية انطلاق التخطيط للاستراتيجية الامريكية من مفهوم جديد ، وهو المفهوم الذى قام على الاقرار بفكرة التعادل Sufficiency وليس التفوق Superiority كأساس للعلاقة الاستراتيجية مع الاتحاد السوفيتى (٢١) ، كما شجع هذا التحول من ناحية اخرى الاتحاد السوفيتى على الاستجابة للمقترحات التى سبق ان أبدتها حكومة الرئيس الامريكى لينـدون جونسون بخصوص الدخول فى مباحثات للحد من سباق الاسلحة الاستراتيجية بين الدولتين ، وهى المقترحات التى قدمت فى عام ١٩٦٦ ، وظلت خاملة حتى استطاعت ادارة نيكسون الجمهورية الجديدة أن تحركها بفعل تصورها الاستراتيجى الجديد هذا . وبالفعل بدأت المباحثات بين الوفدين الامريكى برئاسة جيرارد سميث ، والسوفيتى برئاسة فلاديمير سيمونوف فى هلسنكى فى ١٧ نوفمبر ١٩٦٩ ، ثم انتقلت لفترة من الوقت الى فيينا ، ثم استؤنفت مرة أخرى فى هلسنكى ، واستمرت هناك حتى اعلنت اتفاقية موسكو للحد من الاسلحة الاستراتيجية فى أواخر مايو الماضى . وقبل أن نناقش الاحكام

---

[١٩] William Foster, Prospects for Arms Co ntrol, Foreign Affairs, Apriil 1969, p. 415.

[٢٠] McGeorge Bundy, op. cit., p. 12.

[٢١] يجب علينا الا نتصور ان هذا الانتقال من مفهوم التفوق Superiority الى مفهوم التعادل Parity ، بحسب ما اعلن عنه نيكسون ، قد مر بلامعارضة داخلية فى أمريكا ، فقد كانت هناك عناصر هامة داخل البنتاجون وفى الكونجرس ومن بين الخبراء العسكريين والاستراتيجيين ممن تحمسوا لفكرة الابقاء على التفوق الاستراتيجى للولايات المتحدة على الاتحاد السوفيتى ، وعدم التفريط فى هذا التفوق بأى حال ، وذلك للقيمة الايجابية الخاصة التى يمكن ان يوفرها هذا التفوق للامن الامريكى ، كما ان هذه الاوساط اتفقت فى آرائها حول اهمية التفوق الاستراتيجى بالنسبة لسياسات الردع الامريكية الموجهة ضد الاتحاد السوفيتى .

Brent Scowcroft, Deterrence and Strate gic Superiority, op. cit., p. 435.

ويعرف احد هؤلاء الخبراء العسكريين مفهوم التفوق الاستراتيجى هذا بقوله : « انه الوضع الذى يتوفر فيه للولايات على خصومها الرئيسيين » .

Henry C. Huglin, Our Strategic Superio rity — Why We Must Continue to Have It, Air University Review, Septemb er 1967, p. 43.

وهناك من الخبراء من يعرف التفوق الاستراتيجى الامريكى تعريفا عسكريا محضا مثلما عبر فى ذلك الجنرال بروس ك. هولواى رئيس هيئة القيادة الجوية الاستراتيجية الامريكية الذى يقول : « لقد امكننا ردع الحرب من خلال الابقاء على تفوق استراتيجى امريكى لاشبهة فيه ، وبخاصة فى مجال المقدرة على الحرب النووية ، بل يمكن القول بانه خلال معظم الفترة التى تلت الحرب العالمية الثانية ، فقد ارتكزت امكانياتنا فى الردع اساسا على القاذفات والصواريخ الموجودة فى حوزة القيادة الجوية الاستراتيجية والتى تدعم من فعاليتها فى الوقت الحاضر غواصات بولاريس النووية » .

Speech before the 1967 Jaycees Interna tional Air Show Symposium, Milwaukee, Wisconsin, July 27, 1967, Quoted in, Deterrence and Strategic Superiority, op. cit., p. 436,

والالتزامات التى تضمنتها هذه الاتفاقيــة ، قــد يكون جديرا بنا ان نعرض للمباحثات التى دارت بين الطرفين . لنتعرف على دوافعها واهدافها ، وكل ما يمكن ان يكون قد احاط بها من ملابسات ، سياسية كانت أو فنية .

## المباحثات الامريكيــة السوفيتية للحـــد من الاسلحة الاستراتيجية : الاطار العام

يمكن القول بادىء ذى بدء ، بان القصد من وراء المباحثات التى دارت بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى فيينا وهلسنكى للحد من السباق فى قطاع الاسلحة الاستراتيجية ( أو ما يعرف عموما بـ

هو تحويل اوضـــاع الاســـتقرار أو التـــوازن الاستراتيجى القائم حاليا بين القوتين الاعظم الى حقيقة أساسية ومعترف بها ضمن نظام أوسع للامن الدولى [٢٢] أو بمعنى آخر ، جعل هذا التوازن الاستراتيجى الثنائى مقوم الارتكاز الفعلى والدائم فى حماية الامن الدولى فى صورته الراهنة، ضد كل قوى التقلب والاختلال التى يمكن أن يتعــرض لهــا مستقبلا . وقد عبر وليام روجرز وزير خارجية الولايات المتحدة عن هذه الحقيقة فى وقت ما بقوله ان مباحثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية كان بامكانها ان تخدم ثلاثة اهداف وثيقة الصلة ببعضها بعضا ، وهى :

أ — تدعيم الامن الدولى من خلال الابقاء على علاقة استراتيجية متوازنة ومستقرة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، وهو الوضع الذى لا يمكن ان يتأتى الا من خـــلال تقييد انتـــاج واستخدام الاسلحة الاستراتيجية .

ب — تقليل احتمالات وقوع الحرب النووية ، وذلك بتوسيع آفاق الحوار حول المشكلات التى يثيرها الموقف الاستراتيجى بين الطرفين الامريكى والسوفيتى .

ج — ان الحد من تصاعد السباق فى ميدان التسلح الاستراتيجى يستأصل مصدرا هاما من مصادر التوتر السياسى والنفسى ، كما أنه يوفر من التكاليف المادية الباهظة التى تهدر على هذا السباق المفتوح (٢٣) .

وبالاضافة الى هـــذه الاعتبارات التى أعلنها روجرز ، فقد قيل ان مباحثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية كانت تحقق عددا آخر من الاهداف

---

[٢٢] Prospects for SALT, and the ABM Debate, op. cit., p. 323.

[٢٣] Ian Smart, The Strategic Arms Limitation Talks, op. cit., p. 298.

وهنـــاك فى الواقـــع مـــن المحللين السياسيين والاستراتيجيين من يخالفون وجهة النظر هذه ، اى ممن تشككون فى ان يكون عامل الارهاق المادى هو الدافع الاساسى نحو اجراء هـــذه المباحثات الامريكية السوفيتية للحـــد من انتاج الاسلحة الاستراتيجيـــة ، وهم يقولون ان النفقة النسبية لانتاج الاسلحة الاستراتيجية هى بالمعارفة ، اقل بكثير جدا مما يضيع على الاحتفاظ بقـــوات تقليدية ضخمة ، ويضربون الامثلة على ذلك بقولهم ان الاعتمادات المالية التى خصصت لبرنامج سيفجارد من الصواريخ الاستراتيجية الدفاعية عن السنة المالية ١٩٧٠/١٩٧١ بلغت ١٤٩٠ مليون دولار، وهذا المبلغ كان معادلا لما انفقته الولايات المتحدة على حربها فى فيتنام خلال ثلاثة أسابيع فقط ، وذلك بمعدلات الانفاق العسكرى عن الســـنة المالية ١٩٦٨/١٩٦٩ ، ويضيفون ، ان هذه المقارنة تصبح صحيحة ايضا اذا ما قارنا بين ما يتكلفه اى برنامج لانتاج الاســـلحة الاستراتيجية والنووية ، وبين ماينفق على القوات التقليدية ذات الاغـــراض العامة General Purpose Forces Ibid, p. 300.

كذلك فقد اثيرت بعض الافتقـــارات والتحفظات حـــول اهميـــة الدوافـــع السياسية فى مباحثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، اذ يقول بعضهم انه فى الوقت الذى كانت فيه الدولتان الاعظم الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، مستغرقتين فى عملية التسلح الاستراتيجى الى اخمص قدمهما خلال الستينات ، فان ذلك لم يمنعهما من التقارب والاتفـــاق حول بعض الامور الحيوية ، مثلما حدث فى عام ١٩٦٣ حين وقعت الدولتان على اتفاقية الحظر الجـــزئى عـــلى اجراء التجارب النووية ، وفى عام ١٩٦٨ حين وقعتا على معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية ، ومن ثم ، فانه ليست هناك شواهد تؤكد على وجود ارتباط وثيق بين عامل التسلح الاستراتيجى من جهة، وبين عامل التقارب والاتفاق السياسى من جهة اخرى ، ويستطردون الى القول بأن وراء هذه المباحثات انما هو اولا وقبل كل شىء الخوف من احتمـــالات المجهول ، Ibid, p. 300.

والى جانب هذا القصور الذى يقدمه هؤلاء المحللون لحقيقة الدوافع والاهداف الكامنة وراء هذه المباحثات ، هنـــاك محللون سياسيون آخرون ممن عبروا عن اعتقادهم بأن الخوف من ان تؤدى الانواع الجديدة من الاسلحة الاستراتيجية الى نسف مقوم الارتكاز الاساسى فى جو الوفاق الحالى الذى يطبع العلاقات الامريكية السوفيتية ، دون ان تقـــدر فى المستقبل على ان توفر اساسا فعالا ومتكافئا تقوم عليه هذه العلاقات من جديد ، هو بلا شك دافع هام جدا من دوافع هذه المباحثات ، Ian Smart, op. cit., p. 300

ثم هناك فريق آخر من الخبراء الذين يرون ان مباحثات الحد من الاســـلحة الاستراتيجية تهدف الى ابقاء امكانات الردع المتبادل فى حالة من التعادل الذى يحفظ على التوازن والاستقرار فعاليتهما حيث ان بعض التطورات آخذة فى الردع المعمول بها حاليا ، راجع ذلك :

François Duchêne, SALT, the Ostpolitik and the Post Cold War Context, op. cit., p. 501.

Neville Brown, An Unstable Balance of Terror, The World Today, January 1970, p. 38.

الحيوية ومنها :

اولا — ان هذه المباحثات وما يمكن أن يتحقق عن طريقها من اتفاقات كانت تلتقى بالتأكيد مع رغبات الرأى العام فى الولايات المتحدة الذىيود فرض حظر على سباق التسلح الاستراتيجى ، ومن‌ثم، فان‌هذه المباحثات كانت‌بمثابة فرصة‌لتكتيل كل فعاليات الضغط والتأثير التى يملكها ذلك القطاع من الرأى العام الامريكى الذى يشعر بالخيبة والمرارة من جراء استمرار هذا السباق ، وتصاعده أبعد من مستوياته الراهنة . ونفس الشىء ينطبق على الاتحاد السوفيتى ، اذ ليس ثمة شك فى أن الرأى العام السوفيتى لا يمكن ان يكون مقتنعا بحكمة الاستمرار فى هذا السباق الخاسر [٢٤] .

ثانيا — ان هذه المباحثات كانت توفر فرصة ممتازة للاتصال الخاص وغير الرسمى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، وذلك للوقوف على الحقائق الرئيسية المرتبطة بهذا التسلح الاستراتيجى ، والالمام بما يدور فى ذهن كل منهما بخصوص هذه المشكلة الخطيرة . كما أن هذا الاتصال كان لابد وان يتيح لهما الفرصة لاقناع بعضهما ان السرية التى كانا يلجآن اليها لاحاطة عملية تسلحهما الاستراتيجى هىأمر غير مجد ، وانه لا يمكن التستر عليها طويلا ، وبالاضافة الى ذلك فان مباحثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية على هذا النطاق وفى هذا الاطار كان من الممكن ان تصل بالطرفين الى بعض الصيغ الملائمة التى تحقق نفعا مشتركا لهما وللعالم بالتالى [٢٥] .

ثالثا — ان القيمة الفعلية لمباحثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية كما يراها بعضهم ، لا تكمن حقيقة فيما قد يصل اليه الطرفان بوسيلة الاتفاق الرسمى ، ولكن فيما قد لا تمكنهما الظروف من تضمينه هذه الاتفاقات الرسمية . او بعبارة اكثر تحديدا ،فان هذه المباحثات كانت تؤدى خدمة جليلة للطرفين من حيث : انها كانت توفر لهما رؤية اكثر موضوعية لعملية الردع التى يرتكز عليها التوازن الاستراتيجى الحالى بينهما ، حيث ان تصور الطرفين للموضوع يستند الى اسس غير موضوعية ، وربما غير دقيقة ، اوحتى غير واقعية ، كما أنها تهىء لهما مجالا للربط بشكل مدروس بين الردع من جهة وسباق الاسلحة الاستراتيجية من جهة اخرى (٢٦) .

ومثل هذه التصحيحات فى التصورات والتقديرات التى تأتى نتيجة الحوار والاقتراحات المدروسة انماكانت تخدم أجهزةوضع السياسات التى تخطط لمشكلات الامن القومى على نحو أفضل منه فى غياب هذه المباحثات ، كما أنها تمكنهم من اجراء الاختيارات السليمة ،اذا ما ووجهوا بالمواقف التى تفرض عليهم مثل هذا الاختيار ، او بكلمة اخرى فان قيمة هذه المباحثات ستظهر عمليا فى القرارات السياسية الانفرادية Unilateral اكثر منها فى الاتفاقات الثنائية Bilateral [٢٧] .

---

[٢٤] McGeorge Bundy, To Cap The Volcano, op. cit., p. 15.

[٢٥] Ibid, p. 16.

[٢٦] Ian Smart, The Strategic Arms Limitation Talks, op. cit., p. 303. Ibid, p. 304.

علاوة على كل ماسبق ، يذكر بعضهم‌انه اذا ما افلحت مباحثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية فى الوصول الى اتفاقات — ايا كان حجمها او اهميتهاوكان هذا قبل التوقيع على اتفاقية موسكوفانها ستكون بمثابة حافز نحو تشديد الضغط على الدولتين الاعظم لاجراء مزيدمن المداولات والمشاورات بخصوص اىتغيير يطرأ على استخدامات الاسلحة الاستراتيجية النووية ، او حتى على الابحاث والتجارب الفنية والتكنولوجية ،وسيكون ذلك من بين علامات التحول البارزة فى سياسات عالم مابعد الحرب ،ويضيفون ، ان مباحثات الحد من‌الاسلحة الاستراتيجية تختلف عن كل مباحثات نزع السلاح التى جرت فى الماضى ، اوبالتحديد فى فترة ماقبل الحرب العالمية الاخيرة فى انها لم تجر بقصد ان يستبدل بهيكل التوازن الاستراتيجى بين مختلف اطرافه هيكل آخر جديد : وانما على‌العكس ، فهى ترمى الى تدعيم مقومات هذا التوازن الذى هو اقرب باوضاعه‌الراهنة الى خفض احتمالات نشوب‌الحرب النووية الى الحد الادنى الذى يمكن تصوره . وفى الوقت ذاته ، فان‌هذه المباحثات تحاول الاقتصاد فى النفقة‌المادية ، والتقليل كذلك من المخاطرات السياسية التى تقترن باستمرار سباق‌الاسلحة الاستراتيجية ، وان كان ذلك‌لايعنى تلقائيا وبالضرورة تصفية كل المنازعات السياسية التى تخلقت فى‌خلفية‌هذا السباق بين الدولتين الاعظم ، اوبمعنى آخر ، فان نزاعات الطرفين فى مناطق العالم المختلفة ستظل قائمة ،بغض النظر عن اى نتيجة يحرزها الطرفان‌فى محاولتهما كل هذه المشكلة .

Francois Duchene, op. cit., pp. 500 — 501.

[٢٧] وفى آراء اخرى ان مباحثات الحد‌من الاسلحة الاستراتيجية انما كانت‌تعنى انه لاول مرة ، فان مركز الثقل والخطورة فى مشكلة سباق التسلح‌العالمى‌اى فى قطاع التسلح الاستراتيجى ، انماكان قد بدا ينتقل رسميا الى مائدة المفاوضات بين الطرفين الرئيسيين فى‌هذه المشكلة ، ومن ثم ، فانها كانت‌تعنى ايضا ، تكثيف الاهتمام العالمى وتركيزه فعليا وراء هذه المشكلة التى‌تمس جذور السلم العالمى من الاعماق .

Prospetes for SALT and the ABM Deba te, op. cit., p. 328.

واذا تركنا جانبا الاهداف العامة التى توختها مباحثات الحـد من الاسلحة الاستراتيجية الى الجانب الاخر المتعلق بالشكل او الاسلوب ، فانه وكما يقول بعضهم أن هذه المباحثات كانت تمثل ظاهرة فريدة فى تاريخ المفاوضات الامـريكية السوفيتية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، بل وفى تقاليدها ايضا وذلك من حيث ان التقليد قد جرى على أنه قبل الدخول فى أى مفاوضات رسمية بين الكتلتين السوفيتية والغربية ، فلقد كان المتبع المروربفترة اعداد طويلة ودقيقة ، من خلال الوسائل الدبلوماسـية لجدول أعمال كامل يتضمن جميع البنود التى ستغطيها المفاوضات ، وتحديد أهدافها والاطار العام لها ، بل ان العادة قد درجت على أن يقدم كل من الطرفين مشروعا مضادا للاخـر . وذلـك قبل ان تبدأ المفاوضات بينهما فعلا . ولكن الذى حدث فى هذه المباحثات هو أن الدولتين الاعظم دخلتا فيها ، وليس ثمة جدول اعمال مسبق متفق عليه بينهما سواء من ناحية الموضـوعات او الاهداف كما لم تقـدم مشروعات من أى من الجانبين سلفا . والحقيقة الاخرى والهامة فى هذا الصدد هى أن هذه المباحثات بدأت دون أن تكون هناك أية سوابق حديثة يستند اليها فى تقييد سباق التسلح وفقـا لمعدلات معينة ، أو حظر انتاج الاسلحة فى بعض قطاعاتها وانواعها الخ (٢٨) .

وأما عن صلة مباحثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية بمباحثات لجنـة نزع السلاح فى جنيف ، فانها كانت وثيقة ، حيث أنه تحت الحاح هذه اللجنة واصرارها ، تضمنت معاهدة حظر انتشار الاسلحة النـووية نصـا ( المـادة السادسة ) يدعو الى الدخـول فى مفاوضات للاتفاق على الاجراءات الفعالة والمناسبة التى يمكن أن تؤدى الى الحـد من سـباق التسلح النووى ، وعلى ذلك فان نجاح هذه المباحثات كان يعد تنفيذا عمليا لجـانب من الالتـزامات الحيوية التى اشتملت عليها تلك المعـاهدة .

وللتدليل على الارتباطات التى قامت بين هذين المجالين من مجالات التباحث حول مشاكل سباق التسلح فى المجتمع الدولى . المجـال الامريكى السوفييتى الثنائى فى فيينا وهلسنكى . والمجال الدولى المتعدد الاطراف فى جنيف ، يمكن القول مثلا بأن لجنة نزع السلاح فى جنيف كانت قد أولت اهتماما خاصا وكبيرا بالمسالة المتعلقة بوقف سباق التسلح الاستراتيجى فى قاع المحيطات ، ومثل هذا الامر لا يمكن الا أن يكون ذا صلة وثيقة ومباشرة بما جرى فى دائرة المباحثات الامريكية السوفيتية حـول حل مشكلة سباق الاسـلحة الاستراتيجية بينهما .

ومن ناحية ثانية ، فانه لم يكن من المتصور بحال أن يمضى أى من الطرفين السوفييتى أو الامريكى فى هذه المباحثات ، دون أن يكون على اتصال دائم بحلفائه الاوروبيين الذين تعنيهم هذه المباحثات لاكثر من سبب ، فأولا هذه الدول سواء فى شرق أوربـا أو غربها ، شركاء لـلاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة فى حلفى وارسو والاطلنطى ، وأى اتفاق بين الطرفين الكبيرين كان لابد وان يؤثر حتما وبلا جدال فى الاوضاع الاستراتيجية العامة لهذه التنظيمات العسكرية ، وفى نظم التخطيط التى تبنى عليها سياساتها العسكرية والدفاعية . والسبب الاخر هو أن اى اتفاق أمريكى سوفييتى كان من المحقق أن تكون له تأثيرات وانعكاسات مباشرة على مشكلة الامن الاوربى التى تستقطب اهتمام دول القارة جميعها وبلا استثناء ، وربما من جملة هذه الاسباب أيضا وليس آخرها ، ان اشراك الحلفاء الاوربيين فى هذه المداولات حتى وان تم ذلك بالطريق غير الرسمى ، كان يساعد على تجنب المضاعفات التى كان يمكن أن تنتـج مستقبلا ، بسـبب الحـاسيات أو سوء الفهم الذى قد يتولد عن الانفراد بتقرير هذه المسائل الخطيرة دون الرجوع الى الحلفاء المعنيين بأى اجراء من اجراءات المشاركة الفعالة من جانبهم [٢٩] .

---

[٢٨] Ian Smart, The Strategic Arms Limita tion Talks, op. cit., p. 299.

[٢٩] Prospects for SALT and the ABM Deba te, op. cit., p. 324.

وايضا : Philip Windsor, Current Tensions in N ATO, The World Today, July 1970, pp. 291 — 295.

## الاسلحة الاستراتيجية : المواضيع والمشكلات

اذا أمعنا النظر فيما يمكن أن يكون قد تناوله الحوار الاستراتيجى الذى دار أساسا فى هلسنكى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى والذى جرى فى جو من السرية المطلقة ، فانه لا يخرج فى تقديرنا ، وتقدير كثيرين من المحللين، عن النقاط الاتية ، (٣٠)

١ — ان الحوار لابد ان يكون قد بدأ بتحليل الجوانب الرئيسية فى المشكلة الاستراتيجية وتبادل وجهات النظر بشأنها ، لان هذا التبادل كان بمثابة تمهيد ضرورى للاساس الذى يمكن أن يرتفع فوقه أى اتفاق للحد من الاسلحة الاستراتيجية بين الطرفين .

٢ — من المشكلات التى يعتقد أنه لابد أن يكون قد تناولها كذلك هذا الحوار الاستراتيجى : الاغراض التى يخدمها وجود قوات نووية استراتيجية ، وما اذا كانت للردع ، أم أنها تستخدم لتحقيق مكاسب سياسية ، وهل فعاليتها فى الردع تتحقق من خلال التركيز أساسا على الاحتفاظ بمقدرة استراتيجية هجومية لا يثور شك بشأنها ، أم أن هذه الفعالية هى نتاج المقدرتين الهجومية والدفاعية معا ؟ وهل هناك حقا ما يمكن أن يسمى بكسب الحرب النووية ؟

٣ — ومن الامور الاخرى التى يظن انها لا يمكن أن تكون قد أغفلت فى حوار له مثل طبيعة مباحثات هلسنكى ، عرض كل من الطرفين السوفييتى والامريكى بصفة عامة للكيفية التى يتم بها التخطيط للقوات الاستراتيجية ، وتحديد عناصر الكفاية فى عملية التسلح الاستراتيجى ، من حيث حجم القوات ، وتركيبها ، والفعاليات النسبية لكل عنصر من عناصرها ، كما كان من الممكن أن يمتد الحوار حول مشاكل التخطيط للقوات الاستراتيجية الى جوانب أخرى حيوية مثل : تحليل نوعية الاستجابات التى يمكن اتخاذها فى مواجهة الدرجات المتفاوتة من التهديد النووى ، وتحديد الكيفية التى يمكن من خلالها التغلب على مشكلات عدم التيقن التى تتميز بها المواقف أو الازمات المفاجئة .. الخ .

٤ — ثم هناك النقاش الذى كان لابد أن ينصرف الى ذلك الجانب الهام المتعلق بطبيعة الاستقرار الذى يغلب على أوضاع التوازن الاستراتيجى القائم بين القوتين الاعظم ، ومدى احتمال تأثر هذا الاستقرار بالتفاعلات التى تحدث الان بين نظم التسلح الاستراتيجى المختلفة على كل من الجانبين السوفييتى والامريكى ، وتحليل نوع القوى التى يمكن أن تنبثق من خلال هذه التفاعلات الاستراتيجية مستقبلا ، وكذلك الكيفية التى يمكن عن طريقها رسم تحديدات فاصلة بين القدرة على التدمير بالضربة الاولى ، والقدرة على التدمير بالضربة الثانية (٣١) .

٥ — ان الحوار الاستراتيجى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى لابد أيضا أن يكون قد تناول بالتحليل المبادىء والاهداف المتوخاة من عملية الرقابة على انتاج الاسلحة الاستراتيجية ، من حيث ان أى اتفاق للرقابة على هذا النوع من الاسلحة ، يجب أن يرضى المتطلبات او الاحتياجات الامينة لكل من الطرفين ، وبشرط الا يترك أحدهما فى مركز افضل من الاخر . ومن المحتمل ان يكون هذا الاعتبار قد قاد الطرفين الى عدة أسئلة أخرى مثل : هل الهدف الاساسى من مباحثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية هو الحفاظ على الميزان الحالى للردع المتبادل وتقنينه فى شكل اتفاقات رقابة رسمية بين الطرفين ؟ أم أن الهدف هو تقليل نسب الدمار فى اية مواجهة استراتيجية يمكن أن تنشأ بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة مستقبلا ؟ أم ان الغرض هو تخفيف الضغوط الاقتصادية التى تستنزف طاقة الدولتين فى سباق الاسلحة الاستراتيجية ؟ وهل يكون فى وضع قيود متفق عليها على الاسلحة الاستراتيجية فى الدولتين تدعيم لاهداف هذه المباحثات ، أم انه على العكس ، فان هذه القيود والتحديدات ليست شرطا أساسيا للابقاء على

---

[ ٣٠ ] راجع فى ذلك على سبيل المثال :

Jerome H. Kahn, Strategics for SALT, World Politics, Vol, XXIII, No. 2,
January 1971, pp. 171 — 188.

Malcolm W. Hoag, What New Look in Defence, World Politics, Vol. XXII, Vol.
1, October 1969. pp. 16 — 28.

[ ٣١ ]

Jerome Kahn, Strategies for SALT, op. cit., 174.

أحوال الاستقرار فى العلاقة الاستراتيجية بينهما » (٣٢).

٦ — ان ثمة احتمالا ضخما بأن يكون حوار هلسنكى قد أتاح لكل من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الفرصة للتعبير عن رأيه فى التصرفات التى تبدر من الطرف الاخر ، وبخاصه فى موضوع التسلح الاستراتيجى ، والتى تتطلب بعض الايضاحات والتبريرات المقنعة . وكمثال على ذلك فان الولايات المتحدة ربما تكون قد طلبت من الاتحاد السوفييتى تعليل الاسباب التى دفعت به الى تنفيذ برنامجه الخاص بانتاج صاروخ س س ٩ الهجومى الجبار العابر للقارات ، والذى يحمل عددا من الرؤوس النووية . ومن المحتمل أن تكون قد قرنت ذلك بالدفاع عن مشروعها الخاص بانتاج الصواريخ المضادة للصواريخ ، باعتبار أنه مجرد اجراء وقائى لهذا السلاح الاستراتيجى الهجومى السوفيتى . وكذلك فان الاتحاد السوفييتى لابد أن يكون قد أعرب عن مخاوفه هو الاخر بشأن نوايا أمريكا ودوافعها من وراء تنفيذها لبرنامج الدفاع بالصواريخ المضادة ، واقدامها على مضاعفة امكانياتها من الاسلحة الاستراتيجية الهجومية ، مثل صواريخ ميرف [ بوسيدون ومينتمان ٣ ) .. الخ .

٧ — أن الحوار ، وهذا بديهى ، لابد ان يكون قد غطى تلك الانواع من الاسلحة الاستراتيجية التى لا معدى من البدء بتقييد انتاجها. ومن المقطوع به أن الصواريخ العابرة للقارات ICBM'S تجىء على رأس هذه الاسلحة وكذلك الغواصات التى تستخدم كقواعد لاطلاق هذا النوع البعيد المدى من الصواريخ، وأيضا نظام الدفاع بالصواريخ المضادة وقاذفات القنابل الاستراتيجية البعيدة المدى . أما عن الوضع بالنسبة للانواع الاخرى من الاسلحة الاستراتيجية مثل الصواريخ المتوسطة المدى ، والتى ينتجها الاتحاد السوفييتى على وجه الخصوص ، بقصد استخدامها فى حالة الحرب النووية ضد أوربا الغربية ، فانه يظل غير واضح فى هذه المباحثات . ثم هناك تلك الانواع الاخرى من الاسلحه مثل صواريخ أرض جو Surface to Air Missiles والطائرات الاعتراضية Interceptor Aircrafte التى تؤثر فى نظم استخدام قاذفات القنابل الاستراتيجية بنفس الكيفية التى تؤثر بها نظم الدفاع بالصواريخ المضادة فى مواجهة الصواريخ الاستراتيجية الهجومية . وهذه الاسلحة لم تتضح صورتها هى الاخرى فى المباحثات التى دارت بين الطرفين ، وربما انطبق هذا الكلام بشكل أو آخر على تلك الاسلحة التى تستخدم فى الدفاع ضد الغواصات التى تطلق الصواريخ الاستراتيجية الهجومية ، وهى التى تشكل بدورها عنصرا حيويا من عناصر الصورة العامة للتسلح الاستراتيجى بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة (٣٣) .

٨ — وأخيرا فان حوار هلسنكى لابد أن يكون قد تناول تحليل متطلبات الرقابة التى يمكن عن طريقها التحقق من تنفيذ اتفاقات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، وطبيعة الوسائل والامكانيات التى يتحتم تخصيصها لهذا الغرض . وهذا الموضوع بالذات له أبعاد سياسية وفنية شائكة ، وهو لهذا لابد ان يكون من الامور التى احتدم بشأنها الجدل بين الطرفين .

واذا كان ما ذكرناه هو ما توقعنا أن يكون قد اشتمل عليه الحوار الاستراتيجى الامريكى السوفييتى فى هلسنكى ، فان جانبا آخر من

---

[ ٣٢ ] Ibid, p. 175.

[ ٣٣ ] Ian Smart, The Strategic Arms Limitation Talks, op. cit., p. 301.

من الامور التى ترددت اثناء مسير مباحثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية فى هلسنكى ان الاتحاد السوفيتى كان يصر على ان تكون الاولوية فى بحث المشكلة للصواريخ المضادة للصواريخ على حين ان الولايات المتحدة كانت تصر على ان تبحث مشكلة الاسلحة الاستراتيجية بشقيها الهجومى والدفاعى معا ، ولكن هذا الخلاف امكن التغلب عليه فيما بعد والحقيقة ان الاتحاد السوفيتى كان قد رفض فى البداية بحث مشكلة الحد من الاسلحة الاستراتيجية الدفاعية على الاطلاق ، وقد اعلن اليكسى كوسيجين رئيس وزراء الاتحاد السوفيتى انه مادامت هذه الاسلحة دفاعية بطبيعتها ، فانها لاتشكل خطرا او تهديدا . ولكن لما بدأت امريكا تنفذ برنامج الدفاع بالصواريخ المضادة بقصد اللحاق بالاتحاد السوفيتى فى هذا المجال ، اخذت موسكو تعكس موقفها السابقة ، وارادت من ذلك — كما تقول بعض المصادر — ان تستغل الى اقصى حد الخلافات الناشبة فى الولايات المتحدة حول هذا البرنامج الذى يعارضه الكثيرون بينما تبقى على حريتها فى بناء صواريخ هجومية جبارة من الانواع العابرة للقارات .

The Economist, May 29, 1971, p. 39.

## الاسلحة الاستراتيجية : المواضيع والمشكلات

اذا أمعنا النظر فيما يمكن ان يكون قد تناوله الحوار الاستراتيجي الذى دار أساسا فى هلسنكى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى والذى جرى فى جو من السرية المطلقة ، فانه لا يخرج فى تقديرنا ، وتقدير كثيرين من المحللين، عن النقاط الاتية ، (٣٠)

١ ــ ان الحوار لابد ان يكون قد بدا بتحليل الجوانب الرئيسية فى المشكلة الاستراتيجية وتبادل وجهات النظر بشأنها ، لان هذا التبادل كان بمثابة تمهيد ضرورى للاساس الذى يمكن أن يرتفع فوقه أى اتفاق للحد من الاسلحة الاستراتيجية بين الطرفين .

٢ ــ من المشكلات التى يعتقد أنه لابد أن يكون قد تناولها كذلك هذا الحوار الاستراتيجى : الاغراض التى يخدمها وجود قوات نووية استراتيجية ، وما اذا كانت للردع ، أم أنها تستخدم لتحقيق مكاسب سياسية ، وهل فعاليتها فى الردع تتحقق من خلال التركيز أساسا على الاحتفاظ بمقدرة استراتيجية هجومية لا يثور شك بشأنها ، أم أن هذه الفعالية هى نتاج المقدرتين الهجومية والدفاعية معا ؟ وهل هناك حقا ما يمكن أن يسمى بكسب الحرب النووية ؟

٣ ــ ومن الامور الاخرى التى يظن أنها لا يمكن أن تكون قد أغفلت فى حوار له مثل طبيعة مباحثات هلسنكى ، عرض كل من الطرفين السوفييتى والامريكى بصفة عامة للكيفية التى يتم بها التخطيط للقوات الاستراتيجية ، وتحديد عناصر الكفاية فى عملية التسلح الاستراتيجى ، من حيث حجم القوات ، وتركيبها ، والفعاليات النسبية لكل عنصر من عناصرها ، كما كان من الممكن أن يمتد الحوار حول مشاكل التخطيط للقوات الاستراتيجية الى جوانب أخرى حيوية مثل : تحليل نوعية الاستجابات التى يمكن اتخاذها فى مواجهة الدرجات المتفاوتة من التهديد النووى ، وتحديد الكيفية التى يمكن من خلالها التغلب على مشكلات عدم التيقن التى تتميز بها المواقف أو الازمات المفاجئة .. الخ .

٤ ــ ثم هناك النقاش الذى كان لابد أن ينصرف الى ذلك الجانب الهام المتعلق بطبيعة الاستقرار الذى يغلب على أوضاع التوازن الاستراتيجى القائم بين القوتين الاعظم ، ومدى احتمال تأثر هذا الاستقرار بالتفاعلات التى تحدث الان بين نظم التسلح الاستراتيجى المختلفة على كل من الجانبين السوفييتى والامريكى ، وتحليل نوع القوى التى يمكن أن تنبثق من خلال هذه التفاعلات الاستراتيجية مستقبلا ، وكذلك الكيفية التى يمكن عن طريقها رسم تحديدات فاصلة بين القدرة على التدمير بالضربة الاولى ، والقدرة على التدمير بالضربة الثانية (٣١) .

٥ ــ ان الحوار الاستراتيجى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى لابد أيضا أن يكون قد تناول بالتحليل المبادىء والاهداف المتوخاة من عملية الرقابة على انتاج الاسلحة الاستراتيجية ، من حيث ان أى اتفاق للرقابة على هذا النوع من الاسلحة ، يجب أن يرضى المتطلبات أو الاحتياجات الامنية لكل من الطرفين ، وبشرط الا يترك أحدهما فى مركز افضل من الاخر . ومن المحتمل أن يكون هذا الاعتبار قد قاد الطرفين الى عدة أسئلة أخرى مثل : هل الهدف الاساسى من مباحثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية هو الحفاظ على الميزان الحالى للردع المتبادل وتقنينه فى شكل اتفاقات رقابة رسمية بين الطرفين ؟ أم أن الهدف هو تقليل نسب الدمار فى أية مواجهة استراتيجية يمكن أن تنشأ بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة مستقبلا ؟ أم ان الغرض هو تخفيف الضغوط الاقتصادية التى تستنزف طاقة الدولتين فى سباق الاسلحة الاستراتيجية ؟ وهل يكون فى وضع قيود متفق عليها على الاسلحة الاستراتيجية فى الدولتين تدعيم لاهداف هذه المباحثات ، أم انه على العكس ، فان هذه القيود والتحديدات ليست شرطا أساسيا للابقاء على

---

[ ٣٠ ] راجع فى ذلك على سبيل المثال :

Jerome H. Kahn, Strategics for SALT, World Politics, Vol. XXIII, No. 2, January 1971, pp. 171 — 188.

Malcolm W. Hoag, What New Look in Defence, World Politics, Vol. XXII, Vol. 1, October 1969. pp. 16 — 23.

[ ٣١ ]

Jerome Kahn, Strategies for SALT, op. cit., 174.

أحوال الاستقرار فى العلاقة الاستراتيجية بينهما » [٣٢].

٦ — ان ثمة احتمالا ضخما بأن يكون حوار هلسنكى قد أتاح لكل من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحده الفرصة للتعبير عن رايه فى التصرفات التى تبدر من الطرف الاخر ، وبخاصه فى موضوع التسلح الاستراتيجى ، والتى تتطلب بعض الايضاحات والتبريرات المقنعة . وكمثال على ذلك فان الولايات المتحدة ربما تكون قد طلبت من الاتحاد السوفييتى تعليل الاسباب التى دفعت به الى تنفيذ برنامجه الخاص بانتاج صاروخ س س ٩ الهجومى الجبار العابر للقارات ، والذى يحمل عددا من الرؤوس النووية . ومن المحتمل أن تكون قد قرنت ذلك بالدفاع عن مشروعها الخاص بانتاج الصواريخ المضادة للصواريخ ، باعتبار أنه مجرد اجراء وقائى لهذا السلاح الاستراتيجى الهجومى السوفيتى . وكذلك فان الاتحاد السوفييتى لابد أن يكون قد أعرب عن مخاوفه هو الاخر بشأن نوايا أمريكا ودوافعها من وراء تنفيذها لبرنامج الدفاع بالصواريخ المضادة ، واقدامها على مضاعفة امكانياتها من الاسلحة الاستراتيجية الهجومية ، مثل صواريخ ميرف [ بوسيدون ومينتمان ٣ ) .. الخ .

٧ — أن الحوار ، وهذا بديهى ، لابد ان يكون قد غطى تلك الانواع من الاسلحة الاستراتيجية التى لا معدى من البدء بتقييد انتاجها. ومن المقطوع به أن الصواريخ العابرة للقارات ICBM'S تجىء على راس هذه الاسلحة وكذلك الغواصات التى تستخدم كقواعد لاطلاق هذا النوع البعيد المدى من الصواريخ، وأيضا نظام الدفاع بالصواريخ المضادة وقاذفات القنابل الاستراتيجية البعيدة المدى . أما عن الوضع بالنسبة للانواع الاخرى من الاسلحة الاستراتيجية مثل الصواريخ المتوسطه المدى ، والتى ينتجها الاتحاد السوفييتى على وجه الخصوص ، بقصد استخدامها فى حالة الحرب النووية ضد أوربا الغربية ، فانه يظل غير واضح فى هذه المباحثات . ثم هناك تلك الانواع الاخرى من الاسلحه مثل صواريخ ارض جو Surface to Air Missiles والطائرات الاعتراضية Interceptor Aircrafte التى تؤثر فى نظم استخدام قاذفات القنابل الاستراتيجية بنفس الكيفية التى تؤثر بها نظم الدفاع بالصواريخ المضادة فى مواجهة الصواريخ الاستراتيجية الهجومية . وهذه الاسلحة لم تتضح صورتها هى الاخرى فى المباحثات التى دارت بين الطرفين ، وربما انطبق هذا الكلام بشكل أو آخر على تلك الاسلحة التى تستخدم فى الدفاع ضد الغواصات التى تطلق الصواريخ الاستراتيجية الهجومية ، وهى التى تشكل بدورها عنصرا حيويا من عناصر الصورة العامة للتسلح الاستراتيجى بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة (٣٣) .

٨ — وأخيرا فان حوار هلسنكى لابد أن يكون قد تناول تحليل متطلبات الرقابة التى يمكن عن طريقها التحقق من تنفيذ اتفاقات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، وطبيعة الوسائل والامكانيات التى يتحتم تخصيصها لهذا الغرض . وهذا الموضوع بالذات له أبعاد سياسية وفنية شائكة ، وهو لهذا لابد ان يكون من الامور التى احتدم بشأنها الجدل بين الطرفين .

واذا كان ما ذكرناه هو ما توقعنا أن يكون قد اشتمل عليه الحوار الاستراتيجى الامريكى السوفييتى فى هلسنكى ، فان جانبا آخر من

---

[ ٣٢ ] Ibid, p. 175.

[ ٣٣ ] Ian Smart, The Strategic Arms Limitation Talks, op. cit., p. 301.

من الامور التى ترددت اثناء مسير مباحثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية فى هلسنكى ان الاتحاد السوفيتى كان يصر على ان تكون الاولوية فى بحث المشكلة للصواريخ المضادة للصواريخ على حين ان الولايات المتحدة كانت تصر على ان تبحث مشكلة الاسلحة الاستراتيجية بشقيها الهجومى والدفاعى معا ، ولكن هذا الخلاف امكن التغلب عليه فيما بعد والحقيقة ان الاتحاد السوفيتى كان قد رفض فى البداية بحث مشكلة الحد من الاسلحة الاستراتيجية الدفاعية على الاطلاق ، وقد اعلن اليكسى كوسيجين رئيس وزراء الاتحاد السوفيتى انه مادامت هذه الاسلحة دفاعية بطبيعتها ، فانها لاتشكل خطرا او تهديدا . ولكن لما بدأت امريكا تنفذ برنامج الدفاع بالصواريخ المضادة بقصد اللحاق بالاتحاد السوفيتى فى هذا المجال ، اخذت موسكو تعكس موقفها السابقة ، وارادت من ذلك — كما تقول بعض المصادر — ان تستغل الى اقصى حد الخلافات الناشبة فى الولايات المتحدة حول هذا البرنامج الذى يعارضه الكثيرون بينما تبقى على حريتها فى بناء صواريخ هجومية جبارة من الانواع العابرة للقارات .

The Economist, May 29, 1971, p. 39.

المحللين السياسيين يرى أن ثمة اعتبارات مختلفة حالت — على أرجح الاحتمالات — دون أن يكون قد أثير فى هذا الحوار مختلف الجوانب الفنية والاستراتيجية التى ألمعنا اليها فيما سبق ، ومن هذه الاعتبارات فى رأيهم ما يلى :

اولا — أن هذا الحوار قد جرى اغلب الظن ، فى اطار المناقشات العامة ، أى غير التفصيلية وغير المحددة ، وهو ما يمكن ان يقلل من الفائدة التى يحققها مثل هذا الحوار . فالمناقشات العامة لا توفر ايضاحات كافية للمشكلات التى تتناولها ، وخصوصا فى مثل هذه الامور الحساسة والمعقدة (٣٤) .

ثانيا — انه لم يكن من الواقعية فى شىء أن نتوقع دخول الوفدين الامريكى والسوفييتى فى عملية تحليل للمعلومات والحقائق الاستراتيجية المتعلقة بنظم الامن فى كل من دولتيهما ، والتى تتناول أمورا بالغة الاهمية مثل : كفاءة تشغيل نظم الدفاع بالصواريخ المضادة ، ومدى الدقة التى تتمتع بهـا نظم الصـواريخ الهجوميـة الاخرى ، والخصائص النوعية لمجموعة صواريخ ميرف . وماهية امكانيات الاستطلاع والتحذير المتاحة لكل من الولايات المتحدة والاتحـاد السوفييتى فى الوقت الحالى .. الخ .

**(ثالثا)** ان اختلاف صور التسلح الاستراتيجى فى كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى كان يجعل من الصعب الدخول فى مثل هذا الحوار الدقيق ، والانتهاء منه الى نتائج محددة . فمثلا يمتلك السوفييت عددا اكبر من الصواريخ العابرة للقارات عن ذلك الذى تمتلكه الولايات المتحدة ، كما أن هذه الصواريخ تحمل شحنات نووية ذات طاقة تدميرية أضخم من تلك التى تحملها الصواريخ الهجومية الامريكية ، بعكس الحال فى حالة الصواريخ البحرية العابرة للقارات ، حيث أن لامريكا تفوقا كيفيا وكميا واضحا فيها على الاتحاد السوفيتى . كما يمتد هذا التفوق الى ميدان القاذفات الاستراتيجية ، على حـين أن الاتحاد السوفييتى يمتلك من الصواريخ المتوسطة المدى اكثر مما فى حوزة أمريكا ، وهكذا .

ويستتبع هذا أن المشكلات التكنـولوجية والاستراتيجية التى تقترن بالنظام الدفاعى العام لاحد الطرفين قد لا تكون بالضرورة هى نفسها التى يواجهها الطرف الاخر ، وانما قد تختلف . فعلى سبيل المثال فان الاتحاد السوفيتى قد اجرى اختبارات كثيرة على نظام فوبز FOBS الذى سبق ان أشرنا اليه ، بينما لم تظهر الولايات المتحدة تحمسا لفكرة هذا النظام من نظم التسلح الاستراتيجى .

وهذه الاختلافات بشتى تأثيراتها الاستراتيجية والتكنولوجية ، كانت تجعل من المتعذر ايجاد اساس مشترك للحوار حول كافـة المشكلات الاساسية التى كان من المفترض ان تشتمل عليها مباحثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية فـى هلسنكى . (٣٥)

( رابعا ) ان نظم التسلح الاستراتيجى تشتمل على تعقيدات كثيرة فى طبيعتها ، مما لابد أن يكون قد جعلها مصدرا مهما آخر من مصادر الصعوبة فى ادارة مثل هذا الحوار الاستراتيجى بين الطرفين . ومن أمثلة ذلك أن أنواعا كثيرة من نظم التسلح الاستراتيجى هذه تخدم أكثر من غرض ، أو كما يقال عنها أنها ذات تأثيرات مزدوجة . فالصواريخ الهجومية من أنواع ميرف المتعددة الرءوس النووية ] لها تأثيرات بعضها ذات طبيعة استقرارية ، وبعضها الاخر ذات طبيعة اختلالية ، وذلك من ناحية اتصالها بحالة التوازن الاستراتيجى السائد بين الدولتين . فهى من ناحية تستطيع أن تخترق نظم الدفـاع بالصـواريخ المضـادة ، مما يجعلها تدعيما فى الواقع للسياسات التى تعتمد على الردع بالضربة الثانية ، كما أنها قد تستخدم فى المبادأة بالضربة الاولى ضد القوات المعادية .

وكذلك الحال فيما يتعلق بنظم الدفـاع بالصواريخ المضادة ، فمن المفروض — من حيث المبدأ — أنها لا تشكل تهديدا لطبيعتها الدفاعية البحتة ، ولكن اذا كان الهدف منها هو تحصين المراكز السكانية ووقايتها ضد أخطار الهجوم النووى ، فانها بذلك قد تكون حافزا نحو توسع الطرف الاخر فى انتاج وتطوير صواريخه الاستراتيجية الهجومية ، بالشكل وبالقدر الذى يمكنها من احباط مفعول هذه الصـواريخ الدفاعية .

[ خامسا ] انه فى مثل الحوار الاستراتيجى الذى جرى فى هلسنكى ، لم يكن ليتوقع أن يقوم

[ ٣٤ ] Ibid, p. 178.

[ ٣٥ ] Jerome H. Kahn, Strategies for SALT, op. cit., p. 177.

كلّ من الطرفين السوفييتى والامريكى بتقـديم تبريرات شاملة للاسباب التى دفعت به الى الاخذ بنظام استراتيجي معين دون نظام آخر ، ذلك ان اختيار بعض هذه النظم الاستراتيجية كان يتحدد بفعل اعتبارات بعضها ذات طبيعـة بيروقراطية محضة ، وهو مـا لا يمكن تبريره بأسباب موضوعية مقنعة . ومن ذلك مثلا أن السبب وراء تصميم الولايات المتحدة لثلاثة نظم مختلفة للردع ، هو ان سلاح الطيران والبحرية الامريكية قد أصرتا ، بعناد ، على ان يكون لكل منهما ردع خاص ، وبأنواع معينة من القوات الاستراتيجية .

( سادسا ) أنه على الرغم من ان كـلا من الوفدين السوفييتى والامريكى كان يتمتع بقدر من المرونه التكتيكية فى مباحثـات هلسنكى ، كما تؤكد بعض الدلائل ، الا انه لم يكن فى مقدورهما اثارة كل الموضوعات والدخول فى تفاصيلها ، والبحث فيـها بالعمق الذى تستوجبه طبيعـة المشكلة الاستراتيجية التى كانت بالطبع صلب الحوار الدائر بينهما . ويرجع ذلك الى أن الذى كان يوجه موقف كل من الطرفين فى هذا الحوار هم المسئولون المعنيون فى كل من الدولتين ، فهم الذين يحددون النقاط التى يجب الا يتجاوزها الحوار ، والحدود التى كان يجب الا يخرج عنها النقاش ، الى غير ذلك من الامور التى لم تكن لتجعل من هذا الحوار حوارا حرا ومفتوحا ومرنا ومتعمقا ، كما قد يتبادر خطأ الى أذهان بعض الناس .

وأيا كانت صحة التخمينات بشأن ما يمكن أن يكون قد تناوله حوار الاسلحة الاستراتيجية فى هلسنكى من موضوعات ، فان الحقيقة تبقى ، وهى أن هذا الحوار قد جرى لاول مرة منذ نهاية الحرب ، وأثمر فى مرحلته الاولى اتفاقية موسكو للحد من الاسلحة الاستراتيجية ، التى تعتـبر ايذانا بالتوصل الى اتفاقات أكثر شمولا ، حين تسمح ظروف المفاوضات بين الدولتين بـذلك مستقبلا .

## اتفاقية موسكو للحد من الاسلحة الاستراتيجية :

تنقسم اتفاقية موسكو للحـد من الاسـلحة الاستراتيجية الى جزءين ، يعالج الجزء الاول تنظيم عملية التسلح الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى فى القطاع الدفاعى ، أو بالتحديد فى مجال الدفاع بالصواريخ المضادة ( ABM ) ، بينما ينصرف الجزء الثانى من هذه الاتفاقية ـ الذى اطلق عليه الاتفاق الانتقالى او المؤقت Interim Agreement ـ الى تقييد عملية التسلح الاستراتيجى الهجومى .

## اولا ـ اتفاقية الحـد مـن الاسلحة الاستراتيجية الدفاعية :

نوهت هذه الاتفاقيه فى مقدمتها بـالاخطار التـدميرية الفظيعة التى يمكن أن تتسبب فيها الحرب النووية ، واعتبرتها تهديدا لمسـتقبل الجنس الانسانى كله . وهذا فى ذاته يؤكد من جديد كيف ان فكرة الحرب النووية أصـبحت مرفوضة رفضا باتا ومطلقـا من الجـانبين ، لخسائرها واهوالها غير المحتملة ، هو ما يمثل الدافع الاسـاسى فى نفس الوقت نحـو عقـد مثل هذه الاتفاقات . ثم تؤكد هذه المقدمة على ما يلى :

أ ـ ان تقييد سباق التسلح فى قطاع الدفاع بالصواريخ المضادة يمثل تقدما هاما نحو التخفيف من حدة سباق التسلح الاستراتيجى بمفهومه الشامل كما أنه يعمل من ناحية ثانية على تقليل احتمالات وقوع الحرب النووية . ولسنا بحاجة الى اعادة شرح العلاقة المنطقية ـ التى يبدو أن الدولتين قد استوعبتاها تماما ـ بين تقييد سباق الاسلحة الاستراتيجية الدفاعية ، وبين خفض احتمالات الحرب النووية ، حيث حللنا هذه العلاقة تفصيلا فيما سبق ، وأوضحنا كيف أن فوضى السباق فى هذا المجال من مجالات التسلح ، سوف تنتقل بالتوازن الراهن من الوضع الذى يستند فيه الى القدرة على التدميـر بالضربة الثـانية الى القدرة على التدمير بالضربة الاولى ، ولسوف يمثل ذلك ان حدث ، اختلالا مخيفا فى نظام الامن الدولى الحالى ، ذلك أنه يرفع أوتوماتيكيا وبـدرجة خطيرة من احتمالات وقوع الحرب النووية .

ب ـ أن الاجراءات التى تشتمل عليها هذه الاتفاقية ، وكذلك الاجراءات الاخرى الخـاصة بتقييد سباق الاسلحة الاستراتيجية الهجوميـة ، ليست الا تمهيدا لظـروف أفضل تساعد علـى استئناف المفاوضات الخاصة ببحث مشكلة الاسلحة الاستراتيجية بين الدولتين . وهو ما قد يؤدى فى النهاية ـ على حسب ما تزعمه مقدمة هذه الاتفاقية ـ الى نزع السلاح النووى ، بل والى النزع الشامل والكامل للاسلحة بينهما . وهـذا الهدف ، وان كان مبالغا فيه لعدم واقعيته

تعبيرا عن الظاهرة ، الا أنه يعتبر على أى حال حسن النوايا المتبادلة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى هذه المرحلة المهمة من مراحل تطور العلاقات بينهما .

واذا تركنا هذه المقدمة العامة ، لنبحث فى التعهدات والالتزامات التى اشتملت عليها هذه الاتفاقية تحديدا ، فسوف نجد انها كالاتى :

١ — تولت الاتفاقية تحديد نظام الدفاع بالصواريخ المضادة الذى يشمله التقييد ، بأن ذكرته فى مادتها الثانية على أنه يشمل :

ا — الصواريخ الاعتراضية المضادة للصواريخ ABM Interceptor Missiles او الصواريخ التى تكون مهمتها الدفاع ضد الصواريخ الاستراتيجية الموجهة ( الهجومية ) .

ب — المنصات التى تستخدم فى اطلاق الصواريخ المضادة للصواريخ .

ج — أجهزة الرادار الخاصة بالصواريخ المضادة للصواريخ الموجهة .

وهذا التحديد للمكونات الاساسية لنظام الدفاع بالاسلحة الاستراتيجية المضادة ، انما هو تحديد واسع نسبيا بمعنى أنه لم يقتصر على الصواريخ الاعتراضية وحدها ، وانما تعداها الى المنصات التى تستخدم فى اطلاقها ، ثم الى أجهزة الرادار التى تستخدم فى توجيه مسارها وصولا بها الى أهدافها . ومن ناحية ثانية ، فان التحديد لم يقف عند المكونات العاملة فعلا فى هذا النظام الاستراتيجى الدفاعى ، وانما امتد كذلك ليغطى ما قد يكون منها تحت التشييد أو الاختبار أو الاصلاح أو التعديل أو التخزين .

ويدل ذلك على أن نية الطرفين كانت متجهة الى معالجة هذا الجانب من جوانب المشكلة الاستراتيجية من زاوية تتسم بالشمول النسبى ، وهذه بادرة مشجعة ، وبخاصة فى هذه المرحلة المبدئية من مراحل مباحثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية بين القوتين الاعظم .

٢ — حظرت الاتفاقية اقامة نظم للدفاع بالصواريخ المضادة الا فى الحالات الاتية :

ا — يكون من المسموح به اقامة نظام للدفاع بالصواريخ المضادة للصواريخ الموجهة فى حدود منطقة تكون نصف قطرها مائة وخمسين كيلومترا وتكون مركزة على العاصمة الوطنية لكل من الطرفين المتعاقدين ، ويمكن للطرف فى هذه الحالة أن يقيم مالا يزيد على مائة منصة اطلاق صواريخ مضادة للصواريخ الموجهة ، وما لا يزيد على مائة صاروخ اعتراض للصواريخ المضادة فى مواقع الاطلاق ، وكذلك ما لا يزيد على ست شبكات رادار للصواريخ المضادة . وتكون منطقة كل شبكة دائرية ولا يزيد قطرها على ثلاثة كيلومترات .

وهذا الاستثناء الاول الذى سمحت به الاتفاقية قصد منه ، كما هو واضح ، تحصين عاصمتى الطرفين الامريكى والسوفيتى ضد الاخطار التى يمثلها الهجوم بالاسلحة الاستراتيجية العابرة للقارات ، وذلك فى الحدود التى اعتقد الطرفان انها تكفى لاغراض هذا التحصين أو الدفاع .

ب — كذلك سمح للطرفين باقامة نظام للدفاع بالصواريخ المضادة ، فى حدود منطقة واحدة لا يزيد نصف قطرها على مائة وخمسين كيلو مترا ، وتشتمل على منصات لاطلاق الصواريخ الاستراتيجية الهجومية الموضوعة داخل صوامع ، ويكون ذلك على النحو الاتى : اقامة ما لا يزيد على مائة منصة اطلاق وما لا يزيد على مائة صاروخ اعتراض للصواريخ المضادة ، وكذلك اقامة شبكتين ضخمتين من أجهزة الرادار للصواريخ المضادة ، وما لا يزيد على ثمانية عشر جهاز رادار للصواريخ المضادة ، وتكون قوة كل منها أقل من قوة الشبكة الموجهة بين شبكتى الرادار الضخمتين المذكورتين .

واذا كان قد أريد بالاستثناء الاول من الحظر الذى أقامته هذه الاتفاقية على بناءنظم الدفاع بالصواريخ المضادة ، تحصين عاصمتى الطرفين كما ذكرنا ، فان ما هدفت اليه من وراء الاستثناء الاخير ، كان حماية مواقع الصواريخ الاستراتيجية الهجومية ، وان كانت قد ركزت هذه الحماية فى منطقة واحدة محدودة المساحة ، وبالامكانيات التى رأت أنها ضرورية أو كافية لهذا الغرض .

والسبب الكامن وراء هذا التحديد الجغرافى ، هو انه لو كانت الاتفاقية قد سمحت بتعدد المناطق التى تشملها الحماية بهذا النظام الاستراتيجى ، لكان معنى ذلك سلب الحظر كل قيمة فعلية له ، ذلك أن الدفاع بالصواريخ المضادة سيكون فى هذه الحالة نظاما شاملا وليس نظاما محدودا ، وهو ما كان حريا أن يتناقض بشكل أساسى مع الهدف من دخول الدولتين فى مباحثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية .

على أنه مما تجدر الاشارة اليه ، أن الاتفاقية قد سجلت فى مادتها الرابعة أن التحديدات المنصوص عليها سابقا لا تنطبق على نظم الصواريخ المضادة أو أجزائها المكونة المستخدمة للتطوير أو الاختبار والتى تقع فى اطار ميادين الاختبار الحالية ، أو

التى يتفق عليها بالاضافة الى هذا ، ولكن بشرط الا يملك اى طرف أكثر من خمس عشرة منصة اطلاق فى ميادين الاختبار .

ماذا يعنى التنويه السابق ؟ انه يعنــى أن الاتفاقية لم تحظر مشاريع التطوير والاختبار التى تنفذها الدولتان ، سواء المعمول بهــا فى الوقت الحاضر ، أو تلك التى يمكن أن يتفق عليها بينهما مستقبلا ، وان كان القيد الوحيد الذى أوردتــه ونصت عليه فى هذا الصدد هو اشتراطها بالا تزيد منصات اطلاق الصواريخ الاستراتيجية الدفاعية أو الصواريخ المضادة للصواريخ الموجهة ـ التى تتركز استخداماتها أساسا فى ميدان الاختبار ـ على خمس عشرة منصة • وهذا الوضع هو بمثابة حل وسط بين الحظر الكامل على عمليات الاختبار ـ وهو ما لا نتصور انه كان سيقبل من أى من الطرفين حيث ينغمسان حاليا من مشاريع تطوير تكنولوجى باهظة التكاليف لتحسين كفاءة تشغيل وتوجيه هذه الصواريخ الاستراتيجية الدفاعية ـ وبين الاباحة الكاملة أو غير المقيدة ، وهو ما كان خليقا بأن يدفع هذا السباق دون ما توقف الى نهايته الخطيرة .

٣ ـ نصت المواد من الخامسة الى الثانية عشرة على التعهدات الاتية والتى أعلن الطرفــان عن التزامهما بتنفيذها :

ا ـ يتعهد كل طرف بالا يصنع أو يختبر أو يقيم نظما للصواريخ المضادة أو أجزاء مكونة لها تتخذ قواعدها فى البحر أو الجو أو الفضاء أو قواعــد متحركة فى الارض • ومعنى هذا أن الشكل الوحيد من أشكال نظم الدفاع بالصواريخ المضادة الذى سمحت الاتفاقية باقامته ، هى الصواريخ التــى تطلق من قواعد أرضية ثابتة ، أما ما عدا ذلك من نظم الاطلاق المتحركة فقد حظرت الاتفاقية اقامته .

ب ـ يتعهد كل طرف بألا يصنع أو يختبر أو يقيم منصات اطلاق للصواريخ المضادة لاطلاق أكثر من صاروخ واحد اعتراضى فى وقت واحد من كل منصة اطلاق ، والا يعدل المنصات المقامة بما يزودها بمثل هذه القدرة ، أو يصنع أو يختبر أو يقيم نظما أوتوماتيكية أو شبه أوتوماتيكية أو مــا شابهها من النظم لاعادة تحميل منصات اطلاق الصواريخ المضادة سريعا .

ج ـ يتعهد كل طرف بألا يمد الصواريــخ أو منصات الاطلاق أو أجهزة الرادار ـ لغيــر الصواريخ الاعتراضية للصــواريخ المضــادة أو منصات اطلاق الصواريخ المضادة أو أجهزة رادار الصواريخ المضادة ـ بقدرات اعتراض الصواريخ

الاستراتيجية الموجهة أو عناصرهــا فى مســار طيرانها ، والا يختبرها كصاروخ مضاد للصواريخ الموجهة • كذلــك يتعهــد كل طرف بــالا يقيم فى المستقبل أجهزة رادار للانذار المبــكر ضد هجوم بصاروخ استراتيجى موجه ، الا فى المواقع على طول تخوم اراضيه الوطنيــة ، وتكون مصــوبــة للخارج •

واذا أمعنا النظر فى هذا الالتزام ، فسنجد أنــه يحاول من ناحية ان يعطى ضمانا اضافيا لعــدم تجاوز التحديدات المنصوص عليهــا • وذلك من خلال تعهد الطرفين بعدم ادخال تحويرات على ما قد يكون فى حوزتهما من صواريــخ أو منصات اطلاق أو أجهزة رادار ـ من غير الانــواع المستخدمة فى نظم الدفاع بالصواريخ المضــادة وفى الحدود التى سمحت بها الاتفاقية ـ وبالشكل الذى يخلق فى النهاية امكانيات جديدة تضاف الى امكانيات نظم الدفاع بالصواريخ المضــادة التى سمح للطرفين بتملكها .

ومن ناحية ثانية ، فان التعهد بعدم اقامة أجهزة رادار للانذار المبكر ضد الهجوم بــالاسلحــة الاستراتيجية الموجهة الا على طول التخــوم الوطنية ، كان يعنى عدم توسيع شبكات الانذار المبكر الى قواعد خارجية ، بوضعهــا فى أراضى دول أجنبية ، وهو الامر الذى كان لابد ان يترتب عليه تضخم بناء الدفاع بالصواريخ المضادة ضد رغبة الدولتين فى تقييده ، وحصر تــوسعاته الراهنة والمستقبلة . يضاف الى ذلك اعتبار آخر لا يقل حيوية فى تصورنا ، ولا ندرى ان كان قد مثل فعلا فى أذهان المفاوضين الامريكيين والسوفييت ـ وهو أن التوسع فى شبكات الرادار للانذار المبكر كان يحمل معه احتمالات أكبر نسبيا لوقوع أخطاء فنية ، ربما كان من الممكن اذا ما أسيء تفسيرها أن تؤدى الى وقوع الحرب النووية بين الدولتين ، وهذا على النقيض من تقليص حجم هذه الشبكات ، اذ أن ذلك كان يحمل فى طياته احتمــالات أقــل خطورة • وبذا فان هذا التقييد يكون له ارتباط منطقى وثيق بمحاولة تقليل احتمــالات الحــرب النووية التى يمكن أن تقع على سبيل الخطأ ، نتيجة اخفاق شبكــات الانذار والتحذير بالرادار .

د ـ يتعهد كل طرف بــالعمل فى أقصر فترة زمنية يمكن الاتفاق عليها ، على تدمير أو تفكيك نــظم الصواريخ المضادة ، أو اجزائها المكونة الزائدة على الاعداد ، أو الواقعة خارج المنــاطق المحددة فى هذه الاتفاقية ، وكذلك النظم أو أجزائها المكونة المحظورة بمقتضى الاتفاقية • ولا أعتقد أننا بحاجة

الى توضيح ما قصد اليه هذا النص ، وذلك لانه ليس أكثر من مجرد التعهد بتنفيذ ما اتفق عليه الطرفان بمقتضى النصوص السابقة .

هـ - يتعهد كل طرف - لضمان استمرار وفاعلية هذه الاتفاقية - بألا ينقل الى دول أخرى ، أو أن ينشر خارج أراضيه ، الصواريخ المضادة للصواريخ الموجهة أو أجزائها المكونة والتى تنص عليها هذه الاتفاقية .

ومرة أخرى ، فان الحظر الذى فرضته الاتفاقية على محاولة اقامة نظم للدفاع بالصواريخ المضادة فى أراضى دول أجنبية ، قد استهدف كذلك العمل على تضييق نطاق تنفيذ واستخدام هذا النظام من نظم الاسلحة الاستراتيجية وحصره فى الحدود الضرورية ، أو على الاقل الضرورية بمقياس الامر الراهن ، ولنا أن نتصور فى حالة ما اذا لجأت الولايات المتحدة الى التوسع فى اقامة هذا النظام فى منطقة أوربا الغربية ، أو اذا ما لجأ الاتحاد السوفيتى الى اقامته فى منطقة شرق اوربا ، ففى مثل هذه الحالة كان محققا أن يحدث الاتى :

اولا - زيادة الاعباء المادية التى تنفق على تنفيذ هذا النظام الى درجة لا يمكن احتمالها بالمقاييس الاقتصادية للدولتين .

ثانيا - رفع درجة التوتر فى هذه المناطق ، نظرا للمجادلات التى ستثور حول أخطار تطبيق هذا النظام فى ظل التحفظات الكثيرة التى تبدى على فعاليته التكنولوجية .

ثالثا - مضاعفة احتمالات وقوع الحرب النووية العامة فى العالم ، نتيجة للتعقيدات الكثيرة التى ستعانى منها حينئذ نظم التسلح الاستراتيجى بين القوتين الاعظم .

و - يتعهد كل طرف بعدم الارتباط بالتزامات دولية يمكن أن تتعارض مع هذه الاتفاقية .

ز - يتعهد الطرفان بالدأب على مواصلة المفاوضات للحد من الاسلحة الاستراتيجية الهجومية .

ثم تجىء الاتفاقية الى معالجة نقطة حيوية أخرى وهى المتعلقة بموضوع الرقابة على تنفيذ التعهدات والالتزامات السابقة ، وذلك بأن أعطت كل طرف حق استخدام ما يملكه من وسائل الرقابة الفنية ، بما لا يتعارض مع المبادىء العامة للقانون الدولى . وفى نفس الوقت فقد تعهد كل طرف بألا يعترض على الرقابة التى يمارسها الطرف الاخر بوسائله الفنية الوطنية ، والا يتعمد اتخاذ اجراءات للاخفاء والتمويه تحول دون قيام الاجزة الفنية الوطنية بالرقابة وفقا لنصوص هذه الاتفاقية .

ولقد اضافت الاتفاقية الى ذلك بأن ذكرت أن التعهدات السابقة لا تعنى الالتزام باحداث تغيير فى الاساليب الحالية للبناء والتركيب والصيانة والتعديل .

ويلاحظ على النص الخاص بالرقابة على تنفيذ الالتزامات التى قبلها الطرفان السوفييتى والامريكى مايلى :

اولا - أن الاتفاقية لم تشأ فى هذه المرحلة المبدئية من مراحل حل مشكلة التسلح الاستراتيجى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى أن تقيم جهازا دوليا للرقابة ، او حتى جهازا أمريكيا سوفيتيا مشتركا ، بل أبقت على هذه المسئولية ضمن نطاق السيادة الوطنية الخالصة . وهذا النوع من الرقابة الوطنية ، وان كان لا يرقى فى فعاليته بالطبع الى مستوى الرقابة الدولية أو الرقابة المشتركة الا انه كان ضروريا لاكساب المفاوضات بين الطرفين قدرا أكبر من المرونة ، بما يساعد على تعجيل الاتفاق بينهما . وربما ارتكز هذا الاتجاه على تجارب مباحثات الرقابة على الاسلحة السابقة حيث كان من الملاحظ بوجه عام رفض اجراءات الرقابة الدولية ، والنظر اليها على أنها كانت تمثل اعتداء على السيادة الوطنية ، وتدخلها فى أمر هو من صميم المسئولية القومية التى لا يمكن التنازل عنها لاى هيئة أو جهاز دولى .

ثانيا - أن الاتفاقية لم تحدد نوع العقوبات أو الجزاءات التى يمكن أن تطبق فى حالة الانتهاك المتعمد للتعهدات التى اشتملت عليها ، كما أنها لم تحدد الجهة المسئولة عن تقرير طبيعة الاجراءات التى يمكن عن طريقها تصحيح هذه الانتهاكات .. الخ من هذه الامور ، بل تركت هذه العملية عائمة دون تحديد ، وفى هذا اضعاف ولا شك لفعالية نظام الرقابة المتبادلة .

٤ - دعت المادة الثالثة عشرة من اتفاقية الحد من الاسلحة الاستراتيجية الدفاعية، الطرفين الى الاسراع بتشكيل لجنة استشارية دائمة يتوليان عن طريقها القيام بالاتى :

ا - بحث المسائل المتعلقة بتنفيذ الالتزامات التى تعهدت بها الدولتان ، والمواقف المترتبة عليها ، والتى يمكن اعتبارها غامضة بعض الشىء .

ب - توفير المعلومات على أساس اختيارى ، فيما يعتبره أى من الطرفين ضروريا ، لتأكيد الثقة فى الوفاء بالالتزامات المتعهد بها .

ج ـ بحث المسائل التى تنطوى على تدخل غير مقصود فى الوسائل الفنية الوطنية للتحقق من مراعاة الالتزامات ٠

د ـ بحث التغييرات الممكنة فى الموقف الاستراتيجى التى تكون لها آثار على نصوص هذه المعاهدة .

هـ ـ الاتفاق على اجراءات ومواعيد تدمير او فك نظم الصواريخ المضادة للصواريخ الموجهة ، أو أجزائها المكونة ، فى الحالات المنصوص عليها فى هذه الاتفاقية .

و ـ البحث فيما هو ملائم من المقترحات الممكنة لزيادة فاعلية هذه الاتفاقية ، بما فى ذلك المقترحات لاجراء تعديلات تتفق مع بنودها ٠

ز ـ البحث فيما هو ملائم من المقترحات لمزيد من الاجراءات التى ترمى الى الحد من الاسلحة الاستراتيجية .

٥ ـ نصت المادتان الرابعة عشرة ، والخامسة عشرة من هذه الاتفاقية على :

أولا ـ أن لكل طرف أن يقترح ما يراه من تعديلات على هذه الاتفاقية وتصبح التعديلات التى يتم الاتفاق عليها نافذة المفعول طبقا للاجراءات التى تحكم سريان مفعول هذه الاتفاقية ٠

ثانيا ـ يقوم الطرفان معا بعملية مراجعة لهذه الاتفاقية بعد خمس سنوات من بدء سريان مفعولها ، ثم كل خمس سنوات بعد ذلك .

ثالثا ـ ليس لهذه الاتفاقية أجل محدد

رابعا ـ لكل من الطرفين الموقعين الحق ـ فى حدود ممارسته لسيادته الوطنية ـ فى الانسحاب من هذه الاتفاقية اذا ما قرر أن أحداثا غير عادية تتصل بموضوع هذه الاتفاقية قد عرضت مصالحه العليا للخطر ، وعليه فى هذه الحالة أن يخطر الطرف الاخر بقراره قبل ستة أشهر من الانسحاب من الاتفاقية ، ويتضمن هذا الاخطار بيانا بالاحداث غير العادية التى يعتبرها الطرف صاحب الاخطار ضارة بمصالحه العليا .

## ثانيا ـ اتفاقية الحد من الاسلحة الاستراتيجية والبروتوكول الملحق بها :

ثم نأتى فى الجزء التالى من هذه الدراسة الى تحليل الالتزامات التى اشتملت عليها اتفاقية الحد من الاسلحة الاستراتيجية الهجومية والبروتوكول الملحق بها . وعموما يمكن ذكر هذه الالتزامات على النحو التالى (٣٦) :

١ ـ يتعهد كل طرف بالامتناع عن تشييد قواعد أرضية ثابتة اضافية لاطلاق الصواريخ الاستراتيجية العابرة للقارات بعد أول يوليو ١٩٧٢ ٠ وقد استهدفت الاتفاقية من وراء هذا الالتزام تجميد المستويات الراهنة من القواعد الارضية المستخدمة فى اطلاق الصواريخ الاستراتيجية الهجومية ، وذلك كاجراء مبدئى لحل جانب من جوانب مشكلة التسلح الاستراتيجى الهجومى والدفاعى فى آن واحد ، حيث أن تقييد نظم الدفاع بالصواريخ المضادة على النحو الذى أسلفناه ، كان لابد أن يقابله تقييد مماثل لقواعد اطلاق الصواريخ الهجومية ، وبدون ذلك ، فان العلاقة بين هذين الجانبين من جوانب المشكلة الاستراتيجية العامة ، كانت ستختل على نحو غير منطقى بالمرة .

٢ ـ يتعهد كل طرف بالامتناع عن تحويل القواعد الارضية المخصصة لاطلاق الصواريخ العابرة للقارات من الانواع الخفيفة ، أو الصواريخ العابرة للقارات من الانواع القديمة التى أنتجت قبل عام ١٩٦٤ ، الى قواعد أرضية لاطلاق الصواريخ العابرة للقارات من الانواع الثقيلة ، والتى أنتجت بعد ذلك التاريخ ٠

واذا تعمقنا فى بحث مضمون هذا الالتزام ، فلسوف نجد أن الذى يرمى اليه أساسا هو العمل على حصر أى نمو أو توسع محتمل فى امكانيات قواعد الاطلاق هذه ، عن طريق الابقاء على مقدرتها الاستراتيجية الهجومية داخل حدود معينة . فمما لا شك فيه أن الصواريخ الاستراتيجية الهجومية العابرة للقارات ، قد تطورت تكنولوجيا منذ أواسط الستينات بدرجة بالغة الخطورة ( حيث تعددت الرءوس النووية فى بعضها ، وتضاعفت الطاقة التدميرية فى بعضها الاخر ) ٠ ومعنى ألا تستخدم القواعد الارضية للطرفين فى اطلاق هذه الانواع المتطورة من الصواريخ الاستراتيجية الهجومية ، هو أن الخطورة النسبية لهذه القواعد ستظل فى هذه

[ ٣٦ ] من المفروض انه تحت شروط هذه الاتفاقية سيسمح للولايات المتحدة بالاحتفاظ بألف واربع وخمسين صاروخا استراتيجيا هجوميا فى القواعد الارضية ، وبسبعمائة وعشرة صواريخ تطلق من الغواصات ، على حين سمح للاتحاد السوفيتى بامتلاك الف وستمائة وثمانية عشر صاروخا يطلق من الارض وتسعمائة وخمسين صاروخا يطلق من الغواصات .

الحاية أقل بالمقارنة ، وهذا فى حد ذاته تطور لا بأس به من ناحية المبدأ .

٣ ـ يتعهد كل طرف بتقييد انتاجه من المنصات التى تستخدم فى اطلاق الصواريخ بوساطة الغواصات ، وكذلك الغواصات التى تطلق هذه الصواريخ ، ويكون التقييد فى حدود ما أنتج فعلا ، وما يكون تحت التشييد حتى تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية .

وهذا التقييد يمثل وجها أخر للاجراء الذى يستهدف الحيلولة دون التوسع فى الامكانيات الحالية لقواعد الاطلاق ، من برية وبحرية ، سواء كان هذا التوسع كميا أو كيفيا · ولا يخفى أن الغواصات ، ولاسيما الغواصات النووية ، أصبحت تشكل الان جانبا ضخما ومتزايدا من امكانيات اطلاق الصواريخ الاستراتيجية الهجومية . ومما ضاعف من هذا الاستخدام عدة عوامل تتصل بطبيعة هذه القواعد البحرية المتحركة مثل : المرونة والسرعة والقدرة على التمويه والقدرة على الانتشار فى مختلف البحار والمحيطات ، والقدرة على الافلات نسبيا من الاصابة والتدمير ! • الخ • وفى الولايات المتحده على سبيل المثال ، تستخدم الغواصات النووية فى اطلاق صواريخ بولاريس البحريه وصواريخ بوسيدون المتعددة الرءوس النووية ، وهى من أقوى أنواع الصواريخ الاستراتيجية الهجومية التى تضمها ترسانة الاسلحة الامريكية ·

ومعنى أن تتجمد امكانيات الاطلاق من القواعد البحرية ( الغواصات ) على المستويات السائدة عند توقيع الاتفاقية ، ضمان عدم توسع نظام التسلح الاستراتيجى الهجومى فى جانب آخر من جوانبه ، وهو فى ذلك انما يماثل الاجراء الاول من حيث الطبيعة ، ونعنى بذلك الحظر الوارد على تشييد قواعد اطلاق أرضية ثابتة جديدة .

٤ ـ اباحت الاتفاقية لكل من الطرفين ، الحق فى تطوير صواريخه الاستراتيجية الهجومية ومنصات اطلاقها ـ وكذلك احلالها واستبدالها ـ وذلك فى الحدود المسموح بها تحت شروط هذه الاتفاقية .

والمعنى الضمنى لهذه الاباحة ، هو أن الاتفاقية لم تحاول ان تفرض حظرا على متابعة الابحاث التكنولوجية الخاصة بتطوير الكفايات والخصائص الفنية للصواريخ العابرة للقارات ، والمنصات المستخدمة فى اطلاقها · وفى الحقيقة ان هذه الاباحة تمثل ـ فى رأينا ـ ثغرة خطيرة فى بناء هذا الاتفاق لانها ستسمح لهذا التطور التكنولوجى ان ياخذ مجراه خلال السنوات القادمة ، كما أنه سيكون فى مقدور كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ان يلجأ الى تزويد منصات الاطلاق البحرية بصواريخ استراتيجية هجومية من انواع متطورة جدا ، وبالاضافة الى ذلك فان تطوير منصات الاطلاق فنيا سيصل بها حتما الى مستوى اعلى بكثير من كفاءة التشغيل والتصويب ، وهذا يضاعف من الخطر الذى تواجه به الدولتان بعضيهما • لان الخطر لا يمكن أن ينتفى او يقل بالالتجاء الى وسائل التقييد الكمى وحدها دون تجاورها الى الجوانب الكيفية ، وانما كان الواجب هو النص على ضرورة ايقاف الابحاث التكنولوجية الحالية ، بالتدريج او مرة واحدة ، وذلك كأداة لتهذيب الاخطار الفظيعة التى تتضمنها نظم الاسلحة الاستراتيجية الهجومية ووسائل اطلاقها ·

٥ ـ اما عن نظام الرقابة على تنفيذ هذه الالتزامات ، فقد حددته الاتفاقية بالنصوص الاتية :

ا ـ يسمح لكل طرف باستخدام وسائله الفنية الوطنية للتحقق من تنفيذ التعهدات التى قبلها الطرفان بمقتضى هذه الاتفاقية ، ويكون ذلك فى اطار مبادىء القانون الدولى المعترف بها ·

ب ـ يتعهد كل طرف بعدم التعرض لوسائل الرقابة الفنية الوطنية التى يستخدمها الطرف الاخر .

ج ـ يتعهد كل طرف بعدم اللجوء الى اسلوب التمويه الذى يحول دون التحقق بوساطة وسائل الرقابة الفنية الوطنية من تنفيذ الطرف الاخر لتعهداته التى نصت عليها الاتفاقية .

٦ ـ حددت هذه الاتفاقية مدة سريان مفعولها بخمس سنوات ، ما لم تستبدل باتفاقية أكثر شمولا فى موضوع تحديد الاسلحة الاستراتيجية الهجومية ، وهو الوضع الذى استحث الطرفين المتعاهدين على الشروع فيه ، حالما تسمح ظروف المفاوضات بينهما بذلك ·

كما نصت الاتفاقية على أن لكل من الطرفين الموقعين الحق ـ فى حدود ممارسته لسيادته الوطنية ـ فى الانسحاب من هذه الاتفاقية اذا ما قرر أن احداثا غير عادية تتصل بموضوع هذه الاتفاقية قد عرضت مصالحه العليا للخطر ، وعليه فى هذه الحالة ان يخطر الطرف الاخر بقراره قبل ستة أشهر من الانسحاب من الاتفاقية ، ويتضمن هذا الاخطار بيانا بالاحداث غير العادية التى يعتبرها الطرف صاحب الاخطار ضارة بمصالحه

العليا .

وقد الحق بهذه الاتفاقية التى وضعت بالانتقالية كما سبق ان ذكرنا بروتوكول تضمن تفسيرا لبعض التعهدات التى اشتمل عليها اتفاق الحد من الاسلحة الاستراتيجية الهجومية ، وقد جاء التفسير على النحو التالى :

اولا ـ لا يحق للولايات المتحدة أن تحتفظ بأكثر من سبعمائة وعشرة منصات اطلاق صواريخ من على الغواصات SLBM'S ولا بأكثر من أربع واربعين غواصة لاطلاق هذه الصواريخ . اما عن الاتحاد السوفيتى فقد تقرر أن يكون العدد الذى يحق له الاحتفاظ به تسعمائة وخمسين منصة اطلاق واثنتين وستين غواصة .

ثانيا ـ ان منصات اطلاق الصواريخ من الغواصات التى تقع فى حوزة الدولتين حاليا والتى تزيد على المعدلات السابقة ـ والتى تبلغ ستمائة وست وخمسين منصة اطلاق فى الغواصات النووية الامريكية ، وسبعمائة واربعين منصة اطلاق فى الغواصات النووية السوفيتية ، سواء كانت عاملة او تحت التشييد يمكن السماح بتشغيلها فى حالة اذا ما حلت محل عدد مماثل من منصات الاطلاق من الانواع القوية التى شيدت قبل عام ١٩٦٤ والتى يشملها هذا النطاق .

كان هذا فى مجموعه هو بناء التعهدات التى اشتملت عليها اتفاقية موسكو الاخيرة للحد من الاسلحة الاستراتيجية ، وهى الاتفاقية التى تراوحت التعليقات عليها بين تحبيذها والثناء عليها ، باعتبارها كسرا للجمود فى مشكلة تعد من أخطر ما واجهه سلم العالم وامنه فى أى وقت من التاريخ ، وبين انتقادها والتنديد بها اما لانها لا ترتفع حقيقة الى مستوى التحدى واما بسبب الخطر الذى يخلقه استمرار سباق الاسلحة الاستراتيجية واما لانها ستضير الولايات المتحدة لحساب الاتحاد السوفيتى . ولعله قد يكون من الاجدر اعطاء صورة تفصيلية لردود الفعل هذه فى الجزء التالى من هذه الدراسة .

## ردود الفعل المختلفة لاتفاقية موسكو للحد من الاسلحة الاستراتيجية :

تنوعت ردود الفعل التى أبديت ازاء اتفاقية موسكو ، وذلك على النحو الاتى :

١ ـ امتدحت الاتفاقية فى أوساط الحكومتين الامريكية والسوفييتية على أنها حدث تاريخى له دلالته البالغة ، أو الى الحد الذى وصفه هنرى كيسنجر ، مستشار الرئيس الامريكى نيكسون لشئون الامن القومى ، بأنه تطور ليست له سابقة فى العصر النووى ، بل وفى تاريخ مباحثات نزع السلاح والرقابة على الاسلحة (٣٧) .

٢ ـ أما الانتقادات الكثيرة التى وجهت اليها فقد تركزت فى الاتى :

ا ـ هناك من ينتقد هذه الاتفاقات ، على أساس أنها لن تضع نهاية لسباق الاسلحة الاستراتيجية الذى بدأ منذ الحرب ، وكل ما فعلته هو أنها نقلت محور التركيز من الجوانب الكمية أساسا ، الى الجوانب الكيفية أو النوعية . ويقولون ، انه ما من شىء يستطيع أن يضعف من سعى الطرفين الى امتلاك أسلحة استراتيجية متطورة الى أقصى ما تسمح به امكانيات البحث التكنولوجى ، مدفوعين فى ذلك بتخوف شديد من أن يتمكن أحدهما من امتلاك المقدرة على التدمير بالضربة الاولى ، التى ستؤدى فى مثل هذه الحالة الى اغرائه على المبادأة بالحرب ، دون تخوف من رد الفعل الثأرى (٣٨) .

ب ـ انتقد آخرون اتفاقية الحد من الاسلحة الاستراتيجية الهجومية بقولهم انه فى الوقت الذى ركزت فيه الولايات المتحدة على تعديل صواريخها الاستراتيجية العاملة بدلا من أن تقوم بتشييد صواريخ جديدة ـ وهو الاتجاه الذى كان واضحا خلال السنوات الاخيرة ـ فان السوفييت كانوا يقومون سنويا بانتاج ما يقرب من مائتين من الصواريخ التى تطلق من المنصات الارضية ، ومائة من الصواريخ التى تطلق من الغواصات ، واضافتها الى ترسانتهم من الاسلحة الاستراتيجية . وقد ترتب على ذلك أن أصبح الاتحاد السوفييتى يتفوق على الولايات المتحدة بنسبة ٣ : ٢ فى مجال الصورايخ العابرة للقارات . وحين تنفذ اتفاقية الحد من الاسلحة الاستراتيجية الهجومية ، فان ذلك سيعطى السوفييت تفوقا على الولايات المتحدة بنسبة أربعين فى المائة فى مجال انتاج الغواصات التى تطلق منها هذه الصواريخ الهجومية ، ومن شأن

---

[٣٧] Time, July 10, 1972.

[٣٨] Ibid.

ذلك فى النهاية أن يجعل هذه الاتفاقية ضد المصالح الحيوية للولايات المتحدة (٣٩) .

ومن الذين تزعموا الاتجاه السابق وليام باكلى، ودونالد برينان الذى يعتبر حجة دولية فى مشكلة نزع السلاح والرقابة على الاسلحة . على أن هذا النقد بالذات قد وجد من يرد عليه ، ومن ابرز الذين تصدوا لتفنيذه آدم يارمولينسكى الخبير الاستراتيجى والمحلل بوزارة الدفاع الامريكية ، الذى أبدى اعتراضه على هذه التخوفات التى تسيطر على الاوساط المحافظة ، وقال ان معيار التفوق الكمى لم يعد له تأثير حاسم على الوضع العام الذى يحكم العلاقة الاستراتيجية بين الطرفين السوفييتى والامريكى ، لان الذى أصبح يؤثر أكثر من أى شىء آخر ، هو القدرة على التدمير الشامل التى يمتلكها كل من الطرفين ضد الاخر ، أو ما يطلق عليه

**Damage - Inflicting Capacity**

ج ـ كما أن هناك فريقا ثالثا من المحللين الذين يرون أن اتفاقية الحد من الاسلحة الاستراتيجية هى اتفاقية محدودة القيمة للغاية رغم مظاهر الاثارة والتهويل الدعائى التى أحيطت بها ، ويستدلون على ذلك بقولهم انه فى الوقت الذى دأب فيه نيكسون على امتداح هذه الاتفاقية ، فان وزير دفاعه ميلفين ليرد استطاع أن يقنع الكونجرس باعتماد مبلغ ألف وثلاثمائة مليون دولار لانفاقها على الابحاث الخاصة بتطوير بعض نظم الاسلحة الاستراتيجية الجديدة ، والتى يتضمن برنامجها انتاج قاذفة قنابل استراتيجية من طراز وغواصة نووية من طراز Trident ، وخلصوا من ذلك الى أن هناك تناقضا بين ما تدعيه الحكومة الامريكية ، وبين ما ينم عنه سلوكها الفعلى .

وقد حاول نيكسون الرد على هذا الانتقاد بقوله ان ما دفعه الى المضى فى تنفيذ هذا البرنامج الجديد لانتاج الاسلحة الاستراتيجية ، هو التأكيدات التى صدرت عن الزعيم السوفييتى ليونيد بريجنيف ، والتى جاء فيها أن الاتحاد السوفيتى سيمضى قدما فى تنفيذ برنامجه الخاص بانتاج وتطوير الاسلحة الاستراتيجية (٤١) .

د ـ بالاضافة الى ما سبق ، فان هناك بعض العناصر فى داخل الكونجرس الامريكى ممن يطلق عليهم فريق الحمائم . وقد بنوا انتقادهم بهذه الاتفاقية على أساس أنها لم تلغ نظم الاسلحة الاستراتيجية الدفاعية ( الدفاع بالصواريخ المضادة ) كلية (٤٢) .

هـ ـ وأخيرا وليس آخرا ، فقد انتقدت اتفاقية الحد من الاسلحة الاستراتيجية الدفاعية ، على أساس أنها تجعل من نظام الدفاع بالصواريخ المضادة فى الولايات المتحدة نظاما عديم الجدوى ، حيث أنه لا يمكن فى ظل هذا التحديد الدفاع عن شبكة صواريخ مينتمان الاستراتيجية الهجومية . والمحصلة النهائية هى أنه فيما اذا أمكن للسوفييت أن يتقدموا تكنولوجيا فى أبحاث صواريخ ميرف (ذات الرءوس النووية المتعددة ) أبعد من مستواهم الحالى ، فانه سيكون فى مقدورهم تهديد ، ان لم يكن تدمير ، كل الامكانيات الاستراتيجية الثأرية الامريكية المتمركزة فى القواعد الارضية ، وذلك بالضربة الاولى . وهذا على حد قول ستيوارت ألسوب المعلق السياسى الامريكى المشهور ، قمة الخطر أو المخاطرة فى اتفاقية موسكو للحد من الاسلحة الاستراتيجية (٤٣) .

وفى النهاية ، فانه اذا جاز لنا أن نعلق على الانتقادات التى وجهت الى اتفاقية موسكو للحد من الاسلحة الاستراتيجية ، فان بامكاننا أن نقول الاتى :

أولا ـ ان هذه الانتقادات انقسمت الى جزءين رئيسيين : جزء ينتقد هذه الاتفاقات لانها كانت فى مجموعها العام أقل بكثير مما تصوره وتوقعه أصحاب هذا النقد ، أو بعبارة أخرى ، فانهم كانوا يتوقعون أن تكون نتيجة مباحثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية فى هلسنكى أكثر ارضاء لمتطلبات الامن الدولى ، مما انتهت اليه بالفعل . وهم فى نقدهم هذا ربما كانوا مدفوعين بأحد عاملين : تفاؤل يتجاوز حدود الممكن بين الطرفين عند هذه المرحلة من مراحل توثق العلاقات بينهما ، أى محاولة تحميل الواقع بأكثر مما يقدر على

---

[٣٩] Ibid. وقد تصدى الرئيس الامريكى ريتشارد نيكسون للرد على هذا الاقتصاد فقال انه لم يكن ليقدم على التوقيع على هذه الاتفاقيات لو لم يكن متأكدا انها فى مصلحة الولايات المتحدة ،

[٤٠] Ibid.

[٤١] Ibid.

[٤٢] Ibid.

[٤٣] Ibid.

احتماله فعلا ، أو أن ذلك كان نتيجة قلق بالغ لما يمكن أن يتسبب عنه سباق الاسلحة الاستراتيجية من أخطار تتهدد سلم العالم وأمنه ، ومن ثم ، فقد كان من المتعين على هذه الاتفاقية أن ترتفع الى مستوى الخطر .

أما الجزء الاخر من النقد الذى وجه الى هذه الاتفاقات ، فقد كان يتحرك من واقع التخوف من أن يؤدى هذا التقييد الى توفير ميزات استراتيجية للاتحاد السوفيتى على حساب الولايات المتحدة ، ومن هنا ، وعلى حد قولهم ، فانه كان من الواجب اعدادها بطريقة تضمن للولايات المتحدة مركزا أفضل فى مواجهة الاتحاد السوفييتى مما هو عليه الحال . الا أن هذا التخوف هو فى الواقع أمر مبالغ فيه .

ثانيا ــ أن اتفاقات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، بالرغم من أنها محدودة الاهمية نسبيا ، وبالرغم من اشتمالها على بعض الثغرات التى يمكن أن تسىء اليها فى مرحلة التطبيق ، مثل اباحة حرية البحث التكنولوجى فى مجال تطوير الخصائص والقدرات الفنية والتدميرية لهذه الاسلحة الاستراتيجية ، ومثل السماح بأن تستبدل بالصواريخ الاستراتيجية العاملة أنواعا أكثر تطورا ، ومثل التركيز على وسائل الرقابة الفنية الوطنية التى تعنى اطلاق حرية التجسس بين الطرفين . الخ ، الا أنها تمثل تقدما الى حد ما فى طريق التفاهم الامريكى السوفييتى حول هذه المشكلة الاستراتيجية الخطيرة .

ثالثا ــ أن حل مشكلة سباق الاسلحة الاستراتيجية فى المجتمع الدولى ، لا يمكن أن يكون محصورا فى النطاق الامريكى السوفيتى البحت ، وانما سيرتبط مستقبل هذا الحل بموقف الصين من هذه المشكلة وما يحتمل أن يكون عليه سلوكها فى المستقبل ، أو كما يقول أحد الخبراء أن هناك فارقا أساسيا بين أمرين : أولهما هو أن تلجأ الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى الى الحصول على وفرة كافية فى الاسلحة الاستراتيجيه الدفاعية والهجومية فى مواجهة بعضهما ، وثانيهما ، أن تتحقق هذه الوفرة تجاه طرف ثالث لا يتقيد بأية اتفاقات للرقابة على الاسلحة ، والذى تتركز استراتيجيته الدولية على هدف الثورة العالمية ، والذى تظل ولاءاته المقبلة أمرا غامضا وغير مؤكد، فبكين بكل ما تمثله من اتجاهات سياسية وأيديولوجية ، ومع امتلاكها المتزايد للاسلحة الاستراتيجية ، ستكون عاملا حيويا فى عدم استقرار سباق التسلح النووى ، ويضيف ، أن محور المشكلة الحيوية يتركز برمته حول كيفية ضمان الاستقرار فى أوضاع المثلث الاستراتيجى القائم ، والذى تتمثل أطرافه فى واشنطون وموسكو وبكين ، والتحدى الذى يواجه الدولتين الاعظم ليس هو البحث فى كيفية استئصال التهديد الذى تمثله دولة متمردة على الامر الواقع مثل الصين ، وانما هو العمل على تحويل هذه القوة المتمردة الى جزء لا ينفصل من توازن قوى مركزى بينهم هم الثلاثة . ( ٤٤ )

وبعد ، فان المرحلة القادمة من مباحثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية بين الدولتين ، والتى دعت اليها اتفاقات موسكو الاخيرة ، ربما تتم فى ظروف أفضل ، وبما يساعد على التوصل الى اتفاقات أكثر شمولا ، وأبعد أثرا ، وأكثر اتفاقامع الاحتياجات الملحةلنظم الامن الدولى، كماأن احتمال أن تقبل الصين فكرةالانضمام الىهذه المباحثات ، والدخول طرفا فى أية اتفاقات تبرم حول هذه المشكلة مستقبلا ، هو احتمال مطروح فعلا ، وحينئذ ، تكون القوى الكبرى فى المجتمع الدولى قد ارتفعت الى مستوى التحدى الذى تفرضه عليها مسئولياتها الخاصة والضخمة ازاء المحافظة على سلم العالم وأمنه .

---

J.H. Kalicki, China, American, and Arms Control, The World Today, April 1970, [ ٤٤ ]
p. 148.

دراسة

# أزمة الشرق الأوسط ونظرية الصراع


## يوهان جالتونج

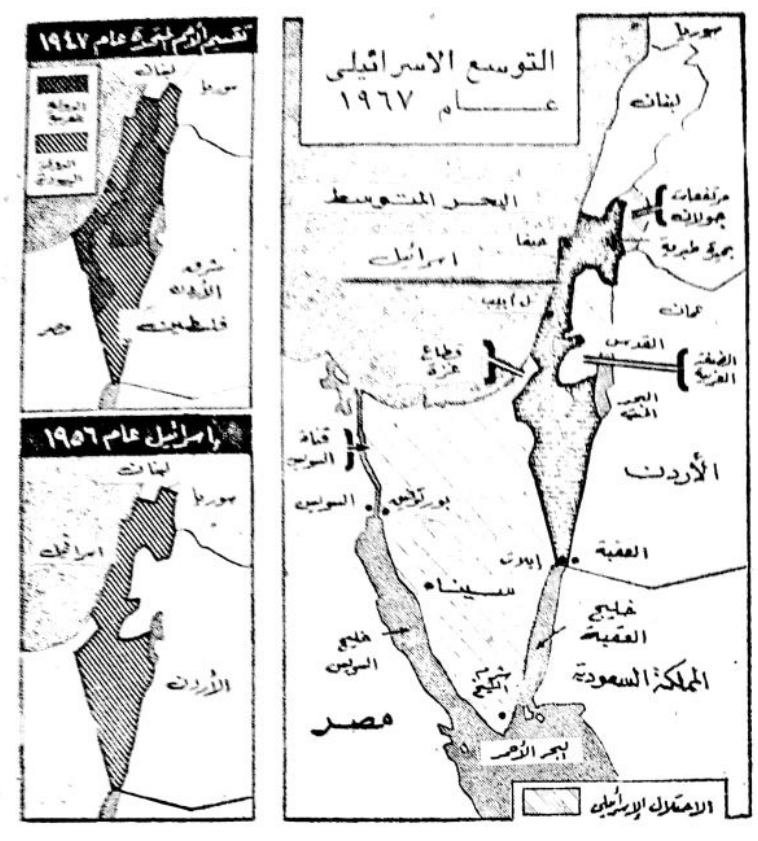
مدير معهد ابحاث السلام الدولى - أوسلو بالنرويج


هدف

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية * من نشر مقال يوهان جالتونج، الى اطلاع وتشجيع الدارسين المصريين على استخدامات المناهج الحديثة فى دراسة العلاقات الدولية بوجه عام و « نظرية النزاع الدولى » بوجه خاص ٠ ولذلك فأهمية المقال بالنسبة لهذا المركز ليست فيما يقدمه من حلول ، أو ما يراه من بدائل محتملة لتسوية النزاع العربى الاسرائيلى ، بقدر ما هى فى قدرة كاتب المقال - وهو من أشهر علماء « نظرية النزاع الاجتماعى والدولى » - على تطويع المناهج العلمية فى نظرية النزاع الدولى ، لدراسة نزاع اعترف اكثر كتاب الغرب بصعوبة معالجته .

لقد درجنا - عربا واسرائيليين - على رفض كل دراسة يشتم منها أحد الطرفين تحيزا ضده ، أو يرى فيها مسلمات تتناقض مع مواقفه فى النزاع ٠ بل وذهبنا الى أبعد من ذلك ، فصرنا - أيضا عربا واسرائيليين - نرفض أى دراسة تحاول عرض مواقف الطرفين بهدف تحديد المواقف المتوافقة

* قام مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الاهرام بتقديم دراسة يوهان جالتونج والتعليق عليها فى ختام الدراسة . وتولى أحمد يوسف احمد المعيد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ترجمة الدراسة من الاصل الانجليزى .




والمتعارضة فى النزاع . وكانت نتيجة هذا الرفض غياب الصورة المتكاملة عن أبعاد النزاع المختلفة ، وبالتالى أخطاء تتراكم على المستويات الاعلامية والتنفيذية .

ان المركز قبل أن يقدم هذا المقال يؤكد اختلافه ـ كما يتضح من تعليقه على المقال ـ مع كاتبه فى بعض مسلماته ومنطق المنهج المستخدم ، وبالتالى يختلف ايضا معه فى بعض النتائج التى توصل اليها . ومع ذلك فهو يقدر للكاتب الجهد الكبير لتحقيق درجة كبيرة من الموضوعية فى دراسة نزاع، اعتقد الكثيرون استحالة مناقشته بموضوعية .

• • •

**١ ـ مقدمة :**

سنستخدم فى هذه المقالة بعض اجزاء من النظريات العامة للصراع لتحليل الصراع العربى الاسرائيلى فى الشرق الاوسط ، واعين بأسى بحدود أى منهاج كهذا وبمواطن الضعف فى نتائجنا ـ حيث لاتوجد نظرية عامة ومترابطة منطقيا للصراع ، واذا وجدت فمن الصعب أن نرى كيف يمكنها أن تتجنب أيضا الصعوبة الرئيسية الموجودة فى المنهاج القانونى للصراع : اتجاه مسرف نحو الماضى ، وسوف يؤسس أى تجسيد فكرى عن الصراع ـ اوصاف أو تنبؤات أو فروض ـ بالضرورة على بعض الافكار او النماذج المسبقة التى قد يتجاوزها الصراع الواقعى المنبثق من واقع انسانى حى وخلاق ، وهكذا فان نظريات الصراع تستطيع بالتأكيد أن تحقق اقصى الفائدة فى محاولة مواجهتها بالموقف فى الشرق الاوسط .

ومن الاساسى بهذا الصـــدد ان نبحث عن لغـة يمكن أن يصاغ الصراع بها ٠ ✶

ولا تسمح اللغــة الملائمــة للصراع بصيـاغــة لاهداف ومصالح الاطراف والتناقضات فحسب ، بل أيضا للحلول التى لا يمكن التوصل اليها بسهولة بلغة عادية ، ولهذا السبب يجب أن توسع لغة الصراع مفهوم الواقع بحيث يشمل امكانيات تنتمى الى الواقع الاحتمالى ، اكثر من الواقــع التجريبى ، ونقصد بمصطلح لغة هنا : ان الحل المصاغ على نحو كاف بلغة نظرية الصراع حل ورقى بالطبع ، وليس هو نفسه حل واقعى والحل المصاغ على نحو كـــاف ليس شرطـا كافيـا ولا ضروريا للحلّ الواقعى ، ولكن البحث عنه مع ذلك يبقى مهما ، خاصة اذا كان الانسان معنيا سواء بالصراع فى الشرق الاوسط الذى يؤثر مباشرة فى ملايين الناس وفى العالم كله بطريق غيـر مباشر - او بالنظرية العامة للصراع ٠ ومن ناحية ثانية فان عملية الحل ستكون بالضرورة فى أيدى المشاركين انفسهم (١) ٠

## ٢ - خلفية موجزة :

كثيرا ما يوصف الشرق الاوسط اليوم بأنــه ساحة قتال بين شعبين مختارين (٢) ولــذلك

---

الملاحظـــات

✶ هذه الدراسة مبنية على النظرية اكثر منها على البيانات ، ولا يدعى المؤلف خبرة فى « شئون الشرق الاوسط » كما تشار احيانا من باب التلطف الى هذا الجزء من المأساة الانسانية ، ولقد قمت بجولة دراسية فى اسرائيل فى ١٩٦٦ ورحلات عديدة الى دول عربية ( مصر فى ١٩٦١ ، ١٩٦٦ ، ١٩٦٩ وسوريا - الاردن العراق فى ١٩٦٩ ، الى مصر مرة اخرى ١٩٧١ كاستاذ زائر فى جامعة القاهرة ، مع رحلات جانبية الى الكويت ، لبنــان ، سوريا الاردن ) ونتج عن هذا مادة بالغة الاهمية ، وفوق كل شيء مناقشات لا تقدر ، ولكن هذه المقالة مبنية على احساس قوى بان الحقائق الاساسية قليلة ومعروفة جيدا ، وكذلك المبادىء الاساسية لتقويمها ، وأن الباقى مسالة محاولات لا تتوقف ، تبذل من أجل الاستقصاء والبحث العلمى - من أجل مستقبل ممكن ٠ واننى لمدين بعمق للاصدقاء والزملاء من أى من الجانبين ، جد واع بان كثيرا منهم سوف يختلف معى كثيرا ان لم يكن غالبا ، واننى لاعبر عن شكرى بنوع خاص لهانى حلمى من القاهرة وجوزيف ابيليه من حيفا أثناء اقامتهما فى معهد أبحاث السلام باوسلو ، ولست بحاجة الى القول بأن مسئولية الاستنتــاجات المقــدمة هى مســئوليتى الخاصة كلية ، وأود أيضا أن أعبر عن عرفــانى بالجميل لمكتب رئيس الوزراء والمكاتب الحكومية الاخرى فى القدس للمساعدة المقدمة أثناء زيارتى فى ١٩٦٦ - وبنوع خاص فيمــا يتعلق بالرحلات الميدانية الى خطوط الهدنة والناصرة ، ولوزارة الاعلام والمكاتب الحكومية الاخرى فى القاهرة للمساعدة المقدمة أثناء اقامتى فى ١٩٧١ ، ويمكن اعتبار هذه المقالة نشرة معهد أبحاث السلام باوسلو ، رقم ١ - ١٩ من معهد أبحاث السلام الدولى ، اوسلو ٠

(١) يعتقد المؤلف الحالى اعتقادا عميقا بان معظم حركيــات الصراع العــربى الاسرائيلى سوف يكون فى أيدى المشتركين فيه ، وليس المنتمين للخارج ، القــوى الكبرى أو علماء الاجتماع على سبيل المثال ، ما يستطيع المثقفون المنتمون للخارج أن يفعلوه أن يفكروا فيما كان أو ما يكون : عليهم أن يصبحوا مشاركين فى العملية المستمرة اذا كانوا سيسهمون فى تشكيل ما سيكون ٠ انظر لعرض عميق للفقه الحديث عن الصراع :

Ben — Dack, J.D. 1970: Time for Orie ntation : a Review of Recent Research on Arab-Israel Conflict, Journal of Conflict Resolution, pp. 101 - 112

يتزعم جوزيف د ٠ بن - داك منهاجا اخر لاستخدام العلوم الاجتماعية على نحو خلاق فى مركز ابحاث حل الصراع بجامعة ميتشجان ٠ ( انظر :

Ben — Dack, J.D. 1970: A Social Sim ulation Strategy for Reseaching the Arab-Israel Conflict.

ويســتخدم الاسرائيليــون العلـــوم الاجتماعية اكثر بكثير من العرب ، واما ان هذا يكشف عن شيء ما عن الطرفين او عن العلوم الاجتماعية ٠

(٢) كمثال على كيف يمكن التعبير عن الاحساس بالتفرد ، لناخذ المقتطفة التالية من مارتن بير ١٩٤٤ « هــو ( صهيون ) ليس ببساطة حالة خاصة بين المفاهيم القومية والحركات القومية : فالسجية الاستثنائية التى تضاف هنا الى القضية الكلية تجعل منه مقولة تتجاوز بكثير حدود المشكلات القومية وتلمس ميدان الانسان العالمى ، والكونى بل والوجود ذاته ٠ » و « تماما كما انه لتحقيق اكتمال الحياة احتاج الناس الى الارض فكذلك تحتاج الارض للناس ، والغاية التى وعى كلاهما لادراكها يمكن ان يتم الوصول اليها فقط بمشاركة فعالة » ٠ من :

Ner (Monthly of the Ihud Movement, Jerusalem) 1965, No. 9 — 10, p. III.

يعتقدان بانهما أقوم أخلاقا من الاخرين[ (٣) ونفضل أن نراه صراعا بين شعبين مضطهدين ( ولذلك يحافظان على ذاتيهما ) العرب واليهود . شعبان عانى كلاهما معاناة هائلة على يد الاخرين ،ولكن مع فارق وحيد هام للغاية . كانت مرحلة معاناة العرب فى الشرق الاوسط ، بينما كانت مرحلة معاناة اليهود فى مكان آخر أساسا ، وبصفة رئيسية فى اوربا ، وخاصة على يد الالمان النازيين منذ عهد قريب ، ويعتقد المؤلف الحالى ان الاحداث التى بدأت بتصريح بلفور وانتهت بقرار الامم المتحدة فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ الداعى الى التقسيم واقامة دولة يهودية ودولة ( عربية ) تنتمى الى الاخطاء الاكثر مأساوية للتاريخ القريب ، ومازال النطاق الكلى لتلك الماساة باقيا لم يتم فصولا ،فقد نكون قد شهدنا حتى الان بداية ما تتضمنه فى صورة ارواح فقدت فى القتال ، او انخفضت منزلتها ، لان اناسا قداقتلعوا من اسلوب حياتهم، وشتتوا فى المخيمات ، ولا يمكن قياس الماساة فقط بلغة العنف المباشر او البنيانى ضد افراد ادميين فان ما حدث قد أثر أيضا بعمق فى عدد من المجتمعات ، محولا الموارد والطاقة بعيدا عن الحاجات الملحة للتنمية الحقيقية الهادفة ، ومن المهم انه لم يؤثر فقط فى الاقليم المشار اليه وهو فى الشرق الاوسط ، بل فى العالم أجمع بمعنى أعمق ، وبنوع خاص من خلال تورط القوى الكبرى .

وبالاشارة الى هذا « كخطأ » فاننا نقصد اعتراضا ضمنيا على دعاوى الشرعية للدولة اليهودية التى أقر بها قرار الامم المتحدة ، ونحن نعترض على هذه الدعاوى بسبب نتائجها فى الاقليم ، وبسبب مضامينها اذا فسرت كمبادىء عامة ، ولنذكر ثلاثا فحسب من هذه الدعاوى كثيرا ما نصادفها :

**١ – الحجة التاريخية :** بينما لا يمكن على الارجح أن نرسم خطا محددا فى الزمن ، ونجزم بأن الملكية قبل تاريخ معين قد لا تعود موضوعا للاستعادة ، فان امتدادا زمنيا لالفى سنة (٤) .

---

(٣) Tamarin, G.R., in The Influence of Ethnic and Religious Prejudice on Moral Judgment, New Outlook, Vol. 5, pp. 49 — 58.

وهو يقدم تقريرا عن واحدة من دراسات كثيرة تكون جزءا من عمله المعضلة الاسرائيلية دولة الجيتو أو مجتمع حر ، ويعرض تامارين أنماطا مختلفة من تلاميذ المدارس مع قصة يشوع فى التوراة : « ... ودخل الناس المدينة ،كل رجل مستقيم أمامه ،واستولوا على المدينة ، ودمروا كل ما فى المدينة( جريشو ) تماما ، كلا من الرجال والنساء ، الشباب والشيوخ ، والثيران،والخراف ، والحمير بحد السيف » ،وكما يقول تامارين فان «ابادة يشوع الجماعية ليست الوحيدة من نوعها فى التوراه ،ولقد اخترنا هذا المثال بنوع خاص بسبب الوضع الخاص لكتاب يشوع فى النظام التعليمى سواء كتاريخ قومى أو كواحد من أحجار الزاوية فى الاساطير القومية الحديثة مع أفكار « كجيل الصحراء » الخ ، ولقد أعطيت أيضا قصة ممثلة عن الجنرال الصينى لين« الذى أسس المملكة الصينية منذ ٣٠٠٠ سنة » ، ثم طلب من التلاميذ أن يحكموا ماذا كان يشوع – لين قد تصرفا خطأ أم صوابا ، وكانت النتيجة كما يلى :

| | موافقة | بين بين | عدم موافقة |
|---|---|---|---|
| ابادة الجنرال لين الجماعية | ٧ ٪ | ١٨ | ٧٥ |
| ابادة يشوع الجماعية | ٦٠ ٪ | ٢٠ | ٢٠ |

وتظهر هذه النتائج باقصى حسم تاثير الايمان بالسمو العنصرى على الاحكام الاخلاقية ، وتمثل اتهاما خطيرا لنظامنا التعليمى ... كاداة للتعليم فى اتجاه التعصب والغلو فى الوطنية والتحيز ،ويتضح هذا خصوصا عند قراءة الاسباب التى قدمها التلاميذ الذين وافقوا على عمل يشوع .

ومن الممكن جمع بيانات مشابهة من الجانب العربى ، وسوف تكون متسقة مع صورة العرب الموجودة فى الاغلب فى الغرب ،وتعمل بيانات تامارين على موازنة هذا باظهار كيف أن التوراة يمكن أن تعمل بالنسبة للاطفال الاسرائيليين كمصدر لتبرير أعمال القتل الجماعى – من نمط دير ياسين على سبيل المثال ، وتجب ملاحظة أن هذا ليس هو نفسه القول بأن أولئك الذين يشاركون فى هذه الاعمال سوف يحتلون فى حد ذاتهم مكانة عالية فى دليل ممكن لتامارين ، ولكن الاعمال سوف تمر بلا رقابة بسبب اتساقها مع هذه المواقف .

( ٤) يعبر د . جابرييل ا . دافيد عن هذا ببراعة حين يقول أن كلا من اليهود والعرب له هدفه – فى أن تكون شعبا حرا فى أرض آبائنا .. والاختلاف بيننا وبينهم انهم يشيرون الى آبائهم الحقيقيين – آبائهم وأجدادهم وآباء أجدادهم .. الخ ، سلسلة غير منقطعة من الاجيال ،بينما آباؤنا كانوا هنا منذ آلاف السنين فقط » .
(David, .A., Tel Aviv 1970: True Peace will be Established by People and not by Governments.)

سوف يقع فى نطاق هذه المقولة وكما أن حجة فى استفتاء بين السكان قد تكون ذات وزن معين ، الا أن ذلك يترك للسكان لتقريره واذا كان الاقليم غير مأهول ( تقريبا ) وكان المدعى آخر من استعمله ( وليس بالضرورة من تملكه ) فان الدعوى قدتكون معقوله ـ ولكن أيا من هذين الشرطين غير موجود ، وسوف تكون قائمة التغييرات واجبة الحدوث مثيرة ، اذا استعمل هذا كسابقة للمطالب الاقليمية حول العالم .

٢ ـ **حجة الاضطهاد** : لم يتعرض شعب أبدا فى التاريخ الانسانى لهذا الحشد المركز المدروس الصفيق من العنف المباشر الذى تعرض له اليهود على أيدى النازيين ، ولا ينازع أحد فى ضرورة ايجاد حل دائم يمكن ان يكفل عدم تكرار ذلك ابدا ، ولكن ان تدع ج يعانى من جريمة ارتكبها أ ضد ب لا يمكن أن يكون حلا فهو يعنى اولا جريمة جديدة ، ولا يمكن ثانيا لاستجابة ج أن تكفل حلا دائما ما لم يشعر ج بتعاطف متطرف مع ب او كراهية خاصة لـ ا وكلتاهما عاطفة قد تزول وقد يفكر ب بالطبع ان جـ ضعيف لدرجة لا تجعل ثمة خطرا متضمنا ولكن تلك الحجة مبنية أيضا على نظرة ساكنة للغاية للشئون الانسانية .

٣ ـ **حجة التفوق** : وهذه الحجة سوف تستشهد بدور اليهود كشعب ذى رسالة حضارية تتعلق بالطبيعة العنيدة أو المجتمعات الاقل تقدما » . وسوف تستند الشرعية الى المقدرة على جعل الصحراء مزهرة وليس على معايشة الصحراء طيلة عصور ، فالاستعمال الانتاجى ، وليس السكنى ، هو الذى يشكل أساس الملكية ، والذى لا يستعمل ملكية استعمالا انتاجيا يخسر حقوقه . والحجة معترض عليها ومستنفذة باعتبارها حجة استعمارية ليس بسبب أى انكار للمقدرة اليهودية ، بل لحق اليهود فى أن يضطلعوا برسالة من ذلك النمط الا بالدعوة الواضحة القائمة على غير ابتزاز من الشعب المعنى .

وبالنسبة لليهود ، فان تسلسل شرعية هذه الحجج على الارجح هو ا ـ ٢ ـ ٣ ، وبالنسبة للاخرين ٣ ـ ٢ ـ ١ غالبا ، وبالنسبة للمراقب الغربى المتأثر بحضارة فنية ـ اقتصادية مشابهة لحضارته ( سواء كان ليبيراليا من المحافظين او من طائفة الديمقراطيين الاجتماعيين ) اشتقت شرعية القضية اليهودية على الارجح على نحو متزايد من التشابه ، ومع ذلك فلا يجب الاستخفاف بحجة الاضطهاد ، لكل من عامل العدو المشترك فى المانيا الهتلرية والعداء للسامية الباطن او الظاهر فى كل البلاد الاوروبية من الناحية العملية ، ويبدو أن هناك احساسا بالذنب و ـ او الشفقة نحو اليهود فى مقابل لا احساس او احساس بأبوية غامضة وازدراء بالنسبة للعرب (٥) ومن ناحية ثانية قد تكون الحقيقة التاريخية ذات اهمية اقل لغير اليهود ، لانها غير مدعمة بكثير من التورط العاطفى الذاتى ، ومن ناحية اخرى فان فلسطين التى يعرفها معظم الغربيين من خلال تنشئتهم الدينية فى اى نوع من التقاليد المسيحية كان اليهود يسكنونها دائما وليس العرب ابدا ، ومن ثم فان الدعاوى اليهودية تقع فى أرض خصبة اعدتها القراءات المقدسة واعتبرت الفترة الفاصلة بين « آنئذ » و « الان » لاغية تماما .

ومرة ثانية حين يشار الى تسلسل الحوادث كخطأ ، فذلك ايضا لاننا نشعر بأنه كانت توجد سبل اخرى للعمل يمكن الاخذ بها بعد الحرب العالمية الثانية : فاقتطاع دولة يهودية من اقليم العدو الالمانى المهزوم (٦) مع وسيلة للوصول الى الممرات المائية ( الراين ـ شرق او شمال البحار ) يمكن فقط اعتباره بداهة حلا أكثر امكانا من الحل الذى اختير اذا أضفيت على المشاعر وردود الفعل

---

(٥) لتعبير بليغ عن وجهة نظر متشابهة نسبيا مع وجهة نظرنا انظر :

Amin, S.M. 1970: Israel's Victory, International Herald Tribune, 22 Ausgust.

« تجد الافكار الغربية متنفسا لذنبها الاخلاقى الكبير بسبب العداء للسامية بجعل العرب يدفعون ثمنه » ، ويشير امين أيضا الى أن الصحف الغربية تميل الى تمجيد النصر الاسرائيلى فى حرب يونيو الى حد استخدامه كتبرير لدولة اسرائيل ، ربما بالاضافة الى العناصر الثلاثة التى ذكرناها .

(٦) كما عبر ارنولد توينبى عن ذلك فى مقابلة UPI فى ١٦ يونيو ١٩٦٧ : « كان من الواجب اعطاء اليهود اقليما المانيا ( أرض الراين مثلا ) وليس اقليما عربيا كمكان لدولة يهودية ، فليس لهم حق « فى الاستيلاء بالقوة العسكرية على الاقليم الذى اصبح الان دولة اسرائيل ، وفى تحويل سكانه العرب اما الى مواطنين من الدرجة الثانية فى اسرائيل ، واما الى لاجئين يحرمهم الاسرائيليون من مساكنهم وممتلكاتهم » .

العربية أهمية أقل من الالمانية ، ولهذا يوجد بالطبع تقليد ذو مكانة قديمة فى العمل والفكر الاوروبيين يظهر بوضوح للغاية الطريقة التى عومل بها العرب من الاتراك والفرنسيين والبريطانيين والايطـاليين على نفس النحو ، وربما كان ترك اتباع النازية فى اوربا الوسطى يعانون من خسارة اقليمية ما نتيجة لعملهم .لا يجعلهم اسلسقيادا فيما بعد ، ولكنه كان سيمثل اهانة اقل لمضمون العدالة الاساسى . وتصدير مشكلة اوروبية ، وهى العداء المشترك تقريبا للسامية ، من الشرق الى الغرب مع ذروة مسلم بها فى وسط اوربا واسقاطهـا ليس على درجة الباب ، ولكن فى داخل المنزل العربى تماما ، يمكن فهمه فقط فى ضوء خلفية من تقاليد قرن من الاستعمـــار الاوروبــى ، ولا يجــب تفسيــره بالصهيونية وحدها ، فبالنسبة للصهيونية ربمـا كانت المسألة أن تكون اسرائيل اولا شىء ، ولكن الصهيونية كانت ستغدو عاجزة لو لم تتمكن من العمل فى هذه التقاليد . فاقامة اسرائيل يجب أن ينظر اليه كنتيجة للامبريالية الغربية ، وليس فقط كأداة للامبريالية الغربية المستمرة (٧) .

وهناك امكانية أخرى وهى اشتراك كل الامم التى صوتت بنعم فى الامم المتحدة التى سادها البيض والغربيون فى ١٩٤٧ ( ٣٣ صوتا لـ ١٣ بزيادة ٥ فى المائة فقط عن الثلثين ) فى مسئولية ضمان مواطنة من الدرجة الاولى لكل اليهود . وكان مفهوما للغاية ان يعارض اليهود انفسهم حلا اقليميا على أرض المانية على سبيل المثال ما دام أن ذكريات الماضى وألام المستقبل قد تصبح حيـة للغاية ، وعند هذه النقطة قد يكون رد الفعل اليهودى مفهوما : شك عميق من ناحية ، وانجذاب الى فكرة العودة من ناحية أخرى ، وكان رد الفعل هذا متسقا تماما مع المسلك الغربى العام مع اليهود : الفصل أكثر من الارتباط الحقيقى ــ مع بعض الاستثناءات ، ولا بد ان هذا كان حلا مثاليا للغربيين المعادين للسامية : الاذعان للمطـالب اليهودية ، وفى نفس الوقت التخلص من اليهود . ومن سمع أبدا بالفلسطينيين ؟

وهذا التطور مأساوى فى أحد معانيه ، ليس فقط بالنسبة للعرب ــ واليهود ــ بل بالنسبة للعالم عامة ، والغرب خاصة ، فقد كان بمكنة اليهود أن يصبحوا فقط اول امة غير اقليمية حقيقة ، بتنظيم يتخطى الحدود القومية وتل أبيب كمركز رئيسى له بصوره تشبه كثيرا الفاتيكان بالنسبة للكنيسة الكاثوليكية ، ليس بهدف أن تصبح أمة اقليمية ، فتزيد الدول القومية فى العرف القديـم واحدة ، ولكن بهدف أن تصبح غير اقليمية على نحو متزايد . وبدلا من أن تكون اليهودية الدولية جمهورا من الانصار الدوليين لوجهات النظـر والافعـال الاسرائيليـة ، واحتيـاطيا للـدعم الديموجرافى والاقتصادى والسياسى ، كان يمكنها أن تصبح قوة ربط تتخطى الحدود القومية فى الجماعة العالمية ... والجماعة العالمية فى مسيس الحاجة لمثل هذه القوى .

لكن هذه الافكار لا طائل وراءها ، لاننا نتفق مع الفرضية التى لا يبدو أن أحدا ( تقريبا ) يتحداها : ألاوهى أن رغبة اليهود فى الاستيطان فى فلسطين كانت لا تقاوم ، وأن الاستيطان المتمركز لليهود فى ذلك الاقليم يتعذر الغاؤه ، ويعنى هذا أيضا أن عددهم ســوف يــنمو مــا دامت المواليد تتجـاوز الوفيات و ــ أو تتجاوز الهجرة النزوح ، لكن هذا لا ينطوى على مضمون دقيق فى صورة امتداد اقليمى أو تنظيم اجتماعى ، فهناك طريق ممكن جدير بالاعتبار ، وهذا هو أساس التحليل فى القسم التالى .

ولكن اذا كان الانسان يعارض الدعوى اليهودية بالشرعية ، فهل يستطيع اذن فى نفس الوقت أن يؤكد فرضية تتضمن نوعا ما من اللاقـابلية للالغاء ؟ هذا ممكن بوضوح بالنظر الى النشأة اليهودية كحقيقة وهى ليست أقل من حقيقة ، بالنظر اليها استنادا الى خلفية من القوة ( قوتهم

---

(٧) لخصت مكونات الموقف العربى فى دراسة :

**Newhnham, J.D. 1967 : Arab-Israel Relations : a Pilot Study of International Attitudes (second IPRA conference, Talberg, Sweden).**

ويرى العرب اسرائيل كمعقل للنفوذ الغربى فى المنطقة تدفعها المصالح الاستراتيجية للدول الغربية ، فاسرائيل استمرار للنفوذ الغربى فى المنطقة بوسائل أخرى تستخدم صفوة غربية ( اليهود الاشكنازى ) تحكم أغلبية شرقية (اليهود السفرديم ) - ، وهو نموذج مألوف لدى العرب ، ، وعلاوة على ذلك هناك الفكرة القائلة بان اسرائيل توسعية ، وأن مسألة اللاجئين من صنعها ، وكل هذا يرد عليه بالمواقف الاسرائيلية المماثلة والحاجة الى تحرير ذاتى لليهود ، الحاجة الى اعتراف بدولة اسرائيل كمتطلب مسبق للتسوية الصراع ، والنظر الى مسألة اللاجئين باعتبارها من صنع القادة العرب .

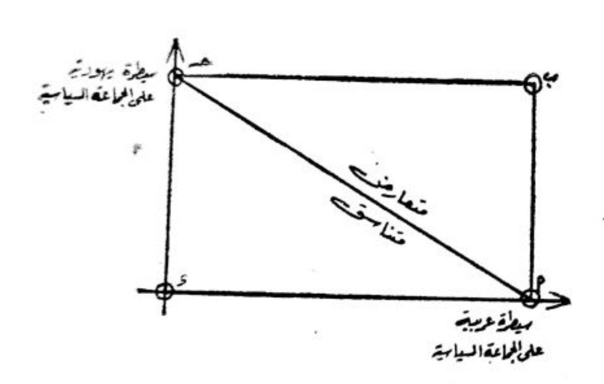
وقوة مؤيديهم ) ، ولس استنادا الى خلفية من الدعاوى الشرعية ، فالشرعية – فى وجهة نظرنا – تبقى مع العرب فى حالة الفلسطينيين وعلى أساسين بسيطين : مبدأ الملكية ، ومبدأ تقرير المصير ، وقد يكون الفلسطينيون قد قرروا بالطبع أن يهبوا أرضهم ، وذلك حق لاى مالك ، ولكنهم لم يسألوا ابدا بالرغم من شرط تصريح بلفور واغلبيتهم الساحقة ( ٨) ( ٩٢ فى المائة فى ١٩١٩ ، ٨٣ فى المائة فى ١٩٣١ ، ٦٨ فى المائة فى ١٩٤٩ ) •

وتتضمن هذه الطريقة لعرض ما حدث أيضا معارضة الفكرة القائلة بأن الحقوق التى كانت لبريطانيا والامم المتحدة ( باعتبارها خلفا لعصبة الامم ) على فلسطين الموضوعة تحت الانتداب البريطانى بعيدة المدى ، بما يجعل تصريح بلفور وقرار الامم المتحدة قانونيين • وبعبارة أخرى حتى لو كان قرار الامم المتحدة ممثلا تماما للرأى العالمى ، ليس فقط على المستوى الحكومى ، بل حتى على المستوى الشعبى يمكن أن يظل قرارا غير قانونى وغير شرعى ، حيث يمكن أن يقال أنه يتجاوز السلطات الشرعية لاى كيان فوق – قومى ، واذا وهبت بريطانيا أو البرلمان ، أو حتى الشعب ، اقليما بالرغم من أى مبدأ لتقرير المصير المحلى ، فهذا استعمار ثنائى . واذا فعلت الامم المتحدة الشىء نفسه ، فهو استعمار متعدد الجوانب لا يختلف فى مضمونه ، اذ لا تستطيع الامم المتحدة أن تتجاهل أكثر من بريطانيا مبدأ تقرير المصير • ومرة ثانية ، اذا كان هذا سينشىء سابقة ، فسوف يجعل أيضا من الادارة المتعددة الجوانب لاقليم مؤسسة محفوفة بالمخاطر ، اذا أمكن تفسير السلطات الادارية تفسيرا واسعا كهذا •

وباختصار ، فان اسرائيل قد أتت الى الوجود بطريقة اذا قننت ووضعت فى مصاف المبادىء العامة ، فلسوف تنشىء سابقة مستحيلة ، تم التفكير فيها خطأ ، وولدت خطأ ، ونمت خطأ – ولكنها حقيقة قابلة للحياة • والان فان السؤال الذى يسأل ليس ما اذا كان ماحدث فى الماضى خطأ أم لا – فذلك الان سؤال أكاديمى – ولكن ما الذى يمكن عمله مستقبلا لمعالجة الموقف ، وبعبارة أخرى ، كيف سيكيف وضع اليهود فى الشرق الاوسط ؟

## ٣ – تحديد الصراع :

لتحديد صراع يجب أن تحدد أطرافه ، وان تحدد قيمهم ( الاهداف والمصالح ) ، وان يوضح التعارض • ووجود تعارض أمر واضح ولكن حول ماذا ؟ فالتعارض ليس فقط بشأن الموقع الجغرافى لليهود أو العرب ، ولكن بشأن دعاوى السيطرة على الجماعة السياسية التى يعيشون فيها ، وقد اختيرت كلمة « جماعة سياسية » هنا كمصطلح يماثل « الدولة » تقريبا ، وله مدلولان : تملك اقليمى ، بالاضافة الى سيطرة اجتماعية والسؤال : من سيمارس هذه السيطرة ، اليهود أو العرب ؟ يصور شكل ( ١) المسألة :




شكل ( ١ ) تقريب أولى لتحديد الصراع

فى أ توجد سيطرة عربية ، ولنقل فى شكل دولة فلسطينية ذات أقلية يهودية ( اعادة كتابة التاريخ مع انتداب يتلاشى تدريجا ولكن بدون تصريح بلفور ، وبدون عودة يتبعها تقسيم ) ، وفى ج يوجد الموقف الحالى ذو السيطرة اليهودية فى تنوعاتها العديدة المتوسعة من نوفمبر ١٩٤٧ ، وفى د لا يسيطر أى طرف بسبب السيطرة الخارجية – وضع الانتداب البريطانى على فلسطين مثلا • ولابد انه كان من المهم للغاية لليهود الا توجد مرحلة وسيطة من النمط آ بل يتقدم التاريخ مباشرة

(٨) انظر على سبيل المثال :

Nutting, A., 1965, The Arabs Mentor, New York, pp. 316 and 320.

من د الى ج ، وهو بالدقة ما كان العرب يخشونه ، فمن وجهة نظر عربية كان غياب مثل هذا الفاصل سيعزز صورة اسرائيل كخلف للامبريالية البريطانية ، وبموجب هذه الخلافة ، كانت فلسطين هى الارض العربية الوحيدة التى حرمت من الحكم العربى وحرمت من استقلالها كدولة . بالرغم من أنه ليس ثمة ما يضمن وجود دولة فلسطينية اذا لم تأت اسرائيل الى الوجود ، وتلك هى النقطة الاساسية البسيطة : اليهود بالاضافة الى الفلسطينيين يريدون ويشعرون بأنهم جديرون بدولة وليس مجرد « وطن » ولسوء الحظ يريده كلاهما فى نفس المكان .

ولننتقل اذن الى النقطة الاخيرة ب حيث كلا الطرفين يسيطر ، فاذا كانت لكل من الطرفين سيطرة احتكارية على نفس الجماعة السياسية المحددة اقليميا ، يكون التعارض مطلقا ، ولا توجد نقطة ب تجريبيا ، ولكن كانت هناك محاولات للحصول على « نعيم » النقطة ب باحالة أحد الفاعلين actors على الاقل الى اقليم ما آخر ، وهكذا عرض الاقليم الاوغندى على اليهود كمثال آخر على تصدير القوى الغربية لمشاكلها الخاصة الى منطقة تسودها بدلا من حلها بنفسها ، وربما ما كان هذا ليؤدى فى منطقة غير مأهولة نسبيا فى كاراماجا فى أوغندا الى صراع علنى طالما استمر الحكم البريطانى حتى أكتوبر ١٩٦٢ ــ ولكن ألم يكن سيؤدى بعدئذ على الارجح الى نفس الصراع تماما كما يوجد اليوم فى الشرق الاوسط .

وهناك على نحو متشابه افراط فى الافكار التى تتعلق بأين يستوطن العرب المشار الى معظمهم اليوم باللاجئين الفلسطينيين ، والذين وقعوا تحت السيطرة اليهودية على الجماعة السياسية ، وبين كل هذه الاقتراحات شىء واحد مشترك : انهم يجب أن يستوطنوا مكانا ما فيما يكون اليوم اقليما عربيا ، فامتصاصهم فى جماعات سياسية موجودة كالكويت لن يحدث النقطة بَ فى الرسم البيانى . يجب أن يؤتى بجماعة سياسية جديدة الى الوجود ، ومن أين ينبغى أن يؤخذ اقليمها ؟ سوف يكون من الواجب أخذه من الطبيعة ، اما بتوفير أرض تعمل الان كقاع للبحر ( منهاج هولندى ! ) واما بالاستيطان فى ارض غير مستعملة او على الاقل غير مستعملة بالكامل ، وأحد الامثلة هو مشروع سيناء بمياه تضخ من السودان باستعمال التكنولوجيا الايطالية ، وتمويل بنقود من ليبيا ، وسكان فلسطينيين ، واذا اخذ من جماعة سياسية موجودة فسوف تقدم اقتراحات الضفة الغربية المتنوعة مرتبطة بغزة أو غير مرتبطة بها اساسا لجماعة سياسية ، ولكن ليس لتلك الجماعة السياسية ، سواء أخذت شكل دولة أو « دويلة » تسمى أو لا تسمى فلسطين .

لكن كل هذه المناهج لحل من النمط ب اساءة فهم للموقف ، بسبب الافتراض بان السيطرة على جماعة سياسية يمكن ان تحل محل السيطرة على « تلك » الجماعة السياسية ، فلو كان هذا ممكنا لما كان الصراع ، فما من احد كان ليضحى بحياته من اجل ارض الوطن ، ومن ثم فان المشكلة يجب ان نهاجم من زاوية أخرى ، فحتى اذا لم يكن ممكنا أن تكون لكلا الطرفين سيطرة احتكارية على نفس الجماعة السياسية ، فبامكانهما على نحو متصور ان يشتركا فى السيطرة ، وبعبارة أخرى يمكن نظريا ايجاد حل على طول الخط أ ــ ج فى شكل ( ١ ) ( ما اذا كان هذا مقبولا من الطرفين مسألة أخرى ) ، وما دام أن السيطرة على الجماعة السياسية ثنائية الابعاد اقليمية واجتماعية ، فهناك احتمالات كثيرة : ولذلك فلنستبعد النهايتين ــ أن يكون لليهود أو العرب سيطرة شاملة مانعة على كلاهما ــ ولنبدأ بحث الاحتمالات المختلطة .

من الصعب أن نقدم تيبولوجية مرضية للاحتمالات المتصورة على طول الخط ا ــ جـ ، فقد اخذنا كنقطة انطلاق لنا مفهوم الجماعة السياسية ذى الجانبين ، السيطرة الاقليمية والسيطرة الاجتماعية ، ولنكن الان أكثر دقة فلا نعبر عن الاقليم فقط بلغة « كم ؟ » ولكن ايضا بلغة « اين يقع ؟ » ونعبر عن « البنيان الاجتماعى » فى صورة « التعدد الواحدية » Pluralism Singularim قاصدين بهذا الى اى مدى تمتد المواطنة او المواطنة « من الدرجة الاولى » الى كل فرد ، او تقتصر على جماعات عرقية ــ دينية معينة . ويبدو أن اليهود يصرون على أن الواحدية غير قابلة للمناقشة ، وليس التوسع الكامل بالنسبة للاقليم ، بينما يبدو ان الفلسطينيين (وان كان من الصعب للغاية هنا الحديث عن وجهة النظر الفلسطينية » ) يشعرون بأن الاقليم غير قابل للمناقشة ( أرض الوطن ) ، والواحدية ليست حتى قضية ، فهم

يجادلون لتأييد مجتمع تعددى سوف يستبعد فقطمن يرونهم اعداء للتعدد ( الصهاينة ) ( ٩ ) ٠

وبربط النهايات فى كلا المتغيرين ، نحصل على ما يخشى العرب تقليديا انه الهدف الاسرائيلى وهو الدولة اليهودية الواحدية الكبيرة حقيقة ( من السويس الى الاردن اولا ، ثم اسرائيل الكبرى « من النيل الى الفرات » ) ، ومن الصعب انكارا أن مثل هذه المخاوف العربية قد أثارتها أحداث كثيرة للغاية لا يحتاج الانسان أن يكون غير عاقل او معاديا لليهود او اسرائيل كى يفسرها بأنها تأكيد لهذا النمط من الفروض ، وسنفترض ان افتراض من النيل الى الفرات غير حقيقى ، ولكننا لانستبعد افتراض السويس ـ الاردن ، وهذا يصل بنا الى الموقف الحالى ، ولكن التفكير قد ركز أيضا على دولة يهودية واحدية أصغر بكثير ، بل أدنى من دولة يهودية واحدية غير قابلة للحياة ، تشبه على سبيل المثال حل « الفاتيكان »المقترح اصلا فىمؤتمر لندن ، بما يجعل من تل أبيب « دويلة » ٠

وقد تكون القيم الستة التالية بشأن المتغير الاقليمى مفيدة كنقاط للاحالة :

لا شيء
دويلة
١٩٤٧ ٠
ما قبل يونيو ١٩٦٧
السويس ـ الاردن
النيل ـ الفرات ٠

**ما هى نقاط الاحالة المماثلة بشأن المتغير الاجتماعى ؟**

نعنى بالدولة الواحدية دولة تحدث تمييزا على أساس من الانتماء بين مواطنة من الدرجة الاولى ومواطنة من الدرجة الثانية ، فتقصر الهجرة وتحتجز السلطة الاساسية ومواقع الصفوة الاخرى لاولئك المنتمين الى الدرجة الاولى ، وتتبنى مصطلحاتهم الثقافية ( بمعنى اوسع بكثير من اللغة ) كمصطلحات للدولة ٠ ولم نجد مصطلحات « عنصرية » او « مقدسة » أو « دينية » مفيدة كثيرا فى هذا الصدد ما دام اليهود لا يكونون جنسا ، وان اليهودية فى شكلها الحديث ( ان لم يكن فى شكلها التقليدى الموجود فى اسرائيل فى وضع اقلية) تبدو اقرب الى الوحدانية Unitarianism منها الى الاميش Amish مثلا ، ولكن هذا لا يعنى انه ليس ثمة قصر على اليهود نفترض أن له جوانب ثلاثة ذكرت فيما سبق : الهجرة المختارة ، احتجاز الوظائف الرئيسية لليهود ، واستعمال الرموز اليهودية كرموز للدولة ٠

وهذا التعريف واسع يجعل دولا كثيرة ، وربما معظم الدول واحدية ، فالنرويج على سبيل المثال وحدانية حتى بالمعنى الدينى بجعلها نحلة واحدة بالذات فى فرع واحد من ديانة واحدة لاقلية فى العالم ( الترجمة الانجيلية اللوثرية للمسيحية البروتستانتية ) دينا للدولة (١٠) ، ويتصل أكثر بموضوعنا ان التعريف سوف يجعل دولا عربية كثيرة ( ليس من بينها لبنان ) من المحيطة باسرائيل واحدية ، فيما عدا حين يكون اكتساب المواطنة عن طريق الهجرة ، وكثير من هويتها مستمد من تلك الواحدية ، اى حق لهم اذن فى ان يطلبوا التعدد من اسرائيل ، بعبارة أخرى ألا تكون ثمة أولوية مضمونة لمصطلحات أية مجموعة ولا للاشخاص من أية مجموعة فى صورة الهجرة ومواقع السلطة ؟

وليس الموقف متماثلا ٠ فاذا اقام شخص ما دولة توسعية على اقليم شخص آخر ، مؤسسا سيطرة اقليمية ، وبدا أن هذا متعذر تغييره ( بسبب ضمانات الدول الكبرى بين أسباب

---

(٩) احد أمثلة الصياغة ماخوذة من : The Militant, October 1970:

« اننا نقاتل اليوم لنخلق فلسطين الغدالجديدة ، فلسطين تقدمية ديمقراطيةلاطائفية سوف يتعبد فيها المسيحي والمسلم واليهودى ويعيشون في سلام متمتعينبحقوق متساوية » وليس من الضرورىالاشارة الى أن صياغة ورقة شيء ، والممارسة شيء آخر ـ لكن الصياغةواضحة ٠

ويرى تصريح اخر لفتح ٠٠ « اننا نقبلاليهود كمواطنين على قدم المساواة معالعرب فى كل شيء ، ومعنى الدولة الفلسطينية الديمقراطية واضح ، فسوفتصفى فقط الوجود الصهيونى العنصرىداخل فلسطين ٠٠ وتضمن فتح حق كل يهودى لا يعمل فحسب ضد الصهيونية بلخلص نفسه ايضا من كل تفكيرصهيونى ، ومن ثم أصبح مقتنعا بان التفكير الصهيونى « دخيل على المجتمعالانسانى » ٠ حوار مع فتح ٠ص ٦٦ ٠

(١٠) وهكذا فان الدستور النرويجييقول فى فقرته الثانية أنه بالرغم من تمتعكل المواطنين بحق متساوى فى ممارسة دينهم ، فان الديانة الانجيلية اللوثرية هىالديانة الرسمية لمملكة النرويج ، ولهذابعض المضامين بالنسبة لاعضاء الحكومة وآخرين ، ناهيك عن الملك نفسه ٠

اخرى ) ( ١١ ) اذن فان مسألة السيطرة الاجتماعية تصبح هامة كساحة قتال قادمة وأقل تحديدا ، ومن البديهى انه يبدو واضحا ان للعرب حقا فى ان يتقدموا بمطالب من اسرائيل على طول محور الواحدية ـ التعدد أكثر من العكس ، ما لم نفترض أن السيطرة الاقليمية ( بالمعنى العسكرى ) تتضمن سيطرة اجتماعية غير محدودة ( بالمعنى المحدد فيما سبق ) ولكن اذا قدم العرب هذا الطلب على أساس آخر ، مثلا على أساس أن الدولة التعددية هى ايضا مفهوم أحدث للدولة يتفق والاتجاهات العالمية نحو درجة أعلى من الامتزاج ( والطاقة entropy ) فى مواجهة مفهوم هيردر للدولة القومية ـ فعليهم اذن ان يوجهوا هذا الطلب الى انفسهم ، وبينما نتفق مع الحجة الاخيرة ، الا أننا سوف نشعر أيضا أن للعرب أساسا كافيا فى الاولى دون الاستشهاد وبالثانية ٠

ويبقى الان توضيح درجات الواحدية والتعدد ، ويمكن أن يتم هذا باستعمال المعايير الثلاثة التى سبق ذكرها ( معايير المواطنة ، التجنيد لمواقع السلطة ، المصطلحات الثقافية ) فى محاولة لاقامة مقياس يبدأ بالثلاثة كلها ، وينتهى بأقلها أهمية ٠ وقد أخفقت المحاولات فى هذا الاتجاه ، مما يشير الى انه فى الموقف الحالى فى اسرائيل تجىء هذه المعايير كرزمة مرتبطة سويا ارتباطا وثيقا ، وهذا منطقى فى أحد معانيه ٠ فالهجرة المفتوحة الى اسرائيل يمكن أن تعنى عودة عامة للفلسطينيين ، مما قد يهدد الجانبين الاخرين ، والاستسلام عندما يصل الامر على السيطرة على السلطة الاساسية لن يكون واردا ، وسوف يكون المنهاج الانتقائى فى مصطلحات الدولة مضادا أيضا لفكرة اسرائيل برمتها ـ كما يرمز لها اسمها وعلمها ٠

ومن ثم فقد اخترنا أساسا آخر لتدريج الواحدية : حجم عنصر الدرجة الثانية ، فنجد ان أحد الطرفين الدولة اليهودية الخالصة ، ثم تأتى دولة الاغلبية اليهودية ، ثم دولة الاقلية اليهودية ( الموقف الحالى تبعا لبعض طرق الحساب ) ، وتشترك الثلاثة فى المعايير الثلاثة التى سبق ذكرها ٠

ومن ناحية ثانية ، يجب أن نستعمل أساسا آخر للتدريج للطرف التعددى من المتغير ، فما دام أن كل السكان سوف يكون لهم الان نفس الحقوق فى الهجرة ، ومواقع السلطة ، وانتشار مصطلحاتهم فى الاقليم ، فان المتغير الحاسم لم يعد الاهمية النسبية ، بل درجة الامتزاج ٠ ( الطاقة entropy

ولنفترض للتبسيط ، ان هناك مجموعتين فقط ، العرب واليهود ، سوف يكون أقل مستويات الامتزاج تعاهدا من جزءين واحديين ، ويختلف هذا عن حل الدولتين لوجود بنيان علوى ٠ وسوف يكون ارتباطيا أكثر منه انفصاليا ( سوف يوضح ذلك فيما بعد ) ٠

ثم تأتى امكانية أن تكون للاتحاد أجزاء أكثر مما يوجد من مجموعات ، وفى هذه الحالة قد يكون اصطلاح « ولاية » أنسب ٠ ويمكن أن تكون سويسرا نموذجا فى بعض النواحى ، اذ يمكن أن تكون هناك ولاية يهودية حول تل أبيب ، وولاية عربية على الضفة الغربية للاردن ، وهكذا الى أى عدد بحيث يكون حد أدنى من اعادة التنظيم ضروريا ، ويمكن أن تكون واحدية ، ولكن ليست بالضرورة خالصة ، ويمكن أن تكون القدس اقليما اتحاديا ٠

وأخيرا يأتى فى المرحلة الثالثة أعلى مستويات الامتزاج : حل الدولة الواحدة التعددية ذات الامتزاج الكامل ، وما دام أن دولة تمنح مواطنيها حراكا حرا فى الدولة ( واذا لم يكن الامر كذلك فلان الجميع ليس مواطنا حقيقيا ) فسوف يتضمن هذا ايضا حراكا كاملا ، ولن تكون هناك حدود داخلية للمرور بهدف تقليل الحراك ، وباختصار فان ما سبقت الاشارة اليه دولة حديثة باعتبارها تتعارض والدولة القومية التقليدية : اقليم على الارض الام ، حيث يستطيع أى آدمى أن يستوطن ويتنقل ، مع فرصة متكافئة فيما يتعلق بمواقع السلطة والمصطلحات الثقافية ٠

وقد يكون من الضرورى ان تكون كل هذه الحلول التعددية غير منحازة دوليا ، حتى الى حد تجنب عضوية الامم المتحدة ( كسويسرا أيضا ) ، ولكن هذا ليس شرطا واضحا ٠

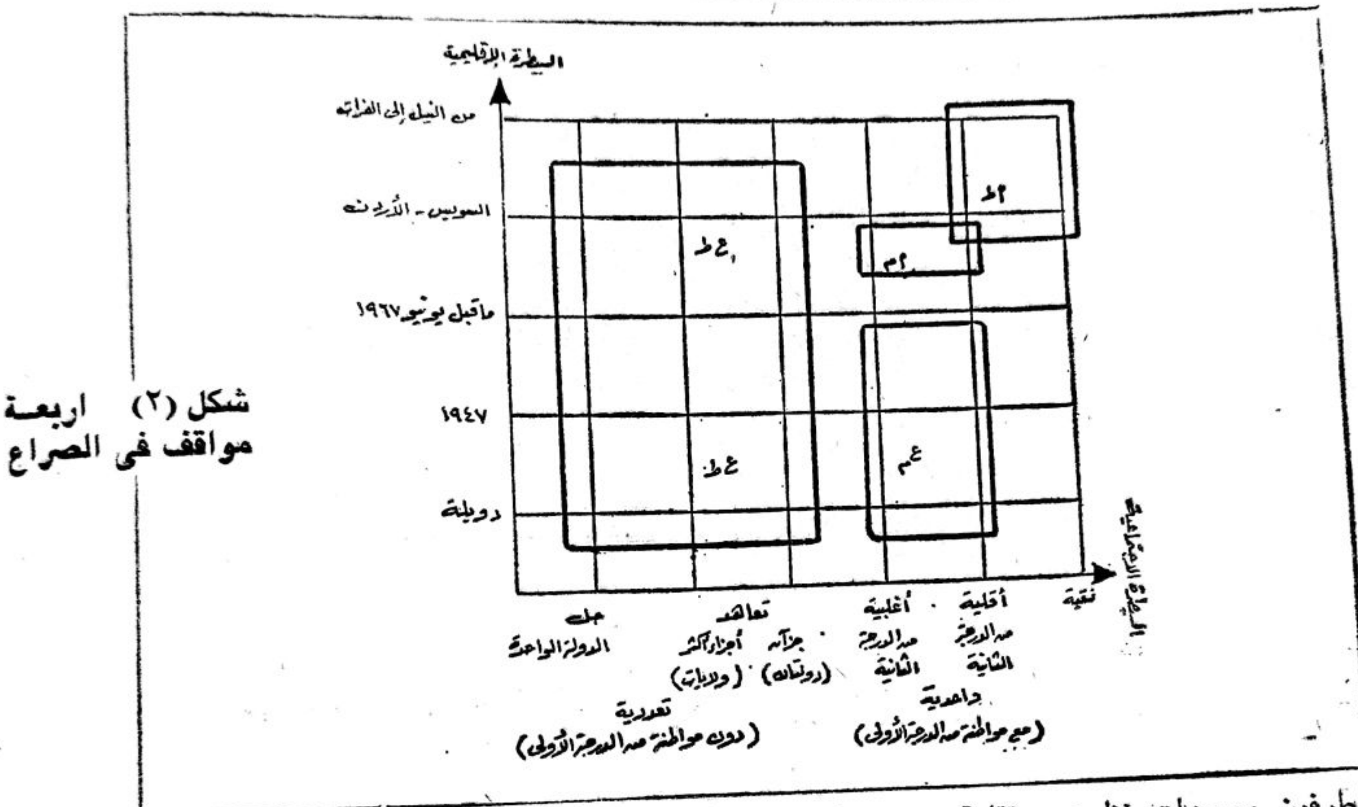
ولنربط الان البعدين الاقليمى والاجتماعى لكى نكون قادرين على صياغة بعض الاهداف التى يعتنقها الطرفان ومقارنتها ٠ وهذا أمر افتراضى ، وبهدف تصوير بعض المسائل الاعمق فقط ـ لان كلا

---

(١١) أحد الامثلة هو التصريح الثلاثى الشهير فى ١٩٥٠ الذى تكفلت فيه الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا بتأكيد خطوط الهدنة ، ومع ذلك فحين انتهكت هذه الهدنة فى ١٩٥٦ وقفت المملكة المتحدة وفرنسا بجانب المعتدى ، اسرائيل ٠

| | الفاعلون Actors المعتدلون | | الفاعلون المتطرفــون | |
|---|---|---|---|---|
| | الجانب العربى ع م | الجانب الاسرائيلى ا م | الجانب العربى ع ط | الجانب الاسرائيلى ا ط |
| المسألة الاقليمية | ما بعد يونيو غير مقبول | ما قبل يونيــو غير مقبول | الاقليم قابل للمناقشة | ما بعد يونيوغير قابل للمناقشة الرغبة فى الابقاء على التوسع |
| المسألة الاجتماعية | الواحدية مقبولــه | الواحدية غير قابلة للمناقشة | التعدد غير قابل للمناقشة | الواحدية غير قابله للمناقشــة الرغبة فى وضــع انفســى |

جدول (١) اربعــة مواقف فى الصراع




شكل (٢) اربعــة مواقف فى الصراع

الطرفين ووجهات نظرهم متقلبة ، وهنــاك شيء واحد فقط مؤكد : أنه يوجد أكثر من طرفين ، وسوف نعمل مع أربعة أطراف مشيرين اليهم على التوالى كعرب ( ع ) واسرائيليين ( ا ) ، معتدلين ( م ) ( الاطراف السائدة ) ومتطــرفين ( ط » ( الاطــراف دون الســـائدة ) : ع م ، ع ط ، ا م ا ط (١٢) ، وهم محددون فى صورة أوضــاعهم وأهدافهم وليس فى صورة من قد يكون أو لا يكون حاملا لهذه الاهداف اليوم .

ومن السذاجة للغاية أن نعتقد أن انهيار فاعل actor هــو ايضــا انهيــار لهــدف ، فتلــك فكرة عقلية خاطئة لواقعية فى غير موضعها ، فالهدف قد يستمر فى الحياة فى وعى أو لا وعى شعب لينطلق صعودا مرة ثانية حين يستعد حملة جدد لذلك . فانهيار المقاومة الفلسطينية بعــد الهجمات القاتلة من القوات الاردنية الملكيــة ( الهاشمية ) بينما بقية العالم اما مشجع واما يدير ظهره لا يضمن أنه لن يكون هنــاك

(١٢) Buch, p. 1971: The Palestinian Revolution and Zionism, International Social Review No. 1, وهو يعطى بعض الامثلة على وجهات النظر الاسرائيلية المتطرفة نقلا عن جوزيف ديتز فــى دافــار ٢٩ سبتمبر ١٩٦٧ : « حين اقرت الامم المتحدة قرارا لتقسيم فلسطين الى دولتين نشبت حرب الاستقلال لحسن حظنا ، وفى هذه الحرب حدثت معجزة مزدوجة : انتصار اقليمى وهروب العرب ، وفى حرب الستة أيام حدثت معجزة واحدة عظيمة : انتصار اقليمى هائل ، ولكن معظم سكان الارض المحررة، التصقوا ، باماكنهم وهو ما يمكن ان يهدم أسس دولتنا نفسها . وقدم نفس الرجل اللاحظة التالية فى يومياته فى ١٩٤٠ ( كــان رئيســا لقسم المستعمرات بالوكالة اليهودية ) : « لقد تحقق هدفنا فى أن نكون شعبا مستقلا مع العرب فى هذه البلد الصغيرة والحل الوحيد هو فلسطين ، على الاقل فلسطين الغربية دون عرب .. وليس ثمة طريق آخر سوى نقلهم كلهم : ولا يجب ان تترك قرية واحدة ، قبيلة واحدة .. ليس ثمة مخرج آخر » .

انبعاث(١٣) ، فأى هدف يمكن أن يرفعه مرة ثانية الجيل الاصغر مثلا فى جميع أنحاء العالم العربى ، أو طبقات جديدة ، أو دول أخرى ، وبالمثل بالنسبة لوجهات النظر الاسرائيلية ٠

ونفضل الان ان نحدد الاهداف الاربعة كما تظهر فى جدول ( ١ ) وشكل ( ٢ ) ٠

لا يمكن للاهداف العربية والاسرائيلية أن تتوافق – ذلك هو الصراع ٠ ولا حاجة بنا الى القول بأن هذا عرض تخطيطى أكثر مما ينبغى بكثير لواقع بالغ التعقيد ، ولذا فلنحاول على الاقل أن نوضحه الى مدى أبعد ٠

نحن نفهم وجهة النظر العربية السائدة على أنها لا تقبل المنافشة فى المسألة الاقليمية ، وليس الامر كذلك بالنسبة للتعدد ، وهكذا فان الجانب العربى قد سلم بنقطتين بالغتى الاهمية :[١] أنه يقبل

٨٠٥

باسرائيل واحدية .و(٢) ان الانسحاب الاسرائيلى يكون لما قبل يونيو اولحدود ١٩٤٧ وليس الى لاشيء ( الالقاء بالاسرائيليين فى البحر ) (١٤) ٠ ويمكن الاعتراف باسرائيل واحدية كحقيقة فى حدود ما قبل يونيو كحد أقصى ، أو حدود ١٩٤٧ كحد أدنى ٠

لكن هناك شرطا ملازما : أن يوجد حل للفلسطينيين مقبول منهم (١٥) ، وما دام أن الفلسطينيين منقسمون للغاية (١٦) ، وما دام أن لبعضهم ( كم لا ) وجهة النظر غير السائدة بأن التعدد غير قابل للمناقشة ومادام ان مصر وبلادا عربية أخرى ملتزمة بفكرة أنها لا تستطيع فرض أى « حل » على الفلسطينيين ، فقد يفسر هذا بأنه لا يعنى أى تنازل على الاطلاق ٠ ومن ناحية أخرى يبدو انه يعنى ان مصر قد اوضحت شروطا سوف تعترف بموجبها بأسرائيل واحدية كحقيقة ، بينما لم تسلم بالاعتراف الكامل بكل ما يعنيه لاسرائيل واحدية ٠

(١٣) لتحليل واضح من المثقف الاسرائيلى البارز فى شئون الدفاع ى ٠هاركابى أنظر :
Harkabi 1968: Fedayeen Action and Arab Strategy, Adelphi papers No 53 (December).

وهو يستنتج ان عدد استحوذت عليهم كثيرا فكره كليه وجود حرب العصابات لدرجة أنها تتجاهل محدداتها الاساسية » . وعلاوة على ذلك « فان حرب العصابات يمكن أن تكون فى أقصى أهميتها داخل الدولة وليس فى حرب بين الدول . » والصراع العربى – الاسرائيلى صدام بين أمتين لهما مطالب متعارضة فى نفس الاقليم » ( ص ٣٤ ) ٠ ولكن مع غزة والضفة الغربية فى الداخل تفقد هذ الحجة كثيرا من حدتها ٠

( ١٤ ) يشير كثير من العرب الى ان « الالقاء فى البحر » لا يعنى الاغراق – فليس ثمة اعتراض على يهود على ظهر سفينة ، تعود بهم من حيث جاءوا » وتفسير ذلك كاعلان لقصد الانتحار مفهوم بدرجة كبيرة ، وقد يكون الغموض فى ذلك بالاضافة الى تعبيرات عربية كثيرة مقصودا وعلى سبيل المثال حين تحدث ناصر عن « بحر من الدم » هل قصد دما ماديا ام دما أشبه بالدم ، العرق والدموع لدى تشرشل ؟

( ١٥ ) اختلفت صيغ الرئيس السادات اثناء الشهور الاولى من ١٩٧١ لكن هذا على الاقل تفسير واحد معقول

( ١٦ ) تصريح جولدا مائير الشهير فى مقابلة مع السنداى تايمز فى ١٥ يونيو ١٩٦٩ صفحة ١٢ ليس غير صحيح على نحو كلى ، « لم يكن الامر وكانه وجد شعب فلسطينى فى فلسطين يعتبر نفسه شعبا فلسطينيا ثم اتينا نحن والقينا به فى الخارج واخذنا بلدهم بعيدا عنهم ، فهم لم يوجدوا » ٠ فقد انشق الانتداب البريطاني منذ ١٩٢٢ ، فلسطين بالمعنى الضيق للكلمة وامارة ما وراء الاردن وعاصمتها عمان واميرها عبد الله ،وتحت اشراف مندوب سامى للانتداب وفي ١٩٤٦ اصبح عبد الله الملك الهاشمى لماوراء الاردن ، شخصا غير فلسطيني يحكم الفلسطينيين تدعمه المملكة المتحدة ذات الحكومة العمالية المقتفية لخطى تشرشل ، ومن ثم فان جولدا مائير على حق فى القول بان المشكلة الفلسطينية لا تتعلق باسرائيل فقط ( كما ظهر ايضا من حقيقة ان الفلسطينيين فى ١٩٧١ اضطروا الى الهرب من المعركة مع قوات الملك الاردنى عبر الحدود الى عدوهم الرئيسى اسرائيل ) لكن الطريقة التى تطرح بها جولدا مائير الامر تجعلها تبدو كما لو لم يكن هناك فلسطينيون على الاطلاق ٠

واذا قارنا هذا بالموقف الاسرائيلى السائد فسيبدو من المعقول بالنسبة لاسرائيل أن تقوم بتحرك على المحور الاقليمى فى مقابل الخطوة الطويلة التى خطاها العرب على المحور الاجتماعى ( فى الواقع أن الحل المقدم فى النهاية مبنى على هذا النمط من المساومة ) فسوف توفق الرغبة الاسرائيلية فى الانسحاب الى حدود ما قبل يونيو أو وراءها بين الهدفين ، وبعبارة أخرى سوف يكون هناك حل بين الفاعلين actors المسيطرين بالاعتراف فى مقابل الانسحاب ، ولكن الفاعلين المسيطرين ليسوا وحدهم ، كما أن اسرائيل لم تقم بهذا التحرك ٠٠٠ وبدلا من ذلك تبدو اسرائيل وقد اشترطت الاحتفاظ بعدد من مواقع ما بعد يونيو ( مرتفعات الجولان القدس الشرقية ) الخليـل ، مواقع فى الاردن ، شرم الشيخ ) « لجعل الحدود آمنة والدفاع عنها ممكنا » وقد تدعم اسرائيل هذا الموقف بالتشكيك فى الثقة بالتنازلات المصرية كما سبقت الاشارة اليها (١٧) ، واذا كانت اسرائيل تفهم أن الشرط الفلسطينى يعنى أنه ليس ثمة تنازلات على الاطلاق ، فان الاستنتاج قد يكون اذن الاستعداد لحرب مستمرة من أفضل الاوضـاع المتقدمة الممكنة استراتيجيا وتكتيكيا ، تتوغل فيما سوف يوافق كل انسان على أنه اقليم عربى ٠

لكن فهما آخر أكثر توفيقية قد يؤدى الى سبر أعمق لغور المسألة الفلسطينية ٠ وهنا يبدو أن وجهات النظر الاسرائيلية والفلسطينية متفقـة : فكلاهما يعارض لاسباب مختلفة حل « الدويلة » للفلسطينيين المقامة على اقليم الانتداب القـديم ( الضفة الغربية زائد غزة مع ممر ) ، ومن المفهوم أن الاردن أيضا يعارض الحـل ، وكذلـك الفلسطينيون ٠

وفى هذه النقطة يجب أن يشار الى اختلاف رئيسى بين الفاعلين actors الاثنين غيـر المسيطرين وعلاقتهما بالفاعلين المسيطرين ، فمن السهل أن نرى من شكل ( ٢ ) وجدول ( ١ ) أن ا ط ببساطة هو ترجمة أكثر تطرفا لـ ا م - ولكن ع ط يختلف اختلافا هاما عن ع م ، فالفلسطينيون الراغبون فى العودة الى أرض الوطن ليسوا ترجمة متطرفة لمصر وسوريا والاردن التى ترغب فى استعادة اراضيها التى تتضمن على أية حال جزءا أكبر من فلسطين الخاضعة للانتداب البريطانى ، ويرغب الفلسطينيون فى تغيرات داخل اسرائيل بعيدا عن الواحدية ، أكثر مما ترغب مصر على سبيل المثال ٠ فهناك اختلاف أساسى فى صراع اسرائيل مع الطرفين ، فالعلاقة مع الفلسطينيين علاقة لا تماثل : شعب قاهر ضد شعب مقهور ، ارتفع منذ عهد قريب فقط الى مستوى عال من الوعى السياسى والقدرة على العمل ، وان لم يكن بعد بطريقة منظمة ، وبالاضافة الى اللاتماثل،تأتى ظروف الفلسطينيين [ بعكس الافريقيين مثلا الذين يعيشون فى الاقليم المشار اليه « بروديسيا » أو فى « موزمبيق » ] الذين لايملكون قاعدة اقليمية خاصة بهم ، بل عليهم أن يعملوا فى الخارج من أقاليم الدول الاخرى ، بما يؤدى اليه ذلك من صراعات واضحة تسارع اسرائيل الى استغلالها ( غير احتلال غزة من هذا ) ، ويختلف هذا كله عن العلاقة بين اسرائيل ومصر : علاقة تماثل بين دولتين قوميتين واعيتين وعيا عاليا بأهدافهما ، وقادرتين على النضال لتحقيقها ٠

ولو كان الصراع برمته مسألة علاقة بين الفاعلين actors المسيطرين فقط فربما كان ممكنا ايجاد حل بشرط بقاء اهدافهما كما هى ، وهذا الامر الاخير ليس واضحا ، فما دام أن كلا من الفاعلين المسيطرين مرتبط بالفاعلين غير المسيطرين - الحكومات العربية بالمبدأين التوأم « لا احـد آخـر يمكنـه التفـاوض باسـم الفلسطينيين » ، و « الجبهة العربية المتحـدة » ،

---

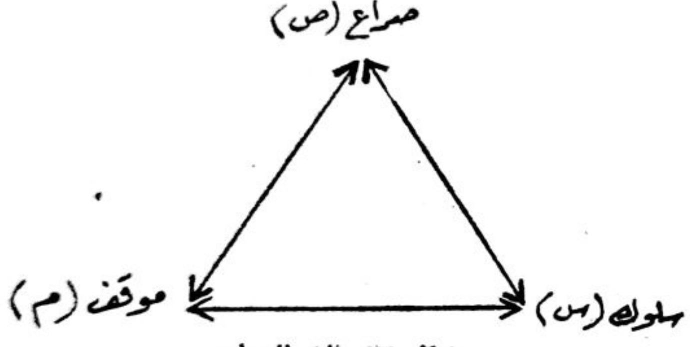
( ١٧ ) استطلاع لويس هاريس للراى( المنشور فى التايم ١٢ ابريل ١٩٧١ )ممتع هنا حتى بالرغم من ان الاسئلة لم توضع بحيث تعكس تماما المسائل الرئيسية فى الصراع ، كما أننا لا نعرف الى أى حد تعتبر العينات ممثلة ولكن مادام انها تضم يهودا اسرائيليين( الاشكنازى والسفرديم معا على أية حال ) وعربا اسرائيليين فهى جديرة بالدراسة ٠ وهناك أغلبية واضحة بين اليهود مع ضم مرتفعات جولان (٨٦ ٪ )والقدس الشرقية ( ٩٠ ٪ ) وشرم الشيخ (٧٢ ٪) واكثرية مع ضم غزة (٤٩ ٪)والضفة الغربية (٣٩١ ٪ ) وسيناء الشرقية أيضا ( ٤٧ ٪ ) ، والشك الوحيد حول سيناء الغربية حيث قال ٣٨ ٪ بوجوب تحييدها ، ٢٩ ٪ بوجوب ضمها ٠ ويظهر العرب الاسرائيليون أغلبية تؤيد عودة و / أو تحييد ( القدس ) وخلق دولة فلسطينية ( غزة والضفة الغـربية ) ٠وبعبارة أخرى يشـارك العـرب داخل اسرائيل العرب خارجها مواقفهم أو على الاقل يختلفون بثبات مع اليهود : فاكثر الحلول تفضيلا من اليهود هو أقلها تفضيلا من العرب فى كل مكان تقريبا ٠وباختصار ، فان أى عودة للارض المحتلة سوف تؤيدها مجرد أقلية من اليهـود الاسرائيليين ، وبالطبع قد تتغير هذه المواقف مع الظروف المتغيرة ٠

واسرائيل بآلية الديمقراطية البرلمانية بين أشياء أخرى ، فانهما يستطيعان أن يتحركا الى مدى أكبر كل منهما نحو الاخر ، مع استعمال أكثر المواقف تطرفا لاغراض المساومة . « هذا هو عرضى النهائى ، واذا تحركت الى مدى أبعد فسوف يكون لدى صراع غير مقبول فى معسكرى أنا نفسى ، ولكى تساعدنى ، وبذلك تساعد نفسك ، عليك الان ان تتحرك » ، وبالنسبة لهذه الاستراتيجية للعمل القديمة للغاية ، لا يجب فقط توضيح المواقف المتطرفة بطريقة مسموعة - مرئية ، ولكن قوتها وقدرتها يجب أن تظهرا ، ويجب أن تجعل « اذا لم تتفق معى اليوم فسوف يكون عليك أن تتعامل معه غدا » جديرة بالتصديق ، ومن ثم فاذا اختفى الفاعلون غير المسيطرين فجأة ، فقد يشعر الفاعلان المسيطران أن عليهما أن يتحركا الى مدى أبعد كل منهما من الاخر ، لكى تكون لديهما مسافة أكبر يساومان حولها ، وبسبب الحاجة لتوضيح المواقف الاقل توفيقية التى عنى بها المتطرفون قبلا .

وباختصار ، فان وجود المتطرفين قد يجعل المواقف المعتدلة ممكنة ، فأنور السادات قد تكون لديه أسباب للاعتقاد بأن الطرف المعارض الحقيقى له قد يكون الصقور الاسرائيلية ، وجولدا مائير قد تكون لديها أسباب للاعتقاد بأن العصابات الفلسطينية ، بشكل أو بآخر ، هى الخصم الحقيقى على الجانب الاخر ، والملابسات بأن هذا قد يستعمل أيضا كاستراتيجية للصراع لا تجعلها فى حد ذاتها باطلة ، فهناك مدى عريض للاهداف فى هذا الصراع ، وحتى اذا وجدت اهداف متوافقة بين بعض الاسرائيليين وبعض العرب ، فان توزيع القوة للسعى لتحقيق الاهداف يختلف عبر الزمن ، فحل اليوم قد يتحداه فى الغد فاعلون actors على اى الجانبين وكلهم يعلم ذلك ، ولهذا السبب فان اللعبة الحالية صعودا ونزولا لايجاد تسويات بين المواقف الحالية للفاعلين المسيطرين تبدو عديمة الجدوى الى حد ما ، لان بقاء حل يجب أن تدعمه قوى اقوى من توقيعات من يتصادف وقتها أنهم الفاعلون المسيطرون ، ولكى نستكشف امكانيات حلول بنيانية مدعمة لذاتها ، يجب أن ننظر بعمق اكثر فى الصراع ، وهذا يؤدى الى عدد من الافكار الرئيسية المتعلقة بالحركيات أكثر من نشوء وتحديد الصراع .

## ٤ - حركيات الصراع : بعض التماثلات واللاتماثلات :

يحدد الصراع فى صورة تعارضات ، كما هو موجود فى الجزء السابق مثلا ، ولا يجب أن يختلط هذا مع نتائج الصراع بالنسبة للمواقف والسلوك ، وهى عادة مدمرة ( البغض والعنف ضد الاشياء والناس ) والقول بأن هذا الصراع بالذات لم يبق تعارضا مجردا ، ولكنه تطور فى كل اتجاهات المواقف والسلوك يلطف من الحقيقة ، فقد كان المثلث م س ص فعالا على نحو بالغ ، كما هو مبين فى شكل ( ٣ ) فى لولب دائم التصاعد .




شكل [٣] مثلث الصراع

ومن المهم بهذا الصدد كيف يؤدى الصراع الاصلى خلال آليات التصعيد السلوكى الى تعارضات جديدة لم تكن هناك فى البداية ، سلسلة من الصراعات المشتقة مثل :

أعمال العنف المادى - أعمال العنف الكلامى - اللاجئين - المرور فى قناة السويس - المرور فى مضايق تيران - المقاطعة - التوسع الاقليمى - مرتفعات الجولان - الضفة الغربية - القدس - سيناء .

وما دام أنها صراعات مشتقة ، فان حلها فى عزلة لن يحل الصراع الاساسى ( ١٨) ، ولكن من

---

(Hadawi, S. 1967, The Arabe-Israel Conflict — Beirut).

(١٨) والنقطة التى يبيرها سامى هدوى من أن ثمة اتجاها لتحويل مشكلة اللاجئين من مشكلة بين الصواب والخطا الى مشكلة لاجئين تجب تغذيتهم وكسوتهم وإسكانهم حتى يتم امتصاصهم ، متناولة تناولا حسنا ( ص ٢٤ ) ولكن ادعاء هدوى بان اللاجئين الفلسطينيين من اسرائيل يختلفون عن اللاجئين الاخرين من البلاد الاوروبية والصين الحمراء وكوريا واولئك الذين نزحوا حين اصبحت الهند والباكستان مستقلتين لان الحكومات اخرجتهم ، بينما غادر الاخرون طوعا ليس مقنعا ، وتبدو حجة اريك فروم التى نقلها هدوى ص ٢٣ اكثر اقناعا ومؤداها انه أيا كان سبب الهروب فليس لاسرائيل الحق فى مصادرة الممتلكات .



Scanned with CamScanner

الجائز أن يتخلى هدف التهدئة ، ومن ثم يعد الاساس لحل الصراع ، واستعمال الصراعات المشتقة للمساومة جانب آخر طبقا للمبدأ العام القائل بأنه كلما كانت المسائل المشتركة بين طرفين اكثر ، فان الامكانيات سوف تكون اكثر فى التخلص من مسألة مقابل أخرى ، ولكن هذا يمثل حافزا للمشاركة فى سلوك تدميرى - التصعيد - كما سيوضح فى القسم التالى ·

وفى حركيات الصراع الكلية هذه تحدث عمليات تتعلق بالمواقف أيضا باتجاهها المعروف للتطور بطريقة معينة ، وهناك تماثلات هامة فى الادراك ، فكل منهما الى حد ما صورة مرآة للاخر ، لماذا هذه التماثلات ؟ أساسا بسبب التماثلات فى المخلوقات الادمية والمجموعات الانسانية عبر حدود أى صراع ، وبنوع خاص فى صراع متماثل كالصراع بين اسرائيل ومصر · ولقد بدأت نفس العمليات أو شبيهتها ، فكلاهما يحتاج الى التقليل من شأن منجزات الجانب الاخر ، وأن يعزوها الى الاقوياء المنتمين للخارج - الى الولايات المتحدة والسوفييت واليهودية الدولية ( الصهيونية ) والعالم العربى على التوالى ، فأى انجاز بسبب المنتمين للخارج سواء كان عسكريا أو سياسيا أو اقتصاديا أو ثقافيا ، وأى ضعف هو ضعفهم ، وعلاوة على ذلك فكلا الجانبين يحتاج الى تفسير نواقصه الخاصة · وقد يعزى هذا أيضا الى المنتمين للخارج : « خذلنا الامريكيون - الروس » و « الجانب الاخر يحصل على دعم افضل مما نحصل » ·

ومن الواضح أن أحدا من الطرفين لا يحب صورة الطرف الاخر ، ليس فقط وهو يقاتل ضده ، بل وهو يشعر إزاءه بقوة وأصالة ، ومن ثم فلتقليل القلق ، هناك الفكرتان التوأم الملائمتان : أنه ليس ثمة نزاع يكون فيه أناس عاديون على الجانب الاخر ، هناك فقط القادة ودعايتهم ، وأن القادة على الجانب الاخر يحتاجون الى الصراع لتقوية نظامهم ، ويمثل القول « بعض من أفضل أصدقائى عرب - يهود ( أو كانوا كذلك ) » قولا متكررا للغاية فى أى المكانين يستشهد به بطريقة قصصية لدعم أول هذه الصور · ومن الواضح أن أى طرف يسر بالقصص الحقيقية أو الخيالية المحض حول التوترات فى داخل الطرف الاخر ·

ولنأخذ مثالا آخر : فى عملية الاستقطاب ، يصبح الصراع مؤسسيا تحميه مصالح ثابتة وعقول متحجرة ، ويصبح حل الصراع خطرا على الصراع كمؤسسة ، ويمكن أن يعارض أى عرض من الطرف الاخر بفهمه على أنه خديعة ، وفى هذا يمكن للطرفين أن ينميا مصلحة مشتركة ، ويستطيع كل شخص أن يظهر كذى حنكة سياسية ·

وعلى أية حال ، لننظر أفضل فى بعض اللاتماثلات بدلا من الاستمرار فى هذه القائمة من التماثلات · وقد يكون ثمة ميل للمنتمى للخارج للبحث عن الجوانب المتماثلة للصراع لكى يجعله اساس قيادا لنفسه ( ١٩ ) : يظهر بهالة من الموضوعية بالاستشهاد « باللعنة على كلا الجانبين » ، وفى عملية الصراع الحالى يوجد ايضا بالتأكيد لا تماثلات ذات طبيعة اساسية بعضها يرتبط باللاتماثل فى الصراع الاساسى : عدم شرعية الدعاوى الاسرائيلية فى مقابل شرعية الدعاوى الفلسطينية فى السيطرة على الجماعة السياسية ، وبعضها يرتبط بحرب اسرائيل ذات الجبهتين : صراع غير متماثل مع الفلسطينيين ، وصراع متماثل مع باقى العرب ·

ويمكن أن تتصل كل اللاتماثلات بجانب المنتصر - الخاسر فى هذا الصراع : فاليهود المنتصرون يفرضون أنفسهم على العرب الخاسرين وحيث يشعر العرب بالبغض قد يشعر اليهود بازدراء اكثر ( ٢٠ ) « فالكلاب » العربية لا

( ١٩ ) اننى لمدين لـ ى هاركابى بالاشارة الى هذه النقطة العامة بوضوح للغاية فيما يتعلق بهذا الصراع بنوع خاص

( ٢٠ ) تجب ملاحظة ان استطلاع لويس هاريس للرأى المنشور بالتايم يظهر مستوى عاليا من التحيز بين اليهود ضد العرب ، اذ ينظر اليهم باعتبارهم اكسل ، وأقل ذكاء ، واكثر قسوة ، وغير فائقى الشجاعة ، وأقل أمانة ، وادنى من الاسرائيليين عموما طبقا لليهود الاسرائيليين ، وتكشف مقاييس التباعد الاجتماعى مستوى عاليا من التحيز ( ص ٣١ ) : ومن الممتع هنا ان نلاحظ ان الاكثر تحيزا هم اليهود السفرديم ويليهم الاشكنازى ثم السابرا ، ويتمشى مع هذا ان أعلى وظيفة حكومية تعتزم الاغلبية اعطاءها لعربى فى الوقت الراهن هى وظيفة فى المستوى الادنى من الخدمة المدنية » ·

تعض » ، وحين يرغب العرب فى اسرائيل تريد المشاركة كشريك متكافىء فى اقليم الشرق الاوسط ، قد يرغب اليهود فى نسيان كل شىء عن الشرق الاوسط ، ما عدا موقعهم الجغرافى ، ويرون أنفسهم كجزء من العالم الغربى وضع مصادفة على شواطىء شرق البحر المتوسط • وبعبارة أخرى فان الاحاسيس ووجهات النظر ليست متتامة أو متناقضة ، فهى ليست فى نفس المستوى . وهناك بالطبع التماثل الاساسى الناجم عن الصراع : أن كليهما أراد أن يطرد الاخر من فلسطين الخاضعة للانتداب البريطانى ، وقد تكون اسرائيل أيضا راغبة فى الحيلولة دون أن تأتى دولة فلسطينية الى الوجود لنفس السبب الذى يعارض من أجله الفلسطينيون على نحو عنيد دولة اسرائيلية : فهى تنشىء دولة قومية كحقيقة ، ولكن اللاتماثل الاساسى يبقى : فبالنسبة لليهود العرب بيئة زاخرة بالضجيج والازعاج ، وبالنسبة للعرب اليهود شوكة فى حلوقهم ، وخنجر مصوب اليها •

ويظهر هذا اللاتماثل بوضوح خاص فى ادراك مستقبل الشرق الاوسط ، وقد قمنا ببعض الخطوات الميدانية التمهيدية نحو دراسة فى ١٩٦٦ على أمل القيام بدراسة حقيقية فى ١٩٦٧ ، ولا حاجة بنا الى القول بأن خطة بحثنا كانت بين مصائب حرب يونيو ، ولكن نتائج الدراسة التمهيدية قد تستخدم لتوضيح القصد • وقصارى القول ، كان الفرض انه بالرغم من انصور الماضى والحاضر كانت متعارضة كلية ، فانه ربما وجدت بعض صور المستقبل التى قد تكون متوافقة وتعطى بعض أفكار للحلول ، ومن ثم فقد سئل الطلبة والاساتذة فى القاهرة فى يناير ١٩٦٦ أن يذكروا تفصيلا مخاوفهم وآمالهم فيما يتعلق بالعلاقات المستقبلة مع اسرائيل ، أما الامال فقد كان لهم منها القليل ، ولكنهم قدموا ما يلى فيما يتعلق بالمخاوف :

نحن نعتقد أن اسرائيل توسعية ، وطبقا للخطط الصهيونية سوف تكون هناك مرحلتان : الاولى توسع يمتد من السويس للاردن ثم مرحلة ثانية من النيل الى الفرات ، وسوف تكون المرحلة الاولى مجرد اعداد للثانية ولكن بالرغممن اننانخاف هذا التوسع ونمقته ، الا أن هناك شيئا نخشاه حتى بدرجة أكبر : السيطرة الاقتصادية الاسرائيلية على المنطقة ، فنحن نخشى من أنهم يرغبون فى تحويلنا الى مزودين لهم بالمواد الخام والمنتجات الزراعية والعمل غير الماهر ، وفوق كل شىء الى سوق للسلع الصناعية التى قد تكون لهم الحرية فى انتاجها حينذاك ، مستخدمين روابطهم الصهيونية ، وخبرتهم المصرفية وهكذا ، هذا ما فعلته بريطانيا وفرنسا معنا ، وهو ما لن يحدث مرة أخرى •

وبعد ثلاثة شهور أدلى متحدث باسم وزارة الخارجية بالاجابة التالية حين سئل عن النظرة الى المستقبل فى الشرق الاوسط :

هناك امكانيات كبيرة للتعاون فى التسعينات ، فاسرائيل تستطيع أن تقدم المهارة الفنية التى سوف تجعل الصحراء مزدهرة ، وفى مجالات ازالة ملوحة المياه ، التنقيب عن المياه مشروعات تعليم البالغين ، السلع المصنعة ، ويستطيع العرب أن يقدموا المواد الخام والمنتجات الزراعية ، ونستطيع نحن أن نقدم رأس المال والخبرة ، وسوف يكون هذا فى مصلحة الطرفين لان لدينا خبرة بنمط التلاؤم الذى عاش فيه العرب بطريقة لا نظير لها فى أية أمة نامية أخرى • وقد يعارض قادتهم الحاليين هذا لاسباب دعائية ، ولكن الشعوب العربية نفسها لن تعارضه فى المدى الطويل •

كان التكامل المتناقض كاملا : فما كان أملا لاحدهم كان خوفا بالنسبة للاخر ( ٢١ ) وما دامت هذه الملاحظات ملاحظات عامة يؤمن بها الناس فى بلاد نامية وآخذة فى النمو على التوالى ( وليس فقط فى اسرائيل ومصر ) فهذا مجرد شكل

---

الشرق الاوسط فى سنة ٢٠٠٠ ( رابطة السلام تل ابيب
( ٢١ ) فى هذا المجال يجب الثناء على البحث الموجز
اسرائيل ( فقد راى المؤلفون اهمية الاتكون اسرائيل مركز كل شىء ، وهكذا ففى تصورهم ان « مراكز قيادة السوق
المشتركة للشرق الاوسط سوف تكون ( بالطبع ) فى بيروت » •

مختلف لفكرة اللاتماثل المكونة لاساس الصراع برمته : اسرائيل كاستمرار لتقاليد السيطرة ذات الطبيعة الامبريالية ·

وبصياغة هذا فى عبارات أخرى ، قد يعنى أنه بينما يخشى كلا الطرفين العنف المباشر من الطرف الاخر ، ويعتزم أن يعاقبه بالمثل ، يخشى العرب العنف البنيانى او الحرب الاقتصاديـة علاوة على ذلك ، ولا يقدرون على الرد بالمثل ـ حتى الان · ومن ثم فان الاستقطاب الكامل الذى يقلل التفاعل الايجابى الى الصفر ويقصر التبـادل علـى الضربات السلبية ، يجب ألا ينظر اليه كاستقطاب عادى فى صراع فحسب ، بل أيضا كآلية حماية ضد العنف البنيانى ، وليس البـديل للتبـادل الراسى بالضرورة التبادل الافقى ، اذ يمكن أيضا أن يكون عدم التبادل على الاطلاق ، وهذا يضيف الان بعدا آخر للصراع ، ومنظورا للاستقطاب ·

ويأتى أخيرا فى قائمة اللاتماثلات الاختلاف فى الموقف من المفاوضات المباشرة ، فبينما تلـح اسرائيل على هذا ـ جزئيا كطريق لكسب شكل ما من الاعتراف بلا شك ـ فان الطرف الاخر يرفض ويمكن أن ينظر للرفض العربى للمفـاوضات المباشرة كناتج للصراع ، كجزء نموذجي من عملية الاستقطاب ، ففى نهاية سياسة اللااتصال الثابتة كجزء من حركيات الصراع ، يوجد أيضا انكار لنمط الاتصال الذى قد يؤدى الى حل للصراع · وبهذا يستطيع العـرب ان يعتمدوا على المشـاعر الناجمة عن الصراع ، ويمكن أن تستخدم طاقة الاستقطاب كمادة خام تشكل فى قـالب رفض المشاركة فى مفاوضـات مباشرة ، ما لم تف اسرائيل بعدد معين من الشروط ، ثم قد يعرض هذا فى صورة عدم الشرعية كامتداد لعـدم الاعتراف ، فـالاتصال المباشر يفهـم فى صـورة معنوية كأداة للاعتراف ، وليس كأداة لدعم القضية الخاصة بانسان ·

ولكن هذا يجعل الانسان يفكر لماذا · ليس من الضرورى أن يكون هناك أى دافع خاص وراء هذا الرفض ، فاذا شارك انسان فى استقطاب من المرتبة الاولى ( رفض الاتصال بالعدو ) والى حد كبير فى استقطاب من المرتبة الثـانية ( رفض الاتصال بأولئك الذين لهم اتصالات بالعدو ـ فيما عدا على أعلى مستوى عن طريق الامم المتحدة أو كبار المسئولين من الدول الكبرى ) ـ فان رفض المفاوضات المباشرة يكون اذن ملائما على نحو دقيق ( ٢٢ ) ولكن يمكن ان تكون هنـاك اسـباب أخرى ·

من السهل أن تجد فى بلاد عربية اعتقادا مبالغا فيه بقوة الجانب الاخر ، ليس فقط عسكريا وفنيا واقتصاديا ، بل أيضا سياسيا ، ومن النادر كثيرا أن يذكر أن القوة تقع أساسا فى البنيـان الاجتماعى ، وأيضا فى كيف أن الضغوط العربية قد قوت من المجتمع الاسرائيلى ، وعبأت سكانه الى درجة لا تصدق تقريبا · واذا كان الانسان لا يشعر بقوة كافية لمواجهة عسكريـة مباشرة ، فأنـه قـد يفضل أيضا ألا يدخل فى مواجهة سيـاسية مباشرة · وهكذا فان طاقة الاستقطاب يمكن أن تستخدم وتترجم الى استراتيجية تجنب تماما كما يمكن أن تترجم الى استراتيجية توسع على الجانب الاخر ، وبرفض المفاوضات المباشرة فان الانسان يتجنب اى عنصر من عناصر الاعتراف ، ولكنه أيضا يتجنب مواجهة سياسية من الممكن أن تكون صعبة ، بالاضافة الى الاضطرار لاظهار انشقاقه المحتمل للجانب الاخر ، وعلى أية حال ، فاننا نشك فى حكمة هذه السياسة ، لان المفـاوضات المباشرة ـ بين أسباب أخرى ـ يمكن أن تكون مدرسة تدريب على التعايش النشط الذى سوف يتبع أية تسوية ممكنة يوافق عليها الطرفان ·

### ٥ ـ التوسع الاقليمى الاسرائيلى :

لننتقل الان الى المسـألة الاقليمية ونستكشـف المسألة الاساسية : هل اسرائيل دولة تـوسعية اقليميا ؟ لا يمكن الاجابة على هذا بمجرد الاشارة الى تاريخ التوسع الاسرائيلى بعد المواجهـات

(٢٢) يستنتج نيلز بيتر جليديتش فى دراسة نظرية تجريبية دقيقة للمقاطعة العربية لاسرائيل ( نماذج التفاعل فى الشرق الاوسط ، التعاون والصراع ١٩٧١ (ص ١٥ ـ ٣٠ ) ان المقاطعة الفعالة الوحيدة هى المقاطعة المباشرة بين اسرائيل والبلاد العربية بشأن التفاعل الثنائى ، أما المقاطعة ذات الجوانب المتعددة فلايبدو أنها تنفذ على نحو متماسك ( ص ٢٦ ) لبعض تعليقـات علـى النتائج الايجابية لمقاطعة اسرائيل على اسرائيل انظر :
The Superfluous Boycott, Time, 14 July 1971, p. 17.

العسكرية ، أو الى شواهد مختارة ، أو حتى الى الاثنين معا ، وقد تبقى البواعث هى الباعثان التقليديان لضمان أمن المنطقة المستوطنة فعلا والحصول على قوة مساومة ، وقد تكون فكرة الاستيطان فى اقليم والتشبث به قد اتت كفكرة تالية ، وكون هذا النمط من التفكير النظرى غير محتمل فى حالة القدس ذات الحفز الدينى – القومى القوى لا يثبت انه لا ينسحب على الحالات الاخرى للتوسع الاسرائيلى ، ولا يمثل التوسع على الخرائط أى شاهد أيضا ( ٢٣ ) ، وقد لا يفتح التوسع الشهية لمزيد من التوسع فحسب ، بل أيضا يغير معنى التوسع الى غزو حقيقى ، ومن ناحية أخرى فان حجتى الامن والمساومة كافيتان تماما فى حد ذاتهما لتفسير ودعم التوسعية ، فالتوسعية تتناسل ذاتيا • وهكذا ،

**١ – فيما يتعلق بالامن :** سوف تكون هناك مقاومة عربية أقوى لكل خطوة توسعية ، ومحاولات مفهومة بدرجة كبيرة لابلاغ أطراف ثالثة أن المواقف الاسرائيلية غير مقبولة ، ومخافة أن يساء تفسير غياب العنف ، يجب تدبير مستوى ما من العنف ، وأيضا خلف الخطوط لنفس السبب ، وسوف يزداد مستوى العنف بالضرورة مع زيادة المسافة من مركز التوسع ، ويتجاوز أيضا الاثر التضخمى ، ومن ثم ، فان المواقع الاسرائيلية سوف تكون أقل أمنا كلما كانت المسافة أبعد عن المركز – ليس بسبب المسافة الاستراتيجية ، ولكن بسبب المغزى الرمزى واليأس الذى تحدثه ، وبناء على ذلك فان المواقع الاسرائيلية سوف تكون شرعية على نحو متزايد ، فأن المواقع على الضفة الشرقية للقنال غير آمنة بسبب اطلاق النار من الجانب العربى ، ولذا فأنه بهذا المنطق يجب الاستيلاء على الضفة الشرقية ، ولا يحترم هذا المنطق بالطبع حدودا كالسويس – الاردن أو حتى النيل – الفرات فكل من الاربعة له بعض الاهمية لتكنولوجيا عسكرية نبذت مع نهاية الحرب العالمية الاولى ( ٢٤ ) •

**٢ – فيما يتعلق بالمساومة :** قد تكون لدى اسرائيل اسباب طيبة للاعتقاد بأن المواقف العربية سوف تتصلب الى مدى أبعد فى مقابل كل خطوة توسعية ، واذا تصلبت المواقف ، فان الثمن الذى سوف يكون على اسرائيل أن تدفعه فى مقابل نمط ما من الاعتراف الواقعى ، أو حتى القانونى ، قد يكون أعلى بالضرورة • ويعنى الثمن الاعلى فى حالة اقليم مهزوم مزيدا من الارض حتى النقطة التى يكون فيها بعض من قلب الارض العربية مهددا بالدمار أو الاحتلال على نحو موثوق به • وسوف يزيد هذا من « العناد » العربى ، جزئيا بسبب الحرمان ، وجزئيا لان ما يعتبروه ملكهم بحق يستعمل للمساومة ، ويبدو أن ما يعنيه هذا بالنسبة للكرامة العربية ليس مفهوما على نحو طيب من الجانب الاسرائيلى ، بل قد تكون ثمة اساءة فهم مؤثرة وجد خطير : « اذا لم يكن باستطاعتى ان أحصل على الاعتراف فى مقابل هذا التوسع الكبير فلاحاول اذن المزيد » ولكن الحقيقة القائلة بأن « الاقل » لا يعمل لا تعنى أن « المزيد » سوف يعمل ، وعلى النقيض سوف تجعل العرب يصرون حتى على نحو أقوى على انه « عليك ان تتخلى عن الاراضى المستولى عليها أولا ، وبعدئذ قد ننظر فى الصراع » ، وقد تفسر اسرائيل هذا بأنه عناد وتتوسع الى حد أبعد لكى تبقى لها قيمة أعلى تقدمها ، وعلى نحو اتفاقى قد يكون أحد أغراض التوسع أن يكون هناك شىء ما لتقديمه فى مقابل الوقوف عند أراض أقل مما يعتبر ضروريا للامن ، وقد يعمل السببان معا •

وهكذا فان كلتا الحجتين مدعمتين لذاتهما اذا اومن بهما وسعى لتحقيقهما ، فمطلب الامن يزيد الحاجة للامن ، والبحث عن قوة مساومة عن طريق التوسع يفضى الى المزيد من التوسع ، وعلاوة على ذلك اذا تورط العرب فى قتال لنفس الاسباب فأن الدائرة تكون قد اكتملت •

---

(٢٣) وهكذا فانه فى دليل السياح، حقائق حول اسرائيل ، ١٩٦٨ تبين خريطة اسرائيل فقط خطوط وقف اطلاق
النار فى ١٩٦٧ – وليس ثمة علامات حدود اخرى •
( ٢٤ ) احد الصيغ التى استعملتها جولدا مائير ( فى مقابلة مع ارنود دى بورد جريف ، نيوزويك ٨ مارس ١٩٧١
ص ١٤ – ١٦ ) حين سئلت عن ماهية معيار الحدود الامنة التى يمكن الدفاع عنها قالت انها « الحدود التى يمكن
الدفاع عنها اذا هوجمنا ثانية ، حدود تحول دون الهجمات ، • وهذه الصيغة لا تساعد كثيرا وحتى لو اضفنا كل الحجج
الواضحة حول الزمن الوجيز ، وحول اهمية نهر او قناة كشىء واجب العبور ومن ثم فهو يشكل خطا واحدا للمراقبة او
السيطرة على جبال يمكن حماية المستوطنات فيها ( سوريا ) او قد يختفى فيها رجال العصابات ( الاردن سيناء )
يبدو ان التاريخ يثبت ان الحدود التى يمكن الدفاع عنها تغرى بالهجوم لانها تحرك القدرة على الابداع •

ولدينا الان اجمالا ثلاثة اسباب للتوسع الاسرائيلى الاستيلاء البسيط ، والامن ، والمساومة · والاسباب ليست هى نفسها البواعث ، فالاسباب تعزى من الخارج بوساطة الموقف الحالى مثلا ) والبواعث يملكها الفاعل actor ، ولسنا مهتمين للغاية بالبواعث ما دمنا نفترض ان الجانب اليهودى ، ككل التجمعات الانسانية الاخرى له بواعث متعددة ومختلطة لاى شيء يفعله ، وقد تكون البواعث ذات اهمية عظيمة لاناس يسعون نفهم هذا النزاع من وجهة نظر اخلاقية - قانونية ، ولكننا أكثر اهتماما بالاستنتاج البنيادى · وعلى أيه حال فمادام أن الانتاجية العكسية والطبيعة الناسخة لذاتها لحجتى الامن والمساومة معروفة بالتأكيد أيضا للجانب الاسرائيلى ، فان الانسان قد يتساءل عما اذا كانت هذه حقيقة هى البواعث الوحيدة غير المشوبة بلهفة لاكتساب الارض ببساطة لغرض الاستيلاء ؟ ولذلك فلنتعرض لحظة لنظرية الاستيلاء ·

لا تتمتع اسرائيل بحرية فى التورط فى التوسع فى أى وقت ، فهى وان كانت تستطيع دائما أن تدخل فى حسابها المقاومة العربية ، الا أنه ليس باستطاعتها أن تخاطر بمقاومة أطراف ثالثة فى المعركة ، ومن ثم فان التوسع يجب أن يكون مبررا ، ولكى يبرر التوسع فمن الواجب أن ينظر اليه كعمل من اعمال الدفاع عن النفس ضد العدوان من نمط تشجبه الاطراف الثالثة الهامة بشدة ، ويؤدى هذا الى شرطين أساسيين :

١ - ان اليهود يجب أن يظهروا أنفسهم معرضين للهجوم ، ويبرهن على أنهم معرضون للهجوم حقيقة ·

٢ - ان العرب يجب أن يظهروا عدوانيين على نحو غير انسانى ويبرهن على أنهم كذلك ·

ولتوضيح أكثر لهذين الشرطين ، لنحاول أن نشير الى ما يعنيه نقيضاهما ·

اما الشرط الاول فنقيضه هو عدم القابلية للهجوم على الاقل لنشاط الفدائيين ، ودون ادعاء يه خبرة فى هذا الميدان ، تجب الاشارة الى أن اسرائيل صغيرة بما يكفى (٢٥) لجعل حدودها لا تخترق عمليا بالاجهزة الكهرومغناطيسية وحرس الحدود المتكاتفين وزرع الالغام ·· الخ (٢٦) وبالنسبة للاعداء فى الداخل من الصعب الاعتقاد بأنه لا يمكن التغلب عليهم عن طريق الاجراءات العادية المتمثلة فى شبكة من المخبرين والتشديد على أى هدف محتمل ، ويبدو أن تاريخ ما قبل يونيو ١٩٦٧ ايضا يشير الى أن العنف العربى المباشر كان يأتى بالضرورة من الخارج تقريبا ( وحين يصبح الخارج فى الداخل عن طريق الاحتلال يتغير هذا بالطبع ) ولكن بافتراض ان أسلحة المدى الطويل ، وبالذات الصواريخ لا تستخدم ·

وبالنسبة للشرط الثانى فان نقيضه ليس الوداعة العربية ، بل أشكال اخرى من العدوان العربى ، وبنوع خاص معركة نظامية ، وعلى سبيل المثال معركه متماثلة بالمدرعات فى منطقة بصحراء ما بعيدا فى العراء ، او عمل مباشر غير عسكرى ، فالعدوان العربى المثالى للحصول على تعاطف من طرف ثالث مع اسرائيل ، او على الاقل ، اذعان من أطراف ثالثة حين تتوسع اسرائيل · لاسباب تتعلق بالامن » هو نشاط الفدائيين الليلى الموجه ضد العزل ، فتاة كيبوتز او اطفال مدرسة على سبيل المثال · ومن الممكن أن يكون أقل انماط العدوان مثالية من وجهة نظر اسرائيلية هو خروج كل اللاجئين من مخيماتهم المحيطة باسرائيل كمسيرة ١٩٦٤ دون ان يكون بيدهم ولو سكين فى الارض الاسرائيلية ، معرضين انفسهم للعنف الاسرائيلى المباشر بطريقة غاندية ، افضل من معاناة خزى الهزيمة والطرد والضياع ومخيمات اللاجئين ·

ويمكن فقط لنموذج التوسع الاسرائيلى ان يعمل لسنوات كثيرة للغاية مع الوفاء بالشرطين

---

( ٢٥ ) لكن طول الحدود ليس بالطبع مناسبا لحجم الاقليم ، ويشار فى كتيب الحدود الامنة المعترف بها ، كارتا ، القدس ١٩٧١ ( ص ٣٤ ) الى انه بعد حرب الستة ايام قلت حدود اسرائيل البرية بدرجة لها اعتبارها ، فقد كان طول الحدود مع مصر ٢٦٥ كم والان ١٦٠ فقط ، ومع الاردن قلت من حوالى ٥٦١ كم الى ٣٠٠ كم ، وقد جعل هذا الحدود اكثر قابلية للدفاع عنها بكثير عن ذى قبل ·

(٢٦) شيء اشبه بخط مكنمارا فى الهند الصينية على سبيل المثال بافتراض امكان انشائه بفعالية اكثر ، وانه ليس ثمة حرب داخلية فى اسرائيل ( كفيتنسام الجنوبية ) ·

السابقين ، ولقد لعب العرب دورهم : فبدون سبب للاذعان ، لم يقوموا بأيأدفاع غير عسكرى عن ارض وطنهم ، ولقد جربوا الطـريق العسكرى التقليـــدى فـــى الســـنوات الثـــلاثة ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩ ـ ١٩٥٦ و ١٩٦٧ دون انينجحوا على نحو ملحوظ بل ومتزايد ، ومن الواضح انه كان من المهم للاسرائيليين ان يجعلوهم يخفقون ليس لان نصرا عربيا بهذه الوسائل التقليدية قد يجبر الاسرائيليين على ان يسحبوا خطوطهم الى الخلف فحسب ، بل ايضا لان العدوان العربى التقليدى لن يفضى الى نفس النمط من التعاطف مع الجانب الاسرائيلى (٢٧) وفى الواقع فان اهتمام العالم الغربى مثلا بالستة آلاف يهودى (حولى١فى) المائة من السكان اليهود فى ذلك الوقت وحوالى ١٠ فى المائة من السكان المقاتلين ) الذين ماتوا فى حرب ١٩٤٨ او بالخمسين ـ ستين الذين قتلوا شهريا فى قصف المدافع عبر القنال ، اقل منـه بالاعداد الاقل بكثير من شباب الكيبوتز العامـل الذين قتلوا بطريقة تعلم العالم ان يتوقعهـا من اسرائيل وكثير من العرب على حد سواء ، فالدفاع عن هذا النمط غير التقليدى من العدوان العربى هو الاستشهاد بشبح النازية وهو يعرض المـدافع لاتهامات العداء للسامية .

ولقد لعب الاسرائيليون دورهم فى هذه اللعبة المميتة يجعل انفسهم معرضين للهجوم للهجمـات الجزئية ، وليس للهجمات واسعة النطاق ، فلقد كان الاسرائيليون قادرين على ان يعرضوا انفسهم بمـا يكفى لجمـع العدد الضرورى من الهجمـات والجراح الصغيرة اليس لتبرير هجمة واحدة فى أعينهم وأعين كثير من المتعاطفين معهم فحسب ، بـل وتـبرير التوسـع المتتالى ( ٢٨ ) ولقد كـان الاسرائيليون قادرين عــلى ان يوازنوا بطريقــة بارعــة بين حاجتـــهـم الى الامن ، وحاجتــهم الى عدم الامن ـ الامن لتجنب عدم الامن . وعدم الامن كذريعــة للحصـول على امن اكثر بتقـويـة السيطرة الاجتماعية وتوسيع السيطرة الاقليمية .

وما كان هذا ليحدث لو لم يلعب العرب دورهم ، وما دام الجانب العربى لم يكن قادرا على أن يلعب اللعبة العسكرية التقليدية بنجاح فان أحـد المخارج قد يكون الوضع غير العسكرى، ولكن اذا كان نقص المعدات والبنيان الاجتماعى غير الملائم قد عمل فى اتجاه مضاد للاول ، فان الثقـافـة العربيه تعمل فى اتجاه مضاد للاخير . ومن ثم فان كل ما كان على الاسرائيليين أن يفعلوه هو أن يحافظوا على درجة معينة من القابلية للهجوم .

ومـرة ثانيـة نحن لا نهتـم بالبواعث بـل بالاسباب ، ولذلك فان جهدا لن يبذل لتوضيح أنه كان ثمة عمد على طول هذا الخط ، ومن الاصح أن الظروف تتعارض مع هذا النمط من أنمـاط الافتراضات ، واحد هذه الظروف هـو رفض اسرائيل ( بن جوريون ) فى ١٩٥٦ السماح بوقوف مزدوج لقوات حفظ السلام التابعة للامم المتحدة ، ولقد قدمت اسباب كثيرة فى اسرائيل لهذا ، ولكن السبب الذى لم نسمع عنه البتة ليس غير محتمل بسبب ذلك ، فكرة الافتضاح ، فاذا كان تجنب الوقوف الفردى لاداة لحفظ السلام تابعة لطرف ثالث ليس فى متناول اليد ، فان تجنب الوقوف المزدوج ممكن على الاقل ، ويمكن زيادة القابليـة للهجوم بتجنب شبكات الرقابة الكثيفة للغاية ، فيمكن ان تتباعد المواقع مكانيا ،وتتباعد الدوريات زمنيا ـ وكلاهما يكون تماما نفس الانطباع الذى تحصل عليه بالنظر الى الجانب الاسرائيلى من خط تعيين حدود الهدنة فى ١٩٦٦ .

ويجب أن نؤكد ثانية ان نظريتنا هنا لا تعنى اننا نعارض أيا من البواعث الاحد عشر المقدمة لنا

---

(٢٧) Suleiman, M.W. 1965: An Evaluation of Middle East News Magazines July — December 1965, Middle East Forum No. 2, pp. 9 — 30.

ولقد وجد أن العرب ، اوغـاد ،والاسرائيليين هم الابطال . وصور العربكبار يعيشون فى الصحراء . ، وقدم الاسرائيليون كغـربيين وديمقراطيين ،( ص ٢٩) والاستنتاج الاساسى لسليمان ان الولايات المتحدة ترى العرب بعيون اسرائيلية .

(٢٨) فى الامم المتحدة يعمل هذا فى الطريق الاخر على اية حال ، ففى الفترةمـن ١٩٤٩ـ١٩٦٦ أدينت اسرائيـل رسميا ٧٠ مرة من مجلس الامن بسبب هجمات قواتها المسلحة ضد البـلاد العربية . ولم يكن ثمة قرار ضد أى بلد عربى ( قد يعـارض هذا بأن العـرب استعملوا أشكالا اخـرى للعدوان ) .

، لن يكون ثمة بديل سوى استئناف القتال بنظام يتوقع تصاعده بسرعـة وخطورة ، كذلك كتبت الاهرام فى ١٢ مارس ١٩٧١ ( نقلا عن الكويت تايمز فى ٢٤ مارس ١٩٧١ ص ١ ) .

لرفض وقوف قوات الامم المتحدة على الجانب الاسرائيلى ايضا ، فقد كانت كلها متعلقة بالمعنى الاسرائيلى للاقليم والامن ، ويمكن أن تدرج كالتالى :

١ ـ ان الوقوف على الجانب الاسرائيلى سوف يحرم اسرائيل من حيز تحتاجه للاستيطان والزراعة ·

٢ ـ ان الوقوف على الجانب الاسرائيلى سوف يفسر كاعتراف اسرائيلى بخط تعيين حدود الهدنة كحدود نهائية ، وسوف يزداد ذلك كلما كانت القوات اقل تحيزا ·

٣ ـ ان الوقوف على الجانب الاسرائيلى انتهاك لحقوق اسرائيل كدولة ذات سيادة ، وهو يمهد الطريق لاوامر اخرى تمليها القوى الكبرى فى الامم المتحدة ·

٤ ـ ان الوقوف على الجانب الاسرائيلى يمكن تفسيره على أنه اعتراف بالذنب ، أنهم وليس الطرف الاخر هم الذين يجب احتواؤهم لكى لا يعتدوا ·

٥ ـ ان الوقوف على الجانب الاسرائيلى يمكن تفسيره كدلالة على أن اسرائيل خسرت الصراع ·

٦ ـ ان الوقوف على الجانب الاسرائيلى سوف يجعل من الاصعب الاخذ باستراتيجية الضربة الدفاعية الاولى التى تضطر اسرائيل لاستخدامها ·

٧ ـ ان الوقوف على اى الجانبين او كليهما سوف يجعل الاتصال المباشر بمصر أصعب ومن الواجب ان يسووا الامور مباشرة معنا .

٨ ـ ان الوقوف على اى من الجانبين او كليهما يعطى احساسا زائفا بالحماية : فالامم المتحدة ليست كفأ بما فيه الكفاية ( وبالاضافة الى ذلك فان بعض قوات الامم المتحدة قد تكون معادية ) ·

٩ ـ ان الوقوف على أى الجانبين او كليهما سوف يكون مصطنعا ومختلفا عن توازن الحدود الذى تم التوصل اليه فى مواجهة عسكرية لم توضع فى سبيلها العراقيل ·

١٠ ـ ان الوقوف على كلا الجانبين سوف يفرض تماثلا زائفا على اسرائيل ومصر ما دام ان مصر تريد ابادة اسرائيل بينما ليست لاسرائيل رغبة كهذه فيما يتعلق بمصر ·

١١ ـ ان الوقوف على كلا الجانبين سوف يجعل الترتيب برمته يبدو اكثر دواما ، وقد يثير العناد اكثر من القبول لدى أى من الجانبين ·

وتختلف الحجج بنيانيا ، فالستة الاولى موجهة ضد الوقوف على الجانب الاسرائيلى · والثلاثة التالية ضد الوقوف على أى من الجانبين او كلاهما ، واثنان ضد الوقوف المزدوج فى حد ذاته ·

وهكذا فان الباعث الاول يبدو زائفا ، فالمساحة بين تل ابيب وخطوط الهدنة القديمة غير مأهولة على نحو ملحوظ ، وبالرغم من أن بعض الكيبوتزات كانت على مقربة من أو حتى على الخط ، فان ذلك فى حد ذاته ليس حجة جادة ،فقد كان يمكن أن تتحول الى قواعد امداد ، ثكنات ، مكاتب ·· الخ ·

وثانيا ، ان الرغبة فى وضع قوات للامم المتحدة لا تحمل تفسيرا معياريا واضحا ما دام أن ثمة حالات قليلة للغاية،فكما يمكن ان يفسر كمجرد علامة على تفوق المنتصر وعلى نبل الضمير يمكن العكس أيضا ، ويمكن رؤيته كطريق لاحتواء ذلك الجانب وكطريق لحمايته ·

ولكل الحجج الاخرى شرعية كافية ، وذلك لا يعنى قبولها ، فمن الصعب أن نتصور أن اسرائيل كانت ستخسر الكثير بالاذعان لطلب وضع القوات على ارضها ، وعلى اية حال فأن مصر لم يكن ليمكنها بالوضع المزدوج أن تتخلص الا من جانب واحد من حاجز الامم المتحدة (٢٩) ، وأما بالنسبة للجانب الثانى ، فقد تستشهد اسرائيل بالحجة رقم ٨ ، ولكن الاجابة على هذه الحجة ليست بالضرورة معارضة الوضع ، اذ يمكن أيضا أن تكون تقوية

---

(٢٩) يعرض يوثانت هذه النقطة فى تحليل انسحاب قوات الطوارىء التابعة للامم المتحدة فى ١٩٦٧ كما شاهده · (U Thant 1971: The United Nations as Scapegoat, War / Peace Report, March, pp. 8 — 11).

وقد كتب يقول : « اننى اعلم تماما وبسهولة للغاية من الخبرة الطويلة لقوات الطوارىء التابعة للامم المتحدة أنه ما دامت القوة تقف على جانب الجمهورية العربية المتحدة من الخط فحسب ، بالرغم من قصد الجمعية العامة الاصلى فى أن تنتشر على الجانب الاسرائيلى أيضا ، فان التعاون الفعال من الجمهورية العربية المتحدة كان لا غنى عنه سواء للحفاظ على القوة : أو لتوفير درجة معقولة من الامن لافرادها ( ص ٩ ) ·

الدرع الحمائى بالطرق التى سبق ذكرها ، وما دام أنه كان ثمة سعى لتحقيق هذا الحل ، فان أحد الافتراضات هو ان موقف يونيو ١٩٦٧ لم يكن موضع عدم ترحيب كلى من القيادة الاسرائيلية ، فقد أعطى فرصة لاطلاق العنان لعمل خطط له سنوات (٣٠) ، ويمكن النظر الى رفض وضع قوات الطوارىء التابعة للامم المتحدة على جانبهم كأحد عناصر الاعداد له - تدعمه الحجج الاخرى ، بالاضافة الى كونه طبيعيا بما فيه الكفاية ، بحكم حقهم الشخصى .

ونحن لا نقول بأن هذا كله كان محسوبا لغرض الغزو . ولكنه يكون خلفية تبدو معها المخاوف العربية من دولة اسرائيلية واحدية وتوسعية معقولة .

## ٦ - اللا سلم واللاحرب : صراع مؤجل :

احد المسالك الى مشكلة الصراع هو الاحتفاظ بالاطراف والاحتفاظ بالتعارض ، ولكن دفع التعارض فى نفس الوقت بعيدا الى خلفية جدول الاعمال السياسى لان السعى الدائب لتحقيق الاهداف قد توقف ، فالصراع موجود لم يحل ، بذلك المعنى هو مؤجل ومؤسس بحيث يصبح أقل وضوحا ويبقى ساكنا ، كيف يمكن أن يحدث هذا وما علاقته بالموقف فى الشرق الاوسط ؟

هناك مسالك أربعة للتقليل من وضوح الاهداف الاصلية فى حالة السيطرة على الجماعة السياسية ، وكلها مبنية على نفس الفكرة الاساسية : اعط الاطراف بعض الاهداف الاخرى ، شيئا آخر لابقائهم مشغولين لكى ينسوا الصراع أو يتغيروا لدرجة أن الاهداف التى يسعون لتحقيقها لا تبقى متعارضة .

١ - العمل فى الداخل ، أى تحول الاطراف نحو الداخل الى أنفسهم ، فيبقون مشغولين بالمشاكل الداخلية ( الصراع ، التنمية ) .

٢ - التفاعل الاكثر ايجابية مع كل منهما الاخر ، كما فى كل المشروعات التعاونية التى يقترحها الاخرون . ( كخطة جونسون ) .

٣ - التفاعل الاكثر سلبية مع كل منهما الاخر - وبعبارة أخرى تصعيد الصراع .

٤ - التفاعل مع أحد آخر سلبا او ايجابا ، اى تحول الاطراف نحو الخارج ( اسرائيل مع الغرب والجنوب ، والعرب مع الغرب والشرق والجنوب ) .

وأحد المشكلات فى هذه المسالك أنها يجب أن تعمل على نحو متماثل تقريبا بالنسبة لاطراف الصراع : فكلاهما يجب أن يحول انتباهه بنفس القدر تقريبا . فاذا تحول طرف الى مشروعات التنمية أو التوتر الداخلى ، وعزز الاخر سعيه وراء هدفه فى الصراع ، فان الصراع لن يرتد الى الخلفية بالتأكيد . واذا كان الصراع ظاهرا بما فيه الكفاية بالفعل ، فان أى محاولة متانية يبدو بها احد الطرفين او طرف ثالث لجذب الانتباه بعيدا عن الصراع الاصلى ، سوف ينظر اليها كذلك تماما خاصة من الطرف الخاسر ، وما دام أن اليهود يملكون ما يشتهيه كلا الطرفان - السيطرة على جماعة سياسية معينة - فليس ثمة شك فيما يتعلق بمن هو « الطرف الخاسر » ، أى فيما يتعلق بمن سيكون اكثر تشككا ولاسباب وجيهة .

والمسلك ٣ من نمط مختلف : فاذا كان لديك صراع ، فان الهدف موضوع النزاع يمكن أن يرتد الى الخلفية اذا استبدلت به حتى هدفا اكبر ، فاذا أنا انتزعت ثروتك اليوم وفتحت النار غدا على منزلك ، تكون الاحتمالات أن استعادة المنزل سوف تبدو أهم من الثروة .

ولكن تتبع هذا المسلك ، يجب على الانسان دائما أن يرقى على سلم التصاعد ، وأحد المسالك سوف يكون توسيع الهدف الاصلى وهو السيطرة على الجماعة السياسية ، ويمكن أن يتم هذا على البعدين الاجتماعى والاقليمى . وسوف يعنى المسلك الاجتماعى التحول نحو دولة واحدية خالصة على نحو متزايد ، وسوف يعنى المسلك الاقليمى التوسع . وفى أى من الحالتين ، سوف تكون أحد النتائج الممكنة تغير فى نقطة الاحالة ، فبالنسبة لاسرائيل ١٩٤٩ قد تبدو اسرائيل المتصورة فى نوفمبر ١٩٤٧ أكثر قبولا وبالنسبة لخطوط اسرائيل المتقدمة فى نوفمبر ١٩٥٦ قد تبدو اسرائيل ١٩٤٩ أكثر قبولا ، وبالنسبة لاسرائيل ١٩٦٧ قد تبدو مرة ثانية نسخة ١٩٥٦ أكثر قبولا .

وليس هذا هو نفسه التوسع ( الاقليمى أو الاجتماعى ) للمساومة ، ففى ظل المساومة يوجد الصراع الاصلى طول الوقت ، فقط يعتقد أحد الطرفين أنه فى وضع يستطيع معه أن يحصل على

(٣٠) الجنرال هود : « لقد عشنا مع الخطة ، ونمنا معها ، وأكلناها ، واوصلناها باستمرار الى الكمال » من :
The «Six-Day War by Randalph and Winston Churchill, The Sunday Nation (Nairobi), July 30, 1967, p. 27.

أكثر لان لديه أكثر يقدمه ، وفى ظل تكتيك التأجيل ٣ تنسى أهداف الصراع الاصلية بشكل ما ، أو يسمح لها بالارتداد الى الخلف مع اهتمام الاطراف بحلول للصراع الجديد ، وقد تكون النتيجة النهائية واحدة ، وَلكن العمليات المتضمنة مختلفة ·

ولقد ذكرنا من قبل ان هذا التكتيك لا يبدو غير ناجح كلية ، اذ يبدو أن حدود ما قبل يونيو ١٩٦٧ الى حد ما قد أصبحت نقطة الاحالة للفاعلين المسيطرين على الجانب العربى ، ولكن التكتيك لا يمكن ان يستمر على المحور الاقليمى ما دام ان الاسرائيليين الان فى قلب الارض العربية تقريبا ، لدلتا المصرية · ويمكن ان يواصل على المحور لاجتماعى على اية حال ، ويبدو ان هذا ما يتم بالدقة : دفعات نحو واحدية أكثر نقاء بطـرد المواطنين العرب ، واذا استمر هذا فانه حتى يونيو ١٩٦٧ قد يبدو اكثر جاذبيـــة ·

وفى المناخ الذى احدثته ممارسة هذه اللعبـــة الاقليمية والاجتماعية ذات الحصيلة الصفرية لاكثر من خمسين سنة ، يبدو كل حديث حول لعبة ذات حصيلة ايجابية بين المتبارين مضحكا ، الا كجزء من صورة المستقبل ، وفقط يستطيع الاشخاص الذين يشعرون بعدم احترام عميق الجذور لاى الطرفين او كليهما ولصراعهما ، أن يقـدموا مشروعات تعاونية كاقتراحات جادة للتنفيذ اليوم ، ولن يكون التفاعل مع أطراف أخرى على الارجح تماثليا بما يكفى لخدمة الغرض ، ولن يجعل شىء، ولو كان كارثة عالمية حقيقية او فيضانا زلزالا خطيرا او مواجهة نووية بين قوى عظمى ، المتبارين الاكثر انغماسا على نحو عميق ينسون الصراع ويحاولون الاستفادة من الموقف الجديد ، ان لم يكن لاى أسبب آخر ، فلكى يحاولوا منع طرف آخر من أن يفعل ذلك ، ومن ثم فان المسالك ٢ ، ٣ ، ٤ كلها تبدو غير ممكنة ·

ولكن هل ثمة شىء متوقع من تغير داخلى فى الاطراف قد يؤثر فى الصراع ؟ لنأخذ التفوق العسكرى الاسرائيلى كنقطة انطلاق ، فالقول بأن المواجهة تتضمن مليونين أو نحو ذلك من اليهود يقاتلون ضد مائة مليون عربى مهما كان صحيحا من الوجهة الحسابية ، الا أنه مضلل · فعامل التعبئة بالمعنى العسكرى ، والاكثر أهمية بالمعنى السياسى والنفسى ، يختلف على نحو واضح لدرجة أن المقارنة العددية تصبح بلا معنى ، فالانشقاق داخل العرب بين الدول أفقيا ، وبين الطبقات والاجيال رأسيا ، ناهيك عن مستوى المعيشة المنخفض للنسب الاكبر من السكان العرب - كل هذا يسهم فى معدلات التعبئة المنخفضـــة · ومن الحقيقى أن السكان الفعالين عسكريا للامـــة العربيه قد يكونون أقل من السكان الفعـــالين عسكريا لاسرائيل ، ومن ثم فان اسرائيل لهـا مصالح راسخة فى الانشقاق العربى المستمر ، وفى اطالة أمد الانتفاع الاقل من المطلوب بالطبقات العاملة والشباب وفى مستوى المعيشة المنخفض للجماهير العربية ، ومن ثم فانه قد تكون هناك بعض المصالح المشتركة بين اسرائيل والطبقات الخائفة فى المجتمعات العربية من تغير اجتماعى أساسى قد يؤدى الى مجتمع أكثر أفقية ، ومن نمط العصابات الفدائية فى القتال الذى تشترك فيه اسرائيل وفتح الى حد ما ، فسلاح اسرائيـل الحقيقى ليس المعدات العسكرية فحسب ، بل بنيان اجتماعى يعبىء ويطلق طاقة مبدعة ، ومن ثم فان الاستجابة الملائمة ليست أساسا فى صورة معدات مختلفة أو أفضل ، بل فى صورة بنيان اجتماعى · ولا حاجة بنا الى القول بأن هذا يستغرق وقتـا أطول لتنميته من مجرد التكيف الفنى مع الادوات العسكرية ·

ان اسرائيل موحدة تماما ، ومن ثم قادرة على أن تعبىء ( ٣١) ، والاخرون فى صراع غالبا ، بينما يبدو أن مصر مازالت تملك بنيانا اجتماعيا وعسكريا المسافات فيه محفوظة بين الباشـــا -

---

(٣١) فى استطلاع رأى لويس هاريس المنشور بالتايم أحس ٥٦ فى المائة من الاعمار ١٨ - ٢٩ بأن ثمة خطرا من أن تنمو فى اسرائيـل عقليـة الدولـة العسكرية ·
اسرائيل هى أكثر مجتمعات الشرق الاوسط انفتاحا ، ومن ثم فهى تقدم أكبر عدد من الناس الذين لا يخافون من شجب السياسة الاسرائيلية علنا · مثلا :

Eldar, Y. 1968: Israel Draft Kein Tabu Sein, Das endere Deutschland.

ولا يضعف وجود معارضة صريحة على الارجح من موقف الحكومة الاسرائيلية ،فالمعارضة الى اليمين تجعل مـوقف الصقور معقـولا ، والمعـارضة الى اليسار (ما دامت تبقى هزيلة ) قد تعمل كمنارة للامل لاولئك الذين يعتقدون بأن المواقف الاسرائيلية سوف تتغير تبعـا لعمليات داخلية ، ونحن لا ندخل فى حسابنا التجمعات المختلفة التى تقاتل فى اسرائيل من أجل فهم اكثر ، وصداقة أكثر بين اليهود والعرب داخل اسرائيل فى هذا الصدد · فهذه المجموعات متكيفة بالوضع الراهن فى المسائل الهامة ،ويمكن النظر اليها باعتبارها خـادمة أسـاسا لقضـية الحكوميـة ، بمحـاولة تلطيف مصادر النزاع الداخلى ·

الفلاحين [٣٢] ، وعلاوة على ذلك فان وضع مصر فى العالم العربى سائد ( ٣٣) لدرجة أنه من الصعب الاعتقاد بأن الاستياء لن يبدأ وجوده ، ويأخذ أشكالا سلوكية ـ خاصة اذا كانت مصر غير قادرة على القيام بتحركات حاسمة فى هذا الصراع ، ولكن ، بالرغم من أن هذا كله يعنى أن الجانب العربى سوف يخسر كثيرا من الطاقة فى الخلافات الداخلية أكثر من الجانب الاسرائيلى ، فانه يعنى ايضا ـ على الارجح ـ ان التغيرات عبر الزمن سوف تزيد معدل التعبئة لصلحة الجانب العربى ، وحتى اذا افترضنا أن اسرائيل قادرة على الحفاظ على مستواها العالى فى التعبئة عن طريق ادارة محنكة للازمة ، فان التغيرات المتراكمة فى العالم العربى سوف تكون على الارجح فى اتجاه تعبئة متزايدة ٠ ويصدق هذا من باب أولى على مستوى التنمية المتزايد الذى سوف يرفع من مستوى المعيشة فى قاع المجتمع ، بالاضافة الى ما سوف يؤدى اليه من مستويات أعلى من الوعى السياسى عن طريق التعليم ٠ واستنتاجنا العام أن الزمن ، ومن ثم الصراع المؤجل ، يعمل لصلحة العرب لانهم يصبحون أقوياء وليس لان اسرائيل تصبح أضعف ، قد تنشق اسرائيل بالصراع الطبقى وصراع الاجيال والصراع بين الاشكنازى والسفرديم ٠ ولكن بالنسبة للمستقبل الذى يمكن التنبؤ به ، من الصعب الاعتقاد بأنهم لن يكونوا موحدين فى مواجهة العرب ٠

## ٧ ـ حل الصراع ومطلب السلام :

بعد أن قمنا باستكشاف بعض احتمالات الصراع المؤجل وألفيناها ضعيفة ، نعود الان الى المشكلتين التوأم : حل الصراع والسلام كضرورتين مطلقتين ، ونحن نتناول السلام فى الشرق الاوسط على أنه يعنى غياب العنف المباشر ( الحرب ، التفاعل المدمر ) ، وغياب العنف البنيانى ( السيطرة ، التفاعل الاستغلالى ) ٠ ومن الواضح أن هذه حالة أوسع بكثير من غياب هذين الشكلين للعنف بين اسرائيل والعرب ـ فيمكن أن يكون هناك كلا النوعين من العنف فى وبين الدول العربية وفى اسرائيل ، ولكننا سوف نواصل تقليد قصر النقاش على الحالة الخاصة للعنف الاسرائيلى ـ العربى ٠ وقد يكون الاصرار الماركسى على أن الصراع الحقيقى بين الطبقة العاملة والرأسماليين وليس بين العرب واليهود نظرية سليمه ، ولكنها ليست نموذجا سليما لواقع الشرق الاوسط ٠

وفى عبارات عامة ، يمكن بناء السلام بطريقين : انفصاليا بابقاء الطرفين بمعزل عن بعضهما بعضا بالتفاعل الصفرى او الى الحد الادنى ، وارتباطيا بأدخالهما معا فى تفاعل ايجابى ، وفى كلتا الحالتين يتم تجنب التفاعل السلبى أو التدمير المتبادل ، وهكذا نحصل على أربع شرائح من الاحتمالات موضحة فى جدول ( ٢ ) التالى :

مناهج السلام

| | ضد العنف المباشر<br>الحرب أو التهدد بالحرب | ضد العنف البنيانى<br>[ السيطرة او التهديد بالسيطرة ] |
|---|---|---|
| | ١ ـ طبيعية<br>مسافة ، موانع<br>اسوار صناعية | |
| الطرق الانفصالية | ٢ ـ اجتماعية :<br>تباعد اجتماعى<br>توازن القوة<br>اطراف ثالثة | قطع الروابط الفضفاضة الموجودة |
| الطرق الارتباطية | ١ ـ تكافل<br>٢ ـ عدالة<br>٣ ـ نطاق عريض<br>٤ ـ ميدان كبير<br>٥ ـ بناء فوقى | ١ ـ تفاعل افقى<br>٢ ـ لا محاولات لبث الفرقة |

(٣٢) وهكذا . التحليل مع الصعوبات المتضمنة حين يفترض أن يتوسع التعليم أكثر من السكان انظر : لويس عوض ، « الثورة المضادة والتعليم المصرى » ، الاهرام ، ٢٥ فبراير ١٩٧١ ٠

(٣٣) التحليل من وجهة نظر الولايات المتحدة حول كيف والى اي مدى يرتبط صراع الشرق الاوسط بصراع القوى العظمى انظر :
Binder, L. 1967: The Middle East Crisis, Bachground and Attitudes University of Chicago, Center for Policy Studies.

ويشير بيندر الى ان الصراع له قوته الدافعة الخاصة بالتاكيد وانه مستقل ، ولكن ثمة قضايا خطيرة للقومية العربية لن تحل بل وقد تزداد حدتها اذا لم تكن هناك مشكلة عربية اسرائيلية ، هكذا فان بيندر يحلل بعض المقاومة لمصر والخوف من سيطرة مصرية على الدولة القومية العربية الممكنة مستقبلا فى صورة سيطرة مصرية مسلمة سنية على الشيعة فى كل من لبنان والعراق والمسيحيين فى لبنان ، والاكراد فى العراق ٠

وقبل ان نلقى نظرة اقرب عليها ، يجب ان نلاحظ ان أيها لا يستلزم مقدما حل الصراع ، وعلى النقيض - وبالدقة لان الصراع ليس ممكنا حله حتى الان - قد يكون مغريا أن تحاول على الاقل حماية السلام بوسائل انفصالية أو ارتباطية . وما الذى يأتى أولا ، صنع السلام ( حل الصراع ) ، أو حفظ السلام ( الانفصال ) ، أو بناء السلام ( الارتباط ) ، مشكلة كمشكلة البيضة أم الدجاجة ( ٣٤) الى حد كبير للغاية ، فهى علاقة مثلثية يمكن ان تتحول الى حلقة مفرغة ، او حلقة فعالة كما فى شكل ( ٤ ) .



**شكل ( ٤ ) حل الصراع ومطلب السلام**

ولقدسبق ان اشرنا الى ان فرص حل الصراع لا هى بالكبيرة ولا هى بالتافهة ، ولكن حل الصراع فى حد ذاته ليس كافيا ، فالاهداف والفاعلون والتعارض ، كل شيء مقتطع من الماضى . ولدعم حل ، هناك الحاجة الى بنيان ، ولن يعتقد باحث جاد اليوم بأن تقنين حل فى شكل معاهدة تم التفاوض عليها كما ينبغى ووقعت وصدق عليها يشكل حلا دائما ، فالحل يجب ان يحمى - المنهاج الانفصالى - ويدعم ان أمكن - المنهاج الارتباطى . وبالطبع فان أفضل شيء أن يكون لديك حل مقبول ثم تحاول ان تحميه و - او تدعمه ولكن عندما يفتقد حل مقبول من الجانبين ، دعنا نتصور أن حلا قد وجد ، ونتساءل : كيف يمكن حمايته و - أو دعمه؟ والاهم انه بدلا من اشتقاق آليات الحماية والدعم من الحل ، هل يمكننا ان نجرب الطريق الاخر الاطول ونحصل على بعض أفكار حول الحلول من الاليات ؟

لنبدأ بالانفصال ، ومادام أن الأطراف عموما يمكن أن يفصل بينها بطريقين - بالجغرافية ( الطبيعة ) أو بقوى اجتماعية - فهناك مجال محدود للاحتمالات .

هل تعطى الجغرافيا أساسا على الاطلاق للانفصال ؟ سبق أن ناقشنا شكوكنا ، فالجغرافيا لها انقطاعاتها الصغيرة التى يمكن أن تستخدم للدفاع عن أى طرف ضد توسع أو هجمات الطرف الاخر ، ولكن أهميتها تزيد قليلا على كونها أهمية رمزية ، فحرمان طرف من وضع جغرافى موات للعزلة مثلا ، هو حث للملكة الاختراع لديه لخلق تكنولوجيا عسكرية اخرى ما . وعلاوة على هذا ، تغلف هذه الانقطاعات الصغيرة - نهر ، بعض المرتفعات ، صحراء - كلها توسعا اسرائيليا كثيرا للغاية ، بما يجعلها أقل من مقبولة . وهكذا فلو شعرت اسرائيل حقا أن ثمة حدا طبيعيا يمكن الدفاع عنه بين فلسطين الخاضعة للانتداب البريطانى والقنال على طول خط ما من العريش الى شرم الشيخ مثلا - لماذا لم تقف هناك فى ١٩٦٧ ؟ ربما لان النجاح أفضى الى تجاوز الهدف ، وربما أيضا لكى يكون لديها بعض الارض الاضافية للمساومة كما أشير الى ذلك من قبل ، وربما بسبب التوسعية المجردة . وعلى أية حال فان الجغرافيا يمكن أن تستخدم فقط كمساعد مع قوى أخرى لتنظيم الانفصال ، فالجغرافيا يجب أن تدعم ، وأحد الامكانيات نوع ما من جدار صناعى .

ويصل هذا بنا الى كل طرق الانفصال الاخرى ، فاستخدام علم النفس الانسانى من أجل التباعد الاجتماعى لن يكون أكثر اكتمالا على الارجح ، بالرغم من أنه لا يمتد ( حتى الان ) من كل العرب الى كل اليهود أو العكس . وفى تلك الحالة لن يكون ثمة يهود فى أراض عربية أو عرب فى اسرائيل ، وتستخدم استراتيجيات توازن القوة ذات النتائج المعهودة فى صورة سباق تسلح يمكن التنبؤ بأنه لن يكون ممكنا الا بمشاركة الدول الكبرى . وفى هذا السباق تقف كل من القوتين الكبريين ضد الاخرى جزئيا فى صراع من اجل

(٣٤) انني لمدين ببعض الافكار فى هذا الصدد لمناقشات كثيرة ممتعة أثناء دورتى أكاديمية السلام الدولى فى فينا ١٩٧٠ وهلسنكى ١٩٧١ ، ومصطلحات صنع السلام - حفظ السلام - بناء السلام مصطلحات تتبناها أكاديمية السلام .

النفوذ فى الشرق الاوسط والبحر المتوسط والعالم ككل ، وتتعاون جزئيا فى أداء لعبة توازن القوة ، فتزود الاطراف بالمكونات العسكرية التـى لا تستطيع أن تتزود بها ذاتيا . الى أى مدى تورطت القوتان الكبريان مع وضد ارادتيهما ــ هذه مشكلة ميتافزيقية ، والحقيقة الاساسية أنهما لا تستطيعان الانسحاب لمجرد تدخلهما(٣٥) «فان تتدخل» و« ان تكون قوة كبرى » وجهان لعملة واحدة ، وتعاونهما لا غنى عنه للاستراتيجيات الانفصالية التى نكرر أن ثمة حاجة اليها مادام الصراع لم يحـل ، والاستراتيجيات الارتباطية لم تستخدم ، فهما لا تستطيعان الانسحاب لا انفراديا ولا سويا ، ومن الممكن أنهما قد تفرضان سويا بعض اليـات للانفصال ، ولكن ليس للحل أو الارتباط .

والعنصر الوحيد الغائب فى هذه الصورة هو تقديم قوة حفظ سلام تدعمها وتزودها بالجنود الامم المتحدة والقوتان الكبريان و ــ أو القـــوى " " ى (٣٦) والصعوبة فى هذا العنصر ، كما هى فى

الحدود التى يمكن الدفاع عنها والجدار ، هى أين يجب وضعها مادام أن ذلك يمكن ان يكون فقط على خط حدود متفق عليه ، ومن الممكن أن أى طرف فى مقدوره أن يسمح بوجود قوات أجنبية على أى جانب لاى حدود ، ولكن فقط اذا كان تحيز القوات واضحا ، فلو كانت غير متحيزة على نحو واضح ، فسوف تدمغ الحدود المحمية أيضا بأنها « غير متحيزة » ، ومن ثم متفق عليها بشكل ما ، ولكن اذا ووفق على خط الحدود بشكل ما . فان خطوة لها اعتبارها نحو حل الصراع تكون قد اتخذت اذن . وسوف تبدو الحاجة أقل الى التنظيم الحقيقى للانفصال ، وهذه هى معضلة أية عملية حفظ السلام : لكى تعمل على نحو مرض يجب أن يوافق عليها كلا الطرفين ، وأن تكون تماثلية بالكامل ، وتعمل كحلقة اتصال بينهما وهكذا ، واذا لخصت كل هذه الشروط فانها تصل الى علاقات بين طرفين من نوع يبدو معه الانفصال المفروض بالقوة أقل ضرورة .

ومن الناحية النظرية ، قد يكون هذا التفكير

---

(٣٥) J.S. Milstein: American and Soviet Influence on Arab-Israeli violence: Statistical Analysis (Paper delivered at the 66th annual meeting of the American Political Science Association, Los Angeles, 1970).

وله بعض الاستنتاجات الممتعه . فهو يقدم تحليلا احصائيا يربط ما بين مدخلات الولايات المتحدة والسوفيت فى المنطقة ( المساعدة الاقتصادية ، المساعدة العسكرية ، القـــروض . الواردات الخاصة ، بالاضافة الى الانفاق العسكرى لكل بلد ) وبين أعمال العنف العربية والاسرائيلية ( حرب عامة ، مناوشات بين رجال العصابات وقوات حكومية : هجمات على المدنيين ، هجمات علـى القواعد والمنشات الاستراتيجية ، التعبئة وحالات الطوارىء ) . ثم يبحث ما اذا كان العنف يعتمد اكثر على أعمال العنف من البلد العدو ، أو على المساعدة العسكرية والاقتصادية والتجـارة السوفيتية الامريكية ، أو على ميزان القوة العسكرية بين اسرائيل وكل بلد عربية . وتؤيد الشواهد التفسير الاول : فالنظام نظام فعل ــ رد فعل داخل نظام الشرق الاوسط ، مستقل نسبيا عـن مدخلات الولايات المتحدة والسوفيت وعن الميزان العسكرى فى حد ذاته ، ويشير تحليل ميلستين الى أن الدول العظمى لها نفوذ قليل على الاطراف ، وأنهم يشرعون فى العمل اساسا بسبب «الصراع على وجود دولة اسرائيل ومصير الفلسطينيين العرب الذين عاشوا ذات مرة على تلك الارض» . وبالاضافة الى ذلك وطبقا لميلستين ، يوجد صراع بين اسرائيـل ومصر ، لان اسرائيل تقف فى طريق المحاولات المصرية «لتاسيس سيطرة على الاقليم ككل لكى يمكنها أن تنمو وتقيم مركزها فـى العـالم كقـائدة لكل العـــرب » (ص ٥٧ ) . ويطـــرح سافران ، أيضا الفكرة الاخيرة فـى« البدائل فى الشرق الاوسط » ، تعليق ، مايو ١٩٦٩ . ويقترح سافران وجوب تقسيم سيناء بطريق يمكن مصر من السير الى الاردن والعربية السعودية ، مع اعطاء اسرائيل ممر يمتد الى السويس ــ ومن ثم الدلتا واخيرا القاهرة .

ولقد انتقصنا من أهمية القوى الكبرى فى هذا الصراع ، وما من شك فى انها تضع قيودا ثقيلة على الصراع ، وان القوى الكبرى تظهر فى العراء حين يكون هناك صراع صريح ، لكن النظام مستقل أيضا ، فالقوى الكبرى تحاول أن تلقى بثقلها هنا وهناك ، فقد وقفت الولايات المتحدة الى جانب العرب فى ١٩٥٦ والى جانب اسرائيل فى ١٩٦٧ . ووقف الاتحاد السوفيتى الى جانب اسرائيل فى ١٩٤٧ــ١٩٤٨ ثم مع العرب ، وبدأت بريطانيا العظمى كمؤيد للعرب ثم تحولت الـى اليهود ، بينما ايدت فرنسا اسرائيل فى البداية وفى ١٩٥٦ ثم تحولت الى العرب بعد ذلك ( أنا مدين بالاشارة الى هذا الماريك تى ) ومع ذلك فهذا ما يتوقعه الانسان من القوى الكبرى . ويبدو أيضا أنه يشير الى انه بينما الصراع بيـن العرب واليهـود ثابت فليست القـوى الكبرى كذلك .

(٣٦) السابقة المحددة لتعاون القوى الكبرى فى حفظ السلام هى بالطبع فى برلين وفينا ، ولكن ليس من الواضح أن هذه الخبرة قابلة للنقل ، فبعد كل شىء كان هناك قتال مشترك خلف الاحداث التى وضعت القوى الكبرى فى هاتين العاصمتين ، وليس ثمة شىء مشابه قد يضعها فى الشرق الاوسط ، والخطورة أنها سوف تكون خائفة من الدخول فى اى شىء قد يفضى الى التصعيد باشعال صراع الشرق ــ الغرب على نحو ما ، لدرجة أنها سوف تصبح غير مقالة . وسوف يفضل العالم بالتاكيد النتيجة الاخيرة على الاولى .

واضحا للغاية ، وقد يرسم خط حدود يكون أقل ارضاء للجانب العربى مما هو للاسرائيلى ، وقد تقدم قوة لحفظ السلام اقل ارضاء للجانب الاسرائيلى مما هى للجانب العربى ، وقد يلغى كل من العنصرين الاخر بشكل ما . وباختصار تتم وقاية الانفصال بمجموعة مؤتلفة من الاستقطاب فى المواقف والسلوك ، وتوازن القوة ، واستخدام ما للجغرافيا والتكنولوجيا ثم طرف ثالث يتمثل فى عنصر قوات حفظ السلام الموضوعة على كلا الجانبين (٣٧) ولنتصور ان هذا كله قد تم : فماذا يمكن أن يحدث حينئذ ؟

من الصعب أن نتصور ان هذا سوف يكون « السلام فى زماننا » باكثر من معنى اتفاقية ميونيخ سيئة المصير ما لم يوجد ايضا حل للصراع بالنسبة لقضية الجماعة السياسية الرئيسية ، بالاضافة الى القضايا المشتقة وكحد ادنى يجب أن تنسحب اسرائيل الى حدود ما قبل يونيو ، ومن الارجح ان الاتفاقية التى يوقعها القابضون الحاليون على زمام الامور فى بعض الدول العربية لن تبقى ملزمة للقابضين على زمام الامور مستقبلا ، الذين قد يقبضون على زمام الامور لذلك السبب تماما — هل ستقبل فتح ؟ لا على الارجح وقد يصبح مفهوم فتح الثورى عن البنيان الاجتماعى والعسكرى بسهولة ، هو ما يتطلع اليه جيل المستقبل فى البلاد العربية ، واحد أسباب هذا بدقة انه مادامت لا توجد حاليا دولة فلسطينية تستطيع فتح بسهولة أكثر ان تأخذ الشكل الذى يتجاوز الحدود القومية ، والذى سيكون تنفيذا لمثاليات الجامعة العربية مختلفا تماما عن جامعة الدول العربية ، ولكن حتى ان لم يتطور هذا الاندماج عبر الحدود القومية الى مدى أبعد ، فمن الصعب الافتراض بأن الاندماج بين العرب وفوق الوطنى لن يتطور الى حد أبعد ، متبلورا طول الوقت باسرائيل واحدية كبيرة فى منتصفه ، ومحميا بالانفصال ، وسوف تكون لدى الطرفين شواهد اكثر من كافية من التاريخ الماضى للزعم بأن الجانب الاخر يزيد على الاقل من مستوى التسلح ، وليس ثمة شاهد من التاريخ القريب على امكان مراقبة سباقات التسلح بفعالية ، وعلاوة على ذلك فان اهم جزء من سباق التسلح فى الجانب العربى ، ومن اعادة البناء الاجتماعى بشكل ما فى داخل الدول واندماج ما بينها ، انما هو عمليات سياسية لا تستطيع او تجب او سوف توقفها قوى خارجية — ومادام انها وحدها سوف تسبب مخاوف اسرائيلية سوف تترجم الى عدة أكثر ، فان الجانب العربى أيضا سوف يرغب فى عدة أكثر والافتراض الوحيد المتبقى يبدو أيضا واضحا بطرقة بديهية ، وهو أن الطرفين سوف يخصصان موارد لهذه الاغراض أكثر مما ستكون الاطراف الثالثة عازمة على حشده من أجل حاجز بينهما .

ماذا عن ارتباط الفاعلين actors الرئيسيين بالقوى العظمى وامكانية تطور المواجهة العربية الاسرائيليه الى حرب بين قوى عظمى يشار اليها غالبا « بالحرب العالميه » وفقا لتقاليد النعرة العنصرية البيضاء ؟ تفيد هذه النظرية كمحاولة لاقناع الاطراف الثالثه بالضغط على الطرف الاخر ، فالاسرائيليون والفلسطينيون يستخدمون سكان العالم كرهينة : « اذا سقطنا فسوف نسقط كلنا معا ، » ولكن النظرية ليست مقنعه كثيرا ، فنحن نستطيع أن نتصور بسهولة ان الولايات المتحدة سوف تضمن تل أبيب على الاقل والاتحاد السوفيتى القاهرة على الاقل — وبعبارة اخرى فان كل طرف سوف يضمن قلب أرض من يحميه ، ولكن من النادر ان تصاحب الولايات المتحدة اسرائيل الى قلب الارض العربية ، ولا الاتحاد السوفيتى سوف يصاحب العرب الى قلب ارض اسرائيل ، وفيما بينهما ( سيناء أساسا ) فانه من المحتمل أكثر ان القوتين العظميين سوف تتركان الاطراف تتقاتل دون أن تورطا نفسيهما مباشرة تماما كما فعلتا حتى الان .

ومن تم فلن تكون هناك مواجهة مباشرة بين القوتين العظميين ، والاستثناء الوحيد سوف يحدث اذا وجدت قوات لحفظ السلام تابعة للقوى العظمى فى مكان ما بين قلبى الارض ، وهى فكرة تذكر احيانا ولكن هل من المحتمل ان القوتين العظميين او حلفاءهما سوف يوافقون على هذا مع معرفتنا بمقدار التوتر بينهم والتفجر المؤكد للموقف برمته فى الشرق الاوسط : وحتى اذا وافقوا بالفعل ، هل ينبغى أن يوافقا ؟ ألن يكون ذلك مجرد طريق

---

(٣٧) وهكذا فان الاقتراحات المختلفة بانسحاب جزئى او كلى من الاراضى المحتلة ووقوف قوات تابعة للامم المتحدة ( او القوى الكبرى ) فى الفراغ الحادث ( على سبيل المثال رابطة الايهيود فى دافار ، تل أبيب ، ٢٩ مايو ١٩٧٠ ) تقع دون هذا الاقتراح الذى يفترض مسبقا قوات للامم المتحدة داخل حدود ما قبل يونيو .

لتعزيز سيطرة القوى العظمى ، بل ومن الواضح هذه المرة انها خارج ميدانهم الرئيسى ، صراع الشرق - الغرب - وانعكاس مؤسف للاتجاه نحو عدم الانحياز وفصل نظام الشرق - الغرب عن باقى العالم ؟

ولكن حتى اذا كان الارتباط بالقوى العظمى لا يتضمن بالضرورة تهديدا لاخرين غير الاطراف انفسهم ، فهناك نتيجة اخرى للسياسة الانفصالية المتصلة فى الشرق الاوسط لقيت اهتماما قليلا للغاية فالبريطانيون أيضا مسئولون بصفة اساسية عن « جزيرة » عنصرية اخرى قد خلقت فى الوراء ومع تشابه له اعتباره مع اسرائيل : روديسيا ، فكما تعمل اسرائيل كمبلور للقضية العربية وللاندماج العسكرى، فلروديسيا وظيفة مشابهة بعيدا فى الجنوب ، وهناك بالطبع جنوب افريقيا ولكن روديسيا أتت بعد استقلال دول افريقية كثيرة مباشرة ، تماما كما أتت اسرائيل بعد استقلال دول عربية كثيرة مباشرة - ولها بعض من نفس التأثير النفسى ، وكانت الخلفية أيضا متشابهة : أجانب اشتروا لانفسهم ارضا اجنبية ثم حولوا التفوق الاقتصادى الى سلطة سياسية ، والاختلافات واضحة بحيث لا تجدر الاشارة اليها ، كما أنها غير مثيرة بهذا الصدد .

وحتى بالرغم من أن العرب لن يقاتلوا ضد الروديسيين ، ولا الافريقيين السود ضد الاسرائيليين ومع ذلك فان المشكلة تنشأ : ما الذى سوف يحدث لو أن كلا من القيادتين العسكريتين المشتركتين للاثنين ( العرب والافريقيين السود ) قاتلت الاخرى بسبب قضية جنوب السودان مثلا - او أية قضية اخرى بموجب التغلغل المتبادل لعناصر عربية وافريقية سوداء فى حزام عريض من الغرب الى الشرق فى افريقيا ؟ ولنتصور ان الامر سوف يستغرق من عشرة الى عشرين سنة للوصول بهذه المنظمات العسكرية الى طاقة عملها الكاملة - ماذا لو أن هذه أيضا هى الفترة المحتاجة لنضج تلك الصراعات الكامنة والظاهرة؟ ان مسئوليات كبرى تقع على عاتق البريطانيين الذين دبروا ان يخلفوا وراءهم هذه المشاكل ، لانه لا يمكن لوم العرب ولا الافريقيين السود على الاستجابة لهذه المثيرات بوسائل غربية نموذجية كهذه كالعدة الحديثة والتنظيم الاجتماعى المحسن - خاصة مادام أن كلا من العدة والتنظيم متعارض مع ما يصطلح على أنه « التنمية » .

واخيرا لماذا يرفض منهاج السلام بالانفصال ، لانه قد يؤدى الى نتائج غير مرغوب فيها للاخرين ، كأن يفضى بالاطراف الى صراع الشرق - الغرب ، أو يفضى بهم الى صراع ممكن على الارض الافريقيه مستقبلا ! أليست النتائج المشئومة لمواجهة حقيقية بين الطرفين سيئة بما يكفى ؟ وهل يجب ان تحصى هذه النتائج بالضرورة من قتلى المعارك ؟ الا يمكن ان تحصى ايضا من كل انواع النتائج السالبة الناجمة عن ذلك النمط من العنف البنيانى الذى تؤدى اليه الاستراتيجيات الانفصالية دائما : اتصال قليل على نحو مصطنع ، طاقات حبيسة لاجئون ، رأس مال مستخدم لاغراض تدميرية وهكذا . وبالطبع سوف يكون هذا كله مختلفا لو أن الاساليب الانفصالية استخدمت بغرض تنظيم حل للصراع ، وليس فقط لتنظيم الانفصال ، والمسألة هنا انه لن تكون ثمة حاجة للانفصال معجل طبقا للجانب العربى برمته ( مادام ان « اسرائيل » سوف يكون عليها أن تصبح دولة تعددية تتصل اتصالا كاملا بالعالم العربى ) بينما سوف تكون الحاجة مستمرة لانفصال مفروض بالقوة طبقا للجانب الاسرائيلى ( الواحدى ) ويستمر سباق التسلح .

ولا يعنى هذا كله ان الانفصال قد لا يؤدى ابدا الى حل الصراع ، فقد يؤدى الى وضع للامور يتخلى فيه احد الاطراف عن هدفه فجأة او على نحو بطىء ، فالانفصال مشقة ، هو حرب انهاك باردة يفرض على اى طرف حالة متأزمة قد تنظم وتصبح عادة ، وقد تنشأ اجيال جديدة تبدو لها هذه الحالة المتأزمة عادة سيئة الى أبعد حد ، او على الاقل لا معنى لها . ولقد قامرت اسرائيل على الارجح على هذا ، وحين لم يحدث هذا مع اللاجئين تلام مصر والدول الاخرى على « استغلال اللاجئين سياسيا » وعرضهم للدعاية وقد يعلل الجانب العربى النفسى بآمال مشابهة فيما يتعلق بالجيل الاصغر فى اسرائيل والعمال الاسرائيليين وبنوع خاص اليهود الشرقيين (٣٨) وهى على الارجح امال غير واقعية بنفس الدرجة ، ففى

---

(٣٨) لتقييم لحركة «الفهود السوداء» الاسرائيلية كتعبير عن حركة الاحتجاج بين اليهود السفرديم ( ذوى الاصل الشرقى ) الموجهة ضد اليهود الاشكنازى ( ذوى الاصل الغربى بما فى ذلك الاتحاد السوفيتى ) انظر : New York Times, 24 May, 1971, pp. 1, 8.
ويتمتع اليهود الاشكنازى برتبة اعلى فى التعليم والثروة والسلطة ، ولكنهم يشكلون ٤٠٪ فقط من اليهود فى اسرائيل

المواجهة مع العرب سوف يلتئم شملهم معا ، وسوف يميل كل جانب الى الاستخفاف بشعور الجانب الاخر بأنه لا يقاتل بسبب السمو الاخلاقى الذاتى فحسب ، بل أيضا بسبب حاجته للحفاظ على الذات ، وبمجرد تأسيس هذا الاحساس يكون معديا للغاية ٠

لكن هذا كله نظرى حقا ، فالارجح ان الانفصال لن ينحو الى حل للصراع على الاطلاق ، بل يؤدى ببساطة الى مظاهر جديدة للصراع ، والى مادة مضافة للصراع ليس بين الاطراف الاصلية فحسب ، بل وفى اى نظام قد يرتبط بها يوما ، ومن ثم فلنحول اهتمامنا الى الركن الثالث من المثلث فى شكل (٤) وهو احتمالات نمط ما من الاستراتيجية الارتباطية ٠

يعنى الارتباط التفاعل ، ولكن لكى يكون التفاعل منتجا للسلام ومحافظا عليه ، يجب اتباع بعض المبادىء اذ يجب ان يجعل الاطراف متواقفين Interdependent ولكن التكافل ليس كافيا ، فيجب ايضا ان تكون هناك عدالة او تماثل لكى لا تبنى العلاقات صراعات جديدة فى البنيان بمجرد بدايته ، ولسوف يكون ثمة عنف بنيانى اذا ارتبط كل من الطرفين بالاخر بالطريق التقليدى حيث اسرائيل مركز تقسيم رأسى للعمل تقدم التكنولوجيا والسلع المصنعة ، الى عالم عربى منقسم ، يقدم بدوره المواد الخام والمنتجات الزراعية والعمل غير الماهر ومستهلكى السلع المصنعة ٠

وسوف يترجم الدوافع الى مستوى عال من التجارة داخل الاقليم ، والعدالة الى تقسيم أفقى للعمل ، حيث المنتجات الزراعية والسلع المصنعة فى كلا الاتجاهين عبر حدود اسرائيل ٠ ومن الواضح ان ذلك سوف يكون ممكنا فقط اذا كان هناك حافز لعمله ، ولن يكون هذا الحافز بالضرورة اقتصاديا ( كما هى الحال عادة حين تتجر البلاد وفقا للمبدأ الهام للميزة النسبية ) ، اذ من الممكن أن يكون أيضا معياريا، لان الاطراف تؤمن بهذا النمط من التبادل وتستمر فيه ، بأمل أنه قد يدفع الى علاقات أكثر سلمية ( ٣٩ ) ، ويطرح هذه المشكلة بوضوح كاف : فمع فجوة التنمية الموجودة سوف تكون التجارة الافقية مصطنعة ، ويمكن أن تتحقق بالتزام معيارى غير موجود ، بينما سوف تكون التجارة الرأسية « اقتصادية » ، ولكنها سوف تضيف الى الصراع فى كل الاحتمالات مادة هى بالفعل أكثر من عالية بما فيه الكفاية ٠

ولهذا يجب ان نضيف بعض المبادىء الاخرى للارتباط مثل النطاق العريض للتبادل ( فى مجال متسع لا يتضمن التعاون الاقتصادى فقط ، وذلك لتسهيل المعاملات حين تنشب الصراعات ) ، والميدان الكبير للتبادل ( يجب أن يتضمن أكثر من طرفين ليسمح بالحلول المتعددة الجوانب اذا نشبت الصراعات ) ، ومبادىء أخرى متنوعة ٠ وأخيرا بينما لا يحتاج طرفان الى منظمة فوق وطنية كى يبقى كل منهما بعيدا عن الاخر ، فانهما يكونان بحاجة اليها حين يقتربان : سوف تنشأ حاجة الى شىء اشبه بجماعة الشرق الاوسط ( ليست « سوقا مشتركة » فهذه تجارية على نحو احادى الجوانب للغاية ) ، ومن الممكن أن يكون لجنة أمم متحدة اقتصادية للشرق الاوسط ٠

واذا كانت هناك مزية ما فى وجود اكثر من طرفين ، فهى أن الجانب العربى لا يمكن أن يكون وحدة موحدة واحدة ، بل انه سوف يضطر لاظهار الشقاق ، وهذا قد يثير المخاوف العربية من التكنيكات الانقسامية على الجانب الاسرائيلى ، ومن ثم يكون مضاد الانتاجية ، لكن ثمة حلا ممكنا لتلك المشكلة ، اجتذاب فاعلين actors اكثر من الخارج ، وهكذا فان شركاء استراتيجية الارتباط الممكنة لا يجب أن يكونوا اسرائيل والدول العربية فحسب ، بل البلاد المتاخمة لها ( اليونان ، قبرص ، تركيا ، ايران ، أثيوبيا ، الصومال ، السودان ، ليبيا ) ( ٤٠ ) ، ويجب أيضا أن نذكر حقا أنه فى وضع كهذا سوف يكون لاسرائيل مطلب شرعى لشركاء تعاون لا تشترك معهم فى تاريخ صراع حاد ٠

وليس مستحيلا بالتأكيد ان تتحقق المبادىء الخمسة للتكافل والعدالة والنطاق والميدان وبناء مؤسسة فوق وطنية اذا وجدت الرغبة لتحقيقها ، ولكن يبدو أن الامر ايسر مع مستوى أعلى من التنمية للاطراف ( كما هى الحال على سبيل المثال بين البلاد الاسكندنافية وبين أعضاء الجماعة الاوربية ) ٠

---

(٣٩) يبدو ان البحث الموجز الشرق الاوسط سنة ٢٠٠٠ يفكر على نحو مماثل ويؤكد على المشروعات المشتركة أكثر من التبادل ، والخطورة بالطبع انه فى « المشروع المشترك » ، سوف تبقى اليد العليا للبلد الاكثر تقدما من الناحية التكنولوجية

(٤٠) يتضمن الشرق الاوسط سنة ٢٠٠٠ كل هذه البلاد ( فيما عدا اليونان ) فى مفهومه عن الشرق الاوسط ٠

وليس يسيرا أن نتصور اسرائيل واحدية كطرف فى النمط الارتباطى لصنع السلام الذى وصفناه هنا ، فهو يمكن أن يعمل فقط مع اسرائيل راغبة فى التركيز على الشرق الاوسط والمشاركة فى تقسيم أفقى للعمل ، ويعنى ذلك استيراد السلع المصنعة والثقافة من جاراتها العربيات ، ويعنى هذا النزول عن وضع تفوق حقيقى ومتصور بصورة تشبه كثيرا ما سوف يكون على أوربا الغربية أن تفعله ، اذا أرادت يوما ما أن تتخذ خطوات لانشاء نظام راسخ للسلام لكل أوربا · وبكلمات موجزة ، فان الامر ليس فقط مسألة أى نوع من اسرائيل قد يقبله العرب ، أو أى نوع من اسرائيل سوف ينسجم مع التنظيم المستقر للسياسة الانفصالية ، بل هو أيضا أى نوع من اسرائيل يمكن أن يصبح دائما طرفا فى استراتيجية سلام ارتباطية ذات معنى فى الاقليم ـ تستطيع ذلك اسرائيل تعددية ، ويبدو أن هذا يشير الى ان آلية السلام الارتباطية تفترض مسبقا حلا تعدديا ، تماما كما تفترض الالية الانفصالية مسبقا حلا واحديا ·

ويمكن أن نكرر كل التفكير بشأن الاليات الانفصالية والارتباطية داخل حل تعددى ، فاذا كان فى أقل مستوى للامتزاج ـ اتحاد من دولتين قوميتين واحديتين ـ فان كل شىء سبق قوله يبدو منطقيا مرة ثانية ، واذا كان هذا التعاهد محميا بالانفصال فكيف ستحمى الحدود اذن ؟ وأى نوع من الدول ستكون تلك ؟ وهل هناك أى سبب للاعتقاد بأن الامر سيكون أيسر من وقاية حدود اسرائيل واحدية ما دام ان هذه ستكون أيضا حدودا بين دولتين واحديتين ؟ وأى نوع من انواع حل الدولتين سوف يجعل أولئك الذين لديهم أعظم الاسباب لكى يكره كل منهما الاخر ويخافه جيرانا ؟ واذا كان ارتباطيا فمن أين سوف يأتى ذلك الحد الادنى الذى لا غنى عنه من الشعور النفسى الايجابى ؟ ومرة ثانية ، هل هناك سبب للاعتقاد بانه سوف يكون أسهل من العلاقات الارتباطية بين اسرائيل واحدية والدول العربية اليوم ؟ نحن لا نرى اسبابا كهذه · ولا ينطبق هذا بالضرورة على حل الولايات المتحدة : فسوف تكون هناك وحدات أكثر ، وسوف تضطر الى أن تكون متواقفة على نحو اكثر وضوحا وتبقى مع ذلك بمعزل عن بعضها بعضا ، وهو لا ينطبق على حل الدولة الواحدة أيضا ، ولكن فى تلك الحالة قد يقترب الافراد ذوو التاريخ المشترك من البغض والعنف من بعضهم بعضا ·

وهكذا فانه لايمكن استخدام المنهاج الانفصالى ولا الارتباطى للسلام آليا ، فكلاهما يفترض مسبقا بعض عناصر حل الصراع، وحيث يكون هذا مهما ، يبدو أن تحليلنا يقدم الان احتمالين كلاهما صعب الى أبعد الحدود ، وأن كاناليسا مستحيلين استحالة مطلقة ، ويمكن توضيحهما كما فى جدول ( ٣ )

**( جدول شكل ٣ )**

**حلان ممكنان لصراع الشرق الاوسط**

| | البديل ١ | البديل ٢ |
|---|---|---|
| السيطرة الاجتماعية | اسرائيل واحدية سكان مختلطون | اسرائيل ـ فلسطين تعددية شكل ولايات |
| السيطرة الاقليمية | لاتجاوز لما قبل يونيو فيما عدا تعديلات طفيفة للغاية | اى مكان من فلسطين الخاضعة للانتداب البريطانى من ١٩٢٢ ـ١٩٤٧ أو فى حدود ما بعد يونيو |
| الفلسطينيون | يعطون الخيار بين اعادة الاستيطان والتعويض | يدعون الى الانضمام والاستيطان حيث يريدون ، وسوف يكون اليهود مواطنين من الدرجة الاولى فى الولايات اليهودية والفلسطينيون فى الولايات الفلسطينية |
| الوضع الدولى | معترف به من الدول العربية سيادة كاملة ، حدود مضمونة | معترف به من الجميع ، ومن الممكن الا يعطى عضوية الامم المتحدة كبداية ، غير منحاز ، حدوده مضمونة |
| آلية الحماية | انفصالية بكل الاساليب | ارتباطية كماسبق ايضاحه سواء فى الدولة الجديدة أو بين الدولة الجديدة وما يحيطها |
| المسائل المشتقة ، قناة السويس ، مضايق تيران | تفتح للجميع ، من السهل حلها فى هذا السياق | تفتح للجميع ، من السهل حلها فى هذا السياق |

وبعد سبق أن ذكرنا أننا لا نظن أن البديل ( ١ ) حل دائم مادام أن الالية الانفصالية لن تكون قوية بما فيه الكفاية اذا لم يكن حل المشكلة الفلسطينية - الصيغة التقليدية - مقبولا من أغلبية الفلسطينيين ، وخاصة جيل الشباب ، وفى تلك الحالة يجب ان ينظر اليه على الاكثر كصيغة انتقاليه ملزمة للاطراف لعدد معين من السنين ، ثم يعاد التفاوض بقصد التوصل الى البديل ( ٢ ) الذى سيكون فى وجهة نظرنا حلا أفضل بكثير ، ويجب الا ينظر الى البديل [٢] بدوره كحل دائم ولكن كخطوة ممكنة نحو بديل ( ٣ ) : حل الدولة الواحدة التعددية تماما « اسطين » ( اسرائيل - فلسطين ) ، لكن هذا للمستقبل · أما اليوم فسوف يؤدى التنافر المتبادل الى صيغة دولتين .

ولهذا السبب من المهم الا ينتهى البديل ( ١ ) - الحل الواحدى - بمعدل سكان غير متوازن للغاية - لانه بموجب أية صورة للبديل ( ٢ ) سوف يكون من الضرورى موازنته خشية أن يعيش أحد الطرفين فى خوف دائم من الاخر ، وعلاوة على ذلك ، لا يجب أن يسمح لاسرائيل واحدية بالاحتفاظ بالارض المكتسبة فى يونيو ١٩٦٧ حتى لايتقرر ذلك كسابقه . واخيرا فان المجموع الكلى للاساليب الانفصالية يجب أن يوظف لضمان السلام فى الاقليم - بقصد بناء علاقات ارتباطيه بأسرع ما يمكن · ويجب أن يتم هذا الاخير فى محاولة لرؤية ما ذا كان من الممكن للبديل ( ١ ) أن يصمد ، ومن ثم فان الانتقال الصعب الى أبعد حد الى البديل( ٢ ) لن يكون ضروريا ، وبعبارة أخرى فان الانتقال الى أشكال جديدة لا يجب أن يكفل على نحو تلقائى : اذ يجب أن يكون الضمان أنها سوف تأتى اختيارا ·

وثمة عنصر واحد فى البديل ( ٢ ) لا يوجد عادة فى هذه الخطط : امكانية توسيع الاقليم ، فنحن نشعر بأن أيا من الحلول الثلاثة التعددية يفترض المساحة مسبقا ، وعلى سبيل المثال فان الولايات المتحدة يجب أن تكون أشبه بجزر فى صحراء مشاع كبداية ، ولهذا فقد يتطلب الامر مساحة كبيرة ، وسوف يكون من مصلحة كل الجيران أن يسهموا فيها ، وفيما يتعلق بالبديل ( ١ ) سوف يكون ضمان الحدود ضروريا ، ولكننا لن نعلق أملا كثيرا على تلك الصيغة ، وسوف تحتاج دولة من هذا النوع الى الموارد ، ولا يجب أن يشعر سكانها وقيادتها بأنهم مقيدون للغاية ، ويجب أن يشاركوا الى اقصى حد فى الشرق الاوسط الموسع الاخذ بالمساواة الذى سبقت الاشارة اليه وسوف تستعمل كل الاساليب التى طورتها اسرائيل الموهوبة على نحو رفيع والتى رآها العالم فى سياق اقليمى ولكن بطريقة متماثلة · وسوف تجد السلع الصناعية المصرية بين غيرهاطريقهاالى هذه الدولة ، وسوف تكون المساعدة الفنية متبادلة وليست ذات اتجاه واحد ، وهكذا ·

ولنتعمق أكثر اذن فى التفاصيل المتعلقة بتوسيع الاقليم . لقد وجدنا من المفيد انـنسأل‌اى توسيع يعديه هذا المفهوم أولا ، ثم نسأل كيف يمكن تقسيمه بين اليهود والعرب ، وبأى درجة من الانفصال ، وهو يطلق يدنا بحرية اكثرفى تامل مفيد فى هذا الموقف المتورط بدلا من أن تثبتنا خطوط حددها التوسع الاسرائيلى واعتبارات استراتيجية تنتمى الى تفكير البديل (١) ·

ان أحد جيران اسرائيليين الحاليين فى وضع عريب بهذا الصدد ، وهو الاردن ، فقد كان أولا جزءا من فلسطين الاصلية الخاضعة للانتداب البريطانى ١٩٢١ - وليس أقل فلسطينية من المعروف على نحو أفضل بالجزء الغربى - ولكن تشرشل شطر الانتداب فى ١٩٢٢ لاسترضاء الامير عبد الله ، وثانيا فى هذا البلد ٨٠ فى المائة فلسطينيون تحكمهم مجموعة أصغر من البدو الهاشميين ، وثالثا فان النظام وان كان قويا من الناحية العسكرية ، الا أنه ضعيف سياسيا واقتصاديا لدرجة أنه لا يمكن أن يبقى طويلا - ما لم يدعم على نحو مصطنع من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وربما ايضا من اسرائيل - وهو معزول عن موانى البحر المتوسط، وهو خطأ سوف يكون على أية خطة للمستقبل ان تعالجه ·

ومن ثم فان أحد المرشحين لمنطقة اسرائيل - فلسطين هو البلد الاصلى الواقع تحت الانتداب البريطانى والذى يقدم نطاقا أكبر بكثير لنمو الدول القابلة للتطبيق ، ويمكن أن يحدث هذا فقط بعد تمرد أو حرب ضد المملكة الهاشمية ، ومن الصعب التنبؤ بالكيفية التى سوف تتصرف بها سوريا والعراق والعربية السعودية ( الجارات الثلاثة الاخريات ) ، وواضح أنها قد تحب مرة أخرى أن يكون لكل منها جزء ، وما اذاكانت سوف تفضل هذا على وراثة مشكلة حسين ،بالاضافة الى بلده

( حكم فلسطينيين واعين وقادرين على نحو متزايد ) فهذه مسألة أخرى

ولنتصور اذن ان البلد الاصلى الواقع تحت الانتداب متاح – وليس فقط هو الجزء الغربى الذى تركز عليه كل الافكار مع الفكرة غير الواقعية فى تشكيل دولة فلسطينية من غزة والضفة الغربية ، هل يجب على الانسان اذن مجرد ان يعمل من اجل اتحاد حيث كل شيء غرب الاردن لاسرائيل ، وشرقها للفلسطينيين ، ثم دعوة كل الفلسطينيين لاجئين وعرب اسرائيليين والاخرين للاستيطان فى الاردن والنظر الى عمان باعتبارها عاصمتهم ؟

ويمكن ان يقبل حل من هذا النوع بدرجة كبيرة ، ويساوى بحق التخلى عن سيناء ، ولكنه لا يمس المشكلة التى مؤداها أن الفلسطينيين أيضا لهم حقوق فى فلسطين الغربية (٤١) ، وسوف يتساوى فعلا مع حل اسرائيل لمشكلتها بتحريك نفسها على الغرب ودفع كل الفلسطينيين خلفا الى شرق الاردن ، ويمكن التنبؤ بالنتيجة ، فبعد « سلام » قصير ، تجيء مراحل من الحرب الباردة والساخنة بين اسرائيل وفلسطين الجديدة (٤٢) .

ولكن هذا بالدقة هو ما يجب أن يتطرق اليه حل الولايات ، فالولاية فى حد ذاتها واحدية ، فهى يهودية أو عربية لان لكليهما الحق فى أن يعيش فى بيئته الخاصة ، وما دام أن هناك أقساما بين اليهود والعرب ، وما دام أنه قد يكون هناك أكثر من اثنين منهما ، فان هذا يفتح المجال لانماط عديدة من الواحدية فى الفئات العريضة « اليهودية » ( ولاية تقليدية على سبيل المثال ) ، و « العربية » ، وعلاوة على هذا يمكن أن تكون هناك ولايات عربية فى اسرائيل اليوم وأيضا فى اسرائيل ما قبل يونيو – وذلك شيء لابد منه ، لكن هذه الصيغة أكثر مرونة بكثير من صيغ التقسيم المتنوعة مع او بدون اتحاد – والتى لديها أيضا عائق اضافى ، لانه قد ثبت مرة أنها لا تعمل ، لكن القدس كعاصمة ، ومن الممكن كاقليم اتحادى ، سوف تكون جزءا من هذه الخطة أيضا ، كما هى الحال بالنسبة لخطط أخرى كثيرة .

هل سيسمح لليهود اذن بولاية أو اثنتين شرق الاردن لا من الممكن فى وقت ما فى المستقبل اذا رجحت كفة تاريخ من الانسجام والتعايش الناجح على تاريخ البغض والعنف والصراع الاساسى حاليا ، واليوم سوف يفسر هذا بأنه يعنى فقط أن النتيجة النهائية هى تحرك يهودى الى الشرق ، نحو الفرات .

هل سيسمح لليهود بالمعيشة كمواطنين من الدرجة الثانية فى الولايات العربية تماما كما أن العرب اليوم مواطنون من الدرجة الثانية فى اسرائيل ؟ سوف يكون هذا بالضرورة مبدأ اساسيا ، والا فأن النتيجة النهائية سوف تكون قريبة جدا من حل الدولتين . ويستطيع الانسان أن يتصور هنا صيغ كثيرة بقصد خاص لحماية العرب ضد التغلغل اليهودى فى حياتهم الثقافية ، وهكذا فان المواطنة سوف تمنح فقط لليهود فى الولايات اليهودية وللعرب فى الولايات العربية ، وبالرغم من انه سوف تكون هناك دولة واحدة فقط فى المنطقة ككل ، فقد يشيرون الى أنفسهم على نحو مبرر للغاية كاسرائيليين وفلسطينيين على التوالى ، وسوف تنتخب كل ولاية ممثلين لاجهزة الدوله التعددية مع بعض القواعد بشأن الاجماع من أجل احباط المحاولات من مجموعة للسيطرة على الاخرى . ولا حاجة بنا الى القول بأن

(٤١) Mapam Bulletin, International Service, No. 21, April 1971.
وفيها تستخدم هذه الصياغة : « تماماكما ادرك الشعب اليهودى بعودته الي أرض وطنه التاريخية حقه فى تقرير المصير القومى بخلق دولة اسرائيل ،كذلك فان للشعب العربى الفلسطينى الحق فى دولة فلسطينية أو فلسطينية – أردنية سوف تعيش فى علاقات من السلام وحسن الجوار المتزايد مع دولة اسرائيل . مع تعاهد بين الدولتين القوميتين المتجاورتين فى ارض الوطن المشترك بينهما اذا مانظرنا للمسألة وفقا لعلاقاتها الصحيحة ، ويود الانسان أن يرى هذا اكثر تحديدا من حيث الصياغة ، الا يعنى تصدير الكل الفلسطينيين الى ما يسمى اليوم بالاردن ؟ الا يعنى تقسيم اسرائيل ماقبل يونيو مع توحيد ممكن بين الجزء العربى واردن فلسطينية ؟ ولقد نقلناه هنا كمثال اضافى على الغموض .

(٤٢) Hilmy, Hany, «Re-Partition of Palestine: Toward a Peacemul Solution in the Middle East», Oslo, PRIO, 1971.
وهو ربما يقدم واحدا من اكثر الخطط واقعية لاعادة التقسيم فى بديلين – تقسيم أفضل من خطة الامم المتحدة فى نوفمبر ١٩٤٧ الى اسرائيل وفلسطين تعترف كل منهما بالاخرى . لكن ثمة مساحة قليلة للغاية لطاقة سياسية كثيرة للغاية ، ولهذا سوف يكون من الصعب للغاية ان تعمل اى من الاستراتيجيتين الانفصالية أو الارتباطية .

الولايات اليهودية سوف تتعاون وتنسق فيما بينها ، وكذلك ستفعل الولايات العربية ، سوف يكون هذا منظما تماما ، وقد يشار الى هذه الروابط بين الولايات على نحو مبرر للغاية باعتبارها اسرائيل وفلسطين على التوالي - ولكنهما لن يكونا دولا بمعنى كونهما فاعلين actor دوليين .

وسوف يكون السفر داخل المنطقة ككل حقا أساسيا للجميع ، وكذلك حق العيش في ولايات الامة الاخرى ، ويجب أن يكون حق العمل وادارة الاعمال مقيدا بدرجة كبيرة كبداية ، لكن القواعد يمكن تخفيفها بمرور الوقت ، ومن الضروري أن يكون هناك تفاعل من أنواع كثيرة للغاية بين الولايات ذات الجنسيات المختلفة ، على أن ينفذ بطريقة تحترم فيها مبادىء السلام الارتباطي ، ومن الضروري أن يكون تكامليا ومؤسسا على العدالة ، وسوف يكون عمل الدولة أن تضمن احترام قواعد لعبة الارتباط ، وسوف يتوقف كل شيء على ذلك (٤٣) .

وأخيرا فان هذه الدولة الجديدة سوف يكون عليها أن تربط نفسها على نحو وثيق بالمحيطين بها ، وتمارس السلام الارتباطي مع الخارج بالاضافة الى الداخل ، وسوف يعني هذا بين أشياء أخرى تغيرا في العقلية في اسرائيل ، فلقد تولد لدى المؤلف الحالي انطباع قوي على الاقل من المثقفين في اسرائيل عن الكيفية التي كانوا بها غير مهتمين بالشرق الاوسط ، ومن المفهوم أن جيلا من الاحقاد لديه هذا التأثير ، ولكن الغياب الكلي لاى فضول أو اهتمام بالثقافة العربية والاتجاه لرؤية القدس وتل أبيب امتدادا لمراكز غربية كنيويورك ولندن ، كان الملمح السائد .

وختاما : فقد وصلنا الى استنتاج بأن الاختيار بين إقليم محدود وأسرائيل واحدية تحميها وسائل انفصالية وبين اقليم أكثر امتدادا بكثير واسرائيل - فلسطين تعددية طبقا لنموذج الولاية مرتبطتين كل منهما بالاخرى وبجاراتهما بوسائل ارتباطية ، والاول أكثر احتمالا اذا أخذنا في اعتبارنا وجهات نظر الفاعلين actors المسيطرين ، وقد يرتبط تدريجا بالاقاليم ، او قد تستأنف المسألة بقصد تنمية البديل الثاني .

## ٨ - خاتمة : بعض المطالب من الفاعلين

لقد حاولنا أن نقدم بعض الاسباب التي تشعر من أجلها بأن ثمة حاجة ملحة للحل ، وحاولنا أن نوضح صيغة طويلة المدى ذات مراحل . وتضع هذه الصيغة مطالب قصيرة المدى على عاتق الاطراف يجب توضيحها ، وأحد مجموعات الاقتراحات كما يلي :

يجب على الفاعل actor المسيطر على الجانب الاسرائيلي :

١ - أن يقلل من أو حتى يتخلى عن دعاوى الشرعية ، ويتبنى وجهة نظر أكثر واقعية عن الكيفية التي أتت بها اسرائيل الى حيز الوجود .

٢ - أن يقلل من أو حتى يتخلى عن أية ترجمة لدور اسرائيل المستقبل في الشرق الاوسط المبني على التقسيم الرأسي للعمل ، ومحاولات تقسيم الدول العربية .

٣ - أن يحاول تطوير صور لعلاقات أكثر تكافؤا مع الدول العربية ، بما في ذلك احترام المنجزات الثقافية وغيرها من المنجزات .

٤ - التخلي عن فكرة « الحدود الامنة التي يمكن الدفاع عنها » والتراجع الى خطوط ما قبل يونيو ، في مقابل وعد الجانب الاخر باعتراف واقعي باسرائيل واحدية .

٥ - وضع خطة بصدد الكيفية التي يمكن بها للمبالغ التي يتم توفيرها من تخفيض التسلح ، ان تجعل من المعاملة العادلة للاجئين حقيقة .

(٤٣) يوجد اثنان من امتع الاقتراحات من وجهة نظرنا عن الشرق الاوسط في« تعاهد في الشرق الاوسط » لابيليه ،جي ( حيفا ، ١٩٧٠ ) واقتراح أكثر تفصيلا بكثير من ناثان ، ا . جي . « مخطط تمهيدي لاقتراح للسلام في الشرق الاوسط في مجلة أى . اى . ستون الاسبوعية، ٢٤ مارس ١٩٦٩ ، ص ٠٣ ومع ذلك فاحد نقاط الخلاف الرئيسية انهما يتصوران اتحادا من ثلاثة أجزاء :اسرائيل والاردن وفلسطين العربية( الضفة الغربية ) ويضم ناثان غزة الى الاخيرة ، بينما نرى نحن جزءا يهوديا واحدا وجزءا عربيا واحدا .وثمة ماخذ آخر نشعر به ، أن كليهما يفترض أن اسرائيل تستطيع الاستمرار داخل هذا الاطار - ونحن نفترض تحولا معينا الى نمط الولاية - بعض الولايات العربية في اسرائيل ماقبل يونيو . ويفكر ابيليه بالاضافة الى ذلك بلغة الولايات المتحدة في شرق أوسط « مفتوح لاى بلد آخر » - وهي فكرة قد تشبه شرقا أوسطمبنيا حول اسرائيل كمركز له .والصعوبة أن اسرائيل لا تستطيع على الارجح أن تتوقع الابتعاد عن الورطة التي لم تمس.

٦ ـ فيما يتعلق بالفصل : السماح بالوقوف المزدوج لقوة حفظ سلام وللمساعدات الفنية لكى يحرم العرب أيضا من حجة الامن .

ولم نشر عمدا الى قرارى مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، ٩٤١ ما دمنا نفضل أن نشتق هذه البنود من نظرية الصراع ، وليس من القرارات ، وبالمثل يجب على الفاعلين المسيطرين على الجانب العربى :

١ ـ ان يحاولوا تبنى موقف اكثر تكيفا بالمستقبل ما دام أن الحل يقع فى المستقبل ، وليس فى ارتداد التاريخ الى الماضى .

٢ ـ أن يظهروا الرغبة فى الدخول فى مفاوضات مباشرة فى الحال ، أن لم يكن لاسباب اخرى . فلتكرار الاقتراح المقدم والتدرب على المفاوضات الى حد أبعد ، وتحديد مم يتكون الجانب العربى متروك للعرب لتقريره .

٣ ـ تنمية صور محددة عن مستقبل ارتباطى مع دولة اسرائيل واحدية أيضا ، على افتراض أنها ستكون راغبة فى هذا .

٤ ـ تأييد حل انفصالى قوى كبداية وأيضا لحرمان اسرائيل من حجة الامن .

٥ ـ الاستعداد لد الاعتراف الواقعى باسرائيل واحدية ، وعدم استبعاد امكانية الاعتراف القانونى تماما .

٦ ـ التفكير فى الكيفية التى يمكن أن تكون بها الارض متاحة لاسرائيل ـ فلسطين تعددية لجعلها أكثر قابلية للتطبيق .

ونتوقف اذن عند هذا الحد ، فلقد حملنا الاستكشاف بعيدا للغاية فى المستقبل ، حتى أنه أصبح مجرد افتراض منفصل عن العالم التجريبى ، ونعتقد ان ثمة اسبابا وجيهة لهذه الافتراضات ، وهى أنها مرتبطة بنظرية تعكس بدورها كلا من الماضى ، وما يمكن أن يكون مستقبلا قابلا للتطبيق ، لكن هذا الصراع حركى على نحو ملحوظ ، وهو ينمو كل يوم منطورا عن الدوام مع ملامح جديدة ، ولا نعلم ماهى ملامح الغد ولكننا ننضم الى الاملين فى أن يوجد السلام والعدل (٤٤) .

## ملخص :


تقدم المقالة بعض عناصر نظرية الصراع عامة ، والصراع فى الشرق الاوسط خاصة ، وهى تتناول أصل وتحديد الصراع بحركياته وحله الممكن .

ويتعلق الصراع بتكييف اليهود فى الشرق الاوسط ، وينظر اليه باعتباره ذى بعدين رئيسيين ، أحدهما اقليمى والاخر اجتماعى ، وعلى البعد الاقليمى توجد نقاط مثل « الفرات ـ النيل » ، السويس ـ الاردن » ، « ما قبل يونيو » ، قرار الامم المتحدة ١٩٤٧ » ، « تل ابيب كدولة فاتيكان » ، « لا شىء » ـ والارض الاصلية الخاضعة للانتداب البريطانى حتى ١٩٢٢ بما فيها ما وراء الاردن ، وعلى البعد الاجتماعى يميز اساسا بين يهود مكيفين فى دولة واحدية حيث اليهود فى مواقع الصفوة ، والمصطلحات اليهودية هى مصطلحات الدولة وحيث الهجرة يهودية فقط ، او فى دولة تعددية مفتوحة لامم المنطقة ( العرب واليهود أساسا ) ، وبالنسبة للحالة الاخيرة يميز بين حل الدولة الواحدة ونوع ما من أنواع الحلول الاتحادية ذات الولايات او ذات دولتين احداهما عربية والاخرى يهودية .

ومن النقاط الرئيسية فى المقالة أن الحلول على المحور الاقليمى وحده سوف تخفق ، فقد تغلف اسرائيل نفسها بمجموعة من أجهزة الاحساس الكهرومغناطيسية وبث الالغام وقوات تابعة للامم المتحدة تقف على كلا جانبى الحدود الخ ( حدود ما قبل يونيو مثلا ) ، ومع ذلك فلن يكون هذا حلا مستقرا ، ولكنه سوف يفضى فى جميع الاحتمالات


(٤٤) وهذا يستبعد المناهج المختلفة، للسلام المجزا ، ، وهى محاولات تكسير الصراع بشقه الى مكونات مع محاولة « حل » ، « مشكلة » ، واحدة فى كل مرة ، وقد يعمل هذا لو لم يكن لدى معظم سكان الاقليم الشعور العكسى . أى أن هذه القضايا تشكل كلا ، كيانا له جذوره التاريخية وجوانبه العديدة ، لكنه سوف ينتهى بشكل ما بالضرورة بحل شامل ، ولا يعنى هذا بالطبع ان كل شىء يجب ان ياتى الى حيز الوجود فى نفس الوقت، ولكنه يعنى بالتاكيد أن قضية بمفردها لن تحل ما لم يكن الحل الشامل مرئيا .
كمثال على هذا المنهاج لكنه مثال فذ ومثقف الى ابعد الحدود انظر :
Reisman, M. 1970, The Art of the Possible, Princeton, Princeton University Press.

الى سلسلة من الحروب فى المنطقة ، ومن ثم فان الحل قد يوجد بربط النظريتين الاقليمية والاجتماعية ، فيجب أن يكون اليهود راغبين فى المشاركة فى دولة أكثر تعددية ، لكن الوقت بالتأكيد غير مهيأ لحل الدولة الواحدة . وقد يكون حل الدولتين استمرارا للوضع الراهن ، ومن ثم يفضل حل الولايات ، وهو حل يمكن أيضا ان يوفق بين الاختلافات بين اليهود والعرب ، وتفضل أرض الانتداب البريطانية القديمة كأقليم يربط ما وراء الاردن وما على هذا الجانب فى دولة جديدة ذات دستور مشابه لدستور سويسرا ، وسوف يعنى هذا زوال المملكة الاردنية الهاشمية الحالية ·

وليس ثمة « حل » سهل لصراع الشرق الاوسط ، وتحاول هذه المقالة أن تظهر أن « أنماط » الحلول الاخرى قد تكون حتى أقل امكانية من حيث التحقيق .

• • •

## تعليق مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

ينطلق اكثر منظرى النزاع الدولى فى تحليلاتهم من مسلمات وقواعد رئيسية تفرضها طبيعة تحول دراسة العلاقات الدولية من المنهج الاخلاقى ـ القانونى، الى المنهج العلمى بفروعه السلوكيةوالكميةوالوظيفية وغيرها.وقد يحدث احيانا ان يحيد بعض هؤلاء الدارسينعن هذه القواعد ، اما لاسباب تتعلق بطبيعة الحالة موضع الدراسة ، واما يهدف التجديد والابتكار فى المنهج المتبع ، واما لتفادى المواجهة للمدرسة التى ينتمون اليها.ولا شكانتجاهل هذهالمناهجللمتغير التاريخى وكثير من المتغيرات الحضارية والايديولوجية ، هو المثل الواضح الذى يضرب باستمرار على قصور هذه المناهج · وبالتالى يحاول الدارسون بين الحين والاخر اخذها فى الاعتبار · ومع ذلك يضطر أكثرهم الى اضعاف وزن هذه المتغيرات عند تقييمهم النهائى ·.

فيلاحظ مثلا على المقال الجيد الذى كتبه البروفسور يوهان جالتونج ، أنه بالرغم من محاولته أن يدخل فى اعتباره منذ البداية ، الخلفية التاريخية للنزاع العربى الاسرائيلى ، الا أن هذه الخلفية كمتغير أساسى فى دينامية النزاع تناقصت أهميتها تدريجا فى المقال ، كما تناقصت معها أهمية متغيرات أخرى كالاعتبارات والفروق الحضارية والايديولوجية · كذلك أغفل دور القيادة السياسية فى التعبئة الجماهيرية والعسكرية فى عملية المساومة السياسية خاصة ، وفى دينامية النزاع عامة ·

وتحفزنا هذه الفقرة الاخيرة على ابراز نقطة خلافية كبيرة فى « نظرية النزاع » يتزعم جانب الهجومفيها جالتونجنفسه . اذ اتهم جالتونج(١) وغيره الدراسات المتعددة التى تناقش ما يسمى الان « بادارة أو تسوية النزاعات الدولية » بأنها دراسات « محافظة » ومتميزة بطبيعتها المنهجية ، وبحكم التعريف للطرف الاقوى · فيقول جالتونج فى هذا الصدد انه « اذا كان تخفيف حدة النزاع هو محور دراسات « ادارة النزاع » ، فالنتيجة ستكون ظهور فرع دراسة مهتم بالظروف التى تكفل المحافظة على القوة وتجميد الوضع القائم وبمعنى آخر الهاء الطرف الاضعف لكى لا يحمل السلاح ضد الطرف الاقوى · هذا التفسير لمفهوم السلام هو فى الحقيقة تفسير يخدم الدول أو القوى المستفيدة من الوضع القائم على المستوى الدولى » ·

ومن ناحية أخرى يشترك « شميد » (٢) فى هذا الهجوم على دراسات ادارة النزاع الدولى ، لانها أصبحت ـ فى نظره ـ تسيطر عليها أيديولوجية تعتقد أن النظام order له قيمة تفوق قيمة التغيير ، وأن أهداف ادارة النزاع هى فى الحقيقة شكل آخر مصغر لاهداف المصالح الكبرى فى النظام الدولى القائم · والنتيجة الحتمية هى أن بحوث السلام وادارة النزاع الدولى تصبح عاملا يدعم من الوضع القائم للنظام الدولى ، لانها تقدم لصانعى القرارات فى الدول الكبرى المعلومات اللازمة لعمليات الضبط Control والتحكم manipulation والاندماج Integration داخل النظام الدولى ·

ومع ذلك فقد وقع جالتونج فيما حذر منه ، فاغفل فى بحثه الاعتراف بأن ادارة النزاع العربى الاسرائيلى ، كما يقترحها تخدم فى النهاية

(1) Johan Galtung : Peace Research : Scienceor Politics in Desguise ? Research Institute. Oslo, 1967.

(2) Herman Schmid «Politics and Peace. Research», Journal of Peace Research, 5 (1968), pp. 217-232,

الطرف المستفيد من الوضع القائم فى المنطقة ، ورفض التصريح بأن من حق المغبون under-dog ان يحمل السلاح ضد الطرف الاقوى top-dog كوسيلة لتسوية النزاع . وبذلك فهو يسهم - عن غير قصد - مع غيره من دارسى النزاع الدولى فى الشرق الاوسط فى تقديم المعلومات والحلول اللازمة لكى تقوم الدول الكبرى باحكام عمليات الضبط والتحكيم ، بما يتفق ومصالحها فى اندماج النظام الدولى .

والوضع القائم ، كما يراه هؤلاء الدارسون ، هو الخريطة السياسية الراهنة فى منطقة النزاع ، ومن واقع هذه الخريطة ينطلق الدارسون بحثا عن بدائل حلول للنزاع . ولا يغير من هذه الحقيقة اعترافنا بأننا نحن العرب مسئولون عنها ، لاننا بسلوكنا خلال مراحل النزاع العربى الاسرائيلى فشلنا فى أن نحدد ايجابيا وارادیا ابعادا مرحلية ، وحدودا مرئية لهذه الخريطة ، وكانت افعالنا السلبية ، او بعبارة ادق - ردودنا للافعال الاسرائيلية - هى الوقود الذى يغذى القيادة السياسية الاسرائيلية خلال تخطيطها لعمليات التغيير المستمر لهذه الخريطة .لذلك فقد لا يجوز ان نطالب جالتونج او غيره من علماء النزاع الدولى من الذين يحاولون تحقيق أكبر قدر ممكن من الموضوعية ، أن يدخلوا فى اعتباراتهم ومسلماتهم متغيرات ميتافيزيقية كتلك التى سيطرت طويلا على أفكار العرب ودراساتهم .

وقد تجدر الاشارة ايضا الى ان علماء النزاع يسلمون اساسا - ولكن ضمنيا - بأن الثورة العربية قد ركدت سواء بالاجهاض او بالتآكل الذاتى ، وان الثورة الفلسطينية تتراجع بخطى منتظمة نحو درجة انعدام التاثير الايجابى داخل الاراضى المحتلة . ( وان الفارق الحضارى بين اسرائيل والدول العربية سيستمر اتساعا او على الاقل سيحتفظ بمعدله الراهن ) . هذه المسلمات الضمنية تستحق من علماء السياسة العرب المناقشة والفحص ، لانها اسهمت فى ان يصل جالتونج رغم رفضه احيانا لبعض هذه المسلمات كما وصل غيره من قبله - الى قناعة انه من الافضل للعرب ان يقبلوا بسلام متفاوض عليه الان عن أن يستمروا فى الاصرار على حالة اللاحرب واللاسلم ، وهى الحالة التى يراها جالتونج موافقة تماما لاهداف اسرائيل ، لانها تخدم الدائرة الخبيثة فى التوسع الاسرائيلى .

ومع ذلك فالنظرة السريعة الى هذه الدائرة الخبيثة قد توضح ان السلام المتفاوض عليه لن ينجح فى كسر هذه الدائرة ، لانه ايا كان سبب - ولا نقول دافع - التوسع ، فهو سبب يرتبط تحقيقه بعوامل واسباب اخرى. فالسلام المتفاوض لن يحدث - كما يقول جالتونج نفسه - الا بعد حصول اسرائيل على مكاسب من الارض المحتلة بحجة الامن. فاذا اعترفنا بأن العرب - لاعتبارات تاريخية وايديولوجية وسياسية - لن يقبلوا طويلا بنتائج هذا السلام المتفاوض عليه ، وان الاسرائيليين يقدرون نفس الاعتبارات ، امكننا تصور ان مسألة الاعتراف ما هى فى الحقيقة سوى مكسب مضاف يدعم شرعية التوسع الاسرائيلى . ولا يمنع استمرار هذا التوسع مستقبلا . بمعنى اخر ، فالاحتلال الاسرائيلى لبعض او كل الاراضى المحتلة ، يتطلب توفير الامن اللازم للدفاع عنها . وهو الامر الذى يستدعى - فى ظل سلام متفاوض عليه - توفر عامل الاعتراف. ولتحقيق الاعتراف يجب توفر عنصر التفوق العسكرى ، لان العرب لن يقبلوا الاعتراف بشرعية اسرائيل على أراض محتلة الا تحت ظروف يكون المفاوض الاسرائيلى متمتعا بأكبر رصيد من القوة العسكرية المتفوقة ، وهذه القوة العسكرية المتفوقة لا تكتمل الا باستمرار وضع الاحتلال والحاجة الى الامن وبذلك تكتمل الدائرة الخبيثة .

هذا النقد لا يخلّ بالقدرة الكبيرة التى استطاع جالتونج بوساطتها تطبيق نظرية النزاع الدولى على النزاع العربى الاسرائيلى ، ولا ينقص اطلاقا من اعترافنا بشجاعته وموضوعيته ولا تقلل بأى شكل - رغم اختلافنا معه - من قيمة اسهامه فى تقديم تصور لحل يراه مناسبا للقضية الفلسطينية فى اطار الظروف الراهنة ، ولا شك ان اسهامه الكبير فى تأكيده ان الوضع الراهن - حالة اللاحرب واللاسلم - هو بلا شك افضل ارصدة الطرف الاسرائيلى ، لانه يدعم امكانياته واسباب التوسع ، وبالتالى يؤكد أن أمل العرب فى تسوية مرضية لن يتحقق الا بتحديد اهدافهم والممارسة العقلانية لامكانياتهم ، من أجل كسر الدائرة الخبيثة قبل أن تصبح نمطا فى ظل أى سلام متفاوض .

دراســـة

# الـــدبلوماسيـة الفرنســية والمواجهة العربية الإسرائيلية

نبيـة الأصفهانى

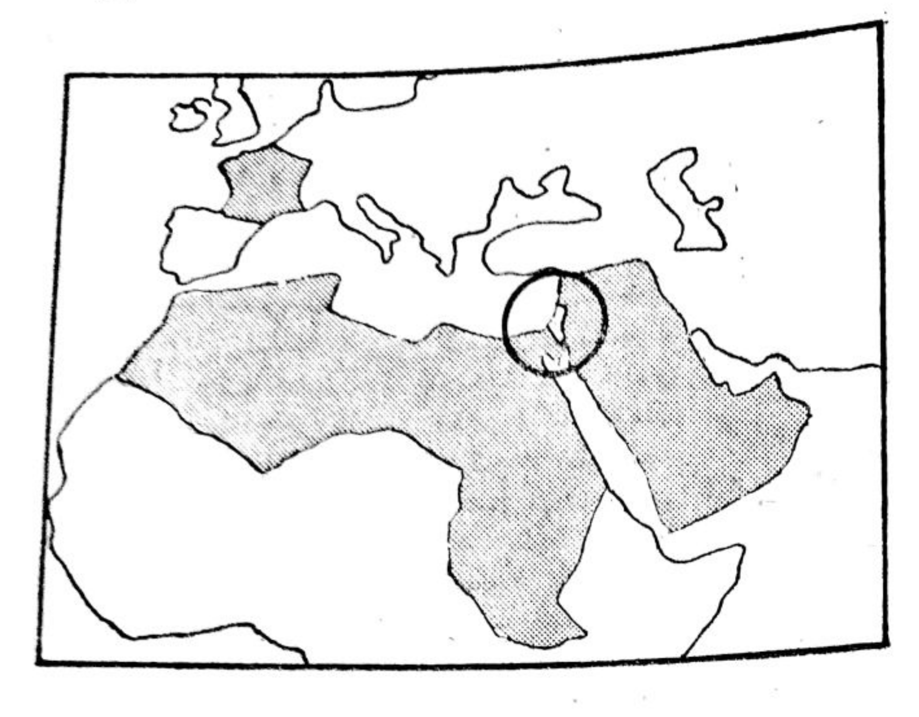
سكرتيرة تحرير مجلة السياسة الدولية

فى عـــام ١٩٥٦ كانت فرنســا احـدى الدول الثـــلاث المدبرة للعــدوان المســلح الــذى وقـــع عـلى مصر · امــا فى عام ١٩٦٧ فنجدها قد اتخذت موقفا محايدا من الصراع العربى الاسرائيلى · فما هى الاسباب التى تقف وراء هذا التحول الصريح فى السياسة الفرنسية تجـــاه الشرق الاوسط العربى ؟ ثم الى اى مدى استفادت فرنسا من هذا الموقف الجديد ؟ واخيرا هل من المتوقع ان تبقى فرنسا على هذا الخط السياسى والى اى حد ؟ ان الرد على هذه التساؤلات هو الهدف من هذه الدراسة ·

هناك حقيقة اولى تبرز من خـــلال التحرك الدبلوماسى الذى شرعت فيه فرنسا منذ ١٩٦٧ ، وهى ان التحول الذى طرأ على الموقف الفرنسى تجاه ازمة الشرق الاوسط ، لم يأت نتيجة قرارات ارتجالية فرضتها احداث طارئة ، بل كان نابعا عن تجديد شامل فى السياسة الخارجية الفرنسية ، اجراه الرئيس الراحل شارل دى جول منذ ان تولى الحكم فى ١٩٥٨ ، وهو تجديد قد تم على مراحل ، تدور كلها حول اهداف واضحة نابعة عن قومية فرنسية جديدة ، اهمها :

**اولا** ــ تحرير فرنسا من النفوذ الامريكى ، مما ادى الى مراجعة سياستها والتزاماتها تجاه حلف الاطلنطى على نحو يؤكد استقلالهـا تجاه هذه المنظمة ·

**ثانيا** ــ الاتاحة لاوروبا بانطلاقة جديدة على المسرح الدولى بما يليق بمكانتها الحضارية ، مما



يستوجب انتزاع القارة من مأزق الحرب الباردة ، وضمان امنها ·

**ثالثا** ـ دعم قاعدة القارة المتمثلة فى البحر المتوسط ، من حيث الدفاع ، مما يفترض انتهاج سياسة ملائمة مع جميع الدول التى تشارك اوروبا فى هذا البحر ، وبصفة خاصة الدول العربية (١) ·

## اسس السياسة الفرنسية الجديدة تجاه العالم العربى

وتعد الفترة التى تمتد منذ تولى الجنرال دى جول رئاسة فرنسا فى ١٩٥٨ الى قيام ازمة ٢٤ مايو ١٩٦٧ بمثابة مرحلة تكوينية ، تمحصت عنها اهم مقومات السياسة الفرنسية الجديدة تجاه العالم العربى · اما العوامل التى دفعت بالرئيس الفرنسى الى اعادة النظر الشاملة فى هذه السياسة ، فهى ذات طابع دولى :

**اولا** ـ ففى ١٩٥٨ وجد الرئيس الفرنسى عالما مختلفا عما كان عليه عندما كان يقود المقاومة وقت احتلال فرنسا ( ١٩٤٠ ) ، كان العالم يمر بمرحلة تصفية المستعمرات ، وبدت الامبراطوريات

(١) Philippe de Saint-Robert — Le jeu de la France en Méditerrannée. — Collection Julliard — Paris 1970.

العتيقة فى طريقها الى التفكك · اما فرنسا فقد منيت بهزيمة ساحقة فى الهند الصينية ، ادت الى انسحابها منها · وفى شمال افريقيا ، حصلت تونس علـى اسـتقلالها ( ١٩٥٥ ) وتـلاها المغرب ( ١٩٥٦ ) · واخيرا فى الجزائر بدت فى الافق بوادر حرب تحررية تنذر بانكماش جديد فى الامبراطورية الفرنسية · وكان الرئيس دى جول مدركا تماما التغيير الذى طرأ على العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، ولهذااتسم موقفه بالجرأة والواقعية معا : فبدلا من مناهضة هذا التيار التحررى الذى اجتاح قارات العالم الثالث ، اثر على ذلك مجاراته بالقدر الذى قد يتيح له انقاذ مـا يمكن انقاذه · وتركزت جهوده على الابقاء على المصالح الفرنسية فى المستعمرات التابعة لفرنسا وخاصة فى افريقيا ، فكانت النتيجة ان شهدت الاعوام الاولى من حكمه تحركا نشطا انصب على افريقيا · وتمثل فى منح الاستقلال لعدد مـن المستعمرات بمقتضى ما اسماه دى جول فى ذلك الوقت « بقانون الكادر » وهو قانون يتيح لهذه الدول الجديدة قدرا لابأس به من الاستقلال الذاتى مع ابقائها داخل الجماعة الفرنسية (٢) ·

×× ثانيا ، وفى العالم العربى لمس الرئيس دى جول ايضا مدى الفشل الذى منيت به السياسة الفرنسية أثر العدوان الثلاثى الذى اشتركت فيه فرنسا مع بريطانيا واسرائيل · وكانت فرنسا تشعر بالمرارة بعد ان تلقت درسا قاسيا نتيجة تواطئها فى حرب السويس ، ووقفت تشاهد عاجزة اضمحلال النفوذ الفرنسى فى الشرق الاوسط ، حيث بادرت الولايات المتحدة بملء الفراغ الذى تركته بفضل موقفها الحيادى ، بل ان اسرائيل نفسها ادركت مدى أهمية الدعم الامريكى بالنسبة لها فى المستقبل ، فأخذت تسعى الى تحالف مع الولايات المتحدة · ولم تعـد تعتمد على فرنسا التى كانت فى الماضى الدولة الاولى التى ناصرت وجودها فى المنطقة ، بل تولت ايضـا عملية تجهيز جيشها باحـدث المعدات الحربية ·

×× ثالثا : اما فى اوروبا ، فقد كانت مرحلة اعادة البناء قد بلغت نهايتها فى ١٩٥٨ وبدأ فى القارة اتجاه جديد يستهدف التحرر من السيطرة الامريكيـة واخذ الرئيس دى جول يعمل على ان تتزعم فرنسا هذه الحركة التحررية الاوروبية التى كانت تتوافق مع نظرته القومية التى تسـتهدف تحرير فرنسا والقـارة من التبعيـة للولايات المتحدة ، ودفعها الى انتهاج سياسة مستقلة على الساحة الدولية تليق بمكانتها التاريخية · وكان تحرير القـارة من هذه التبعية يمربمرحلة اولى، وهى تخليصها من الحرب الباردة التى قامت اثر الحرب العالمية الثانية ، وفرضت علـى الدول الغربية الاوروبية الحماية الامريكية ·

××رابعا:(٢)

وتجمعت فى ذهن الرئيس دى جول هـذه الاهداف الثلاثة : اولا ، تزعم فرنسا حركة التحرر الاوروبية ، وثانيا انتزاعها من المـأزق الـذى وضعتها فيه حكومة جى موليه ، بالاندفاع فيما سمى بمغامرة حرب السويس ، وثالثا انقاذ النفوذ الفرنسى فى الدول النامية التى كانت تابعة لفرنسا فى الماضى ، فكانت النتيجة ان تسرع الرئيس الفرنسى فى ادخال تغيير جذرى شامل علـى السياسة الخارجية لبلاده ·

وقد جاء هذا التجديد متمثلا فى تحـرك دبلوماسى شرعت فيه حكومة الجمهورية الخامسة طبقا لاولويات وضعها الرئيس دى جول ، وهى نابعة عن نظريةمتكاملة للسياسة الفرنسية عامة :

×× اولا: تحرك على الصعيد الاوروبى للتعجيل بالوحدة الاوربية ، مع مراعاة الشكل الذى يؤكد حركة التحرر ، كما يراها الرئيس الفرنسى

×× ثانيا: وضع تطبيق استراتيجية للدفاع عن فرنسا واوروبا الغربية ، تركز بصفة خاصة على البحر المتوسط ، وبالتالى تراعى جميع الدول التـى تشارك اوروبا فى هذا البحر ، بما فيها الدول العربية ·

×× ثالثا: ضمان القاعدة الاقتصادية اللازمة للانطلاق

---

(٢) قانون الكادر · صدر فى عام١٩٥٨ La loi-cadre. يتلخص فى أن تمـر عمليـة منح الاسـتقلال باجراء استفتاء شعبى لتقـرير ادماج الـدولةالجديدة داخل الجماعة الفرنسية · وقدأيد عدد من الدول الافريقية الانضمام المقترح من فرنسا الى أن جاءت غينيـاورفضت الجماهير الغينية الاندماج داخل الجماعة الفرنسية · فنالت اسـتقلالها ولـكن فرنسا قاطعتها مدة طويلة ·

(٢) يبدو أن الرئيس ديجول لم يقصد [illegible]
أيضا وذلك [illegible]

الاوروبى عامة ، والفرنسى خاصة ، وهى ممثلة فى موارد الدول النامية التى تحتاجها اوروبا الغربية لنهضتها الصناعية ، والموارد البترولية بصفة خاصة (٣)

هكذا وضحت امام الرئيس دى جول اهمية العالم العربى بالنسبة لمستقبل اوروبا ، لما يحتويه من موارد بترولية لا مثيل لها ٠ فاخذ الرئيس الفرنسى يتطلع الى جعل هذا العالم العربى أهم ركائز الحركة الاستقلالية الاوروبية ٠ وقاده هذا الهدف الى السعى دون ابطاء الى احياء العلاقات الودية التى كانت تربط فرنسا بدول المشرق العربى فى الماضى ، قبل ان تسوء نتيجة تورطها فى الصراع العربى الاسرائيلى ٠ وكانت المشكلة الجزائرية تقف عائقا هاما أمام التحرك الفرنسى تجاه العالم العربى ٠ ولكن فى عام ١٩٦٢ حصلت الجزائر على استقلالها ، اثر مفاوضات ايفيان ، وبالتالى استعادت فرنسا حرية الحركة فى مجال سياستها العربية الجديدة ، فاخذت تسعى بكل ما اوتيت من نشاط وامكانيات اقتصادية وفنية وثقافية وعلمية ، لكى تدعم علاقاتها الجديدة بالدول العربية وهكذا بدأت صفحة جديدة فى العلاقات الفرنسية العربية ٠

كان هذا هو مضمون العلاقات الفرنسية العربية فى بداية عام ١٩٦٧ . اما فيما يختص بالعلاقات الفرنسية الاسرائيلية ، فقد حرصت الجمهورية الخامسة على أحداث توازن بين ما كان يربطها باسرائيل فى الماضى من علاقات وثيقة ، وبين تطلعاتها الجديدة الى العالم العربى ٠ ومثل هذه العملية الصعبة كانت تتطلب دون شك مرونة فائقة ٠ ولكن الدبلوماسية الفرنسية لم تكن تفتقر الى شىء منها ٠ وقد أدت هذه الجهود شيئا فشيئا الى ظهور بوادر سياسة حيادية فرنسية تجاه الشرق الاوسط العربى اخذت تحل تدريجا محل الانحياز الى جانب اسرائيل الذى اتسمت به سياسة الجمهورية الرابعة وقت العدوان الثلاثى فى ١٩٥٦ ٠

## أولا : الإختبار الاول للدبلوماسية

## الحيادية الفرنسية : ازمة مايو ١٩٦٧ :

وخلال عام ١٩٦٧ واجهت الدبلوماسية الحيادية الجديدة التى شرعت فيها فرنسا ، عددا من التحديات ، نتجت عن تأزم الاوضاع فى الشرق الاوسط التى تدهورت الى حد طرحت امام فرنسا التوازن الذى اوجدته خلال الاعوام السابقة فى علاقاتها بالشرق الاوسط العربى وبالدول العربية من جهة ، واسرائيل من جهة أخرى ٠ وقد جاء الاختبار العملى الاول متمثلا فى أزمة ٢٤ مايو ١٩٦٧ التى قامت اثر تلبية الامين العام للامم المتحدة طلب ج ٠ ع ٠م بسحب قوات الامن الدولية من غزة وشرم الشيخ ، فبادرت القاهرة باقفال خليج العقبة فى وجه الملاحة الاسرائيلية ٠

وبقيام أزمة ٢٤ مايو ، وجدت فرنسا نفسها امام معضلة : اولا ان التدهور السريع الذى طرأ على الاوضاع فى الشرق أصبح ينذر بالانفجار ، وهو امر كفيل باعاقة الجهود السابقة التى بذلتها الحكومة الفرنسية خلال الاعوام الماضية تجاه العالم العربى ٠ وثانيا ، وهو الاهم ، فان نجاح هذه السياسة الجديدة أصبح مشروطا بالموقف الذى ستتخذه فرنسا تجاه الصراع العربى الاسرائيلى ٠

### ١ ــ أزمة خليج العقبة وحرية الملاحة :

وعندما قامت أزمة مايو ١٩٦٧ ، كان اول شىء اهتمت به فرنسا ، هو مشكلة حرية الملاحة فى الممرات الدولية التى أدى اليها قرار القاهرة بسحب القوات الدولية من شرم الشيخ وغزة ٠ ولكنها كانت تدرك أيضا أن الازمة القائمة تخص اطرافا متعادية ، بلغ بها التأزم الحد الذى ينذر فى أى وقت بمواجهة عسكرية ٠

ومن المعروف أن لفرنسا موقفا واضحا تجاه حرية الملاحة الدولية ، وهو يرجع أساسا الى القانون الدولى التقليدى الذى ينظمها فى الممرات الحيوية للتجارة العالمية ٠ فقد كانت ترى ضرورة التزام جميع الدول ببنود هذا القانون ، مهما كانت تشعباته والتعقيدات والمنازعات التى يمكن أن يؤدى اليها ٠ فهناك اتفاقيات دولية أبرمت بين الدول المعنية لتنظيم الملاحة الدولية ، ولا يسع هذه الاخيرة الان تحترم هذه الاتفاقيات ٠ ولكن فرنسا من جهة أخرى ترى أن مثل هذا الموقف يجب أن لا

(٣) Philippe de Saint-Robert — Le Jeu de la France en Méditerranée.

لايتسم بالجمود ، فهى تؤمن بضرورة تطوير هذا القانون الدولى ، بحيث يلائم ما يستجد فى اوضاع هذه المنطقة الحيوية بالنسبة للملاحة · لهذا لا بأس من ابرام اتفاقية جديدة تعكس التطورات التى استجدت فى منطقة ما · ولكن على اى حال ، لا يمكن التذرع بأية حجة وتجاهل القانون الدولى الذى هو المرجع الاول والاخير فى مثل هذه الامور ، والا أصبح السلام العالمى مهددا فى كل لحظة ·

وفيما يخص أزمة الملاحة فى خليج العقبة ، فقد انعكس هذا الالتزام بالقانون الدولى على النحو الاتى : رأت فرنسا أن الاتفاقية التى ابرمت فى ١٩٥٧ بين السكرتير العام للامم المتحدة داج هامرشولد من جهة ، وحكومة القاهرة من جهة أخرى ، وهى التى أدت الى ارسال قوات الامن الدولية الى غزة وشرم الشيخ ، كانت تضمن حرية الملاحة فى الخليج · ولذا فان الاتفاقية الجديدة تتمتع بالصفة القانونية اللازمة التى تجعلها تحل محل التصريح الثلاثى القديم الذى أعلن فى ١٩٥٠ والخاص بالوضع فى المنطقة والذى ألغى اثر تأميم القناة وحرب السويس فى ١٩٥٦ ·

لهذه الاعتبارات ، كانت أول خطوة شرعت فيها فرنسا ازاء أزمة مايو ١٩٦٧ أن تتأكد من شرعية العملية التى قامت بها ج ·ع ·م · واذ كانت الاتفاقية المبرمة بين القاهرة وداج هامرشولد تضمن للاولى الحق فى طلب سحب قوات الامن الدولية فى اى وقت ، فقد اقتنعت فرنسا بعدالة القرار الذى اتخذه الامين العام عندما لبى طلب ج ·ع ·م · بشأن سحب القوات الدولية من غزة وشرم الشيخ · ولكنها فى الوقت نفسه ، أسفت لما أدى اليه هذا الاجراء المصرى من منع السفن الاسرائيلية من المرور فى خليج العقبة · لهذا كانت ترى الحل فى ابرام اتفاقية جديدة تلائم الاوضاع الجديدة ، وهى فى ذلك ترى « أن مثل هذه المسائل لا يجب أن يقتصر البحث فيها على ثلاث دول فقط ، مادام الغرض منها الحفاظ على السلام اى انها تريد اشراك دول اخرى فى ضمان حرية الملاحة فى الخليج ·

ولكن فى الوقت نفسه كان اهتمام فرنسا بحيادها تجاه ازمة الشرق الاوسط ، يفوق اهتمامها بحرية الملاحة · ولهذا تجنبت الاندفاع فى المطالبة بابرام اتفاقية دولية جديدة لضمان حرية الملاحة فى خليج العقبة ، لانها رأت أن مثل هذا الاجراء سيؤدى الى تورطها فى النزاع القائم ، لانه سيضعها الى جانب أحد الاطراف المعنية ، وهى اسرائيل ، مما قد يشل تحركها فى اتجاه التزاماتها الدولية الخاصة بالسلام العالمى · وكانت النتيجة التى أدت اليها الموازنة الفرنسية ، أن قررت الحكومة الفرنسية عدم الادلاء بأى تصريح يعبر رسميا عن موقفها تجاه الملاحة فى خليج العقبة · وقد أوضح وزير الخارجية الفرنسى الاسباب لذلك فى كلمة القاها أمام الجمعية الوطنية الفرنسية ( البرلمان ) فى جلستها المنعقدة فى ٧ يونيو ١٩٦٧ جاء فيها :

« وجه بعضهم الينا النقد الشديد ، لاننا لم ندل بأى تصريح ·· يؤكد تمسكنا بمبدأ حرية الملاحة فى خليج العقبة ·· ان مثل هذا التصريح كان سيكون مصيره اما أن يبقى مجرد كلام لا جدوى منه ، وهو ما لا نرضىبه ، واما انه سيظهرنا وكأننا نعترف لاسرائيل بالحق فى الرجوع الى المادة رقم ٥١ من الميثاق ، اى الى الحق فى البدء فورا فى القتال ، وفى هذه الحالة قد تجد الحكومة الفرنسية نفسها مضطرة الى مساندة اسرائيل بل ومدها بالعون العسكرى ·· » (٤)

## ٢ ـ تحرك من خلال محادثات رباعية :

واذ بدا واضحا لفرنسا بأن موقفها من أزمة الملاحة فى خليج العقبة لا يشكل أساسا كافيا لكى تقوم بتحرك دبلوماسى كفيل بأن يؤدى الى تسوية تبعد الحرب التى تهدد المنطقة ، فقد ركزت جهودها على ما تراه أكثر فعالية لمنع تفجر الاوضاع فى الشرق الاوسط ، وهو المطالبة باجراء محادثات رباعية تضم الاربع دول الكبرى : الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا · على أن تتولى هذه الدول مسئولياتها الدولية ،

(٤) خطاب كوف دى مورفيل امام الجمعية العامة للامم المتحدة فى ٧ يونيو ١٩٦٧.

La Politique Etrangère de la France (Documentation Française) (1er Semestre 1967. — Textes & Documents — pp. 110 — 114.

وبحيث تؤدى هذه المحادثات الى اتفاق لا يمكن أن تتجاهله الاطراف المعنية بالنزاع .

وكان موقف فرنسا ، وهى تطالب بهذه المحادثات الرباعية ، يستند الى الاعتبارات الاتية :

أولا : كانت تؤمن بأن النزاع القائم فى الشرق الاوسط لا يخص فقط الاطراف المعنية ، بل يمتد أيضا الى الدولتين العملاقتين اللتين تقفان وراءه وهما : الولايات المتحدة التى تؤيد اسرائيل وتساندها . والاتحاد السوفيتى الذى يقف وراء الدول العربية . وبالتالى فان اى مواجهة عسكرية تحدث فى هذه البقاع لن تكون فى الواقع سوى امتداد آخر للحرب الباردة القائمة بين الدولتين الكبيرتين .

ثانيا : كانت فرنسا تدرك ايضا ان اى موقف يتخذه الاتحاد السوفيتى او الولايات المتحدة لابد ان ينعكس على صعيد مجلس الامن ، مما قد يحد من فعالية الدور الذى يمكن أن تقوم به فرنسا ، بصفتها احدى الدول الخمس التى لها مقعد دائم فى المجلس .

وقد توافقت هذه الاعتبارات جميعها مع الاهداف الاساسية للسياسة الخارجية الفرنسية الجديدة : فقد رأى المسئولون الفرنسيون ، من خلال أزمة الشرق الاوسط ، ان الوقت قد حان لفرنسا لكى تقوم بالدور الدولى الذى تتطلع اليه ، وفى نفس الوقت الذى سيدعم مركزها على هذا الصعيد الاعلى .

لكل هذه الاسباب ، أولت الحكومة الفرنسية عناية خاصة بالمحادثات الرباعية ، فى حين رأت أن الحكمة تقتضى بأن لا يبت مجلس الامن فى الأزمة المطروحة أمامه وهو فى وضعه الراهن ، حيث بدا الانقسام شديدا بين الدول الاربع الكبرى . ولهذا أخذ المندوب الفرنسى يحاول اقناع المجلس بعدم التسرع فى اصدار قرار ما حول الازمة ، متعللا بأن مثل هذا القرار لن يحترم ما دامت الدول الاربعة الكبرى التى تحتل مقعدا دائما فى المجلس لا تدعمه ، واضاف قائلا بأن الحكمة فى التريث ، على أن يكتفى المجلس بمناشدة الاطراف المعنية بالنزاع بعدم القيام بأى عمل عدوانى خلال فترة التاجيل الذى سيقررها المجلس ، حتى تتهيأ امام الدول الاربع الكبرى ، الفرصة الكافية لاستغلال هذه المهلة فى بذل الجهود الكفيلة بتهدئة الامور فى الشرق الاوسط . وقد اثمرت هذه المساعى الفرنسية ، اذ قرر المجلس التاجيل الذى طلبته فرنسا فى ٣١ مايو لدراسة مشروع القرار الذى كانت الولايات المتحدة قد تقدمت به ، وكذا المشروع الذى تلاه على الحاضرين مندوب ج . ع . م ، والذى أعلن مندوب الهند بأنه سيطرحه أمام المجلس للاقتراع (٥) .

وفى نفس الوقت ، تقدمت فرنسا باقتراح لدى الاتحاد السوفيتى لعقد محادثات رباعية للبحث عن تسوية شاملة لازمة مايو ١٩٦٧ ، ومنع تفجر الاوضاع فى الشرق الاوسط ، ولكن الاتحاد السوفيتى رفض هذا الاقتراح الفرنسى .

### ٣ ـ التحذير الفرنسى ( ٢ يونيو ١٩٦٧ )

وأخيرا اتخذت فرنسا خطوة ثالثة بمثابة تأكيد للموقف الحيادى الذى تريد أن تتخذه من أزمة مايو ١٩٦٧ . ففى ٢ يونيو أصدر مجلس الوزراء الفرنسى اثر الاجتماع الذى عقده تبحث الازمة ، تصريحا تضمن تحذيرا صريحا موجها الى الدول المعنية بالازمة (٦) أعلنت فيه الحكومة الفرنسية بوضوح تام أنها لن تقف بجانب الطرف الذى سيبدأ بالعدوان . والمعروف أن هذا التحذير أصبح فيما بعد الخط السياسى الذى التزمت به فرنسا تجاه الصراع العربى الاسرائيلى ، كما سيضفى على موقفها الحيادى تجاه الازمة صبغة خاصة اثر الهجوم الخاطف الذى قامت به الجيوش الاسرائيلية على ثلاث دول عربية ( ج . ع . م وسوريا ، والاردن ) فى ٥ يونيو ١٩٦٧ واحتلت أراضى عربية جديدة .

كان هذا هو مضمون التحرك الدبلوماسى

---

(٥) Ibid. خطاب القاء روجيه سيدو امام مجلس الامن فى ٣١ مايو ١٩٦٧ .

(٦) Ibid, p. 108.

الفرنسى خلال أزمة مايو ١٩٦٧ . وأهم ما يتميز به هو دون شك هذا الالتزام بالحياد التام تجاه الصراع القائم فى الشرق الاوسط الى حد يطغى على موقف المسئولين الفرنسيين تجاه حرية الملاحة الدولية . ومن الواضح أيضا أن فرنسا كانت ترى فى هذا الحياد أسلوب العمل المثالى والوحيد الذى سيضيف ثقلا هاما على التحرك الذى تريد ان تقوم به على أعلى المستويات الدولية فى نظرها ، أى من خلال المحادثات الرباعية التى تطالب بعقدها ولا تفتأ تؤكد لزومها .

واخيرا ، يجدر بنا ابداء هذه الملاحظة ، وهى أن فرنسا كانت تدرك تماما وهى تبذل هذه الجهود والمساعى ، استحالة تفادى الحرب فى الشرق الاوسط ، بعد أن أفلت زمام الامور ، وتأزمت الاوضاع ، ووقف العالم يترقب انطلاق الشرارة الاولى . اما الاسباب الحقيقية التى تكمن وراء هذه المحاولات اليائسة الفرنسية ، فهى أن الحكومة الفرنسية قد رأت أن الوقت قد حان بالنسبة اليها ، لكى تعد نفسها للدور الذى تريد أن تقوم به على النطاق الدولى . وهى فى ذلك كانت تدرك مدى أهمية وثقل وجود دولة كبرى تقف موقف الحياد من الصراع العربى الاسرائيلى ، عندما يناقش هذا الاخير على المستوى الدولى .

## ثانيا ـ الاختبار الثانى للدبلوماسية

## الحيادية الفرنسية : حرب يونيو ١٩٦٧

واضافت حرب ٥ يونيو ١٩٦٧ تعقيدات جديدة على الصراع العربى الاسرائيلى أهمها : ( ١ ) احتلال اسرائيل اراض عربية جديدة ( ٢ ) طرد عدد كبير من السكان العرب ، مما أدى الى تعقيد مشكلة اللاجئين (٣) فرض نظام الاحتلال الاسرائيلى على العرب الذين يحيون فى الاراضى المحتلة ( ٤ ) اجراءات اتخذتها السلطات الاسرائيلية لضم القدس المحتلة .

وجاءت هذه التعقيدات التى استجدت على الصراع العربى الاسرائيلى ، بمثابة الاختبار العملى الثانى للدبلوماسية الحيادية الفرنسية تجاه أزمة الشرق الاوسط . والملاحظ أن أهم ما تميزت به هذه الفترة من حيث التحرك الدبلوماسى الفرنسى ، هو نوع من الالتحام حدث فى ذهن المسئولين الفرنسيين بين الحياد الذى اتسم به الموقف الفرنسى منذ بداية الازمة من جهة ، وبين الالتزام بالمبادىء الاساسية التى تضمنها القانون الدولى ، وخاصة منها مبدأ عدم الاعتراف بالحصول على أراضى بالقوة ، ومبدأ الاعتراف بحق الشعوب فى تقرير مصيرها من جهة أخرى . فخلال حرب يونيو ١٩٦٧ والفترة التى تلتها حتى صدور قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ ، سنجد أن التحرك الدبلوماسى الفرنسى يعكس هذين المبدأين ، ولا يفتأ يشيد باهميتهما ، ويطالب باحترامهما .

١ ـ **الموقف الفرنسى من حرب يونيو** ـ جاءت الخطوة الاولى التى اتخذتها فرنسا تجاه الاحداث التى توالت على المنطقة فى شكل قرار أصدرته منذ اليوم الاول من الحرب ( ٥ يونيو ) . كان يتضمن اعلان الحكومة الفرنسية وقف ارسال الاسلحة والمعدات العسكرية الى جميع الدول المعنية بالنزاع (٧) .

اما فى مجلس الامن حيث انعقد اجتماع طارىء لاتخاذ قرار يدعو الاطراف المتحاربة الى التوقف عن القتال ، فقد توالت المناقشات دون التوصل الى نتيجة ، الى أن اعتمد فى اليوم التالى ( ٦ يونيو ) وبالاجماع ، القرار السوفييتى ـ الامريكى الذى كان يطلب من اسرائيل والدول العربية الكف عن القتال فورا وبدون شروط .

ولكن أهم عناصر السياسة الحيادية الفرنسية الجديدة قد أوضحها وزير الخارجية ـ كوف دى مورفيل ـ فى خطاب القاه امام الجمعية الوطنية الفرنسية فى الاجتماع الذى عقدته فى ٧ يونيه . فقد راعى الوزير الفرنسى تاكيد ايمان حكومته بمبدأ عدم فرض تسوية ما للمشكلة بالقوة ، لانها ترى أن مثل هذا الحل لن يجدى كما حدث فى الماضى ، ما دام أن الحل يأتى على حساب أحد الاطراف المعنية بالنزاع . لهذا ستطالب فرنسا بضرورة انسحاب الجيوش الاسرائيلية الى حدود ما قبل ٥ يونيو ١٩٦٧ (٨) .

(٧) Ibid, p. 21 (Chronologie)

(٨) Ibid, p. 110 (Textes & Documents)

ويلاحظ هنا أن فرنسا ، فى مطالبتها بانسحاب الجيوش الاسرائيلية الى حدود ما قبل ٥ يونيو ، كانت تلتزم فى الواقع بمبدا عدم الاعتراف بالحصول على اراض بالقوة . ولكن فى الوقت نفسه ، فان هذا الالتزام لا يقودها الى اعادة طرح وجود اسرائيل فى المنطقة ، فهى ترى اولا ان هذا الوجود قد حصل على تأييد دولى من قبل الامم المتحدة فى ١٩٤٩ ، كما أن الفترة التى مضت منذ ذلك التاريخ قد أكدته الى حد لايمكن الرجوع فيه

**٢ ـ التحرك الفرنسى داخل الامم المتحدة :**

اما فى نطاق الامم المتحدة ، فقد جاء تطبيق هذه السياسه الحيادية الفرنسية فى شكل مطالبه الدول الكبرى بتولى مسئولياتها تجاه الازمة على النحو الحيادى الذى تراه فرنسا ، حتى يتسنى لهـا التوصل الى اتفاق يكون بمثابة تسوية شاملة تقبلها الاطراف المعنية . وهو ما بدا واضحا فى الخطاب الذى ألقاه وزير الخارجية الفرنسى أمام الجمعية العامة عندما عقدت دورتها الاستثنائية فى ٢٢ يونيو ، حيث أخذ يرسم للحاضرين صورة عن التعقيدات التى طرأت على الصراع العربى الاسرائيلى ، ويلقى تبعة الاحداث التى توالت على الشرق الاوسط ، منذ أزمة مايو ، على عاتق الدول الكبرى التى فشلت فى ان تتحد على عمل يؤدى الى تهدئة الامور ، وتجنب الحرب . كذلك أخذ الوزير يندد بتورط ثلاث من هذه الدول الكبرى . وهى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وبريطانيا فى الصراع ، لانحيازها الى جانب أحد الاطراف المعنية بالازمة . وختم الوزير خطابه بالقول بأن مفتاح الازمة يكمن فى ضرورة تولى الدول الاربع الكبرى مسئولياتها تجاه المنطقة ، وذلك بالتوصل الى اتفاق فيما بينها (٩) .

وقد دفع بفرنسا اهتمامها بضرورة اجراء محادثات بين الدول الاربع الكبرى ، الى عدم التركيز خلال هذه الفترة على المطالبة بالانسحاب الاسرائيلى من الاراضى المحتلة . بل انها قد رأت أن على مجلس الامن أن لا يشتت جهوده فى طرح قرارات تدين العدوان الاسرائيلى ، ويطالب بالانسحاب من الاراضى المحتلة ما دام لا يوجد هناك امل فى ان تنفذ مثل هذه القرارات . ولهذا الغرض امتنع الوفد الفرنسى عن مشروع القرار الذى كان قد تقدم به الوفد السوفيتى فى ١٤ يونيو ، وهو المشروع الذى رفضه المجلس فى النهاية . وقد أوضح المندوب الفرنسى موقف بلاده فى كلمة القاها جاء فيها : « ان الوفد الفرنسى يرى أن علينا أن نوحد جهودنا فى سبيل تهيئة الظروف الملائمة لاجراء محادثات كفيلة بأن تؤدى الى اتفاقيات مقبولة من جميع الاطراف » (١٠) . وواضح من هذا الكلام أن فرنسا ترى الاولوية فى توصل الدول الكبرى الى اتفاق بينها . اما المحادثات المباشرة بين الاطراف المعنية التى تصر اسرائيل على المطالبة بها ، فان فرنسا أدركت أنها غير ممكنة ، وخاصة لان الدول العربية ترفضها بشدة .

وأخيرا ، فان التحرك الفرنسى على ساحة الامم المتحدة خلال هذه الفترة تميز بأنه لم يكن يتناول المشكلة المطروحة أمام مجلس الامن والجمعية العامة ، على انها مجرد حرب قامت فى منطقة متأزمة ، بل كان يراعى الرجوع الى جذور الصراع العربى الاسرائيلى ، وكافة التعقيدات التى ادى اليها ، فكان يجد التوصل الى تسوية شاملة للصراع . ولهذا السبب أيدت فرنسا مشروع القرار الذى وضعته دول عدم الانحياز عندما طرح للتصويت على الجمعية العامة فى ٣ يوليو . وهو المشروع الذى رفض فى اليوم التالى لعدم حصوله على الاغلبية المطلوبة . وقد رأى رئيس الوفد الفرنسى توضيح موقف حكومته فى خطاب جاء فيه ان فرنسا قد رأت تأييد المشروع المذكور « لانه لا يقتصر فقط على طلب انسحاب القوات الاسرائيلية الى حدود ما قبل ٥ يونيو ، بل يطالب أيضا بالعمل على التوصل الى تسوية شاملة لكافة المسائل المعلقة بين اسرائيل من جهة ، والدول العربية من جهة اخرى واهمها مشكلة اللاجئين . واخيرا لان المشروع المذكور يطالب باقامة علاقات حسن جوار سليمة بين جميع دول المنطقة .. » (١١) .

تلك هى أهم ركائز التحرك الدبلوماسى الفرنسى

---

(٩) خطاب القاه كوف دى مورفيل امام الجمعية العامة للامم المتحدة ـ فى ٧ يونيو ١٩٦٧ . Ibid.

(١٠) خطاب روجيه سيدو امام مجلس الامن فى ١٤ يونيو ١٩٦٧ . Ibid.

(١١) Ibid. (2ème Semestre 1967) (Textes & Documents)
كلمة القاها روجيه سيدو امام الجمعية العامة التابعة للامم المتحدة فى ٣ يوليو ١٩٦٧ .

فى نطاق الامم المتحدة خلال الفترة التى تمتد منذ قيام الحرب الى صدور قرار ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ ٠ وكلما ازداد فشل كل من مجلس الامن والجمعية العامة فى التوصل الى اتفاق ، أخذت فرنسا تندد بالدول الكبرى التى أصبحت تعدها المسئولة الاولى عن فشل المنظمة الدولية فى القيام بدورها للحفاظ على الامن والسلام فى العالم ٠ وفى ٢٨ سبتمبر فى خطاب القاه وزير الخارجية الفرنسى امـــام الجمعية العامة ، وجه النقد الى الدولتيـن الكبيرتين ـ الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة ـ لعدم توصلها الى اتفاق حـــول ازمـــة الشرق الاوسط ، كما انتقد أيضا الخطاب موقف اسرائيل لتمسكها باجراء مفاوضات مباشرة وثنائية مع كل من الحكومات العربية ، على النحو الاتى :

« ٠٠ ان مثل هذا الراى يفترض مقدما أن المشكلة قد حلت من تلقاء نفسها ! أى اننا نؤمن بالمعجزات ! فلا يخفى علينا أن المصالح فى المنطقة قد بلغت حدا أقصى من التناقض ، كما أن المشاعر من الجانبين قد التهبت الى أقصى مدى ٠ وذلك بالاضافة الى تعارض وتباين التقاليد وطـرق التفكير والحكم على الامور ٠ واخيرا ان امامنا تاريخا قديما وقريبا منا ايضا يخلو كلية من روح الاعتدال والتسامح ! »

اما من حيث الانتصار العسكرى الذى حققته اسرائيل ، فقد طالب الوزير هذه الدولة « بالتذرع بالشجاعة اللازمة والادراك وبعد النظر الكافية لكى تتغلب على هذا الانتصار ، وان تسلك طريقا أقرب الى السلام الحقيقى ، لان الحرب مهما أدت الى مزايا على الطبيعة لصالح الطرف الذى يتمتع بالتفوق العسكرى ، الا انها لا يمكن أن تشكل حلا دائما » ! ( ١٢ ) ٠

وقد حدا هذا الموقف بفرنسا الى التمســك باحترام قرار وقف اطلاق النار الذى تقرر فى ١٠ يونيو ، وقبلته كل من اسرائيل والدول العربية الثلاث ( ج٠ ع٠ م وسوريا والاردن ) ٠ ولكنها فى الوقت نفسه كانت ترى أن على مجلس الامن أن يقوم بدوره لمنع الاشتباكات المسلحة ٠ لهذا وفى ٢٤ اكتوبر ١٩٦٧ عندما نظر المجلس موضـــوع الشكوى المقدمة من اسرائيل ، وتلك المقدمة من ج٠ع٠م اثر اغراق السفينة ايلات بالصواريخ المصرية وتدمير جزء من المنشآت الصناعية والبترولية فى منطقة السويس على يد السلاح الجوى الاسرائيلى كان اهتمام المندوب الفرنسى منصبا على انتقاد المجلس بشدة لعجزه عن ضمان تنفيد قرار صادر عنه ٠ كما اخذ يطالب المجلس بأداء « واجبه الاول » وهو ضمان احترام وقف اطلاق النار ( ١٣ ) ٠

## ثالثا : الاختبار الثالث للدبلوماسية الحيادية الفرنســـية ـ قـــرار ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧

وفى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ توصل مجلس الامن الى طرح مشروع قرار كانت بريطانيا قد تقدمت به للتصويت عليه ٠ وقد رأت فرنسا فى المشروع المذكور بنودا تتلاءم مع موقفها تجاه الازمة ٠ فانه بالاضافة الى تأكيده على ضرورة ايقاف الاعمال العدوانية ، كان ينص أيضا على ضرورة احترام سيادة ووحدة تراب واستقلال جميع دول المنطقة ٠ وأخيرا كان المشروع يتضمن الاعتراف الصريح بحق الجميع فى أن يحيوا فى سلام دائم داخل حدود معترف بها ٠

لهذه الاعتبارات جميعا ، رأت فرنسا التصويت لصالح المشروع الذى أصبح فيما بعد معروفا بالقرار رقم ٢٤٢ ٠ ولكن يلاحظ أيضا أن التأييد الفرنسى للقرار رقم ٢٤٢ لم يكن يخلو عـن ملاحظات ، حرص رئيس الوفد الفرنسى علـى ابدائها فى كلمة ألقاها أمام المجلس (١٤) ٠ فقد عبرت فرنسا عن تفضيلها مشروعا آخر على المشروع البريطانى تكون قد وضعته الدول الكبرى مشاركة أو على الاقل مشروعا آخر يعكس بعض الافكار التى تضمنها المشروع الذى تقدمت به سابقا دول أمريكا اللاتينية ٠ كذلك أسفت فرنسا لان القرار المعتمد من المجلس لم يكن أكثـر وضوحا ، وأكثر تحديدا فى بعض نقاطه ، وخاصة تلك التى تتعلق بالتفويض الذى سيعطى للمثل الخاص من طرف المجلس ٠ وأخيرا ، فان فرنسا

(١٢) خطاب القاه كوف دى مورفيل أمام الجمعية العامة التابعة للامم المتحدة فى ٢٨ سبتمبر ١٩٦٧ Ibid.
(١٣) كلمة القاها ارمان بيرار امام مجلس الامن فى ٢٤ أكتوبر ١٩٦٧ Ibid.
(١٤) كلمة القاها ارمان بيرار امام مجلس الامن فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ Ibid.

كانت ترى فى ترجمة الفقرة الخاصة بالجلاء عن الاراضى المحتلة ما يمكن أن يؤدى الى التباس وتغيير فى المعنى • فالمعروف أن هذه الفقرة قد تضمنت فى النسخة الفرنسية من القرار اداة التعريف ، أى أن المفهوم منها هو الجلاء عن جميع الاراضى التى احتلتها اسرائيل خلال حرب ٥ يونيو • أما النسخة الانجليزية ، فقد أغفلت أداة التعريف ، مما يمكن أن يفهم منه الجلاء عن بعض هذه الاراضى فقط • وعندما أوضح المندوب البريطانى أن الفقرة فى النسخة الانجليزية تؤدى الى نفس المعنى المفهوم منه فى النسخة الفرنسية ، وذلك نظرا للعلاقة الواضحة التى تربط بين هذا الانسحاب ومبدأ عدم الاعتراف بالحصول على أراض بالقوة ، ايدت فرنسا المشروع ، ولكن بالرغم من ذلك أكدت أن فى الترجمة الانجليزية من القرار ما يمكن أن يؤدى الى تغيير فى المعنى •

كان هذا هو الموقف الفرنسى من القرار رقم ٢٤٢ عند اعتماده فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ • ويفهم منه أن فرنسا لا ترى فى هذا القرار الحل المطلوب ، ولكنها بتصويتها لصالحه ، تؤكد بأنها ستلتزم به ، وتطالب بتنفيذه ، وهو ما فعلته كلما سنحت لها الفرصة فى ذلك ، على أساس أنه سيؤدى الى تهدئة الامور التى تراها الحكومة الفرنسية لازمة ، لكى تقوم الدول الاربع الكبرى بمسئولياتها فى سبيل ايجاد تسوية شاملة للازمة •

## رابعا : استكمال جوانب السياسة الحيادية الفرنسية :

ويمكننا ان نستخلص أهم جوانب السياسة الحيادية الفرنسية تجاه الصراع العربى الاسرائيلى ، من خلال التحرك الدبلوماسى الذى قامت به منذ أزمة ٢٤ مايو ، وحتى صدور القرار رقم ٢٤٢ • فنجد أنها قد تركزت على مبدأين : الاول ، هو الالتزام المرن بأساسيات القانون الدولى ، وخاصة ما تضمنه ميثاق الامم المتحدة من عدم الاعتراف لدولة ما بالحصول على أراض بالقوة • وثانيا العمل على أحترام مبدأ آخر ورد فى الميثاق ، وهو ضمان حق الشعوب فى تقرير مصيرها •

ولكن اهم توضيح لهذه السياسة الحيادية قد جاء على لسان الرئيس ديجول عندما عقد مؤتمرا صحفيا فى ٢٧ نوفمبر ١٩٦٧ • فقد تضمنت التصريحات التى أدلى بها الرئيس الفرنسى عددا من المبررات للتحول الذى أدخله على سياسة فرنسا تجاه الشرق الاوسط ، فقد ورد ضمن هذه المبررات :

**أولا :** أن وقوف فرنسا فى الماضى بجانب اسرائيل كان الهدف منه ضمان وجود هذه الدولة فى المنطقة ، أما اليوم فلم يعد فى امكانها أن تجاريها فى تطلعاتها التوسعية • لهذا تعمدت الجمهورية الخامسة العمل على التحرر من العلاقات الخاصة والوثيقة التى أنشأتها الحكومة الفرنسية السابقة مع اسرائيل •

**ثانيا :** ان لفرنسا علاقات قديمة مع الشعوب العربية ، وهى علاقات قائمة على الصداقة والتعاون • ولهذا شرعت فرنسا فى استعادة هذه العلاقات ، كما كانت فى الوقت نفسه لا تفتأ تؤكد لاصدقائها العرب أن وجود اسرائيل أمر واقع لا يمكنها الرجوع فيه •

**وثالثا** ان اسرائيل بمبادأتها بالعدوان ، استولت بعد حرب خاطفة على الاهداف التى كانت قد خططت لها «وهى الان تنظم الاحتلال على الاراضى التى استولت عليها ، ومثل هذا العمل لابد ان يلازمه القمع والطرد والاضطهاد • وكلما بدت أمامها مقاومة وصفتها بأنها أرهاب ! » (١٥)

لهذا ، فان الحل الوحيد للازمة القائمة فى الشرق الاوسط ، يكمن أولا فى ضرورة انسحاب اسرائيل من الاراضى التى استولت عليها بالقوة ، وثانيا فى انهاء حالة الحرب ، وثالثا فى ضمان حق كل دولة فى ان تحيا فى سلام وأمن • وهو حل لا يمكن ان يتم دون توصل الدول الأربع الكبرى الى اتفاق ما ينعكس على تحركات مجلس الامن فى هذا الشأن • وأخيرا فان تخبط الازمة وتجميدها حتى الان يرجع الى أن أحدى الدول الكبرى ، وهى الولايات المتحدة ، قد تورطت فى حرب أخرى فى فيتنام • وهنايربط الرئيس دى جول بين حرب فيتنام وأزمة الشرق الاوسط ، فيقول « لو لم تكن مأساة فيتنام لما تطور الصراع العربى الاسرائيلى الى ما

(١٥) انظر صحيفة « ليموند » من ٢٨ نوفمبر ١٩٦٧ — المؤتمر الصحفى الذى عقده الرئيس شارل دى جول »

٨٤٠
آل اليه اليوم واذا قدر غدا ان تستعيد منطقة جنوب شرق أسيا الامن والسلام ، فان الشرق الاوسط لابد ان يتبعها فى نفس الطريق ! »

## خامسا : فرنسا ووضع القدس الجديد

وقد تجلت السياسة الحيادية الجديدة التى انتهجتها فرنسا تجاه أزمة الشرق الاوسط ، بصفة خاصة ، عندما طرحت مشكلة الوضع الذى آلت اليه القدس بعد ان احتلتها اسرائيل أثر حرب يونيه ١٩٦٧ أمام الجمعية العامة • وكانت السلطات الاسرائيلية قد بادرت باتخاذ اجراءات ادعت انها « مجرد اجراءات ادارية وبلدية » ، كانت تستهدف فى الواقع ضم القدس نهائيا •

فقد اتسم الموقف الفرنسى تجاه « مشكلة الوضع الجديد فى القدس بالحزم أكثر من موقف الدول الاخرى • اذ بدت المشكلة فى نظر الحكومة الفرنسية متعلقة قبل كل شىء بسيادة المدينة المقدسة ، وبحق سكانها المتعددى الاديان فى تقرير مصيرها

وكانت فرنسا ترى فى الواقع ، أن الحل الوحيد لمدينة القدس هو تدويلها • وكانت هناك خلفية تاريخية تاريخية لعلاقة فرنسا بالقدس ، تؤهلها أكثر من غيرها لاتخاذها مثل هذا الموقف • فمنذ عهد الصليبيين وحتى الحرب العالمية الاولى ، كانت فرنسا تتمتع بمكانة خاصة فى القدس ، اذ كانت مكلفة بحراسة القبر المقدس فى المدينة • لهذا عندما انهارت الامبراطورية العثمانية أثر الحرب العالمية الاولى ، جرى سباق بين الدول الكبرى الاوروبية لاقتسامها •

وكانت قد أعربت عن عدم رضائها لحصول بريطانيا على حق الانتداب على فلسطين ، اذ كانت ترى أنها اولى بهذا الانتداب ، وذلك بحكم المهمة الدينية التى كلفت بها فى القدس منذ احقاب طويلة من الزمن •

اما تدويل القدس ، فقد كانت فرنسا تعتبره امرا معترفا به ، بعد ان دعمته قرارات الجمعية العامة فى الماضى • فكانت حريصة طوال الفترة التى تلت مولد اسرائيل ، وما ادى اليه الى تقسيم المدينة الى جزءين يخضع الاول منهما للادارة الاردنية ، والثانى للادارة الاسرائيلية ، على أن لا تؤول القدس فى يوم من الايام الى أحد الدولتين اللتين اقتسمتا ادارة المدينة • لهذا عندما قررت السلطات الاسرائيلية القيام باستعراض عسكرى فى الجزء الخاضع لادارتها من المدينة ، كانت فرنسا من أشد المعارضين لهذا الاجراء عندما طرحت المشكلة أمام مجلس الامن •

ونظرا لهذه الاعتبارات جميعها ، كانت النتيجة ان فرنسا لم تكتف بتأييدها للقرار رقم ٢٢٥٣ الذى اعتمدته الجمعية العامة فى ٤ يوليو ١٩٦٧ ، وهو قرار لايعترف بشرعية الاجراءات التى اتخذتها السلطات الاسرائيلية لضم القدس ، ولكنها طالبت ايضا عندما ثبت لها تجاهل اسرائيل التام لهذا القرار ، بأن لا يقتصر دور الامم المتحدة على اصدار قرارات تعتمدها الجمعية العامة اذ المعروف انها قرارات ليست لها صفة الزامية ، بل ارادت نقل المشكلة أمام مجلس الامن • وعندما طرح مشروع قرار ثان امام الجمعية العامة فى ١٤ يوليو ، طالب رئيس الوفد الفرنسى باعادة صياغة الفقرة الرابعة من المشروع ، بشكل يدفع مجلس الامن الى أن يبحث وضع القدس الجديد فى حالة رفض اسرائيل تطبيق القرار الذى اعتمدته الجمعية العامة •

وفى كلمة القاها رئيس الوفد الفرنسى امام الجمعية العامة قبل التصويت على القرار الثانى ، اوضح موقف حكومته من مشكلة القدس ، فجاء هذا الموقف ملتزما بمبدأ عدم الاعتراف بالواقع المفروض بالقوة ودون موافقة السكان المعنيين • وقد ورد فى هذه الكلمة :

« من البديهى ان نشعر بالقلق المتزايد ازاء الاجراءات التى شرعت فيها الحكومة الاسرائيلية بشأن القدس • فبمجرد ان تلقينا هذه الانباء ، حرصت حكومتى على الادلاء بهذا التصريح : « اننا لن نعترف بالقرار الذى اتخذته الحكومة الاسرائيلية الخاص بضم القدس ! » • وحتى لو كان الامر قد اقتصر . كما يؤكد ذلك السيد ابان فى رده على خطاب الامين العام فى ٥ يوليو ، على « ادماج المدينة من الناحيتين الادارية والبلدية » ، الا اننا نرى ان الاجراءات التى اتخذت فى ١٧ يوليو وكذا تطبيقها المباشر غير مناسبة . فهى ليست مبنية على الحق ، كما أنها كفيلة ان تؤدى الى تصعيد حالة التأزم المحفوف بالاخطار الجسيمة . كما اننا نؤكد باننا نناقض نوايا السلطات الاسرائيلية عندما تؤكد هذه الاخيرة انها ستعمل على ضمان كافة الاجراءات

اللازمة لحماية الاماكن المقدسة وحرية الزيارة لها للجميع ، دون اى تميز للديانات الثلاث المعنية • بل اننا نعتقد أن التعديلات التى اجريت فى الوضع الادارى للمدينة تتعدى هذه النوايا ، لانها تمس مسائل تتعلق بالسيادة ، وبالتالى لا يمكن للجمعية العامة أن تتجاهل هذه الامور ..

ثم استرسل رئيس الوفد الفرنسى قائلا :

« اننا قد استمعنا باهتمام بالغ الى التصريحات التى ادلى بها السيد ابا ابان فى ١٢ يوليو • فقد بدا لنا أن وزير الخارجية الاسرائيلى ،وهو يتناول مشكلة القدس ، قد اغفل عن عمد ملامحها الاساسية ، وهى ملامح ذات طابع سياسى واضح وقانونى ايضا .وذلك لصالح اعتبارات دينية بحتة • كذلك عندما ذكر نتائج الاجراءات التى شرعت حكومته فى تطبيقها على حد قوله « لكى يحيا اليهود والعرب فى القدس معا فى سلام ، بدلا من ان يبقوا منعزلين عن بعض فى جو من العداوة والكراهية » • فقد نسى الوزير ان أساس كل وحدة وسلام يتوقف على مدى حرية السكان والحكومات المعنية فى تقبلها هذا الوضع • لهذا تأسف حكومتى لان السيد ابان لم يعن فى الكلمة التى القاها ، ردا على خطاب الامين العام ، بان يؤكد ان الاجراءات التى شرعت فيها حكومته بشأن القدس لا يمكن الا ان تكون ذات طابع مؤقت ، نظرا للظروف الراهنة فى المنطقة [١٦] •

ويمكننا ايضا أن نلمس مدى الإهتمام البالغ الذى أبدته فرنسا من مشكلة القدس من ثنايا الكلمة التى القاها فى مجلس الامن الممثل الفرنسى على أثر اعتماد المجلس مشروع القرار البريطانى فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ . فنجد ان فرنسا كانت قلقة لعدم ورود فقرة فى المشروع خاصة بالقدس ، اذ كانت تؤمن بضرورة حل المشكلة أمام مجلس الامن ، وانها لم تقتنع بفعالية مشروع القرار البريطانى ، الا بعد ان اورد الممثل البريطانى فى كلمة القاها امام المجلس ، وهو يقدم مشروعه ، اشارة الى الموقف الذى اتخذته الجمعية العامة فى يوليو ١٩٦٧، عندما اعتمدت قرارات تطالب فيها اسرائيل بعدم اتخاذ اجراءات يمكن ان تؤدى الى المساس بوضع المدينة (١٧) •

كذلك اثار القرار الذى اتخذته السلطات الاسرائيلية فى ٢٧ ابريل ١٩٦٨ بشأن اجراء استعراض عسكرى فى مدينة القدس ، انتقادات عنيفة من جانب المندوب الفرنسى ابداها امام مجلس الامن ، عندما نظر هذا الاخير فى الشكوى المقدمة من الاردن • وقد وصف المندوب الاجراءات الاسرائيلية بانها تفتقر الى سند قانونى ، وان كل ما ستؤدى اليه هو اثارة المشاعر ، وتصعيد التأزم ، واضافة تعقيدات جديدة لمشكلة لابد ان يوجد لها حل سلمى • اما المشكلة فان لها جوانب ذات طابع سياسى وقانونى ، لانها فى جوهرها تتعلق بالسيادة • وختم المندوب كلمته قائلا :

« ان مستقبل القدس لايمكن البت فيه من طرف واحد . فالاردن ايضا معنية بالامر ، وبشكل مباشر • بل ان الجماعة الدولية ايضا – وباكملها كما اعلنت ذلك الامم المتحدة فى اكثر من مناسبة – معنية بالامر • لان هذه المدينة التى تتمتع بقدسية بالنسبة لثلاثة اديان يجب ان لا تكون عنصرا لنزاع او موضعا لصراعات بل يجب ان تصبح رمزا للسلام كما تؤهلها لذلك رسالتها الروحية والعالمية » (١٨) •

## سادسا – موقف فرنسا من سياسة الرد الانتقامى الاسرائيلية

وخلال عام ١٩٦٨ ، دأبت اسرائيل على تطبيق سياسة الرد الانتقامى ، عندما اشتدت أعمال الفدائيين من الداخل والخارج ، فأخذت تشن غارات انتقامية على الدول العربية المتاخمة لها وخاصة الاردن ولبنان ، حيث تركزت المقاومة

---

(١٦) La Politique Etrangère de la France. — (Documentation Française) (2ème Semestre 1967 — Textes & Documents)

كلمة القاها روجيه سبيدو امام الجمعية العامة التابعة للامم المتحدة بشان وضع القدس الجديد •

(١٧) كلمة القاها روجيه سبيدو مجلس الامن بشان وضع القدس الجديد Ibid.

(١٨) كلمة القاها ارمان بيرار امام مجلس الامن فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ • Ibid.

الفلسطينية . وهي بذلك تحاول القضاء على ما سمته « عمليات الارهاب » التي يقوم بها الفدائيون العرب ·

وقد رأت فرنسا في هذه الغارات الاسرائيلية عنصرا جديدا يهدد بتصعيد حالة التأزم في الشرق الاوسط ، الى حد قد يؤدي الى الغاء قرار وقف اطلاق النار · وهو أمر كفيل بعرقلة الجهود الدبلوماسية التي بذلتها حتى الان للاضطلاع بالدور الذي تريد أن تقوم به على الصعيد الدولي في ايجاد تسوية للازمة ·

لهذا بادرت فرنسا منذ اللحظة الاولى بادانة سياسة الرد الانتقامي الاسرائيلية · وكان ذلك في مجلس الامن في ٢١ مارس ١٩٦٨ عندما بحث المجلس الشكوى التي تقدمت بها الاردن اثر هجوم انتقامي شنته القوات العسكرية الاسرائيلية أرضا وجوا ، على دائرة تمتد من بحيرة طبرية الى البحر الميت ، وعلى مدى ١١٠ كيلو مترات في موازاة نهر الاردن · وكان الهجوم الاسرائيلي قد تركز بصفة خاصة على مدينة الكرامة التي كانت تأوي عددا كبيرا من اللاجئين الفلسطينيين ·

وقد تضمنت الادانة الفرنسية المبررات الاتية كما وردت في الكلمة التي ألقاها المندوب الفرنسي أمام المجلس : أولا — ان فرنسا لا تعترف لاي دولة بالحق في الاقتصاص بنفسها وبهذا الشكل العنيف الذي تم عليه في الاردن ، خاصة وأن العمليات العسكرية التي قامت بها اسرائيل كانت تفوق بمراحل تلك التي قام بها الفدائيون. ثانيا — أن ما تسميه اسرائيل بالاعمال الارهابية ، ما هو في الوقع سوى النتيجة الحتمية للاحتلال العسكري الذي فرضته على المنطقة · كذلك لا يمكن وصف هذه العمليات بانها « اجراءات وقائية ومحدودة » ، كما أدلى بذلك المندوب الاسرائيلي ، كما أنها لا تدخل ضمن ما وصفه « بالاجراءات الضرورية » لضمان أمن أراضي وسكان هم في الواقع خاضعين لقوانين فرضتها عليهم اسرائيل ، وبالتالي لا يمكن الاعتراف بشرعيتها · ثالثا — ان اسرائيل قد دبرت هذه العمليات العسكرية بعناية ، اذ جاءت في وقت كان فيه السفير يارنج قد شرع في محادثات مع السلطات الاردنية لاعادة السلام الى هذه المنطقة · وكأن اسرائيل تريد احباط محاولات السلام التي يبذلها المبعوث الخاص من قبل الامم المتحدة (١٩) ·

وبالطبع ، ايدت فرنسا القرار الذي أدان العدوان الاسرائيلي على الاردن · ولكن المندوب الفرنسي رأى اضافة تفسير لهذا الموقف ، بأن ناشد مجلس الامن مراعاة الفصل ، عند اقرار المسئوليات ، بين العمليات العسكرية التي تدبر بعناية من طرف حكومات ، وبين أعمال « يقوم بها افراد أو مجموعات تحيا في ظل الاحتلال العسكري » (٢٠)

وتأكد هذا الموقف من فرنسا عندما قامت اسرائيل بعدوان آخر في نهاية ١٩٦٨ على مطار بيروت ، بحجة الرد على العملية التي قام بها فدائيون فلسطينيون ضد طائرة تابعة لشركة « العال » الاسرائيلية في اثينا · والمعروف أن لبنان تأوي عددا كبيرا من الفلسطينيين اللاجئين · وكانت النتيجة أن دمرت القوات الاسرائيلية ١٣ طائرة تابعة لشركات مختلفة ، كما ألحقت بالمطار خسائر جسيمة في المعدات والارواح ·

وكان أول رد فعل للحكومة الفرنسية ، أن كررت انتقاداتها على الدول الكبرى لعجزها الواضح عن التوصل الى اتفاق يتيح لها تنفيذ القرار الذي صدر عن مجلس الامن في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ أي ان فرنسا قد بادرت بالمطالبة مرة أخرى بضرورة عقد محادثات رباعية (٢١) ·

أما في مجلس الامن ، فقد كانت هناك بعض الاعتبارات التي تقف وراء التحرك الفرنسي :

أولا — ان لبنان دولة صغيرة كانت دائما

---

(١٩) Ibid. (1er Semestre 1968 — Textes & Documents)
كلمة القاها ارمان بيرار أمام مجلس الامن بشان العدوان الاسرائيلي على الاردن في ٢١ مارس ١٩٦٨

(٢٠) كلمة القاها أرمان بيرار أمام مجلس الامن يوضح فيها موقف فرنسا عند التصويت على القرار المقدم من المجلس لادانة العدوان الاسرائيلي على الاردن في ٢٤ مارس ١٩٦٨ Ibid.

(٢١) Ibid. (2ème Semestre 1968 — Textes & Documents)
بيان أدلى به ميشيل ديبريه أمام الصحافة اثر الاحداث المتعلقة بالعدوان الاسرائيلي على مطار بيروت في ٢٩ ديسمبر ١٩٦٨

حريصة على احترام مبادىء الميثاق ، كما كانت تحاول دائما اتخاذ موقف معتدل من الصراع العربى الاسرائيلى .

ثانيا — ان لبنان تربطها بفرنسا علاقات صداقة ترجع الى عهد بعيد ، وهى علاقات تحرص فرنسا على الحفاظ عليها .

ثالثا — ان فرنسا كانت تخشى أن تتسع رقعة النزاع ، بعد أن امتد الى دولة عربية لم تشترك فى حرب يونيو ١٩٦٧ وهو أمر كفيل باحباط المساعى التى يمكن أن تبذل فى سبيل اقرار السلام فى المنطقة (٢٢) .

## سابعا : موقف فرنسا من المحادثات الرباعية :

ومن خلال التحرك الفرنسى ، يمكننا أن نلمس مدى تمسك فرنسا بعقد محادثات رباعية . فمنذ أن قامت ازمة ٢٤ مايو ١٩٦٧ ، لم تأل جهدا فى سبيل المطالبة بعقد هذه المحادثات اذ كانت ترى فى توصل الدول الاربع الكبرى الى اتفاق ، الضمان الوحيد الذى سيؤدى الى اقرار السلام فى الشرق الاوسط . لهذا تقدمت فرنسا بمذكرة الى الاتحاد السوفيتى تطالب فيها باجراء محادثات رباعية . وكانت تأمل بأن مثل هذا الامر كفيل بابعاد شبح الحرب عن المنطقة .

ولكن عندما فشلت هذه الجهود الفرنسية ورفض الاتحاد السوفيتى الاقتراح الفرنسى ، اخذت فرنسا طوال الفترة التى تلت حرب يونيو ١٩٦٧ تلقى تبعة الاحداث التى توالت على الشرق الاوسط ، على الدول الكبرى ، وخاصة الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة اللتين انحازتا الى جانب احد الاطراف المعنية بالنزاع .

وعندما اعتمد مجلس الامن قراره رقم ٢٤٢ ( ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ رأت فيه فرنسا أساسا للتوصل الى تسوية سلمية ، ولكن على شرط ان تدعمه ضمانات صادرة من الدول الاربع الكبرى فى شكل اتفاق رباعى . لهذا فكلما حدثت انتهاكات للقرار المذكور ، وازداد تأزم الاوضاع فى الشرق الاوسط ، كانت فرنسا لا تزال تعيب على المجلس عجزه عن تنفيذ قرارات صادرة عنه ثم توجه جوهر انتقاداتها الى الدول الكبرى التى لم تعن بتلبية مطلبها الاساسى ، وهو عقد محادثات رباعية .

ومن جهة اخرى يلاحظ انه حتى بداية عام ١٩٦٩ لم تحدد فرنسا صراحة الكيفية التى يمكن ان تتم بها هذه المحادثات الرباعية . فقد كانت جهودها خلال هذه الفترة مركزة على محاولات يائسة وذلك من خلال اجراء استشارات ثنائية مع الدول الكبرى الاخرى — للحصول على قبول هذه الدول مبدأ اجراء هذه المحادثات .

ولكن خلال عام ١٩٦٩ طرحت أمام المسئولين الفرنسيين ضرورة تحديد تصورهم لهذه المحادثات الرباعية ، وكان ذلك على أثر العدوان الذى قامت به اسرائيل على مطار لبنان ( ٢٨ ديسمبر ١٩٦٨ ) وكانت فرنسا قد سلمت الولايات المتحدة مرة اخرى اقتراحا بشأن عقد محادثات رباعية ، فجاء الرد الامريكى على لسان وزير الخارجية دين راسك الذى أعلن فى تصريح فى ٣ يناير ١٩٦٩ بأنه يعتقد بأن « مثل هذه الاستشارات الرباعية وان كانت كفيلة بالاسهام فى اعادة السلام الى الشرق الاوسط ، الا ان الكلمة الاخيرة فى هذا الامر ترجع فى النهاية الى الدول المعنية بالنزاع » . وفى نفس اليوم أدلى وزير الخارجية الاسرائيلى . فى مؤتمر صحفى عقده بتصريح آخر جاء فيه بأن « أى تسوية مفروضة من قبل الدول الاربع الكبرى لن تقبلها اسرائيل » . وطالب الوزير الاسرائيلى بعقد اتفاق توقع عليه الاطراف المعنية بالنزاع ، وذلك بكامل ارادتها ، لان مصير الشرق الاوسط يجب أن تحدده دول هذه المنطقة وحدها . كان هذا التصريح معناه رفض اسرائيل الالتزام باى اتفاق يمكن ان تؤدى اليه المحادثات الرباعية . اما يوثانت الامين العام للامم المتحدة ، فقد اعلن أنه يؤيد اى عمل مشترك تقوم به الدول الاربع الكبرى ، على أن تجرى هذه المحادثات فى نطاق الامم المتحدة .

وقد أفضت هذه التصريحات الثلاثة بالمسئولين الفرنسيين الى تحديد معالم الصورة التى يرونها

(٢٢) كلمة للمندوب الفرنسى امام مجلس الامن يوضح فيها موقف فرنسا من القرار المقترح من المجلس للتصويت عليه وافاض بادانة العدوان الاسرائيلى على مطار بيروت فى ٣١ ديسمبر ١٩٦٨. Ibid.

لهذه المحادثات الرباعية • فجاءت الايضاحات الاولى من خلال عرض تقدم به وزير الاعلام الفرنسى فى جلسة عقدها مجلس الوزراء الفرنسى فى يناير ورد فيه الاتى : أولا ان الفكرة ليست فى عقد مؤتمر يضم الدول الاربع الكبرى ، بقدر ما هى فى اجراء استشارات بين ممثلى الدول التى تحتل مقعدا دائما فى مجلس الامن • ثانيا ان الاقتراح الفرنسى لا يعنى بأى حال فرض أى تسوية تتفق عليها الدول الاربع الكبرى ، لان على العرب وكذا اسرائيل ان يسهموا أيضا فى وضع هـذه التسوية • ولكن على الدول الاربع الكبرى ان تقوم بمبادرة لحث الاخرين على فتح باب المناقشات التى ستؤدى اولا الى تنفيذ قرار مجلس الامن الصادر فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ (٢٣) •

وخلال الايام التالية نشطت الدبلـوماسية الفرنسية بعقد أول مؤتمر للدول الاربع الكبرى فى نيويورك • وكانت النتيجة ان الاتحاد السوفيتى وافق فى ٢٠ يناير ثم تلته بريطانيا فى ٢٤ يناير والولايات المتحدة فى ٥ فبراير وان كانت قد اضافت بعض تحفظات اهمها ضرورة اجـراء محادثات ثنائية بين الدول الكبرى قبل اول مؤتمر رباعى • ولكن خلال نفس الشهر ، قام الرئيس نيكسون بزيارة لعدد من الدول الاوروبية ، ومنها فرنسا حيث التقى مع الرئيس دى جول ، واجرى معه محادثات اسفرت عن الاتفاق على أن تجرى المحادثات الرباعية في اقرب فرصة ، على أن لا تؤدى الى فرض أى تسوية على دول الشرق الاوسط •

وفى ٣ ابريل ، عقد أول مؤتمر رباعى • وقد توالت اجتماعات الدول الاربع فى نطاق الامم المتحدة طوال عام ١٩٦٩ ، ولم تنقطع الا عندما جرت محادثات ثنائية بين الولايات المتحـدة والاتحاد السوفيتى حول أزمة الشرق الاوسط تم واصلت جهودها فى ٢ ديسمبر عندما ازدادت حدة التأزم فى الشرق الاوسط ، نتيجة الاعتداءات التى قامت بها اسرائيل على لبنان مرة أخرى ، وكذا الازمة التى حدثت بين المقاومة الفلسطينيـة والحكومة اللبنانية • واثر الاجتماع الرباعى الذى جرى فى ٢ ديسمبر ، صدر بيان مشترك من ممثلى الدول الاربع الكبرى ، يطالب بتطبيق جميع بنود قرار ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ وبشكل اجماعى •

وحتى منتصف عام ١٩٧٠ يمكننا ان نعد هذه المرحلة ، بالنسبة للتحرك الدبلوماسى الفرنسى الذى جرى فى نطاق المحادثات الرباعية ، فترة التفاؤل ، حيث كانت فرنسا تأمل ان تؤدى هذه الاجتماعات الى ازاحة الصعوبات التى تقف فى طريق التوصل الى اتفاق ما بين الدول الاربع الكبرى .ولكنها فى نهاية ١٩٧٠ تبين لها انه بينما الاوضاع تزداد تأزما فى الشرق الاوسط ، فان الاجتماعات الرباعية لم تسجل سوى تقارب بين الدول الاربع ، فيما يخص جوهر المشكلة المطروحة • اما من حيث كيفية تناولهـا ، فقد بقيت الصعوبات قائمة كما هى

ومن خلال هذا التحرك الدبلوماسى الذى قامت به فرنسا فى سبيل عقد هذه المحادثات الرباعية ، يمكننا ان ندرك تمسكها الشديد بأن تكون بجوار الدول الكبرى عندما تطرح مشكلة ما تهدد السلام العالمى • وقد قادها هذا الاهتمام ، فيما يخص أزمة الشرق الاوسط ، الى ان تسلك موقفا مميزا ينم عن نزعة استقلالية ، غرسها الرئيس دى جول فى صلب سياسته الخارجية الجديدة . ان الالتحام بين هذه النزعة الاستقلالية وتطلعات فـرنسا القومية ، قد حث ايضا هذه الدولة على تجسيم الدور الذى تراه يقع على عاتق الدول الاربع الكبرى الى حد كان يطغى فى كثير من الاحيان على أهمية الموقف الذى اتخذته الاطراف المعنيـة بالنزاع • كذلك كانت فرنسا من خلال المحادثات الرباعية تحاول دائما الحد من المبادرات التى تنبع عن الدولتين الكبيرتين ، وهما الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة ، كلما بدا لها انها ستؤدى الى تجاهل مركزها كدولة كبرى على المسرح الدولى •

## ثامنا موقف فرنسا من مقترحات روجرز :

وقد ازداد اهتمام فرنسا بالمحادثات الرباعية عندما اعلن الرئيس عبد الناصر فى ٢٣ يوليو ١٩٧٠ بان ج • ع • م قد قبلت المقترحات الامريكية التى كان وزير الخارجية روجرز قد تقدم بها • وقد تضمنت اساسا :

---

(٢٣) تصريح أدلى به المسـئول الحكومى عن الاعلام مسيو لبتول اثر اجتماع مجلس الوزراء الفرنسى فى ٣ يناير ١٩٦٩

Ibid. (1er Semestre 1969 — Textes & Documents) p. 188.

ـ اقرار الاطراف المعنية بوقف اطلاق النار لمدة ٩٠ يوما .

ـ اجراء مفاوضات تحت اشراف السفير يارنج فى سبيل التوصل الى اتفاق نهائى وكيفية تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ بما فى ذلك ضرورة الانسحاب من الاراضى المحتلة أثر حرب يونيو ١٩٦٧ كذلك تضمنت المقترحات الامريكية ورقة عمل بشأن المفاوضات العربية الاسرائيلية جاء فيها :

ـ ضمان حرية الملاحة فى مضيق تيران .
ـ اقامة مناطق منزوعة السلاح متفق عليها
ـ ايجاد تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين .
ـ ضمان حدود دولية لجميع الاطراف المعنية .
ـ تقرير وضع القدس والترتيبات المتعلقة بها

وما كادت القاهرة تقبل هذه المقترحات ( ٢٤ يوليو ) ، حتى أعلنت الحكومة الاردنية أنها تقبل ايضا « مشروع روجرز » لتسوية ازمة الشرق الاوسط ( ٢٦ يوليو ) ، ثم تبعتها اسرائيل فى ذلك ( ٤ أغسطس ) . فجاء تطبيق أول بند من المشروع الامريكى فى شكل اقرار الاطراف الثلاثة المعنية بوقف اطلاق النار [٧ أغسطس] لمدة ٩٠ يوما على مدى ٥٠ كيلو مترا من جانبى قناة السويس . وفى نفس اليوم تلقى السفير جونار يارنج تكليفا جديدا من الامين العام للامم المتحدة بمهمة جديدة فى الشرق الاوسط .

وقد جاء رد الفعل الفرنسى ازاء هذه التطورات الجديدة نابعا من شعور مزدوج . فمن جهة ، رأت فرنسا فى تقبل الاطراف المعنية بالنزاع للمقترحات الامريكية عاملا ايجابيا دون شك لا يمكنها تجاهله ، كما أن اقرار وقف اطلاق النار سيؤدى الى عدم تصعيد الازمة فى حالة التأزم فى الشرق الاوسط . ولكنها من جهة أخرى ، لم تكن تؤمن بتسوية مالم تكن ناتجة عن مشاركة الدول الاربع الكبرى فى شكل ضمانات تنعكس على مجلس الامن . لهذا كله ، اتسم الموقف بشىء من الاقتضاب ، وهو ما بدا من خلال التصريح الذى أدلى به الرئيس جورج بومبيدو فى ٨ أغسطس ١٩٧٠ والذى أعلن فيه تأييد حكومته للمشروع الامريكى . اذ جاء فى التصريح ايضا المطالبة ببذل مزيد من الجهود فى نطاق المحادثات الرباعية من جهة ، ولدى الاطراف المعنية من جهة أخرى ، فى سبيل التوصل الى تسوية دائمة وعادلة وشاملة ( ٢٤ ) .

ويبدو من خلال هذا التصريح ، أن فرنسا قد أدركت ان ما حققته المبادرة الامريكية من نجاح ، كان كفيلا بأن ينقل مشكلة الشرق الاوسط الى أيدى الدولتين الكبيرتين المتورطتين فى النزاع ، وهما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وذلك الى حد تجاهل المجموعة الرباعية . وقد عبرت الصحافة الفرنسية فى ذلك الوقت عن هذا القلق لدى المسئولين الفرنسيين .، ولهذا ركزت فرنسا جهودها خلال الفترة التى تلت وقف اطلاق النار على العمل على ابقاء المشكلة داخل نطاق الامم المتحدة . وقد جاءت هذه الجهود على النحو الاتى : أولا « ضرورة دعم المساعى الجديدة التى يبذلها السفير يارنج فى الشرق الاوسط ، من خلال ايجاد « توصيات ذات مضمون متوازن ، تنظم كافة الاجراءات اللازمة لتنفيذ قرار مجلس الامن الصادر فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ .. وكلها اجراءات يجب أن توضع بمشاركة الاعضاء الاربعة الدائمين فى مجلس الامن .. ، ثانيا ـ مطالبة الدول الكبرى بعدم « شروع واحدة منها فى مبادرات معزولة » ، لان اقرار السلام الحقيقى والدائم فى الشرق الاوسط لا يمكن أن يأتى نتيجة اقتسام للنفوذ فى المنطقة ، بل يتطلب عملا متناسقا من الجماعة الدولية » ، والا فقد الدور الذى تقوم الدول الاربع الكبرى كل معنى ثالثا ـ بذل الجهود مع الدول الاربع الكبرى فى سبيل مد فترة وقف اطلاق النار ، لاتاحة الفرصة أمام السفير يارنج بغية التوصل الى تسوية سلمية على أساس قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ .. [٢٥]

ولكن فى نهاية اكتوبر ١٩٧٠ بدا من الواضح أن المحادثات التى شرع فيها السفير يارنج

---

(٢٤) بيان صدر عن وزارة الخارجية الفرنسية فى ١٠ اغسطس ١٩٧٠ حول قرار وقف اطلاق النار المتخذ من كل من اسرائيل و ج.ع.م.
Ibid. (2o. Semestre 1970 — Textes & Documents)

(٢٥) تعليق صادر عن « الاوساط المسئولة » حول الاوضاع فى الشرق الاوسط فى ٢١ سبتمبر ١٩٧٠
Ibid (Notes & Documents

أصبحت تتخبط فى دائرة مفرغة • فقد رفضت اسرائيل مواصلة المحادثات مع مندوب الامم المتحدة ما دامت مصر لم تنقل قاعدة الصواريخ سام ٣ التى أقامتها بالقرب من خطوط منطقة المواجهة فى السويس •

ومن جهة أخرى ، توالت انتهاكات قرار وقف اطلاق النار على الجانبين الاسرائيلى والعربى ، وبدت استحالة تنفيذ المشروع الامريكى • وكان أن بادرت فرنسا بتوجيه نقد شديد اللهجة الى الامم المتحدة لعجزها عن تولى مسئولياتها فى سبيل تنفيذ قرار صادر عنها • وامام الجمعية العامة فى جلستها المنعقدة فى ٣٠ أكتوبر ، ألقى الممثل الفرنسى كلمة أهم ما جاء فيها ان حكومته ترى أن مشروع روجرز لا يمكن أن يؤدى وحده الى اقرار السلام فى المنطقة ، وأنه « لوهم كبير ، الاعتقاد بأنه فى مثل هذه الاوضاع المتفجرة التى نشاهدها فى الشرق الاوسط ، يغدو فى مقدور دولة واحدة أو اثنتين ــ مهما كانتا ذاتا نفوذ ــ أن تشكلا ضمانا كافيا • وان ما أثبتته « المغامرة التى خاضها مشروع روجرز ، وما آل اليه قرار وقف اطلاق النار » هو أن مصير السلام لا يمكن اليوم أن يسوى من خلال دولة أو اثنتين ، بينما تقف سائر الدول الاعضاء فى الامم المتحدة موقف المتفرجين ••• » أما من حيث الادعاء بأن « هناك ترتيبات لم تحترم ، وأن الثقة قد أصبحت منعدمة » ، فلقد ردت فرنسا قائلة بأن « الثقة ليست هى التى تخلق المفاوضة » ، بل العكس هو الاصح ، لان التفاوض هو خير أداة لاختبار مدى حسن نية كل جانب فى رغبته السلام • ولكن كيف يمكن ايجاد الثقة عند الشخص الذى يحيا فى ظل الاحتلال تجاه الذى يحتله ؟ هنا تبدو ضرورة الالتجاء الى وسيط يتمتع بثقة الجميع ، ويتصف بالامانة والموضوعية ، وهو السفير يارنج • ولكن يجب أن يدعم هذا الوسيط بضمانات نابعة عن الدول الاربع الكبرى من خلال الامم المتحدة ، لانه كيف يمكن لاسرائيل أن ترفض أمنا تضمنه المنظمة التى اعترفت بوجودها ؟ (٢٦) •

كان هذا هو موقف فرنسا من مقترحات روجرز ، وهو يتلخص فى انها تضع المحادثات الرباعية فى مستوى الضمان الوحيد الذى يتطلبه السلام فى الشرق الاوسط ، وذلك فى نطاق مجلس الامن • والجدير بالذكر هنا أن هذا الموقف الفرنسى يعكس ما تراه فرنسا بشأن أزمة الشرق الاوسط من أنها امتداد للحرب الباردة التى بدأت فى أوروبا ، وبالتالى فان مسئولية الاحداث الجارية تقع على عاتق الدولتين العملاقتين ، وهما الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى • كذلك ترى فرنسا أن الطريق الوحيد الذى يمكن أن يؤدى الى السلام فى النهاية ، هو أن يعمل العالم دون ابطاء على الابتعاد عن « المواجهة القائمة بين دولتين تتزعمان كتلتين متنافستين » ، واحلال ديناميكية السلام محل جدلية الخوف ، على الصعيد العالمى (٢٧) • ومثل هذه المهمة تراها فرنسا من صميم مسئوليات أوروبا التى عليها أن لا تتورط فى مثل هذه المواجهة ، والا أصبحت اداة بين ايدى الدولتين الكبيرتين ، وان تشجع هذا التطور المنشود • وكلها اعتبارات حثت فرنسا على أن تقوم بدور فعال داخل منظمات التكامل الاوروبية ، لكى تحذو هذه الاخيرة حذوها فى موقفها الحيادى تجاه أزمة الشرق الاوسط •

## ٨ ــ دور فرنسا داخل منظمات التكامل الاوروبية :

وقد راعت فرنسا أيضا وهى تقوم بمساعى دبلوماسية داخل مختلف منظمات التكامل الاوروبية ، أن تقدم هذا التحرك على أنه يحقق السياسة التى يجب أن تكون لاوروبا تجاه أزمة الشرق الاوسط • لهذا بدا الدور الذى قامت به فى هذا المضمار ، كأنه جزء لا يتجزأ من سياستها الاوروبية التى تستهدف أساسا تحرير القارة من التبعية التى فرضتها عليها فى الماضى الولايات المتحدة • والمعروف أن السياسة الديجولية كانت تفسح مكانا هاما للعالم العربى ، كما أوضحنا ذلك فى بداية هذه الدراسة ، اذ كانت تأمل فى أن يشكل القاعدة التى سيتيح لاوروبا انطلاقة اقتصادية جديدة ، وتدعم بذلك مركزها أمام العملاق الامريكى •

---

(٢٦) كلمة القاها المندوب الفرنسى امام الجمعية العامة التابعة للامم المتحدة فى ٣٠ اكتوبر ١٩٧٠
Ibid (Notes & Documents) p. 175 — 176.

(٢٧) خطاب القاه وزير الخارجية الفرنسى موريس شومان عند مناقشة الميزانية امام الجمعية الوطنية الفرنسية فى ٥ نوفمبر ١٩٧٠ •

وقد جاءت أولّ خطوة اتخذتها فرنسا فى هذا المضمار فى بداية ١٩٦٩ ، عندما تقدمت اسرائيل بطلب المشاركة فى الجماعة الاقتصادية الاوروبية ( السوق المشتركة ) ٠ وكانت جميع الدول الاوروبية الاعضاء فى السوق تؤيدها فى مطلبها هذا ، ولكن فرنسا عارضت قبول هذه المشاركة ، على اساس ان تشابك اقتصاديات اسرائيل باقتصاديات الولايات المتحدة كفيل بأن يؤدى الى تدخل هذه الاخيرة فى الشئون الاقتصادية الاوروبية ، وهو ما تعمل فرنسا على القضاء عليه ٠ ولكن فى منتصف نفس العام تقبلت فرنسا مبدا ابرام اتفاقية تفضيلية بين السوق المشتركة واسرائيل ، ولكنها اشترطت أن تتاح نفس الفرصة للدول العربية التى ترغب ذلك ٠ وكان هذا الموقف بمثابة أول تأكيد للسياسة الحيادية الفرنسية داخل السوق الاوروبية ٠ وكانت النتيجة ان تقدمت لبنان بطلب مماثل فى ٥ فبراير ١٩٧٠ ، وتبعتها الجمهورية العربية المتحدة فى ٢٠ يوليو ١٩٧٠ .

اما الخطوة التالية التى شرعت فيها فرنسا ، فقد تمثلت فى النشاط الدبلوماسى الذى قامت به داخل اتحاد دول غرب اوروبا ، لكى يتخذ هذا الاخير موقفا موحدا تجاه أزمة الشرق الاوسط ٠ ولكى يتم لها ذلك ، لجأت الى كافه الاعتبارات الاقتصادية التى يمكن أن تؤدى الى الموقف الذى تنشده من الدول الاعضاء فى المنظمة (٢٨) ٠ وأهمها : العواقب الاقتصادية الناجمة عن استمرار توقف الملاحة فى قناة السويس بالنسبة للدول الاوروبية عامة من جهة ، وارتفاع أسعار البترول الخام الناتج عن اقفال قناة السويس من جهة أخرى ٠

وكانت النتيجة أن عقد فى باريس فى يناير ١٩٧١ اجتماع للجنة الخبراء لاتحاد دول غرب اوروبا لدراسة هذه العواقب الاقتصادية ، والتوصل الى موقف موحد ٠ ثم عقد اجتماع أخر فى ٢٦ ـ ٢٧ ابريل من نفس العام ، تم خلاله استكمال دراسة الاوضاع فى الشرق الاوسط ، وتوصل الجميع الى حد أدنى من التفهم المشترك حول توصيات تقدم بها الخبراء الى اللجنة السياسية للاتحاد فى ١٣ مايو ٠ وهى اللجنة التى يرأسها وزير الخارجية الفرنسى « موريس شومان » ٠ قامت اللجنة السياسية المجتمعة فى باريس بصياغة ما سمى « بالوثيقة السرية » ٠ وقد تضمنت النقاط الاربع الاتية التى تعد فى الواقع مقترحات لتسوية أزمة الشرق الاوسط :

١ ـ انشاء مناطق منزوعة السلاح بين اسرائيل والدول العربية المتاخمة لها ، على ان ترابط قوات دولية تابعة لمجلس الامن فى هذه المناطق ، ولمدة لا تقل عن ٥ سنوات ٠

٢ ـ انسحاب القوات الاسرائيلية الى خطوط ما قبل ٥ يونيو ١٩٦٧ ، على ان تجرى تعديلات طفيفة فى الحدود فى حالة توصل الاطراف المعنية الى اتفاق ما ٠

٣ـ وضع مدينة القدس تحت ادارة دولية ٠

٤ ـ اتخاذ اجراءات لتسوية مشكلة الفلسطينيين ، وذلك بانشاء لجنة تضمن لهم حرية الاختيار بين العودة وبين الاقامة فى دول أخرى ، مع الزام اسرائيل بدفع تعويضات لما لحقهم من اضرار ٠

ان اهم ما تضمنته هذه الوثيقة السرية هو ما جاء فى النقطة الثانية الخاصة ، باجراء تعديلات طفيفة فى الحدود فى حالة توصل الاطراف المعنية الى اتفاق ما » ٠ فقد تبدو هذه الفقرة ، فى بادىء الامر ، متعارضة مع مبدأ تمسك فرنسا بعدم الاعتراف بالاحتفاظ بالاراضى المحتلة بالقوة ٠ ولكن فى الواقع ، فان فرنسا تضع امن اسرائيل فى مستوى الاولويات العليا لسياستها الحيادية ٠ ولهذا فهى لا ترى مانعا من اجراء تعديلات فى الحدود فى سبيل ضمان هذا الامن ٠ ولكن بالرغم من كل ما اتسمت به « الوثيقة السرية » النابعة عن اتحاد دول غرب اوروبا من حل وسط ، الا انها تعد نصرا بالنسبة للعرب ٠ ويرجع الفضل فى ذلك الى الجهود التى بذلتها فرنسا داخل هذه المنظمة للحد من انحياز الدول الاعضاء فيها الى جانب اسرائيل ، واتخاذها موقفا اشبه بالحياد الفرنسى ، مما دفع بأجهزة الاعلام الاسرائيلية الى شن هجوم على فرنسا ، واتهامها بانها قد ضغطت على الدول الاخرى للحصول على هذه الوثيقة ٠

---

(٢٨) انظر مجلة السياسة الدولية ـ عدد اكتوبر ١٩٧١ ٠ العدد (٢٦) دراسة محمود عبد المنعم مرتضى : الاتجاهات السياسية الجديدة للسوق المشتركة صفحة ٦٤ ـ ٧٠

وقد بلغ من اهتمام فرنسا بتوحيد الموقف السياسى داخل المنظمة الاوربية ، ان طلبت من حكومة المانيا الفيدراليه ايضاحات ، عندما قام « والتر شيل » وزير خارجيتها بزيارة اسرائيل خلال شهر يوليو ١٩٧١ وادلى بتصريحات عدتها الحكومة الفرنسية » تقويضا للسياسة الاوروبية المشتركة » ، فطالبت حكومة بون بالالتزام بما تضمنته وثيقة ١٢ مايو من نصوص ، وخاصة منها ضرورة انسحاب اسرائيل من الاراضى المحتلة الى خطوط ٥ يونيو ١٩٦٧ (٢٩) .

## تاسعا ــ الحياد الفرنسى والمقاومة الفلسطينية:

ظلت فرنسا مدة طويلة . ولم تكن وحدها فى هذا ، تتجاهل الواقع الفلسطينى .ولا عجب فى ذلك : فقد دأبت الدعاية الصهيونية منذ قيام دولة اسرائيل ، على طمس معالم القومية الفلسطينية . لهذا كان الرأى السائد لدى المسئولين الفرنسيين وكذا الرأى العام الفرنسى ، قائما على اغفال الواقع الفلسطينى . وعندما قامت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين اثر قيام دولة اسرائيل ( ١٩٤٨) وتدفقوا على الدول العربية المجاورة ، كان الرأى السائد فى فرنسا قائما ايضا على اعتبارهم عرب قبل كل شىء ، وبالتالى كان حل المشكلة من وجهة النظر الفرنسية ، يتمثل فى ان تقبل الدول العربية الاخرى استيعاب هؤلاء اللاجئين او اعادة توطينهم فى اماكن اخرى . اما موضوع العودة الى ارض الوطن ، فلم يطرأ على بال الفرنسيين .

هكذا كان موقف فرنسا تجاه اللاجئين الفلسطينيين ، الى ان قامت حرب يونيو ١٩٦٧ ، فكانت النتيجة ان تدفق سيل جديد من اللاجئين القادمين من الاراضى التى احتلت اثر هذه الحرب . وكان من نتائج تمسك فرنسا بمبدأ عدم الاعتراف بالحصول على اراضى بالقوة ، ان بدأت تغير نظرتها الى المشكلة الفلسطينية . فاخذت تدافع بحزم عن حق هؤلاء اللاجئين الجدد فى الرجوع الى بلادهم ، وفى الوقت نفسه كانت قد بدأت تدرك الجانب الانسانى من المأساة الفلسطينية . فاولت اهتماما خاصا بوكالة الغوث التابعة للامم المتحدة . UNWRA حيث دأبت على بذل المساعدة للتخفيف من حالة اللاجئين ، وذلك فى شكل معونات هامة تبرعت بها للصندوق . وفى الوقت نفسه راعت فرنسا بذل محاولات لكى تجذب انتباه العالم الى ما يؤدى اليه عدم احترام المبادىء التى تضمنها ميثاق الامم المتحدة من مآس تتعارض مع ابسط القيم الانسانية .

ولكن من جهة اخرى فان هذا التمسك من جانب فرنسا بموقفها الحيادى تجاه الصراع العربى الاسرائيلى منذ ١٩٦٧ ، حال بينها وبين الاندفاع الى حد ادانة اسرائيل فى تصرفاتها تجاه العرب لهذا اكتفت فى تحركاتها على المسرح الدولى بالمطالبة بحق اللاجئين فى الرجوع الى ديارهم ، سواء كانوا نازحين من الاراضى المحتلة اثر حرب يونيو او من القدس . ولكن عند التصويت لصالح قرار يتخذه مجلس الامن او الجمعية العامة يدين صراحة اسرائيل ، كانت فرنسا تتعمد الامتناع عن الادلاء بصوتها حتى لا تفقد مكانتها كدولة كبرى محايدة ، وحتى تحتفظ لنفسها بحرية التحرك فى المستقبل ، عندما تطرح ازمة الشرق الاوسط لاحتكام الدول الاربع الكبرى . وكان من اثر هذا التركيز الفرنسى على الحياد ، ان بقيت فرنسا فترة ما مكتفية بتناول الجانب الانسانى فقط من المأساة الفلسطينية ، دون التطرق الى عدالة القضية التى يناضل من اجلها الشعب الفلسطينى .

ولكن الاعوام التى تلت حرب يونيو ١٩٦٧ سجلت امام العالم تصاعدا ملموسا فى نضال المقاومة الفلسطينية وشيئا فشيئا ، وجدت فرنسا نفسها تحاول ان تبرر تصرفات المقاومة الفلسطينية ومما ساعدها على ذلك هو انها كانت احدى الدول التى عانت من الاحتلال فى عهد النازية . فكان ان اخذت تفرق بين « الهجوم المنظم الذى تقوم به دولة ما وبين تصرفات ومجموعات تحركها مشاعر بديهية» ،عندما قامت اسرائيل بشن هجمات انتقامية على أراضى لبنان ثم الاردن، بهدف القضاء على مراكز المقاومة الفلسطينية . كذلك اخذت فرنسا تدافع عن تصرفات العرب فى الاراضى المحتلة ، وتصفها بأنها « مظهر من مظاهر الاحتلال الناتجة عن رفض اسرائيل المتعنت الاجلاء عن هذه الاراضى » .

ولكن فى منتصف عام ١٩٧٠ كانت المقاومة

(٢٩) انظر صحيفة الاهرام ــ عدد ٧ يوليو ١٩٧١

الفلسطينية قد فرضت نفسها على العالم ، وبدت فى شكل منظمات اتحدت فى جبهة وطنية ذات جناح معتدل وآخر متطرف . وكان بديانها قد اكتمل معبرا عن قومية فلسطينية لم يعد فى الامكان التغاضى عنها . واخذ عدد من الكتاب الفرنسيين يقدمون للرأى العام فى بلادهم هذا الواقع الجديد الذى اكتسح المسرح الدولى ، وخاصة بعد أن أدمج ضمن برنامج عمله ، مشروع اقامة دولة علمانية يحيا بداخلها الشعبان اليهودى والعربى فى أمن وسلام .

وكان لهذا التطور الذى طرأ على المقاومة الفلسطينية انعكاس طيب على قطاعات من الرأى العام الفرنسى ، حيث بدأ تغير فى نظرته للامور الجارية فى الشرق الاوسط ، كما أمتد ايضا الى مستوى عدد من كبار المسئولين الفرنسيين . وقد جاء تسجيل هذا التطور الذى جرى فى نظرة الفرنسيين للقضية الفلسطينية ، عندما عقد فى القاهرة المؤتمر الدولى البرلمانى ( ٢ ــ ٥ مايو ١٩٧٠ ) الذى ضم ٥٥ دولة من آسيا وافريقيا واوروبا وأمريكا اللاتينية ، حيث القى احد البرلمانيين الفرنسيين « بيير تيرنوار » كلمة امام المؤتمر ، عبر فيها عن ايمانه الراسخ بأنه لا توجد اى تسوية شاملة لازمة الشرق الاوسط لا تعترف بالواقع الفلسطينى . ثم كان تصريح ادلى به مسئول من الحكومة الفرنسية اثر عقد اجتماع لمجلس الوزراء الفرنسى ( ٢٧ سبتمبر ١٩٧٠ ) سجل فى مضمونه نقل اهتمام فرنسا بالجانب الانسانى لمشكلة الفلسطينيين الى المستوى السياسى وقد جاء فى التصريح المذكور :

« ان الحكومة الفرنسية تلاحظ الوضع المؤلم الذى تحيا فيه الجماهير الفلسطينية التى طردت من ديارها ، وأصبح مصيرها حياة غير مستقرة وبائسة . وهى تؤكد فى النهاية أن أى اتفاق فى المستقبل لا يراعى هذا الواقع الذى هو انسانى ، وبالتالى سياسى ، سوف يحتوى بذور فشل ، وعدم دوامه ! » (٣٠)

وعندما ناقشت الجمعية العامة فى جلستها المنعقدة فى ٣٠ اكتوبر ١٩٧٠ أزمة الشرق الاوسط ، لخص المندوب الفرنسى فى كلمة القاها أمام المجلس ، موقف حكومته من التسوية التى يجب على المجلس ان يقررها بالنسبة للازمة ، كالاتى :

« .. السلام والانسحاب ، ولكن ايضا حرية الملاحة للجميع ، وايضا اقامة مناطق منزوعة السلاح مع وجود قوات تابعة للامم المتحدة على طول حد الحدود .. هذه هى التسوية العادلة ، وخاصة بالنسبة لهؤلاء الذين لم يعد فى مقدورنا ان نسميهم فقط اللاجئين الفلسطينيين . والذين لديهم الحق فى العودة الى ديارهم ، ليحيوا حياة مستقرة فى ظروف عادية ، كما أن لديهم الحق فى الكرامة ، وفى حرية تقرير مصيرهم .. » (٣١)

وقد تأكد هذا الموقف الفرنسى ازاء المقاومة الفلسطينية عندما عرض الملك حسين فى ١٥ مارس ١٩٧٢ مشروعه لاقامة دولة فيدرالية فلسطينية ــ اردنية تضم تحت اسم المملكة العربية المتحدة ، الضفة الغربية المحتلة ومنطقة غزة من جهة ، والاردن من جهة اخرى ، وهو المشروع الذى رفضته المقاومة الفلسطينية بكامل منظماتها .

وفى نفس اليوم ، عقد مجلس الوزراء الفرنسى اجتماعا تناول فيه مسئول عن الحكومة مشروع الملك حسين . وبعد ان ذكر أن حكومته تسلمت نسخه من هذا المشروع قبل اعلانه ، ولكنها لم تتمكن بعد من دراسته بالتفصيل ، الا « ان هذا الاقتراح يؤكد مرة أخرى وجهة نظر ابدتها فرنسا دائما ، وهى انه لا يمكن ان تكون هناك تسوية نهائية لازمة الشرق الاوسط لا تعترف بالمشكلة الفلسطينية »(٣٢)

والواقع أنه من خلال المقارنة بين المشروع الاردنى ، والموقف الذى اتخذته فرنسا تجاه الازمة ، وخاصة الاعتبارات التى وضعتها أساسا لتسوية ما يمكننا أن ندرك أن التقييم الفرنسى

---

(٣٠) بيان رسمى خاص بموقف فرنسا من ازمة الشرق الاوسط صدر اثر اجتماع لمجلس الوزراء فى ٢٣ سبتمبر ١٩٧٠ La Politique Etrangère de la France — (Documentation Française 2o, Semestre 1970) (Notes & Documents). pp. 74 — 75.

(٣١) كلمة القاها المندوب الفرنسى أمام الجمعية العامة التابعة للامم المتحدة فى ٣٠ اكتوبر ١٩٧٠

(٣٢) انظر صحيفة ليموند عدد ١٧ مارس ١٩٧٢ .

٨٥٠

للمشروع لا يخلو من تحفظات عديدة أهمها : انه يعتمد كلية على رسومات اجريت على الخريطة ، تستهدف أساسا جمع مناطق عربية يحتلهـا الاسرائيليون بهدف اقامة دولة فلسطينية تابعة لحكم مركزى ملكى ، وان مثل هذا الحل لا يمكن أن تقبله المقاومة الفلسطينية التى أصبحت فى نظر فرنسا تمثل الشعب الفلسطينى ، معبرة فـى مطالبها عن حقه فى تقرير مصيره • ومن جهة أخرى ، فان المشروع المقترح يطالب بأن تقبـل اسرائيل تولى الحكومة الاردنية ادارة الاماكن الدينية • وفى نظير ذلك تترك المدينة خاضعة لحكومة اسرائيل • ومثل هذا الطلب يتعارض مع التدويل الذى تراه فرنسا التسوية الوحيدة لوضع المدينة المقدسة • لهذا كله لم تكن فرنسا متحمسة للمشروع المقدم من الملك حسين ، وان كانت لم تعارضه أيضا . ولكنها أدركت منذ الوهلة الاولى أن المشروع لا يمكن أن يشكل تسوية نهائية .

## عاشرا : قرار للحظرعلى الاسلحة وقضية الميراج

يعد القرار الذى اتخذته فرنسا فى ٥ يونيو ١٩٦٧ بحظر ارسال الاسلحة الى دول الشرق الاوسط ، من أهم جوانب سياستها الحيادية الجديدة ، لانه كان بمثابة الاجراء العملى الاول الذى قررته حكومة الجمهورية الخامسة ، لتأكيد موقفها الحيادى من الصراع العربى الاسرائيلى .

ولكن الملاحظ أيضا أن الاحداث التى توالت على المنطقة منذ ذلك التاريخ ، حثت الحكومة الفرنسية على اجراء تعديلات تدريجية فى قرار الحظر الفرنسى ، الى أن تطور هذا الاخير الى ما سمى فى ذلك الوقت « بقضية الميراج » التى استحوذت على اهتمام الصحافة والرأى العام الفرنسى لمدة طويلة .

والمعروف أن هذا القرار كان فى البداية يشمل جميع الاسلحة ، وانه يوقف ارسالها الى جميع الدول المعنية بالصراع فى الشرق الاوسط .

ولكن الجدير بالذكر ان القرار لم يكن فى ذهن المسئولين الفرنسيين مجرد اجراء اتخذ لدعم حياد فرنسا تجاه الدول المعنية بالازمة فحسب ، بل ان الحكومة الفرنسية كانت ترى فيه وسيلة ايجابية لمنع تصعيد النزاع من جهة ، كما كانت تعده خطوة فعالة وسليمة فى الطريق الذى تراه سيؤدى الى السلام الحقيقى من جهة أخرى • وبالتالى كانت فرنسا تأمل فى أن يكون هذا القرار قدوة بالنسبة لدول الكبرى الاخرى .

أما العوامل التى أدت بفرنسا الى أن تدخل تعديلات على هذا القرار فهى :

أولا ـ تدفق السلاح على الشرق الاوسط من دول أخرى ، واحتجاج شركات الاسلحة الفرنسية التى كانت تتطلع باحتياج شديد ، الى تصدير انتاجها والتوسع فيه . فقد أدركت فرنسا فى نهاية عام ١٩٦٧ أن قرار الحظر لن ينتج عنه سوى خسائر فادحة بالنسبة لشركات الاسلحة الفرنسية .

وكانت النتيجة أن رأت الحكومة الفرنسية ادخال تحديد فى تنفيذ قرار الحظر • وهو يفرق بين الاسلحة الدفاعية التى يحق لكل دولة دون استثناء الحصول عليها منها ، وبين الاسلحة الهجومية التى ابقتها فرنسا خاضعة للحظر • وكانت لدى اسرائيل طلبيات عديدة من المعدات العسكرية ، تسلمت جزءا منها . فكان أن واصلت فرنسا تسليمها هذه المعدات ، باستثناء طائرات الميراج التى تعد فى طليعة الاسلحة الهجومية . وقد تم كل هذا وسط ضغوط شديدة بذلتها الدعاية الصهيونية تجاه الحكومة الفرنسية ، لكى تسلم اسرائيل كافة طلباتها من الاسلحة . ولهذا رأت الحكومة الفرنسية ، تأكيدا منها بان مثل هذا التحديد الذى يتطلبه موقفها الحيادى لا يجب أن يفهم على أنه انحياز منها لجانب الدول العربية ، اصدار بيان غير رسمى جاء فيه : انه نظرا للموقف المتفجر الحالى فى الشرق ، فان فرنسا لن تسلم حاليا طائرات الميراج لاى من اسرائيل أو لغيرها من دول هذه المنطقة .. أما باقى المعدات العسكرية التى طلبتها اسرائيل من فرنسا ، فان فرنسا ستواصل تسليمها لاسرائيل .. » كذلك نفى البيان « الاشاعات الجارية بأن طائرات الميراج التى طلبتها اسرائيل ستسلم لدول أخرى .. » (٣٣) .

(٣٢) La Politique Etrangère de la France (Documentation Française) 2e. Semestre 1967) p. 206.

(٣٣) توضيح غير رسمى حول عملية بيع الاسلحة الفرنسية الى دول الشرق الاوسط كما اوردته وكالة انباء فرانس ـ بريس فى ٨ ديسمبر ١٩٦٧.

ثانيا ـ أما العامل الاخر الذى أدى الى اجراء تعديل جديد فى قرار الحظر ، فهو تأكد فرنسا من التفوق العسكرى الاسرائيلى فى المنطقة ، وهو ما أبرزته السياسة الانتقامية التى شرعت فيها اسرائيل تجاه الاردن ولبنان خلال عام ١٩٦٨ . وقد أدركت فرنسا أن هذا التفوق العسكرى الاسرائيلى يرجع الفضل الاول فيه الى الاسلحة الفرنسية . لهذا اقتنعت بضرورة اجراء تعديل فى قرار الحظر الذى أصبح فى بداية ١٩٦٩ يشمل جميع الاسلحة والمعدات العسكرية التى تطلبها اسرائيل . أما كيف فسرت الحكومة الفرنسية هذا الاجراء الجديد ، فان ما أدلى به متحدث باسم الحكومة الفرنسية فى هذا الشأن يشير الى أن فرنسا كانت تخشى من خلال الغارات الانتقامية التى شنتها اسرائيل على الاردن ، وخاصة على لبنان عندما هاجمت طائراتها منشآت مدنية فى بيروت ، أن تتسع رقعة الصراع الى حد تمتد فوضى الحرب الى الشرق الاوسط ، مما قد يطيح بجهودها التى تبذلها للتوصل الى تسوية سلمية ، على النحو الذى تراه .

ثالثا : اما العامل الاخير الذى حث فرنسا على اجراء تعديل جديد فى قرار الحظر ، فهو السياسة البترولية العربية التى شرعت فيها فرنسا ، وهى تحتل جزءا هاما للغاية فى السياسة الخارجية الفرنسية الجديدة فقد كانت السياسة البترولية الفرنسية تولى اهتماما بالغا بالدول العربية المنتجة للبترول ، وخاصة منها العراق وليبيا .

والملاحظ أن الوجود الفرنسى فى حقول البترول العراقية ، كان شبه منعدم حتى نهاية عام ١٩٦٧ الى ان اجرت فرنسا محادثات مع المسئولين العراقيين ، أسفرت عن توقيع بروتوكول لاتفاقية بترولية بين المجموعة الفرنسية والشركة الوطنية للبترول العراقى ، لاستغلال بعض الامتيازات التى انتزعت من شركة بريطانيـــــة ( بدتيشن بتروليوم ) . وكان من الواضح أن البروتوكول الموقع كان نصرا هاما بالنسبة للسياسة الفرنسية الجديدة فى مجال البترول ، وان جاء نتيجة الموقف الذى اتخذته فرنسا ابان أزمة مايو وحرب يونيو ١٩٦٧ . ولم يمض شهران على توقيع البروتوكول ، حتى تقدمت العراق فى ٨ فبراير ١٩٦٨ بطلب الى فرنسا لشراء ٥٤ طائرة من طراز الميراج وأسلحة أخرى . وحتى تلبى فرنسا طلب الحكومة العراقية دون مناقضة موقفها الحيادى ، رات ادخال تحديد جديد على قرار الحظر ، فأصبح هذا الاخير يقتصر على « الدول التى اشتركت فى حرب ٥ يونيو » . وقد اتاح لها هذا التعديل ابرام صفقة بيع الاسلحة مع العراق فى ١٠ ابريل ١٩٦٨ .

ولم تمض ايام على الصفقة العراقية ، حتى قام الامير السعودى عبد العزيز بزيارة الى باريس اسفرت عن اتفاق مع الحكومة الفرنسية على شراء ٢٥٠ مدفعا رشاشا . وفى ضوء هذه التطورات . يمكننا ان نؤكد ان العلاقات البترولية التى كانت فرنسا تتلهف على اقامتها مع الدول العربية المنتجة للبترول ، كانت من أهم العوامل التى جعلتها تجرى تحديدا آخر فى قرار الحظر للاسلحة ، الذى أصبح فى النهاية لا يشمل سوى اسرائيل وج ٠ ع ٠ م والاردن وسوريا .

## قضية الميراج والعلاقات الفرنسية الاسرائيلية

وقد ادى تطبيق قرار الحظر بتحديده الجديد ، الى اثارة قضية هامة سوف تطغى مدة طويلة على العلاقات الفرنسية الاسرائيلية ، وتثير الجدل ، كما ستفرد لها الصحافة الفرنسية مكانـة علـى صفحاتها ، وهى قضية صفقة الميراج الخمسين التى تعاقدت اسرائيل علـى شرائهـا مـن شركة « داسو » منذ ١٩٦٦ ، وكانت عشيـة حرب يونيو ١٩٦٧ قد دفعت ما يقرب من ثلثى قيمتها . وكانت الحكومة الاسرائيلية قد طلبت اجـراء تعديلات فى نموذج الطـائرة الميراج ٥ التى كانت موضـع الصفقة ، اذ رأت الاستغناء عن معظم الادوات الالكترونية التى جهزت بها الطـائرة المقاتلة ، وفى الوقت نفسه ركزت على ضرورة زيادة قدرتها على التحليق فى الجو ، حتى يمكنها تغطية مسافات اطول لهذا كان على شركة داسو ان تضع لها تانكات للوقود ذات سعة أكبـر . والخلاصة ان الصفقة كانت تخص طائرات تلائم ظروف القتال فى الشرق الاوسط .

وعندما صدر قرار الحـظر الفرنسى ( ٥ يونيو ١٩٦٧ ) ، كان رد الفعل بالنسبة لاسرائيل هو التمسك بالصفقة المبرمة مع شركة « داسو » . وهكذا مضت اسرائيل فى تسديد بـاقى المبلـغ الخاص بالخمسين طائرة . وفـى الوقت نفسـه نشطت الحكومة الاسرائيلية فى اتصالاتها بالمسئولين الفرنسيين ، بهدف اقناعهم بالموافقة على تسليمها تلك الطائرات .

و.ب. ـ ١٣ مارس ١٩٦٨ قام الجنرال « زفى تسور التابع بوزارة الخارجية الاسرائيلية ، بزيارة الى باريس ، اجرى خلالها محادثات مع وزير الدفاع الفرنسى « بيير ميسمير » حول امكانية تسليم بلاده تجهيزات عسكرية . كما تناول موضوع الميراج الخاضعة لقرار الحظر الفرنسى . وكان رد الحكومة الفرنسية تلبية المطلب الاول ، ورفض الثانى .

وفى منتصف عام ١٩٦٨ واجهت فرنسا ازمات عنيفة نتجت عن الخسائر الاقتصادية التى اسفرت عنها حركة تمرد الطلبة والعمال فى مايو . فرأت اسرائيل ان تستغل الوضع الاقتصادى المدهور فى فرنسا لكى تضغط عليها وتحصل على الميراج المحجوزة . فوضعت الحكومة الفرنسية امام احد امرين ، اما ان تسلمها الطائرات ، واما ان ترد المبالغ التى دفعتها ثمنا للصفقة فكان رد المسئولين الفرنسيين التمسك بقرار الحظر ، مع رفض رد المبالغ المذكورة وكانت قيمتها تبلغ ١٦٠ مليونا من الجنيهات الاسترلينى

وفى بداية عام ١٩٦٩ ازدادت العلاقات بين فرنسا واسرائيل توترا ، عندما قررت الحكومة الفرنسية فرض حظر شامل على جميع الاسلحة بالنسبة لاسرائيل . وكان ذلك اثر العدوان الإسرائيلى على مطار بيروت . وكانت الحكومة الفرنسية متمسكة برفضها رد المبالغ التى دفعتها أسرائيل . وقد أشار مسئول فرنسى فى ٨ يناير الى أنه يعتقد « ليس من المفروض ان ترد مبالغ تمثل قيمة شىء خاضع لقرار الحظر » . ويلاحظ ان الحكومة الفرنسية قد اتخذت هذا الاجراء وسط عاصفة آثارها عدد من النواب والشيوخ داخل الجمعية الوطنية ، كانوا يعارضون بشدة موقف فرنسا تجاه اسرائيل . ففى ١٥ يناير تقدمت لجنة الشئون الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ بقرار ايده ١٩ عضوا ضد ٤ منهم ٣ شيوعيون ، يطالب برفع قرار الحظر عن الاسلحة بالنسبة لاسرائيل . (٣٤) اما داخل الجمعية الوطنية ، فقد كانت هناك اصوات تطالب الحكومة بان توضح الاسباب التى وراء هذا الاجراء ، وتحاسبها حسابا عسيرا . وكان رد الحكومة انها لا تريد ان تستعمل الاسلحة الفرنسية لتصعيد النزاع فى الشرق الاوسط ، والتمسك بسياستها الحيادية تجاه الصراع العربى الاسرائيلى .

وما كادت تظهر نتائج الاستفتاء التى ادت الى ترك الرئيس دى جول الحكم ، حتى بادرت الحكومة الاسرائيلية من جديد باجراء اتصالات مع الحكومة الفرنسية . ففى ٧ يونيو ١٩٦٩ قام الجنرال زفى تسور بزيارة ثانية الى باريس . والتقى بوزير الدفاع . فكان التصريح الذى ادلى به عند رجوعه الى تل ابيب يشير الى « انه وجد جوا أكثر مودة » . وقد اعقبه تصريح آخر ادلى به الوزير الاسرائيلى « الجليلى » جاء فيه أن « قرار الحظر يجب ان يرفع قريبا لانه يتعارض مع المصالح الفرنسية » .

ثم أنتخب جورج بومبيدو فى ١٥ يونيو رئيسا للجمهورية ، فازداد الامل لدى المسئولين الاسرائيليين فى أن تحدث تغيرات جذرية فى الموقف الفرنسى تجاه اسرائيل . وقد بدت الامور فترة ما وكأنها تجرى لصالح رفع الحظر على الاسلحة بالنسبة لهذه الدولة ، فأخذت بعض وكالات الانباء تؤكد وتردد بأن مثل هذا الامر وشيك الحدوث . الى أن رأت الحكومة الفرنسية اصدار تصريح فى ٢٨ أغسطس ينفى صحة مثل هذه الادعاءات ( ٣٥ ) .

وفى النصف الثانى من ١٩٦٩ استجدت عوامل نتج عنها تأزم جديد فى العلاقات الفرنسية الاسرائيلية ، وذلك من خلال تطبيق قرار الحظر . وكان أهمها : التقارب الذى حدث بين فرنسا وليبيا خلال هذه الفترة . وقيام اسرائيل بعملية تهريب الزوارق الخمسة التى كانت خاضعة لقرار الحظر من ميناء شيربورج .

## العلاقات الفرنسية الليبية

لقيت التغيرات التى حدثت فى نظام الحكم الليبى عندما قامت الثورة فى أول سبتمبر ١٩٦٩ اهتماما بالغا من فرنسا ، وذلك لعدة أسباب : فقد كانت للسياسة البترولية الفرنسية وكذا لسياسة الدفاع التى وضعها الرئيس ديجول لبلاده تطلعات

---

(٣٤) Ibid (1er Semestre 1969 — Notes & Documents) pp. 185 — 186.
من محاضر اجتماع مجلس الوزراء المنعقد فى ٨ يناير ١٩٦٩

(٣٥) Ibid (2ème Semestre 1969 — Chronologie) p. 10.

فيما يخص هذه الدولة بالذات . فمن جهة ، بدأت ليبيا خلال الاعوام الاخيرة تحتل مرتبة رفيعة بين الدول المنتجة للبترول . كل هذا بينما فرنسا تملؤها الحسرة من جراء عدم وجود شركات لها تقوم الى جانب الشركات الامريكية الكبرى باستخراج البترول الليبى · ومن جهة أخرى ، فقد كانت لسياسة الدفاع الفرنسية استراتيجية دفاع اختصت ببحر المتوسط · اذ كان شعار الرئيس دى جول هو أن هذا البحر يجب أن يكون بحر الامن والسلام الذى يتوقف عليه الامن فى أوربا مستقبلا . وكانت المرحلة الاولى من سياسة الدفاع الفرنسية تنصب أساسا على الجزء الغربى من البحر المتوسط ، بما فيه بلاد المغرب العربى ( المغرب - الجزائر - تونس ) ، وبالتالى ليبيا التى أصبحت تحتل بالنسبة لفرنسا مكانة هامة . لكل هذه الاعتبارات ، اتسم التحرك الدبلوماسى الفرنسى تجاه ليبيا ، منذ أن قامت الثورة ، بالتودد والمرونة معا :

- فى بداية شهر ديسمبر ١٩٦٩ تقدمت الحكومة الثورية الليبية بطلب للحكومة الفرنسية لشراء ٥٠ طائرة مقاتلة من طراز الميراج - ٥ وكذا ٥٠٠ دبابة .

وما كادت وكالات الانباء تنشر هذا النبأ ، حتى ثارت حجج وأقاويل عديدة أوعزت بها اسرائيل ، فشاعت فى صفوف الرأى العام الفرنسى . وأخذت الصحف تؤكد أن الطائرات الميراج التى ستسلمها فرنسا لليبيا لن تلبث أن تعطى لمصر ، وبالتالى تشترك فى القتال ، مما قد يطيح بالحياد الفرنسى تجاه الصراع العربى الاسرائيلى . ولكن الاعتبارات البترولية والاستراتيجية معا كانت هنا أقوى من الحملة التى واجهت الحكومة الفرنسية . فقد قررت هذه الاخيرة تلبية طلب المسئولين الليبيين ، وجاء ردها على الهجوم الذى تعرضت له بأنها قد وضعت شروطا تتعلق بتسليم الطائرات بالنسبة للصفقة الليبية ، اذ أن التسليم سيتم على فترات تمتد فيما بين ١٩٧٠ - ١٩٧٤ .وحتى يتفق هذا الشرط مع قرار الحظر الذى اتخذته والذى يعبر عن حيادها تجاه الصراع العربى الاسرائيلى ، ادخلت الحكومة الفرنسية تحديدا جديدا فى القرار المذكور ، فلم يعد يتوقف فقط على الموقع الجغرافى للدولة التى تطلب السلاح وعلى عدم تورطها فى الحرب ، بل أيضا على شروط التسليم · وقد جاء توضيح هذا الموقف على لسان رئيس وزراء فرنسا شابان دلماس عندما سئل فى حديث أجرى معه فى ٧ يناير ١٩٧٠ بالاذاعة والتليفزيون الفرنسى عما اذا كان لا يرى أن الصفقة الليبية للاسلحة ستخرج فرنسا عن موقفها الحيادى تجاه الصراع القائم فى الشرق الاوسط . فكان رد رئيس الوزراء كما يلى :

« مطلقا ! فان طائرات الميراج لن تستعمل لتصعيد النزاع ، لان الحكومة الليبية قد طلبتها بهدف دعم دفاع وامن ليبيا . واننى اود ان اذكرهنا ان ليبيا دولة مساحتها تبلغ مرة ونصف مساحة فرنسا ، ولا يتجاوز تعداد سكانها مليونى نسمة ، وذلك بالاضافة الى انها تحتوى على ثروة حيالية من البترول الى حد انها لابد ستصبح قريبا احدى الدول الاولى من حيث انتاج النفط ، وهو أمر لابد أن يثير الاطماع ٠٠. وان ليبيا فى طلبها للاسلحة قد فضلتنا على بريطانيا وعلى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى .. ولكى نعاونها فى ضمان الامن لها . فقد لبينا طلبها . لانه يتوافق اساسا مع سياسة فرنسا تجاه البحر المتوسط ، وهى قائمة على ضرورة اقرار الامن فى الجزء الغربى منه أولا ٠٠٠ » ( ٣٦ ) .

**عملية تهريب الزوارق الخمسة :**

وبينما تشهد نهاية عام ١٩٦٩ تقاربا ملموسا فى العلاقات الفرنسية الليبية ، كانت العلاقات الفرنسية الاسرائيلية قد أصابها تدهور نتيجة المغامرة التى قامت بها أجهزة المخابرات الاسرائيلية فى شهر ديسمبر لتهريب الزوارق الخمسة التى كانت اسرائيل قد طلبتها . وكانت خاضعة ايضا لقرار الحظر ، ومرابطة فى ميناء شيربورج . والجدير بالذكر أن عملية تهريب الزوارق قد تمت بفضل تواطؤ بعض المسئولين الفرنسيين داخل وزارة الدفاع مع البعثة العسكرية الاسرائيلية المقيمة فى شيربورج . وقد أضافت المغامرة الاسرائيلية عنصر توتر جديد فى العلاقات الفرنسية الاسرائيلية ، اذ رأت الحكومة الفرنسية فى هذا الحادث ما يشكل تحديا اسرائيليا

---

(٣٦) Ibid (1er Semestre 1970 — Notes & Documents) p. 193.
من مضابط اجتماع مجلس الوزراء المنعقد فى ٧ يناير ١٩٧٠

لسيادتها ، فبدا كما لو كان مظهرا من مظاهر التدحل فى سياستها الخارجية تجاه الشرق الاوسط . وكان رد فعل الحكومة الفرنسية أن ادخلت تحديدا جديدا فى قرار الحظر الذى أصبح على حد قول وزير الدفاع الفرنسى جان ديبريه حظرا اختياريا . ومن جهة أخرى أصدرت الدوائر الرسمية الفرنسية تأكيدا جديدا بأن عملية تسليم طائرات الميراج لليبيا ستتم على فترات تتيح لفرنسا التأكد من أنها لن تخل « بالهدف الرئيسى للسياسة الفرنسية من حيث البحث عن تسوية سلمية » . ( ٣٧ ) .

ولكن للصفقة الليبية للسلاح أهمية أخرى أيضا . فقد تطورت قضية الميراج الى أن أصبحت فى نظر اسرائيل تمثل أساس علاقاتها مع فرنسا ، الى حد أن ألقى آبا ابان فى ١٣ فبراير ١٩٧١ بتصريح جاء فيه ان « رفع الحظر على الاسلحة الفرنسية المرسلة الى اسرائيل ، هو الشرط الاساسى لتحسين العلاقات بين البلدين » . ( ٣٨ ) .

أما موقف الحكومة الفرنسية تجاه قضية الميراج فقد بقى،مرتبطا بجوهرسياستها الخارجية، ويمكن أن نستخلصه من كلمة ألقاها وزير الخارجية الفرنسى فى ١٩ فبراير ١٩٧٠ أمام لجنة الشئون الخارجية التابعة للجمعية الوطنية الفرنسية عندما أشار الى أنه « لا توجد سياسة فرنسية بشأن تسليم الاسلحة ، بل توجد سياسة فرنسية تجاه البحر المتوسط ، تتضمن فيما بين عناصر أخرى بيع أسلحة .. وان السياسة الفرنسية قائمة على التفتح ، وعلى اقامة علاقات صداقة ، بادئة فى ذلك بدول المغرب ، وذلك بهدف ضمان أمن البحر المتوسط الذى تعده فرنسا منطقة استقلال وسلام . » ( ٣٩ ) .

وفى نهاية عام ١٩٧١ كانت اسرائيل قد ادركت استحالة اجراء تغيير فى موقف فرنسا تجاهها . فأخذت تطالب برد المبالغ الذى دفعتها لصفقة طائرات الميراج ، وقيمتها ما يقرب من ٢٩٠ مليون فرنك . بالاضافة الى الفوائد بالنسبة لكل عام مضى على الدفع . ومن العوامل التى استحثتها على اتخاذ هذه الخطوة ، الازمة الاقتصادية التى واجهتها فى هذه الفترة . أما من جهة الحكومة الفرنسية ، فقد رأت أن تحل الموقف بقيامها بشراء الطائرات موضع الصفقة ، وتسليمها لقوات السلاح الجوى الفرنسى . وعلى هذا الاساس جرت مفاوضات بين الحكومتين فى نهاية ١٩٧١ أسفرت عن اتفاقية أبرمت فى ١٥ فبراير ١٩٧٢ تضمنت أن تسدد الحكومة الفرنسية مبلغ ٣٨٠ مليون فرنك للحكومة الاسرائيلية ، وهذا المبلغ يشمل بالاضافة الى المبالغ التى دفعتها اسرائيل ( ٢٩٠ مليون ) ، الفوائد على هذه المبالغ ( ٤٠ ) .

## تقييم السياسة الحيادية الفرنسية

ويقودنا هذا العرض للسياسة الحيادية التى انتهجتها فرنسا تجاه ازمة الشرق الاوسط منذ ١٩٦٧ . الى تأكيد حقيقة هامة ، وهى ان هذا الحياد الفرنسى الجديد قد ادى دون شك الى تقارب ملموس بين فرنسا والعالم العربى بصفة عامة . اما الانحياز لجانب اسرائيل الذى كانت تتميز به السياسة الفرنسية فى الماضى ، والذى بلغ ذروته فى عهد الجمهورية الرابعة ، فقد ثبت اليوم أنه قد نال من مصالح فرنسا فى المنطقة ولا سيما فى المشرق العربى .

وثمة حقيقة ثانية ، وهى ان هذه السياسة الحيادية لم تسلك طريقها الطبيعى الذى يفترضه النظام الديموقراطى الفرنسى . فهى لم تنبع من القاعدة الجماهيرية المتمثلة فى الجمعية الوطنية الفرنسية ، لكى تتولى السلطة التنفيذية المتمثلة فى الحكومة تنفيذها ، بل العكس هو الصحيح لذلك كان من الطبيعى ان تلاقى هذه السياسة معارضة خلال هذه الاعوام الخمسة الماضية فى صفوف النواب والشيوخ . بل انه فى صفوف الحكومة الديجولية ، وكانت هناك عناصر لا توافق عليها ، وتطالب بالرجوع الى السياسة القديمة . فقدبدت هذه السياسة فى نظر بعضهم ذات ارتباط وثيق بشخصية الجنرال دى جول الذى كانت له نظرة

(٣٧) تصريح رسمى عن الحكومة الفرنسية حول عملية تهريب القوارب الخمسة منشيربورج فى ٣١ دسمبر ١٩٦٩ ( صفحة ١٦٥ ) . Ibid (2ème Semestre 1969 — Notes & D ocuments)

(٣٨) انظر صحيفة ليمون عدد ١٥فبراير ١٩٧١

(٣٩) بيان صدر اثر الاستماع الى خطابوزيرالخارجية امام لجنة الشئون الخارجيةالتابعة للجمعية الوطنية الفرنسية — صفحة ٥٥ Ibid (1er Semestre 1970 — Notes & Do:uments)

(٤٠) انظر Keesing International Archieves —١٥ فبراير ١٩٧٢ — حول اتفاقيةتسوية صفقة الميراج الخمسين

خاصة للتاريخ ولمستقبل فرنسا ، او انها لا تعكس الرأى العام الفرنسى ، وبالتالى لم تجد تجاوبا من قطاعات واسعة منه ٠

اما الذين كانوا يؤيدون هذه السياسة ، وهم عادة من الديجوليين ، فقد كانوا يؤمنون بانها قد وجدت فى وقت حدده التاريخ ، وان الجنرال دى جول قد عبر من خلالها عن التغيير الذى طرأ على الاوضاع الدولية ، كما كان يريدها ان تكون اداة طيعة بين أيدى فرنسا . لكى تستعيد مجدها القديم الذى فقدته منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، بعد ان خرجت من هذه الحرب فى شكلى دولة كبرى اسما ، ودولة ضعيفة سياسا واقتصاديا ٠ وكان هؤلاء المؤيدون لتلك السياسة يصفون الانتقادات الشديدة التى تلاقيها ، بانها محاولات تقوم بها القوى الرجعية فى فرنسا ، لكى تثبت وجودها على المسرح السياسى (٤١) ٠

لهذا يجدر بنا انتساءل : الى اى مدى ستلتزم الحكومةالفرنسيةبهذه السياسةالحيادية، وخاصة بعد ان اختفى الجنرال دى جول من المسرح السياسى ؟

يؤكد بعضهم ان جورج بومبيدو قد انتخب رئيسا فى ١٥ يونيو ١٩٦٩ على اساس انه سيمضى فى الطريق الذى رسمه الجنرال دى‌جول ، وكذلك فى ٨ يوليو الماضى استقال شابان دلماس رئيس الوزارة الفرنسية وحل محله بيير ميسمير الذى كان وزيرا للدفاع ٠ ومثل هذا الاختيار لرئيس الوزارة الجديد الذى يعد من الديجوليين المتحمسين ، يعنى اساسا انه لن تجرى تعديلات جوهرية فى هذه السياسة الحيادية قبل مضى فترة ما ٠ بل ان البوادر تشير الى ان المرحلة القادمة فى الحياة السياسية الفرنسية سوف تشهد دعما ورجوعا لما سمى « بينابيع الفكر الديجولى » (٤٢) ٠

ومن جهة اخرى ، هناك من يرى ان فرنسا قد وصلت الى نقطة فى تطبيق سياستها الجديدة لم يعد فى وسعها ان تتراجع دون ان تناقض نفسها ٠ ولكن اذا قارنا بين سياسة دى جول هذه ، وتلك التى سلكتها حكومة جى موليه فى ١٩٥٦ الن تجد مثل هذا التناقض؟ وبالتالى الا يمكن ان يؤدى تغيير الحكم فى فرنسا الى احداث تحول جديد فى سياستها الخارجية ؟

ليتسنى لنا الرد على هذا التساؤل ، يجب علينا اولا ان لا نغفل اهم المبررات التى يمكن ان تدفع فرنسا الى الحفاظ على سياستها الحيادية وهى :

**اولا** ٠٠ ما جنته حتى الان من خلال هذا التحرك الدبلوماسى الذى نجم عنه تقارب تجاه العالم العربى ٠

**ثانيا** ٠٠ مدى توافق هذا التحرك الدبلوماسى مع تطلعات فرنسا على المسرح الدولى ٠

## اولا : احياء المصالح الفرنسية فى الشرق الاوسط

أولت فرنسا اهتماما خاصا بالشرق العربى خلال هذه الاعوام الاخيرة ، بعد أن أدركت أن نفوذها قد تقلص الى اقصى حد اثر فشل العدوان الثلاثى الاول فى ١٩٥٦ ٠ لهذا اجتهدت خلال الاعوام التالية فى استعادة مكانتها فى هذه المنطقة ، فقادها المنطق السياسى الجديد الذى ادخله دى جول على سياستها الخارجية ، الى أن تركز أساسا على التعاون الاقتصادى والفنى والثقافى والعلمى مع دول الشرق الاوسط ٠ وكانت اولى نتائج هذه السياسة الجديدة أن توثقت العلاقات الدبلوماسية بين فرنسا والدول العربية التى قاطعتها وقت العدوان الثلاثى فى ١٩٥٦ ٠

ولكن نقطة الانطلاق الحقيقية فى السياسة الاقتصادية والفنية والثقافية والعلمية التى سلكتها فرنسا تجاه العالم العربى ، قد دنت عندما عبرت عن موقفها الحيادى تجاه الصراع العربى الاسرائيلى ابان أزمة مايو ١٩٦٧ ، أو بالاحرى عندما أصدرت قرارها بحظر ارسال الاسلحة والمعدات العسكرية الى المنطقة منعا من تصعيد النزاع ٠ فمنذ هذا التاريخ ، يمكننا أن نؤكد أن فرنسا أصبح لها وجود جديد فى العالم العربى ، بعد ان كان هذا الوجود منحصرا فى بلاد المغرب العربى الثلاثة ، ومتمثلا أساسا فى شكل اتفاقيات اقتصادية وفنية ما لبث ان امتد الى بلاد المشرق العربى ، متخذا صيغة اتفاقيات عديدة ، وبترولية بصفة خاصة . وقد حققت فرنسا بعض الانتصارات المشجعة ، كانت آخرها الاتفاقية

(٤١) Philippe de Saint Robert — Le Jeu de la France en Méditerrannie. p. 37.

(٤٢) انظر صحيفة الاهرام عدد يوليو١٩٧٢ — مقال ايمن الامين « الرجوع الى ينابيع الفكر الديجولى » ٠

البترولية التى أبرمت مع العراق فى نهاية يونيو الماضى (٤٢) ·

## ثانياً ـ تطلعات فرنسا على المسرح الدولى :

لفرنسا تطلعات على المسرح الدولى جعلتها تتمسك حتى الان بسياستها الحيادية ، بل ان هذه السياسة اصبحت المعبر الاول عن استقلالها، والاداة التى ستتيح لها أن تسترجع مكانتها كدولة كبرى أوروبية · ان فرنسا فى تحركاتها داخل مجلس الامن من جهة ، وفى نطاق المحادثات الرباعية من جهة أخرى ، تريد أن تمثل أوروبا الغربية فى انطلاقها الجديد للتحرر من التبعية الامريكية · أى أن فرنسا ، وهى تؤكد حيادها تجاه الصراع العربى الاسرائيلى ، تريد فى الواقع أن تنقل الى الصعيد الدولى ما تراه لازمـا وجوهريا بالنسبة لاوروبا الغربية، وهو الحياد الذى سيخلصها من رواسب الحرب الباردة ويعجل بتكاملها

أما من حيث التزام فرنسا بمبادىء القانون الدولى فيما يخص الصراع العربى الاسرائيلى . فهو يعبر عن تأكيدها للمبادىء الدولية التى قامت عليها الحضارة الاوروبية ، اذ أنها تؤمن بأن هذا التعاون الدولى يتضمن قيما تخدم الانسانية . وبالتالى يجب تفضيله على منطق القوى النابعة عن التقدم التكنولوجى السريع الذى لم يتفاعل بعد مع القيم الحضارية ·

وفى الوقت نفسه ، فان لفرنسا هدفا هاما فى حفاظها على علاقاتها الثقافية مع جميع دول منطقة الشرق الاوسط . فهى تريد من خلال هذه الروابط الثقافية أن تكون على اتصال دائم ووثيق بالاطراف المعنية بالازمة ، وهى فى ذلك تأمل فى ان تبدو فى يوم ما الدولة الكبرى الوحيدة التى يؤهلها حيادها وتمسكها بالقيم الانسانية لتناول مشكلة الشرق الاوسط بروح موضوعية خالية من التحيز ·

ومن ثنايا هذه الاعتبارات التى توضح تمسك فرنسا حتى الان بالموقف الحيادى الذى اتخذته ازاء الصراع العربى الاسرائيلى منذ قيام أزمة مايو ١٩٦٧ ، يمكننا أن نقيم هذا التحـرك الدبلوماسى الفرنسى فى جملته . فنجد أن فرنسا ماضية فى طريق جديد تنشد فيه ادخال عملاق جديد على أعلى مستويات المسرح الدولى · وهو أوروبا الغربية التى تريد اليوم فى انطلاقة جديدة أن تقوم بدورها ، وتتولى التزاماتها تجاه السلام العالمى فى هذا العصر الذى شهد تفكك الاستقطاب الثنائى الذى فرضته الحرب البـاردة فـى الماضى ·وقد سجل هذا العام ظهور العمـلاق الصينى على مسرح الامم المتحدة . ولهذا تريد فرنسا التعجيل بظهور العملاق الاوروبى الغربى بدوره ، وهى من خلال المحادثات الرباعية تأمل فى أن تتأكد ملامح هذا العملاق الجديد . بل ان فرنسا تعمل على أن يسانده العالم النامى لاحداث توازن جديد فى القوى العالمية بين الدول التكنولوجية الكبرى والدول الحضارية · وهى فى ذلك تؤمن بأن مثل هذا التوازن لابد أن يكون فى النهاية صالح السلام والعدالة فى العالم ·

وفى النهاية اذا تساءلنا عن مدى فعالية هذا الموقف الحيادى الفرنسى بالنسبة لقضيتنا المصيرية فى الوقت الحالى ، فاننا سنجد دون شك أن موقف الحياد وما تضمنه من التزام بمبادىء القانون الدولى ، ومن ادانة الالتجاء الى القوة . وهو الموقف الذى اتخذته فرنسا وحثت عليه الدول الاوروبية الغربية الكبرى ، لم يؤد الى تقارب بين فرنسا والدول العربية فحسب . بل انه أدى أيضا الى تقارب بينها وبين الدول النامية عامة . التى تجنح الى عدم الانحياز ، وتريد أن تتخلص من الارتباط بالعملاق الامريكى أو العملاق السوفييتى ومثل هذا الالتحام بين الموقف الذى تريده فرنسا لاوروبا الغربية من جهة ، وموقف الدول النامية من جهة أخرى ، من الممكن أن يكون له ثقل ذو أهمية فى احداث توازن جديد فى القوى العالمية فى المستقبل · ولا يخفى ان مثل هذا الامر قد ينعكس فى النهاية على أزمة الشرق الاوسط ، لصـالح العدالة والسلام ·

---

(٤٣) ستحقق الاتفاقيـة الفرنسـيةالعراقية المبرمة فى يوليو دون شـكمكاسب طائلة ومتعددة لفرنسا : انهـا اولا ستدعم موقف شركة البترول الفرنسيةداخل اتحاد الشركات البترولية الـكبرى وذلك على حسـاب منافسيها وثانيـا ستعطى لفرنسا وضعا قياديا فى علاقات الدول الاوروبية بالعالم العربى وبالتالى قد يدعم مركزها داخل السوق المشتركة· وثالثا للاتفاقية ايضـا ذات أهميـةبالغة فيما يسمى باستراتيجية المستقبل· فالمعروف بان الولايات المتحدة لم تقلق من قبل من اثر التاميمات والمقاطعـةالبترولية ولكنها من جهة اخرى سـوفتضطـر فى ١٩٨٠ ان تسـتورد ثلثى ماتستهلـكه من البترول والمعـروف بان الدول العربية تملك ثلثى الاحتياطى الموجود فى العالم وبالتالى قد تصبح الاتفـاقية الفرنسية العراقية فى المستقبل بمثـابةسلاح فى يد فرنسا للحـد من الوصاية الامريكية على فرنسا اولا وعلى سائر دول أوروبا الغربية ثانيا · لجميع هذه الاسباب من المؤكد بان الاتفاقية تعد نصراكبيرا لفرنسا بلومبررا ساطعا للسياسة العربية التى وضعها دى جول وللحياد الفرنسى تجاه أزمة الشرق الاوسط ·

البترولية التى أبرمت مع العراق فى نهاية يونيو الماضى (٤٣) ٠

**ثانيا ــ تطلعات فرنسا على المسرح الدولى :**

لفرنسا تطلعات على المسرح الدولى جعلتها تتمسك حتى الان بسياستها الحيادية ، بل ان هذه السياسة اصبحت المعبر الاول عن استقلالها، والاداة التى ستتيح لها أن تسترجع مكانتها كدولة كبرى أوروبية ٠ ان فرنسا فى تحركاتها داخل مجلس الامن من جهة ، وفى نطاق المحادثات الرباعية من جهة أخرى ، تريد أن تمثل أوروبا الغربية فى انطلاقها الجديد للتحرر من التبعية الامريكية ٠ أى أن فرنسا ، وهى تؤكد حيادها تجاه الصراع العربى الاسرائيلى . تريد فى الواقع أن تنقل الى الصعيد الدولى ما تراه لازما وجوهريا بالنسبة لاوروبا الغربية، وهو الحياد الذى سيخلصها من رواسب الحرب الباردة ويعجل بتكاملها

أما من حيث التزام فرنسا بمبادىء القانون الدولى فيما يخص الصراع العربى الاسرائيلى . فهو يعبر عن تأكيدها للمبادىء الدولية التى قامت عليها الحضارة الاوروبية ، اذ أنها تؤمن بأن هذا التعاون الدولى يتضمن قيما تخدم الانسانية . وبالتالى يجب تفضيله على منطق القوى النابعة عن التقدم التكنولوجى السريع الذى لم يتفاعل بعد مع القيم الحضارية ٠

وفى الوقت نفسه ، فان لفرنسا هدفا هاما فى حفاظها على علاقاتها الثقافية مع جميع دول منطقة الشرق الاوسط . فهى تريد من خلال هذه الروابط الثقافية أن تكون على اتصال دائم ووثيق بالاطراف المعنية بالازمة ، وهى فى ذلك تأمل فى ان تبدو فى يوم ما الدولة الكبرى الوحيدة التى يؤهلها حيادها وتمسكها بالقيم الانسانية لتناول مشكلة الشرق الاوسط بروح موضوعية خالية من التحيز ٠

ومن ثنايا هذه الاعتبارات التى توضح تمسك فرنسا حتى الان بالموقف الحيادى الذى اتخذته ازاء الصراع العربى الاسرائيلى منذ قيام ازمة مايو ١٩٦٧ ، يمكننا أن نقيم هذا التحرك الدبلوماسى الفرنسى فى جملته . فنجد أن فرنسا ماضية فى طريق جديد تنشد فيه ادخال عملاق جديد على أعلى مستويات المسرح الدولى ، وهو أوروبا الغربية التى تريد اليوم فى انطلاقة جديدة ان تقوم بدورها ، وتتولى التزاماتها تجاه السلام العالمى فى هذا العصر الذى شهد تفكك الاستقطاب الثنائى الذى فرضته الحرب الباردة فى الماضى ٠وقد سجل هذا العام ظهور العملاق الصينى على مسرح الامم المتحدة ٠ ولهذا تريد فرنسا التعجيل بظهور العملاق الاوروبى الغربى بدوره ، وهى من خلال المحادثات الرباعية تأمل فى ان تتأكد ملامح هذا العملاق الجديد ، بل ان فرنسا تعمل على أن يسانده العالم النامى لاحداث توازن جديد فى القوى العالمية بين الدول التكنولوجية الكبرى والدول الحضارية ٠ وهى فى ذلك تؤمن بأن مثل هذا التوازن لابد أن يكون فى النهاية صالح السلام والعدالة فى العالم ٠

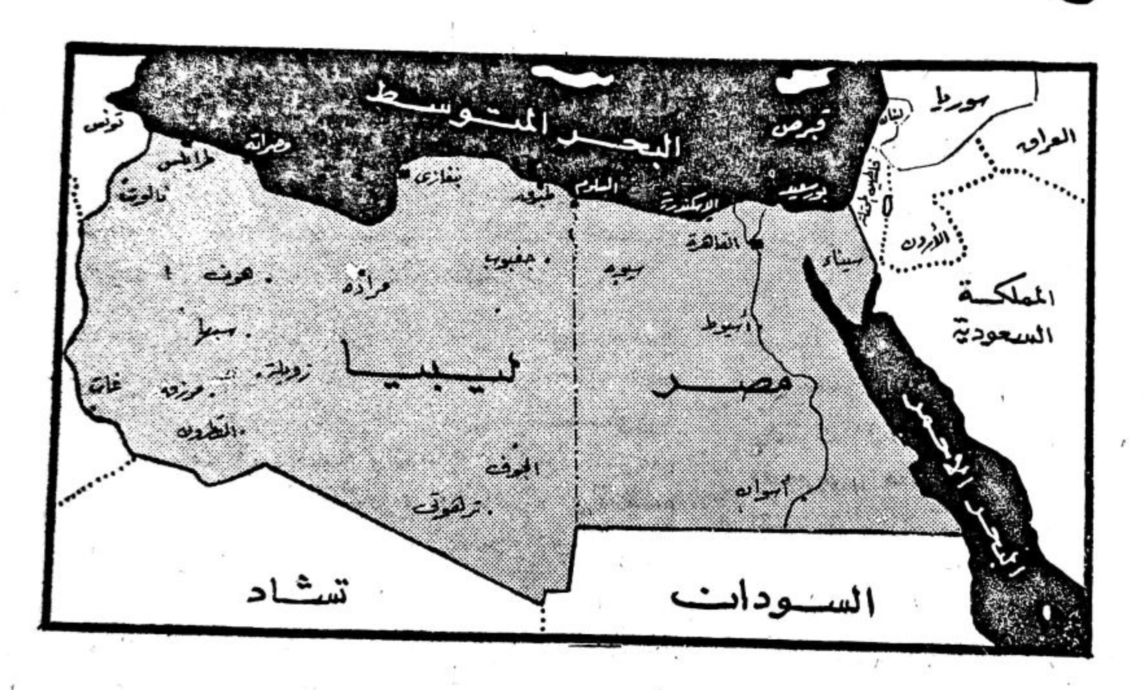
وفى النهاية اذا تساءلنا عن مدى فعالية هذا الموقف الحيادى الفرنسى بالنسبة لقضيتنا المصيرية فى الوقت الحالى ، فاننا سنجد دون شك أن موقف الحياد وما تضمنه من التزام بمبادىء القانون الدولى ، ومن ادانة الالتجاء الى القوة ، وهو الموقف الذى اتخذته فرنسا وحثت عليه الدول الاوروبية الغربية الكبرى ، لم يؤد الى تقارب بين فرنسا والدول العربية فحسب ، بل انه أدى أيضا الى تقارب بينها وبين الدول النامية عامة ، التى تجنح الى عدم الانحياز ، وتريد أن تتخلص من الارتباط بالعملاق الامريكى أو العملاق السوفييتى ومثل هذا الالتحام بين الموقف الذى تريده فرنسا لاوروبا الغربية من جهة ، وموقف الدول النامية من جهة أخرى ، من الممكن أن يكون له ثقل ذو أهمية فى احداث توازن جديد فى القوى العالمية فى المستقبل ٠ ولا يخفى ان مثل هذا الامر قد ينعكس فى النهاية على أزمة الشرق الاوسط ، لصالح العدالة والسلام ٠

---

(٤٣) ستحقق الاتفاقية الفرنسية العراقية المبرمة فى يوليو دون شك مكاسب طائلة ومتعددة لفرنسا : انها اولا ستدعم موقف شركة البترول الفرنسية داخل اتحاد الشركات البترولية الكبرى وذلك على حساب منافسيها وثانيا ستعطى لفرنسا وضعا قياديا فى علاقات الدول الاوروبية بالعالم العربى وبالتالى قد يدعم مركزها داخل السوق المشتركة٠ وثالثا للاتفاقية ايضا ذات اهمية بالغة فيما يسمى باستراتيجية المستقبل٠ فالمعروف بأن الولايات المتحدة لم تقلق من قبل من اثر التأميمات والمقاطعة البترولية ولكنها من جهة اخرى سوف تضطر فى ١٩٨٠ ان تستورد ثلثى ماتستهلكه من البترول والمعروف بان الدول العربية تملك ثلثى الاحتياطى الموجود فى العالم وبالتالى قد تصبح الاتفاقية الفرنسية العراقية فى المستقبل بمثابة سلاح فى يد فرنسا للحد من الوصاية الامريكية على فرنسا اولا وعلى سائر دول اوروبا الغربية ثانيا ٠ لجميع هذه الاسباب من المؤكد بان الاتفاقية تعد نصرا كبيرا لفرنسا بل ومبررا ساطعا للسياسة العربية التى وضعها دى جول وللحياد الفرنسى تجاه أزمة الشرق الاوسط ٠




# وحدة ليبيا ومصر




الوحدة والاوضاع الدستورية
الوحدة والتكامل الاقتصادى
الوحدة والتركيب الاجتماعى
الوحدة والتنظيم السياسى
الوحدة والحركة النقابية
الوحدة والعمق الاستراتيجى
الوحدة والتنسيق الاعلامى
الوحدة والدبلوماسية المشتركة
الوحدة والرأى العام العالمى
الوثائق الخاصة بالوحدة

من الاهمية أن تواكب خطوات الوحدة الاندماجية المرتقبة بين مصر وليبيا ، المزيد من الدراسات والبحوث التى تتناول هذه الوحدة بابعادها السياسية والدستورية والاقتصادية والاجتماعية . ان مثل هذه الدراسات والبحوث هى العصب الفكرى لاية وحدة قائمة على أسس علمية .

وادراكا لهذا .. واستجابة للدافع القومى .. بادرت مجلة « السياسة الدولية » بتقديم هذا الملف عن « وحدة ليبيا ومصر » كاسهام نرجو أن يكون منطلقا لدراسات وبحوث اخرى اكثر تفصيلاً

والمجلة اذ تقدم هذا الملف ، تود ان تنوه بجهود المفكرين والخبراء الذين شاركوا فى اعداده .



# الوحدة.. والأوضاع الدستورية

لا اعتقد أن أهمية تحقيق الوحدة بين مصر وليبيا ، كنواة لوحدة عربية شاملة وكنموذج لها ، أمر يحتاج الى تأكيد • ولا اعتقد أيضا أن أهمية هذه الوحدة كخطوة فى سبيل دعم النضال العربى ضد العدوان الاسرائيلى مما يحتاج الى توضيح • ولكن تحقيق هذه الوحدة يجب أن يحيط احاطة تامة بالجوانب الدستورية المتعلقة بها • وهذه الجوانب الدستورية ، لا يمكن أن تكون منقطعة الصلة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية بل انها يجب أن تكون تعبيرا صادقا عنها •

لقد نص بيان اعلان الوحدة على تشكيل سبع لجان أساسية لدراسة كل ما يتعلق بتحقيق هذه الوحدة فى مجالات الشئون الدستورية والتنظيمات السياسية والدفاع والامن القومى والنظم الاقتصادية والتشريع والقضاء والنظم الادارية والمالية والتعليم والعلوم والثقافة والاعلام •

واعتقد أن الجوانب الدستورية لا يمكن أن تعالج الا فى ضوء ما تنتهى اليه اللجان الاخرى النوعية وخاصة ما يتعلق بالنظم الاقتصادية والادارية والمالية والتنظيمات السياسية والدفاع والامن القومى •

والذى لا شك فيه أن هناك جملة أمور تمهد الارضية لتحقيق هذه الوحدة •

فمن ناحية فان قيام دولة اتحاد الجمهوريات العربية ، ومن قبله اعلان ميثاق طرابلس ، قد مهد الارضية لتقريب النظم والسياسات بين مصر وليبيا •

ومن جهة أخرى ، فان قيام الاتحاد الاشتراكى فى ليبيا على نفس الاسس التى يقوم عليها الاتحاد الاشتراكى فى مصر وباعتبار أن هذا التنظيم السياسى يعبر عن تحالف قوى الشعب العاملة ، يجعل تحقيق وحدة اندماجية للتنظيم السياسى أمرا ميسورا خاصة وأن هناك دراسات كانت قد بدأت فعلا فى هذا الاتجاه •

كذلك فان النظم القانونية المطبقة فى ليبيا تتفق فى كثير من النواحى مع النظم القانونية فى مصر • ومن ثم فان مراجعة التشريعات فى كل من مصر وليبيا يمكن أن تجرى معتمدة على أساس مشترك قائم فعلا وقد ساهم فيه المشرعون المصريون منذ عشرات السنين بقسط وافر من التقريب والتوحيد ، كما أن هذه المراجعة ستأخذ فى اعتبارها ما يقرره دستور ١١ سبتمبر ١٩٧١ من اتخاذ الشريعة الاسلامية مصدرا رئيسيا للتشريع وما أعلنه مجلس قيادة الثورة الليبى بقراره الصادر فى ٢٨ أكتوبر ١٩٧١ أيضا من اتخاذه الشريعة الاسلامية مصدرا أساسيا للتشريعات وتشكيل لجنة عليا لمراجعة القوانين الوضعية وتعديلها وفقا لذلك • وبعض فقهاء الشريعة الاسلامية من المصريين يساهمون مع اخوانهم الليبيين منذ وقت فى القيام بهذه الدراسات •

ولكن هناك جملة أمور يجب أن تكون فى الاعتبار عند وضع الاطار الدستورى لهذه الوحدة المرجوة •

فتحقيق هذه الوحـدة يقتضى اصدار دستور واحد للدولة الجديدة بينما أنه فى النظم الاتحادية يمكن أن يكون هناك دستور واحد اتحادى ثم يكون لكل جمهورية أو ولاية دستورها . ومن المعروف أن الدستور الحالى فى ليبيا صدر على شكل اعلان دستورى فى ١٥ ديسمبر ١٩٦٩ وهو يتفق فى مقوماته وأساسياته مع أحكام الدسـتور المصرى الذى كان قائما منذ مارس ١٩٦٤ والتى احتفظ بها دستور ١١ سبتمبر ١٩٧١ المصرى . بل انه من الصدف العجيبة أن هذا الدستور الليبى وقد صدر فى ديسمبر ٦٩ أى قبل اعلان الدستور المصرى الجديد بقرابة عامين قد أشار فى مادته الرابعة الى الوحدة الوطنية بقوله أن التضامن الاجتماعى أساس الوحدة الوطنية ، وقد جاء بعدها دستور ١١ سبتمبر ١٩٧١ المصرى فركز بدوره على أهمية الوحدة الوطنية .

كذلك فان الاعلان الدستورى فى ليبيا يتبنى أيضا تحقيق الاشتراكية التى تحظر أى شكل من أشكال الاستغلال وينص على أن الدولة تعمل عن طريق اقامة علاقـات اشتراكيـة فى المجتمع على تحقيق كفاية فى الانتاج وعدالة فى التوزيع ، بهدف تذويب الفوارق بين الطبقات سلميا ، كما انه أفرد أهمية للتخطيط القومى الشامل الذى يخضع له كل من القطاعين العام والخاص - وهى مقومات تكاد تكون مماثلة للمقومات التى ينص عليها الدستور المصرى .

ولكن الخلاف القائم بين النظم الدستورية فى البلدين يتعلق بنظام الحكم فقد سارت ثورة الفاتح من سبتمبر فى نفس الطريق الـذى بـدأته ثورة ٢٣ يوليو ، من أن يكون مجلس قيادة الثورة هو أعلى سلطة فى الدولـة وأنـه يتولى أعمـال السيادة كما يتولى سلطة التشريع . وبطبيعة الحال فان هذه أول ناحية يجب أن تتنـاولها الدراسة . ويحسن الاستفادة فى تحديد نظـام الحكم بتجربة الوحدة بين مصر وسورية . وهناك أسئلة تطرحها هذه التجربة . فهل يكون هنـاك مجلس تشريعى واحد ؟ وكيف يتم انتخابه وتشكيله وخاصة وأن ليبيا منذ قيام ثورتها لم تشكل مجلسا نيابيا ، بينما أن هناك مجلس منتخب فى مصر فى ظل دستور ١١ سبتمبر ١٩٧١ ؟ وهل يكون لـكل اقليم مجلس تشريعى ثم يكون هناك مجلس تشريعى موحد . أم يكون هناك مجلسان ، أحدهما يتم فيه التمثيل على أساس الدوائر الانتخابية أى على أساس السكان والاخر يتم فيه التمثيل على أساس الاقليم . وهل يمكن أن تعمق تجربـة المجـالس الشعبية فى المحافظات التى بدأناها فى مصر هذا العام ، لتمتد الى محافظات الاقليـم الليبـى ؟

ولاشك أن تحقيق هذه الوحدة سينعكس أيضا على طريقة تشكيل مجلس الامة الاتحادى ضمن نطاق اتحاد الجمهوريات العربية . اذ أنه من المعروف طبقا لدستور الاتحاد أن مجلس الامة الاتحادى يتكون من عشرين عضوا من كل جمهورية ينتخبهم مجلس الشعب فى كل جمهورية من بين أعضائه . فعند تحقيق الوحدة بين مصر وليبيا ، فان هذا يعنى أن الاتحاد سيكـون مكونـا مـن دولتين : سورية من ناحية ودولة الوحدة الجديدة بين مصر وليبيا من ناحية أخرى .

فاذا انتقلنا بعد ذلك الى تحديد كيفية تشـكيل الحكومة ، فان تجربة الوحدة بين مصر وسورية قد مرت فى ذلك بمرحلتين : مرحلـة شكلـت فيهـا وزارات فى كل اقليم الى جانب وزارات مركزية يمتد اختصاصها للاقليمين معا ، مع قيـام مجلس تنفيذى لكل اقليم ، ومرحلة بدأت فى ١٦ أغسطس ١٩٦١ ولم يكتب لها الاستمرار طويلا نتيجة لنكسة الانفصال . وفيها شكلت وزارة واحدة للجمهورية العربية المتحدة ضمت خمسة نواب لرئيس الوزراء من مصر واثنين من سورية ، وكانت تضـم ٢٤ وزيرا مصريا و١٣ وزيرا سوريا علاوة على ثلاثة نواب للوزراء من المصريين .

والذى لا شك فيه أن هناك وزارتين لا خلاف فى أنه أيا كان الشكل الذى تتم عليه الوحدة ، فانهما يجب أن تكونا مركزيتين وهما وزارة الخـــارجية ووزارة الدفاع .

وفيما يتعلق بتوحيد السلطـة القضائيـة فى الاقليمين ، فاننا يجب أن نأخذ فى الاعتبار أن المحكمة العليا فى ليبيا تتولى اختصاصات المحكمة الدستورية كما تتولى اختصاصـات محكمة النقض والقضاء الادارى ، بينما أن هذه الاختصاصـات موزعة طبقا للنظام القضائى المصرى على ثلاث محاكم ، هى المحكمة الدستورية العليا التى نص

الدستور على انشائها لتحل محل المحكمة العليا الحالية ، ثم محكمة النقض ومحاكم القضاء الادارى وعلى رأسها المحكمة الادارية العليا . فهل يتم التوحيد عن طريق انشاء محكمة عليا كما هو الامر فى النظام الليبى ، أم عن طريق انشاء محكمة دستورية عليا واحدة للاقليمين ثم محكمة نقض ومحاكم للقضاء الادارى تكون لكل منها دوائر خاصة بالاقليم الليبى ؟

وفى تحديد الاطار الدستورى للوحدة فاننا يجب أن نأخذ فى الاعتبار الظروف الخاصة بكل اقليم ، سواء فيما يتعلق بتحديد القدر المسموح به للملكية الزراعية مثلا فى كل من ليبيا ومصر ، او فيما يتعلق بتحديد موارد كل من الاقليمين والقدر الذى يخصص من هذه الموارد على مستوى دولة الوحدة . وقد يقتضى الامر عند الدراسة المتعمقة التسليم بوجوب التدرج فى توحيد النظم النقدية والمالية ، واذا كان من الممكن أن تكون هناك خطة قومية شاملة للاقليمين ، فان النظرة الواقعية قد تقتضى الابقاء على موازنة مستقلة لكل اقليم كنتيجة لتحقيق الحكم المحلى على مستوى الاقليم لا كنتيجة لطبيعة مستقلة لكل اقليم .

ولا شك أن القانونين اللذين وافق عليهما مجلس الشعب المصرى اخيرا بالنسبة لاعتبار الليبيين كالمصريين فيما يتعلق بالتملك فى الاقليم المصرى او العمل فيه ، هما أول تعبير تشريعى للوحدة المرتقبة ، وهو تعبير جاء سابقا لارساء الشكل الدستورى ومثل هذين القانونين يصدران ايضا فى ليبيا ويقرران للمصريين فيها حقا مماثلا .

وفى اعتقادى ان التنظيم الدستورى الناجح هو الذى لا يغفل الظروف الواقعية ويدفع آمال الشعب نحو الوحدة فى خطوات مدروسة . وهو ما دعا الرئيسين السادات والقذافى الى تحديد مدة عام لاجراء الدراسات والمشاورات مع المبادرة الى خلق قيادة سياسية موحدة تعرض عليها نتيجة هذه الدراسات . كما أننا فى ارساء الشكل الدستورى للوحدة يحسن ألا نتقيد بشكل من الاشكال التقليدية المعروفة بحذافيره . بل يمكن أن نمزج بين هذه الاشكال بما يتفق مع الواقع ومع اهمية قيام هذه الوحدة على أساس متين يكتب لها النجاح .

دكتور جمال العطيفى

# الوحدة.. والتكامل الاقتصادى

فى أول أغسطس الماضى ، أعلن الرئيسان أنور السادات ومعمر القذافى تحقيق الوحدة الكاملة بين مصر وليبيا ، على أن يتم اقرار واعلان الصيغة النهائية لمشروع الوحدة وطرحه فى الاستفتاء الشعبى ، وعلى أن تنتهى كل هذه الاجراءات قبل أول سبتمبر من العام القادم ١٩٧٣ . وقد حدد الاعلان تكوين سبع لجان مشتركة ، تتولى دراسة تحقيق الوحدة فى سبع مجالات ، هى : الشئون الدستورية ، التنظيمات السياسية ، الدفاع والامن القومى ، النظم الاقتصادية ، التشريع والقضاء ، النظم المالية والادارية ، التعليم والعلوم والثقافة والاعلام .

وقد صاحب صدور هذا الاعلان ، تحقيق بداية جادة وعملية للسير فى طريق الوحدة الاقتصادية ، باعتبارها الركيزة والدعامة الاساسية لقيام الوحدة الدستورية والسياسية ، تمثلت فى صدور قرارين يكفلان :

١ ـ اعطاء الحق لكل من المصرى والليبى فى ملكية العقارات والمنقولات فى البلدين ·

٢ ـ حق العمل وممارسة المهن والحرف لكل من المصرى والليبى فى البلدين ·

وكلا القرارين ، على النحو السابق ، يبدآن طريق الوحدة بامكان ادماج والغاء القيود المفروضة على كل من حقوق الملكية الخاصة والعمل ، وبالتالى اعطاء الحرية لعنصرين هامين من عناصر الملكية ( ملكية رأس المال والعمل ) ليقوما بدورهما فى ربط قطاعات متعددة فى الاقتصادين الليبى والمصرى ، ابتداء بملكية العقارات ( أرض زراعية · مبانى ) الى ممارسة الاعمال سواء فى ظل الملكية الخاصة والمشروع الخاص أو فى ظل التبعية للقطاع العام ·

## الوحدة والاندماج الاقتصادى

ان المفهوم العام للوحدة الاقتصادية ، هو التطبيق العملى للاندماج والتكامل الاقتصادى بين قطاعات الانشطة الاقتصادية فى كلا الدولتين ، مع الابتعاد تدريجا عن مجالات التنافس والتشابه غير المجدية لكلا الدولتين · وبالنسبة لاقتصادى مصر وليبيا ، نستطيع أن نقول ان مجالات التكامل والاندماج المفيدين لكلا الدولتين تكاد تكون كاملة تماما ، باستثناء انتاج البترول الخام الذى يمكن أن تطبق عليه سياسات انتاج وتسويق مشتركة ، فى ظل الاهداف العربية والقومية المشتركة · فالاقتصاد المصرى ، وخاصة بعد ٢٠ عاما منثورة ٢٣ يوليو ٥٢ استطاع أن يحقق ـ الى حد ملموس ـ هدف التنوع والتعدد لمصادر الدخل والانتاج والثروة والتجارة الخارجية ، وهذا التنوع يتيح فرصا عديدة ومواتية لتحقيق التوافق مع أية دولة راغبة فى الوحدة الاقتصادية مع مصر · أما الاقتصاد الليبى ، وخاصة بعد اكتشاف البترول ، فقد تزايدت وارداته السلعية والخدمية بشكل ملحوظ ، لتدبير احتياجات السوق المحلية · فى الوقت الذى تضاءلت فيه ، بل انعدمت كلية ، معظم الصادرات التقليدية غير النفطية التى ظلت خاصية مميزة للاقتصاد الليبى ، ابتداء من صادرات الحيوانات ( ماشية ، أغنام ·· ) الى صادرات الفول السودانى والحديد الخردة · والوضع على هذا النحو قد يوحى لاول وهلة ـ مع التبسيط الشديد للامور ـ بأن الاقتصاد المصرى قد يستفيد بوضع المصدر لاحتياجات السوق الليبى ( سلع استهلاك ، سلع استثمار وتنمية ) ، والاقتصاد الليبى قد يكتفى بوضع المستورد لبعض احتياجاته من السوق المصرية بانتاجها المتعدد والمتنوع ، والمتفاوت الجودة والمزايا النسبية المتعارف عليها فى التجارة الدولية · غير أن الوضع الصائب والملائم ـ على المدى الطويل ـ لاقتصاد الوحدة ، هو أن يقدم الاقتصاد المصرى للاقتصاد الليبى احتياجات التنمية قبل احتياجات الاستهلاك ، حتى يصبح الاقتصاد الليبى قادرا على تكوين قطاعات اقتصادية متنوعة ومصادر انتاج ودخول ـ غير النفط ومنتجاته ومشتقاته ـ متنوعة ترتبط بتغير فى نمط وهيكل العمالة ونوعيتها فى الصناعة والزراعة والخدمات · وحقا فعل فقدم الاقتصاد المصرى امكانياته وخبراته ومساعداته الفنية لقيام بعض مشروعات التنمية فى الاقتصاد الليبى نذكر منها على سبيل المثال : مصنعان للالبان فى طرابلس وبنغازى · مصنع للزجاج وآخر للانابيب الحلزونية · مصنع للغزل والنسيج ، ووحدة لغزل الصوف بمدينة المرج · مصنع لتجفيف البصل · مصنع للحديد الخردة · مصنع للاحذية ، ومصنع لدباغة الجلود · مصنع للادوية · مصنع للورق ·

## الثورة الخضراء فى ليبيا

### طريق نحو الوحدة الاقتصادية :

ان شعار الثورة الخضراء الذى رفعه الرئيس القذافى ، انما يعنى تحقيق الاكتفاء الذاتى فى مجال الانتاج الزراعى ، وتوطين الفلاحين فى الارض ، مع ثورة فى الصناعة تخدم أهل الريف والحضر على السواء · وتحقيق الثورة الخضراء ، دعاماته الاساسية استصلاح الاراضى ، وتشييد الطرق الجديدة ، واصلاح الطرق القائمة لربط أجزاء الوطن الليبى وكلا الدعامتين تتطلبان :

ـ ضمان وانتظام توفير احتياجات ليبيا من المياه اللازمة للشرب والرى · ومن الطبيعى أن يكون مشروع مد ليبيا بمليونمترمكعبيوميامن مياه النيل ، للوفاء باحتياجات الشرب لنصف

مليون مواطن ، ورى ١٠٠ الف فدان بالرش يمكن زيادتها الى ١٢٠ الف فدان . ضروريا رغم تكاليف المشروع وقيمتها ٣٠٠ مليون جنيه ، غير ان اهميته وفوائده للاقتصاد الليبى وتحقيق الاندماج بين الاقتصادين الليبى والمصرى ،تفوق الفائدة من بقاء هذا المبلغ فى شكل أرصدة عاطلة ـ ودون استخدام ـ لدى بعض بنوك دول اوروبا الغربية

ـ اعداد دراسات لمصادر المياه وتصنيف للتربة ومصادر المياه الجوفية ، حتى تكتمل وتمتد رقعة الارض الزراعية ، خاصة بعد تعرضها للنقصان نتيجة للجفاف ، واستمرار هجرة الايدى العاملة من الريف الليبى الى الحضر ، جريا وراء الدخل المرتفع فى المدن وفى مناطق استخراج البترول ونقله وتصديره ٠

ـ المشاركة فى تنفيذ المشروعات بين الجانبين المصرى والليبى ، ويمكن للقطاع العام فى مصر أن يأخذ دورا ومكانا رائدابما هو متاح له منخبرات متعددة فى قطاعات الانشاء والتعمير ، وليس هناك ما يمنع من قيام المشاركة بخطى وئيدة ووثيقة الى جانب وجود وبقاء العنصر الاجنبى ـ بالقدر المناسب والمطلوب ، بما هو متاح له من كفاءات وخبرات متنوعة ، تفيد على وجه اليقين كلا الجانبين المصرى والليبى ، اذا ما أتيحت لهما ميزة الاحتكاك المباشر بالخبرة الاجنبية

ـ سلامة اختيار الصناعات الاساسية أو القاعدة الموافقة والملائمة للاقتصاد الليبى بخصائص سوقه غير الواسعة ، وتعداد سكانه القليل ، واحتياجات الاستهلاك النهائى المحدود ٠ وبالتالى تصبح قضية توجيه الاستثمار وكفاءته خير مؤشر للحكم على مزايا الاستفادة بالخبرة المصرية فى المدى الطويل ، وما تقدمه من خدمات للاقتصاد الليبى ، خاصة وانها بالتأكيد أقل كلفة من نظيرتها الاوربية مثلا ، ومثالنا هنا فى صناعة الاسمنت والتشييد والبناء .

## دور التنمية الاقتصادية فى مصر :

ان الاقتصاد المصرى ، بما قطعه من شوط فى مجال التنمية الاقتصادية ، ورغم ندرة الموارد المقدمة للتنمية ، واضطراره للاعتماد على الخارج بدرجات متفاوتة ، يستطيع أن يقدم للاقتصاد الليبى امكانياته وخبراته ، وفى ظروف جد تختلف ، ابرزها وفرة فى رءوس الاموال اللازمة للتنمية ، مع قصور ملحوظ فى العمالة ، وتناثر ، بل وتشتت فى الموارد الطبيعية ٠ ففى **مجال التنمية** ، يستطيع الاقتصاد المصرى أن يتجاوز بالاقتصاد الليبى مرحلة البدائية فى التنمية ٠ وفى مجال العمالة ، مساعدة الاقتصاد الليبى بالايدى العاملة ، والخبرات الفنية المدربة ، باعتبار ذلك ضرورة للاسراع بالتنمية من جانب ، وللقصد والوفر فى التكلفة من جانب آخر ، فضلا عما تتطلبه مرحلة التغير فى هيكل العمالة ، وتأثرها بظروف التحول من الزراعة الى الخدمات والصناعة ٠ وبالتالى يمتد التعاون ليشمل العمالة فى كافة قطاعات النشاط الاقتصادى ، من صناعة وزراعة وخدمات ٠

واذا كانت للتنمية ـ وخاصة فى البداية ـ آثارها غير المواتية ، وبالذات عدم التوازن العام للاقتصاد القومى ، فان الاقتصاد المصرى يستطيع أن يجعل التنمية فى ليبيا مصحوبة بتوازن اقتصادى عام ، خاصة اذا ما كان التوازن المطلوب شاملا لكل المعاملات الاقتصادية مع الخارج ، ابتداء من تنسيق سياسات الاستيراد ، الى تنظيم سياسات المعاملات المالية والنقدية مع الدول الاخرى ٠ ولعل فى مشاركة ليبيا فى رأسمال البنك المصرى الدولى للتجارة الخارجية والتنمية ـ بعد تحويله الى بنك عربى ـ خطوة جادة على طريق الوحدة المالية فى مواجهة التكتلات المالية الدولية .

## اتفاقيات التجارة والدفع بين ليبيا ومصر (١)

عقد أول اتفاق للتجارة بين ليبيا ومصر فى ٢٥ يونيو ١٩٥٣ لمدة سنة قابلة للتجديد ، ويعد هذا أول اتفاق تجارى تعقده ليبيا بعد الاستقلال مباشرة فى عام ١٩٥١ ، وكان الهدف منه توطيد العلاقات الاقتصادية بين البلدين ، على أسس تخدم مصالح الطرفين ، بالاضافة الى تنظيم التبادل التجارى التقليدى القائم بينهما ، ومنع تهريب السلع ، وخاصة المحظور تصديرها

(١) مصرف ليبيا ـ النشرة الاقتصادية ـ المجلد ٩ ـ العدد ٥ ـ

أو الخاضعة للاحتكار الحكومى كالسكر والتبغ والاقمشة • كما نص الاتفاق على معاملة الدولة الاولى بالرعاية ، فيما يتعلق بالرسوم والاجراءات الجمركية والاضافية ، مع التزام البلدين بعدم اعادة تصدير السلع التى يتم تبادلها بموجب هذا الاتفاق • وقد كان للظروف الاقتصادية التى مر بها البلدان ( قبل اكتشاف البترول بالنسبة لليبيا ) وما امتازت به من نقص فى العملات الصعبة - أثرها على الاتفاق حيث جعل تبادل السلع يقوم على أساس المقايضة ، وذلك بتبادل السلع الليبية بما يقابل قيمتها من السلع المصرية المسموح بتصديرها ، فيما عدا الارز الذى حددت قيمة تبادله بنسبة لاتقل عن ١٢ فى المائة من قيمة الواردات الليبية ، على شريطة الا يتجاوز المصدر منه الفى طن ، وان تخصص قيمة ١٢٠٠ طن سنويا منها لاستيراد الماشية والاغنام الليبية • وقد حدد الاتفاق سعر الارز بالسعر المحلى فى السوق المصرية ، مضافا اليه ضريبة التصدير • وتستورد ليبيا ، مقابل ذلك ، بما لا يقل عن ٤٠ فى المائة من قيمة صادراتها ، غزلا ومنسوجات قطنية مصرية الصنع • هذا وقد عهد بعملية المقاصة وتسوية الارصدة المستحقة للطرفين بموجب هذا الاتفاق الى البنوك المعتمدة فى كلا البلدين ، الا أن تنفيذ هذا الاتفاق واجهته عدة معوقات ، منها صعوبة التقيد بنظام المقايضة الذى تضمنه الاتفاق ، وما أدى اليه من تجميد لقيمة الصادرات الليبية ، أو على الاقل لجزء كبير منها لدى البنوك المصرية ، وبخلاف عوامل أخرى ، فقد أعيد النظر فى هذا الاتفاق وتم تعديله فى ٢٢-٩-١٩٥٦ باتفاق جديد للتجارة والدفع بدأ العمل به فى ١٥-٢-١٩٥٧ • وكان الهدف من ذلك الاتفاق ، رفع حجم التبادل التجارى بين البلدين ، والابقاء على حجم معين منه تحت أية ظروف ، وكذلك تسهيل المدفوعات الجارية بين البلدين ، والتى كانت سببا رئيسيا فى الغاء الاتفاق السابق ، وقد تميز هذا الاتفاق بتعهد الطرفين بتسهيل تجارة الترانزيت عبر حدود البلدين ، وذلك بتوفير جميع وسائل النقل اللازمة ، وعدم اخضاع السلع المارة الى الرسوم الجمركية أو رسوم الترانزيت ، عدا نفقات الخدمات وفقا للنظم الجمركية السارية فى كل من البلدين ، وكذلك عدم اخضاع المنتجات الصناعية والزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية المنتجة فى البلدين ، والتى يتم تبادلها بين الطرفين ، لرسوم داخلية تفوق الرسوم المفروضة على المنتجات المحلية المماثلة ، وعلى موادها الاولية فى بلد المستورد •

التبادل التجارى بين مصر وليبيا فى السنوات ٥١ - ١٩٥٢ - ٦٩ - ١٩٧٠ بالالف جنيه

| السنة | الصادرات الى ليبيا | الواردات من ليبيا | الميزان التجارى | السنة | الصادرات الى ليبيا | الواردات من ليبيا | الميزان التجارى |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ٥٢/٥١ | ٢٦٣ | ٤٩٠ | ٢٢٧ - | ٦١/٦٠ | ٦٢٤ | ٢٧٤ | ٣٥٠ + |
| ٥٣/٥٢ | ٣٤٥ | ٣٥٤ | ٩ - | ٦٢/٦١ | ٥٥٤ | ٧٦ | ٤٧٨ + |
| ٥٤/٥٣ | ٤٧٤ | ٥٤٠ | ٦٦ - | ٦٣/٦٢ | ٦٧٧ | ٥٠ | ٦٢٧ + |
| ٥٥/٥٤ | ١٨٣ | ٤٩٢ | ٤٩١ + | ٦٤/٦٣ | ٦٨٦ | ×٢٥٠٣ | ١٨١٧ - |
| ٥٦/٥٥ | ٩١٨ | ٤٣٥ | ٤٨٣ + | ٦٥/٦٤ | ٨٤٢ | ×٥٧١١ | ٤٨٦٩ - |
| ٥٧/٥٦ | ١١٢٠ | ٣٨١ | ٧٣٩ + | ٦٦/٦٥ | ٩٢٤ | ×٣٥٠٤ | ٢٥٨٠ - |
| ٥٨/٥٧ | ١٠٠١ | ٩٩٢ | ٠٩ + | ٦٧/٦٦ | ١١٣٨ | ٢٣٠ | ٩٠٨ + |
| | | | | ٦٨/٦٧ | ١٢٥٥ | ٣٥٢ | ٩٠٣ + |
| ٥٩/٥٨ | ٧٠٧ | ١٢٩٠ | ٥٨٣ - | ٦٩/٦٨ | ٢٢٦٢ | ٢٩٦ | ١٩٦٦ + |
| ٦٠/٥٩ | ٨١٢ | ٦٥٠ | ٢٦٢ + | ٧٠/٦٩ | ١٢١٦ | ٨٠ | ١١٣٦ + |

× يتمثل معظمها فى مواد بترولية
المصدر : البنك المركزى المصرى •

| | ١٩٦٦ | ١٩٦٧ | ١٩٦٨ | ١٩٦٩ | ١٩٧٠ |
|---|---|---|---|---|---|
| (١) المعاملات التجارية | | | | | |
| صادرات | ٦٤٠ | ٦٥١ | ١٦٩٠ | ١٢٨٧ | ١٩٤٨ |
| واردات | ٢٨٦ | ٨١ | ٨٣ | ١٤ | ٤٨ |
| الميزان التجاري | ٣٥٤+ | ٥٧٠+ | ١ر٦٠٧+ | ١ر٢٧٣+ | ١ر٩٠٠+ |
| (٢) المعاملات غير المنظورة | | | | | |
| متحصلات | ٢٠٨٩ | ٢٩٧٤ | ٢٣٧٨ | ٢٢٨٧ | ٢٤٣٣ |
| مدفوعات | ٢٥٥ | ٢٦٠ | ٢٨٨ | ٣٢٣ | ٨١٧ |
| الميزان | ١ر٨٣٤+ | ٢ر٧١٤+ | ٢ر٠٩٠+ | ١ر٩٦٤+ | ١ر٦١٦+ |
| (٣) ميزان العمليات الجارية | ٢ر١٨٨+ | ٣ر٢٨٤+ | ٣ر٦٩٧+ | ٣ر٢٣٧+ | ٣ر٥١٦+ |

ميزان العمليات الجارية لمصر مع ليبيا فى السنوات ١٩٦٦ ـ ١٩٧٠ بالاف الجنيهات المصرية ـ المصدر البنك المركزى المصرى

وترتيبا على ذلك ، كانت الواردات من مصر أكبر مما كانت عليه الواردات من البلدان العربية الاخرى حتى نهاية عام ١٩٦٣ ، حيث اخذت مركزها تونس • وقد ظل التبادل التجارى بين مصر وليبيا وحتى أول أبريل ١٩٧١ تنظمه اتفاقيتان للتجارة :

**الاولى :** معقودة فى ١٢ ـ ٥ ـ ١٩٦٠ وتسرى لمدة سنة ، وتتجدد تلقائيا وتلغى باخطار قبل ثلاثة أشهر وأهم الشروط :

**الثانية :** معقودة فى ٢٤ ـ ٧ ـ ١٩٦٨ وتسرى لمدة سنتين ، وتتجد تلقائيا وتلغى باخطار مدته ثلاثة اشهر وأهم الشروط :

ـ معاملة الدولة الاكثر رعاية •
ـ عدم اعادة التصدير بدون موافقة سابقة •
ـ تتم المعاملات بعملة قابلة للتحويل •
ـ تقوم العقود بالعملات الحرة • وقد الغى هذا الشرط فيما بعد •

ـ وفى ٣٠ يناير ١٩٥٧ أبرم أول اتفاق للدفع بين البلدين ، وبدأ العمل بـه فى ١٤ ـ ٢ ـ ١٩٥٧ ، وكان الهدف الرئيسى منه تسهيل تسوية المدفوعات الجارية بين البلدين على أساس نقدى ، بفتح حسابى مقاصة لدى البنك المركزى فى كلا البلدين ، وتجرى مقاصة سنوية لهذين الحسابين أو عند انتهاء العمل بهذا الاتفاق ، على أساس سعر الصرف الذى حدد للجنيه الليبى وهو ٩٧٥ر٠ جنيه مصرى ، حيث تسدد الارصدة الدائنة عن هذه التسوية بالجنيه الاسترليني أو بعملة أخرى يقبلها الطرف الدائن •

وقد أدت بعض الاجراءات النقدية حينذاك الى تحول المصدرين المصريين الى تصدير سلعهم الى بلدان أخرى للاستفادة من علاوة التصدير الممنوحة لبعض العملات الحرة ، كما أدت أيضا الى عرقلة التبادل التجارى بين البلدين ، الامر الذى كان له الاثر الواضح على حجم التبادل التجارى بين البلدين فى السنوات التالية باستثناء مشتريات البترول الليبى •

ومنذ ٢٤ ـ ٧ ـ ١٩٦٨ اقتصر الاتفاق بين مصر وليبيا على اتفاق للتجارة فقط ، وبذلك لم تعد هناك وحتى أول أبريل سنة ١٩٧١ اتفاقيات دفع معقودة بين البلدين ، على خلاف الحال بين مصر وعشر دول عربية أخرى ( الجزائر العراق • الاردن • لبنان • المغرب • السودان • سوريا . تونس • اليمن • اليمن الجنوبية الشعبية] • وقدكان الغاء اتفاق الدفع المعقود بين البلدين فى ١٢ ـ ٥ ـ ٦٠ واقتصاره على اتفاق للتجارة ، أثره الملحوظ على تنشيط حجم التبادل التجارى بين البلدين •

**تطور العمليات الجارية بين ليبيا ومصر :** وتتمثل تلك العمليات فى شقين هما ، المعاملات التجارية بمعناها السلعى ( صادرات وواردات سلعية ) المعاملات غير المنظورة بمعناها غير السلعى ( متحصلات ومدفوعات الخدمات الرسمية المتبادلة بين البلدين ) ففى السنوات الخمس ١٩٦٦ ـ ١٩٧٠ حدث تطور بطىء ، وان كان ملموسا ، فى حجم وقيمة المعاملات السلعية والخدمية بين البلدين وان كان من الملاحظ ان نمو الصادرات السلعية كان أسبق وأكبر من نمو متحصلات المعاملات غير المنظورة مع ليبيا ، باعتبار أن الاخيرة تتمثل فى متحصلات سياحة وسفر لمواطنى ليبيا الى مصر فى بعض أشهر

السنة • ومع أن مستوى الصادرات المصرية فى عام ١٩٧٠ قد قفز الى ثلاثة أمثال ما كان عليه فى عام ٦٦ الا أنه لايكاد يصل الى نسبة الـ ١ فى المائة من قيمة واردات ليبيا فى عام ٧٠ • ورغم ضآلة مدفوعات مصر بالنسبة للعمليات غير المنظورة الا أنها تظهر اتجاها متزايدا • وبصفة عامة ، فقد حقق ميزان العمليات الجارية لمصر مع ليبيا خلال السنوات الخمس ١٩٦٦ ـ ١٩٧٠ فائضا يناهز الـ ١٦ مليون جنيه لصالح مصر ، منها ٥ر٣ مليون جنيه خلال عام ١٩٧٠ وحده • وفى تقديرنا ، ان الارقام الخاصة بعام ١٩٧١ • الشهور المنقضية من عام ١٩٧٢ ، ستبرز تقدما وتزايدا أكبر فى العمليات المتبادلة •

## مجالات التكامل والاندماج الاقتصادى

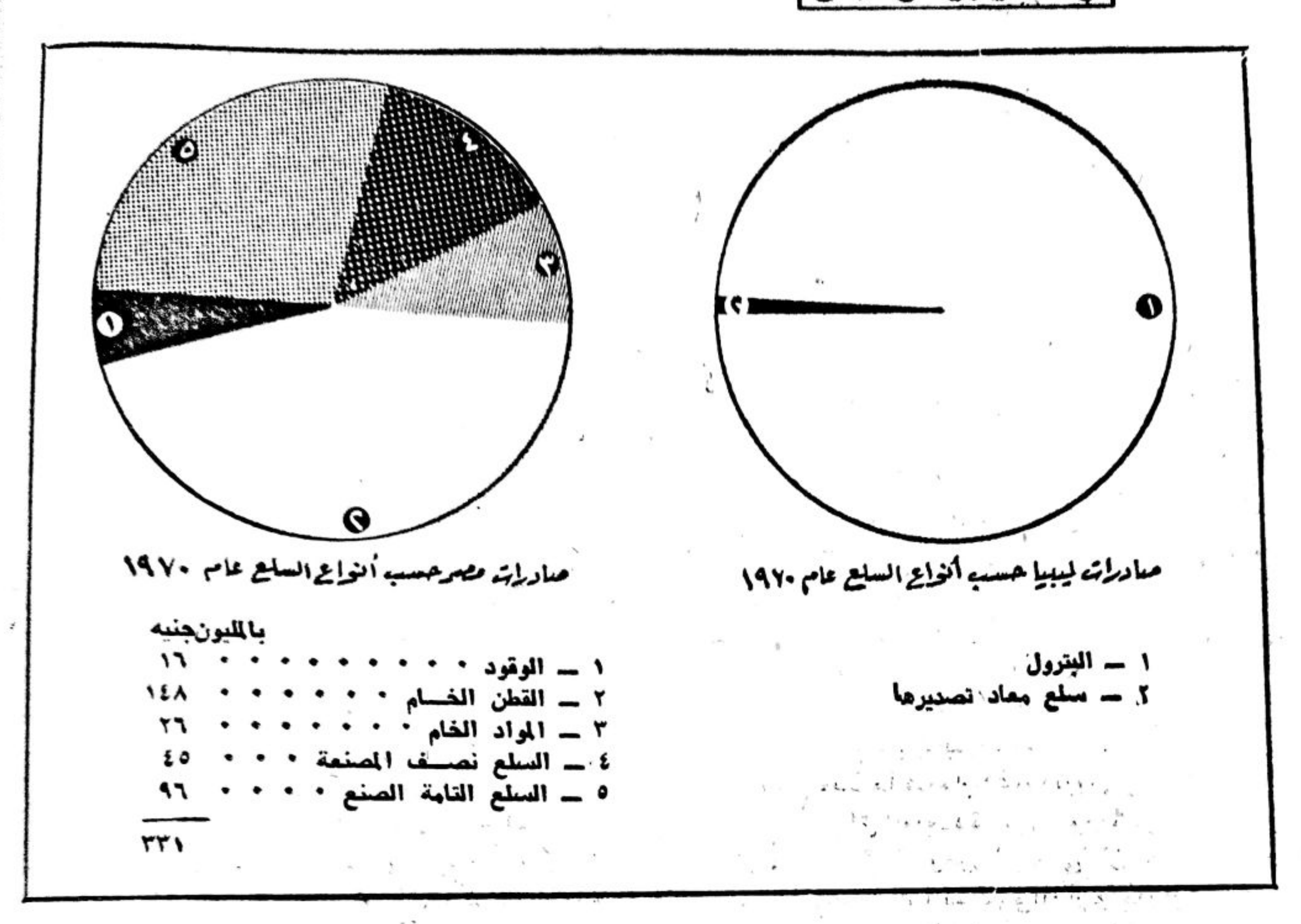
### أ ـ فى قطاع الانتاج والتجارة الخارجية

فى السنوات الاخيرة ، وعلى الاخص فى الستينات ، حدث تطور هائل فى اقتصاد كل من ليبيا ومصر ، ففى حين أدى اكتشاف البترول واستخراجه وتصديره على نطاق واسع الى زيادة الدخل القومى ومتوسط دخول الافراد ، وبالتالى حدوث تحول عظيم فى هيكل وقيمة ونوع الواردات الى ليبيا ، فقد أدت مشروعات التنمية الاقتصادية فى مصر الى حدوث تطور ملحوظ فى كل من هيكل الواردات [ استهلاكية • وسيطة • استثمارية ) وهيكل الصادرات .

ومع التسليم بأن كلا الاقتصادين الليبى والمصرى ، يهدف الى رخاء شعبى ليبيا ومصر على المدى الطويل ، فاننا نستطيع أن نجد مجالات للتكامل الاقتصادى بين كلا الدولتين على المستوى القطاعى ، بمعنى أن ليبيا تستورد سلعا معينة من أسواق تقليدية يمكن لها ان تستوردها من مصر وكذلك الحال بالنسبة لمصر ( وبالذات فى مجال الوقود والطاقة ) . ولعله من المناسب ان نذكر ـ مقدما وفى البداية ـ ان كلا الاقتصادين الليبى والمصرى يتفقان فى خصائص اساسية فى مجال التجارة الدولية ، تتمثل فى اعطاء وزن وأهمية نسبة أكبر لواردات التنمية (قصر الاستيراد على السلع الضرورية والرأسمالية) مع الوفاء باحتياجات الاستهلاك الضرورى والقاعدى ، وتنويع التجارة الخارجية (سلعيا وجغرافيا ) مع استثناء ، ظروف ليبيا فى مجال الصادرات غير النفطية التى انكمشت الى حد بعيد ، بحيث أصبحت قيمتها لا تتجاوز نصف المليون دينار ، لتتمثل فى بعض المواد الخام وبعض المواد الغذائية ، واختفاء صادرات المشروبات والتبغ والفول السودانى واللوز والحمضيات لعدم كفاية الانتاج من هذه السلع • يضاف الى ذلك أن قائمة التبادل التجارى لكلا الدولتين مع دول العالم تحتوى على سلع وبالذات الواردات الغذائية ـ لا تتطلب بالضرورة توفر مستوى عال من الجودة مثل السلع المصنعة الاخرى ، خاصة اذا ما كانت ميزة انخفاض تكلفة الاستيراد ( ثمن زائد تكاليف نقل وغيرها ) عاملا مفضلا ومعوضا لاية احتمالات فى نقص الجودة عن السلع المنافسة لانتاج أى من الدولتين • ونورد فيمايلى تحليلا لمجالات التكامل السلعى ( القطاعى ) وفقا لبنود التجارة الخارجية فى كل من ليبيا ومصر .

١ ـ **الوقود** • يمثل البترول ، وهو العنصر الرئيسى فى اقتصاد وصادرات ليبيا ، دورا كبيرا ومتزايدا ، حيث بلغت صادرات ليبيا منه فى عام ١٩٧٠ مثلا ما قيمته ٨٤٠ مليون جنيه ليبى ، ذهبت الى أسواق متعددة فى أوربا وآسيا واليابان والامريكتين • ومن البديهى أن حاجة مصر من واردات الوقود السائل والغازى متزايدة القيمة من عام لاخر ، حيث بلغت قيمة ما استوردته مصر من بترول خام وبنزين وكيروسين وديزل وسولار ومازوت وبوتاجاز فى عام ١٩٧٠ وحده ما يعادل حوالى ٢٥ مليون جنيه . ويمكن للانتاج الليبى ـ بمزايا القرب وانخفاض تكلفة النقل وتيسيرات التسويق ـ أن يفى بقدر كبير من احتياجات مصر من الوقود السائل والغازى ، رغم تزايد صادرات مصر من هذه السلع .

٢ ـ **بعض الخامات** ، مثل التبغ والجلود غير المدبوغة والصوف الخام ، وهذه السلع تكون قدرا غير قليل من واردات مصر ، بلغت قيمتها فى عام ١٩٧٠ وحده حوالى ١٥ مليون جنيه ، صحيح أنه مع اكتشاف البترول وزيادة تصديره من ليبيا ، انعدمت صادرات التبغ والجلود والاصواف الخام ، اما لعدم كفاية الانتاج واما لاحتياجات السوق المحلية • وما نود أن نشير اليه فى هذا المجال ، هو أن الاقتصاد الليبى ، مع جهد التنمية الزراعية ، يستطيع ان يقدم سلعا ( كالجلود




صادرات ليبيا حسب أنواع السلع عام ١٩٧٠

صادرات مصر حسب أنواع السلع عام ١٩٧٠

والاصواف الخام والمنتجات الحيوانية الاخرى ) ضمن صادراته ،لاشك ان مصرتحتاج الى قدر أكبر منها ، وكانت مستوردة لها فى الماضى ٠

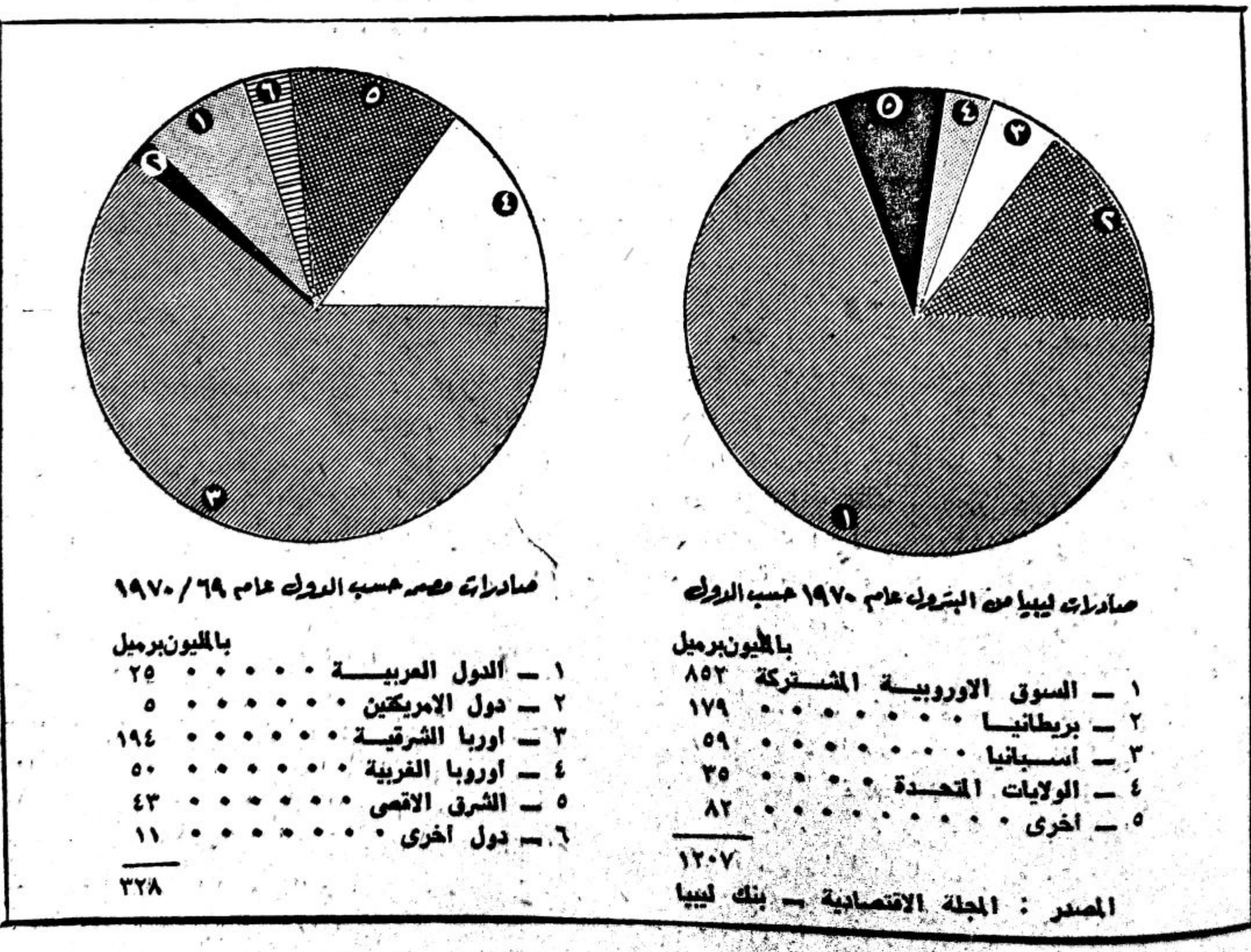
**٣ ـ بعض السلع الاستهلاكية غير المعمرة :** وفى مقدماتها اللحوم والاسماك والالبان ومنتجاتها والبيض وعسل النحل ، وتستورد مصر من هذه السلع ما قيمته ٥ ملايين جنيه سنويا ، وكانت ليبيا مصدرة لبعض هذه السلع ، وتوقف تصديرها تماما فى السنوات الاخيرة ٠ وطبيعى ـ فى ظل الاندماج الاقتصادى ـ أن يستعيد اقتصاد ليبيا امكانيات انتاج هذه السلع وبالذات تنمية الثروة السمكية والحيوانية ، ويمكن لمصر أن تغطى بعض احتياجاتها من هذه السلع من الانتاج الليبى .

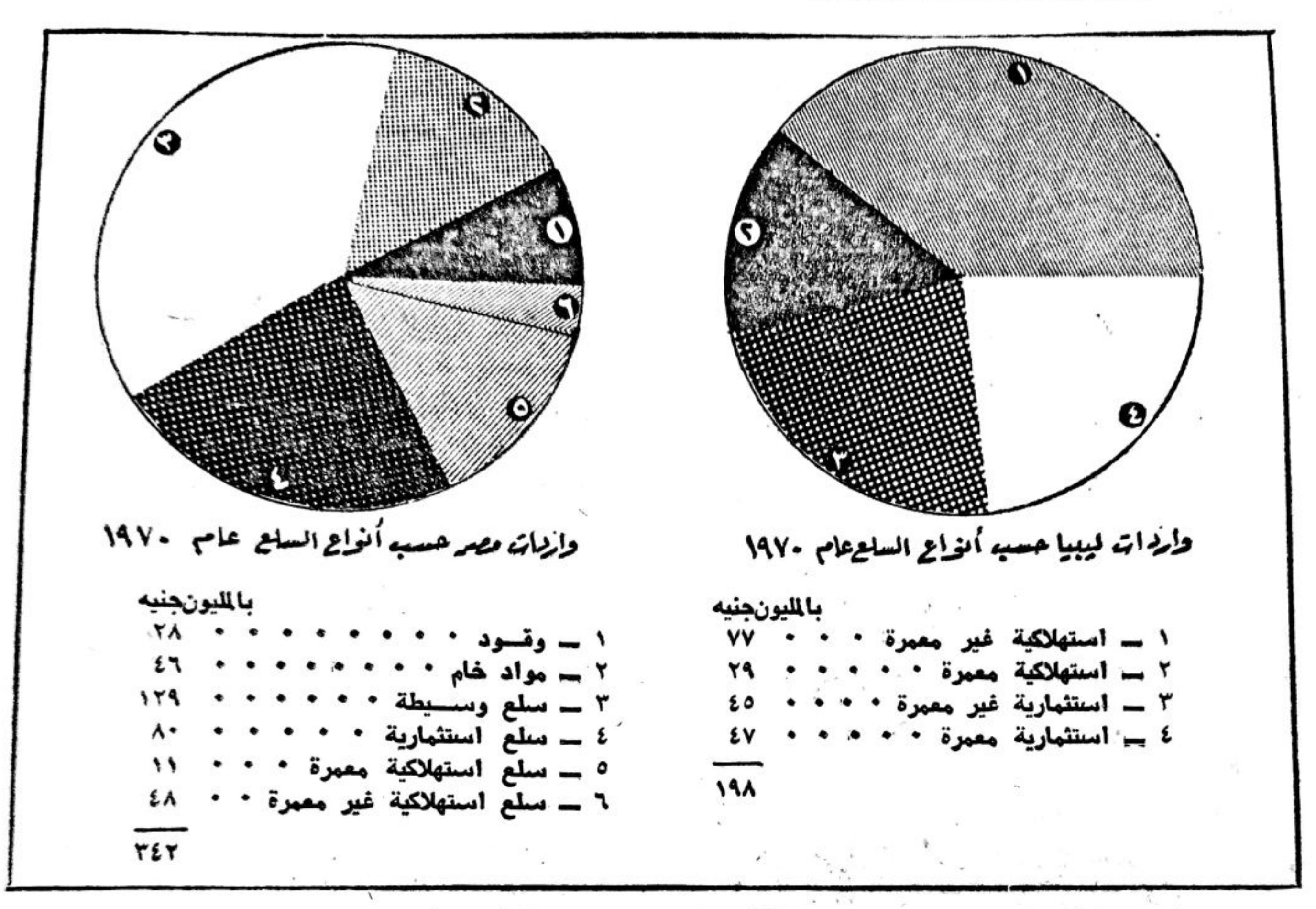
وبالنسبة لسلعة ( كالفول السودانى ) فان مصر تصدر منها سنويا ما يزيد على الـ ٢ مليون جنيه ، وقد كانت ليبيا تصدر هذه السلعة بقدر ملحوظ . ومع توفير وتنظيم مياه الرى لهذا المحصول ، يمكن تنسيق سياسات ( حجم وأسواق ) تصدير هذه السلعة بالنسبة لكلا البلدين ، والوضع كذلك بالنسبة لمحصول اللوز .

**٤ ـ وسائل النقل :** وتشمل سيارات الركوب الخاصة والعامة وسيارات الشحن والنقل وأجزاء وهياكل السيارات والمقطورات والعربات غير الالية والجرارات والسفن والزوارق وغيرها ، وهذه السلع تحتل أهمية نسبية ملحوظة ضمن الواردات السلعية فى كلتا الدولتين ، اذ بلغت قيمة واردات ليبيا منها فى عام ١٩٦٩ مثلا ما يعادل الـ ٢٧ مليون جنيه ، وواردات مصر فى عام ١٩٧٠ ما تعادل الـ ٢٥ مليون جنيه ٠ أى أن كلتا الدولتين تستوردان ما يعادل الـ ٥٠ مليون جنيه سنويا من هذه السلع ، فى الوقت الذى بدأت فيه مصر التصدير ـ على نطاق ضيق ـ الى بعض الاسواق ، انواعا منها سيارات الركوب العامة ، حيث صدرت منها فى عام ١٩٧٠ ما قيمته مليون جنيه . ويمكن أن تكون هذه بداية على طريق التصدير على نطاق واسع ، اذا ما قامت صناعات

مشتركة ـ برأسمال مشترك ـ لانتاج وتجميع بعض وسائل النقل ، لتغطية احتياجات السوق المحلى أولا ، واحتياجات التصدير ثانيا ، يعاونها فى ذلك امكانيات التمويل لمرحلتى الانتاج والتسويق ، باعتبار أن منح تيسيرات للتصدير تمكن من زيادة الانتاج ، وعلى نطاق أكبر ، وتكلفة نسبية منخفضة . وطبيعى أن تكون الاسواق القريبة مناطق تصريف طبيعية ، فضلا عن تحقق الاكتفاء الذاتى تدريجا .

٥ ـ **المواد الغذائية :** وتتمثل البنود الرئيسية لوارداتها فى الحبوب ومنتجاتها والحيوانات الحية ، ومنتجات الالبان وزيت الزيتون والسكر ومنتجاته واللحوم والفواكه والخضروات والارز ، بخلاف مستحضرات غذائية أخرى . وتستورد ليبيا سنويا وفى المتوسط ما تعادل قيمته الـ ٣٠ مليون جنيه سنويا ( السنوات ١٩٦٧ ـ ١٩٦٨ ـ ١٩٦٩ ) . وقد ساعد على ارتفاع هذا البند مجموعة من الاسباب ، ابتداء بزيادة الطلب المحلى الناجم عن زيادة الدخول والقوى الشرائية ، وما أصدرته من قرارات جمركية متعاقبة تقضى بتيسير استيراد غالبية سلع الاستهلاك ، الى عدم كفاية الانتاج الزراعى ، بل وتعرضه للنقصان بفعل هجرة بعض عمال الزراعة الى الحضر . وبالنسبة لمصر ، فهى تستورد قدرا كبيرا من المواد الغذائية ، تأتى فى مقدمتها الحبوب ومنتجاتها والشاى والبن واللحوم ، وتصدر سلعا غذائية مماثلة تماما لتلك التى تستوردها ليبيا باستثناء الحبوب وبعض السلع التى لا تنتج فى مصر كالشاى والبن ، اى أنه مع تنسيق الانتاج والتصدير ( للمنتجات الغذائية ) فى مصر ، وحصر احتياجات السوق الليبية من السلع الغذائية ، يمكن لمصر أن تعوض القصور فى عرض هذه المنتجات بالسوق الليبية ، مع الاخذ فى الاعتبار ضرورة تنمية الانتاج فى ليبيا ، ثم توفير الاحتياجات الناجمة عن زيادة الطلب ( قوة شرائية اضافية ، وزيادة فى عدد السكان ، واجراءات اجتماعية ) من الانتاج المصرى . وبالطبع فان انتاج مصر يتميز أولا بقرب مصدر الانتاج وسرعة






واردات ليبيا حسب أنواع السلع عام ١٩٧٠

بالمليون جنيه

| | |
|---|---|
| ١ ــ استهلاكية غير معمرة • • • • | ٧٧ |
| ٢ ــ استهلاكية معمرة • • • • • • | ٢٩ |
| ٣ ــ استثمارية غير معمرة • • • • • | ٤٥ |
| ٤ ــ استثمارية معمرة • • • • • • | ٤٧ |
| | ١٩٨ |

واردات مصر حسب أنواع السلع عام ١٩٧٠

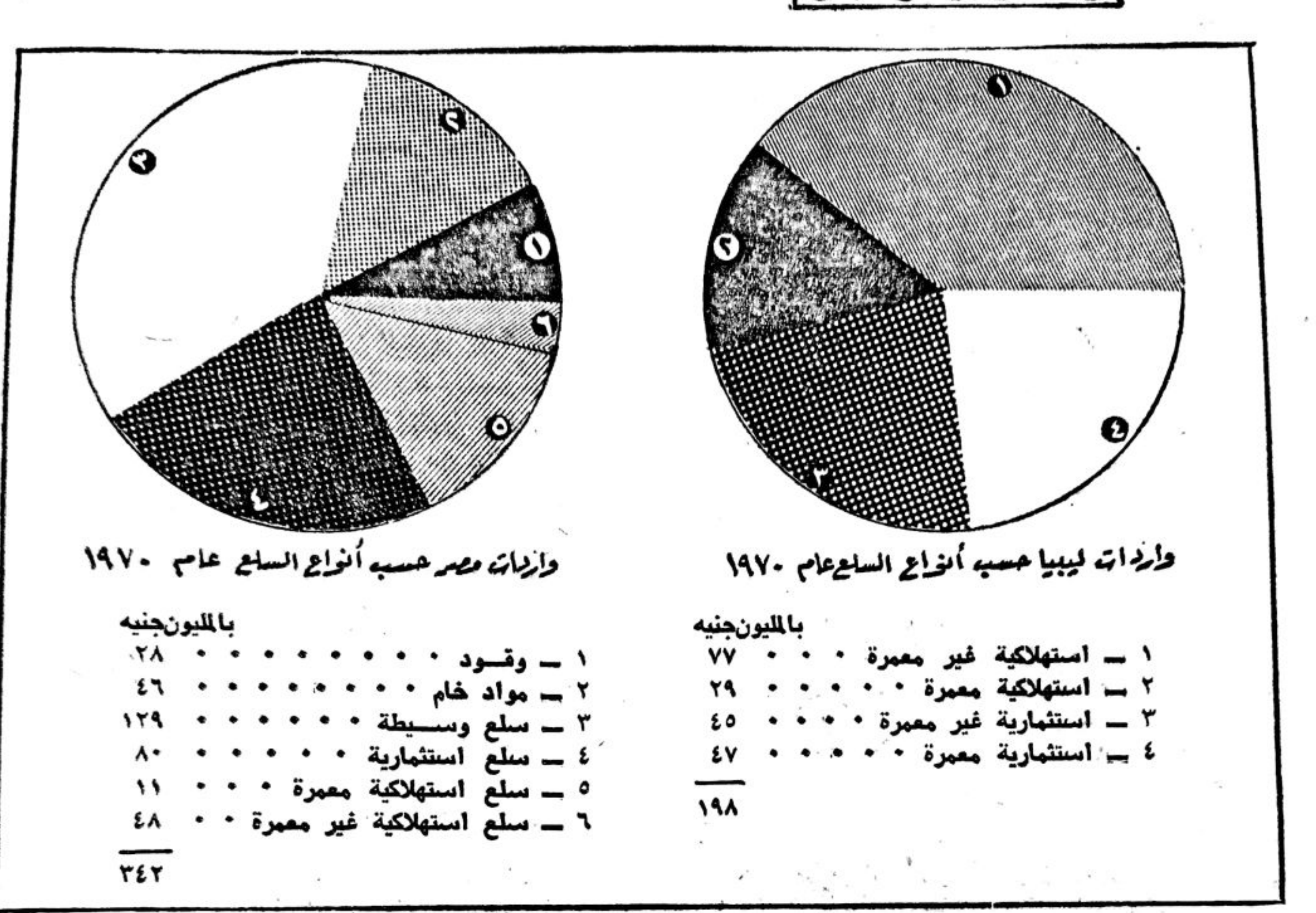
بالمليون جنيه

| | |
|---|---|
| ١ ــ وقــود • • • • • • • • • • | ٢٨ |
| ٢ ــ مواد خام • • • • • • • • • • | ٤٦ |
| ٣ ــ سلع وسـيطة • • • • • • • | ١٢٩ |
| ٤ ــ سلع استثمارية • • • • • • | ٨٠ |
| ٥ ــ سلع استهلاكية معمرة • • • • | ١١ |
| ٦ ــ سلع استهلاكية غير معمرة • • | ٤٨ |
| | ٣٤٢ |

النقل ، خاصة اذا ما توفرت وسائل النقل المناسبة ، والتى صدرت قرارات بانشاء شركات لها برأسمال مشترك بين البلدين • ويترتب على تحقيق التكامل فى هذا القطاع ، قيام صناعات ومشروعات مشتركة فى كلا البلدين ، للوفاء باحتياجات السوق فيهما ، لاسيما وأنهما مجتمعين ، يعتبران ، حتى الان ــ فى وضع المستورد للمواد الغذائية ، باستثناء صادرات مصر من الارز والبصل والبطاطس والخضروات والموالح •

**٦ ــ منتجات الغزل والنسيج** : وهى تعتبر سلعا أساسية بالنسبة لمصر ، سواء فى مجال الصناعة أو مجال التصدير فصناعة الغزل والنسيج تحتل المرتبة الاولى فى قطاع الانتاج الصناعى ، وكذلك فى قطاع التصدير بعد صادرات القطن الخام . وقد تكونت لمصر فى هذا القطاع خبرة عريضة وطويلة منذ الثلاثينات ، ساعد على استمرارها ونموها توفر المادة الخام واليد العاملة وتستطيع مصر ان تقدم لليبيا كل احتياجاتها من القطن الخام بأصنافه ورتبه المختلفة ، وكذلك الخبرات المدربة لقيام صناعات غزل ونسيج على نطاق وحجم مناسب • واذا كانت مصر تصدر سنويا لدول العالم منتجات غزل ونسيج ( أقمشة قطنية ــ ملابس جاهزة وداخلية ــ سجاد ــ خيوط قطن ــ فضلات قطن ــ كتان ) تتراوح قيمتها حول الــ ٧٠ مليون جنيه سنويا ، فمن الميسور أن تفى تدريجا باحتياجات ليبيا من هذه السلع ، خاصة وأن السلع والمنتجات المصرية من هذه السلع لا تجد صعوبات فى تلبية واشباع رغبات المستهلك الليبى ، اذا ما توفرت فى الوقت المناسب ، وبالسعر المنافس لانتاج الدول الاخرى •

**٧ ــ الاسمدة والمنتجات الكيماوية** : وتستورد مصر منها كميات متزايدة سنويا ؛ كما أن حاجة ليبيا لها ــ بعد التوسع الافقى والرأسى فى قطاع الزراعة ــ متزايدة هى الاخرى . وطبيعى أن تكون الاسمدة النتروجينية فى قائمة مشروعات السماد الصناعية ، وخاماتها الاساسية متوفرة فى كلتا الدولتين ، بخلاف صناعات السماد الاخرى ، التى يمكن قيامها على نطاق اقتصادى كبير ، يعتمد على السوق المحلية فى دولتى الوحدة ، والاسواق



واردات ليبيا حسب أنواع السلع عام ١٩٧٠

واردات مصر حسب أنواع السلع عام ١٩٧٠

النقل ، خاصة اذا ما توفرت وسائل النقل المناسبة ، والتى صدرت قرارات بانشاء شركات لها برأسمال مشترك بين البلدين • ويترتب على تحقيق التكامل فى هذا القطاع ، قيام صناعات ومشروعات مشتركة فى كلا البلدين ، للوفاء باحتياجات السوق فيهما ، لاسيما وأنهما مجتمعين ، يعتبران ، حتى الان – فى وضع المستورد للمواد الغذائية ، باستثناء صادرات مصر من الارز والبصل والبطاطس والخضروات والموالح •

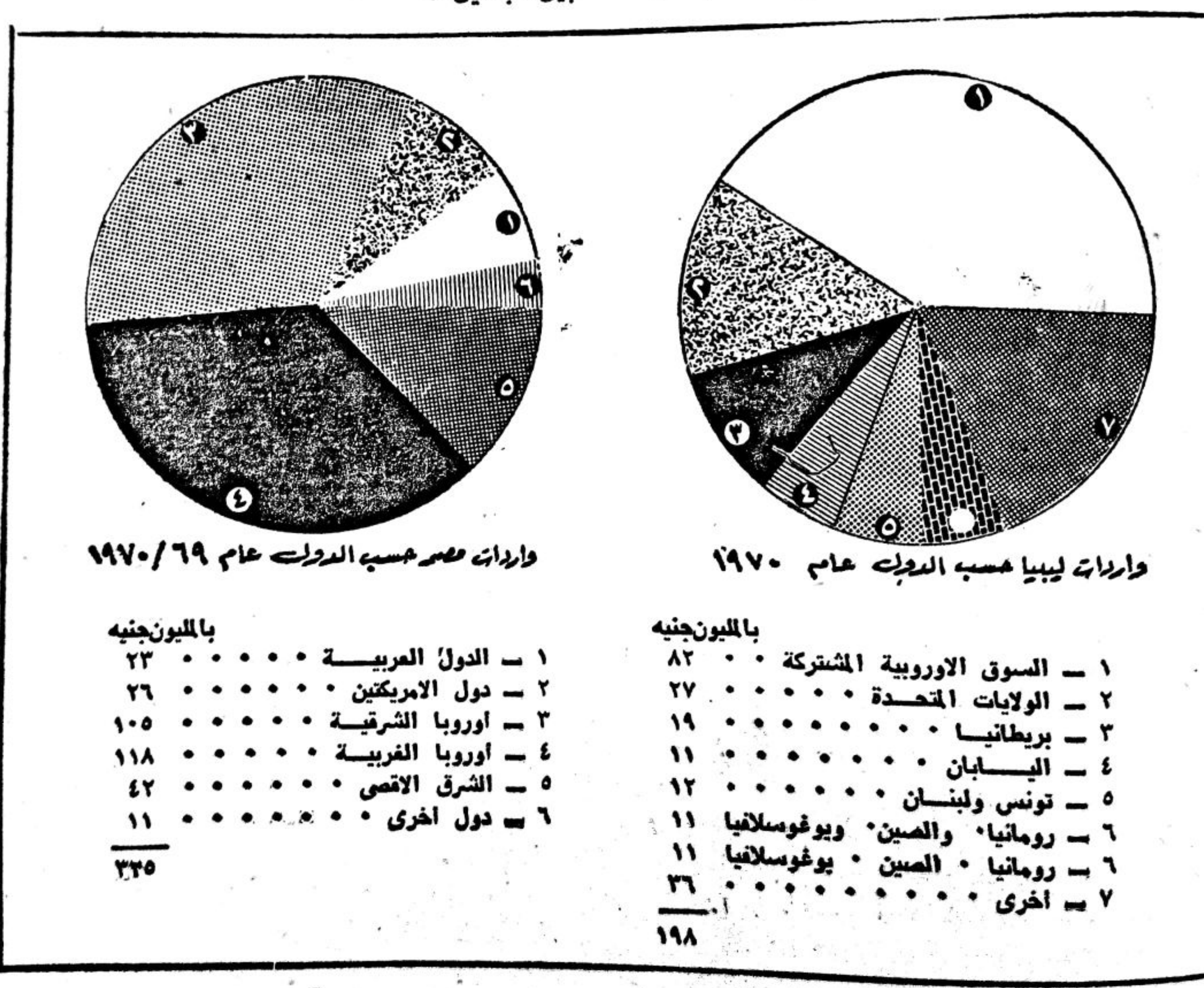
٦ – **منتجات الغزل والنسيج** : وهى تعتبر سلعا أساسية بالنسبة لمصر ، سواء فى مجال الصناعة أو مجال التصدير فصناعة الغزل والنسيج تحتل المرتبة الاولى فى قطاع الانتاج الصناعى ، وكذلك فى قطاع التصدير بعد صادرات القطن الخام . وقد تكونت لمصر فى هذا القطاع خبرة عريضة وطويلة منذ الثلاثينات ، ساعد على استمرارها ونموها توفر المادة الخام واليد العاملة وتستطيع مصر ان تقدم لليبيا كل احتياجاتها من القطن الخام بأصنافه ورتبه المختلفة ، وكذلك الخبرات المدربة لقيام صناعات غزل ونسيج على نطاق وحجم مناسب • واذا كانت مصر تصدر سنويا لدول العالم منتجات غزل ونسيج ( أقمشة قطنية – ملابس جاهزة وداخلية – سجاد – خيوط قطن – فضلات قطن – كتان ) تتراوح قيمتها حول الـ ٧٠ مليون جنيه سنويا ، فمن الميسور أن تفى تدريجا باحتياجات ليبيا من هذه السلع ، خاصة وأن السلع والمنتجات المصرية من هذه السلع لا تجد صعوبات فى تلبية واشباع رغبات المستهلك الليبى ، اذا ما توفرت فى الوقت المناسب ، وبالسعر المنافس لانتاج الدول الاخرى •

٧ – **الاسمدة والمنتجات الكيماوية** : وتستورد مصر منها كميات متزايدة سنويا ، كما أن حاجة ليبيا لها – بعد التوسع الافقى والرأسى فى قطاع الزراعة – متزايدة هى الاخرى . وطبيعى أن تكون الاسمدة النتروجينية فى قائمة مشروعات السماد الصناعية ، وخاماتها الاساسية متوفرة فى كلتا الدولتين ، بخلاف صناعات السماد الاخرى ، التى يمكن قيامها على نطاق اقتصادى كبير ، يعتمد على السوق المحلية فى دولتى الوحدة ، والاسواق

القريبة فى افريقيا التى تأخذ التنمية الزراعية فيها اتجاها جديدا ( دول وسط وشرق افريقيا ) .

٨ ـ الادوية والكيماويات الدوائية : وتحقق فى مصر اطرادا متزايدا فى مجال الانتاج والاستهلاك ، وفى ليبيا يتوالى تزايد قيمة المستورد منها من عام لآخر ، لارتباطها بالتقدم الاجتماعى والصحى وتقديم الخدمات الصحية على نطاق ملموس . وطبيعى أن تكون المشروعات المشتركة فى مجال الانتاج والتصدير خارج دولتى الوحدة هدفا واجب التنفيذ ، وفى مقدمة المشروعات الاقتصادية التى يتعين البدء فى تنفيذها ، خاصة وأن مصر ـ رغم ما قطعته من مراحل تطور فى صناعة الدواء ـ لازالت مستوردة للدواء بنسبة حوالى ١٢ فى المائة من اجمالى استهلاكها الدوائى ، أى ما يعادل حوالى ٤ ملايين جنيه استيراد سنويا فى شكل ادوية الطب البشرى فقط ، وبالطبع يختلف الوضع كثيرا بالنسبة لليبيا التى تكاد تستورد غالبية احتياجاتها الدوائية .

وفى تقدير بعض الجهات الاقتصادية فى ليبيا ، (٢) ان بعض السلع المصرية كالاسمنت والاثاث والادوية وبعض أنواع الملابس الجاهزة والاقمشة القطنية بلغت من الجودة ما يؤهلها الى منافسة نظيراتها من السلع الاجنبية المعروضة فى الاسواق ، اذا تخلصت من الروتين والعقبات التى تزيد من تكلفتها ، وتحد من استيرادها الى ليبيا . وفى تقديرنا أن خطوات تطبيق الوحدة ستعمل على الغاء العقبات ، وتوسيع مجالات التبادل التجارى بين البلدين .




واردات ليبيا حسب الدول عام ١٩٧٠

بالمليون جنيه

| | |
|---|---|
| ١ ـ السوق الاوروبية المشتركة | ٨٢ |
| ٢ ـ الولايات المتحدة | ٢٧ |
| ٣ ـ بريطانيا | ١٩ |
| ٤ ـ اليابان | ١١ |
| ٥ ـ تونس ولبنان | ١٢ |
| ٦ ـ رومانيا والصين ويوغوسلافيا | ١١ |
| ٦ ـ رومانيا . الصين . يوغوسلافيا | ١١ |
| ٧ ـ اخرى | ٣٦ |
| | ١٩٨ |

واردات مصر حسب الدول عام ٦٩ / ١٩٧٠

بالمليون جنيه

| | |
|---|---|
| ١ ـ الدول العربية | ٢٣ |
| ٢ ـ دول الامريكتين | ٢٦ |
| ٣ ـ أوروبا الشرقية | ١٠٥ |
| ٤ ـ أوروبا الغربية | ١١٨ |
| ٥ ـ الشرق الاقصى | ٤٢ |
| ٦ ـ دول اخرى | ١١ |
| | ٣٢٥ |

(٢) مصرف ليبيا المركزى . النشرة الاقتصادية المجلد (٩) العدد (٦)

ب ـ فى بعض قطاع الخدمات

بخلاف ما صدر من قرارات خاصة بانشاء شركات مشتركة فى قطاع النقل والمواصلات واستصلاح الاراضى والتشييد والمقاولات فان هناك مجالات اخرى للاندماج الاقتصادى فى قطاع الخدمات وعلى الاخص تلك المرتبطة بقطاعات السياحة واعادة التصدير والمصارف والتأمين ٠

١ ـ السياحة : تعد السياحة بالنسبة لكل من ليبيا ومصر نشاطا اقتصاديا ذا أهمية نسبية متفاوتة بالنسبة لباقى قطاعات النشاط الاقتصادى فى كلا البلدين ٠ ففى ليبيا ووفقا لاحصاءات عام ١٩٦٨ ٠ بلغ عدد السياح الوافدين الى ليبيا حوالى ١٤٠ الف سائح ، بلغت نفقاتهم حوالى ٥ ملايين جنيه . وفى مصر تحتل السياحة المرتبة الاولى ـ بعد قناة السويس ـ ضمن متحصلات الخدمات غير المنظورة . ونظرا لميزة الجوار بين البلدين ، يغدو من الضرورى قيام مشروعات سياحية مشتركة لخدمة السياحة المتبادلة بين البلدين ( من والى ليبيا ومصر ) والسياحة الوافدة من الخارج ، بحيث تصبح الرحلات السياحية للاجانب ممتدة بين البلدين ، بدلا من اقتصارها على دولة واحدة منفردة ٠ بمعنى استقبال افواج سياحية فى ليبيا وتنتهى زيارتها فى مصر ، واستقبال افواج أخرى فى مصر تنتهى زيارتها فى ليبيا ٠

وترتيبا على ذلك تقوم مشروعات مشتركة تابعة فى مجال الطيران والنقل البحرى والبرى للركاب ، مع اقامة مناطق سياحية على امتداد الساحل ، والطريق البرى بين الاسكندرية فى الشرق وطرابلس فى الغرب . ولعل اباحة حق ملكية مواطنى الدولتين للعقارات فى البلد الاخر ما ييسر تنمية نشاط القطاع الخاص فى مجال الخدمات السياحية .

٢ ـ انشاء اسواق حرة مشتركة . فاللاحظان اعادة التصدير أصبحت تكون نشاطا ملموسا ومتزايدا فى الاقتصاد الليبى ، خصوصا مع تزايد عدد غير الليبيين المقيمين بها ، كما أن مصر قد انشأت ـ وفى طريق التنفيذ ـ هيئة عامة للمناطق والاسواق الحرة ، وكل من مصر وليبيا تتمتعان بموقع جغرافى ممتاز ، سواء بالنسبة للشمال الافريقى او التقاء القارات الثلاث : آسيا ، وافريقيا ، واوربا ٠ وقد تكون المشاركة فى رأس المال اللازم وبالقدر الكافى خطوة ضرورية وسريعة لامكان قيام هذه الاسواق ، خاصة وأن موانىء ليبيا تكاد تخدم بالدرجة الاولى صادرات البترول الخام والواردات ومنتجات معاد تصديرها فقط ( بلغت قيمتها فى عام ١٩٧٠ حوالى ٣ ملايين جنيه ) حيث سبق استيرادها اما بمعرفة شركات النفط ، واما لحساب غير مقيمين فى ليبيا ٠

٣ ـ شركات التامين ٠٠ والتى لا جدال فى اهمية تبعيتها واشراف الدولة عليها ٠ وقد حققت ليبيا فى الفترة الاخيرة تقدما ثوريا واضحا باخضاعها لسيطرة الدولة ٠ وفى مصر ، فان هذا القطاع مملوك للدولة بالكامل ٠ ومع بلوغ حجم التجارة الخارجية فى مصر ما يقرب من الـ ١٠٠٠ مليون جنيه سنويا ، وفى ليبيا ما يجاوز الـ ١٠٠٠ مليون جنيه سنويا أيضا ، فان انشاء شركات مشتركة فى قطاع التأمين واعادة التأمين ، سيعطى مزايا اضافية وجديدة لكلا الاقتصادين الليبى والمصرى ، تخفض من مدفوعات رسوم التأمين التى تتقاضاها شركات التأمين الاجنبية .

٤ ـ المصارف : ودورها فى مجال تمويل التجارة الخارجية ( استيرادا وتصديرا ) لا يحتاج الى ايضاح ، فانشاء بنك مركزى مشترك ، وبنوك مشتركة على مستوى دولتى الاتحاد والدول العربية والمستوى الدولى ، يتيح تحقيق أفضل عائد لفائض النقد الاجنبى ، وأفضل استخدام ممكن للموارد المالية المتاحة فى كلتا الدولتين ، مع تنسيق طرق ووسائل الدفع والتحصيل وسياسة الاقراض والاقتراض والاستثمار الخارجى ٠

ان الوحدة الاقتصادية وما تؤدى اليه من اندماج اقتصادى ، وخاصة فى مواجهة العالم الخارجى ، يصبغ على اقتصاد دولتى الوحدة مزايا عديدة ، منها الحصول على مزايا وشروط للسداد وآخرى سعرية ( قطاع الاستيراد بالذات ) واضافية ويحقق للقطاعات المصدرة مزايا تصديرية ، سواء بالنسبة للسعر أو طريقة السداد ٠ وهى فى مجموعها تحقق لكلتا الدولتين استقلالا اقتصاديا حقيقيا فى مواجهة القوى والتكتلات والاحتكارات العالمية ، ابتداء بالاحتكارات البترولية الى الاحتكارات المالية ، كما يتيسر لكلا الدولتين اتخاذ مواقف اكثر قوة مع

المنظمات العالمية المالية ، وفى مقدمتها البنك الدولى للتعمير والانشاء ، والمؤسسات التابعة له ، وكذلك صندوق النقد الدولى • ان تحقق الوحدة فى قطاع التجارة الخارجية هو المدخل الطبيعى لتكوين المشروعات المتكاملة فى اقتصاد دولة الوحدة ، وهذا بدوره يعمل على خلق النمو الاقتصادى المتوازن بدعاماته البشرية والاستثمارية ، باعتبارها وسائل الاستخدام للموارد الطبيعية العاطلة ، او غير المستغلة استغلالا اقتصاديا . واذا كان هدف الوحدة هو تحقيق رفاهية واستقلال المواطن العربى فى ليبيا ومصر ، فمن البديهى أن يكون الاستقلال الاقتصادى ، وكفاءة الاقتصاد بقطاعاته المختلفة ، هما محصلة الوحدة والاندماج الاقتصادى الامثل والكفء .

**عبد العزيز الصبروت**




يحير الباحث فى قضية التركيب الاجتماعى للشعبين الليبى والمصرى ندرة المراجع والدراسات التى تبحث هذا الجانب فى ليبيا • ولعل ابرز ما كتب عن ليبيا حتى الان يركز على موضوعين اساسيين هما : التاريخ ، والسياسة ، اما الجوانب الاجتماعية فلم تلق القدر الكافى من الاهتمام ، وكل ما كتب عنها هو فى الحقيقة من قبيل تسجيل الانطباعات والاجتهادات الفردية ، ان لم تكن الانفعالات المتاثرة بظروف وقتية وطارئة •

ولعل الجهد الذى يبذل الان من أجل اجراء مسح شامل للمجتمع الليبى ، يسد هذه الثغرة ، التى لا نظنها تحير الباحثين والدارسين وحدهم ، بل انها تشكل عقبة تواجه الحكومة الليبية ذاتها ، التى اضطرت أجهزتها الى أن تعتمد فى دراسة خطة التنمية الاجتماعية على مجموعة من الارقام والتقديرات التقريبية •

وربما أكثر ما يلفت انظارنا ونحن نحاول أن نتجاوز الصعوبات لنناقش مسألة التركيب الاجتماعى فى مصر وليبيا ، أن الاغلبية فى كلا البلدين تشتغل بالزراعة ، مع تفاوت فى النسب ( حوالى ٦٥ فى المائة فى مصر و ٥٥ فى المائة فى ليبيا ) وان كان دور الزراعة مختلفا فى كل بلد •

فى مصر لا تزال الزراعة تشكل مصدرا رئيسيا للدخل ، مع الصناعة . بينما الوضع مختلف تماما فى ليبيا • فرغم ان الاغلبية من السكان تشتغل بالزراعة ، الا أن البترول هو المصدر الرئيسى للدخل ( ٩٠ فى المائة من الدخل القومى من البترول ) •

ليس هذا فقط ، بل أن ظهور البترول وتعاظم انتاجه ، صحبه تدهور فى الزراعة ، ربما بنفس القدر •

فمنذ ظهور البترول فى الصحراء الليبية الواسعة ، بدأت الايدى العاملة تهجر الزراعة عاما بعد عام ، متجهة الى مناطق استكشاف البترول ، حيث الربح أكبر والجهد أقل ، والطموح أوسع • وكان من نتيجة ذلك أن الانتاج الزراعى لم يزد خلال السنوات من ٦٦ الى ٦٩ الا بنسبة ١ فى المائة فقط .

ومما يلفت النظر أن صادرات ليبيا الزراعية هبطت قيمتها من ٤ ملايين جنيه سنة ٥٥ ، الى

مليونين فقط سنة ٦٢ ، ثم استمر تدهور الصادرات حتى وصل الى نصف مليون جنيه سنة ٦٩ .

ولا يزال التدهور مستمرا ، وخاصة فى محاصيل رئيسية كانت تتميز بها ليبيا ، مثل القمح والزيتون والتمور .

ولا تزال اشجار الزيتون تنتظر من يجنى المحصول كل عام ، حتى اضطرت حكومة الثورة فى احدى السنوات الاخيرة الى أن تستعين بجنود القوات المسلحة لحل هذه المشكلة .

ولا تزال مشكلة النخيل بغير حل . ذلك أن هناك آلافا من أشجار النخيل تفتقر الى الرعاية اللازمة بعد أن اختفت تقريبا مساهمة زراعة التمور فى الدخل القومى .

ينسحب هذا الكلام أيضا على الحبوب والفواكه والاغنام :

واذا كانت الصناعة تشكل مع الزراعة دعامتا الاقتصاد المصرى ، فان البترول – كما سبق القول – يتصدر القائمة فى ليبيا ، تليه التجارة ، ثم الزراعة .

وتحاول خطة التنمية الثلاثية الجديدة فى ليبيا ( استثماراتها ١٥٠٠ مليون جنيه ليبى ) أن تعيد التوازن الى هذا الوضع ، بحيث لا يلقى كل الثقل على البترول وحده . وكان هذا هو الدافع الاساسى وراء اتجاه ليبيا الى خفض انتاجها من البترول ، والتركيز فى خطة التنمية على مشروعات الزراعة والصناعة ، وعلى راسها الصناعات البتروكيماوية .

يضاف الى ذلك ان فى مصر قطاعا عاما قويا ، يسهم بدور ضخم فى بناء الاقتصاد القومى . بينما القطاع العام فى ليبيا لا يزال يخطو خطواته الاولى ، وتاثيره – بالتالى – لا يزال محدودا ومتواضعا .

ثم ظاهرة أخرى تثير الانتباه فى مجال مناقشة التركيب الاجتماعى لشعبى البلدين . وهى ان دور القبيلة لا يزال بارزا وواضح التأثير فى الساحة الليبية ، بينما ينعدم هذا الدور فى مصر تقريبا . رغم أن الصحراء الغربية فى مصر تشغلها قبائل البدو ، على طول المسافة بين الساحل الشمالى وحدود السودان . والقبائل المصرية موجودة أيضا فى بعض مناطق الصعيد . وفى الواحات المصرية اثر للوجود القبلى ، ولكن تأثيره محلى بحت ، ولا يتجاوز هذه الحدود بأى صورة .

وكذلك الحال فى سيناء حيث تنتشر القبائل المصرية فى أرجاء ذلك المثلث الصخرى الكبير . ورغم ذلك فاننا لا نستطيع أن نقول أن للنزعة القبلية تأثيرا بارزا فى الساحة المصرية بوجه عام .

الظاهر أمام الجميع أن القبيلة هى وحدة المجتمع الليبى .

بينما القرية الصغيرة هى وحدة المجتمع المصرى .

ومن الثابت تاريخيا أن كل ادارة قامت فى برقة – مثلا – من أيام الفتح العربى الى الان . كانت تاخذ القبيلة بعين الاعتبار فى تقسيم البلاد الى وحدات ادارية ، بحيث تكون القبيلة أساسا لتطبيق النظام ومساعدة الحكام .

ولكننا – احقاقا للحق – لا نستطيع ان نزعم ان التعصب للقبيله فى ليبيا ، ليس له مثيل فى التعصب للاسرة فى داخل القرية المصرية .

واذا ذهبنا الى ما هو ابعد من ذلك ، فسوف نجد تشابها لا يمكن انكاره . فى هذا الجانب بالذات . فالقبيلة فى حقيقتها اسرة كبيرة . والتعصب للاسرة ، الذى ياخذ طابعا حادا فى صعيد مصر والصحراء الغربية وسيناء المحتلة ، اكثر منه فى الوجه البحرى ، هذا التعصب لا يختلف من حيث منطقه عن التعصب للقبيلة فى ليبيا .

واذا كان التقسيم التقليدى للمجتمع المصرى ، يجنح الى وصف المصريين بانهم فى الأصل ، اما فلاحون يزرعون الارض ، او بدو يرعون الاغنام ويشتغلون بالتجارة ، فان التقسيم المقابل فى ليبيا مختلف نوعا ما ، فالسكان عرب وبربر . وطبقا لما تقول بعض المصادر التاريخية . فان سكان ليبيا كانوا من البربر ، قبل ان ينتقل اليها العرب فاتحين ومقيمين . واكثر هؤلاء السكان الاصليون تعربوا بطبيعة الحال . ولكن ثمة جماعات من البربر لا تزال تقيم فى بعض الانحاء النائية . ففى الجهات الشرقية لليبيا قبائل تعيش فى منطقة اوجيلة ، لا يزال اهلها يتكلمون البربرية . وفى مناطق جالو والزاوية والفواقر ، بربر يتكلمون العربية . وفى الجهات الغربية الصحراوية بربر اشهرهم اهل فزان ، ومنهم قبائل الطوارق . وبربر الجهات الشمالية واغلبهم سكان جبل نفوسة بنالوت وجادو وسيناون . وكل هذه الجهات بربرية اللغة ، ولهم

آداب بربرية كثيرة ، وكتب فى الاباضية لا يزالون يحتفظون بها .

اما الحديث عن القبائل العربية الاصل فيطول شرحه ، ولا يتسع له هذا المقام الان ، ويكفى ان نشير الى أن هذه القبائل اصبحت تشكل اغلبية المجتمع الليبى .

وينبغى ان نسجل هنا ان مسألة البربر والعرب ، رغم انها حقيقة علمية ،فان تاثيراتها فى الساحه الليبية محدودة ، ربما بقدر تاثير النغمة القبلية فى المجتمع المصرى بوجه عام .

ثمة ظاهرة اخرى متميزة فى المجتمع الليبى ، وهى ان هناك نسبة تتراوح بين ٣٠ و ٤٠ فى المائة من السكان ، رحل وغير مستقرين ، الامر الذى تعتبر معه قضية توطين هؤلاء البدو ، من الشواغل الرئيسية التى تعنى بمواجهتها حكومة الثورة الليبية .

وهناك محاولات عديدة تجرى الان فى ليبيا ، تستهدف ربط هؤلاء السكان الرحل بالارض ، عن طريق توفير اكبر قدر من الخدمات الثابت لهم ، او بناء قرى لاسكانهم .

هذه الظاهرة ، تجاوزها المجتمع المصرى منذ سنوات طويلة ، بحيث تغدو منعدمة تماما الان . حتى القبائل المنتشرة فى الصحارى المصرية اصبحت لها مواقعها الثابتة والمستقرة .

غير ان هذا التباين لا يمكن اعتباره عائقا يحول دون السير فى الخطوات الوحدوية بين البلدين ، وانما ينبغى ان يوضع فى الاعتبار عند وضع السياسات الداخلية للدولة الواحدة مستقبلا . وتلك مسائل تفصيلية على اى حال ، لا تؤثر فى استمرار المسيرة ، وان كان استيعابها يسهم بغير شك فى ان تمضى هذه المسيرة فى الاتجاه الصحيح .

لكننا ينبغى ان نسجل هنا ابرز المعالم التى تعزز بناء الدولة الواحدة بين مصر وليبيا ، وهى سياسية واقتصادية وجغرافية بالدرجة الاولى ، ذلك اذا حاولنا ان نضيف نبحث عن اسباب محسوسة ومادية ، واذا اردنا الا نكتفى بقولنا ان اى خطوة وحدوية هى تحقيق لامل عربى ، واضافة الى رصيد هذه الامة المثخنة بالجراح ، والتى تحاصرها العوامل السلبية من كل جانب .

ونستطيع ان نحصر العوامل السياسية التى تدعم بناء دولة الوحدة فى تطابق النظام السياسى بين البلدين ، والفكر السياسى ، حيث يوجد فى كل منهما تنظيم واحد هو الاتحاد الاشتراكى ، ومبادىء التنظيمين واحدة ، تنطلق من المبادىء التى ارستها ثورة ٢٣ يوليو من خلال الممارسة النضالية خلال العشرين عاما الماضية .

والخط الناصرى هو الطريق الذى اختارته كل من الثورتين ، بكل ما صدر عن هذا الاتجاه من وثائق وعلى رأسها فلسفة الثورة وميثاق العمل الوطنى .

ثمة جوانب اقتصادية أخرى تفتح افاقا واسعا لتحقيق التنسيق والتكامل بين الاقتصادين المصرى والليبى . وتسد ثغرة النقص فى الطاقات البشرية والخبرات والايدى العاملة ، التى يعانى منها البناء الليبى . فضلا عن أن الخبرة المصرية تستطيع ان تسهم بالكثير من الجهد فى اتجاه ليبيا الى دعم الزراعة وخلق نواة مجتمع صناعى ، وهو الاتجاه الذى أكدته خطة التنمية الليبية الجديدة . وعلى حد تعبير الرائد أبو بكر يونس عضو مجلس الثورة الليبى فان « مصر بحاجة الى ليبيا ، وليبيا بحاجة ماسة الى مصر . ولدى مصر ثروة من الكفاءات والخبرات فى سائر المجالات ، بينما تفتقر ليبيا الى كل صاحب خبرة » .

اما الوضع الجغرافى ، فهو يهيىء فرصة افضل لتحقيق وحدة البلدين ، فليست هناك حواجز طبيعية بين البلدين ، الامر الذى يفتح الباب واسعا لتحرك السكان وانشاء خطوط المواصلات والتبادل التجارى الذى لا تعترضه عوائق .

لكننا ينبغى أن نتنبه الى أن هذه الظروف وحدها لا تصنع الوحدة ، وانما هى تهيىء فقط فرصة نجاح التجربة ، اذا أحسن استثمارها لصالح الهدف الذى ينشده الشعبان .

المطلوب اذن أن تتركز الدراسات المقبلة على كيفية استثمار الظروف المواتية لانجاح الوحدة ، وكيفية تجنب العوامل السلبية التى قد تؤثر على هذا الامل الكبير .

بقيت بعد ذلك المخاوف التى تحاول العناصر الرافضة للوحدة ، أن تبثها ، وتعطيها حجما أكبر

من حقيقتها ، وتختلق منها قصصا وروايات ، وأوهاما تسهم فى البلبلة وتغذيتها .

ومن ذلك القول بأن تحقيق الوحدة يمكن ان يدفع المصريين للهجرة الى ليبيا ، مع كل ما يترتب على ذلك من آثار تضر بالمواطن الليبى ، وتحجب عنه مورد رزقه . وهذا القول مردود بأن المصرى بطبيعته ليس مهاجرا ، فضلا عن أن هجرة القلة القليلة من أبناء مصر ، تتجه أساسا الى العالم الغربى والامريكى . ولم يحدث أن كانت هناك هجرات مصرية بالمعنى المفهوم الى أى دولة عربية أو افريقية . بل ان العكس هو الصحيح ، اذ أن الهجرات التى تتم فى هذا النطاق كانت الى مصر وليس منها ، والليبيون والسودانيون أوضح مثل يدلل على صحة هذا القول .

يضاف الى ذلك أن المصريين يعملون دائما فى مجالات العمل الوظيفى ، وهو الميدان الذى لا يزال خاليا فى ليبيا حتى الان . والخبرات الليبية الموجودة تستوعبها باستمرار مشروعات التنمية العديدة فى ليبيا ، وهى ما زالت فى حاجة الى المزيد من الخبرات والطاقات .

وحتى هؤلاء المصريون ، فانهم ينفقون أغلب دخولهم فى أسواق البلاد التى يعيشون فيها ، وهم الان - مثلا - القوة الشرائية الرئيسية فى ليبيا .

من ذلك ايضا محاولات تضخيم اخطاء الافراد من الجانبين ، المصرى والليبى ، وتعميمها ، بقصد الاساءة والوقيعة فى النهاية .

خلاصة القول أن الوحدة أحوج ما تكون الى عمل جاد ، ويقظة دائمة ، وادراك لحقائق الواقع والعصر ، وايمان ثابت لا تزعزعه العوائق والصعوبات ، وهى كثيرة وبغير حصر .

فهمى هويدى



# الوحدة.. والتنظيم السياسى

وقع فى ٢ اغسطس سنة ١٩٧٢ الرئيسان أنور السادات ومعمر القذافى فىختام مباحثاتهما ( ٣١ يوليو - ٢ اغسطس سنة ١٩٧٢ ) الاعلان التاريخى باقامة وحدة شاملة بين مصر وليبيا على أقوى أساس ممكن ، فى موعد أقصاه أول سبتمبر سنة ١٩٧٢ ، « وكاختبار طليعى لافاق العمل الوحدوى » .

وقد نص الاعلان على تشكيل أجهزة لدراسة واعلان الصيغة النهائية لمشروع الوحدة التى ستطرح فى استفتاء شعبى . وأول هذه الاجهزة ، قيادة سياسية موحدة ، تتولى وضع الاسس المقترحة للوحدة ووسائل تحقيقها ، ثم سبع لجان مشتركة لدراسة تحقيق الوحدة فى مختلف المجالات ، وتختص احداها « بالتنظيمات السياسية » .

والواقع ان اللجنة الخاصة بدراسة أسس توحيد التنظيم السياسى لن تبدأ من فراغ أو من الصفر ، ذلك لان لديها رصيدا له اعتباره من الدراسات والتقارير والوثائق والمشروعات التى سبقت فى هذا المجال ، ورغم أنه قد اتخذت من قبل هذا الاعلان التاريخى خطوات واسعة فى طريق توحيد التنظيم السياسى بين البلدين ، الا أن هذا الاعلان قداتى بطريق آخر مغاير ، هو طريق الوحدة الاندماجية الشاملة .

## الاختيار الليبى ٠ والنموذج المصرى :

حين عقدت ندوة الفكر الثورى فى ٦ مايو سنة ١٩٧٠ التى اشترك فيها أعضاء مجلس قيادة الثورة مع المفكرين والمثقفين الليبيين ، كان جدول أعمال الندوة يتضمن خمسة موضوعات أساسية هى :

ـ تحديد قوى الشعب العاملة ـ التنظيم الشعبى ـ الوحدة العربية ـ مشكلة الديمقراطية ـ مرحلة التحول الثورى ومسئولية الحكم فى مرحلة الثورة الاجتماعية . وبالنسبة الى الموضوعين الاول والثانى فى جدول الاعمال ، فقد انتهت الندوة بصددهما الى الاتى :

**أولا :** حددت الندوة قوى الشعب العاملة بأنهم « العمال والفلاحون والمثقفون الثوريون والجنود والرأسمالية الوطنية غير المستغلة » ٠

**ثانيا :** أن دروس الماضى تفيد أنه يجب أن يتمكن الشعب الليبى من التحرر بعيدا عن « الحزبية والطبقات ودعوات اليمين واليسار » . ومن ثم فانه يجب «الاستفادة من تجربة الاتحاد الاشتراكى العربى كصيغة للعمل السياسى يمكن تطبيقها فى العالم العربى ، واعتبار الميثاق الوطنى نموذجا يمكن أن يكون منطلقا للميثاق الليبى » ٠

ولقد كان الاختيار الليبى لنموذج التجربة المصرية ، الممثلة فى الاتحاد الاشتراكى العربى ، كصيغة ودعاء للعمل السياسى والتنظيم الشعبى ، ينبنى أساسا على : مجموعة عوامل ايجابية أظهرتها تجربة الاتحاد الاشتراكى العربى الذى يعد ـ من وجهة النظر الليبية ـ نموذجا ايجابيا للحركة العربية الواحدة ٠ فى حين ثبت فشل التنظيمات السياسية المتعددة فى الوطن العربى فى تحقيق أهداف الامة العربية .

أما مجموعة العوامل الايجابية ، فهى تنحصر فى نجاح تجربة الاتحاد الاشتراكى العربى فى مصر ( انظر بيان مجلس قيادة الثورة باقامة التنظيم الشعبى للجمهورية العربية الليبية ـ الجريدة الرسمية العدد ٣٢ ـ٢٧ يونيو سنة ١٩٧١ ـ السنة التاسعةص ١٥٠ ـ ص ١٥٤ ـ وأيضا مقدمة النظام الاساسى للاتحاد الاشتراكى العربى الليبى ) وهذه العوامل تتلخص فى :

١ ـ أن الاتحاد الاشتراكى قام بعد أن فشلت التنظيمات السياسية فوق الساحة العربية ـ يسارية أو يمينية ـ فى تحقيق أهداف الامة العربية فى الوحدة .

٢ ـ أن ثورة الفاتح من سبتمبر وليدة الثورة العربية الكبيرة ، تحمل كل ملامحها ، وتؤمن بكل شعاراتها ، ومن ثم فهى ترى أن الوحدة العربية لا يمكن أن تكون مضمونة فى ظل تنظيمات سياسية مختلفة ، لكل منها عقيدته وأسلوبه وشعاره وتصوره للامور ٠

٣ ـ أن الاتحاد الاشتراكى العربى يؤمن تحالفا مقدسا لقوى الشعب العاملة ، فيضمن عدم استبداد الطبقة الواحدة . كما انه يذيب الفوارق سلميا بين الطبقات ، فيتجنب مبدأ الصراع الطبقى تحت شعار « العنف الثورى » .

٤ ـ أن الاتحاد الاشتراكى تنظيم وطنى ، نابع عن الواقع العربى كما أنه نجح فى تطبيق نظريته فى الاشتراكية ، وتبنيه للديمقراطية الحقيقية ، باعتماده على مبدأ الانتخاب فى جميع المستويات ، وأثبت انه الوعاء السليم ٠ الذى تلتقى فيه آمال الجماهير ومطالبها ، وهو الاداة القادرة على ايجاد التفاعل البناء بين الشعب وقيادته ٠

٥ ـ الاخذ بنظام الاتحاد الاشتراكى يجنب تجربة « الجبهة الوطنية » داخل القطر الواحد ، والتى لا تلبث حتى تتمزق لترجع الى مكوناتها الاولى من الاحزاب ٠ كما ان عضوية الاتحاد الاشتراكى مفتوحة لجميع المواطنين .

## خطوات البناء التنظيمى للاتحاد الاشتراكى

وفى ١١ يونيو سنة ١٩٧١ أصدر مجلس قيادة الثورة قرارا باصدار النظام الاساسى للاتحاد الاشتراكى ٠ وقد نص فى مادته الاولى على « تكوين وتنظيم الاتحاد الاشتراكى العربى ، التنظيم السياسى الشعبى للجمهورية العربية الليبية ، الممثل لقوى الشعب العاملة صاحبة الحق والمصلحة فى ثورة الفاتح من سبتمبر والوحدة العربية » ٠

ولما كانت المادة ٢٦ من النظام الاساسى ، تنص على أن « يشكل مجلس قيادة الثورة لجنة تأسيسية فى كل محافظة تتكون من أربعة أعضاء على الاقل ، وثمانية على الاكثر ، من القياديين الثوريين ، تتولى تحت قيادة من يفوضه مجلس قيادة الثورة من أعضائه ، اقامة التشكيل الاول للاتحاد الاشتراكى العربى فى المحافظة » فقد أصدر مجلس قيادة الثورة ـ تنفيذا لهذه المادة ـ

فى ٨ يوليو سنة ١٩٧١ قرارا بتكوين اللجان التأسيسية ، وأوكل اليها ثلاث مهام رئيسية ٠

**أولها :** بحث واقتراح تحديد الوحدات الاساسية فى المديريات والمحلات ( الشياخات ) والمؤسسات الجماهيرية التى يزيد عدد العاملين فيها والمنتمين اليها عن مائة عضو ٠

**ثانيها :** دعوة الجماهير وحثها على الانضمام الى عضوية الاتحاد الاشتراكى ، ومراقبة سلامة تسجيل طلبات العضوية المقدمة للوحدات الاساسية ، وتلقى كشوف العضوية ، وفحص حالات طالبى العضوية ، للتأكد من توافر الشروط فيهم ٠ وقد حدد قرار مجلس قيادة الثورة فى ٨ يوليو سنة ١٩٧١ خمس فئات تم عزلها عن التنظيم السياسى وهى : أفراد الاسرة المالكة المنهارة وحاشيتها ، أعضاء المجالس النيابية فى العهد السابق الا من يستثنى بقرار من مجلس قيادة الثورة ، من تقلد منصبا عاما قبل الثورة الا من يستثنى بقرار من مجلس قيادة الثورة ، كل من أحيل الى محكمة الشعب ، الا من ثبتت براءته ، كل من اتهم بالتآمر ضد الثورة ) ٠

**ثالثها :** الاشراف على انتخابات الامناء والامناء المساعدين لوحدات اللجان الاساسية ومندوبيها لمؤتمرات المحافظات ، وتكوين لجان فرعية تأسيسية أخرى كلما دعت الحالة ٠

وتنفيذا لذلك ، قامت اللجان التأسيسية فى المحافظات ( محافظات ليبيا هى : الخمس ، مصراتة ، الزاوية ، غريان ، بنغازى ، أوبادى ، سبها ، طرابلس ، الجبل الاخضر ، درنة ) كل فى نطاقها ، بدراسة الاوضاع السكانية والجغرافية وظروف الحياة وطبيعتها ٠ وفى ضوء هذه الدراسة ، وضعت مقترحاتها بتحديد الوحدات الاساسية بكل محافظة ، وذلك فى ظل فلسفة محورها ضرورة انتقال تنظيمات العمل السياسى ، وخاصة الوحدات الاساسية الى الجماهير ، حيثما توجد ، على ان توجد وحدة اساسية للاتحاد الاشتراكى كلما وجد تجمع سكانى يتعايش أفراده فى تكامل ، أو فى جوار متقارب ، ولا يزيد عدد المواطنين فيه على الحد الذى يسمح باجتماع كل المنضمين منهم للاتحاد الاشتراكى فى مؤتمرات فعالة ٠

## مقارنة البناء التنظيمى :

اذا استعرضنا أوجه الشبه والخلاف بين النظام الاساسى للاتحاد الاشتراكى فى ليبيا ( الصادر من مجلس قيادة الثورة فى ١١ يونيو سنة ١٩٧١ ) والقانون الاساسى للاتحاد الاشتراكى فى مصر ( الصادر بقرار رئيس الجمهورية بوصفه رئيسا للاتحاد الاشتراكى فى ٩ مايو سنة ١٩٦٨ ) ، لتبين لنا الاتى :

القانون الاساسى للاتحاد الاشتراكى فى مصر يتكون من مقدمة وثمانية أبواب تضم ٢٨ مادة ، أما النظام الاساسى للاتحاد الاشتراكى فى ليبيا فيشتمل على مقدمة وثمانية أبواب أيضا ، تضم ٢٧ مادة ٠

### أولا : المقدمة :

١ ـ تؤكد كلا المقدمتين على أن قيام الاتحاد الاشتراكى ضرورة فى هذه المرحلة من النضال الوطنى ، الا أن مقدمة النظام الاساسى فى ليبيا تزيد على ذلك بذكر الاسباب التى تبرر اختيار ليبيا للنموذج المصرى ( الاتحاد الاشتراكى العربى ) تنظيمات سياسيا شعبيا فى ليبيا ٠

٢ ـ تتطابق أهداف الاتحاد الاشتراكى فى كل من البلدين ، والفرق أن النظام الاساسى فى ليبيا ينص على أن من بين الاهداف « المساهمة جماهيريا فى تحقيق الوحدة العربية » و « الحيلولة دون وقوع الشعب تحت قبضة الطبقة الواحدة » ٠ بينما ينص القانون الاساسى فى مصر على « مبدأ القيادة الجماعية ، ودعم التنظيمات التعاونية والثقافية ، ونقل سلطة الدولة الى المجالس المنتخبة تدريجيا » ٠

٣ ـ وفيما يتعلق بواجبات الاتحاد الاشتراكى فهى متطابقة ، الا أن النظام الاساسى للاتحاد الاشتراكى فى ليبيا يزيد عليها : « التمسك بجوهر الدين » و « اسقاط أفكار اليسار المتطفل » و « التعريف بضرورة الوحدة العربية والاشتراكية العربية والدعوة لها » ٠

٤ ـ أما مبادىء العمل فى التنظيم السياسى فهى متطابقة تماما ٠

ثانيا : العضوية :

١ – تتطابق شروط العضوية فى كل من التنظيمين ، وينحصر الخلاف فى :

– يشترط فى ليبيا أن يكون العضو مؤمنا بالحرية والاشتراكية والوحدة وبأهداف الاتحاد الاشتراكى ومبادئه ومسئولياته وواجباته » ، فى حين يشترط فى العضو فى مصر « أن يؤمن بالميثاق ويتعهد بالعمل فى منظمات الاتحاد الاشتراكى » .

– تقسم العضوية فى مصر الى نوعين : عضو عامل وعضو منتسب ، أما فى ليبيا فيوجد نوع واحد من العضوية ، وهو العضو العامل .

٢ – تتفق واجبات عضو الاتحاد الاشتراكى فى كل من البلدين ، ما عدا أنه فى ليبيا ينص على أن « يلتزم العضو بحضور مؤتمرات ولجان الاتحاد الاشتراكى التى يكون عضوا فيها ، وأن يسدد اشتراك العضوية » وأن « يقف العضو بكل قواه ضد أعداء الثورة والاسلام والعروبة » ، فى حين ينص فى مصر على «أن يقف العضو بكل قواه ضد أعداء الثورة والاشتراكية والقومية العربية » .

٣ – أما فيما يتعلق بحقوق عضو الاتحاد الاشتراكى فهى متطابقة تماما فى التنظيمين السياسيين .

ثالثا : البناء التنظيمى :

يتطابق البناء التنظيمى فى كل من الدولتين ، وينحصر كل الخلاف الاساسى فى أن الاتحاد الاشتراكى فى مصر يتكون من أربع مستويات هى ، الوحدة الاساسية ، ثم القسم أو البندر أو المركز ، فمستوى المحافظة ، وأخيرا على مستوى الجمهورية ، أما فى ليبيا فلا يوجد مستوى المراكز والاقسام ، وسنشير الى ذلك بشىء من التفصيل .

١ – مستوى القاعدة :

الوحدة الاساسية هى قاعدة التنظيم فى كل من البلدين ، ويتم تنظيم هذا المستوى على أساس مؤتمر الوحدة الاساسية ولجنة الوحدة الاساسية .

وعلى هذا المستوى لا يوجد فروق ، سواء من ناحية التشكيل أو طريقة العمل أو الاختصاصات .

٢ – مستوى المراكز والاقسام والبنادر :

هذا المستوى يوجد فى مصر فقط ، وليس له نظير فى تنظيم الاتحاد الاشتراكى فى ليبيا ،وهو يتكون من مؤتمر القسم أو المركز أو البندر ، ثم لجنة القسم أو المركز أو البندر .

٣ – مستوى المحافظة :

يتطابق هذا المستوى فى كل من التنظيمين فى مصر وليبيا ، سواء من حيث التشكيل أو اجراءات العمل أو الاختصاصات . ويتشكل هذا المستوى من مؤتمر المحافظة ولجنة المحافظة . والفرق الوحيد هو من حيث تكوين مؤتمر المحافظة ، ففى مصر يتكون من مندوبى الاقسام والمراكز والبنادر فى نطاق المحافظة ، أما فى ليبيا فيتكون من مندوبى الوحدات الاساسية فى نطاق المحافظة .

٤ – مستوى الجمهورية :

الخلاف الواضح من حيث البناء التنظيمى للاتحاد الاشتراكى فى كل من البلدين يظهر فى هذا المستوى . فباستثناء المؤتمر الوطنى العام الذى يتطابق فى البلدين ، سواء من حيث التكوين أو اجراءات العمل او الاختصاصات ووجود أمانة عامة ولجنة نظام متشابهان فى كل من التنظيمين ، باستثناء ذلك نجد أن الاتحاد الاشتراكى فى مصر ينفرد بوجود لجنة مركزية ولجنة تنفيذية عليا ، أما فى ليبيا فلم ينص النظام الاساسى للاتحاد الاشتراكى على وجود لجنة مركزية او لجنة تنفيذية عليا ، فقد اكتفى باعتبار مجلس قيادة الثورة « السلطة القيادية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى » .

ويجب ان نشير الى أنه عند تشكيل كافة منظمات الاتحاد الاشتراكى من الوحدات الاساسية حتى المؤتمر الوطنى العام ، يشترط التنظيمان ان يتوافر للعمال والفلاحين نسبة ٥٠ فى المائة على الاقل من مجموع اعضائها .

وقدصرح الرئيس معمر القذافى فى جلسة المؤتمر الوطنى العام فى ٢٩ مارس سنة ١٩٧٢ بقوله « على الرغم من أن تنظيمات الاتحاد الاشتراكى قد اقتبست فى خطوطها الرئيسية من التجربة المصرية ، الا انه يجب ان نناقش هذه الخطوط خاصة فئات الشعب التى تدخل التحالف ، ذلك لان المناقشة والتطبيق قد تؤديان الى حذف او اضافة فئات جديدة من الفئات الخمس القائمة » .

لقد ظهرت عند تحديد قوى الشعب العاملة التى يضمها التحالف — مشكلة أن المجتمع الليبى مازال فى دور التحول من حياة البداوة والترحال الى حياة الاستقرار . لذا فان محاولة تحديد هذه الطبقات سنجدها متداخلة ومختلطة بعضها ببعض دون حدود صارمة . وعلى سبيل المثال — كما يقول الرئيس القذافى . اتضح أن الشعب الليبى لا يعرف طبقة الرأسمالية ، صحيح انه كانت توجد فئة الاغنياء قبل الثورة ، ولكن اتضح لنا ان معظم اموالهم كانت قروضا من الحكومة ، وبعد ان استردت الحكومة اموالها منهم لم يجدوا ما يسدون به ديونهم ، كذلك ايضا لا توجد حدود واضحة لطبقة الفلاحين فى ليبيا ، فالفلاح فى ليبيا قد يتحول الى رعى الغنم والابل ، او يترك قريته ، ليعمل فى البناء ، ثم قد يعود مرة أخرى للفلاحة .

وعلى كل حال ، فقد وجدت القيادة الثورية فى ليبيا أن تحالف قوى الشعب العاملة من عمال وفلاحين ومثقفين وجنود ورأسمالية وطنية ، هو الصيغة الملائمة تماما للعمل السياسى فى هذه المرحلة ، على اساس ان الاتحاد الاشتراكى تنظيم جماهيرى ، يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة ، وهى نظرية رائدة طبقتها مصر ثم ليبيا فالسودان ، وبالتالى فان الاتحاد الاشتراكى سيصبح هو الحركة الشعبية المصيرية الواحدة فى العالم العربى ، فهو احسن صيغة تحقق الوحدة الوطنية ، ( خطاب الرئيس القذافى فى افتتاح المؤتمر الوطنى الاول فى ٢٨ مارس ١٩٧٢ ) .

**الخط الفكرى للتنظيم السياسى فى ليبيا :**

اعد الرئيس معمر القذافى مشروع ميثاق وطنى ليعلن فى احتفالات الفاتح من سبتمبر سنة ١٩٧١ ، حيث كان مقررا ان يعلن فى الوقت نفسه اكتمال بناء الاتحاد الاشتراكى وانعقاد مؤتمره الاول ، الا ان المؤتمر لم يعقد فى هذا الموعد بسبب اجراءات الانتخابات التى لم تكن قد انتهت بعد ، واعلن فى ١٩ مارس سنة ١٩٧٢ أن الرئيس القذافى سيطرح ميثاق العمل الوطنى أمام المؤتمر الوطنى العام الاول للاتحاد الاشتراكى فى ٢٨ مارس سنة ١٩٧٢ ، وان هذا الميثاق سيحدد « مستقبل العمل السياسى الثورى خلال المرحلة القادمة » . الا انه تبين قبيل انعقاد المؤتمر الوطنى العام بايام ، ان فكرة الميثاق ليست مطروحة فى برنامج جلسة الافتتاح ، ذلك لان الرئيس القذافى قد رأى « ان هناك مساحات اخرى من العقل العربى والتجربة العربية فى حاجة الى مزيد من الاستكشاف » وأكد القذافى ذلك بقوله — فى خطبة افتتاح المؤتمر فى ٢٨ مارس سنة ١٩٧٢ — « ان التنظيمات الثورية العربية فى مصر والسودان وليبيا وسوريا ، والمفكرين فى العالم العربى سيشتركون فى اعداد الميثاق ، حتى يأتى معبرا عن الحركة العربية الواحدة ، و معبرا عن آمال شعوب العالم الثالث » .

ورغم غياب دليل العمل الوطنى او الميثاق الليبى الذى يبين الخط الفكرى للتنظيم السياسى فى ليبيا ، الا انه يمكننا ان نعطى هنا — من خلال الفكر الليبى من تصريحات وخطب وبيانات ووثائق بعض المحاور الاساسية للخط الفكرى الثورى الليبى والتى يمكن ان نستعرضها فى الاتى :

اولا : الاسلام : نصت المادة الثانية من الاعلان الدستورى أن « الاسلام دين الدولة » واشار ايضا الى ان ليبيا فى تطبيقها للاشتراكية لابد ان تراعى تراثها الاسلامى العربى وقيمه الانسانية » .

ثانيا : الناصرية : وتؤكد القيادة السياسية فى ليبيا فى جميع المواقف التزامها بالناصرية او فكر عبد الناصر ، فعلى سبيل المثال :

— اكدت مقدمة النظام الاساسى للاتحاد الاشتراكى العربى فى ليبيا « ان ثورة الفاتح من سبتمبر وليدة الثورة العربية الكبرى ، تحمل كل ملامحها وتؤمن بكل شعاراتها » .

ـ اعلن الرئيس القذافى فى احدى جلسات المؤتمر الوطنى الاول « ان الناصرية ستظل مستمرة طالما كان هناك وجود للامة العربية » .. ، ان الشعب الليبى يرى أن الوحدة طبيعيةمع مصر بل وضرورية ، وأن الشعب الليبى لا يمكن ان ينكر دور مصر الشقيقة الكبرى والام الحنون التى ضحت بابنائها فى سبيل العرب من المحيط الى الخليج . وان ثورة ليبيا وضعت يدها فى يد مصر لتسير معها وفقا للوثيقة السرية التى عقدت مع الرئيس عبد الناصر فى ديسمبر سنة ١٩٦٩ ..» ان الناصرية ليست بمفردها ، وان ليبيا هى القلعة الحقيقية للناصرية ، وانها تقف وراء الناصرية والناصريين سواء كانوا يعملون تحت اسم « الناصرية » أو القوى الناصرية او الحركة الناصرية .

ـ اكدت توصيات المؤتمر الوطنى العام الاول للاتحاد الاشتراكى العربى الصادرة فى ١٨ ابريل سنة ١٩٧٢ « الوقوف مع الحركة الناصرية ودعوتها لتحول نفسها رسميا الى اتحاد اشتراكى عربى ، ويرفض المؤتمر تعدد الحركات الناصرية فى القطر الواحد » .

**ثالثا : الوحدة العربية :** تعتبر الثورة الليبية الوحدة « هدفا استراتيجيا وليست هدفا تكتيكيا ، وانه لا يمكن التفريط فيها » ، ولذا نصت المادة الاولى من الاعلان الدستورى على أن « ليبيا جمهورية عربية ، وأن الشعب الليبى جزء من الامة العربية ، وهدفه الوحدة العربية الشاملة » ، كما جاء فى مقدمة النظام الاساسى للاتحاد الاشتراكى العربى أن ثورة الفاتح من سبتمبر « ترفض الاقليمية » ونص النظام الاساسى نفسه على أن من واجبات الاتحاد الاشتراكى « التعريف بضرورة الوحدة العربية والدعوة لها » والمساهمة جماهيريا بالفكر فى تحقيق الوحدة العربية .

ثم جاءت توصيات المؤتمر الوطنى الاول مؤكدة « الالتزام بضرورة مواصلة تحقيق الوحدة الاندماجية بين الاقطار المؤهلة لها وتهيئة كافة الظروف الملائمة لانجاحها لتكون نواة سليمة للوحدة العربية الشاملة » . وطالبت توصيات المؤتمر أيضا بالسعى « لاقامة التنظيم القومى الواحد أداة الثورة العربية لتحقيق الوحدة العربية الشاملة » .

**رابعا : الاشتراكية :** حددت الثورة الليبية مفهومها للاشتراكية على ضوء موقفها الفكرى ازاء معركة العقائد

ولقد نصت المادة السادسة من الاعلان الدستورى أن الدولة تهدف الى« تحقيق الاشتراكية ، وذلك بتطبيق العدالة الاجتماعية التى تحظر أى شكل من أشكال الاستغلال » ، وأن الدولة تعمل عن طريق اقامة علاقات اشتراكية فى المجتمع على « تحقيق كفاية الانتاج وعدالة فى التوزيع بهدف تذويب الفوارق بين الطبقات سلميا ، والوصول الى مجتمع الرفاهية ، مستلهمة فى تطبيقها للاشتراكية تراثها الاسلامى ، وقيمه الانسانية وظروف المجتمع الليبى » .

والملاحظ أن المواد ٧ ، ٨ ، ٩ من الاعلان الدستورى قد حددت أسس الاشتراكية فى الاتى :

ـ تحرير الاقتصاد القومى من التبعية والنفوذ الاجنبى ، وتحويله الى اقتصاد وطنى انتاجى .

ـ الملكية العامة أساس تطوير المجتمع وتنميته وتحقيق كفاية الانتاج ، كما أن الملكية الخاصة غير المستغلة مصونة ولا تنزع الا وفقا للقانون .

ـ التخطيط القومى الشامل اقتصاديا واجتماعيا على أساس تعاون القطاع العام مع القطاع الخاص لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية .

الى جانب ذلك ، فقد تضمن النظام الاساسى للاتحاد الاشتراكى العربى فى ليبيا ، أن من أهداف الاتحاد الاشتراكى « تحقيق العدالة الاجتماعية » وتكافؤ الفرص أمام الجميع عن طريق النظام الاقتصادى الاشتراكى » واذابة الفوارق سلميا بين الطبقات » . وان من الواجبات الاساسية للاتحاد الاشتراكى « التعريف بالاشتراكية والدعوة لها » .

**خامسا : الديمقراطية :** أشارت مقدمة الاعلان الدستورى الى ان نظام الحكم فى ليبيا يقوم على الديمقراطية ، وأن الشعب الليبى « يدرك مسئولياته عن اقامة حكم وطنى ديمقراطى » ، وأن

أولى أهداف الثورة هو « الحرية » ، وأن هذا الأعلان الدستورى أساس الحكم فى ليبيا فى « مرحلة استكمال الثورة الوطنية الديمقراطية » . كما نصت المادة الاولى منه على أن « ليبيا جمهورية عربية ديمقراطية حرة ، السيادة فيها للشعب » .

وقد اهتم المؤتمر الوطنى العام الاول للاتحاد الاشتراكى « بمشكلة الديمقراطية فى مرحلة التحول الثورى » وأصدر توصية توضح المفهوم الليبى للديمقراطية . وجاء فى هذه التوصية ان على الاتحاد الاشتراكى حل كل مشاكله ديمقراطيا من داخله ، بدلا من الالتجاء الى الوسائل السلبية المخربة والمعطلة للتحول الثورى ، وحتى لا يترك لمن يمثل سلطة النظام استخدام وسائل القوة لحل هذه المشكلات ، أما عن مشكلة الحكم فى مرحلة الثورة الاجتماعية فان الشعب ، عن طريق الاتحاد الاشتراكى الممثل لقواه العاملة صاحبة المصلحة والحق فى ثورة الفاتح من سبتمبر ، هو الذى يتحمل المسئولية فى مرحلة الثورة الاجتماعية .

**محاولات توحيد التنظيم السياسى :**

نصت المادة ٦٢ من دستور دولة الاتحاد على أن « تتكون بقرار اجماعى من مجلس رئاسة الاتحاد ، جبهة سياسية تضم ممثلين عن قيادة التنظيم السياسى فى كل من الجمهوريات الاعضاء . وترتبط هذه الجبهة بميثاق للعمل القومى فى اتحاد الجمهوريات من أجل تحقيق التفاعل والترابط بين جماهير الشعب فى جمهوريات الاتحاد ، وترسيخ أسس الديمقراطية فيها ، وخلق مناخ ملائم لقيام الحركة العربية الواحدة . ولقد بدأت أولى خطوات توحيد التنظيم السياسى بين كل من مصر وليبيا فى نطاق هذه المادة ، حين زار ليبيا فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٧١ محمد عبد السلام الزيات السكرتير الاول للجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى فى مصر - وقتئذ - وذلك للاطلاع على خطوات بناء الاتحاد الاشتراكى فى ليبيا ، ولبحث أسس تنسيق وتعزيز فرص التلاحم بين التنظيم السياسى فى كلا البلدين . وفى تلك الاثناء ، أصدر الرئيس معمر القذافى توجيهاته بأن يكون الاتحاد الاشتراكى فى ليبيا ، بتنظيماته ومبادئه ومنطلقاته ، متعاونا مع الاتحاد الاشتراكى فى مصر . وتم الاتفاق على وسائل تبادل الخبرات والتجارب بالنسبة للتنظيمين منذ الان حتى يكون التنظيم الليبى عند انتهاء تشكيله قادرا على العمل مع التنظيم السياسى فى مصر ، لخدمة أهداف النضال العربى .

**اتفاق مايو سنة ١٩٧٢ :**

بحث الرئيسان معمر القذافى وأنور السادات فى اجتماعهما فى قصر الصفا بالاسكندرية ( ١ - ٤ مايو سنة ١٩٧٢ ) موضوع توحيد التنظيم السياسى بين البلدين ، وعلى ضوء هذه المباحثات كلف الرئيسان كلا من السكرتير الاول للجنة المركزية فى مصر والامين العام للاتحاد الاشتراكى فى ليبيا ، بدراسة الجوانب المختلفة للموضوع وامكانية تنفيذه . وقد بدأت هذه المباحثات فى ٢٣ مايو سنة ١٩٧٢ . وعرضت النقاط التى تم الاتفاق بشأنها فى اجتماع الرئيس السادات مع بشير هوادى الامين العام للاتحاد الاشتراكى فى ليبيا ، ثم أبلغت نتائج المباحثات الى القذافى وهو فى الخرطوم لحضور احتفالات السودان بثورة ٢٥ مايو ، حيث وافق على كل ما أسفرت عنه المباحثات من نتائج .

وقد صدر بيان من الاتحاد الاشتراكى فى مصر وليبيا أذيع فى كل من القاهرة وطرابلس فى ٢٧ مايو سنة ١٩٧٢ . وقد تضمن هذا البيان اتفاق التنظيمين وأن هذا الاتفاق ينبع مما قرره ميثاق العمل الوطنى وبيان ٣٠ مارس فى مصر ، وينبع أيضا من قرارات المؤتمر الوطنى الاول فى ليبيا من التزام ثورة الفاتح من سبتمبر - باعتبارها امتدادا طبيعيا لثورة ٢٣ يوليو الام - بضرورة مواصلة تحقيق الوحدة الاندماجية والسعى لاقامة التنظيم القومى الواحد ، أداة الثورة العربية ، لتحقيق الوحدة الشاملة ويقوم اتفاق ٢٧ مايو سنة ١٩٧٢ على مبادىء ثلاثة رئيسية هى :-

**أولا :** الايمان بأن صيغة الاتحاد الاشتراكى انسب الصيغ لحشد القوى الشعبية بوسيلة ديمقراطية ، ولضمان أسرع الطريق ، وأكثرها أمنا الى التقدم

**ثانيا :** أن الامة العربية ، وهى تواجه العدوان ، منطلقة فى الوقت نفسه لبناء الدولة العصرية على أرضها ، تستمد قوتها الرئيسية من شخصيتها

الحضارية المتميزة ، ومبادىء دينها الخالد ، وحصيلة تجاربها الثورية التى عبرت عنها ثورتا ٢٣ يوليو والفاتح من سبتمبر .

**ثالثا** : أنه من الضرورى تحديد المعالم الرئيسية للنظرية التى تطرحها الامة العربية على العالم ، اسهاما ذاتيا تستمده من مبادىء دينها الخالد ، وقوميتها العربية ، ونهجها الثورى الاشتراكى .

وقد أوجد هذا الاتفاق وسيلة تحقيق وحدة التنظيمين ، وهى تشكيل أمانة خاصة من كل من سيد مرعى سكرتير أول اللجنة المركزية فى مصر ، وبشير هوادى أمين عام الاتحاد الاشتراكى فى ليبيا . وتختص هذه الامانة الخاصة بمهمتين رئيسيتين :

**الاولى** : دراسة الخطوات التفصيلية لتحقيق وحدة التنظيم السياسى ورفعها الى الرئيسين السادات والقذافى ، تمهيدا لعرضها على قيادات التنظيم فى القطرين فى مدة أقصاها شهرين .

**المهمة الثانية** : اعداد مشروع دليل للعمل السياسى والتنظيمى ، يحدد المعالم الرئيسية لنظرية تعبر عما تطرحه الامة العربيه على العالم من اسهام ذاتى ، تستمده من مبادىء دينها الخالد ، وقوميتها العربية ، ونهجها الثورى الاشتراكى

### أعمال اللجنة المشتركة :

شكلت لجنة مشتركة تضم ثمانية أعضاء من الجانبين لدراسة هذه التفصيلات وقد عقدت اللجنة أول اجتماعاتها فى ٢٨ مايو سنة ١٩٧٢ وناقشت الخطوات اللازمة لتحقيق هذا الهدف ، وناقشت أيضا الافكار والمبادىء الاساسية التى يجب أن يشتمل عليها دليل العمل السياسى والفكرى والتنظيمى للاتحاد الاشتراكى الموحد .

واستكملت مباحثات مايو بالقاهرة ، بمباحثات أخرى تمت فى طرابلس فى ١١ يونيو سنة ١٩٧٢ ، حين ذهب وفد مصرى برئاسة سيد مرعى السكرتير الاول للجنة المركزية الى ليبيا ليشارك فى احتفالات الجلاء عن قاعدة « عقبة بن نافع » وتمت أربعة لقاءات مع الامانات المختلفة للاتحاد الاشتراكى فى ليبيا ، درس فيها النظام الاساسى للاتحاد الاشتراكى فى كل من البلدين دراسة شاملة لتحديد أوجه التشابه وبحث وسائل توحيد التنظيمين السياسيين ، واستعراض أسلوب العمل فى كل منهما ، وزيادة فعاليته ، وتوضيح الفكر الاشتراكى الذى حددته مواثيق الثورة .

وقد التقى الرئيس معمر القذافى بأعضاء اللجنة المشتركة لمدة ساعتين فى ١٢ يونيو سنة ١٩٧١وناقش معهم الدراسات التى تمت بشأن الهيكل التنظيمى ونشاط الامانات الموحدة والخطوات التمهيدية لتوحيد التنظيم السياسى فى البلدين .

وقد انتهت مناقشات اللجنة المشتركة فى طرابلس فى ١٤ يونيو سنة ١٩٧٢ وتركزت المناقشة فى هذه المرحلة حول الهيكل التنظيمى للاتحاد الاشتراكى فى البلدين ، واستعراض الاسس المقترحة لتوحيد هذا الهيكل فى صيغته القومية ، ومسئولياته الوطنية ، واختصاصات المؤتمر القومى واللجنة المركزية ، ووجهات النظر المتعلقة بتوحيد التنظيم والدليل السياسى ودليل العمل التنظيم ، وتقرر ان تتم لقاءات جماهيرية فى كل من البلدين لناقشة ما تنتهى اليه اللجنة المشتركة المكلفة بتوحيد التنظيم قبل عرضها على التنظيمات السياسية المختصة فى البلدين .

وقد تطرقت المباحثات أيضا الى موضوع توحيد المؤتمر القومى واللجنة المركزية فى البلدين واستغرقت دراسة موقف الجانب الليبى بعض الوقت لان النظام الاساسى للاتحاد الاشتراكى فى ليبيا لا ينص على اقامة لجنة مركزية ، ومن المقترحات التى طرحت للبحث ، فكرة توحيد المؤتمر القومى العام فقط بصفة مبدئية ، وتشكيل لجنة مركزية فى ليبيا وتوحيدها مع اللجنة المركزية فى مصر ، وانتهى الامر بالاتفاق على أن يطلق على المؤتمر الموحد « المؤتمر القومى » . وأن يسمى المؤتمر العام فى كل بلد « المؤتمر الوطنى » ، واتفق أيضا على أن تتبادل ، بعض الامانات فى البلدين عملها من الان ، وخاصة أمانات الشباب والشئون السياسية والدعوة والفكر ، بحيث يمثل التعاون على هذا المستوى خطوات عملية فى اتجاه توحيد التنظيمين فى المستقبل . وقد تقرر أن تستأنف اللجنة المشتركة لتوحيد التنظيم السياسى اجتماعاتها فى القاهرة فى ٢٨ يونيو سنة ١٩٧٢ ، وأن يعد تقرير شامل بالخطوط الرئيسية لتوحيد التنظيم لعرضه على الرئيسين ، تمهيدا لطرحه على القواعد الشعبية فى البلدين ريثما يتم اعلان توحيد التنظيم السياسى فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٧٢ ،

الا أن هذه المباحثات استؤنفت فى ٢ يوليو سنة ١٩٧٢ وقام الوفد الليبى فى المباحثات بزيارات ميدانية فى بعض محافظات مصر ( القاهرة ــ بنها ــ بنى سويف ) للوقوف على نشاط الاتحاد الاشتراكى على مختلف المستويات .

**مباحثات يوليو سنة ١٩٧٢ :**

وفى هذه المباحثات استعرض الجانبان ، المصرى والليبى ، الخطوط الرئيسية ، وأساليب العمل فى كلا التنظيمين التى يمكن توحيدها ، كما تناولت المباحثات أيضا امكانية اصدار قانون موحد للاتحاد الاشتراكى على مستوى الجمهوريتين ، يضم المبادىء الاساسية للاتحاد الاشتراكى وأهدافه القومية ، والدور المصرى والليبى داخله ، والاجهزة الموصلة بينهما ، مع ضمان المرونة الكافية لنشاط التنظيم الداخلى لكل بلد على حدة .

وقد دارت مناقشات عديدة حول تصور البناء التنظيمى الموحد والمؤسسات الشعبية والدستورية التى يمكن اقامتها على النطاق القومى ، وتقرر أن تكون هناك لقاءات مستمرة بين الجانبين ، مع زيادة تبادل الوفود والزيارات ، وخاصة فى مجال الشباب والطلبة . وشكلت لجنة لدراسة هذه التفصيلات واعداد تقرير عنها . وقد اتفق على الخطوط العامة لتوحيد التنظيم فى البلدين وهى :

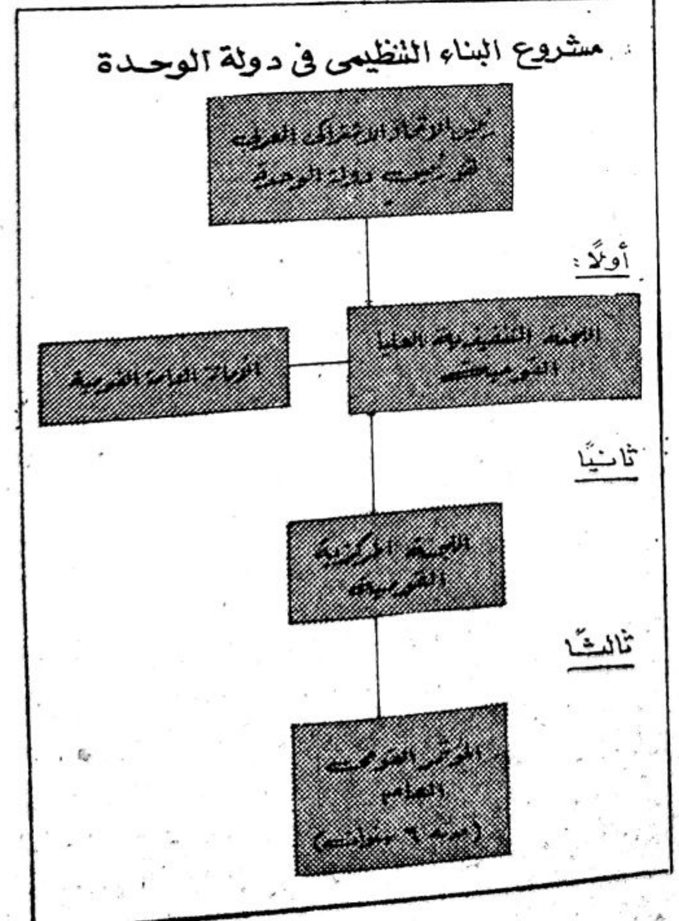
١ ــ **المؤتمر القومى العام:** ويضم جميع أعضاء المؤتمر القومى فى مصر وأعضاء المؤتمر الوطنى فى ليبيا ، ويجتمع مرة كل ستة شهور ، ويعقد اجتماعات غير عادية فى حالات الضرورة ويختص بمناقشة وبحث المسائل القومية . أما المسائل الوطنية الداخلية ، فيختص ببحثها المؤتمر الوطنى فى كل جمهورية .

٢ ــ **اللجنة المركزية المشتركة :** وتضم أعضاء اللجنة المركزية فى كل من البلدين ، وتختص ببحث المسائل القومية .

٣ ــ **الإمانة العامة المشتركة :** يرأسها أمين عام واحد ، وأمين عام مساعد لشئون الاتحاد الاشتراكى فى مصر ، وأمين عام مساعد لشئون الاتحاد الاشتراكى فى ليبيا . وتتبع الامين العام عدة أمانات موحدة لشئون التنظيم ، والدعوة والفكر ، والشئون الدينية ، والشئون السياسية ، والشئون الاقتصادية ، ويتبع الامينين المساعدين عدد من الامانات المحلية والمكاتب المتخصصة والشعب الفرعية مثل الشباب ، والمرأة ، العمال ، الفلاحين ، الحرفيين ، الرأسمالية الوطنية ، الخدمات ، والدفاع الشعبى والمدنى حسب احتياجات وظروف كل بلد .

وأعلن فى ٨ يوليو سنة ١٩٧٢ أن قرار توحيد الاتحاد الاشتراكى بين البلدين سيقدم فى صيغته المكتملة الى كل من الرئيسين لتوقيعهما بوصفهما رئيسى الاتحاد الاشتراكى فى البلدين . وأن القرار قد تمت صياغته فى ضوء المباحثات التى أجرتها الامانة الخاصة المشكلة بتكليف من الرئيسين ، وأن المشروع المعد يتضمن أن يجتمع المؤتمر القومى العام للاتحاد الاشتراكى فى البلدين خلال ثلاثة أشهر من تصديق القيادة السياسية على القرار ، وأن هذا المؤتمر سينتخب رئيس الاتحاد الاشتراكى الموحد فى أول اجتماع له . وقد تضمن المشروع أيضا أن يستمر العمل فى منظمات الاتحاد الاشتراكى فى كل من البلدين وفقا للانظمة التى كانت متبعة قبل صدور القرار .

وقد حدد المشروع ، الذى أعدته الامانة الخاصة خلال اجتماعاتها فى كل من القاهرة وطرابلس منذ ٢٨ مايو سنة ١٩٧٢ ، بناء التنظيم السياسى الموحد على الصورة الاتية :



– رئيس واحد للاتحاد الاشتراكى العربى الموحد .

– اللجنة التنفيذية العليا القومية : وتضم : ١ – أعضاء اللجنة التنفيذية العليا فى مصر أو من يختارهم رئيس الجمهورية ٢ – أعضاء مجلس قيادة الثورة الليبية .

– المؤتمر القومى العام : ومدته ست سنوات ويتكون من : ١ – أعضاء المؤتمر الوطنى العام فى مصر ٢ – أعضاء المؤتمر الوطنى العام فى ليبيا ٣ – من يصدر قرار من اللجنة التنفيذية العليا القومية بضمهم الى المؤتمر .

– اللجنة المركزية القومية : ومدتها ست سنوات ، وتجتمع مرتين فى السنة على الاقل بدعوة من اللجنة التنفيذية العليا القومية . وتتكون من : ١ – أعضاء اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى فى مصر ٢ – من يختارون من أعضاء المؤتمر الوطنى فى ليبيا بنفس نسبة عدد أعضاء اللجنة المركزية ٣ – من يصدر قرار من اللجنة التنفيذية العليا القومية بضمهم الى اللجنة المركزية القومية .

– الامانة العامة القومية : وتنشأ بقرار من اللجنة التنفيذية العليا القومية ، ويرأسها أمين عام ، يساعده أمينان فى كل من مصر وليبيا ، وتضم أمانات : الشئون السياسية ، الدعوة والفكر ، شئون التنظيم ، شئون التنمية ، ويشرف كل أمين على الامانات فى كل قطر .

ولقد أكد المقدم ابو بكر يونس عضو مجلس قيادة الثورة ورئيس أركان حرب القوات المسلحة الليبية فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٧٢ أن « الوحدة مع مصر لن تنتكس أبدا بسبب التماثل المتطابق فى النظامين السائدين فى كل من مصر وليبيا ، فالاتحاد الاشتراكى تعتمده كل من البلدين كصيغة لتحالف قوى الشعب العاملة ، كما أن هناك فكرا واحدا يوجه القيادتين ينبع من تراث جمال عبد الناصر الفكرى ووثائق الفكر الناصرى الاساسية ، وفلسفة الثورة والميثاق والممارسة السياسية التى حددت مناهج العمل الوطنى فى الداخل والعمل السياسى سواء فوق الساحة العربية أو فى المجال العالمى » .

ومهما يكن من أمر ، فان التعبير السياسى للقوى السياسية والاجتماعية فى البلدين ، يتجسد الان فى تنظيمين سياسيين توحدت خطوطهما وأفكارهما وسياساتهما ما بين مصر وليبيا ، بل توحد أيضا منبعهما الفكرى الاول باعتبارهما فى النهاية ملتزمين بالناصرية ومواثيقها الاساسية ، وباعتبار أن ثورة ليبيا أحد روافد الثورة العربية الام ، فوحدة الفكر هى صمام الامان للحفاظ على الوحدة .

**د· احمد عامر**



# الوحدة .. والحركة النقابية

كان من الطبيعى بعد اعلان بنغازى .· وبدء الخطوات العملية لتنفيذه من أجل اتمام الوحدة الاندماجية بين مصر وليبيا ، أن يكون من بينها التمهيد لقيام تنظيم نقابى واحد لعمال البلدين . فمما لا شك فيه ، أن دعائم أية عملية وحدوية توجد بشكل أساسى فى وحدة التنظيمات الشعبية ، ومساندتها لهذه العملية الوحدوية .

ومن هنا ، كان الاهتمام الجدى فى اتحادى عمال مصر وليبيا لاجراء دراسات مبدئية ، يتم

على اساسها الحوار بين قيادتى التنظيمين ، ابتغاء التوصل الى أكثر السبل فعالية لتوحيد نشاط العمال فى البلدين .. وهل تكون فى شكل قيادة مركزية تنسق نشاط التنظيمين لفترة يتم بعدها اندماجهما ٠: أم يتم الاندماج الفورى ، ويقوم تنظيم نقابى واحد فى ظل الدولة الجديدة ؟

على انه قبل أن نشرع فى دراسة ابعاد كل من المشروعين ، يغدو من الضرورى أن نلقى نظرة فاحصة على اوضاع التنظيم النقابى فى كل من مصر وليبيا .

**اتحاد عمال مصر بين القوة والمشاكل**

تأسس الاتحاد العام لعمال مصر فى ٣٠ يناير ١٩١٧ .. وكان أول تنظيم نقابى موحد معترف به فى تاريخ مصر ٠ وكان يمثل حينئذ نحو مليون عامل ، يمثلون حوالى ٣٠ فى المائة من حجم القوة العاملة .. وهو حاليا يضم حوالى مليون ونصف عضو يمثلون حوالى ٢٢ فى المائة من حجم القوة العاملة المصرية . وهو وضع غريب ٠ ولكنه يعكس وضع التنظيم النقابى .. ومحصلة لكل الظروف التى عاصرها خلال الخمسة عشر عاما الماضية .

لقد تأسس الاتحاد فى اعقاب معركة السويس ، وفى ظل عملية تمصير شاملة للاقتصاد الوطنى ، وقام بنيانه على أساس نقابة المنشأة ، فكان يضم تحت لوائه ما يقرب من ١٣٠٠ نقابة . وانعكس هذان الطرفان على كيانه ٠ فالهدف الاساسى من وجود أى تنظيم نقابى ، هو الدفاع عن حقوق اعضائه وتنميتها ، وتحسين ظروف عملهم وحياتهم . الا ان المرحلة التى تأسس خلالها ٠. والمعارك الوطنية التى كانت تخوضها مصر ٠. كانت تستلزم نوعا من الوحدة الوطنية .. ومن تفادى ما يفجر المشاكل العنيفة بين القوى الوطنية . وكان من الطبيعى أن تكون الحركة النقابية اكثر حرصا على هذا من الجزء الاكبر من الرأسمالية المصرية . بالإضافة الى أن بعض الاجهزة الادارية التى كان من المفروض أن تدعم نشاط التنظيم النقابى ، كانت على العكس قيدا على حريته وفاعليته ٠٠ وادى هذا الى بداية تميع فى صورة العمل النقابى ومفهومه ، ظل يتزايد مع تطور مراحل البناء الوطنى ، مما اثر بالتالى على مقدرة التنظيم فى دعم عضويته ٠

وبينما تعثر اتحاد العمال فى هذه الناحية .. فانه استطاع فى الناحية الاخرى أن يتغلب على المشكلة التنظيمية المتمثلة فى التفتت النقابى .. بادخال شكل التنظيم الصناعى ، بحيث يصبح لكل صناعة واحدة أو مجموعة من الصناعات المتماثلة نقابة واحدة ٠ وهكذا تم ادماج الـ ١٣٠٠ نقابة عام ١٩٥٩ فى ٥٩ نقابة فقط .. ثم أدمجت عام ١٩٦٤ فى ٢٧ نقابة . وهى حاليا ٢٥ نقابة

وعندما اجريت الانتخابات النقابية فى يونيو الماضى فى اعقاب حركة التصحيح – متأخرة عن موعدها القانونى بخمس سنوات – كان أول ما شغل اهتمام القيادات النقابية الجديدة (وتمثل نحو ٨٢ فى المائة من مجموع القيادات النقابية التى تم انتخابها ) دراسة ما آل اليه حال التنظيم النقابى . وقد كشفت هذه الدراسة عما يلى :

ان بعض مراكز النفوذ فى الفترة السابقة والتى كان يهمها ابقاء التنظيم النقابى صورة شكليه . عمدت الى التوصل الى ذلك من خلال تمييع مفهوم العمل النقابى .. على اساس أن مرحلة التحول الى الاشتراكية . تسقط الدور التقليدى للتنظيم فى الدفاع عن حقوق أعضائه وحمايتها . ولم تشجع هذه المراكز على تقديم تصور عملى لدور التنظيم النقابى فى مرحلة التحول الى الاشتراكية .

وتقول الدراسة ٠. انه قد ثبت عمليا – ومن تجارب النقابات فى الدول الرأسمالية والاشتراكية على حد سواء – أن الهدف الاول للتنظيم النقابى ، هو الدفاع عن حقوق أعضائه ضد استغلال اصحاب الاعمال فى النظام الرأسمالى او انحراف الاجهزة البيروقراطية فى النظام الاشتراكى ، وأنه على قدر نجاح التنظيم فى هذا المجال ، يكتسب احترام القاعدة العمالية ويجذبها الى عضويته .

ان ضعف المناخ الديموقراطى ، وتقطع سلوك الاتصال بين مستويات التنظيم ، ساعد على

نمو الاتجاهات البيروقراطية داخله ، مما أضعف بالتالى جماهيريته .

ان جزءا كبيرا من القوة العاملة حاليا ، موجود فى قطاعى الحكومة والزراعة ، وان دخولهما على الحركة النقابية بدأ فى عام ١٩٦٤ .. ولم يتم من خلال عمل جماهيرى مكثف ، مما ادى الى ضعف العضوية النقابية فى هذين القطاعين . وبالتالى عدم ارتفاع عدد اعضاء التنظيم كثيرا عما كان عليه عند قيامه .

اى ان اتحاد عمال مصر ، كان يواجه عندما وقع اعلان بنغازى ، برنامجا شاقا تم وضعه بناء على هذه الدراسة من أجل تحقيق تمثيل فعلى للقاعدة العمالية العريضة داخل التنظيم النقابى .

## الحركة النقابية الليبية ومشاكل التغيير

واذا نظرنا الى الوضع النقابى الليبى ، فنجد أنه يختلف كثيرا عما هو موجود فى مصر . فلقد كان هناك اتحادان للعمال فى ليبيا قبل الثورة .. أحدهما على علاقات جيدة بالاتحاد الدولى لنقابات العمال الحرة ، مما جعله معزولا عن الحركة العمالية العربية ، وجعل نشاطه النقابى أقرب الى المظهرية . وان كانت امكانياته المالية متوفرة . والتنظيم الاخر كان وطنيا . وأكثر اندماجا فى الركب النقابى العربى الثورى .. ولكنه كان ضعيف الامكانيات والتأثير .

وقد كان هذا الوضع طبيعيا مع ظروف الطبقة العاملة الليبية . ففى هذا الوقت - وحتى الان - لم تكن هناك فى ليبيا طبقة عمالية بالمعنى العلمى المتعارف عليه .. وبالتالى فانه لم يكن هناك وعى طبقى حقيقى ، يدعم نشاط أى تنظيم نقابى .

وبعد قيام ثورة الفاتح من سبتمبر ، تم حل اتحادى العمال الموجودين . وفى ابريل من هذا العام سمحت الحكومة بتكوين النقابات . فتم هذا على عجل ، حتى يمكن قيام اتحاد للعمال يشترك فى المؤتمر الخامس للاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب . وبسبب هذه السرعة ، ولظروف الطبقة العاملة الليبية التى اشرنا اليها ، فانه من الممكن أن نقول ان الاتحاد الوليد يواجه الحاجة الى عمل مكثف من اجل : تحديد مفهوم عمله ونشاطه ، فى اطار أهداف العمل النقابى الاساسية ، وأهداف ومبادىء ثورة الفاتح من سبتمبر .. دراسة وضع الطبقة العاملة وربطها بالتنظيم النقابى .. التوصل الى أحسن الاشكال التنظيمية التى تلائم الواقع الليبى .

## اى أشكال الوحدة ؟

ومن هنا فانه يصبح من الضرورى ، عند الحديث حول وحدة الحركة النقابية فى ظل الوحدة الاندماجية بين مصر وليبيا ، أن نأخذ كل هذه الظروف الموضوعية فى الاعتبار .

فمن الضرورى أن يتم أولا دعم التنظيم النقابى وجماهيريته داخل كل بلد ، بحيث يصبح ممثلا حقيقيا للطبقة العاملة بكل آلامها وامالها ، ومشاكلها وتطلعاتها . وبحيث تتوافر له حرية الحركة وفاعليتها .

ومن الضرورى ان يتم كذلك توحيد التشريعات العمالية واللوائح والقواعد التى تحكم عمل ونشاط العمال فى البلدين ، بحيث تصبح الظروف التى يتحرك فى ظلها العمال واحدة .. بما يسهل توحيد منظماتهم .

وبعد ذلك يجب مراعاة الظروف الجغرافية ، وضرورة توافر سرعة الحركة وسهولتها . وقرب أماكن الاتصال بين القيادات النقابية وقواعدها العمالية .

وفى رأيى أنه عندما تتم دراسة أنجح السبل لقيام وحدة نقابية قوية بين عمال البلدين ، وتؤخذ فى الاعتبار كل هذه الظروف والمتطلبات الموضوعية ، فانه يكون قد تم وضع البداية لتنظيم نقابى عربى قوى .. اذا أضفنا الى ذلك التنسيق الموجود حاليا بين اتحادى عمال مصر وسورية .. وامكانية استمراره ودعمه . مع قيام الوحدة التنظيمية بين النقابات المصرية والليبية . وبهذا

الشكل يكون قد قام فى اطار كل من الاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب ، واتحاد نقابات جميع عمال افريقيا ، تنظيم قوى يمكن أن يدعم نشاطهما ايجابيا ، وبصورة ملموسة .

ومن المؤكد أن الدراسات التى سيقوم على اساسها التنظيم الموحد ، ستكون ذات فائدة كبيرة فى تحقيق مزيد من الوحدة بين الاتحادات العمالية العربية ، وهو ما قام من أجله فعلا الاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب .. على أساس أن الوحدة العمالية العربية الفعلية ، هى البداية الطبيعية لوحدة عربية شاملة وقوية .

محمد جمال امام




لتقييم الصورة الاستراتيجية العامة للوحدة الاندماجية بين مصر وليبيا ، سنتعرض اولا لبعض مفاهيم العصر التى تدور حولها الاستراتيجية العالمية .

كانت الاستراتيجيات الحربية فى الماضى ، تنحصر جغرافيا فى نطاق شريحة من الارض ، قد تضم جزءا من دولة او دولة كاملة او عددا محدودا من الدول على أكثر تقدير . كذلك كانت الدول تتأثر استراتيجيا وفقا لوضعها الجغرافى فحسب ، ومدى قربها أو بعدها عن ميادين الصراع . ولكن تحت ظروف الحرب الحديثة ، وكأثر من آثار الثورة التكنولوجية ، وظهور الاسلحة البعيدة المدى ، التى أصبحت تتجاوز القارات وتحلق فى الفضاء . أهدرت المسافات ، وانهارت الحواجز الجغرافية ، وبالتالى تعرضت المفاهيم الاستراتيجية القديمة لتغييرات جذرية ، كان من بينها مفهوم « مسرح العمليات الحربية » .

ومع اتساع رقعة الصراع المسلح ، لم يعد مسرح العمليات مقصورا على ميادين القتال ، بل لم يعد مقيدا بحدود الدولة ، أو متأثرا بقمم الجبال واعماق المحيطات . وهكذا أصبح العالم كله مسرحا للصراع المسلح ، وقسمت مناطقه الى « مسارح استراتيجية » يضم كل منها مجموعات كبير من الدول والقارات . فهناك مثلا « المسرح الغربى » « مسرح الشرق الادنى » كما برز الى الوجود « مسرح الشرق الاوسط » الذى يمثل وحدة استراتيجية من وجهة نظر الصراع العالمى

كان هذا التفسير ضروريا ، لكى نوضح القيمة الاستراتيجية الكبرى لوحدة الدول العربية فى عصرنا الحديث ، وبين تكتلات سياسية وعسكرية لم يعرف العالم لها مثيلا من قبل . فالعالم العربى ، رغم أنه يشغل جغرافيا القسم الاكبر من مسرح الشرق الاوسط ، الا أنه حتى الان لم يشكل كيانا استراتيجيا ذاتيا متجانسا وموحدا ، بحكم ظروف التفكك السائدة بين الدول العربية . ولذلك فانه رغم القيمة الاستراتيجية الكبيرة للعالم العربى ، وقيام مسرح الشرق الاوسط على وجوده ، الا أنها قيمة عاجزة لانها لا تمثل قوة فعالة او مؤثرة فى رسم الاستراتيجيات العالمية . وكان طبيعيا ان تقع المنطقة العربية تحت تأثيرات الجذب التى تديرها الاستراتيجيات الكبرى ، دون أن تملك اى قدرة على التأثير فيها ، تأثيرا تحقق مصالحها واهدافها وحقوقها .

ومن هنا فان الوحدة المصرية الليبية ، عندما

تكتمل عناصرها جغرافيا وسياسيا واقتصاديا سوف تخلق حقائق استراتيجية حيوية فى مسرح الشرق الاوسط تجعل للتأثير العربى وجودا ، باعتبارها خطوة نحو « التلاحم الاستراتيجى العربى » القادر على فرض وجوده على الموقف الاستراتيجى فى الشرق الاوسط ، وتشكيل قوة ضاغطة يمكنها احداث التغيير فى استراتيجيات الكتل العالمية ، والتأثير فيها بدلا من التأثر بها . ان هذا التلاحم الاستراتيجى سوف يؤدى بالتالى الى بروز « القدرة العسكرية العربية الذاتية » ، والقدرة العسكرية تعنى المحصلة النهائية للقوى السياسية والاقتصادية والجغرافية والبشرية والتنظيمية كدولة او مجموعة من الدول المتحدة .

لقد كتب ايجال آلون نائب رئيسة وزراء اسرائيل فى احدى مقالاته ، عقب احداث ١٩٦٧ فى مجال تحليله لاسباب هزيمة العرب ، كتب يقول ان العرب يتفوقون تفوقا ساحقا على اسرائيل ، فى معظم عناصر « القدرة العسكرية » (Military Potential) الا أنهم يفتقرون الى عنصر واحد هو « التنظيم » الامر الذى جعل عناصر القدرة العسكرية العربية المتفوقة تفقد كل فاعليتها .

وليس ثمة شك فى أن انعدام التنظيم فى استثمار القدرات العربية ، هو نتيجة طبيعية لعدم وجود قيادة سياسية واحدة او استراتيجية عربية موحدة ، الامر الذى لا يمكن تحقيقه سوى من خلال « الوحدة العربية » فهى الرد السليم الذى يكفل دقة التنظيم بين قدرات مصر وليبيا وغيرهما من الدول العربية ، بوجه الجهود ليجعل من محصلتها قوة فعالة مؤثرة ، تجمع بين القيمة السياسية ، والمزايا الجغرافية ، والقوة البشرية ، والامكانية الاقتصادية .

## التأثير الاستراتيجى للوضع الجغرافى :

ما من شك فى أن قيام اتحاد الجمهوريات العربية ، قد وضع الخطوة المبدئية لخلق تجمع استراتيجى عربى له اهمية اساسية . وسيبدأ هذا التجمع الاستراتيجى فى التحول الى تلاحم استراتيجى كامل ، بقيام الوحدة الاندماجية بين مصر وليبيا . ومن خلال تقييم المزايا الجغرافية للمنطقة التى تمثلها الدولة الجديدة وحساب حجم المصالح العالمية التى تلتقى او تتصارع فى حوض البحر المتوسط ومنطقة الشرق الاوسط وافريقيا ، يمكننا أن ندرك مدى قيمة المضمون الاستراتيجى للوحدة المصرية الليبية .

فمع قيام هذه الوحدة ، تبرز الى الوجود دولة كبيرة لها موقع جغرافى فريد ، وعمق استراتيجى هائل ، تمتد سواحلها لمسافة حوالى ٤٠٠٠ كم على البحر المتوسط ، واكثر من ١٠٠٠ كم على البحر الاحمر . وتصل اراضيها بين فلسطين فى شرق هذا البحر وتونس والجزائر فى غربه . أما فى الجنوب فان حدود الدولة الجديدة تطل على تشاد والنيجر ، حيث الطريق الى وسط وغرب افريقيا ، وما تحتويه من عناصر للصراع بين حركات التحرر المشتعلة فى قلبها ، والسيطرة الامبريالية المتحكمة فى مقدراتها وخيراتها . ومن ناحية اخرى فان هذا الربط الاستراتيجى بين الدولة الجديدة وقلب القارة الافريقية ، انما يدعم الى حد كبير الدور العربى فى شل النشاط الاسرائيلى داخل افريقيا ويساعد على تدهوره ثم انحساره .

ولقد تضاعفت اهمية البحر المتوسط منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، فدخلته دول لا تقع اراضيها على سواحله ، وتحولت مياهه الى ساحة للصراع المكبوت ورقعة للمناورات الاستراتيجية . ذلك لان الطريق البحرى من خلال هذا البحر الى قناة السويس والبحر الاحمر الى المحيط الهندى يعتبر خط الحياة الحيوى فى النقل والتجارة العالمية . كما أنه يمثل أقصر الطرق من اوربا والمحيط الاطلنطى الى جنوب شرق آسيا ، تلك المنطقة التى تحولت الى اخطر نقاط الجذب الرئيسية للاستراتيجيات العالمية ، وبؤرة للصراع العالمى فى الحقبة الحالية . ان التحولات السياسية والعسكرية التى تحدث فى هذه المنطقة الاستراتيجية الحيوية ، انما تعكس اهمية بالغة فى حلبة السياسة العالمية ، وفى مجال الاستراتيجيات الكبرى ، لا تدانيها فى وقتنا الحاضر فى هذا المجال اى منطقة اخرى من مناطق العالم ، حيث تتصارع فيها مصالح اربع قوى سياسية واقتصادية كبرى ، هى الولايات المتحدة ، والاتحاد السوفيتى ، والصين ، واليابان .

اما على جانب الصراع المحلى بين العرب واسرائيل ، فان الامتداد الكبير لسواحل الدولة

الجديدة على البحرين المتوسط والاحمر ، مع وجود عدد كبير من الموانىء الرئيسية كطرابلس وبنغازى والاسكندرية وبورسعيد والسويس ، سوف يعطى لهذه الدولة قدرات كبيرة للتأثير على المواصلات البحرية لاسرائيل ، وعلى خطوطها الملاحية الحيوية خاصة وان هذه الخطوط هى بمثابة الشرايين التى تصب دم الحياة فى قلب اسرائيل ، وبدونها سوف تفقد اسرائيل اهم مصادر حياتها ووجودها . وتزداد هذه الاهمية مع توفر القدرة للقوات البحرية والجوية العربية على العمل من قواعد بحرية وجوية مأمونة . تخرج عن مدى الطيران الاسرائيلى البعيد . وبذلك تكتسب هذه القوات حرية عمل ، ومرونة استراتيجيةفائقة .وفى نفس الوقت يتحقق لها الامن والوقاية من خطر الضربات الجوية المفاجئة ، مما يتيح لها فرص العمل بكفاءة فى تنفيذ مهامها التعرضية .

## القيم الحضارية وتأثيرها الاستراتيجي :

ان مصر ، طليعة الدول النامية التقدمية ، ورائدة حركة التحرر العربية بل والعالمية ، بما تمثل من قيم حضارية واصالة تاريخية هى بمثابة « بؤرة استراتيجية » يمتد تأثيرها الى منطقة الشرق الاوسط وخارجها . ان هذه البؤرة الاستراتيجية سوف تتسع ، وتزداد قوة اشعاعها ، بفضل الوحدة المصرية الليبية ، مما سيدعم تأثيرها الخارجي الى حد كبير . وقد ضرب أحد الخبراء العسكريين الامريكيين لهذا التأثير الاشعاعى مثلا بقوله :

« عندما تصبح الجزائر ـ مثلا ـ حليفا لمصر ، او لمجموعة من دول الشرق الاوسط ، فان أى عداء فى المنطقة تجاه الولايات المتحدة ينتقل آليا ، وكأنما عن طريق الهاتف ، الى اقصى الجانب الغربى من الشرق الاوسط (١) .

لقد رسم الجنرال الامريكى هذه الصورة فى عام ١٩٦٩ اى قبل قيام اتحاد الجمهوريات العربية ـ ليبين مدى اهتمام الولايات المتحدة بالتاثير الاشعاعى لمصر على منطقة الشرق الاوسط ، وبالتالى ما يمكن ان يعكسه هذا التأثير على الاستراتيجية الامريكية . فعندما اعلنت دولة اتحاد الجمهوريات العربية عام ١٩٧١ ، اتجهت الاهتمامات الاستراتيجية الامريكية فورا الى منطقة شرق البحر المتوسط ، حيث توجد مصر ، كما توجد اسرائيل ركيزة الامبريالية الامريكية فى قلب العالم العربى . ان هذه الاهتمامات الامريكية قد تركزت حول خلق وجود أمريكى دائم وثابت فى الحوض الشرقى للبحر المتوسط ، فاتفقت مع اليونان على استخدام ميناء بيريه كقاعدة للاسطول السادس الامريكى ، كما وجهت اهتمامها نحو محاولات الحصول على قواعد جوية فى جزيرة قبرص . وبالامس القريب ، اعلن مستر روجرز وزير خارجية امريكا فى ٢٥ اغسطس الماضى ، ان ستة مدمرات امريكية وحاملة طائرات من الاسطول السادس الامريكى سوف تتمركز فى ميناء بيريه بصفة دائمة . وقد جاء هذا الاعلان قبل مرور شهر واحد على أعلان الاتفاق حول الوحدة الاندماجية بين مصر وليبيا .

## الاعتماد الذاتى وبناء القدرة العسكرية :

ان مبدأ « الاعتماد الذاتى » يعتبر رمزا لفكرة التحرر فى الدول النامية ، غير أنه فى اسرائيل يمثل شيئا مختلفا تماما . فمنذ أكثر من عشرة سنين ، وبالتحديد منذ عام ١٩٥٦ بعد فشل العدوان الثلاثى على مصر ، اعلنت اسرائيل ان هدفها « القومى » الذى تسعى اليه هو « تحقيق اكبر قدر من الاعتماد على النفس » ، أى أن تسعى الى أن تقلل من اعتمادها كلية على أية دولة ، حتى ولو كانت هذه الدولة هى الولايات المتحدة

وقد يبدو هذا الامر وكأنه نابع عن مقاصد تحررية حقيقية ، ولكن الواقع بخلاف ذلك . اذ ادرك حكام اسرائيل فى فشل عدوان ١٩٥٦ ان اعتمادها على الدول الكبيرة قد جعل منها تابعا ووضع أطماعها التوسعية فى مكان متخلف بين أطماع الاخرين ، الامر الذى جعلها تفكر وتقرر ان

(١) ميجر جنرال ماكس س. جونسون فى مقالة فى مجلة عدد U.S. News & World Report. يونية ١٩٦٩.

توفر لنفسها قدرا من حرية اتخاذ القرار ، وحرية العمل على طريق الصهيونية نحو تحقيق غاياتها التوسعية ، دون ارتباط كامل بدول اخرى قد تعوق مسيرة المخطط المرسوم .

ولذلك فان هدفها من الاعتماد الذاتى ، ارتبط بمجال محدد . هو مجال القوة العسكرية اداتها فى العدوان وتحقيق المطامع — فركزت نشاطها على الصناعات الحربية ، باعتبارها عصب القـوه العسكرية .

ومع الاختلاف الكبير فى المقاصد والغايات بين اسرائيل والعرب ، فقد ضربنا مثلا باسرائيل وهى الدولة العدوانية وامكانياتها فى مجال الاعتماد الذاتى محدودة ، لكى نقول ، ونحن على أبواب خطوة وحدوية كبرى بين مصر وليبيـا ، حيث المقاصد سامية ، والغايات مشروعة ، وحيث تتوفر الامكانات والقدرات ، ان تحقيق نوع مـن « الاعتماد الذاتى » يجب أن يكون هدفا رئيسيا من اهداف الوحدة ، والمجال واسع فى هذا الشأن ، اذ أن تحقيق مثل هذا الامر سيكسب دولة الوحدة القوة والمنعة ، ويمنحها قدرا كبيرا من حرية الحركة والعمل .

ان التوازن الجغرافى والامكانات البشريـة والاقتصادية مادة خصبة لبناء القوة الذاتية فى شتى المجالات ، بما فى ذلك مجال القـدرة العسكرية ، التى تتوفر كل عناصره ولكنها تقف فى انتظار التنظيم والتوازن . الامر الذى لا يتوفر من قريب او بعيد لاسرائيل ، بامكاناتها الفقيرة فى بناء القوة الذاتية .

ومن هنا فالمجال واسع امام الدولة الجديدة لتنظيم قدرات قائمة فعلا ، يمكن ان تحقق فاعلية التأثير ، من خلال استراتيجية عربية خالصة ، متحررة من القيود والمحاذير ، فى اطار مـن الاهداف القومية المشروعة ، وعلى أساس مـن المقدرة الذاتية لتحقيق آمال الامة العربية فى التحرر والوحدة والمنعة .

بذلك يمكن للدولة الجديدة ان تفرض وجودها السياسى والاستراتيجى وان تكون نموذجا للارادة الحرة ، ومثالا يحتذى به فى نضال الشعوب من أجل الرقى والرفعة .

عميد ا . ح . طه محمد المجدوب




# الوحدة.. والتنسيق الإعلامى

تتطلب الوحدة الاندماجية الـكاملة بين مصر وليبيا دراسة كافة الامكانيات الاعلامية المتاحة فى القطرين ، واعداد خطة موحدة لتجميع هذه الامكانيات ، وتحويلها الى قوة اتصالية ضخمة على الصعيدين الداخلى والخارجى ، وذلك فى اطار العمل السياسى ، والتنمية الاقتصـادية والاجتماعية . وعلينا ان نؤكد منذ البداية أن الاعلام لا يعمل فى فراغ ، وأنه لابد أن يعمل من خـلال المـؤسسات السيـاسية والاجتمـاعية والاقتصادية ، مؤثرا فيها ، ومتأثرا بها .

كما تفرض هذه الوحدة المرتقبة مسئوليات جسيمة على المشتغلين بالاعلام فى كل من القطرين اللذين يكونان الدولة الجديدة ، لان الاعلام وسيلة من وسائل الاتصال والتقارب بين أجزاء الامة الواحدة ، بل ان الامة لا تصبح أمة الا اذا زادت

فيها أوجه الشبه بين فئاتها . وقلت أوجه الخلاف بينها ، حتى لتكاد أن تتجانس فى فكرها وثقافتها وذوقها وتقاليدها وتنشئتها الاجتماعية . غير أننا لا ينبغى أن نقلل من قيمة الارتباط الوثيق بين التعليم والاعلام ، فالمدرسة ، والجامعة ، والصحيفة ، والمجلة والاذاعة ، والتليفزيون ، والفيلم ، تتفاعل جميعا مع الحياة الاسرية لتحقيق الهدف المنشود ، فلم يكن غريبا ان تجمع اختصاصات التعليم والعلوم والاعلام فى لجنة واحدة ، تضافرا للجهود المبذولة فى العمل الوحدوى .

واذا نظرنا الى الامكانيات الاعلامية فى كل من مصر وليبيا الان ، وجدنا أن هناك وكالتين للانباء . ففى مصر توجد وكالة أنباء الشرق الاوسط ( أ ش أ ) ، وفى ليبيا وكالة الانباء الليبية ( وال ) ، والتجربة المصرية فى هذا المجال ترجع الى نحو العشرين عاما . ولكننا نلاحظ أن توحيد الوكالتين لانشاء وكالة أنباء قوية موحدة ، أمر ضرورى وحيوى بالنسبة للاعلام الداخلى ، والاعلام الخارجى على السواء . ونعتقد أن الشئون الفنية والهندسية ، من استقبال وارسال ، ينبغى أن تدرس على مستوى الدولة الموحدة ، بحيث تختار أنسب الاماكن للعمل . ويقتضى الامر أيضا اعادة توزيع المكاتب فى الخارج ، مع الاهتمام بالدول الافريقية .

لقد أصبحت دولة الوحدة تتاخم دولا افريقية عديدة . فالى جانب السودان الشقيق ، هناك تشاد والنيجر ، ثم الجزائر وتونس الشقيقتين . ولاشك أن هذا الامتداد الكبير يتيح فرصة ضخمة للاتصال الاعلامى بالدول الافريقية ، عن طريق وكالة الانباء الموحدة ، وكذلك عن طريق تقوية الارسال الاذاعى والتلفزيونى بطريقة تضمن لنا « الحضور » الدائم فى تلك الدول وغيرها ، حتى نقاوم التسلل الاسرائيلى الماكر الذى تخطط له الامبريالية ببراعة ، بحيث تصبح اسرائيل مخلب القط لتلك القوى الاستعمارية .

ثم اننا اذا نظرنا الى التكوين الاجتماعى لمصر وليبيا ، ألفينا ان الامية لازالت متفشية بنسبة كبيرة ، كما أن التجمعات السكانية متناثرة ، وخاصة فى ليبيا التى تربو مساحتها على ١٫٧٥٩٫٥٤٠ كيلومتر مربعا ، كما أنها تتوغل داخل افريقيا بعمق يزيد على الفى كيلو متر . فاذا أضفنا الى ذلك مساحة مصر البالغة مليون كيلومتر مربع ، لادركنا على الفور أهمية دور الاذاعة فى تغطية هذه المساحات الشاسعة جغرافيا . فالصحافة — على أهميتها — لا يمكنها أن تقوم بالعبء الاعلامى فى المرحلة الاولى . وهنا أيضا ينبغى تخطيط دور الاذاعة فى الاعلام الداخلى ، لخلق التجانس الفكرى والثقافى ، ودورها الهام بالنسبة للاعلام الخارجى ، عن طريق الاذاعات الموجهة . ومرة أخرى نجد أن الامتداد الجغرافى فى عمق القارة ، غربا وشرقا وجنوبا ، يخلق ظروفا أفضل للبث الاذاعى الناجح الى الدول الافريقية ، بمختلف اللغات المحلية والحديثة .

والحقيقة أنه قد آن الاوان لاستخدام وسائل الاعلام المطبوعة والمسموعة والمرئية ، لمحو وصمة الامية فى بلادنا ، وها هى ذى الفرصة قد سنحت ، على مستوى الدولة الموحدة ، لتكوين مجلس أعلى لمحو الامية ، تجمع فيه كل الامكانيات المتوفرة فى المؤسسات التى تؤدى أعمالا ثقافية واعلامية ، بل وسياسية أيضا . فمؤسسات الثقافة العمالية ، واجهزة الاعلام الريفى ، وأجهزة الاعلام البدوى — التى ينبغى أن تنشأ بالنسبة للواحات ومنطقة فزان مثلا — وجهاز الثقافة الجماهيرية ، والتنظيم السياسى على كافة مستوياته ، والنقابات العمالية والمهنية والاتحادات ، ينبغى أن تتضافر جهودها جميعا مع أجهزة الاعلام فى خطة موحدة ، للقضاء على الامية فى أجل محدد .

ومن ناحية أخرى ، يمكن تحقيق التكامل بين التعليم والاعلام من خلال البرامج التعليمية والثقافية . وقد آن الاوان لتخصيص قناة تليفزيونية للبرامج التعليمية التى يمكن تبادلها فى محطات التليفزيون داخل نطاق الدولة الموحدة ، كما يمكن تسويقها فى محطات التليفزيون بالعالم العربى على نطاق واسع . فمن الثابت أن الامكانيات الاعلامية والتعليمية فى دولة الوحدة

بين مصر وليبيا ، تفوق كافة الامكانيات فى كثير من الدول الاخرى .

والمهم أن تلتزم كافة وسائل الاعلام بالخط السياسى والمبادىء العامة ، دون أن تكرر المضمون ، حتى لا تصبح نسخا مكررة من أصل واحد . فليس معنى تأكيد الثقافة القومية ودورها فى مكافحة الاستعمار ، والاهتمام بالفكر التقدمى ، أن تتشابه الصحف مثلا الى حد التماثل . والواقع أن المعادلة الصعبة التى لابد من تحقيقها على المستوى الوحدوى فى تجربتنا القادمة هى الوحدة مع التنوع . فلا بأس من وحدة الفكر ، وتقارب الرأى ، وتجانس الثقافة ، مع التنوع اللازم للحوار من جهة ، ومراعاة التنوع الثقافى فى الاقاليم المختلفة من جهة أخرى . ففى صعيد مصر ، وفى الواحات ، وفى فزان ، وفى برقة ، وفى طرابلس ، توجد اتجاهات للثقافة الشعبية المحلية التى ينبغى المحافظة عليها ، بل وعرضها أيضا من خلال البرامج التليفزيونية والاذاعية لان فى ذلك اثراء للثقافة القومية العامة .

وهنا ينبغى أن نشير الى ضرورة الاهتمام بالثقافة المسرحية ، وتدعيم المسرح المدرسى ، والعناية بدور المسرح عموما ، وادخاله فى المناطق التى لا زالت فى مرحلة لم تمكنها من معرفته ، وتشجيع تبادل الفرق التمثيلية والموسيقية والراقصة ، وتنظيم مهرجانات موسيقية وفنية ، تؤكد ظاهرة الوحدة المتنوعة اعلاميا وثقافيا . وذلك مع العناية بتأكيد الطابع العربى الاصيل فى الفنون المعمارية مثلا ، وكذلك فى الفنون التشكيلية والسينمائية ، حماية لذوق شبابنا من التنافر والتضارب . ولا شك ان ذلك يستدعى توثيق الروابط بين الكتاب والفنانين والمؤلفين والمصورين والمثالين والمذيعين والمخرجين ، عن طريق التعارف والاندماج ، والتعاون العلمى .

وقد يستطيع البحث العلمى واعداد الاعلاميين على المستوى الجامعى ، تادية خدمات جليلة فى محيط التكامل المنشود . فمن الضرورى أن تلعب كلية الاعلام أو معاهده ، دورا رئيسيا فى اعداد الاعلامى العربى الكفء ، وتثقيفه ثقافة عصرية ، وتزويده بكافة الدراسات والمهارات ، فضلا عن تدريبه سياسيا واجتماعيا ، وتسليحه بآداب المهنة واخلاقياتها . وفى رأينا أن اندماج الليبيين والمصريين فى دور الاعداد الاعلامى ، ضرورة ملحة لا يمكن التهاون فيها .

ومن الثابت أن وسائل المواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية وخدمات البريد المنتظمة ، تحقق جانبا كبيرا للغاية من التقارب الاعلامى والتوحيد السياسى والتجانس الاجتماعى . واذا صح ما يقال من أن الوحدة الالمانية قد تحققت بفضل خطوط السكك الحديدية الممتدة بين الامارات والاجزاء المختلفة ، فقد فطن الاستعمار أيضا الى أن انعدام الاتصال يؤدى الى التمزيق ، ويسهل السيطرة . لقد حرص الانجليز مثلا على أن يقف الخط الحديدى العراقى الممتد جنوبا عند البصرة ، وأن لا يتجاوزها الى الكويت ، حتى يظل الاقليم ممزقا لصالح الاستعمار . وبنفس الاسلوب بقيت امارات الخليج العربى منعزلة عن بعضها بعضا ، وعن غيرها من أقطار العالم العربى .

واذا نظرنا الى ليبيا ، وجدنا أن خطوط السكك الحديدية قليلة للغاية بالنسبة لمساحتها الشاسعة التى تزيد على مساحة غرب اوروبا . والعجيب ان المستعمر الانجليزى كان يربط بين برقة ومصر ، والمستعمر الفرنسى كان يربط بين فزان والجزائر ، كما كان المستعمر الايطالى يربط بين طرابلس وتونس ثم أوروبا ، وذلك امعانا فى سياسة التجزئة والتباعد . وحتى الطريق الرئيسى المرصوف على ساحل البحر المتوسط والبالغ طوله نحو ١٨٢٢ كيلو مترا ، لم يتم رصفه الا بعد سنة ١٩٣٧ قبيل الحرب العالمية الثانية ، لاغراض تخدم الاستعمار ، وتعزل المناطق الساحلية عن المناطق الداخلية .

وفى رأينا أن استكمال شبكات السكك الحديدية والطرق البرية والاتصالات السلكية واللاسلكية

والنقل البحرى والخطوط الجوية وخدمات البريد السريعة ،وهى الهياكل الاساسية للنهضة الاعلامية فى الدولة الموحدة . فانشاء صحيفة يومية توزع فى ليبيا ومصر فى آن واحد — وهى ضرورة ملحة — لا يمكن أن يتيسر لها الانتشار والذيوع دون مساعدة وسائل النقل والمواصلات ، سواء بالنسبة لجمع الاخبار ، أو طبع الصحيفة أو توزيعها .

والواقع أنه يمكن الاستفادة من آلات الجمع الحديثة التى تتحرك لاسلكيا عن طريق الارسال البعيد ، لتشغيل آلات صف الحروف فى القاهرة وبنغازى وطرابلس والصبحة فى وقت واحد ، وبذلك يمكن طباعة الصحيفة اليومية ، ونقل الصور اليها فى أقاليم الدولة الموحدة : مصر وبرقة وطرابلس وفزان فى وقت واحد . كما أنه من الضرورى أن تنشأ أيضا مجلات محلية ، وأخرى مهنية ، للتوحيد بين المهن المختلفة والفنون المتنوعة وفئات الجماهير من أطفال وشباب ونساء وعمال وفلاحين وجنود وتجار وغيرهم .

واذا كانت الدولة الموحدة قد تعرضت فى تاريخها الطويل لعوامل التمزيق المتعمد من الاستعمار ، مما يجعل مهمة الاعلام هى رأب الصدع ، ولم الشمل ، وخلق الجو الصالح للتقارب والعمل الجماعى ، وتشكيل الرأى العام الناضج ، فان هذه الدولة قد بدأت تتعرض للحرب النفسية المخططة المدروسة ، ولابد من توقع المزيد منها ، نظرا لما تشكله هذه الوحدة من خطر على القوى الامبريالية والصهيونية والرجعية .

وسوف يتوفر العلماء الاجانب فى الدول الامبريالية على دراسة عوامل الفرقة بين هذا الوطن العربى وتأكيدها ، وسوف تحاك المؤامرات والدسائس ، وسوف تطلق الشائعات وحملات الهمس . وهنا يأتى دور هيئة الاستعلامات ومكاتب الاعلام الداخلى ، متضافرة مع التنظيم السياسى لحماية الجبهة الداخلية .

ان الشعب الليبى والشعب المصرى قد توحدا منذ أقدم العصور ، فالحضارة الفرعونية شهدت وحدة القطرين فى فترة طويلة ، وقد كان اليونانيون القدماء يطلقون على كل المنطقة الافريقية غرب نهر النيل اسم « ليبيا » ، وتعرض القطران للحكم اليونانى والرومانى ، كما أنهما شهدا الحضارة العربية . وتأثرا بها تأثرا عميقا صهرهما فى بوتقة واحدة ، ثم وقعا تحت الحكم التركى فى وقت واحد أيضا — كل ذلك يدل على وحدة تاريخية جعلت الشعبين متجانسين الى حد بعيد فى آمالهما وآلامهما .

ويكفى أن نشير الى ما حدث يوم ٧ يونيو سنة ١٩٦٧ ، عندما أعلنت الاذاعة الليبية أن القوات العسكرية الليبية تشترك مع القوات العربية ضد قوى الشر والعدوان ، فقد تحركت على الفور آليات الكتيبة التى تقرر ارسالها الى سيناء ، واعتبر الضباط والجنود الخبر الاذاعى وحده أمرا بالتحرك نحو جبهة القتال ، ووصلوا الى السلوم وحطموا البوابة الحديدية ، واجتازوا الحدود ، ووصلوا الى أرض مصر .

وكان على رأس هذه القوة النقباء حسين ديكى وخليفة عبد الله وعمر الواحدى ، وانضم اليهم بعد شهرين الملازم سليم الحجاجى ، والتحقوا جميعا بالقوات المصرية ولم يعودوا الى ليبيا الا بعد أن قامت ثورة الفاتح من سبتمبر التى فاقت المعجزات .

وفضلا عن ذلك ، سجل الشعب الليبى تضافرا خالدا مع الشعب المصرى ، عندما تألفت لجان شتى لجمع التبرعات بسخاء ، وباع بعض الافراد أملاكهم ليتبرعوا بثمنها ، وسلم بعض الشبان مفاتيح سياراتهم لهذه اللجان لتبيعها وتتسلم قيمتها ، حتى بلغ مجموع ما تلقته من تبرعات نحو أربعة ملايين من الجنيهات الاسترلينية ، بخلاف ما تبرع به الليبيون الذين يقطنون خارج ليبيا .

سيقول دعاة الهزيمة أن عوامل الفرقة بين ليبيا ومصر أكثر من عوامل الالفة ، وستحاك المؤامرات ، وتطلق الشائعات ، فعلى أجهزتنا الاعلامية أن تقف لكل ذلك بالمرصاد ، ولكن وفق

تخطيط علمى دقيق مدبر ، لان الاعلام الحديث لم يعد مجرد اجتهاد ، وانما هو علم له أصوله وبحوثه ودراساته وقواعده . ونحن على ثقة من أن الشباب الليبى المصرى قادر تماما على النهوض بمسئوليته وتحمل أعبائه ، رغم كل ما سوف يشن علينا من حرب نفسية امبريالية صهيونية .

**د . ابراهيم امام**




قيام الوحدة الاندماجية بين ليبيا ومصر يعنى فى مفهوم « النظم السياسية » دولة بسيطة موحدة ، لديها جهاز موحد لممارسة الشئون الخارجية . كما يعنى قيام الوحدة وفقا لقواعد القانون الدولى امرين : اولهما الغاء تبادل التمثيل الدبلوماسى بين البلدين باعتبارهما دولة واحدة ، وثانيهما وحدة التمثيل الدبلوماسى لدولة الوحدة لدى الدول الاجنبية ، ولدى المنظمات الدولية والمنظمات الاقليمية .

## الغاء تبادل التمثيل الدبلوماسى بين البلدين :

تم تبادل التمثيل الدبلوماسى على مستوى سفارة بين مصر وليبيا عام ١٩٥٢ . وظلت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين قائمة طوال العهد الملكى ، وان كان قد سادها الفتور بين حين واخر ، بسبب المواقف العدائية للحكومة الملكية الليبية منها ، حين حاولت حكومة مصطفى بن حليم طرد الملحق العسكرى المصرى عام ١٩٥٦ فى ظل الملابسات التى احاطت باستخدام بريطانيا قواعدها العسكرية فى ليبيا فى العدوان على مصر ، ومنها ايضا مواقف الحكومة الملكية حينما اثار الرئيس الراحل جمال عبد الناصر عام ١٩٦٤ مسالة خطورة وجود القواعد العسكرية الاجنبية فى ليبيا ضد الامن العربى . ومن دلائل فتور العلاقات الدبلوماسية ايضا ، انعدام تبادل الوفود الرسمية بين البلدين .

وطوال حكم الملكية من ١٩٥٢ وحتى ١٩٦٩ لم تستقبل ليبيا اى وفد رسمى مصرى سوى مرتين :

الوفد الاول عام ١٩٥٥ لافتتاح مراكز الثقافة المصرية فى بنغازى وطرابلس . والوفد الثانى فى ديسمبر عام ١٩٦٧ لمحاولة تصحيح بعض الشكوك التى لحقت بالعلاقات بين البلدين .

وبقيام ثورة الفاتح من سبتمبر ، توثقت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين . ويتضح هذا من تصريح اول سفير لليبيا الثورة عقب وصوله الى القاهرة فى ٣ نوفمبر ١٩٦٩ حيث صرح بان « مهمته تتجاوز المهام التقليدية المتبعة » .

ولقد اقتضى قيام اتحاد الجمهوريات العربية فى سبتمبر ١٩٧١ بان يستبدل بالسفارات بين دول الاتحاد ما سمى « مكاتب العلاقات » ، تعبيرا عن طبيعة العلاقات الوثيقة التى وردت فى مواثيق الاتحاد . فهل يستمر تبادل « مكتب العلاقات » بين ليبيا ومصر بصورته الراهنة ام يتخذ اسما وتشكيلا جديدا ، ام يلغى باعتبار الدولتين دولة واحدة ؟

## دمج وزارتى الخارجية وتوحيد التمثيل الدبلوماسى الخارجى :

أن دمج وزارتى خارجية البلدين ، لتشكلا الجهاز الموحد لممارسة الشئون الخارجية لدولة

الوحدة ، يلقى مسئوليات ضخمة على هـذا الجهاز ، وبالتالى فان الحاجة ماسة الى دعمه وتعزيزه بالكفايات ووسائل البحث العلمى ٠وليكن المعهد الدبلوماسى التابع لوزارة الخارجية المصرية نواة لمعهد متطور يزود وزارة خارجية دولة الوحدة بالدراسات العلمية الوثيقة ، ويؤهل رجال السلك الدبلوماسى لدولة الوحدة على جميع مستوياتهم

وتوحيد التمثيل الدبلوماسى لليبيا ومصر فى العواصم الاجنبية ، يتيح تحقيق الانتشار الدبلوماسى ، وذلك عن طريق اعادة توزيع سفارات دولة الوحدة بين دول المعمورة ، بما يكفل وجود التمثيل على اوسع نطاق ممكن ٠ ومصر لديها اكثر من ٨٠ سفارة ، وليبيا اكثر من ٤٠ سفارة ، ورغم هذا ، فانه يلاحظ ان هناك دولا ليس بها تمثيل دبلوماسى ، لاى من مصر وليبيا ، مثال ذلك ايرلندا فى اوروبا ، كوريا الشمالية والجنوبية ، لاوس ، فى اسيا ، بارجواى الدومنيكان ، جواتيمالا ، هايتى ، باربادوس ، جيانا فى امريكا اللاتينية ٠

وفضلا عن الانتشار الدبلوماسى على اوسع نطاق ممكن ، فان توحيد التمثيل الدبلوماسى من شأنه دعم مستوى التمثيل ، وتعزيز كادر الوظيفة الدبلوماسية ٠ ودعم مستوى التمثيل يتطلب رفع درجة التمثيل غير المقيم الى مستوى السفارات اذ يلاحظ أن التمثيل غير المقيم لكل من ليبيا ومصر يوجد فى اكثر من ٢٥ بلداً ، منها على سبيل المثال ، التمثيل الدبلوماسى الليبى غير المقيم لدى بلغاريا ، بولندا ، رومانيا ، المجر البرازيل ، فنزويلا ، السويد ، سويسرا ، النرويج هولندا . والتمثيل الدبلوماسى المصرى غير المقيم فى منغوليا ، ماليزيا ، كوستاريكا ، نيكاراجوا ، هندوراس ، لوكسمبرج ، ايسلندا ، وبعض الدول الافريقية ٠ ولاشك أن التمثيل الدبلوماسى غير المقيم يعنى فتور العلاقات الدولية ، وعدم فعاليتها بين دولة واخرى .

اما عن تعزيز كادر الوظيفة الدبلوماسية ،فسبيله تزويد البعثة الدبلوماسية لدولة الوحدة بالخبراء والملحقين الفنيين فى شتى فروع النشاط الاقتصادى والاجتماعى والبشرى والعلمى ٠ وهذا من شأنه قيام البعثة الدبلوماسية باعباء وظيفتها على الوجه الاكمل ، وانماء علاقاتها الدولية ، السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية بمختلف دول العالم ٠

والعضوية الموحدة لكل من البلدين فى المنظمات الدولية والاقليمية تعنى تمثيل كل من ليبيا ومصر بمقعد واحد فى كل منظمة ٠ ففى جامعة الدول العربية ، فان مصر دولة مؤسسة منذ عام ١٩٤٥ ، وليبيا لحقت بالجامعة بعد استقلالها فى دورة مارس ١٩٥٣ ٠ وفى الامم المتحدة فان مصر عضو مؤسس منذ عام ١٩٤٥ وانضمت ليبيا بعد استقلالها للمنظمة الدولية فى ديسمبر ١٩٥٥٠ وفى منظمة الوحدة الافريقية ،فان مصر وليبيا، باعتبارهما من دول القارة ، قد اشتركتا فى تأسيس منظمة الوحدة الافريقية فى مايو ١٩٦٣ .

وتناقش كثير من الاراء موضوع العضوية ،بأن توحيدها بالنسبة للبلدين فى المنظمات الدولية وتمثيلها بمقعد واحد ينطوى على ضياع صوت ٠ والرد على ذلك بأن دعم الوفد الممثل لدى المنظمات الدولية بالكفايات اللازمة والمتخصصة ، يزيد من فعالية التمثيل ، وهذا بدوره يجعل لصوت « دولة الوحدة » صدى قويا وفعالا . والحاجة ماسة فى ظل دولة الوحدة الى ايجاد كادر متخصص فى دبلوماسية المنظمات والمؤتمرات الدولية ، على ان تتوافر داخل هذا الكادر مجموعات متخصصة طبقا لتنوع العمل السياسى والاقتصادى والعلمى فى المنظمات المختلفة ، او داخل اللجان المتعددة داخل كل منظمة ٠

ان الدبلوماسية الموحدة لليبيا ومصر فى ظل دولة الوحدة ، قادرة على الحركة السريعة لاعتبارات عربية ، منها : الثقل الاقتصادى والعسكرى الداخلى ، ومنها الوزن السياسى فى النطاق العربى والافريقى ، ومنها ايضا الموقع الجغرافى والاستراتيجى ٠ ان دبلوماسية دولة الوحدة بتوافر الكفايات الدبلوماسية ، والخبرات المتعددة ، وانتهاج اسلوب التخطيط العلمى ، لقادرة على تحقيق الاهداف المبتغاه للسياسة الخارجية لدولة الوحدة .

احمد يوسف القرعى

# الوحدة .. والرأى العام العالمى

من الطبيعى أن يثير اعلان الوحدة المصرية الليبية ردود فعل ضخمة فى شتى المحافل الدولية الرسمية والشعبية ، نظرا لما يترتب على تلك الوحدة من خلق أكبر دولة فى أفريقيا والشرق الاوسط ، من حيث الامكانيات المادية ، والمساحة التى يدعمها التقارب الجغرافى ، والتكامل الاقتصادى ، ووحدة التنظيم والفكر السياسى ٠ وقد اتسقت ردود الفعل تلك مع مواقف وسياسات شتى الاطراف المعنية من أزمة الشرق الاوسط ، والتى جاءت الوحدة كمحاولة لوضع حد لها بطريقة معينة ، ذلك ان رد فعل اى طرف انما هو محصلة لانعكاسات هذه الخطوة على مصالحه ، كما ان رد الفعل يكون ايضا محاولة لتوجيه الواقعة وجهة معينة ، سواء بانجاحها أو افشالها ٠

## صدى الوحدة فى الاوساط الرسمية والشعبية العربية :

أيدت الاوساط الرسمية العربية بصفة عامة اعلان الوحدة بدرجات متفاوتة ٠ ففى جامعة الدول العربية ، وصف الامين المساعد مشروع الوحدة « بأنه قرار تاريخى سيدعم نضال الامة العربية فى نضالها ضد العدو الصهيونى .. كما أن هذه الخطوة يدعمها ميثاق الجامعة الذى يدعو الى اقامة وحدات بين الدول المتقاربة سبيلا الى الوحدة الشاملة » . كذلك كانت حكومتا اتحاد الجمهوريات العربية وسوريا حريصتين على أن تؤكدا على ان الوحدة المصرية الليبية انما تتم فى اطار الاتحاد ، وانها لا تتعارض معه ، وذلك ردا على ما اثارته الصحافة الغربية من أن اعلان الخطوة الوحدوية يتخطى فى الواقع اتحاد الجمهوريات : فقد أذاعت حكومة الاتحاد بيانا أعلنت فيه تأييدها لمشروع الوحدة ، وأكدت أن « اعلان الرئيسين السادات والقذافى كان انطلاقا من الاهداف والمبادىء التى نص عليها اعلان بنغازى عن قيام اتحاد الجمهوريات العربية ، وفى اطار دستور دولة الاتحاد » ٠ كما أعلن الرئيس السورى حافظ الاسد تأييده لاعلان الوحدة وأكد أن « الخطوات الوحدوية بين مصر وليبيا تتم فى اطار اتحاد الجمهوريات العربية ، وأن ما حدث بين مصر وليبيا سبق بحث خطوطه العريضه فى مجلس رئاسة الاتحاد الثلاثى » . وقد أعلن وزير خارجية لبنان ترحيبه باعلان الوحدة ، متمنيا للبلدين التوفيق فى كل الخطوات التى تعتبرانها فى مصلحتهما ٠ أما فى العراق فقد صرح وزير الوحدة بأن بلاده تؤيد اعلان الوحدة ، وأعرب عن أمله فى أن تعطى هذه الوحدة دعما جديدا لمعارك العرب المصيرية ، وأضاف « ان العراق لا يزال يؤمن بالوحدة هدفا ونضالا ، ومن هذا المنطلق فاننا نؤيد ونرحب بالدولة الجديدة» ٠ كذلك رحبت الحكومة الكويتية « بالوحدة الاندماجية وبأى وحدة مبنية على دعائم اقتصادية وسياسية متينة ، حتى لا تصاب بالانتكاس » ، وفى الجمهورية العربية اليمنية أعلن وزير الاعلام أن « الوحدة بين مصر وليبيا كانت أملا من آمال الامة العربية ، ونحن ننتظر المزيد من اخطوات الوحدوية » .

ولم تخف بعض المصادر الرسمية العربية امتعاضها من اعلان الوحدة ٠ فعلى الفور أعلنت اذاعة الاردن « أنه بعد أن تمكن الرئيس السادات من وضع حد لحالة اللاسلم واللاحرب بالقرارات

التى أنهى بها الوجود السوفيتى فى مصر ، كان لابد من البحث عن بديل لالهاء الجماهير العربية ، وكانت الوحدة الاندماجية مع ليبيا هى الملهاة التى تحولت لدى اجهزة اعلام مصر وليبيـــا الى اداة لتضليل الرأى العام فى البلدين » . كما كان رد الفعل المغربى والتونسى والجزائرى متحفظا ، اذ أن هذه الدول تؤكد على مشروع المغرب الكبير ، الا ان صحيفة « العمل » الناطقة باسم الحـــزب الاشتراكى الدستورى أوضحت فى ٥ أغسطس أن تونس تؤيد كل وحدة عربية ذات طابع اقليمى .

وفى الاوساط الشعبية العربية ، لم يكن الاهتمام الشعبى بالخطوة الوحدوية على نفس مستوى ذلك الاهتمام الذى قوبلت به الوحدة المصرية السورية سنة ١٩٥٨ . وهذا أمر طبيعى فى الواقع ، ويرتد الى الاختلاف بين طبيعة الوحدتين ، وتبـــاين ظروفهما الموضوعية والذاتية ، اذ أن الوحـــدة المصرية الليبية تتم فى ظروف الاحتلال الاسرائيلى لبعض أراضى دول عربية ثلاث ، وفى اطار ظاهرة الانحسار الثورى والردة الاقليمية التى تجتاح أكثر من بلد عربى . وقد أيدت كثير من الاوساط الحزبية والشعبية اعلان الوحدة ، فاعلن الاتحـــاد الدولى لنقابات العمال العرب « تأييده للخطوات الثورية التى تعبر عن تصميم الامة العربية على استعادة كل حقوقها » . وفى لبنان اعلنت تنظيمات عديدة تأييدها للوحدة ، ومنها وحدة القـــوى الناصرية ، واتحاد قوى الشعب العامل ، وحزب البعث العراقى فى لبنان وحزب النجـــادة ، والاتحاد الاشتراكى العربى فى لبنان ، وحزب الهيئة الوطنية . كذلك فقد أعلن حزب الوحدة الاشتراكى فى العراق تأييده للوحدة ، وكذلك حزب الاستقلال والاتحاد المغربى للشغل فى المغرب . أما الصحف الاردنية فقد تباينت تعليقاتها ما بين الترحيب بالاعلان ، وبين التخوف من الا يرى النور ، فقالت صحيفة الدستور المستقلة « ان الجماهير العربية ، وهو ترحب بالتحرك الوحدوى المصرى الليبى ، ليحدوها الامل بأن تقترن بخطوات حثيثة على الصعيد العربى ، تضع حدا للغيوم التى تلبد السماء العربية » ، كما أيدت جريدة الصباح التونسية الخطوة الوحدوية . وفى لبنان قـــالت جريدة المحرر أن « بيان السادات والقذافى نابع من اعماق الحس بالمسئولية القومية ، وهو جزء من تراثنا السياسى الوحدوى ، وهو فى ذات الوقت عودة للروح الوحدوية الاشتراكية » . وأوضحت مجلة الصياد أن « المغزى الاساسى هو صمود مصر الوحدوى ، ورفضها التراجع عن طريق عبـــد الناصر ، ذلك كان الانتصار السلبى الذى حققه العرب بعد الخامس من حزيران . أما الانتصار الايجابى فهو تلك الوثبة التى وثبها الشـــمال الافريقى باتجاه العروبة » . وقـــالت صـــوت العروبة « ان اقدام ليبيا ومصر على هذه الخطوة يؤكد أصالة الثورتين وتلاحمهما .. واذ تخطو مصر وليبيا هذه الخطوة الثورية ، فانهما تترجمان المشاعر العربية الى واقع ملموس » ، وأضافت الانوار أنه « من خلال الظلام يبزغ نور فجر جديد ، ليضع الامة كلها على طريق المواجهة الفعلية للتحديات المصيرية » .

الا أن اليسار واليمين العربى المتطرف عارضا الخطوة الوحدوية . فقد أبدى الحزب الشيوعى السورى المشترك فى الحكومة والجبهة الوطنيـــة معارضته الشديدة لاى محاولة سورية للانضمام الى الوحدة المصرية الليبية . واعلن ريمون اده عميد الكتلة الوطنية فى لبنان بلهجة تتســـم باللامبالاة « عندما يتفق العرب فيما بينهم ، فنحـــن ندعو لهم بالتوفيق » ، بينما كان بيار الجميل رئيس حزب الكتائب أكثر صراحة فى معارضته للوحدة ، اذ أعلن أنها شئ غير طبيعى وغير ممكن ، لان طبيعة الانسان تختلف عن طبيعة الانسان الاخر ، وانه ليس هنـــاك بلد عربى يريد الوحدة دون ان يفسر لنا كيف حققت الدول الكبرى كالولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى وحدتها الســـياسية رغم اختلاف طبائع البشر فيها . وقد عبرت عن هذا التيار المعادى صحيفة « الجريدة » اللبنانية التى قالت « ان هذه الوحدة فوقية ، والوحدات الفوقية ليست ظاهرة ايجابية بقدر ما تبدو كوسيلة لسد الثغرات » ، وكذلك صحيفة لوريان لوجور فى بيروت .

### منظمة التحرير الفلسطينية : الوحدة خطوة نـــحو تحريـــر فلـــسطين :

أيدت منظمة التحرير الفلسطينية اعـــلان الوحدة ، ولكنها كانت حريصة انطلاقا من الازمة

التى يعيشها العمل الفدائى على أن تؤكد على أنها تأمل أن تكون الوحدة خطوة نحو تحرير فلسطين ، واعطاء دفعة قوية للعمل الفدائى ، على نحو ما صرح به ياسر عرفات • كما أوضح المتحدث الرسمى باسم المنظمة أن « الثورة الفلسطينية ترحب باعلان الوحدة ، الكاملة بين مصر وليبيا ، وهى تؤكد على ضرورة مضمون التحرر فى الوحدة وضرورة توجه هذه الوحدة الى فلسطين ، وان تكون وحدة مقاتلة لان الوحدة ليست بديلا عن التحرر » • وتحت عنوان «الوحدة من أجل ماذا؟ وكيف ؟ طالبت صحيفة « فلسطين الثورة » بأن تقوم الوحدة على أساس الاستفادة من التجارب السابقة ، وان تكون وحدة الجماهير وان تستند الى المضمون التقدمى والتخطيط ، وقالت ان « الثورة الفلسطينية المناضلة فى معركة التحرير والمحاصرة على أكثر من صعيد ، تنظر الى تحقيق الوحدة على الاسس المذكورة ، وترى فى ذلك عاملا قويا يسهم فى فك الحصار عنها » •

## اسرائيل وحدة بدون فاعلية :

من الطبيعى ان تتخوف اسرائيل من الاثار المحتملة التى تترتب على تكوين دولة الوحدة المكونة من مصر وليبيا ، وبالذات بالنسبة لموازين القوى فى الشرق الاوسط ، اذ ان الوحدة تضيف الى مصر عمقا استراتيجيا ، ودعما عسكريا واقتصاديا ، سيكون له أثره فى الصمود العربى أمامها ، وفى القدرة العربية على التحرير • لذلك فقد انعكست ثلاث ظواهر أساسية فى ردود الفعل الاسرائيلية لمشروع الوحدة •

**اولا : التقليل من اهمية الوحدة والتأكيد على نواحى الاختلاف بين مصر وليبيا :**

كان التعليق الفورى لاذاعة اسرائيل فى ٢ اغسطس هو حديث عنوانه : « الوحدة العربية كالضرب فى الحديد البارد » ادعت فيه انه ليست هناك مصلحة للشعبين المصرى والليبى فى الوحدة ، وان هناك خلافات كبيرة بين البلدين فى كافة المجالات ، مما يجعل الحدود بينهما حدودا حقيقية : وانبرى السياسيون الاسرائيليون فى محاولة بث الطمأنينة فى نفوس الاسرائيليين بأنه ليس للوحدة آثار ذات شأن بالنسبة لاسرائيل ، وذلك لاحباط اى آمال عربية قد تعلق على الوحدة • فقال مناحم بيجن زعيم كتلة جاحال انه « ليس هناك ما يدعو اسرائيل الى الشعور بالقلق من هذا القرار الذى لا يتمتع الا بفرص ضئيلة للغاية ليؤدى الى اتحاد حقيقى » كما قال موشى كارميل الوزير السابق وعضو الكتلة البرلمانية لحزب العمل « انه يشك فى امكانية صلاحية الوحدة للبقاء ، لان التجربة أظهرت انه رغم كل التصريحات المثيرة التى تصدر عن الزعماء العرب ، فان الوحدة الحقيقية بين دولتين ماتزال عملا بالغ الصعوبة وان المواطنين العرب تحدوهم رغبة عميقة فى مقاومة اى اندماج » كما اتفقت الصحف الاسرائيلية على أن الخطوة الوحدوية لن تسفر عن أى تغييرات بالنسبة للشرق الاوسط •

**ثانيا** : محاولة الدس بين دولتى الوحدة : وعلى الفور شرعت الاجهزة الدعائية الاسرائيلية فى تشكيك كل مواطن من الطرفين فى نوايا الاخر وذلك بالتاكيد على أن مصر هى الطرف المستفيد من الوحدة ، وخاصة من عائدات ليبيا البترولية التى توازى ثلث الدخل القومى المصرى ، وبتشكيك الليبيين فى أهداف مصر من وراء الوحدة وذلك كله بهدف افشال مشروع الوحدة فرغم ان كارميل يشك فى امكانية صلاحية الوحدة للبقاء الا انه يحذر من « خطورة الطاقة الاقتصادية الليبية التى ستحصل عليها مصر ، وخاصة فى الحقل المالى » •

**ثالثا : تحريض فرنسا على وقف تزويد ليبيا بالميراج :**

استغلت اسرائيل أعلان الوحدة للضغط على فرنسا لوقف تزويد ليبيا بطائرات الميراج والاسلحة ، وذلك بالتنسيق مع المصادر الغربية ، بدعوى ان وضع الاسلحة الفرنسية تحت تصرف الدولة الجديدة يزيد من احتمال استئناف القتال فى الشرق الاوسط • فدعت الجيروز الم بوست الناطقة بلسان وزارة الخارجية الاسرائيلية فرنسا الى تجميد صفقة الميراج ، وقامت بحملة عالمية انعكست اصداؤها فى الصحف الفرنسية التى طالب معظمها بوقف الصفقة •

## العالم غير المنحاز والافريقى الاسيوى يؤيـد الخطـوة الوحـدوية :

اتفقت الدول غير المنحازة والدول الافريقية الاسيوية على تأييد اعلان الوحدة فقد أعلن وزير خارجية الهند بأننا « ننظر الى الوحدة المصرية الليبية كتطور ملائم ، لانه سيمكن بفضل الوحدة استغلال مصادر الثروة فى البلدين بطريقة افضل لصالح البلدين » . وفى يوجوسلافيا ، أعلنت صحيفة كوميونست الناطقة باسم رابطة الشيوعيين اليوجسلاف تأييدها لاعلان الوحدة لانه يمثل دعما لوحدة العالم العربى « كما صرح وزير خارجية اندونسيا بأن حكومته ترحب بالوحدة المقترحة بين مصر وليبيا ، وأيد الرئيس الاوغندى عيدى امين الخطوة الوحدوية ، وقالت صحيفة « أوجندارجوس » المستقلة ان أمام ليبيا ومصر أشياء كثيرة تكسبانها ، وليس لهما ما تخسرانه من جميع مواردهما وطاقاتهما فى اطار وحدة سياسية ، وفى الاستعدادات الحذرة التى اتخذت ما يضمن بقاء الاتفاق صخرة متينة تشكل أساسا للوحدة العربية » . وصرح الرئيس الباكستانى بوتو بأن قرار الوحدة يمثل خطوة مشتركة تجاه تحقيق حلم الوحدة العربية ، وفى نفس الوقت أعلن السكرتير التنفيذى المساعد للجنة تحرير افريقيا ترحيب حركات التحرر الافريقية باعلان الوحدة .

## الترقب السوفيتى الحذر :

اتسم رد الفعل السوفيتى تجاه اعلان الوحدة بالحذر والترقب ، فقد ذكرت صحيفتا ازفستيا وبرافدا نبأ الوحدة بايجاز فى أحدى صفحاتها الداخلية دون تعليق . ورغم ان رئيس مجلس الشعب المصرى صرح فى ٥ ـ ٨ عقب زيارته للاتحاد السوفيتى بأن الرئيس بودجورنى قد أعرب له عن ارتياحه الكامل لاعلان الوحدة ، باعتبارها قوة للأمة العربية فى نضالها العادل الا ان الاتحاد السوفيتى لم يعلن رسميا حتى الان تأييده للوحدة . ويرجع ذلك الى سببين رئيسيين ، أولهما أن اعلان الوحدة جاء بعد قرار الرئيس السادات بانهاء خدمة المستشارين العسكريين السوفيت فى مصر ، وثانيهما ، أن دولة الوحدة تضم ليبيا التى يعتبر رئيسها القذافى من ألد أعداء الشيوعية .

## صدى الوحدة فى الاوساط الغربية :

من الامور اللافتة للنظر ، تشابه الموقفين الامريكى والسوفيتى ازاء اعلان الوحدة المصرية الليبية ، مما يضفى على الاتفاق الامريكى السوفيتى فى مايو الماضى طابعا أكثر تحديدا ازاء قضايا الشرق الاوسط . فقد رفضت مصادر وزارة الخارجية التعليق على نبأ الوحدة ، لان ذلك « يتمشى مع السياسة الامريكية الراهنة التى تتجنب الدخول فى مناقشة علنية لاى تطور يقع فى الشرق الاوسط ، حتى يتبدد الغبار الذى أثاره قرار مصر بأنهاء مهمة المستشارين العسكريين السوفيت وانه لابد من تأجيل اعادة تقييم السياسة الامريكية فى المنطقة الى ما بعد انتهاء انتخابات الرياسة الامريكية » . الا ان هذه المصادر حرصت على ان تؤكد ان هذه الوحدة لاتشكل خطرا على التفوق العسكرى الاسرائيلى ، وقال المتحدث الرسمى باسم وزارة الخارجية الامريكية فى ٤ ـ ٨ « ليس من الملائم بالنسبة لنا ان نحكم برأى فى أمر لا يخص بداهة الا هاتين الدولتين فقط !! » . وفى بريطانيا رفض المتحدث الرسمى التعليق على الخطوة الوحدوية ، بدعوى أنها « مسألة داخلية تهم الدولتين » بينما وصفت مصادر وزارة الخارجية البريطانية اعلان الوحدة بأنه « خطوة منطقية » ، وذكرت أن هذه الوحدة لا تؤثر بالضرورة على شحنات الاسلحة البريطانية المحتملة لمصر اذا حدث ارسال مثل هذه الشحنات . اما فرنسا فقد عقبت على اعلان الوحدة بشكل عملى ، تمثل فى رفض الضغوط الصهيونية لوقف تزويد ليبيا بطائرات الميراج ، اذ أعلنت أنها ستواصل تسليم الطائرات الى ليبيا الى أن تأخذ خطط الوحدة شكلا أكثر تحديدا، وأنها لا ترى أن هناك ضرورة لاى قرار فورى حول مستقبل هذه الصفقة ، ولن تعلقها الا اذا وجدت الطائرات تذهب الى بلد ثالث فى جبهة المواجهة فى نزاع الشرق الاوسط .

أما الصحافة الغربية ، فقد نظر القليل منها الى اعلان الوحدة بطريقة موضوعية ، ومن ذلك صحيفة الهيرالد تريبيون التى قالت فى ٤ اغسطس ان « الوحدة المقترحة بين مصر وليبيا لا توجد بين دولتين فقط ، وانما بين ثورتين أيضا ، فكلا الدولتين يشترك فى الثقافة والعقيدة

والاهداف ومعاداة اسرائيل والامبريالية ، والتجاور الجغرافى والتكامل فى العديد من النواحى .. ولهذا فان هناك املا كبيرا فى نجاح وحدة عملية بين الدولتين أكثر من الفرص التى كانت متاحة امام الوحدة بين مصر وسوريا واليمن » . كما قالت ديلى تلجراف البريطانية فى ٣ اغسطس :« ان هذه الوحدة تقدم ابعادا جديدة تتعدى تلك التى استندت اليها الجمهورية العربية المتحدة سنة ١٩٥٨ .. فالاتحاد يخلق أكبر دولة فى افريقيا ، كما انه سيكون عملا سياسيا وعسكريا هاما ضد اسرائيل، حيث ستسهم ليبيا بالمال من أجل شراء الاسلحة من الغرب » . الا آن الاتجاهات الغالبية على الصحافة الغربية تمثلت فى نقاط هجومية تنحصر فى :

**اولا** : التشكيك الصريح فى فرص نجاح الوحدة : وفى هذا الصدد شنت الصحافة الغربية هجوما شديدا قوامه الطعن فى امكانية نجاح تكامل الدولتين ، بل والتنديد بفكرة الوحدة العربية ذاتها بصورة لا تتسم باى شكل من اشكال الموضوعية، وذلك فى الوقت التى تعمل فيه تلك الصحافة على انجاح الحركة التكاملية فى أوربا . ففى الصنداى تايمز البريطانية كتب دافيد هولدن فى ٦ اغسطس مقالا يشكك فيه صراحة فى امكانية ان تسير الوحدة المصرية الليبية على نمط موافق ، بل ومحذرا من انه « اذا طبق فى الواقع فقد يلقى بالسياسة المصرية والعربية فى فوضى شاملة » ، زاعما أن التعاون المصرى الليبى سيثير حساسيات معينة لدى الليبيين ، وان سعى الرئيس القذافى لاحياء الاسلام يثير متاعب للرئيس السادات فى الداخل . وعلى نفس النمط ، انطلق بروجمان فى تربيون دى جنيف اليمينية السويسرية يقول فى ٣ أغسطس : « ان الرئيس القذافى لايرى فى الوحدة مع مصر سوى مرحلة أولية ، ويعتبر هذا فى حد ذاته سببا وجيها يجعلنا نشك فى امكانية اتمام المحاولة .. فالتكامل الجغرافى لا يكفى وحده لتشكيل ضمان حقيقى للوحدة » .وفى سكوتسمان البريطانية قال دافيد بونشاق فى ٨ اغسطس : ان مصر وليبيا متكاملتان بالطريقة التى تتكامل بها المستعمرات والدول الامبريالية ولذلك يمكن الا تعمر الوحدة طويلا بصورة تكفى لان يكون لها تأثير حقيقى على الجبهة العربية الاسرائيلية » .

وعلى نفس النمط كتبت الموند الفرنسية فى ٤ اغسطس موضحة أن مصر وليبيا لا تتفقان فى اى شىء ، بما فى ذلك التاريخ والتقاليد والعقلية والتطور السياسى والنمو الاقتصادى ، وان هذه الوحدة اذا تمت ، فستكون استيعابا مصريا لليبيا . وفى ايطاليا كتب بوجالى فى كوربيرد لاسير فى ٨ اغسطس يقول : « ان قوة الدولة الجديدة ليست الا حصيلة من الضعف ، ووحدتهم المقدسة ليست الا حصيلة من الانقسام » . وبصفة عامة شنت الصحف الغربية حملة ضارية ، قوامها تخويف الليبيين من كثرة المصريين ، وتخويف المصريين من حماسة الليبيين الزائدة التى قد تورطهم فى حرب مع اسرائيل، وتخويف المصالح الاحتكارية من بغتة الصمت ازاء هذه الوحدة ، لان القذافى قد يقوم وسط غبطته بخطوة الوحدة ، بتأميم الشركات البترولية ( لوسوار البلجيكية وديلى ميل البريطانية وراين ديبوست الالمانية ) . وفى صدد محاولة التشكيك الغربية ، حرصت صحافة الغرب على أن تؤكد أن الوحدة المصرية الليبية هى تكرار للوحدة المصرية السورية سنة ١٩٥٨ ، وانها ستلاقى نفس مصيرها ، لان ليبيا مطبوعة على التشكك فى الاجانب ( الفانياشيال تايمز فى ٣ اغسطس والتايم الامريكية فى ١٤ـ٨) .

**ثانيا** : محاولة التكهن بالعلاقة بين اعلان الوحدة وبين احتمالات الحرب والسلام فى الشرق الاوسط : ركزت الصحافة الغربية على أن هناك اختلافا بين مفهوم كل من الرئيسين السادات والقذافى حول السياسة الواجب اتباعها ازاء اسرائيل ، وأن سياسة الرئيس الليبى المناهضة لاسرائيل والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ستعرقل جهود الرئيس المصرى للتوصل الى حل سياسى لازمة الشرق الاوسط ( الموند الفرنسية فى ٤ أغسطس ، ونيوزويك الامريكية فى ١٤ أغسطس ) ، وركزت المصادر الصحفية الغربية على أن الوحدة الشاملة بين مصر وليبيا ستدعم القوة العسكرية العربية ، مما سيؤثر حتما على احتمالات الحرب فى الشرق الاوسط، وأن الوحدة المصرية الليبية ستؤثر على المعاهدة المصرية السوفيتية ، لان الرئيس القذافى معروف بعدائه للشيوعية . كما أوضح أندرسون فى صحيفة

كومبا الفرنسية اليسارية فى ٧ أغسطس بأن الوحدة المصرية الليبية ستعطى اسرائيل مبررا للتشدد فى رفض مهمة جونار يارنج ، بدعوى أن دولة الوحدة تضم عناصر تطالب بالحرب الشاملة ضد اسرائيل ، وترفض قرار مجلس الامن ٠

**ثالثا** : محاولة التكهن بأسباب تأجيل تنفيذ الوحدة الى سبتمبر سنة ١٩٧٣ : أوضحت بعض أوساط الصحافة الغربية أن قرار تأجيل الوحدة الى سبتمبر القادم ، كان الهدف منه تجنب أن تتخذ فرنسا من الوحدة ذريعة لوقف امداد ليبيا بالميراج ( الموند فى ٢ أغسطس ) ، بينما أوضحت مصادر أخرى أن الرئيس السادات يأمل من ذلك أن يتم حل مشكلة الشرق الاوسط قبل الموعد المحدد لاتمام الوحدة ، لتجنب اختلاف وجهات النظر بشأنها ( الهيرالدتريبيون فى ٤ أغسطس ) ، ولم يذكرأى منها أن قرار التأجيل إتخذ حتى يمكن أن يتم تأسيس الوحدة على أسس راسخة من التخطيط والدراسة ، وبذلك لا تكون وحدة ارتجالية٠ ولم تذكر أى منها أيضا أن هناك قيادة سياسية ستتشكل فى هذه الفترة ، وأن هناك لجانا متخصصة ستقوم بوضع دراسات تتعلق بتعميق تكامل الدولتين ٠

**رابعا** : تكثيف الحملة على فرنسا بسبب طائرات الميراج : شرعت الاجهزة الصهيونية فى أوربا الغربية ، بالتنسيق مع اسرائيل ، فى شن حملة واسعة لاجبار فرنسا على تجميد صفقة الطائرات الى ليبيا ٠ فقد أوضح فير برايت فى جازيت دى لوزان السويسرية فى ٩ـ٨ ان « هذه المعدات الحربية مخصصة للعمليات الهجومية التى ستقوم بها القوات الليبية الى جانب القوات المصرية والسورية ، وفى ظل هذه الاحتمالات ، الا يجدر بالحكومة الفرنسية أن توقف امداداتها العسكرية الى ليبيا ؟ » ٠ وفى فرنسا ذاتها ، شنت صحف الفيجارو والموند ولورور ولوسوار وكومبا حملة عنيفة على الحكومة الفرنسية ، فقالت الفيجارو « لقد أصبح التوازن المزعزع فى الشرق الاوسط عرضة لان يختل فى أقرب فرصة ٠٠ ولهذا يجب الحصول على تأكيد بأن الحكومة الفرنسية ستجمد من الان تسليم أى شحنات من الاسلحة الى ليبيا » ٠ إما الموند فهاجمت فى ٣ ـ ٨ مشروع الوحدة من أساسه ، وقالت أن القذافى يشترى مصر ، وأنه عربى مسلم متعصب يسعى لبناء وحدة تماثل الوحدة الالمانية فى القرن ١٩ ، واقترحت وقف ارسال الاسلحة الى ليبيا ٠ وقالت لوسوار فى ٤ ـ ٨ « ان تسليم طائرات الميراج الى ليبيا لا يضر باسرائيل فقط ، ولكن بعواصم أخرى فى الشرق الاوسط ، كما يضر بفرنسا ذاتها التى تقوى من عضد المعسكر العربى على حساب معسكر آخر ، وتخسر بذلك جزءا من امكانياتها الدبلوماسية » ٠

يتضح منعرض أصداء الوحدة المصرية الليبية فى الاوساط الدولية ، أنها قد قوبلت لدى الاوساط الرسمية والشعبية العربية بتأييد واضح ، باستثناء اليمين واليسار العربى المتطرف ، والحكومة الاردنية التى تسعى حاليا الى تنفيذ مشروع يهدف فى النهاية الى تصفية القضية الفلسطينية ٠ أما على المستوى العالمى ٠ فقد عكست ردود الفعل حالة سعى الدول الكبرى نحو التوافق ، والحد من مناطق الخلاف ، فلم يصدر عن أيها رد فعل رسمى واضح فى تاييده او معارضته ، الا أن الهجوم الصحفى الغربى كان عنيفا بدرجة تتجاوز الحدود الموضوعية ، خاصة أنه تجاوز اطار الوحدة ذاتها ، لمطالبة فرنسا بوقف تسليم طائرات الميراج الى ليبيا حتى لا تستخدم ضد اسرائيل مما يشير الى حقيقة ميول الصحافة التى هاجمت الوحدة ، لاسيما أنه من الثابت ان الوحدات الصغرى فى العالم تسعى الى التكامل والاندماج فى اطار وحدات أكبر ، حتى يمكنها أن تعيش فى عالمنا الذى تتزايد فيه الحركات التكاملية بشكل واضح ، وخاصة أن الاختلافات المصرية الليبية لا تفوق بأى حال تلك القائمة بين الدول الاوربية التى تسعى الى التكامل بخطى ثابتة ٠ والواقع أن هذا الهجوم والتشكيك يتطلب من القائمين على الوحدة المصرية الليبية الحرص الشديد على بناء الدولة الجديدة على أسس راسخة من التكامل وتبادل المنافع وتدعيم الثقة ، وذلك لاحباط فرص العناصر المعادية لافشال الوحدة المصرية الليبية

محمد السيد سليم

# الـوثـائق الخاصــة بـالـوحدة

## بيان وحدة التنظيم السياسى فى مصر وليبيا
**( ٢٧ مايو ١٩٧٢ )**

ايمانا بقدسية ما تضمنه ميثاق العمل الوطنى من غايات عـربية اشتراكية مثلى ، والتزاما بما سجله بيان ٣٠ مارس من ضرورة حشد كل القوى الشعبية وراء أهداف نضالنا القريبة والبعيدة ، ووراء واجـب المعركة ووراء آمال اكتمـال بنـاء المجتمع العربى الاشتراكى .

وتحقيقا لقرارات المؤتمر الوطنى العام الاول للاتحاد الاشتراكى العربى بالجمهورية العربية الليبية المنعقد فى مارس - ابريل ١٩٧٢ من التزام ثورة الفاتح من سبتمبر . بـاعتبارها امتدادا طبيعيا لثورة ٢٣ يوليو الام التى فجرها قائد هذه الامة جمال عبد الناصر ، بضرورة مواصلة تحقيق الوحدة الاندماجية بين الاقطار المؤهلة لها ، وتهيئة كافة الظروف الملائمة لانجاحها لتكون نواة سليمة للوحدة العربية الشاملة ، وتنفيذا لـما أوصى به المؤتمر من ضرورة السعى لاقـامة التنظيم القومى الواحد اداة الثورة العربية لتحقيق الوحدة العـربية الشاملة .

ايمانا بذلك كله ، وحرصـا على تحقيقه ، جرت خـلال الاسـابيع الاخيرة مشاورات عديدة بين القيادات الثورية فى القطر العربى الليبى وقيادة تنظيمه السياسى وبين قيادة الاتحاد الاشتراكى العربى فى مصر وتقرر :

تشكيل امانة خاصة من كل من السيد المهندس سيد مرعى سكرتير اول اللجنـة المـركزية لـلاتحاد الاشتراكى العربى والسيدالرائدبشير هوادى أمين عام الاتحاد الاشتراكى العربى للجمهورية العربيـة الليبيـة .

وتتولى هذه الامانة المهام التالية :

١ - دراسة الخطوات التفعيلية لتحقيق وحدة التنظيم السياسى فى كل من جمهورية مصر العربية والجمهورية العربية الليبية ورفعها الى الرئيسين أنور السادات ومعمر القذافى تمهيدا لعرضها بعد ذلك على قيادات التنظيم المختصة فى كل من القطرين ، فى مدة أقصاها شهران .

٢ - اقتراح مشروع دليل للعمل السياسى والتنظيمى يحدد المعـالم الرئيسية لنظرية تعبر عما تطرحه الامة العربية على العالم من اسهام ذاتى تستمده من مبادىء دينها الخالد وقوميتها العربية ونهجها الثـورى الاشتراكى . كما يعبر فى جانب آخر عن أهم المبادىء والقواعد التنظيمية التى يلتزم بها أعضاء التنظيم . وذلك كله على أساس المبـادىء التالية :

١ - الايمان بأن رسالة الاتحاد الاشتراكى العربى الذى يجمع تحالف قوى الشعب العاملة هى أصـدق الرسالات لحشد القوى الشـعبية بوسيلة الديمقراطية ولكفالة فتح أسرع الطرق واقصرها أمامنا الى التقدم .

٢ - ان الامة العربية ، وهـى تـواجه العـدوان الصـهيونى الاسـتعمارى علـى وجـودها الحضارى ، منطلقة فى الوقت نفسه لبناء الدولة العصرية على أرضها ، تستمد قوتها الرئيسية من شخصيتها الحضارية المتميزة ومبـادىء دينها الخالد وحصيلة تجاربها الثورية التى عبرت عنها ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ وثورة الفاتح من سبتمبر فـى الجمهورية العربية الليبية .

٣ - ان من الضرورى تحـديد المعالم الرئيسية للنظرية التى تطرحها الامة العربية على العالم اسهاما ذاتيا تستمده من مبادىء دينها الخـالد وقوميتها العربية ونهجها الثـورى الاشتراكى .

هذه مشيئة شعبينا ، بل مشيئة العرب أجمعين ، وصولا لدعم الرباط القدسى الموروث ، ابتغاء وحـدة راسخة عميقة كانت فيما مضى شعارا للعرب فأصبحت اليوم حقيقة على طريق التنفيذ والنصر للعرب .

## بيان اعلان الوحدة بين مصر وليبيا
**٢ أغسطس ١٩٧٢**

ان ثورة الثالث والعشرين مـن يوليو وثورة الفاتح من سـبتمبر تصدران عن نبع واحد وتسيران فى طريق واحد وتتجهان الى هدف واحد هو هدف الحرية والاشتراكية والوحدة الذى تتمثل فيه تاريخيا وانسانيا ونضاليا كل المعطيات التى تريدها الامة العربية أساسا لمستقبل عزيز تتحقق فيـه وبه آمالها . والشعب المصرى والشعب الليبى تجمعهمـا عوامل وثيقة وصلات متعددة جغرافية واقتصـادية وتـاريخية وسيـاسية وبشرية وفكرية تلقى عليها ازاء الامة العربية مسئوليات والتزامات ، وهذه المسئوليات ليسـت دورا متميـزا للشعبين ولكنها التزام محدد لخدمة الاهداف القومية العليا مهما كانت العوائق . وتدعوهما الى بذل جهد عادل مشترك لتحقيق آمال الامـة العربية فى اقامة وحدتها .

ان السير على هذا الطريق قد حدا بقيـادة الثورتيـن الـى ضرورة التحمل بأمانة العمل القومى الوحـدوى ولتقـوم الثـورتان وباجتهادهما المشترك باختيار طليعى

لافاق العمل الوحدوى فى ظروف تحقق لاول مرة مناخا ملائما بما تعطيه من عمق وامتداد وما تفرضه من آمال وتحديات .

وانطلاقا من الاهداف والمبادىء التى نص عليها اعلان بنغازى عن قيام اتحاد الجمهوريات العربية وفى اطار احترام دستور دولة الاتحاد ومسئوليات وصلاحيات السلطات التى حددها ذلك الدستور واستمرارا لهذه المباحثات ، اجتمع السيد الرئيس محمد أنور السادات رئيس جمهورية مصر العربية والعقيد معمر القذافى رئيس مجلس قيادة الثورة الليبية فى طبرق وبنغازى فى الفترة من ٢١ الى ٢٣ جمادى الاخرة سنة ١٣٩٢ هجرية الموافق ٣١ يوليو الى ٢ اغسطس سنة ١٩٧٢ ميلادية . واشترك معهما فى المباحثات وفد من جمهورية مصر العربية يتكون على النحو التالى : السيد الرئيس محمد انور السادات رئيس جمهورية مصر العربية — السيد الدكتور عزيز صدقى رئيس مجلس الوزراء والسيد محمد حافظ اسماعيل مستشار الرئيس لشئون الامن القومى — السيد الدكتور محمد مراد غالب وزير الخارجية والسيد الدكتور محمد حسن الزيات وزير الدولة لشئون الاعلام والسيد الدكتور زكى هاشم وزير السياحة — السيد الدكتور محمد حافظ غانم عضو اللجنة المركزية بالاتحاد الاشتراكى العربى — السيد محمد عثمان اسماعيل مستشار السيد الرئيس لشئون مجلس الشعب — السيد اشرف مروان سكرتير الرئيس للمعلومات .

كما اشترك وفد من الجمهورية العربية الليبية يتكون على النحو التالى :

العقيد معمر القذافى رئيس مجلس قيادة الثورة — الرائد عبد السلام جلود عضو مجلس قيادة الثورة ورئيس مجلس الوزراء — المقدم أبو بكر يونس عضو مجلس قيادة الثورة ورئيس الاركان — الرائد عبد المنعم الهونى عضو مجلس قيادة الثورة ووزير الداخلية — الرائد محمد نجم عضو مجلس قيادة الثورة — الرائد عوض حمزة عضو مجلس قيادة الثورة — الرائد مصطفى الخروبى عضو مجلس قيادة الثورة — النقيب محمد المقريف عضو مجلس قيادة الثورة — النقيب احمد المقصبى أمين الرئيس للمعلومات

لذلك كله فان قيادتى الثورتين قد اتفقتا على اقامة الوحدة الكاملة بين جمهورية مصر العربية والجمهورية العربية الليبية فى أسرع وقت وعلى اقوى اساس ممكن وانتهت المباحثات الى اصدار القرارات الاتية :

اولا : انشاء قيادة سياسية موحدة بين الجمهوريتين ، ويصدر بتشكيلها قرار من الرئيسين .

ثانيا : تضع القيادة السياسية الموحدة فى اسرع وقت مستطاع الاسس المقترحة للوحدة الكاملة بين الجمهوريتين . وتشرف على تنفيذ الخطوات اللازمة لتحقيقها .

ثالثا : تنشىء القيادة السياسية الموحدة لجانا مشتركة من الجمهوريتين لدراسة وضع الانظمة التى على اساسها تقوم الوحدة بين الجمهوريتين فى المجالات الاتية :

ا — الشئون الدستورية .
ب — التنظيمات السياسية .
جـ — الدفاع والامن القومى .
د — النظم الاقتصادية .
هـ — التشريع والقضاء .
و — النظم الادارية والمالية .
ز — التعليم والعلوم والثقافة والاعلام .

رابعا : تقدم هذه اللجان تقارير بما تتمه من أعمالها اولا بأول الى القيادة السياسية الموحدة لتتخذ بشانها ما تراه للتنفيذ .

خامسا : تقوم القيادة السياسية الموحدة باقرار واعلان الصيغة النهائية لمشروع الوحدة وذلك لعرضه على السلطات المختصة فى كل من الجمهوريتين وطرحه للاستفتاء الشعبى .

سادسا : تتم هذه الاجراءات فى موعد اقصاه الفاتح من سبتمبر سنة ١٩٧٣ .

والرئيسان وهما يعلنان لشعبيهما وللامة العربية هذه الخطوات يشعران فى نفس الوقت ان الامة العربية كلها تبدأ بها مرحلة حافلة بأسباب الامل والرجاء .

والله الموفق ومنه الالهام والعون ، ومنه القوة والسداد .

---

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية بتقرير حق المتمتعين بجنسية الجمهورية العربية الليبية فى تملك العقارات والمنقولات .

١٣ اغسطس ١٩٧٢

---

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ، وعلى الاعلان بشأن الوحدة بين كل من الجمهورية العربية الليبية وجمهورية مصر العربية ،

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر تملك الاجانب للاراضى الزراعية وما فى حكمها ،

وعلى موافقة مجلس الوزراء .

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر :

مشروع القانون الاتى نصه يقدم الى مجلس الشعب .

( المادة الاولى )

استثناء من احكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه يكون للمتمتعين بجنسية الجمهورية العربية الليبية حق تملك الاراضى الزراعية والعقارات بجمهورية مصر العربية ، كما يكون لهم حق تملك الاموال المنقولة .

( المادة الثانية )

على الوزراء كل فيما يخصه أصدار القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

( المادة الثالثة )

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

## المذكرة الايضاحية للقانون

لما كان الشعبان المصرى والليبى تجمع بينهما صلات وثيقة جغرافية وتاريخية واقتصادية وسياسية وبشرية وفكرية ، كما أنهما يتجهان فى طريق واحد هدفه الحرية والاشتراكية والوحدة الذى تتمثل فيه كل امال الامة العربية وامانيها .

ولما كان تحقيق هذه الامال يلقى على الشعبين المصرى والليبى مسئوليات والتزامات جساما ويدعوهما الى بذل جهد مشترك لتحقيق الوحدة التى طالما سعت اليها الامة العربية .

لذلك فقد صدر فى ٢ ـ ٨ ـ ١٩٧٢ اعلان بشأن الوحدة بين كل من الجمهورية العربية الليبية وجمهورية مصر العربية يهدف الى اقامة الوحدة الكاملة بين الجمهوريتون فى أسرع وقت وعلى أقوى أسس ، ونص فيه على وجوب اتمام الاجراءات المتعلقة باقرار واعلان الصيغة النهائية لمشروع الوحدة وعرضه على السلطات المختصة فى الجمهوريتين وطرحه للاستفتاء الشعبى فى موعد اقصاه الفاتح من سبتمبر ١٩٧٣ .

وتمهيدا لهذه الوحدة الكاملة ، فقد وافق رئيس جمهورية مصر العربية ورئيس مجلس قيادة الثورة للجمهورية العربية الليبية على اتخاذ الاجراءات اللازمة لاستصدار التشريعات التى تكفل ألا يعتبر مواطنو جمهورية مصر العربية فى الجمهورية العربية الليبية أو مواطنو الجمهورية العربية الليبية فى جمهورية مصر العربية اجانب فيما يتعلق بتطبيق التشريعات الخاصة بملكية العقار والمنقول فى البلدين .

ولما كان القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ يحظر على الاجانب تملك الاراضى الزراعية وما فى حكمها ، كما أن بعض القوانين تضع قيودا على ملكية الاسهم والسندات .

لذلك فقد أعد مشروع القانون المرافق الذى يقضى بانه استثناء من أحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ يكون للمتمتعين بجنسية الجمهورية العربية الليبية حق تملك الاراضى الزراعية والعقارات بجمهورية مصر العربية . كما يكون لهم حق تملك الاموال المنقولة .

ويتشرف رئيس مجلس الوزراء بعرض مشروع القانون المرافق على السيد رئيس الجمهورية بعد عرضه على قسم التشريع بمجلس الدولة ، رجاء التفضل فى حالة الموافقة باحالته الى مجلس الشعب .

**رئيس مجلس الوزراء**
**د : عزيز صدقى**

## قانون
## تقرير بعض الحقوق للمتمتعين بجنسية الجمهورية العربية الليبية
### ١٣ أغسطس ١٩٧٢

**باسم الشعب**
**رئيس الجمهورية**

قرر مجلس الشعب القانون الاتى نصه ، وقد أصدرناه :

**( المادة الاولى )**

يكون للمتمتعين بجنسية الجمهورية العربية الليبية حق العمل وممارسة المهن الحرة والحرف فى جمهورية مصر العربية

**( المادة الثانية )**

على الوزراء كل فيما يخصه اصدار القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

**( المادة الثالثة )**

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ،

## المذكرة الايضاحية

لما كان الشعبان المصرى والليبى تجمع بينهما صلات وثيقة جغرافية وتاريخية واقتصادية وسياسية وبشرية وفكرية ، كما انهما يتجهان فى طريق واحد هدفه الحرية والاشتراكية والوحدة الذى تتمثل فيه كل آمال الامة العربية وأمانيها .

ولما كان تحقيق هذه الامال يلقى على الشعبين المصرى والليبى مسئوليات والتزامات جساما ويدعوهما الى بذل جهد مشترك لتحقيق الوحدة التى طالما سعت اليها الامة العربية .

لذلك فقد صدر فى ٢ ـ ٨ ـ ١٩٧٢ اعلان بشأن الوحدة بين كل من الجمهورية العربية الليبية وجمهورية مصر العربية يهدف الى اقامة الوحدة الكاملة بين الجمهوريتين فى اسرع وقت وعلى اقوى أسس ، ونص فيه على وجوب اتمام الاجراءات المتعلقة باقرار واعلان الصيغة النهائية لمشروع الوحدة وعرضه على السلطات المختصة فى الجمهوريتين وطرحه للاستفتاء الشعبى فى موعد اقصاه الفاتح من سبتمبر ١٩٧٣ .

وتمهيدا لهذه الوحدة الكاملة ، فقد وافق رئيس جمهورية مصر العربية ورئيس مجلس قيادة الثورة للجمهورية العربية الليبية على اتخاذ الاجراءات اللازمة لاستصدار التشريعات التى تكفل ألا يعتبر مواطنو جمهورية مصر العربية فى الجمهورية العربية الليبية ولا مواطنو الجمهورية العربية الليبية فى جمهورية مصر العربية اجانب فيما يتعلق بحق العمل وممارسة المهن والحرف .

ولما كانت بعض القوانين المنظمة للعمل فى جمهورية مصر العربية لا تبيح كقاعدة عامة للاجانب حق العمل فيها فضلا عن أن القوانين المنظمة للنقابات المهنية تقصر حق عضويتها أساسا على المتمتعين بجنسية جمهورية مصر العربية .

لذلك فقد أعد مشروع القانون المرافق الذى يقضى بأن يكون للمتمتعين بجنسية الجمهورية العربية الليبية حق العمل وممارسة المهن الحرة والحرف فى جمهورية مصر العربية .

ويتشرف رئيس مجلس الوزراء بعرض مشروع القانون المرافق على السيد رئيس الجمهورية بعد عرضه على قسم التشريع بمجلس الدولة ، رجاء التفضل فى حالة الموافقة باحالته الى مجلس الشعب .

**رئيس مجلس الوزراء**
**دكتور عزيز صدقى**

## البيان السياسي الخاص بالاحكام العامة لدولة الوحدة « ١٨ سبتمبر ١٩٧٢ »

اجتمع الرئيس محمد أنور السادات والرئيس معمر القذافى بطرابلس فى الفترة من ٧ الى ١٠ شعبان ١٣٩٢ هـ الموافق ١٥ الى ١٨ سبتمبر ١٩٧٢ . وحضر الاجتماع مع الرئيسين عن الجانب المصرى السادة :

الدكتور عزيز صدقى رئيس مجلس الوزراء - محمد عبد الله مرزبان نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الاقتصاد والتجارة الخارجية - حافظ اسماعيل مستشار الرئيس للامن القومى - الدكتور عبد العزيز حجازى وزير الخزانة - عبد المنعم عمارة وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء - الدكتور محمد حافظ غانم عضو الامانة العامة للاتحاد الاشتراكى العربى فى مصر وأمين الشئون الاقتصادية - أشرف مروان سكرتير الرئيس للمعلومات - السفير جمال شعير رئيس مكتب العلاقات فى ليبيا .

وحضر من الجانب الليبى السادة :

الاخ المقدم أبو بكر يونس عضو مجلس قيادة الثورة ورئيس الاركان - الاخ الرائد عبد المنعم الهونى عضو مجلس قيادة الثورة ووزير الداخلية - الاخ الرائد محمد نجم عضو مجلس قيادة الثورة - الاخ الرائد عوض حمزة عضو مجلس قيادة الثورة - الاخ الرائد بشير هوادى عضو مجلس قيادة الثورة وأمين عام الاتحاد الاشتراكى - الاخ مختار الجروى عضو مجلس قيادة الثورة - الاخ النقيب عمر المحيشى الحميدى عضو مجلس قيادة الثورة - الاخ الرائد مصطفى الخروبى عضو مجلس قيادة الثورة - الاخ النقيب عمر المحيشى عضو مجلس قيادة الثورة - الاخ النقيب أحمد المقصبى أمين الرئيس للمعلومات - الاخ منصور الكخيا وزير الخارجية - الاخ محمود الزروق وزير الخزانة - الاخ أبو بكر الشريف وزير الاقتصاد .

وتم فى هذه الاجتماعات بحث واقرار تشكيل القيادة السياسية الموحدة من الرئيسين أنور السادات ومعمر القذافى كما تم بحث اقرار وتشكيل اللجان المشتركة التى نص عليها اعلان الوحدة فى بنغازى وفى هذا الجانب تقرر ان تحل محل لجنة الدفاع والامن القومى ثلاث لجان هى :

١ - لجنة الدفاع - ٢ - لجنة الامن
٣ - لجنة الشئون الخارجية .

كذلك بحثت فى هذه الاجماعات الاسس والمبادىء التى تقوم عليها الدولة الجديدة . حيث نوقشت مذكرات مقدمة فى هذا الشأن من الجانبين وتم الاتفاق على بعض النقاط الرئيسية وأهمها :

١ - ان تكون عاصمه الدولة الجديدة فى مصر .

٢ - ان يكون نظام الحكم فى الدولة هو النظام الجمهورى ديمقراطيا ( الشورى ) الذى يقوم على أساس ان السيادة للشعب ينتخب حكامه ويكونون مسئولين امامه وفقا لاصول نظم التمديل النيابى .

٣ - ان يكون للدولة رئيس للجمهورية يتم اختياره عن طريق الاستفتاء الحر المباشر . كما تقوم فى الدولة الجديدة حكومة واحدة تمارس اختصاصاتها على كل اقليم الدولة .

ونظرا لان الدولة الجديدة شاسعة المساحه تتباين ظروف بعض محافظاتها فى النواحى الاجتماعية والبشرية والجغرافية والاقتصادية لذلك فقد رئى ضرورة التوسع فى منح هذه المحافظات سلطات وصلاحيات قوية تلبى فى اطار وحدة الدولة ومقوماتها الاساسية المقتضيات والحاجيات المحليه المتباينة .

٤ - ان تكون فى الدولة الجديدة سلطة قضائية واحدة وتنظيم سياسى واحد يمثل تحالف قوى الشعب العامل

٥ - باب الانضمام الى الدولة الجديدة مفتوح امام اية دولة عربية تؤمن بأهداف الدولة الجديدة وتقبل احكام دستورها .

هذا وقد اتفق على ان تحقيق النتائج التى تترتب على قيام الدولة الجديدة لا يتم بالضرورة دفعة واحدة بل ان الواقع يستلزم ان تنفذ على مراحل زمنيه وطبقا لاولويات تفرضها طبيعة الموضوعات ذاتها ومهمة اللجان المختصصة التى تشكلها القيادة السياسية الموحدة فى بحث وسائل تحقيق هذه الاهداف وتوقيت مراحل التنفيذ التى تكفل تحقيقها على أسس راسخة وطيدة من الواقع ومن القانون .

## قرار بشأن تشكيل القيادة السياسية الموحدة « ١٨ سبتمبر ١٩٧٢ »

تنفيذا لما نص عليه الاعلان بشأن الوحدة بين جمهورية مصر العربية والجمهوريه العربية الليبية الصادر فى بنغازى يوم ٣٠ جمادى الاخرة ١٣٩٢ هجرية الموافق ٢ اغسطس ١٩٧٢ بشأن قيادة سياسية موحدة تقرر :

مادة ١ : تشكل القيادة السياسية الموحدة :

١ - الرئيس محمد أنور السادات رئيس جمهورية مصر العربية .

٢ - العقيد معمر القذافى رئيس مجلس قيادة الثورة فى الجمهورية العربية الليبية .

مادة ٢ : تقوم هذه القيادة بالاختصاصات المنصوص عليها فى الاعلان المشار اليه .

المادة ٣ : كون هذه القيادة مؤقتة وينتهى تشكيلها بقيام دولة الوحدة .

## قرار القيادة السياسية الموحدة بشأن اللجان المشتركة « ١٨ سبتمبر ١٩٧٢ »

تحقيقا للمبادىء والقرارات التى نص عليها اعلان الوحدة بين كل من الجمهورية العربية الليبية وجمهورية مصر العربية الصادر فى بنغازى يوم ٢٣ جمادى الاخرة ١٣٩٢ هجرية الموافق ١٢ اغسطس ١٩٧٢ ميلادية

قررت القيادة السياسية الموحدة ما يلي :

مادة ١ : تشكل اللجان المشتركة المنصوص عليها فى اعلان الوحدة على الوجه المبين فيما بعد . ويكون ثلث اعضاء كل لجنه متفرغين للعمل بها .

مادة ٢ : تتولى هذه اللجان الاختصاصات التالية

أولا : لجنة الشئون الدستورية

وتختص بما يلى :

١ ـ اعداد دراسات مقارنة عن النظم الدستورية للدول المختلفة وتقديمها للقيادة السياسية الموحدة .

٢ ـ اعداد مسودة مشروع دستور الوحدة الشاملة على ضوء المبادىء التى تضعها القيادة السياسية الموحدة .

٣ ـ بحث ما تحيله اليها القيادة السياسية الموحدة من موضوعات فى مجال عمل اللجنه .

ثانيا : لجنة التنظيمات السياسية

وتختص بدراسة أسس توحيد المجالات التالية :

١ ـ الخط الفكرى والسياسى للاتحاد الاشتراكى العربى .

٢ ـ دمج تنظيمات الاتحاد الاشتراكى العربى فى كل من ليبيا ومصر .

٣ ـ دمج انشطة وتنظيمات الشباب فى البلدين .

٤ ـ دمج التنظيمات المعاونة كالنقابات والاتحادات التعاونية والعمالية .

ثالثا : لجنة الدفاع

وتختص بدراسة أسس الوحدة العسكريه وبحث الاجراءات اللازمة لتوحيد التنظيم والتسليح والتدريب والمصطلحات والقوانين والتقاليد العسكرية .

رابعا : لجنة الامن

وتختص بما يلى :

١ ـ بحث مسئولية الامن الداخلى فى ظل الدولة الجديدة وكيفية القيام بها .

٢ ـ دراسة ووضع الانظمة والاسس التى تكفل توحيد أجهزة الامن القومى للدولتين على أسس موحدة فى مختلف المجالات .

خامسا : لجنة الشئون الخارجية .

١ ـ دراسة توحيد الانظمة الخاصه بالتمثيل الخارجى ـ الدبلوماسى والقنصلى والفنى .

٢ ـ دراسة الاسس التى يبنى عليها تكوين تمثيل موحد للدولة الجديدة فى الميادين المشار اليها .

٣ ـ بحث نتائج قيام الوحدة من جهة ارتباطات كل من البلدين بالهيئات الدولية والاقليمية الرسمية والشعبية ، وكذلك من جهة العلاقات الثنائية بين كل من دولتى الوحدة والدول الاخرى .

سادسا : لجنة النظم الاقتصاديه

وتختص بدراسة أسس توحيد المجالات الاتية :

١ ـ المصاريف والائتمان ، وذلك فيما يتعلق بالمصرف المركزى والجهاز المصرفى وكذلك العملة النقدية للدولة .

٢ ـ النقد الاجنبى وخاصة فيما يتعلق بالمعاملات المالية مع الخارج والاستثمار العربى ـ الاجنبى .

٣ ـ تأمين الادخار سواء التأمين الاجبارى أو التأمين الاختيارى وشركات التامين والادخار .

٤ ـ التجارة الخارجية وتشمل التصدير والاستيراد والاتفاقات الجاريه مع الدول الخارجية والشئون الجمركية .

٥ ـ التجارة الداخلية وتتضمن السجل التجارى والغرف التجارية والتموين والتوزيع والتخزين وحقوق الملكية التجارية والصناعية والجمعيات التعاونية والاستهلاكية .

٦ ـ خطة التنمية الاقتصاديه بالنسبة للانتاج الصناعى والزراعى والمشروعات الاستثمارية .

سابعا : لجنة التشريع والقضاء

وتختص بما يلى :

١ ـ دراسة واعداد مجموعة التشريعات الاساسية وتضم القانون المدنى والقانون التجارى والبحرى وقانون المرافعات وقانون العقوبات وقانون الاجراءات الجنائية والتشريع للاحوال الشخصية والتمويل والخزانه العامة وسك النقود .

٢ ـ دراسة واعداد مجموعة التشريعات الخاصةبالتنظيم القضائى وتشمل قانون المحكمة العليا وقانون السلطة القضائية وقانون مجلس الدولة وغيرها من القوانين المنظمة لشئون القضاء سواء فى ذلك القضاء العادى أو الادارى أو الدستورى .

٣ ـ مراجعة التشريعات النوعية التى تتولى اعدادها من الناحية الموضوعية اللجان الاخرى مثل تشريعات العمل والجمارك وغيرها ، وذلك لضبط صياغتها من الناحية القانونية والتنسيق بين أحكامها وضمان عدم قيام التعارض بينها وبين التشريعات الاساسية .

ثامنا : لجنة النظم الاداريه والمالية

وتختص بدراسة أسس التوحيد فى ٢ ـ البيان السياسى الخاص المجالات الاتية :ـ

١ ـ الموازنة والحسابات والتمويل وتشمل الموازنة العامة للدولة ونظم الحسابات والحسابات الختامية والنظم المالية والتمويل والخزانه العامة وسك النقود .

٢ ـ الموارد العامة وتشمل نظم الضرائب بانواعها ونظم الجمارك والانتاج والموارد الاخرى .

٣ ـ التامينات : وتشمل التامين والمعاشات الحكومية والتامينات الاجتماعية .

٤ ـ النظم الادارية وتشمل ، التنظيم الادارى للدولة والتدريب الادارى وشئون التوظف والعاملين والخدمات الحكومية .

تاسعا : لجنة التعليم والعلوم

وتختص بدراسة أسس توحيد الحالات الاتيه : ـ

١ ـ أنظمة التعليم العام والتعليم الجامعى والقوانين واللوائح التى تحكمها .

٢ ـ البرامج التعليمية فى كل قطاع من قطاعات التعليم العالى .

٣ ـ المراكز والهيئات المسئولة عن البحث العلمى .

٥ ـ أجهزة الاعلام والثقافة .

٥ ـ اتحاد الاذاعة المرئية والمسموعة .

٧ ـ تخطيط الاستعلامات .

٧ ـ تخطيط المسرح والسينما والموسيقى والفنون الشعبية .

٨ ـ أكاديميه الفنون .

مادة ٣ : يجوز لهذه اللجان تشكيل لجان فرعية من بين اعضائها ويجوز لها ان تستعين بمن تراهم من الخبراء .







# قضـية العضـوية فى جامعـة الدول العربية

د . بطرس بطرس غالى

قد يبدو غريبا أن نخصص تقريرا لبحث قضية العضوية فى جامعة الدول العربية بعد ان استنفدت تلك القضية اغراضها بقبول جميع الدول العربية التى استقلت فى عضوية الجامعة، فاصبحت مؤلفة من ثمانى عشرة دولة ، بعد أن كانتيوم قيامها تتألف من سبع دول . والدول التى يمكن ان تنضم مستقبلا تكاد تنحصر فى دولة واحدة هي موريتانيا . وليست هناك مشكلة خاصة بقبولها ، بعد أن تم تسوية مـا كان بينها وبين المملكة المغربية من نزاع .

والذى يدفعنا الى كتابة هذا التقرير هـو التطورات التى لحقت بعملية التصـويت داخـل مجلس الجامعة بشأن قبول الدولة العربية التى قد ترغب فى الانضمام .

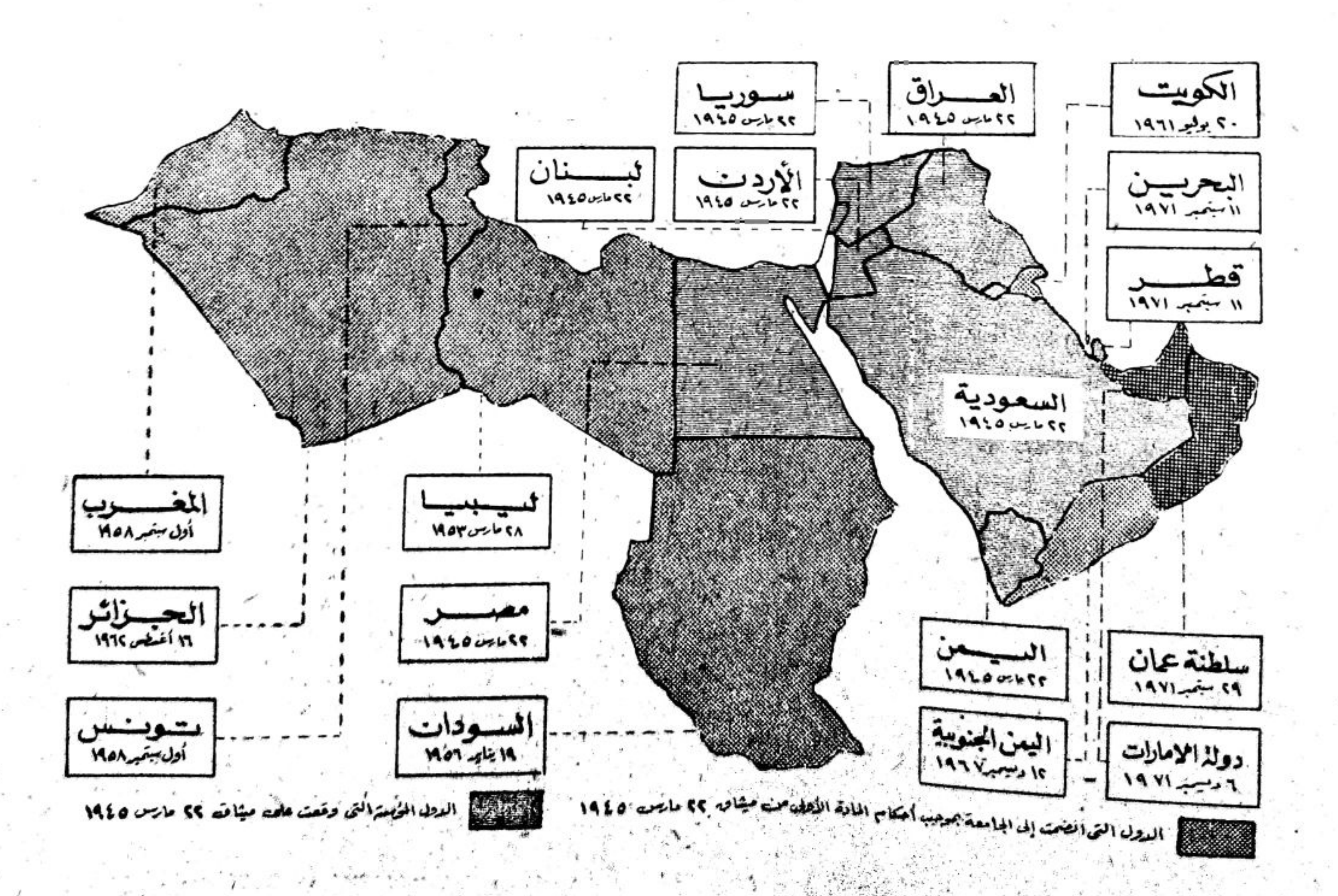
ولقد نصت المادة الاولى من ميثاق جامعة الدول العربية على أن تتألف الجامعة من الدول العربية المستقلة الموقعة على الميثاق ، وأن لكل دولة عربية مستقلة[1] الحق فى ان تنضم الى الجامعة . فاذا رغبت فى الانضمام ، قدمت طلبا بذلك يودع لدى الامانة العامة الدائمة ، ويعرض على المجلس فى اول اجتماع يعقد بعد تقديم الطلب .

ويستخلص من احكـام تلك المادة أن الشروط الواجب توافرها فى الدولة الراغبة فى الانضمام الى الجامعة تتكون من خمس نقاط هى : أن تكون

دولة ، بمعنى أنه لو أن منظمة عربية طلبت الانضمام الى الجامعة فلا يقبل طلبها ، وان تكون دولة عربية ، بمعنى انه اذا وجدت دولة اسلامية واقعة فى منطقة الشرق الاوسط كتركيا أو ايران مثلا ، فانه لا يجوز قبول مثلها فى الجامعة ، وأن تكون دولة عربية مستقلة ، بمعنى أنها ذات سيادة كاملة على أرضها ، فاذا كانت خاضعة للحماية أو للوصاية او للاستعمار المباشر فلا يجوز قبولها ، وأن تكون راغبة فى الانضمام ، لان العضوية فى الجامعة اختيارية ، وليس من حقها أن تفرض العضوية على دولة لا تريد الانضمام اليها ، أما الشرط الخامس والاخير فهو ان يوافق مجلس الجامعة على هذا الطلب . ولم تذكر المادة الاولى عدد الاصوات المطلوبة فى المجلس لكى تتم الموافقة على قبول الدولة الجديدة ،الأنالقاعدة العامة هى أن جميع القرارات تصدر بالاجماع ، ما عدا الاحوال المنصوص عليها فى الميثاق فى المواد الخامسة ، والسادسة ، والسادسة عشرة ، والتاسعة عشرة ، ولم يرد قبول الاعضاء الجدد فى الجامعة بين هذه الاستثناءات . ومعنى ذلك ان النصاب المطلوب لكى تقبل الدولة العربية المستقلة الراغبة فى الانضمام ، هو اجماع اصوات الدول الاعضاء فى الجامعة ، فاذا امتنعت دولة عن الاشتراك فى اجتماع المجلس ، أو الاشتراك فى التصويت ، أو صوتت بعدم القبول ، فلا تستطيع الدولة الراغبة فى الانضمام أن تقبل فى الجامعة .

والاعمال التحضيرية لميثاق جامعة الدول العربية تؤكدتأكيدا قاطعا ان المطلوب لقبول الدولة الجديدة هو الاجماع . ودراسة مقارنة للمنظمات الدولية الاقليمية التى قامت فيما بين الحربين كالحلف الصغير ، أو حلف البلقان ، أو المنظمات الدولية الاقليمية العسكرية التى قامت بعد الحرب العالمية الثانية لحلف الاطلنطى ، وحلف وارسو ، تؤكد كلها أن قاعدة الاجماع هى التى يؤخذ بها فى قبول العضو الجديد فى المنظمة الاقليمية .

وقاعدة الاجماع هى التى كانت قد اتبعت حين



قبلت المملكة الليبية المتحدة فى ٢٨ مارس سنة ١٩٥٣ فى جامعة الدول العربية بموجب القرار رقم ٤٩٧ ـ ١٨ ، فكانت هى العضو الثامن فى الجامعة .

وحين قبل السودان فى عضوية الجامعة فى ١٩ يناير سنة ١٩٥٦ جاء القرار رقم ١١٠٧ ـ ٢٤ يقول ما نصه : « يقرر مجلس جامعة الدول العربية بالاجماع الموافقة على انضمام جمهورية السودان الى جامعة الدول العربية » . وحينما قبلت المملكة المغربية وجمهورية تونس فى أول أكتوبر سنة ١٩٥٨ فى عضوية جامعة الدول العربية ، جاء القرار رقم ١٤٩٦ ـ ٣٠ يقول : « يقرر مجلس جامعة الدول العربية بالاجماع الموافقة على انضمام المملكة المغربية الى جامعة الدول » . وجاء القرار رقم ١٤٩٧ ـ ٣٠ يقول : « يقرر مجلس جامعة الدول العربية بالاجماع الموافقة على انضمام جمهورية تونس الى جامعة الدول العربية » .

واذا كان قبول هذه الدول الاربع لم تعترضه أية صعوبة ، فان مشكلة قد اعترضت طريق انضمام امارة الكويت ، عندما رغبت فى الانضمام الى جامعة الدول العربية ، لان العراق اعترض على هذا الانضمام ، بحجة أن الكويت جزء من أرضه ، وعلى هذا فلا يصح قبولها فى الجامعة .

وليس من مجال هذا التقرير أن نعرض بالتفصيل للمناورات الدبلوماسية التى سبقت قبول امارة الكويت فى جامعة الدول العربية ، ولكن الذى يعنينا فى هذا القبول انه فى الجلسة التى نوقشت فيها مسالة عضوية الكويت ، انسحب مندوب العراق محتجا على تلك المناقشة ، واستطاع المجلس أن يوافق باجماع الحاضرين على قبول عضوية الكويت ، مستندا فى ذلك الى تفسير جديد للمادة الاولى من ميثاق الجامعة . وهذا التفسير الجديد هو أن الاجماع المطلوب لقبول العضو الجديد ليس هو اجماع كل الدول الاعضاء فى المجلس ، ولكنه اجماع الدول الحاضرة فى الجلسة عند التصويت . وبالرجوع الى القرار رقم ١٧٧٧ ـ ٣٥ الخاص بانضمام الكويت الى الجامعة نجده يستخدم عبارة جديدة تختلف عن العبارات التى استخدمت فى القرارات السالفة الذكر ، وهى : « الترحيب بدولة الكويت عضوا فى جامعة الدول العربية » .

وعندما قبلت الجمهورية الجزائرية فى عضوية الجامعة فى ١٦ أغسطس سنة ١٩٦٢ استخدم القرار رقم ١٨٥٤ ـ ٣٧ نفس العبارة التى استخدمت عند قبول دولة الكويت وهى : « يرحب مجلس الجامعة بانضمام الجمهورية الجزائرية الى جامعة الدول العربية » على الرغم من ان هذا القبول تم باجماع الدول الاعضاء فى الجامعة .

وعندما تقدمت جمهورية جنوب اليمن بطلب الانضمام الى جامعة الدول العربية وقبلت فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٦٧ بموجب القرار رقم ٢٣٧٤ ـ ٤٨ تحفظت المملكة العربية السعودية على هذا القرار . وكان هذا بمثابة تغيير جديد فى أحكام المادة الاولى من ميثاق الجامعة ، فبدلا من أن يصدر القرار بالاجماع ، سواء كان اجماع الدول الاعضاء فى الجامعة ، أو اجماع الدول الاعضاء الحاضرين فى الجلسة ، صدر القرار بالاغلبية ، اذ اعترضت رسميا احدى الدول الاعضاء فى مجلس الجامعة وبذلك نشأ وضع جديد .

واذا كانت قد قبلت فيما بعد كل من البحرين ( قرار رقم ٢٧٩٣ ـ ٥٦ الصادر فى ١١ سبتمبر سنة ١٩٧١ ) وقطر ( قرار رقم ٢٧٩٤ ـ ٥٦ الصادر فى ١١ سبتمبر سنة ١٩٧١ ) . وقد صدر هذان القراران بالاجماع ، فان الامر لم يكن كذلك بالنسبة لسلطنة عمان ، وبالنسبة لاتحاد الامارات العربية .

فبالنسبة لسلطنة عمان ، رحبت أغلبية الدول الاعضاء فى الجامعة بقبولها ، الا أن كلا من المملكة العربية السعودية ، واليمن الديمقراطية الشعبية تحفظ على هذا القبول . ولتحفظ اليمن الديمقراطية الشعبية أهمية ـ على الاقل من الناحية القانونية ـ لان مندوب اليمن استند فى اعتراضه على قبول سلطنة عمان ، على أساس أن احد الشروط الثلاثة الواجب توافرها فى الدولة الراغبة فى الانضمام لم تكتمل فيها ، وذلك هو الاستقلال السياسى . وقد جاء فى الاعتراض اليمنى « اعترض السيد رئيس وفد جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية على القرار الخاص بدخول عمان الى الجامعة العربية ، وعدم شرعية هذا

القرار فى غياب الشرط الاساسى للاستقلال الناجز ، حسبما نص عليه ميثاق جامعة الدول العربية ، وتأكيد الوجود الاستعمارى ، واستبعاده للارادة الشعبية فى تحقيق الاستقلال الذى تناضل الثورة فى سبيل انجازه بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربى المحتل ، ـ انظر القرار رقم ٢٨٦٠ ـ ٥٦ الصادر فى ٢٩ ـ ٩ ـ ١٩٧١ .

ولسنا نبغى فى هذا التقرير دراسة موقف اليمن ، لان لذلك موضعا آخر ، ولكن يجدر أن نلاحظ أن شرط الاستقلال السياسى من الشروط المطاطة ، لاسيما بالنسبة لجامعة الدول العربية ، لانه حين تكونت فى ٢٢ مارس سنة ١٩٤٥ كانت اكثر الدول المؤسسة لها غير تامة الاستقلال ، فمصر كانت خاضعة للاحتلال العسكرى البريطانى ، وسوريا ولبنان كانتا تحت الانتداب الفرنسى ، وشرق الاردن وفلسطين كانتا تحت الانتداب البريطانى . وعلى ذلك فالتمسك بشرط الاستقلال ـ بمفهومه الكامل ـ لقبول دولة أو رفض انضمام دولة عربية الى الجامعة ، موقف سياسى أكثر مما هو قانونى .

اما فيما يختص بانضمام دولة الامارات العربية ، فقد وافقت الجامعة عليه ، بموجب القرار رقم ٢٨٦٤ ـ ٥٦ الصادر فى ٦ ديسمبر سنة ١٩٧١ ، وذلك بأغلبية دول الجامعة . الا أن ثلاث دول رفضت قبول هذه الدولة الجديدة ، وهى : جمهورية اليمن الديمقراطية ، والمملكة العربية السعودية ، والجمهورية العراقية . ويجب أن نلاحظ أن أساليب الرفض وأسبابه تختلف فى كل دولة من هؤلاء عن الاخرى . فجمهورية اليمن الديمقراطية اعترضت على القرار ، أما المملكة العربية السعودية فانها لم تعترض ولم تتحفظ عليه ، ولكن اتخذت موقفا ثالثا ، هو أنها امتنعت عن التصويت ، وبررت ذلك بقولها : «لا يمكن أن تعترف بهذه الدولة قبل حل النزاع القائم بين المملكة العربية السعودية وبين أبو ظبى على الحدود ، ونحن نعلم أن أبو ظبى هى احدى الامارات التى يتكون منها اتحاد الامارات العربية . أما اعتراض العراق فقد برز فى صورة مغايرة ، اذ علق موافقته على قبول هذا العضو الجديد فى الجامعة على تحقيق الامور التالية :

١ ـ أن تعلن الشارقة ( احدى الدول الاعضاء فى الاتحاد ) الغاء اتفاقها مع ايران .

٢ ـ ان تعلن دولة اتحاد الامارات العربية شجبها لموقف ايران العدوانى من احتلال الجزر العربية الثلاث فى الخليج العربى .

٣ ـ الا تقيم دولة الاتحاد أى علاقات دبلوماسية مع ايران .

٤ ـ أن تنص قوانين الاتحاد على تشجيع الهجرة العربية الى أراضيها .

٥ ـ أن تتعهد دولة الاتحاد بتشجيع سفر الرعايا العرب اليها ، وبشكل متساو لجميع الرعايا العرب .

وليس هذا التقرير مجالا لمناقشة المطالب العراقية هذه من الناحية القانونية ، ولا لمحاولة الاجابة على تعليق الموافقة على قبول عضو جديد على شروط . فقد دارت مناقشة فقهية حول موضوع مماثل لهذا فى الامم المتحدة ، وكان الرأى السائد هو ان قبول العضو الجديد متعلق بتوافر الشروط المذكورة صراحة فى أحكام ميثاق الامم المتحدة ، وأنه لا يجوز اضافة شروط جديدة من قبل الامم المتحدة ، أو من قبل الدول الاعضاء فيها . وقياسا على ذلك ، فان جامعة الدول العربية لا تستطيع ان تضيف شروطا جديدة على الشروط التى ذكرت فى أحكام المادة الاولى من ميثاق جامعة الدول العربية . اما الشروط التى عرضها العراق ، فهى شروط يصح أن يتمسك بها فى شأن اقامة علاقات دبلوماسية بينه وبين دولة الامارات العربية .

والذى يعنينا فى هذا التقرير هو تفسير ما تم بصدد تغيير قواعد التصويت داخل مجلس الجامعة . وبيان الحجج المبررة لهذا التغيير .

والحجة الاولى التى تحاول أن تبرر هذا التغيير وتفسره ، هى أن الاراء كانت عند وضع الميثاق ، مجمعة على اعتبار العضوية حقا طبيعيا لكل دولة عربية مستقلة . وقد قال أول أمين عام لجامعة الدول العربية السيد : عبد الرحمن عزام فى هذا الصدد : « الواجب ان يشعر العرب جميعا من المحيط الاطلسى الى البصرة بأن لهم حق الانضمام

من تلقاء انفسهم ، اذا ما بلغوا استقلالهم » ٠ وبذلك تكون سلطة المجلس فى قبول دولة عربية ، مقصورة على تحقيق توافر ثلاثة شروط وردت فى احكام المادة الاولى وهى : ان تكون دولة ، وعربية ، ومستقلة٠ وليس من حقه اضافة شروط جديدة كما ليس له أن يرفض قبول دولة ما دامت تستوفى هذه الشروط٠

والحجة الثانية مكملة للحجة الاولى ، ومجملها ان المادة الاولى من ميثاق الجامعة لا تتضمن أية اشارة الى أن القرار الخاص بقبول العضو الجديد يجب أن يتم بالاجماع ، وذلك السكوت يبيح الاستناد الى أحكام المادة السابعة من الميثاق ، وهى التى تقول : « ما يقرره المجلس بالاجماع يكون ملزما لجميع الدول المشتركة فى الجامعة ، وما يقرره المجلس بالاكثرية يكون ملزما لمن يقبله » . ويستخلص منأ حكام هذه المادة أن قبول الدولة الجديدة يصح أن يصدر بالاغلبية ، ولا يوجد الزام على الدول العربية التى لم توافق على انضمام الدولة الجديدة الى الجامعة ، بأن تكون لها علاقات مع تلك الدولة ، سواء منها العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية . بل وتستطيع عدم الاعتراف بها ٠ والسوابق فى الامم المتحدة كثيرة ، فقد تقبل دولة فى المنظمة العالمية رغم عدم اعتراف بعض الدول الاعضاء بها ٠

والحق أننا غير مقتنعين بمنطق هاتين الحجتين . فالحجة الاولى مرتبطة بالحق الطبيعى للدول العربية المستقلة فى أن تقبل فى الجامعة ، ولكنها غير مرتبطة بعملية التصويت ، ولا يفهم منها أن التصويت بقبول العضو الجديد يجب أن يكون بالاغلبية ، أو يجب أن يكون بالاجماع ، ولكن لمعرفة القاعدة التى تطبق لقبول العضو الجديد ، يجب الرجوع الى أحكام ميثاق الجامعة .

واذا عدنا الى احكام الميثاق ، الفينا الحجة الثانية ايضا ضعيفة ٠ فكما أشرنا فى بداية هذا التقرير ، فأن المبدأ العام فى التصويت داخل مجلس الجامعة هو الاجماع ، فاذا سكت الميثاق عن اية حالة من الحالات التى تتطلب موافقة مجلس الجامعة ، فان هذا السكوت يقتضى الرجوع الى المبدأ العام وهو قاعدة الاجماع .

يضاف الى ذلك أن أحكام المادة السابعة التى تقول ان ما يقرره المجلس بالاجماع يكون ملزما لجميع الدول ، وما يقرره بالاغلبية يكون ملزما لهذه الاغلبية ٠٠ هذه الاحكام لا يمكن تطبيقها الا بالنسبة لاتفاقات او التزامات جديدة يقررها المجلس ، مضافة الى الالتزامات النابعة من ميثاق الجامعة ، فتلك الاتفاقات يجوز حينئذ الا تتقيد بها الدول التى عارضت فى الموافقة ، وتلتزم بها الاغلبية التى وافقت عليها . اما قبول العضو الجديد فى الجامعة ، فان وجوده يصبح مفروضا على جميع الدول التى وافقت على قبوله ، وتلك التى لم توافق . وبذلك فان احكام المادة السابعة لا يمكن أن تبرر اخذ القرارات الخاصة بقبول الاعضاء الجدد بالاغلبية ، لانها خاصة بالاتفاقات والالتزامات الجديدة التى قد ترتبط بها الدول الاعضاء بعد قبولهم فى الجامعة ٠ ٠

ونحن نفسر التغيير الذى حصل فى قرارات مجلس الجامعة بالنسبة لقبول الاعضاء الجدد التى كانت تؤخذ بالاجماع واصبحت تؤخذ بالاغلبية ، بأنه تعديل عرفى لميثاق جامعة الدول العربية عامة ، ولاحكام المادة الاولى خاصة ، فقد انتقل المجلس من قاعدة اجماع الدول الاعضاء ، الى قاعدة اجماع الدول المشتركة فى الجلسة وفى التصويت ، الى قاعدة الاغلبية ٠ وقد وافقت الدول الاعضاء على هذا التعديل ، بل ووافقت الدول التى كانت تعارض فى قبول دول بعينها ٠

وتقول المادة التاسعة عشرة من الميثاق انه يجوز تعديل الميثاق بموافقة ثلثى دول الجامعة « وللدولة التى لا تقبل التعديل ان تنسحب عند تنفيذه » ٠ وقياسا على هذه المادة ، فالدولة التى لا تقبل التعديل العرفى الذى حصل فى الميثاق ، لها أن تعبر عن اعتراضها بالانسحاب ٠ وبما أنها لم تنسحب ، فاننا نستطيع أن نقول ان جميع الدول العربية قد وافقت على أن قبول العضو الجديد يتم بالاغلبية ، ووافقت ضمنيا على تعديل احكام المادة الاولى من ميثاق جامعة الدول العربية . وخلاصة ذلك أن جامعة الدول العربية كائن حى متحرك يتطور مع الزمن ، ويتمشى مع الملابسات التى تحيط به ٠




# اتفـــاقية ســـــيملا والمصالحة الهندية الباكستانية

نازلي معوض أحمد

في يوم ٢٨ يونيو الماضي ، بدأت محادثات القمة بين الرئيس الباكستاني ذو الفقار على بوتو ورئيسة وزراء الهند انديرا غاندي في مدينة سيملا الهندية التي تقع عند سفح جبال الهيملايا على بعد ٢٢٠ كيلومترا الى الشمال من العاصمة الهندية نيودلهي ، في محاولة للتوصل الى تسويات للمشاكل المعلقة الناجمة عن حرب ديسمبر الماضي ، وعن قيام دولة بنجلاديش . والجدير بالذكر أن مدينة سيملا هذه هي التي تقرر فيها تقسيم شبه القارة الهندية عام ١٩٤٥ . وبعد جهود مضنية طيلة خمسة ايام ، توصل الجانبان الى اتفاق أذيعت بنوده يوم ٣ يوليو . وجاءت نتائجه تفوق أكثر التوقعات تفاؤلا بصدد تلك المحادثات . وكانت أهم نقاط التلاقي بين الرئيسين الهندي والباكستاني ما يلي :

أولا : استعادة باكستان لكل الاقاليم التي فقدتها في حرب ديسمبر الماضي مع الهند ، باستثناء المناطق الواقعة على طول خط وقف اطلاق النار بينهما في اقليم كشمير . وتقدر هذه الاراضي بنحو ٨٦٢٠ كيلومترا مربعا ، معظمها في المناطق الصحراوية من اقليم السند ومنطقة مراعي كوتشي وقطاع البنجاب .

ثانيا : انسحاب القوات الهندية الى مواقعها قبل الحرب في السند وكوتشي والبنجاب ، لتستعيد باكستان أراض تبلغ مساحتها ٨٣٢٠ كم مربع وتستمر الهند في احتلال المساحة المتبقية ، وهي تقع في كشمير .

ثالثا : أن تعيد باكستان الى الهند الاراضي التي احتلتها في قطاع البنجاب وصحراء راجستان ، وتبلغ مساحتها حوالي ٦٠٠ كيلو متر مربع .

رابعا : اتخاذ الخطوات اللازمة لاستئناف الاتصالات السلكية واللاسلكية والبريدية والبحرية والبرية - بما فيها مراكز الحدود - والجوية بما فيها تحليق طائرات ، كل منها في أجواء الاخرى ، وتسهيل تبادل سفر مواطني البلدين .

خامسا : استئناف التجارة والتعاون في المجالات الاقتصادية والتبادل في المجالات العلمية والثقافية .

سادسا : ترك مسألة اعادة العلاقات بين البلدين لاحوالها الطبيعية لمزيد من المحادثات بين ممثلي البلدين .

كذلك أوضح الاتفاق ، أن يبدأ انسحاب قوات الطرفين الى الحدود الدولية للدولتين ، بمجرد أن يصبح ساري المفعول بعد التصديق عليه من السلطة التشريعية في البلدين ، وأن يتم هذا الانسحاب خلال ٣٠ يوما من بدايته . كما اشتمل الاتفاق على المبادىء العامة لحسن الجوار بين الدول ، ومنها نبذ استخدام القوة لتسوية المنازعات بين البلدين ، ومراعاة تطبيق مبادىء ميثاق الامم المتحدة في العلاقات بينهما ، واللجوء للوسائل السلمية في حل خلافاتهما ، واحترام كل منها لسلامة ووحدة أراضي الاخر ، وعدم التدخل في شئونه الداخلية .

هذا الاتفاق الذى أبرمته رئيسة وزراء الهند مع رئيس جمهورية باكستان هو النتاج المباشر والثمرة الطبيعية لتطورات الشهور السبعة العصيبة السابقة على التوصل الى هذا الاتفاق ، والتى عاشت فيها شبه القارة الهندية منذ اندلاع الحرب بين باكستان والهند فى ديسمبر الماضى ٠ فاتفاق ( سيملا ) يمثل خطوة اولى فى طريق السلام بين الدولتين اللتين كانتا مسرحا رهيبا لاحداث سريعة خطيرة متلاحقة ، غيرت تغييرا جذريا والى مدى زمنى لا يمكن التكهن بحدوده ، من أبعاد وأعماق الصورة السياسية العامة فى تلك المنطقة من العالم ، المتفجرة بالمشاكل والازمات الحادة ٠

ومن أجل تفهم الخلفيات الواقعية لما يسمى ( بروح سيملا ) التى تحكم حاليا علاقات الهند وباكستان ، لابد من التعرف على المقومات الحقيقية للتربة السياسية التى أنبتت هذا الاتفاق ، وأظهرته الى الوجود ٠

أولى هذه المقومات هى ، العوامل والظروف التى تضافرت حتى أدت الى اندلاع الحرب الواسعة بين دولتى شبه القارة الهندية ، ثم اتمام انفصال باكستان الشرقية عن باكستان الغربية ، وقيام ( دولة الامة البنغالية ) بنجلاديش ٠ والملاحظ أن بعض العوامل والظروف التى ولدت هذه التطورات الضخمة المفاجئة قديم تاريخى تراكم عبر الربع قرن الاخير ٠ فحركة تأسيس دولة باكستان ككيان سياسى يضم الغالبية العظمى من الهنود المسلمين ، انما نبعت أساسا من البنغال الشرقية ، بعد أن تدهورت أحوال المسلمين فى شبه القارة الهندية قبل الاستقلال ، فرأى زعماء البنغال الشرقى ( باكستان الشرقية ) الحل الامثل قوميا ونفسيا ، فى تكوين دولة اسلامية تجمع الولايات المسلمة فى الهند . وقد كان ، وقامت الدولة الباكستانية عام ١٩٤٧ بشطريها الغربى ذى القومية البنجابية الغالبة ، والشرقى ذى القومية البنغالية الغالبة ٠ وتفصل ما بين الشطرين ، جغرافيا ، مسافة ١٢٠٠ ميل كاملة ٠

ومنذ الاستقلال واقامة باكستان ، عانى أبناء القومية البنغالية من عمليات استغلال شاملة قاسية من جانب أبناء الطبقة العليا المنتمية للبنجاب الغربية التى سيطرت على السلطة السياسية فى البلاد ، وعلى ٨٠ فى المائة من الوظائف الحكومية و ٨٥ فى المائة من العاملين فى القوات المسلحة ٠ كما تتحكم ٢٢ أسره من أسر البنجاب الثرية فى حوالى ٦٠ فى المائة من راس المال الصناعى و ٨٠ فى المائة من راس المال المصرفى و ٧٥ فى المائة من راس مال شركات التأمين هناك وفى العشرين عاما الاخيرة ، وجهت الحكومة المركزية خمس الانفاق القومى للاقليم الشرقى وأربعة اخماس للاقليم الغربى ،ولم يحصل الشرق الا على ثلث اعتمادات الاستثمار وربع البضائع المستوردة وخمس المعونات الاجنبية . هذا رغم أن تعداد باكستان الغربية لا يتعدى ٥٠ مليون نسمة ، وتعداد باكستان الشرقية يتجاوز الثمانين مليونا ٠ كما أن انتاج الجوت فى الشرق كان يمنح الدولة الباكستانية معظم عملاتها الاجنبية ٠ وبلغت الفروق فى نسبة الدخل الفردى بين المواطن فى باكستان الشرقية وصنوه فى باكستان الغربية ، فى نهاية سنوات الستينات ، حوالى ٦٠ فى المائة ٠ وهنا تبرز التناقضات الصارخة ، ذلك أن اقتصاد باكستان الشرقية الزراعى كان هو فى الواقع مصدر الثراء الاصلى فى باكستان ككل ، بينما لم تبذل الحكومة المركزية جهدا ملموسا لرفع مستوى معيشة شعب باكستان الشرقية ٠ وهكذا أصبحت فى باكستان الشرقية أغلبية بلا صوت فى السلطة ، رغم انها الاغلبية المنتجة للجزء الاكبر من الثروة القومية والدخل الوطنى الباكستانى ، وظلت الطبقة الحاكمة متركزة فى الغرب مابين كراتشى وراولبندى ٠

ويضاف الى الاستغلال الاقتصادى ، الفجوة العميقة الثقافية التى تفصل بين جناحى باكستان ، فالجناح الغربى يعتبر نفسه جزءا من الشرق الاوسط ، بينما يرى الجناح الغربى انه ينتمى ثقافيا وحضاريا الى منطقة جنوب شرق آسيا ٠ ومن الظواهر المعروفة ، ومن السوابق التاريخية المشاهدة فى عالم السياسة ، أن قيام الحكم المركزى ، خاصة ذى الصبغة العسكرية الغالبة ، فى بلد متعدد القوميات ، لابد أن يؤدى الى تسلط احدى القوميات على بقية القوميات الاخرى المتعايشة سويا فى نطاق ذلك البلد . وهذا هو ما حدث فى دولة باكستان ، مماأثار مشاعر السخط والغضب لدى أبناء البنغال الشرقى ، ولكن النار

بقيت تحت الرماد حتى تدخل العامل المباشر السريع الذى كان بمثابة الشرارة الاولى التى نشبت منها حرب الـ ١٣ يوما بين الهند وباكستان • ففى ديسمبر سنة ١٩٧٠ ، وبعد وعود متكررة من الجنرال يحيى خان باعادة الحكم الدستورى للبلاد ، أجريت فى باكستان أول انتخابات عامة حرة على أسس دستورية سليمة ، أسفرت عن فوز حزب رابطة عوامى فى باكستان الشرقية وزعيمه الشيخ مجيب الرحمن بالاغلبية المطلقة لمقاعد الجهاز التشريعى بباكستان • وهنا طالب الزعيم البنغالى بالحكم الذاتى لبلاده ، فأرجأ يحيى خان اجتماع الجمعية الوطنية الباكستانية الى أجل غير مسمى ، بعد أن هددته أحزاب باكستان الغربية بعدم حضور جلسات الجمعية ، مخافة أن يسيطر مجيب الرحمن على مقاليد الامور فى باكستان • وكانت النتيجة الحتمية ، تفجر ثورة القومية البنغالية ضد التلسط البنجابى ، متمثلة فى حركة البنجلاديش الانفصالية التى طالبت بالاستقلال التام لباكستان الشرقية ، يقودها حزب رابطة عوامى بزعيمه مجيب الرحمن ، وبجناحه العسكرى المسمى « موكتى باهيتى » •

وعندئذ قام الجيش الباكستانى بعمليات قمع رهيبة داخل باكستان الشرقية ، أسفرت عن مصرع مليون شخص ، ونزوح أكثر من ١٠ ملايين نسمة الى داخل الحدود الهندية المتاخمة ، فرارا من مذابح الجنرال نيازى الباكستانى • فاذا بالهند فجأة فى قلب الازمة ، وطرف أساسى من أطرافها ، اذ غدت الهند مطالبة بتوفير المأوى والغذاء لكل تلك الملايين الانسانية البائسة ، مما شكل عبئا ثقيلا رزحت تحته ميزانية الهند وقدر بأكثر من ٧٠٠ مليون دولار فى الفترة ما بين مارس ونوفمبر من العام الماضى • ولم تسهم المعونات الدولية فى هذه المبالغ الطائلة الا بأقل من الثلث ، مما اقتضى الالغاء المؤقت لكثير من برامج التنمية الهندية •

وكان من البديهى أن مثل هذه الاوضاع الخطيرة لن تستمر طويلا فى المنطقة ، وان فرص التصالح بين شطرى باكستان معدومة ، وان الهند لن تتحمل وطأة اللاجئين البنغاليين أكثر من شهور معدودة ، وأصبح الموقف لا يسمح الا بحل جذرى مصيرى وعسكرى بين الهند وباكستان •

ولقد بنيت الاستراتيجية السياسية والعسكرية للهند ، فى مساندتها الكاملة للحركة الانفصالية فى باكستان الشرقية الى حد الصراع المسلح الشامل ضد باكستان الغربية ، على أسس معينة ، تمثل أهدافا رئيسية ومصالح حيوية للهند ، وأهمها ما يلى :

اولا : اقامة دولة علمانية صديقة وموالية فى باكستان الشرقية تضم الغالبية العظمى من مسلمى باكستان ، وترتبط بعلاقات الود مع الهند بحكم المساعدات الضخمة التى قدمتها وتقدمها الاخيرة لها ، خاصة وأن الحركة الانفصالية البنغالية دعت منذ بدايتها الى ضرورة التعايش السلمى مع الهند • ومن جهة اخرى ، تضمن الهند استقرارا وهدوءا نسبيين فى منطقة القلاقل لديها ، وهى البنغال الهندية التى كانت معقلا لارهاصات الكفاح المسلح التى شنتها حركة الناكلارست المناوئة لحكم أنديرا ، والتى تعتنق الفكر الماركسى الصينى •

ثانيا : اقامة علاقات اقتصادية وتجارية وثيقة مع الدولة الجديدة المنشقة على باكستان • فمنذ سنة ١٩٦٥ أغلقت الحكومة الباكستانية سبل التجارة والتبادل بين الهند وباكستان الشرقية عقب اندلاع الحرب الشاملة بين البلدين بسبب مشكلة كشمير ، مما أدى الى اصابة صناعات الجوت فى الهند بخسائر فادحة ، وأضاع عليها أرباحا هائلة كانت تحصل عليها من واردات الجوت الخام من باكستان الشرقية ، واعادة تصديره فى صورة مصنعة الى دول العالم •

ثالثا : أما الباكستان ، فاستهدفت الهند ، ازاءها ، انزال هزيمة عسكرية قاسية بها ، ردعا لها وحسما لمشاكل اقليمية عديدة وعميقة بين البلدين . ومن ثم تكف الباكستان ، بعد أن تكون قد فقدت جزءا هاما من اقليمها ، عن أن تكون مصدر تهديد كبير للهند ، كما أنها تفقد مكانتها ودورها فى آسيا ، تلك المكانة وذلك الدور اللذين كان من المتوقع أن يكونا عظيمين أيام ظهور باكستان الى الوجود السياسى العالمى ، ومن ثم تتمكن الهند من مضاعفة فاعلية دورها فى القارة الصفراء ، خاصة بعد أن استعاد جيشها ثقته فى نفسه بعد هزيمته على يد الجيش الباكستانى عام ١٩٦٥ ، وقبلها على يد الجيش الصينى عام ١٩٦٢ • كذلك تضمن الهند الانكماش الاقليمى لجارها المتخاصم العنيد •

وانطلاقا من مجموع ومن تفاعل هذه الاعتبارات المتنوعة ، واستنادا الى موقف خطير واقعى قائم لا يحتمل الانتظار ، ألا وهو طوفان اللاجئين البنغاليين داخل الهند ، دخلت الاخيرة الحرب ضد باكستان فى فجر اليوم الثالث من ديسمبر الماضى ، بعد أن دفع التاكتيك الهندى الناجح المحكم : الجانب الباكستانى ، دفعا الى اعلان الحرب وبدئها · واستمرت المعارك حتى يوم ٦ ديسمبر ، حيث أعلنت أنديرا غاندى قيام دولة بنجلاديش المستقلة عن باكستان ، واعتراف الهند بها رسميا · ثم كان النصر الساحق حليفا للقوات الهندية ، وسقطت مدينة دكا عاصمة باكستان الشرقية فى ايديها فى يوم١٦ ديسمبر سنة ١٩٧١ ، وفى اليوم التالى مباشرة أوقف اطلاق النار بين الجانبين ، واستسلمت القوات الباكستانية ·

لقد كان وراء نجاح حركة بنجلاديش الانفصالية تراكمات عديدة داخلية وخارجية ، لعل أهمها قوة واستعداد القوات المسلحة الهندية ، ونجاحها فى تجنب الاخطاء السابقة التى تسببت فى هزائمها فى الماضى ، بالاضافة الى أن العمليات الحربية الهندية تمت فى أقاليم غير معادية ، وبين شعب صديق مرحب ، والارض كما يقولون : ( تحارب مع أهلها ) · وهنا يبرز ثانية عامل الانقطاع الجغرافى بين شطرى باكستان الغربى والشرقى ، بما لازمه من انفصام نفسى واجتماعى وثقافى بين سكان الشطرين ، فلعل سير أحداث الحرب كان قد اختلفت بدرجة أو بأخرى ، لو أن باكستان كانت دولة ذات مساحة متصلة واحدة ، متجانسة اقليميا ·

ولا يمكن اغفال الدور الحيوى للسوفييت فى حرب ديسمبر الماضى . فالاتحاد السوفيتى قدم تأييده لموقف الهند من قضية بنجلاديش على أساسين : أولهما أساس مبدئى يتعلق بالحق الطبيعى للشعب البنغالى فى تقرير مصيره السياسى ونوع الحكم الذى يرغب أن يعيش فى ظله ، ثم أساس عملى يرتبط بالاستراتيجية السوفيتية العامة فى آسيا وفى العالم الثالث ، خاصة وان الهند لم تطلب من الاتحاد السوفيتى التدخل السافر فى الحرب بينها وبين باكستان · وعلى العكس عجزت باكستان عن الاستفادة من التأييد الامريكى والصينى ، فالولايات المتحدة التى أمدت باكستان بأكثر من ٨٠٠ مليون دولار فى صورة أسلحة ومعدات ، كما رفضت وقف شحنات الاسلحة اليها عقب انفجار أزمة بنجلاديش ، لم يكن موقفها شديد الحرج فى جنوب شرق آسيا ، يسمح لها بتوريط جديد فى المنطقة على النمط الفيتنامى · كذلك لم تقم الصين الشعبية بدور فعال فى مساعدة باكستان ضد الهند · فالصين لا يمكن ان تخاطر فى الفترة الحالية بمواجهة جديدة مع الهند وحلفائها · وهكذا انتهت حرب الايام الثلاثة عشر بأن أصبح فى شبه القارة الهندية ثلاث دول مستقلة ذات سيادة بدلا من اثنتين ·

وبعد استعراض أهم العوامل والظروف التى تفاعلت حتى نشبت الحرب الشاملة بين الهند وباكستان ، وبعد التعرف على مسببات انفصال باكستان الشرقية عن باكستان الغربية وقيام دولة بنجلاديش ، ننتقل الى المجموعة الثانية من المقومات الاساسية التى تكون الصورة السياسية العامة لمنطقة شبه القارة الهندية ، التى سادت فى الشهور الاخيرة قبل اتفاق سيملا يوم ٢ يوليو الماضى · هذه المجموعة الثانية من المقومات تتمثل فى الاثار التى ترتبت على حرب ديسمبر ، والنتائج التى تمخضت عنها بالنسبة للاطراف الثلاثة فى ذلك الصراع السياسى والعسكرى .

ولنبدأ بالطرف المنهزم ، باكستان . ان اقامة دولة بنجلاديش المستقلة والهزيمة فى حربها الثالثة مع الهند ، تعنى بالنسبة لباكستان : ضربة عسكرية قاصمة لقواها المسلحة ، اذ أن عدد الاسرى الباكستانيين الواقعين تحت أيدى الهنود والبنغاليين ، يقدر بأكثر من ٩٣ ألف رجل ، وافتقادها لمساحات ضخمة من اقليمها و ٨٠ مليونا من سكانها ، ثم حرمانها من الجانب الاعظم من طاقتها الاقتصادية السابقة على اضطرابات البنغال الشرقى ، ولعل الجانب الاخير هو أهم ما أسفرت عنه حرب ديسمبر بالنسبة للدولة الباكستانية · فضياع الجناح الشرقى يؤدى الى انهيار اقتصادى تام فى الجناح الغربى ، لن يتمكن من تخطيه الا بعد دهور طويلة · ونظرة الى الموقف الاقتصادى لباكستان قبل الازمة الانفصالية التى تمخضت عن انشاء دولة بنجلاديش ، ثم الى نفس الموقف بعد انسلاخ باكستان الشرقية بالفعل ،

تشير الى مدى التدهور الذى عانت منه ، ولا تزال ، كل القطاعات الاقتصادية فى باكستان الغربية • فلقد كانت نسبة النمو الاقتصادى فى باكستان الغربية عام ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠ تبلغ ٧ر٦ فى المائة فتدهورت سريعا الى ٤ر١ فى المائة بعد الازمة • وهذه النسبة تقل كثيرا عن نسبة النمو السكانى التى تبلغ ٣ فى المائة سنويا • وهذا يعنى أن دخل الفرد انخفض انخفاضا محسوسا . كذلك انخفض النمو الصناعى من ٨ر٨ فى المائة عام ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠ الى ٥ر٢ فى المائة خلال العام الحالى ، وقلت جباية الضرائب بنسبة ١٣ فى المائة بينما زادت نفقات الحكومة بنسبة ١٠ فى المئة • وتبع ذلك الانخفاض الشديد فى الاموال الموجهة للتنمية ، بل ان رصيد الدولة من النقد الاجنبى تدهور من ١٦٠ مليون دولار قبل اندلاع الازمة ، الى ٨٠ مليون دولار بعدها •

كذلك أصيبت المراكز الصناعية الرئيسية فى لاهور وكراتشى بنكسة كبيرة بسبب توقف التجارة بين شطرى باكستان منذ مارس سنة ١٩٧١ • فالجناح الشرقى كان يشكل أكبر سوق للمنتجات الغربية حيث يتلقى ٤٠ فى المائة من الانتاج • وكانت منتجات باكستان الشرقية الزراعية تمثل عماد صادرات باكستان الى الخارج ، وبالتالى المصدر الرئيسى للعملات الصعبة ، وخاصة الجوت الذى كان يدخل الى خزينة باكستان ٧٥ مليون جنيه استرلينى سنويا . وكان دخل باكستان من صادرات الجناح الشرقى تبلغ أكثر من ١٥٠٠ مليون روبية سنويا ( ١٥٠ مليون استرلينى ) ، بينما لا تزيد صادرات الجناح الغربى على ١٠٠٠ مليون روبية سنويا ( ١٠٠ مليون استرلينى ) • كما يعانى الاقتصاد الباكستانى من حالة تضخم اجبرت الحكومة على طلب تأجيل سداد أقساط القروض التى حل موعدها ، والتى بلغت ٤ بلايين دولار •

وبالاضافة الى ذلك كله ، فان التكاليف اليومية للصراع كانت تعدو مليونى دولار ، رغم ان الاحتياطى العام الباكستانى لم يكن يزيد كثيرا على ٨٢ مليون دولار • وهكذا تتضح حدة الازمة الاقتصادية وفداحة الخسائر المالية التى تعانى منها باكستان من جراء هزيمتها ، وانسلاخ الشطر الشرقى عنها •

كذلك من أهم النتائج المباشرة لهزيمة باكستان فى حربها الاخيرة مع الهند ، انهيار حكم المؤسسة العسكرية التى سيطرت على الحياة السياسية الباكستانية منذ سنوات طويلة دون انقطاع • فلقد اجبرت ثورة الرأى العام فى باكستان الغربية ، غداة الهزيمة العسكرية ، الجنرال يحيى خان على الاستقالة من رئاسة الجمهورية ، وجاء ذو الفقار على بوتو ، وزير الخارجية السابق ، وزعيم حزب الشعب الباكستانى ، ليخلفه فى قيادة البلاد ، وهى فى احلك ايامها •

ولقد اتبع بوتو منذ بداية توليه الحكم سياسة ايجابية سلمية تهادنية ، تقوم على اساس احترام الواقع بكل ما فيه من مرارة ، مع بذل جهد ضخم للحفاظ على ماء الوجه • واجه بوتو مهمة جسيمة وعسيرة : تصحيح اخطاء العسكرية الحاكمة من خلال تغيير نظام الحكم فى البلاد تغييرا جذريا ، ثم تخفيف الآثار السياسية للهزيمة العسكرية ، ثم التغلب على المصاعب الاقتصادية القائمة . وبدأ بوتو بالفعل باجراء اصلاحات حقيقية فى شتى الميادين ، ابتداء من الجيش ، الى الادارة ، الى المصارف والبنوك ، الى القطاع الزراعى كما شرع بوتو فى تطبيق فلسفته الاجتماعية التى يطلق عليها « الاشتراكية الاسلامية » فأصدر قرارات عدة بتأميم قطاعات هامة من الاقتصاد الباكستانى وعلى عكس الاستبداد السابق ، أصبحت الادارة العامة فى باكستان تعمل عن طريق قنوات اتصال مباشرة مع الجماهير هناك •

بالاضافة الى ذلك ، فان من أوضح سمات العودة الى الحياة الدستورية واحترام الحريات المدنية فى باكستان ، ما انتهجه بوتو منذ توليه رئاسة الدولة الباكستانية ، من أسلوب الاجتماعات الشعبية الواسعة التى يشرح امامها الرئيس الباكستانى مبادىء سياسته ، او يعلن قراراته المختلفة • ومن ثم ، فلئن كانت الحياة الاقتصادية الباكستانية قد تدهورت تدهورا شديدا من جراء حرب ديسمبر الماضى وانفصال بنجلاديش ، فان الحياة السياسية الباكستانية تشهد فى الوقت الحاضر تقدما محسوسا نحو طريق الديمقراطية ، وابتعادا مطردا عن الطغيان العسكرى السابق •

اما بالنسبة للجانب الهندى المنتصر فنجد ان نتائج حرب ديسمبر بالنسبة اليه ، تتكون من شقين احدهما سلبى والاخر ايجابى • والشق الايجابى مظاهره عديدة تتمثل فيما يلى :

اولا : تحقيق الاهداف الاستراتيجية للسياسة الهندية فى تلك المنطقة من آسيا • وهذا هو ما سبق ذكره كاعتبارات دفعت بالهند الى الصراع المسلح ضد باكستان للمرة الثالثة • فلقد أمنت الهند حدودها الشرقية ، وضمنت التبادل الاقتصادى والتجارى الوثيق مع جارتها الجديدة الغنية فى مواردها الطبيعية ، كما اضعفت خصمها الباكستانى اضعافا شديدا طويل المدى ، ثم تخلصت من مشكلة طوفان اللاجئين البنغاليين ولو مكانيا •

ثانيا : نجاح السياسة الهندية فى اقامة دولة بنجلاديش الموالية لها وانتصار الهند عسكريا على باكستان ، هو تعظيم من شأن حكومة انديرا غاندى ، وتدعيم لمكانتها الشعبية فى البلاد بل ان نتائج الانتخابات التى أجريت فى مارس الماضى على مستوى الجمعيات التشريعية للولايات الهندية ، قدمت الدليل الحى على ان حزب المؤتمر الوطنى ـ الهندى بزعامة انديرا قد أصبح مرة أخرى تنظيما حزبيا ذا ابعاد قومية شاملة مماثلة لما كان عليه حال الحزب فى عهد نهرو العظيم • فلقد حقق حزب المؤتمر ( مكاسب كاسحة ) فى تلك الانتخابات الاخيرة . والواقع ان هذا الفوز الانتخابى لا يرجع فقط الى شخصية انديرا التى بلغت ذروة شعبيتها بعد الانتصار العسكرى للبلاد على باكستان ، وانما اساسا الى انجازات حكومة انديرا فى السنوات القليلة الماضية وأهمها : أولا : الثورة الخضراء أو الثورة الزراعية التى حققت تقدما هائلا فى الانتاج الغذائى ، ومكنت الهند من الاستغناء عن واردات السلع الغذائية من الولايات المتحدة الامريكية فى العام الماضى بعد أن استطاعت الهند انتاج ١٠٨ ملايين طن من الغلال • ثانيا : توسيع نطاق ووظائف القطاع العام فى الاقتصاد القومى الهندى ، بالاتجاه الى وسيلة التأميم وسياساته •

ثالثا : الغاء الامتيازات المالية والعينية التى كان يتمتع بها الامراء والنبلاء والتى كانت من مظاهر التخلف الثقافى والتأخر الاجتماعى فى الهند • رابعا : اجراء التعديلات الدستورية اللازمة ، اولا بأول ،بما يكفل اطلاق ايدى الحكومة المركزية فى كل ما يتعلق بالاجراءات والخطوات الضرورية لتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية للسياسة الحكومية •

هذا عن أهم الاثار والنتائج الايجابية ـ سياسيا واقتصاديا ـ التى تمخضت عن الانتصار العسكرى للهند على باكستان فى حرب ديسمبر الاخيرة ، الا أن للعملة وجها آخر كما يقول المثل الفرنسى ـ فخلق دولة موالية مجاورة ، انما يستتبع بالضرورة تضخم فى اعباء الهند ، وارتفاع فى التزاماتها عامة تجاه ذلك الكيان السياسى الجديد • فالهند ، كما تقضى مصالحها العليا سياسيا واستراتيجيا واقتصاديا ، ملتزمة من الناحية الواقعية الفعلية ، وان لم يكن من الناحية الرسمية أو القانونية ، بتوفير سبل مجابهة المصاعب والمشاكل والتعقيدات التى تلاقيها الدولة الجديدة المجاورة لها ، وذلك الى الوقت الذى تتمكن فيه بنجلاديش من الاعتماد على طاقاتها الذاتية ، ومواردها القومية • ودولة البنغال الجديدة تعتبر من أكثر مناطق العالم فقرا . من حيث مستوى معيشة شعبها ، كما أنها تعانى من أعلى نسبة كثافة سكانية فى أسيا • فسكانها الذين يبلغ عددهم اليوم ٧٥ مليون نسمة من المتوقع ان يصلوا الى مائة مليون فى نهايات هذا القرن . ويقدر المسئولون فى وزارة المالية الهندية ، بالاضافة الى الـ ٧٠٠ مليون دولار التى تحملتها ميزانية الهند من اجل ايواء طوفان اللاجئين البنغاليين فى الفترة ما بين شهرى مارس ونوفمبر سنة ١٩٧١ ، انه من أجل مساندة الاقتصاد البنغالى الناشىء ، على الهند ان تقدم ما يقرب من ٢ بليون دولار سنويا لحكومة داكا لمدة ٥ سنوات على الاقل • ولا يخفف من وطأة هذه الاعباء الاقتصادية والمالية الضخمة التى اتخذتها الهند على عاتقها تجاه جارتها ما تقدمه الوكالات الفنية المتخصصة التابعة لهيئة الامم المتحدة من معونات الى تلك الدولة الناشئة . فصندوق الامم المتحدة للطفولة ( UNICEF )خصص لبنجلاديش مبلغ ٣٠ مليون دولار فى أضخم برنامج معونة قام به فى تاريخه منذ انشائه حتى اليوم .

أما فيما يتعلق بالسند العسكرى الضرورى الذى تلتزم به الهند تجاه بنجلاديش فقد وضعت أسسه

الاولى فى « معاهدة السلام والصداقة والتعاون » التى أبرمتها الهند وبنجلاديش فى ١٩ مارس سنة ١٩٧٢ ، وجاءت على غرار المعاهدة السوفيتية الهندية التى وقعت فى العام الماضى · وتقضى المعاهدة الجديدة بين الهند وبنجلاديش بأن تجرى مشاورات فورية بين الدولتين بهدف اتخاذ الاجراءات الفعالة فى حالة وقوع هجوم ، أو تهديد بهجوم ، على أى منهما · وتنص المعاهدة على أنها قابلة للتجديد عن طريق الاتفاق المتبادل بين الطرفين بعد انتهاء أجلها ، وهو ٢٥ عاما . وأكدت المعاهدة ايضا ايمان الهند وجارتها الجديدة ، والتزامهما بسياسة عدم الانحياز والتعايش السلمى كعاملين هامين فى تخفيف حدة التوتر الدولى · وتعلن الدولتان فى المعاهدة التزامهما بعدم الدخول او الاشتراك فى أية احلاف عسكرية تكون موجهة ضد أى منهما · ويرى المعلقون ان هذه المعاهدة ماهى الا تعهد رسمى وثائقى من الهند بالدفاع عن الدولة الجديدة ضد أى عدوان خارجى · وبالفعل أعلن متحدث رسمى هندى فى اليوم السابق على ابرام المعاهدة ، ان الهند ستفعل كل ما بوسعها للدفاع عن بنجلاديش ، بالتشاور مع حكومتها نفسها ، وبناء على طلبها · ومن نتائج هذه المعاهدة وجود اعداد متزايدة من الخبراء والمستشارين العسكريين الهنود فى بنجلاديش الى مدى طويل · الا أن أكثر الاثار خطورة ، والتى قد تتولد وتتحقق فى المستقبل القريب أو البعيد ، عن انتصار الهند على باكستان واقامة بنجلاديش المستقلة كدولة ذات سيادة تضم غالبية ابناء القومية البنغالية فى الجزء الشرقى من شبه القارة الهندية ، هو ما قد تتعرض له الوحدة الوطنية داخل الهند نفسها من تفكك وانشقاق · فولاية البنغال الغربية - الهندية - والتى كانت مسرحا لحوادث العنف والقتل اثناء انتخابات مارس الاخيرة - انما ترتبط بروابط عضوية وثيقة ثقافية وعنصرية ولغوية ودينية وحضارية مع اهالى البنغال الشرقى ، الذين أصبحوا مواطنين فى دولتهم المستقلة ( بنجلاديش ) ويؤكد صحة هذا الاحتمال المذكور وجود نزعات تاريخية متكررة للوحدة القومية بين ماهو اليوم بنجلاديش وغرب البنغال فى الهند · ولاشك ان قيام دولة ( الامة البنغالية ) سوف يكون عاجلا أو آجلا قطب جاذبية شديد التأثير فى اهالى البنغال الغربى ، ويضاعف من خطورة الاوضاع الحاضرة فى ولاية البنغال الهندية وجود الحزب الشيوعى الماركسى بها « وهو غير الحزب الشيوعى الموالى للاتحاد السوفيتى والمتحالف مع حزب المؤتمر الحاكم » · والذى يشكل قوة مهيمنة مسيطرة على هذه الولاية . كما اشترك هذا الحزب فى ممارسة الحكم وادخال اصلاحات جذرية هامة فى البيئة الاقتصادية والاجتماعية للولاية · وكان هذا الحزب الذى يقوده جيوتى باسو يتصف بالمبادىء الصينية الماوية ، الا أنه بعد تمرد فئات منه تسمى بالتكسلاريين ،طفق يعلن انه حزب شيوعى مستقل بين موسكو وبكين · فالى جانب الروابط الطبيعية بين شعبى البنغال الشرقية (دولة بنجلاديش ) والبنغال الغربى بالهند ، يقوم هذا الحزب الشيوعى المذكور المناوىء للحزب الحاكم ، باستثارة النزعة الاستقلالية فى نفوس اهالى الولاية الهندية ، خاصة وان نجاح السابقة الانفصالية البنغالية ، القريب الى الاذهان ، يمثل عاملا مشجعا قويا الى حد بعيد لاهالى البنغال الغربى بالهند ·

ولكن من ناحية اخرى ، نجد ان فى استطاعة التنظيم الديمقراطى القائم بأكمل صورة فى الحياة السياسية الهندية ، ان يتغلب رغم كل الاضطرابات والقلاقل التى تحدث هناك ، على تلك النعرات الطائفية · كما ان النجاح الكبير الذى احرزه حزب المؤتمر بعد نكساته السابقة فى البنغال الغربى ، والذى يرجع الى اتضاح الخط الفكرى اليسارى فى ايديولوجية الحزب الحاكم ، هو بمثابة عنصر توازن فعال ازاء النزعات الانفصالية ، التى قد توجد فى ذلك الاقليم الشرقى من الهند ·

وبصفة عامة ، فان لتقسيم شطرى باكستان على اسس قومية عنصرية آثارا بالغة الخطورة بالنسبة للهند ، وذلك لان الدولة هناك تضم العديد من القوميات داخلها ، والتى تنشد كل منها الاستقلال الذاتى مثلما فعلت ونجحت بنجلاديش ·

ان دولة بنجالاديش هى التربة السياسية والاجتماعية والفكرية الاخصب فيما يتعلق بالنتائج والاثار والتطورات النابعة من حرب ديسمبر

الماضى فى شبه القارة الهندية فى يوم ١٧ ديسمبر سنة ١٩٧١ يوم استسلام القوات الباكستانية رسميا امام القوات الهندية فى اقليم باكستان الشرقية أعلنت انديرا غاندى امام البرلمان الهندى ان مدينة داكا : « اصبحت عاصمة حرة لدولة حرة هى جمهورية البنغال الشعبية » لقد أصبح للقومية البنغالية دولة مستقلة ذات سيادة وبعد ان افرج بوتو الرئيس الباكستانى الجديد - آنذاك - عن الزعيم البنغالى الشيخ مجيب الرحمن ، من معتقله فى ليالپور ، بعد انتهاء الحرب بايام قليلة ، عاد الشيخ مجيب الى الجماهير البنغالية ليقود دولتهم الناشئة . وتحقق بذلك للدعوة الانفصالية فى باكستان الشرقية نجاحا باهرا على الصعيد السياسى والعسكرى ، نادرا ما تناله أى حركة انفصالية استقلالية فى ايامنا هذه .

وفى ١٢ يناير سنة ١٩٧٢ قرر الشيخ مجيب الرحمن ان يتولى بنفسه رئاسة الوزارة بدلا من رئاسة الجمهورية ، وعين ابو سعيد شودرى ( الذى رأس وفد بنجالاديش فى الامم المتحدة ) رئيسا للجمهورية • كما أصدر دستورا مؤقتا يركز سلطات الحكم فى ايدى رئيس الوزراء ، ويجعل من رئيس الجمهورية مجرد منصب شرفى ، وهو نفس النظام الدستورى البرلمانى المعمول به فى الهند • وقد نص هذا الدستور على اقامة جمعية تأسيسية من الاعضاء الذين سبق انتخابهم فى الجمعية الوطنية وفى البرلمان الاقليمى لباكستان الشرقية فى نوفمبر سنة ١٩٧٠ لتقوم بوضع دستور دائم للدولة الجديدة ، كما تقوم بمهام البرلمان • وتولى الشيخ مجيب وزارات الدفاع والداخلية والاستعلامات وشئون مجلس الوزراء •

واصدرت الحكومة البنجلاديشية الاولى قرارا بالاستيلاء الفورى على اكثر من ٧٠ فى المائة من محالج القطن والجوت الكبرى ومزارع الشاى • كما نص القرار على ادارة الحكومة لكل شركات التصدير الموجودة هناك • وفى يوم ٢٦ مارس الماضى ، وبمناسبة الاحتفال بالذكرى الاولى لاعلان استقلال البنغال الشرقية عن دولة باكستان اعلن الشيخ مجيب الرحمن تاميم البنوك وشركات التأمين ومصانع الجوت والنسيج والسكر والجزء الاعظم من المصايد الوطنية . وقد لوحظ ان اعلان التأميم لم يتضمن صناعات الشاى والبترول ، حيث تستثمر رؤوس اموال اجنبية ضخمة •

وعلى الصعيد العالمى ، حققت السياسة البنجلاديشية خطوات هامة فلقد توالت الاعترافات الدولية بالكيان البنغالى المستقل الجديد من قبل اعضاء المجتمع الدولى الاخرين ابتداء من الهند يوم ٦ ديسمبر الماضى ، حتى الولايات المتحدة الامريكية التى اعلنت اعترافها ببنجلاديش يوم ٤ ابريل الماضى • واصبح عدد الدول المعترفة ببنجالاديش يربو على الخمسين منها كل الدول الكبيرة والدول الكبرى باستثناء الصين الشعبية كذلك اعترف بها عدد لا يستهان به من الدول الاسلامية منها اندونيسيا وماليزيا والعراق •

ومن جهة اخرى ، قامت الدبلوماسية البنجلاديشية - تساندها الدبلوماسية الهندية بطبيعة الحال - بنشاط دولى واسع ، كان من ثماره توقيع اتفاقيتين بين الاتحاد السوفييتى وبنجلاديش فى ٣ مارس الماضى • تتضمن احداهما تقديم معونة سوفيتية عاجلة لبنجلاديش لمواجهة آثار الحرب الاخيرة ، والثانية تتعلق بالتعاون الاقتصادى والثقافى بين البلدين ، وقد جاء ذلك فى نهاية الزيارة التى قام بها مجيب لموسكو رسميا واجتمع خلالها بالقادة السوفيت كذلك اعلن ويليام روجرز وزير الخارجية الامريكى فى قرار اعتراف الولايات المتحدة الامريكية ببنجلاديش بان بلاده لن تتوانى عن مساعدة الدولة الاسيوية الناشئة •

اما فى نطاق المنظمات الدولية فقد انضمت بنجلاديش رسميا الى الكومنولث البريطانى فى ابريل الماضى ، واصبحت بذلك العضو رقم ٣١ وكانت باكستان قد انسحبت من الكومنولث بعد أن اعترفت بريطانيا ببنجلاديش دولة مستقلة • وفى نفس الشهر المذكور قبلت بنجلاديش عضوا كامل العضوية فى منظمة تضامن الشعوب الافريقية الاسيوية ، كما تقدمت الدولة الجديدة مطالبة بحقها فى الانضمام الى منظمة الصحة العالمية ، وتقدمت بطلب الانضمام الى الامم المتحدة الا أن الفيتو الصينى حال دون توصل بنجلاديش الى تحقيق ذلك .

الا أن الوجه الاخر للحقيقة اكثر قتامة وعبوسا ، فالدولة الجديدة بقائدها تواجه مصاعب عسيرة للغاية ، سواء فى المجالات السياسية الداخلية ، او فى القطاعات الاقتصادية ، او فى

الميادين الاجتماعية ، ومسائل الوحدة الوطنية فمن الناحية السياسية الداخلية ، بدأت صراعات السلطة في الدولة الجديدة حتى فيما قبل عودة الزعيم البنغالى الشيخ مجيب الرحمن من سجنه بباكستان الغربية واثناء تولى تاج الدين أحمد رئاسة حكومة بنجلاديش المؤقتة ( وهو من زعامات حزب رابطة عوامى ) فى الايام الاخيرة من ديسمبر الماضى . فلقد طلبت الاحزاب البنغالية المعارضة تكوين ائتلاف وطنى ، واجراء انتخابات جديدة فى باكستان الشرقية ، الا أن تاج الدين أحمد رفض الا أن تتشكل الحكومة الجديدة من اعضاء حزب رابطة عوامى الذين تم انتخابهم فى الجمعية الوطنية الباكستانية عام ١٩٧٠ . وبعد عودة الشيخ مجيب الى بلاده دعت زعامات حزب عوامى القومى المنافس الماركسى لحزب رابطة عوامى الى تكوين ( حكومة وطنية ) تشترك فيها ( كل الجماعات التى اشتركت فى النضال من أجل المطالبة بانفصال بنجلاديش الحرة • واستمر صراع السلطة حتى بعد شهور من تولى الزعيم البنغالى مقاليد الامور فى بنجلاديش ففى ابريل الماضى قام أكثر من ٢٥ الفا من البنغاليين باول مظاهرة شعبية ضخمة معارضة للشيخ مجيب منذ توليه الحكم ، والقى مولانا احمد خان بهاشانى زعيم حزب عوامى القومى خطابا عاصفا حذر فيه حزب رابطة عوامى « من أنها اذا لم تلتزم الطريق الصحيح فان حلمها سوف يتحطم على يد الشعب » وهكذا لا يمكن حتى الان التنبؤ بدرجة معينة من الثقة ، بمدى الاستقرار السياسى الداخلى الذى تتمتع به بنجلاديش .

ومن الناحية الاقتصادية ، خرجت باكستان الشرقية من الحرب وهى حطام ودمار بكل ما فى تلك الكلمتين من حقائق مادية وزراعية وصناعية ومعيشية ، بل ان بعض المعلقين الصحفيين يقولون ان ( الجوع هو عضو اساسى داخل كل اسرة فى البنغال الشرقى ) فالحكومة البنجلاديشية الجديدة مسئولة مسئولية فورية عن ايواء ٣٠ مليون انسان شردتهم الحرب الاخيرة كما أعلن رسميا فى داكا ان اعادة اللاجئين البنغاليين الى بلادهم من الهند . ( ١٠ ملايين ) سوف تتكلف ١١٠٠ مليون استرلينى . ويذكر تقرير رسمى للامم المتحدة : « انه لم يحدث من قبل فى تاريخ منظمة الامم المتحدة ان كان هناك احتياج سريع لمثل هذه المبالغ الطائلة من المعونات لمنطقة منكوبة فى العالم ، مثلما هو الوضع بالنسبة لدولة بنجلاديش فالبنغال الشرقية فى أمس الحاجة لاكثر من ٦٢٠ مليون دولار كاسعافات اساسية هذا العام ، كما أن تكاليف الاسكان سوف تربو على ٤ بليون دولار » .

والجار المساند لبنجلاديش ـ مهما كانت قوته ـ وهى الهند ـ انما له طاقات اقتصادية محدودة بالنسبة لما يعانيه هو نفسه داخليا من مشكلات الفقر والتنمية ، وتحدى الميراث القديم الهائل من التخلف الاقتصادى ، والتأخر الاجتماعى والثقافى على اتساع مساحة مليونى ميل مربع ، مقسمة الى ٢١ ولاية وبين أكثر من ٥٠٠ مليون نسمة مقسمة الى عشرات القوميات والاديان واللغات .

وتبقى بعد ذلك المشكلة الاجتماعية المتفاقمة داخل الدولة الجديدة ، فعلى الرغم من قيامها على أساس الوحدة القومية البنغالية الا أن هناك اقلية كبيرة غير بنغالية هى طائفة البهرة المسلمة • وموقف ابناء هذه الطائفة فى غاية الخطورة والحساسية فى الوقت الحاضر ، نظرا لان معظمهم قد اشترك مع الجيش الباكستانى فى عمليات القمع الرهيبة بباكستان الشرقية طيلة الشهور التسع السابقة على الحرب • وكان لهذه الطائفة جماعة مسلحة منظمة تدعى « الرزاقة » ومن المعروف ان تعداد البهرة يتعدى المليونين يتركزون فى مدينتى ميربور ومحمدبور . ومنذ قيام بنجلاديش تعرض ابناء البهرة لعمليات انتقامية واسعة من جانب قوات ( الموكتى باهيتى ) و ( المجيب باهيتى ) البنغالية طيلة الشهور الثلاثة الاولى من هذا العام . وعندما صرحت الحكومة البنجلاديشية للبهرة بالنزوح الى باكستان فان الاخيرة لم يبدر منها ما ينم عن رغبتها فى مساعدة عملائها السابقين •كما لا يستطيع البهرة الهجرة الى الهند فقد سبق أن تعرضوا لمذابح جماعية ابان عمليات تقسيم شبه القارة الهندية عام ١٩٧٤ وعندما سأل أحد الصحفيين الفرنسيين طالبا بنغاليا عن رأيه فى المكان الذى يمكن أن يذهب اليه البهرة ، أشار الطالب باصبعه الى السماء !! ولعل لهذه الحادثة البسيطة دلالة واضحة عن مدى عمق الكراهية التى يكنها البنغاليون للبهرة هناك ، مما يؤدى الى مصاعب حقيقية فى الحياة الاجتماعية .

ومن المشكلات الخطيرة التى نجح الشيخ مجيب الرحمن فى تخطيها بسرعة بعد شهر واحد من قيام الدولة الجديدة ، ظاهرة الجماعات العسكرية النظامية غير الرسمية التى استمرت فى الوجود بعد تكوين الدولة البنغالية . فلقد أصدر رئيس وزراء بنجلاديش فى يناير الماضى أمره الى قيادات تلك القوات ، بأن تحل نفسها بنفسها ، وأن تسلم أسلحتها للسلطات . وتم بالفعل تنفيذ ذلك الامر بعد أيام قليلة من صدوره . هذا وان كانت المناطق الشمالية من بنجلاديش لا تزال مسرحا لتسلط قوى من جانب بعض الجماعات المسلحة البنغالية الموالية للصين الشعبية ، أو المعتنقة مبادىء ماو الماركسية .

فيما سبق استعرضنا الملامح العامة للصورة السياسية فى شبه القارة الهندية فى الشهور الاخيرة ، تلك الملامح التى نبعت منها بنود اتفاق « سيملا » بين الهند وباكستان .

ان هذا الاتفاق جاء خاتمة لمجهودات طويلة فى ميدان التفاوض والتباحث والنقاش بصدد المسائل المعلقة بسبب حرب ديسمبر وقيام بنجلاديش ، فيما بين الاطراف الثلاثة المعنية فى تلك المنطقة . الا أن سير التفاوض اتسم حتى الان بالثنائية ، ما بين بوتو ومجيب أولا ، ثم ما بين مجيب وأنديرا ثانيا ، وأخيرا ما بين بوتو وأنديرا فى الصيف الماضى . ففى ٢٢ ديسمبر الماضى ، أى بعد ٥ أيام فقط من استسلام القوات الباكستانية ، اتخذ الرئيس الباكستانى قرارا باطلاق سراح الزعيم البنغالى ، وفى ٢٤ ديسمبر بدأت فى راولبندى - حيث حددت اقامة الشيخ مجيب الرحمن بعد خروجه من سجنه - المحادثات بين الرئيس الباكستانى والزعيم البنغالى حول مشكلة باكستان الشرقية . وعرض بوتو على مجيب منح البنغال الاستقلال الذاتى فى اطار اسم باكستان الموحد . ثم عاد بوتو وعرض على الشيخ مجيب صيغة اتحاد بين باكستان الشرقية وباكستان الغربية ، مماثلة لصيغة الاتحاد التى تربط مصر وسوريا وليبيا فى اتحاد الجمهوريات العربية ، وذلك فى محاولة للحفاظ على وحدة باكستان فى الشئون الاقتصادية والمؤسسات السياسية والعلاقات الخارجية . الا أن الشيخ مجيب رفض رفضا قاطعا الا أن تستقل البنغال الشرقية استقلالا تاما عن باكستان . وأعلن عند وصوله الى داكا فى يناير الماضى ، قطع كل علاقة سابقة كانت تربط شطرى باكستان . كذلك رفض الشيخ مجيب الرحمن ، بعد ان اصبح رئيسا لوزراء بلاده ، العرض الذى قدمه اليه الرئيس الباكستانى بوتو بالنزول لمجيب عن السلطة فى باكستان فى سبيل الاحتفاظ بوحدة باكستان ، وقال الزعيم البنغالى فى هذا الشأن : « لا أريد باكستان . . . فقد أصبحت بنجلاديش واقعا .. واننى أريد أن تظل الدولة الجديدة مستقلة » . وهكذا قطع مؤقتا حبل المحادثات بين بنجلاديش وباكستان ، لتبدأ جولة المباحثات الهندية الباكستانية ، مع الاخذ فى الاعتبار أن الجانب الهندى يمثل مصالح الجانب البنجلاديشى فى تلك المباحثات .

وبدأت بوادر موقف الهند من التفاوض مع الهند بتصريح أنديرا غاندى فى مؤتمر صحفى عقدته فى بداية هذا العام ، ذكرت فيه أن المحادثات مع باكستان سوف تبدأ عندما تستقر نسبيا الاوضاع السياسية فى المنطقة ، وان هذه المحادثات ستدور حول تعديل خطوط وقف اطلاق النار فى كشمير ، و « ربما أيضا حول تعويضات الحرب لان باكستان هى التى هاجمت الهند » . كذلك أعلن بوتو فى منتصف فبراير الماضى أنه يعتزم الاجتماع قريبا بكل من أنديرا ومجيب ، وأعلن أن بعض الترتيبات قد اتخذت بالفعل من أجل عقد هذين الاجتماعين . الا أن اجراءات التلاقى لم تتبلور الا مع نهايات ابريل الماضى ، وبدأت بمدينة مورى بباكستان المحادثات بين مبعوثى الهند وباكستان للاعداد لعقد اجتماع قمة بين الرئيس الباكستانى ورئيسة الوزراء الهندية . ثم أعلن بيان هندى باكستانى مشترك فى ٣٠ أبريل الماضى أن الرئيسين سيجتمعان فى نهاية مايو أو أوائل يونيو فى نيودلهى للسعى لاقامة « سلام دائم فى شبه القارة الهندية » . وفى روالبندى صرحت المصادر الدبلوماسية بأن الموضوعين الاولين فى جدول أعمال اجتماع أنديرا - بوتو هما انسحاب القوات من الاراضى التى تحتلها على الجانبين ، وتبادل الاسرى وانه ما ان يتم الاتفاق على هاتين النقطتين حتى تعاد العلاقات الدبلوماسية بين الهند وباكستان ، ثم تأتى مرحلة ثالثة تتناول موضوعات الاعتراف ببنجلاديش ، ومشكلة كشمير ، ووسائل الحيلولة دون نشوب حرب أخرى بين الهند وباكستان .

ولكن اجتماع القمة لم يبدأ بالفعل الا يوم ٢٨ يونيو الماضى · وكان لمحادثات القمة بسيملا الطابع الشامل السياسى والفنى فى آن واحد ، فلقد طلبت أنديرا من وزراء الخارجية والزراعة والدفاع والمالية فى حكومتها حضور المحادثات بينها وبين بوتو . وعقب انتهاء اليوم الاول للمحادثات ، صدر بيان مشترك أكد فيه الجانبان رغبتهما فى بدء صفحة جديدة للعلاقات بينهما . وجاء فى البيان أن الرئيسين قررا احالة بعض المسائل المتنازع عليها الى الخبراء ، وأنهما لن يجتمعا مرة اخرى الا بعد تقديم خبراء الوفدين لتقاريرهم · ثم استؤنفت المباحثات بين الوفدين وسط تطورات مفاجئة ، فقد أصيب دهار رئيس الوفد الهندى ومستشار أنديرا بنوبة قلبية نقل على أثرها الى المستشفى · وقد أعاد مرض دهار للاذهان وفاة لال بهادور شاسترى رئيس وزراء الهند الذى توفى نتيجة اصابته بنوبة قلبية فور انتهاء آخر مؤتمر قمة هندى باكستانى فى طشقند عام ١٩٦٦ · وفشل خبراء الوفدين فى الاتفاق على المسائل التى ستبحث فى اجتماع القمة ، فعاد الامر ثانية الى رئيس الجمهورية الباكستانى ورئيسة الوزراء الهندية .

واعلنت المصادر الهندية والباكستانية على السواء ان مايعرقل سير المباحثات هو ان الباكستان تحبذ مناقشة استئناف العلاقات الدبلوماسية والتجارية واعادة توطين الاسرى الباكستانيين أولا ، فى حين ان الهند تفضل مناقشة عقد اتفاقية سلام بين البلدين . والواقع فى ذلك الشأن أن وجهة النظر الهندية كانت تتركز فى ضرورة التوصل الى تسوية شاملة لكافة جوانب الصراع القائم بينها وبين باكستان ، أى ابرام اتفاق اجمالى يتضمن تبادل الاسرى والارض ، مقابل اعتراف من باكستان بضم كشمير للهند ، واعترافها ببنجلاديش كدولة مستقلة . بينما تطالب باكستان بالاقتصار على ادخال تحسينات تدريجية فى علاقات الدولتين ، من خلال تسويات متفرقة لمختلف مشكلاتهما ، تلك المشكلات التى لا يمكن أن تحل دفعة واحدة ، وانما بسياسة مرحلية على مدى طويل ·

والملاحظ أن بعض مشكلات شبه القارة الهندية قد تم ايجاد الحلول المناسبة لها فيما قبل انعقاد مؤتمر القمة بسيملا ، واهمها مشكلة اللاجئين العشرة ملايين البنغاليين فى الهند ، ثم مشكلة الوجود العسكرى الهندى فى أراضى بنجلاديش · ففى نهايات فبراير ، ذكر متحدث باسم الحكومة الهندية أن الغالبية العظمى من هؤلاء اللاجئين قد عادوا الى بلادهم ، ومن اجلهم اقيمت مئات المعسكرات لاستقبالهم ، وذلك عن طريق مساعدات مالية ومادية ضخمة من الهند ومن وكالات الغوث التابعة للامم المتحدة . اما القوات الهندية البالغة ٤٠ ألف رجل والتى شاركت البنغاليين فى تخليصهم من سيطرة البنجابيين ، فقد ظلت فى اقاليم بنجلاديش حتى يوم ١٢ مارس الماضى ، حيث انسحبت عن آخرها عائدة الى بلادها · ويرى بعض المراقبين أن من العوامل الرئيسية التى دفعت الرئيس الباكستانى بوتو لان يطلق سراح مجيب بسرعة ، رغبته فى التعجيل بعمليات انسحاب القوات الهندية من باكستان الشرقية . وذلك لان عودة مجيب الرحمن فى داكا كانت كفيلة بالقضاء على أى مبرر قد تقدمه الهند لبقاء قواتها بأراضى الدولة الجديدة · ولقد قال مسئول هندى عن مسألة الوجود العسكرى الهندى فى بنجلاديش : « لو أن جيشا هنديا سار الى داخل باكستان الشرقية وأخرج الباكستانيين الغربيين منها ، فانه سيعتبر طوال عشرة أيام بمثابة ( جيش التحرير الهندى ) وفى اليوم الحادى عشر سيعتبر بمثابة ( جيش الاحتلال الهندوكى ) » · ولقد حرصت الهند على الا يأتى ( اليوم الحادى عشر حيث يشعر البنغاليون الشرقيون أن جيش الهند تحول الى قوة غازية تهدد استقلاله وسيادته وتراثه الثقافى الاسلامى ، فأسرعت بسحب قواتها حتى قبل يوم ٢٥ مارس الذى كان التاريخ المتفق عليه بين أنديرا غاندى ومجيب الرحمن ابان زياراتهما المتبادلة فى فبراير ومارس الماضيين !!

أما المشكلات التى ما زالت قائمة وعرضة للتفاقم فى حالة استمرارها ، والتى كانت موضع اهتمام لقاء القمة الباكستانى الهندى ، وان تعارضت وجهات النظر بشأن بعضها ، وتلاقت ازاء بعضها الاخر ، فاهمها ما يلى :

**اولا : مشكلة اعتراف باكستان بدولة بنجلاديش المستقلة .**

**ثانيا : مشكلة اطلاق سراح الاسرى**

الباكستانيين العسكريين والمدنيين الذين فى ايدى الهنود والذين يبلغ عددهم اكثر من ٩٣ الف رجل .

هاتان المشكلتان تربط الاطراف الثلاثة للازمة ، فيما بينهما ربطا وثيقا موضوعيا . فبينما يعلن بوتو منذ مارس الماضى ان بلاده لن تعترف رسميا ببنجلاديش أو تقيم معها علاقات دبلوماسية الا بعد اطلاق سراح الاسرى الباكستانيين ، تصر انديرا ومجيب على عدم اطلاق سراح الاسرى الباكستانيين الا بصورة لاحقة زمنيا على الاعتراف الباكستانى الرسمى بقيام دولة بنجلاديش .

وواقع الامر ان بوتو قد اعترف بالامر الواقع الا أن شكليات او صورة الاعتراف الرسمية ، تمثل لب التعارض بين الجانبين ، فبوتو يرفض ان يتخذ الاعتراف شكل وثيقة استسلام باكستانى مهينة جديدة ، بينما يصر الشيخ مجيب على ضرورة ان يصدر الاعتراف الباكستانى مصاحبا بتعويضات مالية ضخمة للبنغاليين . هذا على الرغم من ان الحكومة الباكستانية اعلنت مرارا فى الفترة الاخيرة ، ان بنجلاديش عليها التزامات تجاه الديون العامة التى كانت على عاتق الدولة الباكستانية الموحدة .

ومشكلة الاسرى الباكستانيين باعدادهم الضخمة هى الشغل الشاغل للشعب البنجابى الذى ينتمى اليه هؤلاء الاسرى . وتمثل هذه المشكلة قوة ضاغطة ثقيلة على ذو الفقار على بوتو وحكومته ، وورقة رابحة فى يد الهند تجاه باكستان . أما بنجلاديش فتعتبرهم مجرمى حرب ، ويطالب الرأى العام البنغالى باعدام قادتهم فورا ، وتقديم الالاف منهم للمحاكمات العسكرية . ولقد حاولت باكستان اقصى ما تستطيعه للالتقاء فى منتصف الطريق مع بنجلاديش ، فاعلن الرئيس بوتو قبوله لفكرة محاكمة « الجنود الباكستانيين الذين تملكتهم نوبة جنون فى الشهور السابقة على الحرب فى باكستان الشرقية » ، ولكنه طالب ان يحاكم المسئولون عن مذابح البنغاليين امام محكمة دولية ، على ان تعقد فى باكستان . ومن جهة اخرى نجح نسبيا فى اقناع البنجابيين ، اهالى هؤلاء الاسرى ، بان الالحاح الكثير فى تلك المشكلة لن يؤدى الا الى تقوية مركز الهند ازاءها ، وانتزاع المزيد من التنازلات من باكستان .

ثالثا : مشكلات الاقليات التى تهم الطرفين ، وهم البيهاريون او البهرة فى بنجلاديش ، والبنغاليون فى باكستان . فالبهرة الموجودون فى بنجلاديش يعانون من اضطهاد مرير ، لانهم كانوا عملاء للحكم العسكرى الباكستانى السابق ، كما ان هناك نصف مليون بنغالى ما زالوا يعيشون داخل باكستان ، وتعتبرهم حكومة بوتو ورقة للمساومة فى مقابل الاسرى الباكستانيين داخل الهند ، والبهرة داخل بنجلاديش . ومشكلة الاقليات هذه انما تتوقف فى المقام الاول على تصميم الشيخ مجيب الرحمن على محاكمة الاسرى الباكستانيين ، وفى المقام الثانى بمدى استعداد الهند التى يوجد هؤلاء الاسرى باراضيها للاستجابة لاصرار الشيخ مجيب . وهكذا تبدو مشكلة الاقليات كطريق مسدود فى الوقت الحاضر .

رابعا : مشكلة الحدود المشتركة الدولية بين الباكستان والهند وما يرتبط بها من مشكلة انسحاب قوات كل منها فيما وراء خطوط وقف اطلاق النار التى تحددت يوم ١٧ ديسمبر الماضى . ولا شك ان هذه المشكلة هى صاحبة النصيب الاوفر من الحلول الناجحة الفعالة التى تمخض عنها مؤتمر سيملا . فلقد اتفق الرئيسان رسميا على الكيفية والتوقيت الدقيق والتحديد الجغرافى الواضح لعمليات انسحاب قوات بلديهما الى الحدود الدولية لهما التى كانت قبل ديسمبر الماضى .

خامسا : مشكلة كشمير وهى المعضلة القديمة والمستمرة فى شبه القارة الهندية منذ سنوات طويلة دون حل أو تسوية . ١

وقبل مؤتمر سيملا ، وقبل الاحداث الجسام التى كان عام سنة ١٩٧١ مسرحا لها فى تلك المنطقة من اسيا كان موقف الهند من مشكلة كشمير هو المطالبة بالارجاء والتأجيل ، بينما كانت باكستان ترى ضرورة ايجاد الحل الجذرى لتلك

المشكلة المستعصية أما بعد الهزيمة القاسية التى لقيتها القوات الباكستانية فى حربها الثالثة مع الهند ، فقد تبدلت مواقف الدولتين ، واصبحت كل منها تأخذ مكان الاخرى ازاء مشكلة كشمير فلقد اصبحت الهند تنادى بالمواجهة الفعالة الحاسمة والانهاء القاطع لمسألة كشمير ، بينما تسعى باكستان الى التسويف والابطاء بشأنها ولقد امسك بوتو اثناء المؤتمر عن اى تصريح او تعهد يخالف عن موقفه السابق ،فيما يتعلق بممارسة الكشميريين لحق تقرير مصيرهم ، ويقول بوتو فى ذلك الصدد : « اننا لم نمنح الكشميريين حق تقرير المصير ، ومن ثم فلسنا نملك ان نحرمهم منه ، فهو حقهم الطبيعى » ٠ وبصفة عامة تتمسك باكستان رسميا باللجوء الى وسيلة التحكيم الدولى لحل مسألة كشمير ٠

تلك كانت اهم الموضوعات التى طرحت على بساط البحث اثناء مؤتمر القمة الهندى الباكستانى الاخير . وجاءت بنود الاتفاق لتترك جانبا مشكلة كشمير ، وتتجاهل مسألة الاسرى الباكستانيين ولتخلو من أدنى اشارة او تلميح الى موضوع اعتراف اسلام اباد ببنجلاديش ٠ ولذلك اتسم اتفاق سيملا بالطابع العام من حيث مغزاه بالنسبة لتغيير طبيعة العلاقات الباكستانية الهندية من التوتر الشديد الى الهدوء المترقب الحذر ، وكذلك اتصف ذلك الاتفاق بالصبغة المحدودة ، من حيث نطاقه الموضوعى ، فيما يتعلق بتسويات مشكلات البلدين ٠ والواقع ان النتائج التى اسفر عنها مؤتمر سيملا فاقت كل التصورات تفاؤلا ، فقبل اعلان الاتفاق بساعات ، صرح الرئيس الباكستانى نفسه ان المحادثات تجتاز ازمة خطيرة ، نظرا لان الجانب الهندى عرض ابرام اتفاق صلح شامل وعدم اعتداء يحمل فى طياته تقسيم فعلى لولاية كشمير بين الهند وباكستان ، ويعلن ترحيل مراقبى الامم المتحدة المكلفين منذ عام سنة ١٩٤٩ بالاشراف على احترام اتفاق وقف اطلاق النار على حدود كشمير المشتركة بين الهند وباكستان ٠ وهنا رفض الجانب الباكستانى هذا العرض الهندى رفضا قاطعا ٠

وجاء اتفاق القمة بما اصبح يسمى « روح سيملا » التى تختلف اختلافا بينا عن (روح طشقند ) عام ١٩٦٦ ، اذ اصبحت الباكستان اكثر مراعاة لمقتضيات الامر الواقع فى شبه القاره الهندية ، فاتفقت مع الهند على نبذ استخدام القوة فيما بينهما ، وحل المشكلات المعلقة القائمة بالطرق السلمية ٠ وهذه النتيجة بالذات تعتبر نقطة تحول حاسمة فى تاريخ العلاقات الباكستانية الهندية التى شهدت ثلاث حروب طاحنة ٠ ولا شك ان الهزيمة العسكرية القاسية التى لقيتها باكستان فى حربها الثالثة مع جارتها اللدودة ، انما جعلتها تعزف عزوفا ــ يبدو حتى الان نهائيا ــ عن اعادة الكرة للمرة الرابعة ٠ ومن اهم النتائج الايجابية لمؤتمر سيملا ، ما اتفق عليه الطرفان من اعتبار محادثات سيملا بداية لحوار ينبغى ان يستمر من اجل انهاء قاطع لكافة منازعاتهما ، وبدء مرحلة السلام الدائم فى منطقتهما ، أى ان لقاء سيملا يمثل نقطة بداية فعالة من اجل استمرار المشاورات الثنائية البناءة بين البلدين ، كما نص على ذلك صراحة الاتفاق . فالاحساس التاريخى بالصراع بين البلدين ، والمتأصل فى الشخصية الهندية والشخصية الباكستانية ، انما يطفو بمرارة عميقه ، تتطلب لازالتها اكثر من لقاء قمة واحد ، والعديد من اللقاءات الفنية على مستوى اقل من القمة ٠

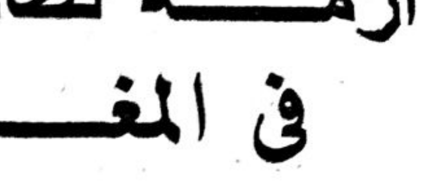
ولا يعتبر اغفال مشكلتى كشمير والاسرى الباكستانيين فى الهند ، نقطة الضعف الحقيقية الوحيدة فى اتفاق سيملا ، بل ان النقص الجوهرى فى ذلك الاتفاق يكمن فى غياب الطرف الثالث فى النزاع ، والذى لا يقل اهمية ولا خطورة عن طرفى اتفاق سيملا ، الا وهو دولة بنجلاديش او رئيسها ٠ فمباحثات القمة بسيملا بين بوتو وانديرا ، رغم ان الاخيرة تمثل تمثيلا صادقا مصالح واعتبارات واهداف الدولة الجديدة ، انما تفتقد الركن الثالث والاساسى من أركانها ، والذى لا يستقيم بدونه سير العلاقات الطبيعية بين دولتى الهند وباكستان . ولا غرو اذا كان الرئيس الباكستانى قد اعلن عقب انتهاء مؤتمر سيملا عن قرب انعقاد مؤتمر قمة آخر بينه وبين الشيخ مجيب الرحمن رئيس وزراء البنجلاديش ٠

المشكلة المستعصية أما بعد الهزيمة القاسية التى لقيتها القوات الباكستانية فى حربها الثالثة مع الهند ، فقد تبدلت مواقف الدولتين ، واصبحت كل منها تأخذ مكان الاخرى ازاء مشكلة كشمير فلقد اصبحت الهند تنادى بالمواجهة الفعالة الحاسمة والانهاء القاطع لمسألة كشمير ، بينما تسعى باكستان الى التسويف والابطاء بشأنها ولقد امسك بوتو اثناء المؤتمر عن اى تصريح او تعهد يختلف عن موقفه السابق ،فيما يتعلق بممارسة الكشميريين لحق تقرير مصيرهم ، ويقول بوتو فى ذلك الصدد : « اننا لم نمنح الكشميريين حق تقرير المصير ، ومن ثم فلسنا نملك ان نحرمهم منه ، فهو حقهم الطبيعى » • وبصفة عامة تتمسك باكستان رسميا باللجوء الى وسيلة التحكيم الدولى لحل مسألة كشمير •

تلك كانت اهم الموضوعات التى طرحت على بساط البحث اثناء مؤتمر القمة الهندى الباكستانى الاخير • وجاءت بنود الاتفاق لتترك جانبا مشكلة كشمير ، وتتجاهل مسألة الاسرى الباكستانيين ولتخلو من أدنى اشارة او تلميح الى موضوع اعتراف اسلام اباد ببنجلاديش • ولذلك اتسم اتفاق سيملا بالطابع العام من حيث مغزاه بالنسبة لتغيير طبيعة العلاقات الباكستانية الهندية من التوتر الشديد الى الهدوء المترقب الحذر ، وكذلك اتصف ذلك الاتفاق بالصبغة المحدودة ، من حيث نطاقه الموضوعى ، فيما يتعلق بتسويات مشكلات البلدين • والواقع ان النتائج التى اسفر عنها مؤتمر سيملا فاقت كل التصورات تفاؤلا ، فقبل اعلان الاتفاق بساعات ، صرح الرئيس الباكستانى نفسه ان المحادثات تجتاز ازمة خطيرة ، نظرا لان الجانب الهندى عرض ابرام اتفاق صلح شامل وعدم اعتداء يحمل فى طياته تقسيم فعلى لولاية كشمير بين الهند وباكستان ، ويعلن ترحيل مراقبى الامم المتحدة المكلفين منذ عام سنة ١٩٤٩ بالاشراف على احترام اتفاق وقف اطلاق النار على حدود كشمير المشتركة بين الهند وباكستان • وهنا رفض الجانب الباكستانى هذا العرض الهندى رفضا قاطعا •

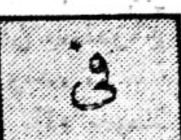
وجاء اتفاق القمة بما اصبح يسمى « روح سيملا » التى تختلف اختلافا بينا عن (روح طشقند ) عام ١٩٦٦ ، اذ اصبحت الباكستان اكثر مراعاة لمقتضيات الامر الواقع فى شبه القاره الهندية ، فاتفقت مع الهند على نبذ استخدام القوة فيما بينهما ، وحل المشكلات المعلقة القائمة بالطرق السلمية • وهذه النتيجة بالذات تعتبر نقطة تحول حاسمة فى تاريخ العلاقات الباكستانية الهندية التى شهدت ثلاث حروب طاحنة • ولا شك ان الهزيمة العسكرية القاسية التى لقيتها باكستان فى حربها الثالثة مع جارتها اللدودة ، انما جعلتها تعزف عزوفا ــ يبدو حتى الان نهائيا ــ عن اعادة الكرة للمرة الرابعة • ومن اهم النتائج الايجابية لمؤتمر سيملا ، ما اتفق عليه الطرفان من اعتبار محادثات سيملا بداية لحوار ينبغى ان يستمر من اجل انهاء قاطع لكافة منازعاتهما ، وبدء مرحلة السلام الدائم فى منطقتهما ، أى ان لقاء سيملا يمثل نقطة بداية فعالة من اجل استمرار المشاورات الثنائية البناءة بين البلدين ، كما نص على ذلك صراحة الاتفاق • فالاحساس التاريخى بالصراع بين البلدين ، والمتأصل فى الشخصية الهندية والشخصية الباكستانية ، انما يطفو بمرارة عميقه ، تتطلب لازالتها اكثر من لقاء قمة واحد ، والعديد من اللقاءات الفنية على مستوى اقل من القمة •

ولا يعتبر اغفال مشكلتى كشمير والاسرى الباكستانيين فى الهند ، نقطة الضعف الحقيقية الوحيدة فى اتفاق سيملا ، بل ان النقص الجوهرى فى ذلك الاتفاق يكمن فى غياب الطرف الثالث فى النزاع ، والذى لا يقل اهمية ولا خطورة عن طرفى اتفاق سيملا ، الا وهو دولة بنجلاديش او رئيسها • فمباحثات القمة بسيملا بين بوتو وانديرا ، رغم ان الاخيرة تمثل تمثيلا صادقا مصالح واعتبارات واهداف الدولة الجديدة ، انما تفتقد الركن الثالث والاساسى من أركانها ، والذى لا يستقيم بدونه سير العلاقات الطبيعية بين دولتى الهند وباكستان • ولا غرو اذا كان الرئيس الباكستانى قد اعلن عقب انتهاء مؤتمر سيملا عن قرب انعقاد مؤتمر قمة آخر بينه وبين الشيخ مجيب الرحمن رئيس وزراء البنجلاديش •



# أزمة نظام الحكم في المغرب

نبية الاصفهانى



في ١٠ يوليو ١٩٧١ صحا المجتمع المغربى ليجد ، لاول مرة ، أن الجيش قد تمرد فجأة على السلطة الملكية وهو الذى عرف عنه أنه انما خلق اساسا ليكون اداة لها · وما كادت تفشل هذه الحركة ، حتى اوحى الملك الى أجهزة الاعلام بأن تنفى وجود انقلاب عسكرى ، وأن تفسر محاولة الاغتيال الفاشلة على أنها مبادرة من صنع بعض الاشخاص . وتوالت الاعتقالات ، وأعدم عدد من المتمردين ، وقدم الباقون الى المحاكمة ، بينما تسلم الجنرال أوفقير ــ ذو الشخصية القوية والسند الاول للملك الحسن الثانى ــ مهمة اعادة تنظيم الجيش .

ولكن ثبت اليوم أن هذه الجهود لم تحل دون حدوث محاولة اغتيال ثانية ، قام بها عدد من ضباط سلاح الطيران المغربى ، وذلك بشن هجوم جوى بالرشاشات على طائرة الملك فى طريق عودته من رحلة قام بها الى فرنسا ومرة ثانية نجا الملك الحسن من الموت ، أما الجنرال اوفقير فقد قتل فى ظروف غامضة أثارت تكهنات وتعليقات لا حد لها فى الصحافة العالمية ·

وهنا يثور التساؤل : هل كان المغرب حقا على أبواب انقلاب عسكرى ، على النحو الذى أصبح يلازم أكثر من دولة نامية ، الى حد يراه بعض الكتاب ظاهرة تتسم بها حركة التطور السياسية فى العالم الثالث ؟ ففى الدول النامية ، كلما ثبت فشل التنظيمات السياسية فى تحقيق التغيير الجذرى الذى يطالب به الشعب ، بدأ الجيش يظهر على المسرح السياسى ليتولى حسم الامور بوسائله الخاصة ·

لهذا تسابقت الصحف العالمية فى محاولة منها للتعرف على طبيعة الحركة الاخيرة التى قام بها الضباط الطيارون : هل كانت تستهدف تغيير طبيعة الحكم فى البلاد ، أم كانت تتطلع الى الاستيلاء على السلطة فقط ؟ وهل كانت ثورية على النمط الناصرى أم يمينية تعتمد على سند خارجى ؟

ان جميع هذه الاراء تتجاهل التركيب الاجتماعى والسياسى المعقد الذى يسيطر على الحياة المغربية ، وهو تركيب اقترنت جذوره فى تاريخ المغرب الحافل بالقلاقل والحروب . فحتى فى عصره الذهبى ، كانت المغرب دائما مسرحا لصراع عنيف بين السلطة المركزية المتمثلة فى « المخزن » ، وبين القبائل التى كانت ترفض الولاء · لهذا اعتاد الكتاب أن يصفوا المغرب بأنه يضم بلاد « المخزن » الخاضعة للحكم المركزى ، وبلاد « السبا » المتمردة عليه . ولكن فى الوقت نفسه كان هناك عامل يشكل أرضية لوحدة الشعب المغربى ، وهو الولاء الدينى للسلطان العلوى حفيد الرسول · فعندما نفى الفرنسيون السلطان محمد الخامس الى مدغشقر ، وقف وراءه الشعب المغربى بأكمله يدا واحدة يطالب برجوعه . ولهذا عندما حصل المغرب على استقلاله ، ساد الاعتقاد بأن العرش العلوى يشكل الاطار الوحيد الذى يمكن أن يؤدى بالبلاد الى تحقيق التطور المنشود · وعلى هذا المبدأ أيضا قامت حياة حزبية فى المغرب · والجدير بالذكر أنه حتى الحزب الشيوعى المغربى كان يلتزم فى

المنشورات التى كان يصدرها بالهتاف بحياة الملك محمد الخامس !

وكان لابد أن تؤدى هذه القضية الدينية الممثلة فى العرش المغربى ، الى أن تسلك الاحزاب المغربية طريقا نضاليا خاصا : كانت تؤمن بضرورة العمل السياسى فى ظل الشرعية ، دون التعرض للعرش ، فكانت لا تلجأ الى العنف الا فيما بينها . وبهذه الطريقة عاش المغرب حياته السياسية القلقة ، فى رعاية العرش العلوى الذى بقى راسخ القواعد .

وكان موقف السراى تجاه الاحزاب يستهدف دائما منع تكتلها واذابتها فى خلافات حزبية ، حتى لا تتحد فى جبهة قوية تطالب بالحد من سلطات الملك . ولهذا أدخل فى أول دستور للمغرب ، مبدأ تعدد الاحزب ، بحجة انه يتلاءم مع ظروف المجتمع المغربى ، ويتسم بالديموقراطية . ولكنه فى الواقع كان وسيلة فعالة لتشتيت القوى الحزبية . وهكذا انغمست الاحزاب ، طوال العقد الاول من استقلال المغرب ، فى نزاعات بينها لا حد لها ، أدت فى النهاية الى تقهقرها على المسرح السياسى ، بينما تمكن الحكم الملكى من دعم قواعده ، وبذلك ضمن الملك الاحتفاظ بكامل السلطات السياسية بين يديه .

## ١ ـ تدهور الاوضاع المغربية ( ١٩٦٣ ـ ١٩٧٠ )

شهدت هذه الفترة مزيدا من التشتيت فى القوى السياسية على المسرح المغربى ، وتم ذلك لصالح السلطة الملكية . فخلال عام ١٩٦٣ دبرت ضد الملك الحسن أول مؤامرة منيت بالفشل ، ثم أغتيل فى ١٩٦٥ الزعيم الثورى المهدى بن بركة ، فى ظروف كانت تشير الى اتهام السراى . وعلى اثر هذه الحوادث ، فرض الملك حالة الطوارئ على البلاد وقد ابقى عليها حتى اليوم ، فجاء هذا الجزاء مؤكدا مدى تدهور الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى آل اليها المغرب .

فقد وصلت القوى السياسية ـ حزبية أو نقابية أو طلابية ـ الى حالة من التشتيت لم تعد تسمح بالصمود امام السلطة الملكية التى دأبت على محوها من المسرح السياسى بشتى وسائل القمع .

وفى مجال السياسة الخارجية ، ربط الملك الحسن مصير بلاده بالولايات المتحدة . فخلال عام ١٩٦٥ ابرمت معاهدة عسكرية سرية بين المغرب والولايات المتحدة ، حصلت الثانية بمقتضاها على قاعدة بحرية تضم ٧٠ر١ رجل ، لادارة منشآتين للاتصالات البحرية مع الاسطول السادس الامريكى المرابط فى البحر المتوسط . ومقابل هذه المعاهدة التى ظلت سرية مدة ٧ عوام ، تدفقت الاموال الامريكية على المغرب ، ولكن الاوضاع الاقتصادية أخذت تسير من سىء الى أسوأ .

وعلى الصعيد الاجتماعى ، برزت على المسرح السياسى المغربى بورجوازية جديدة ، كانت تضم فى البداية كبار التجار المغاربة ، ثم انضم اليها عدد من كبار الملاك الزراعيين ، اخذوا يعملون على توسيع نفوذهم والاستزادة من ثرائهم ، بتشجيع من السراى ، التى رأت فى هذه الفئة غير الحزبية وسيلة واداة لصد الاحزاب . وفى نطاق هذا النفوذ الصاعدة الجديد اتخذت السياسة الاقتصادية المغربية اتجاها جديدا ، خاصة فى مجالى الزراعة والتجارة : فقد أخذت الحكومة المغربية تسعى الى ابرام اتفاقية مشاركة مع السوق الاوربية المشتركة . وقد تم لها ذلك فى ١٩٦٨ فاتيح بذلك لكبار التجار المصدرين المغاربة جنى ارباح طائلة جراء ذلك .

وآثر المسئولون المغاربة ايضا منح الاولوية للسياسة الزراعية مؤثرينها على التصنيع ، وذلك تحت ضغط كبار الملاك . فاندفعت الحكومة فى سياسة تعمل على ادخال الوسائل العصرية فى الزراعة ، بحجة تنمية الانتاج الزراعى فى مجموعه ، ولكنها فى الحقيقة كانت تخدم الملاك الكبار . ففى عام ١٩٧٠ خصصت ٥٠ فى المائة من ميزانية التجهيز للتنمية الزراعية ، ١٥ فى المائة من مجموع الاستثمارات ، لاقامة سدود كانت معظمها تستخدم لرى أراضى الملاك الكبار . أما الاراضى التى كانت تستوجب الاستصلاح ، فقد جرت عليها مضاربة محمومة . ونظرا لعدم وجود قانون يحدد الملكية الزراعية ، فقد تعذر على الفلاحين الصغار الحصول على شىء منها . هذا بالاضافة الى ان الاراضى المملوكة لصغار الفلاحين الذين تراكمت عليهم الديون ، فكانت تنتزع ملكيتها منهم . أما حركة التصنيع فقد أصابها الركود التام .

وقد دأبت هذه البورجوازية الصاعدة ايضا على احتكار مراكز القيادة الادارية ، فعملت على اجتذاب أكبر عدد ممكن من التكنوقراطيين اليها ، وساعدها على ذلك تفشى الشعور بعدم الثقة فى فعالية التنظيمات الحزبية ، فكانت الكوادر التكنوقراطية تبتعد يوما بعد يوم عن الاحزاب

لتلتقطها البورجوازية الجديدة . وشيئا فشيئا تكونت فى المغرب ما وصفه الملك الحسن « بالنخبة المستقلة » اى غير الحزبيين ، وكان يرى فيها خير اداة تحل محل الاحزاب ، بل ولتقطع طريق الحكم أمام هذه الاخيرة .

ونتيجة لهذا التطور الذى طرأ على المجتمع المغربى ، أصبح هذا الاخير منقسما الى قسمين : فمن جهة اقلية ضئيلة من المحظوظين يزدادون ثراء يوما بعد يوم ، بينما حالة ١٤ مليونا من المواطنين تزداد سوءا على سوء ، وهم فى حالة تدهور مستمر ، بعد ان هبطت قوتهم الشرائية ، نتيجة لتجميد مستوى الاجور وتفشى البطالة . وتأكدت ظاهرة كانت موجودة فى المغرب منذ اعلان استقلاله ، ولكن على نطاق محدود ، وهى مدن التصدير ، التى ازدادت انتشارا وتوسعا بشكل مروع حول المدن الكبرى خلال الاعوام الاخيرة .

## ٢ – بوادر أزمة الحكم ( ١٩٧٠ – يوليو ١٩٧١ )

وفى ١٩٧٠ شاهد المغرب سلسلة من الاحداث والقلاقل فى شتى المجالات ، تشير فى مجموعها الى مدى التدهور الذى آلت اليه الاوضاع فى البلاد ، فكانت نذيرا بتفجر ازمة الحكم الملكى :

**الحركة الطلابية** – فى فبراير ١٩٧٠ قامت فى صفوف الطلبة حركة تمرد واسعة النطاق : شملت الجامعة والمدارس الثانوية . وكانت الحركة تطالب أساسا باشتراك « ممثلى الشعب فى تسيير الشئون العامة ، بعد أن أصبحت القيادة السياسية للحكم تحتكرها اقلية . وكذلك السماح لهؤلاء الممثلين الشعبيين بحد أدنى من الرقابة لوقف سرطان الرشوة التى تنخر فى كيان الدولة على جميع المستويات » . وواضح هنا أن الطلبة كانوا يطرحون أمام الملك مشكلة السلطة ، اى الاوضاع الدستورية التى آلت اليها البلاد . لهذا كان رد فعل الملك الحسن ان شن على المتمردين حملة قمع عنيفة أدت الى اخمادها .

وما كاد الملك ينجح فى القضاء على حركة الطلبة ، حتى شرع فى تقنين حالة الاستثناء التى فرضها على البلاد منذ ١٩٦٥ . فوضع دستورا جديدا يتضمن بقاء جميع السلطات بين يديه ، ثم طرح الدستور على الشعب فى استفتاء جرى فى ١٩ يوليو ١٩٧٠ وهكذا تم له الحصول على الشرعية الدستورية لحكمه المطلق ، وضمان استمراره .

**تحرك الاحزاب** : وكانت الاحزاب قد بدأت تفيق لتدرك فى النهاية ان الملك ليس فى نيته التخلى عن اى جزء ولو بسيط من السلطات التى يملكها ، وخاصة بعد ان تم له احتكار النخبة المستقلة الموالية له للقيادة السياسية فى الحكم . ولم يجد الحزبان الكبيران – وهما حزب الاستقلال والاتحاد الوطنى للقوات الشعبية – سوى طريق واحد امامهما ، وهو الجنوح الى المعارضة والمغالاة فيها . والملاحظ هنا ان كلا من الحزبين المذكورين كان يفتقد الخبرة اللازمة فى ممارسة معارضة حزبية فعالة ويرجع السبب فى ذلك ، الى ان الحزب الاول قد برز على الساحة السياسية لاول مرة ، فى وقت كان الشعب يشكل جبهة وطنية صامدة فى وجه المستعمر ، فكان ان بلور الحزب هذا التكتل الجماهيرى . اما الحزب الثانى فكان ايضا اقل دراية بممارسة المعارضة ، لانه ولد فى الحكم ، وكان ذلك فى عهد حكومة عبد الله ابراهيم فى ١٩٥٩ بعد ان انشق عن الحزب الاول . لهذا كانت المعارضة بالنسبة له متمثلة اساسا فى مواجهة الحزب الاخر .

ولكن الحزبين لمسا فى الدستور الجديد اعلانا بنهاية الحياة الحزبية فى المغرب ، ولهذا كان عليهما ان يرفضا هذا الدستور ، فلجأ الى مقاطعة الاستفتاء الشعبى ، ولكن اخذا فى الوقت نفسه ، يعملان على التكتل فى شكل « كتلة وطنية » على امل ان تكون هذه الاخيرة اكثر قدرة على الصمود والمطالبة بنظام ملكى دستورى وديموقراطى .

ولكن بقى الخط الوحيد الذى اتفق عليه الحزبان ، وهو المقاطعة وعدم المشاركة فى الحكم على النحو الذى فرضه الملك . والملاحظ ان المقاطعة الحزبية سلاح ذو حدين ، لانها فى حد ذاتها موقفا سلبيا لا يكتسب فعالية الا اذا صاحبها عمل جماهيرى ايجابى ، وهو مالم يوفق اليه الحزبان فتحولت المقاطعة بذلك الى مبدأ استغلته السلطة الملكية ، لكى تمضى فى طريقها وتتجاهل كافة المطالب التى وضعها الحزبان كشروط للمشاركة فى الحكم . وفى اكتوبر ١٩٧٠ اجرى الملك الحسن الانتخابات البلدية والقروية ، مما ادى الى تشكيل برلمان يعكس نظام المخزن العتيق ، القائم على الاقطاع والوصولية والانتهازية ، وان كان كل ذلك فى ثوب عصرى جديد .

**تمرد الفلاحين** : وكان الفلاحون اول ضحايا هذه السياسة الملكية القائمة على التودد

للبورجوازية الصاعدة ، فلم تلبث ان قامت حركة تمرد فى اوساط الفلاحين فى ديسمبر ١٩٧٠ ، وذلك فى عدة اماكن مثل « سوق الثلاثاء » « وسوق الاربعاء » « وسطات » وغيرها من المناطق الزراعية . وقد قامت هذه الحركة احتجاجا على تحويل جزء من الاراضى التى كانت ملكا للمستعمرين الفرنسيين ، الى الملاك الكبار . وكانت النتيجة ان لجأ الملك - بمساعدة الجنرال اوفقير - الى القوات الاحتياطية لوزارة الداخلية لقمع المتمردين . وقد أسفرت هذه العملية عن صدامات عنيفة ودامية . والملاحظ ان حركة الفلاحين كانت تطالب ايضا بتطبيق اصلاح زراعى يقضى على الاقطاع والاستغلال الطبقى .

**اختطافات واعتقالات :** وفى نهاية عام ١٩٧٠ تفشت ظاهرة الاختطاف فى صفوف القيادات السياسية المعارضة ، كما تم خلال نفس الشهر اعتقال اكثر من ١٠٠ شخص بتهمة التآمر ضد الامن الداخلى .

تلك هى اذن الاوضاع المتدهورة التى آل اليها المغرب خلال الفترة فيما بين ١٩٦٣-١٩٧٠ ، وهى تسجل مدى تقهقر التنظيمات السياسية - من احزاب ونقابات ومنظمات طلابية - على المسرح السياسى الذى اصبحت تحتله البورجوازية التكنوقراطية التى وضعتها السراى فى المراكز الادارية ، بهدف الاعتماد عليها للاستغناء عن التنظيمات السياسية .

**وضع الجيش المغربى :** وقد اعتاد نظام الحكم الملكى المطبق فى المغرب - وهو نظام مطلق - ان يفترض احداث توازن دائم بين قوتين . لهذا فانه كان فى نفس الوقت الذى يعتمد فيه على « النخبة المستقلة » لمحو النشاط الحزبى من البلاد ، يرتكز ايضا على قوة الجيش لفرض كيانه والابقاء عليه .

ان المغرب ، مثله مثل كل دولة حديثة العهد بالاستقلال ، كان عليه ان يبنى لنفسه جيشا قويا وفقا لمتطلبات الدولة الجديدة . وكما جرت العادة فى الدول النامية ، كانت مهمة هذا الجيش لا يمكن ان تقتصر على الدفاع عن البلاد ضد اعتداء ناجم من الخارج ، بل كانت مهمته ايضا ان يكون اداة منظمة وفعالة لحفظ النظام الداخلى . وقد انشىء الجيش المغربى لكى يكون اداة للسلطة ولحفظ الاوضاع القائمة ، خاصة بعد ان عين الجنرال اوفقير مشرفا على القوات المسلحة الملكية ، فطوع الجيش بيد من حديد ، لكى يكون اداة للقمع .

وكان معظم الجنرالات الذين يشكلون قيادة الجيش المغربى من الضباط القدامى الذين كانوا ينتمون الى الجيش الفرنسى فى عهد الحماية ، وهم ذوو دراية واسعة بالفنون العسكرية . اما الجيش نفسه فقد كان يضم نسبة كبيرة من البربر ، وهم قوم يأنفون عادة من السلطة المركزية ، وان كانوا ايضا قد اشتهروا بولائهم الشديد للملك الذى كان يحاول بشتى الوسائل استمالة الجيش اليه . وكلما بدت له الحاجة لملء مركز حساس ، كان يلجأ الى العناصر العسكرية ذات الكفاءة العالية لكى يتقلدوا مناصب محافظين وعمداء . وفى ١٩٥٩، عين الملك ، للمرة الاولى ، الجنرال مدبوح فى منصب وزير للمواصلات والبريد . وكان للعسكريين ايضا نشاط هام فى مجالات التجارة فكان بعض منهم يعدون من كبار رجال الاعمال وكثيرا ما كان الملك يوزع عليهم الاراضى كلما سنحت له الفرصة .

وكان لمثل هذا التداخل والتشابك بين مصالح العسكريين والبورجوازيين والتكنوقراطيين الملتفين حول العرش ، ما يرضى السلطة الملكية التى كان يهمها الى أبعد الحدود ، منع أية قوة سياسية ذات شأن فى مواجهتها كما كان هذا المخطط يضمن لشخصية الملك البقاء فوق الجميع .

## ازمة الحكم : يوليو ١٩٧١ - اغسطس ١٩٧٢

ولكن هذه السياسة الملكية ، سرعان ما تمخضت عن عدة عوامل ادت فى النهاية الى تفاقم ازمة الحكم فى المغرب ، واهمها تفشى الرشوة والفساد فى اوساط القيادات البورجوازية التكنوقراطية التى احتكرت المراكز الادارية فأثرت ثراء فاحشا ، بينما تدهورت اقتصاديات البلاد ، وانتشرت البطالة على نطاق واسع جدا .

وقد انطلقت الشرارة الاولى فجأة فى ١٠ يوليو ١٩٧١ عندما قام عدد كبير من صغار الضباط وطلبة الكلية الحربية بمحاولة فاشلة لاغتيال الملك الحسن الثانى فى قصره فى السخيرات . بينما قامت مجموعة اخرى من العسكريين فاحتلت مبنى الاذاعة المغربية فى الرباط واعلنت الجمهورية .

ولعل اهم ما أسفرت عنه هذه المحاولة هو انها طرحت لاول مرة موضوع ولاء الجيش لشخصية الملك ، ومن جهة اخرى فأنها قد اظهرت ما هنا لك من انقسامات فى صفوف الجيش ، فقد ثبت وجود عناصر عسكرية تحمل الملك مسئولية الاوضاع

المتدهورة فى البلاد ، بينما تطرح اخرى مشكلة نظام الحكم المطبق . واخيرا وهو الاهم فان المحاولة كانت تؤكد وجود موجة من الاستياء فى صفوف الجيش . ولهذا بادر الملك بتكليف الجنرال اوفقير بأعادة تنظيم الجيش ، وفى الوقت نفسه تعهد امام شعبه بادخال الاصلاحات اللازمة بالنسبة الى شئون الدولة .

وعندما ادرك الملك محاولة اغتياله فى السخيرات قد زلزلت اهم القاعدتين اللتين كان يعتمد عليهما فى حكمه ، بادر فوضع سياسة استهدفت احداث توازن جديد فى القوى السياسية ، تتيح له الحفاظ على العرش ونظام الحكم . فقام باتخاذ اجراءات للحد من الرشوة والفساد فى صفوف الادارة وذلك بأن أمر باعتقال عدد من الشخصيات ، كما رفع الحد الادنى من الاجور ، وكلها اجراءات هامشية لا تعالج جوهر المشكلة التى طرحتها احداث السخيرات لهذا شرع الملك الحسن أيضا فى انفتاحة جديدة تجاه احزاب المعارضة فأعلن عن اصدار دستور جديد .

## الحوار الملكى مع الاحزاب

وخلال الاحد عشر شهرا التى تلت محاولة الانقلاب العسكرى الاولى اخذ الملك يناشد الاحزاب المشاركة فى الحكم ، ولكنه فى الوقت نفسه لم ينزل عن أى جزء من السلطات التى يملكها ، اذ اكتفى بادخال شكليات ديموقراطية فى الدستور ، مطالبا فى نظير ذلك بالتفاف الجميع حول العرش .

ولكن ، كما سبق أن قلنا ، كانت الاحزاب داخل الكتلة الوطنية لا تتحد فى شىء سوى المعارضة لنظام الحكم ، والمطالبة بنظام دستورى ديموقراطى . اما فى مجال المساومة مع العرش ، فلم تكن قد وضعت أولويات تفصيلية عن السلطات التى تريد انتزاعها . لهذا سرعان ما اشتدت الانقسامات داخل الجبهة الحزبية ، وكانت النتيجة ان فشلت فى فرض مطالبها . وتأكد مرة أخرى ضعف مركزها كقوة سياسية فى مواجهة العرش .

وفى أول مارس ١٩٧٢ ، قرر الملك تجاهل الاحزاب ، فأعلن عن طرح الدستور الجديد للاستفتاء الشعبى . وكان موقف الاحزاب بالطبع مقاطعة هذا الاستفتاء . وفى ابريل طالب الملك الاحزاب بالمشاركة فى الحكم ، فلما رفضت ذلك ، تم تشكيل حكومة جديدة من التكنوقراطيين ، قدمها الملك على انها مكلفة بأحداث اصلاحات جذرية ولكنها كانت فى الواقع امتدادا جديدا للحكم الملكى .

## محاولة الاغتيال الثانية وابعادها :

وجاءت المحاولة العسكرية الثانية لاغتيال الملك على ارضية سياسيةمغربية يسودها التمزق والتشتيت ، ولكنها ادخلت عنصرا جديدا على المسرح السياسى . فمنذ تاريخ الاستقلال ، فان الصراع الداخلى طوال هذه الفترة لم يتعرض مرة واحدة للملك فى شخصه . ولكن احداث السخيرات ومحاولة الاغتيال الثانية نمتا عن وجود قوى داخل المغرب تعمل على ازاحة الملك الحسن الثانى ، بل ان هناك أيضا عناصر فى الجيش تريد تغيير النظام الملكى نفسه ، وهو الذى كان حتى منتصف العام الماضى مازال يشكل اساس الوحدة المغربية .

وفى ضوء هذا التطور الجديد لازمة الحكم الملكى فى المغرب يمكننا ان نستخلص الخط السياسى الذى سيلجأ اليه الملك الحسن : سيركز اساسا على القضاء على كل ما يهدد عرشه ، ولن يتردد فى اتخاذ الاجراءات الصارمة والعنيفة فى سبيل تحقيق هذا الهدف . اما من حيث التنازلات التى تنتظرها الاحزاب من عاهل البلاد ، فانها لا تشكل جوهر الازمة القائمة بين السراى والجيش ، وبالتالى أصبح من المؤكد أن الملك لن ينزل عن شىء . وهو ما أوضحه فى حديث ادلى به الى الصحفى الفرنسى ادوارد سابلييهعندما افصح عن تصوره الشخصى للديموقراطية البرلمانية المغربية اذ قال : « اننى اعتقد أن الديموقراطية للشعب ومن الشعب ، أمر قد أصبح باليا فى القرن العشرين ، فقد اصبحت الديموقراطية حكم الشعب وللشعب من خلال نخبة مختارة من صفوف الشعب . وعندما اقول النخبة لا أقصد الرجل اللامع الذى يحيا فى خيالات نظرية لا تجد مجالا للتطبيق ، بل اقصد الرجل الواقعى الذى يتكيف على صورة بلاده ، ولديه صورة اجمالية لحقائق بلاده . هذا الرجل النخبة هو الذى يجب ان يشكل اطار الديموقراطية . »




# المعارضة الألمانية وسياسة الانفتاح على الشرق

نزيرة الافندى

**تشير** الاحداث السياسية الاخيرة فى المانيا الغربية الى مدى التأزم الذى وصل اليه الصراع على اشده بين حكومة ويلى براندت الائتلافية وهى تضم الحزب الاشتراكى الديموقراطى والحزب الديموقراطى الحر . والمعارضة المتمثلة فى الحزب الديموقراطى المسيحى وجناحه البافارى • وكان قد تقرر تقديم موعد الانتخابات العامة فى الجمهورية الاتحادية عاما تقريبا ( ٣ ديسمبر ١٩٧٢ بدلا من سبتمبر ١٩٧٣) ثم لجأ ويلى براندت أخيرا الى افتعال هزيمة فى الثقة بحكومته داخل البرلمان عند التصويت على الميزانية العامة وهو يستهدف اساسا التبكير باجراء الانتخابات العامة حيث ادرك بأن الظروف الحالية مازالت تسمح لحكومته بالتغلب على المعارضة والحصول على ثقة جديدة •

والواقع أن قرار التبكير بموعد الانتخابات لم يكن مفاجأة فى داخل أو خارج الدوائر الالمانية الاتحادية، ولكنه كان نتيجة منطقية • فى ضوء تعاظم حدة الصراع بين الحكومة والمعارضة • وعلى الرغم من أن جذور هذا الصراع تعود الى اكتوبر ١٩٦٩ عندما تولى فيلى برانت زعيم الحزب الاشتراكى الديمقراطى ـ ولاول مرة منذ انشاء جمهورية ألمانيا الاتحادية ـ منصب المستشارية • بينما احتل الحزب الديمقراطى المسيحى صفوف المعارضة ، الا أن الصراع بين الطرفين بلغ ذروته ابان مناقشة التصديق على المعاهدتين اللتين وقعتهما بون وكل من موسكو ووارسو •

كما كان تقديم موعد الانتخابات هو الوسيلة الوحيدة لحسم هذا الصراع الذى خلق نوعا من الجمود السياسى ، حيث أصبح لكل من الحكومة والمعارضة ٢٤٨ صوتا ، وأصبح بالتالى من المستحيل ـ تقريبا ـ الموافقة على أى تشريع هام ، بما فى ذلك ميزانية عام ١٩٧٣ ، اذ أن تقديم أى مشروع أو اقتراح الى البوندستاج ( مجلس النواب ) وحصوله على ٢٤٨ صوتا فى تأييده ومثل هذه الاصوات فى معارضته ، يعد فاشلا •

ثم جاءت استقالة كارل شيللر وزير الاقتصاد والمالية ، وجوهان باتست شولهورن وزير الدولة لشئون الاقتصاد والمالية فى الرابع من يوليو ، بمثابة دفعة قوية فى طريق التعجيل باجراء الانتخابات ، حيث أبدت المعارضة حجة أخرى فى المجال الداخلى • وقد عبر عن ذلك المتحدث باسم المجموعة البرلمانية للمعارضة بقوله « ان هاتين الاستقالتين توضحان مدى الازمة التى تواجهها الحكومة ، وخاصة المستشار برانت الذى يجب عليه استخلاص نتائج الموقف والاستقالة بدوره » . وقد جاء فى استطلاع للرأى العام أعلنت نتائجه فى ٢١ يوليو ، أى فى اعقاب استقالة شيللر ، أن ٤٥ فى المائة من الالمان الغربيين يعتقدون أن رينيه بارزل زعيم الحزب الديمقراطى المسيحى سيرأس الحكومة القادمة فى تآلفه مع فرانز جوزيف شتراوس ، بينما بلغت نسبة الاصوات التى يتوقع فوز برانت بها ٣٩ فى المائة فقط

وقبل التعرض لمركة التصديق على معاهدتى موسكو ووارسو ، وحقيقة موقف المعارضة تجاه

الانفتاح على الشرق ، لابد من التعرف على الخط السياسي لفيلي برانت في مواجهة المعارضة ، والعوامل التي ضاعفت من حساسية موقفه .

## سياسة برانت الشرقية

## ورد الفعل الداخلي ازاءها :

اعتبر تولي فيلي برانت منصب المستشار في اكتوبر ١٩٦٩ بمثابة نقطة تحول في السياسة الالمانية ، وبخاصة في المجال الخارجي . فالى جانب زعامة برانت للحزب الديمقراطي الاشتراكي ، هناك المبادرات النشطة تجاه الشرق ، التي قام بها ابان توليه منصب عمدة برلين ، ثم وزير الخارجية في حكومة المستشار السابق كيسنجر ، والتي اقيمت خلالها علاقات دبلوماسية بين بون وكل من بلجراد وبوخارست .

وبالتالي ، كانت المعارضة والحكومة ممثلين لخطين سياسيين مختلفين : أولهما راض وقانع بعلاقاته مع الدول الغربية ، ويوصم كل خطوة نحو الشرق بانها صفقة على غرار اتفاقية « رابالو » الموقعة مع الاتحاد السوفيتي أما الحكومة فقد عبرت عن الاتجاه الثاني وهو Ostpolitik ، أي الانفتاح نحو الشرق بقولها « اننا نحاول اللحاق بالركب فحسب ، اذ أن لكل دولة من حلفائنا علاقات طبيعية مع الكتلة الشرقية ، وبدرجة أكبر مما نتمتع به نحن » .

فبرانت يرى أن الحجة التي تستند اليها المعارضة والتي تنصرف الى تنازله عن الكثير للجانب الاخر ليست سليمة ، اذ أن سياسة ألمانيا الغربية الخاصة بمحاولة عزل المانيا الشرقية أصبحت تحمل في داخلها بذور فشلها ، وانه قد تخلى فقط عن مواقف المساومة البالية . وقد عبر عن ذلك بقوله « ينتظر اليمين الالماني منا ، أن نكسب حربا خسرها هتلر ، فلنكف عن الاحلام » . وحكومة بون في مسعاها نحو التقارب مع الشرق ، لم تنس علاقاتها الوثيقة والوطيدة مع الغرب ، فأوضحت على لسان متحدثها الرسمي « آلزر » « أن هناك حدا لا يمكن تجاوزه في الحوار مع الشرق ، وذلك الحد الذي يفرضه انتماء المانيا الى المعسكر الغربي وحلف الاطلنطي » .

### ١ ـ موقف المعارضة :

شنت المعارضة هجوما عنيفا لا هوادة فيه على سياسة الحكومة الفيدرالية تجاه الشرق ، والموقف « المهين » ـ من وجهة نظرها ـ الذي يقفه برانت تجاه الكتلة الشرقية . ولذا حاولت بكافة الوسائل اسقاطه لا لان سياسته خاطئة فحسب ، ولكن لان الحكومة يجب أن تهزم .

الا أن الحزب الديمقراطي المسيحي يفتقد المقدرة على تقديم خطة عمل لافكاره ومبادئه التي ينادي بها ، ويتخذها أساسا لحملته ضد الحكومة الفيدرالية ، وهي :

ا ـ عدم الاعتراف بجمهورية ألمانيا الديمقراطية .

ب ـ عدم تحقيق تنازلات من جانب ألمانيا الاتحادية ، في سبيل احداث مزيد من التقارب مع شرق أوروبا .

فعندما أعلن برانت في تصريح الحكومة الصادر في ٢٨ اكتوبر ١٩٦٩ ، أن سياسته الخارجية تقوم على منطق دولتين ألمانيتين داخل أمة واحدة ، هاجم كيسنجر ـ وكان وقتئذ زعيم المعارضة ـ هذا الاتجاه بشدة ، وأعلن أنه يفضل الكلام عن اعادة الوحدة بين شعبي المانيا الواحدة .

وعلى الرغم من اعترافه بعدم امكانية تحقيق هذه الوحدة بالوسائل التقليدية ، الا أنه لم يتمكن من تحديد الوسائل البديلة الكفيلة بتحقيق هذه الوحدة ، الامر الذي أضعف من وجهة نظره ، ويعد ذلك مكمن الضعف في تفكير أي سياسي لا يتسم بالواقعية .

### ٢ ـ حساسية موقف برانت :

وعلى الرغم من مباركة الدول الغربية ، وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية ، لسياسة برانت تجاه الشرق ، الامر الذي دعم موقفه في مواجهة المعارضة الداخلية ، الا أن حكومته كانت في مركز حرج منذ توليها الحكم لعدة أسباب :

أولا : لا زال منطق دولتين ألمانيتين داخل امة واحدة ، يلقى معارضة شديدة من جانب اليمين الالماني . وقد اتضحت هذه المعارضة بصورة عنيفة خلال معركة التصديق على معاهدات بون وكل من موسكو ووارسو .

ثانيا : ضآلة الاغلبية التي كان برانت يتمتع بها

فى البوندستاج ، والتى تتمثل فى اثنى عشر صوتا فقط .

**ثالثا :** يعانى الحزب الديمقراطى الحر ، شريك « برانت » فى الائتلاف ، من الانقسام على نفسه حيال اعادة توحيد ألمانيا .

**رابعا :** يدعم اكسل شبرنجر ، وهو من اليمينيين المتطرفين ، الاتجاه المناوىء لسياسة فيلى برانت بما يملكه من جهاز صحفى ضخم ، فهو يسيطر على ما يقرب من ٩٠ فى المائة من الصحف التى توزع على الصعيد القومى ، وتتسم معارضته بالعنف الشديد ، وكان له دور فعال فى تصعيد حدة الحرب الباردة ضد الشرق .

## ظروف التصديق على معاهدتى موسكو ووارسو :

صدق البوندستاج ( مجلس النواب ) فى السابع عشر من مايو ١٩٧٢ وباغلبية ضئيلة ، كما هو واضح فى الجدول رقم ( ١ ) على المعاهدتين الموقعتين بين ألمانيا الغربية وكل من الاتحاد السوفييتى فى ١٢ أغسطس ١٩٧٠ ، وبولندا فى ٧ ديسمبر ١٩٧٠ .

وقد حصلت المعاهدة الاولى على تأييد ٢٤٨ صوتا ، ورفض عشرة اعضاء ، وامتناع ٢٣٨ عن التصويت من مجموع الاعضاء البالغ عددهم ٤٩٦ عضوا . أما المعاهدة الثانية الموقعة مع وارسو ، فقد ايدها ٢٤٨ وعارضها ١٧ مع امتناع ٢٣٠ عضوا عن التصويت .

وقد كانت المناقشات الخاصة بهاتين المعاهدتين والتى استمرت منذ بداية عام ١٩٧٢ حتى تاريخ التصديق عليهما ، بلورة حية لعنف ومرارة الصراع السياسى والحزبى بين فيلى برانت وفالتر شيل ممثل الائتلاف الحكومى من جهة ، ورينيه بارزيل وجوزيف شتراوس ممثلى المعارضة من جهة اخرى ، بالاضافة الى ما ارتبط بها من أزمات حادة كادت ان تعصف بمصير فيلى برانت السياسى ، وكذلك بمصير سياسة الانفتاح على الشرق ، والتى تمثل استجابة واقعية لحقائق العصر بصفة عامة ، والواقع الفعلى فى القارة الاوروبية بصفة خاصة .

فقد وضعت المعارضة ثلاث نقاط أساسية كشرط مسبق للتصديق على المعاهدتين وهى :

١ ـ الاعتراف بالوحدة الاوروبية الموسعة .

٢ ـ حق الالمان فى تقرير مصيرهم

٣ ـ ان تتاح اجراءات تخفيف انسانية بالنسبة لمواطن المانيا الديمقراطية ، تتضمن حرية المرور ، والحصول وتبادل المعلومات لمواطنى الـ ... بشطريها .

والى جانب هذه النقاط الثلاث ، طالبت المعارضة بضرورة الاطلاع على محاضر المحادثات بين بون وموسكو ، والا تعد هاتان المعاهدتان بديلتان عن عقد معاهدة سلام ، والا تؤثران على حق الشعب الالمانى فى تقرير مصير وحدته .

ولم يكتف الحزب الديمقراطى المسيحى بابداء ملاحظاته وشروطه الخاصة بالتصديق على المعاهدتين ، بل شن حملة شعواء تنادى باستقالة برانت ، دعمتها فيها الصحافة اليمينية المتطرفة ، بل ان هذه الاخيرة كانت تمهد الطريق امام المعارضة وأبرز مثال على ذلك العدد الصادر من صحيفة « بيلد زيتونج » اليومية فى الثانى من مارس ١٩٧٢ وهى تابعة لمجموعة « شبرنجر » فقد تصدر الصحيفة عنوان رئيسى كبير يقول « هل

جدول رقم [ ١ ]
توزيع اصوات الاعضاء فى البوندستاج خلال عملية التصديق .

| | مؤيد | معارض | ممتنع | اجمالى الاصوات |
|---|---|---|---|---|
| معاهدة بون ـ موسكو | ٢٤٨ | ١٠ | ٢٣٨ | ٤٩٦ |
| معاهدة بون ـ وارسو | ٢٤٨ | ١٧ | ١٣٠ | ٤٩٥ |
| البيان المشترك للسياسة الخارجية | ٤٩١ | ـ | ٥ | ٤٩٦ |

يستقيل برانت ؟» ووزعت الصحيفة أكثر من أربعة ملايين نسخة ، فبالاضافة الى المقال الذى كتبه « شبرنجر » فى اليوم السابق لهذا التاريخ ، وندد فيه بالخطر القاتل لسياسة الانفتاح نحو الشرق وفى مساء نفس اليوم طالب « كونراد كراسك » سكرتير عام الحزب الديمقراطى المسيحى باستقالة الحكومة ، لان برنامجها الخاص بالاصلاحات فى المجال الخارجى لم يعد سوى اطلال ، ولم يعد امام مثل هذه الحكومة السيئة الا ان تنسحب لانها لم تعد تحظى حتى بتأييد ناخبيها انفسهم : كما صرح « بارزل » ، زعيم المعارضة فى حديث ادلى به الى صحيفة « فلت ام سونتاج » بان افضل حل فى نظره لهزيمة الحكومة ، هو اجراء انتخابات عامة .

ثم جاءت نتيجة الانتخابات الاقليمية فى مقاطعة « بادنفورتمبرج » جنوب غربى المانيا فى صالح الحزب الديمقراطى المسيحى ، مما حفز المعارضة على تقديم مشروعها بسحب الثقة من فيلى برانت وترشيح « رينيه بارزيل » وكأنه فى اليوم التالى على الفور وهو ٢٤ ابريل ١٩٧٢ .

ولكن فوز « برانت » باغلبية صوتين فى اقتراع سحب الثقة نتيجة التأييد السياسى والشعبى بل والدولى الذى تمثل فى منحه جائزة نوبل للسلام تقديرا لسياسته الخارجية الذى احاط به ، ثم هزيمته عند مناقشة ميزانية المستشارية جعلت المستشار الالمانى واعيا بحقيقة الشلل الذى أصاب البوندستاج ولهذا تقدم باقتراحه الخاص باصدار بيان مشترك عن السياسة الخارجية ، تشترك فى وضعه الاحزاب الثلاثة الممثلة فى البرلمان ، عن طريق تبادل وجهات النظر ،وايجاد حد ادنى من التفاهم ، يكفل القضاء على تحفظات المعارضة ازاء معاهدتى موسكو ووارسو .

وتحقيقا لهذا الاقتراح ، تم عقد عدة اجتماعات بين المستشار الالمانى وزعيم المعارضة بالاضافة الى الاجتماعات التى تمت بين المجموعات البرلمانية الثلاث ، لبحث تفاصيل البيان المشترك الذى تم ابلاغ مضمونه الى كل من السفير السوفيتى « فالنتين فالين » ، وكذلك سفراء كل من واشنطن وباريس ولندن فى بون .

كما فتحت الحكومة امام « كورت بيرنباخ » النائب المسيحى الديمقراطى وممثل المعارضة الملفات الخاصة بتفاصيل المحادثات السرية بين بون وموسكو ، الامر الذى سهل من امكانية التوصل الى البيان المشترك الخاص بالسياسة الخارجية ، مع اطلاق المعارضة الحرية لاعضاء حزبها فى التصويت على المعاهدتين دون خوف من أى لوم .

وتم التصديق فى ١٧ مايو ١٩٧٢ وبالاغلبية التى سبق الاشارة اليها - بعد ان تضمن البيان المشترك ان هاتين المعاهدتين لاتؤثران على الاتفاقيات الدولية الثنائية او المتعددة الاطراف التى أبرمها الطرفان المتعاقدان سلفا ، او الاتفاقيات التى تهمهما .

وهكذا فان جمهورية المانيا الاتحادية لم تتصرف على سبيل المثال الا باسمها هى فقط ، بالنسبة لمسالة خط نهرى الاودر ينس . ولا يمكن ان تلزم اية دولة المانية ذات سيادة تنشأ فى المستقبل على أثر توحيد الدولتين ومن جهة اخرى ، فان معاهدة بوتسدام عام ١٩٤٥ قد أوضحت تخطيط الحدود الخاص بخط الاودر - ينس ولكنها ارجأت صراحة تخطيطه النهائى الذى ينبغى ان يرتبط بعقد معاهدة صلح .

واخيرا ، فان جمهورية المانيا الاتحادية أكدت من جديد ، الحقوق التى تحتفظ بها الدول الاربع الكبرى التى انتصرت فى الحرب ، وهى الولايات المتحدة ، والاتحاد السوفيتى وفرنسا وبريطانيا ، فى جميع انحاء المانيا .

كذلك اوضح فالتر شيل وزير خارجية المانيا الاتحادية ، فى خطاب سلمه بمناسبة التوقيع على المعاهدة الى وزارة الخارجية السوفيتية ان هذه المعاهدة لا تتعارض مع اهداف سياسة جمهورية المانيا الاتحادية ، التى تسعى الى اقرار حالة من السلام فى اوربا يتمكن فيها الشعب الالمانى من استعادة وحدته ، عن طريق تقرير المصير » .

## مزايا التصديق على المعاهدتين :

فى تناولنا لاهمية التصديق على معاهدتى

موسكو ووارسو نجد ان الحزب الديمقراطى المسيحى ، وجناحه البافارى قد ركزا معارضتهما على أساس ما تتضمنه هاتين المعاهدتين من تفريط فى حقوق الغرب ، وتقديم تنازلات للشرق مقابل لا شيء ، وانه لابد من التأكيد وضمان حرية مواطنى المانيا الديمقراطية فى المرور ، وتبادل الزيارات ، والمعلومات . مع مواطنى المانيا الفيدرالية ، ونفس الوضع بالنسبة لسكان برلين الغربية ، وسكان برلين الشرقية وتناسيا ان التصديق على هاتين المعاهدتين يعد حجر الزاوية فى مستقبل الامن الاوروبى ، وازالة التوتر ، واحلال التعاون بين دول حلف وارسو ودول حلف الاطلنطى فالتصديق على هاتين المعاهدتين كان ضرورة لعدة أسباب :

**اولا** : ان اتفاقية برلين التى تم التوصل اليها فى الثالث من سبتمبر ١٩٧١ وكذلك الاتفاق الموقع بين دولتى المانيا فى الحادى عشر من ديسمبر من نفس العام ، بالاضافة الى الاتفاقيات الثنائية الاخرى بين دولتى المانيا والخاصة بالمرور بينهما ، لم يكن فى الامكان وضعها موضع التنفيذ الفعلى قبل تصديق البوندستاج على معاهدتى موسكو ووارسو ، وقد أوضح فيلى برانت ذلك خلال القراءة الاولى للمعاهدتين فى شهر فبراير ١٩٧٢ القرار الذى سيتخذه البوندستاج بشأنهما سوف تكون له أهمية كبرى بالنسبة للهدف الاكبر ، الا وهو تحسين العلاقات بين الشرق والغرب ، وضمان مستقبل افضل للدولتين الالمانيتين .

**ثانيا** : المناخ الدولى الذى كان يحيط بمناقشة التصديق على المعاهدات كان يؤيد الخط السياسى الذى انتهجه برانت تجاه الشرق . فقد تمت زيارة الرئيس نيكسون لموسكو بعد اسبوع واحد من تاريخ التصديق على المعاهدات ، حيث تمت مناقشة الوضع فى القارة الاوروبية ومستقبل مؤتمر الامن الاوربى الذى يعد معاهدتى موسكو ووارسو خطوة بناءة تجاهه . فكيف يستقيم القول بان سياسة الانفتاح على الشرق تسليم واذلال ، فى الوقت الذى يزور فيه رئيس الولايات المتحدة زعيمة المعسكر الغربى ، عاصمة المعسكر الشرقى بحثا عن التقارب والتفاهم ؟

**ثالثا** : وفيما يتعلق بوصف المعارضة لمعاهدة بون - موسكو - بانها اطلقت يد السوفيت فى القارة الاوروبية وان بون نزلت عن كل شيء مقابل لا شيء ، نجد أن نبذ استخدام القوة لا يؤثر على جمهورية المانيا الاتحادية ، لانها لم تكن تملك من القوة ما يتيح لها تهديد الاتحاد السوفيتى وبالتالى فهى لم تنبذ شيئا !

يضاف الى هذا ان موسكو لم تهدد بالتقدم فى الاراضى الالمانية ، ولكن الولايات المتحدة لوحت بالانسحاب ولو الجزئى - من أرض الراين ، وهذا يفقد المانيا الغربية السند القوى فى مواجهة الاتحاد السوفيتى .

**رابعا** : كذلك أوضحت المذكرة الملحقة بالمعاهدات والموجهة من الحكومة الالمانية الى الحكومة السوفيتية ان توقيع المعاهدة لا يتعارض وهدف « بون » الرامى الى توحيد الشعب الالمانى مرة اخرى او يحول دون السعى الى الوحدة الاوروبية .

والواقع يظهر ان امكانية التوحيد لم تكن جدية بالصورة التى يطالب بها الديمقراطيون المسيحيون وقد أوضح ذلك « اوجستوجوريبود » المحرر فى صحيفة كوريبرى دى لاسيرا الايطالية ( ١٢ - ٨ - ١٩٧٠ ) حين قال انه وجه سؤالا الى « خوف بونتانو ، وزير الخارجية الالمانى فى عهد اديناور ، وهو « هل تعتقدون انتم الالمان ان التوحيد ممكن ؟ وان اجابة الوزير الالمانى كانت بالنص الحرفى « لا أحد يعتقد فى هذا ، ولكن لا أحد يقول ذلك لان من يقوله يخسر الانتخابات » .

### حقيقة موقف المعارضة الالمانية

وقد يبدو ، لاول وهلة ، ان هذا الصراع العنيف بين الحكومة والمعارضة ، انعكاس لتمسك الاخيرة بموقفها تجاه الشرق والوحدة الالمانية ، او أنه التزام حزبى من جانب رينيه بارزيل زعيم الحزب الديمقراطى المسيحى للدفاع عن مصالح المانيا الاتحادية ، او المحافظة على المكاسب الاقتصادية التى حققتها ، حتى اصبحت عملاق الاقتصاد الغربى .

الا ان تتبع تطورات الاحداث خلال الثلاثين

شهرا التى مضت على تولى حكومة برانت الحكم حتى تاريخ التصديق على المعاهدات فى شهر مايو ١٩٧٢ ، نجد ان موقف المعارضة ازاء سياسة الانفتاح على الشرق كان جزءا من خطة طويلة المدى لاسقاط الحكومة لا أكثر أو أقل ، وهى تقوم ، بعد تعبئة الرأى العام فى مواجهة فيلى برانت ، على ثلاث خطوات هى :

اولا : تحقيق انتصارات فى انتخابات الاقاليم ، وبذلك يقوم الدليل القاطع على ان غالبية السكان لا تقر المبادرات الحكومية فى السياسة الخارجية . وعندما جاءت نتيجة الانتخابات الاقليمية التى اجريت فى الرابع عشر من يونيو ١٩٧٠ فى كل من وستفاليا والسار وساكسونيا فى صالح حزب المعارضة ، اعتبر الحزب الديمقراطى المسيحى ان الوقت ملائم لتنفيذ خطته خاصة وان سياسة التقارب مع الشرق ، على الرغم من الانتقادات التى وجهت اليها من جانب المعارضة ، كانت تحتل صور الوعود السياسية التى عرضها مرشحو الحزب الاشتراكى والحر فى الحملة الانتخابية ٠

ثم جاءت نتيجة الانتخابات الاقليمية التى أجريت فى ٢٣ ابريل ١٩٧٢ فى مقاطعة بادنفورتحبورج فى صالح المعارضة ايضا ، حيث حصلت على ٦٥ مقعدا ، مقابل ٦٠ مقعدا فى انتخابات عام ١٩٦٨ ، بينما حصل الحزب الاشتراكى على ٤٦ والديمقراطى الحر على ٩ مقاعد .

وان كان تقدم الحزب الديمقراطى المسيحى فى هذه الانتخابات على حساب تقلص مكانة الحزب الديمقراطى الحر ، الا ان ذلك كان بصورة نسبية ، ذلك ان الحزب الديمقراطى الوطنى المتطرف والذى حصل على ٩ر٨ فى المائة فى انتخابات عام ١٩٦٨ لم يدخل هذه الانتخابات ، ودعا انصاره الى التصويت مع الحزب الديمقراطى المسيحى وقد أوضح بيان اللجنة التنفيذية للحزب الوطنى فى اعقاب اعلان نتائج الانتخابات ، أن فضل فوز المعارضة يعود اليه ، وطالبها البيان بأن تتبع كلماتها بالعمل الوطنى الذى يتمثل فى رفض المعاهدتين ، حتى يعلم العالم ان غالبية الشعب الالمانى لن يوافق على سياسة تسليم المصالح الالمانية للشيوعيين ٠

وقد اشار الى هذا التعاون بين الحزبيين « كارل شيللر » وزير الاقتصاد والمالية اثناء مناقشة سحب الثقة من فيلى برانت فقد اوضح الوزير الالمانى ان هناك تواطؤا بين الحزب المسيحى والحزب الوطنى يشابه جبهة « كارزبيرجر » التى قامت عام ١٩٣٩ على التحالف بين الالمان المحافظين والوطنيين الاشتراكيين التابعين لادولف هتلر ضد المستشار هنريشى براوننج ، فى حين اتهمت المعارضة ، الحكومة بالاتجاه نحو الجبهة الشعبية ، بسبب الدعم الذى تقدمه حركات اليسار لسياسة الانفتاح على الشرق ٠

**ثانيا : تفتيت الائتلاف الحكومى :**

وكانت المرحلة التالية فى خطة المعارضة الالمانية، هى فصل الحزب الديمقراطى الحر عن الحزب الديمقراطى الاشتراكى ، مستغلة فى ذلك الهزائم التى منى بها الحزب الاول فى انتخابات عامى ١٩٧٠ ، ١٩٧٢ والتى أدت الى حملة نقد شديدة من جانب الجناح اليمينى فى الحزب لسياسة التقارب مع الشرق ٠ فقد طالبت العناصر اليمينية بضرورة الالتجاء الى سياسة أكثر نفعا مما انتهجتها زعامة الحزب الحالية ( فالتر شيل ) والتى تمخضت عن تدهور شعبيته . وقد تزعم حركة التمرد دكتور « مندى » الزعيم السابق للحزب ، وانصرفت مطالبه الى :

ا ـ ضرورة تخلى الحزب عن سياسة التقارب مع الشرق .

ب ـ ان ذلك يقتضى بدوره ، اعفاء فالتر شيل وزير الخارجية من منصبه كزعيم للحزب ، وتقديم التأييد الكافى لوزير الداخلية ( هير جيستر ) لتولى الزعامة مكانه .

جـ ـ فى حالة عدم تحقق المطلبين السابقين فان الحزب سيكون مهددا بالانقسام ، وما قد يترتب على ذلك من مخاطر قيام حزب أحرار آخر .

ولكن أعيد انتخاب فالتر شيل زعيما للحزب باغلبية ساحقة ، حيث حصل على ٢٩٨ من اجمالى الاصوات البالغ عددها ٣٨٤ صوتا ومعارضة ٦٤ ، واستبعاد ثمانية اصوات ، وتغيب ١٤ عضوا ٠

وفى اعقاب ذلك ، انتقل دكتور « مندى » من صفوف النواب مؤيدى الحكومة الى صفوف المعارضة ، بانضمامه الى الحزب الديمقراطى المسيحى . وكانت هذه الخطوة من جانب النائب الليبرالى بداية لسلسلة من التحولات الى صفوف المعارضة ، لم تقتصر على أعضاء الحزب الديمقراطى الحر ، ولكنها امتدت الى اعضاء الحزب الديمقراطى الاشتراكى نفسه ، وان كانت صورتها فى الحزب الاول أكثر حدة .

ومع توالى عملية الانسحاب ، اخذت اغلبية برانت فى البرلمان – والتى كانت تقدر ب ١٢ صوتا – فى التضاؤل ، حتى تلاشت . وأصبحت الحكومة والمعارضة تحتلان عددا متساويا من المقاعد فى البوندستاج وتبلغ ٢٤٨ لكل منهما .

وجدير بالذكر ان هذه التحولات من صفوف الائتلاف الحكومى الى صفوف المعارضة ، لم تكن وليدة معارضة سياسة الانفتاح على الشرق بصفة اساسية ، ولكنها تعزى فى جزء كبير منها ، الى الاوضاع الداخلية للحزبين الاشتراكى والحر ، بالاضافه الى أساليب الاغراء التى تنتهجها المعارضة ، والتى وصلت الى حد تقديم أموال الى النواب لتغير ولائهم الحزبى .

**ثالثا : مشروع سحب الثقة من « برانت » :**

وتمشيا مع خطة المعارضة . وفى أعقاب الاعلان عن نتائج الانتخابات فى ٢٣ ابريل ١٩٧٢ ، تقدمت المعارضة فى اليوم التالى ، ولاول مرة فى تاريخ المانيا الاتحادية منذ ٢٣ عاما ، بمشروع التصويت البناء بسحب الثقة من الحكومة ، وتعنى كلمة التصويت البناء ، ان اى تصويت على سحب الثقة من المستشار الحالى لابد ان يكون مصحوبا بانتخاب مستشار جديد ، وهو رينيه بارزيل فى هذه الحالة .

وقد فسر كورت كيسنجر المستشار السابق لالمانيا ، سبب اقدام المعارضة على هذه الخطوة ، فقال انها انعكاس لمسئولية الحزب الديمقراطى المسيحى فى تدعيم السلام والحرية فى جمهورية المانيا الاتحادية ، بينما الاشتراكيون الديمقراطيون يسعون الى تغير النظام الاجتماعى للدولة ، الامر الذى ترفضه المعارضة ، « اننا لا نريد المانيا اشتراكية ، كما أننا لا نريد ان تنطلق من هذه البلاد الاتجاهات التى تهدف الى صبغ أوروبا بالصبغة الاشتراكية » . كما وجه كيسنجر التحية الى الليبراليين المنشقين الذين هجروا التآلف الحكومى لكى ينضموا الى صفوف الحزب الديمقراطى المسيحى ، كما ركزت المعارضة فى هجومها على ارتفاع الاسعار فى الداخل ، وعدم اتمام الاصلاح الضريبى .

وكان رد الحكومة على هجوم المعارضة يتركز فى الاتى : –

ا – تعد كل من معاهدتى موسكو ووارسو شرطا اساسيا لاتباع سياسة معقولة تجاه الشرق ، وان الدول الغربية تؤيد مبادرات ألمانيا فى هذا المجال ، لانها أصبحت أحد عناصر سياسة التحالف الغربى . بينما المعارضة لم تستطع ترجمة رغبتها فى السلام المشترك الى الواقع الفعلى ، وفى مواجهة جميع الاحزاب الممثلة فى البوندستاج .

ب – ان المعارضة فى انتقادها لسياسة الانفتاح على الشرق ، لم تقدم حلا بديلا جديا ، وان هذه الخطوة من جانب المعارضة ، اذا نجحت ، قد تؤثر على الترتيبات الخاصة ببرلين ، وكذلك اجراءات تخفيف القيود ذات الطابع الانسانى ، والتى تمت بين جمهوريتى ألمانيا .

جـ – ان تغير الحكومة التى تمثل الارادة الشعبية ، نتيجة لانتقال عدد من النواب الى صفوف المعارضة ، انما يعرض الديمقراطية البرلمانية للخطر ، ويجب على هؤلاء النواب أن يحترموا ارادة ناخبيهم ، وأن ارتفاع الاسعار اتجاه ذو صفة عامة فى جميع الدول الاوروبية .

وقد جاءت نتيجة التصويت مخيبة لامال المعارضة ، فقد بلغ عدد من أدلوا بأصواتهم ٢٦٠ ، صوت ٢٤٧ منهم لصالح مشروع سحب الثقة ، واعتراض عشرة ، وامتنع ثلاثة من الاعضاء ، أى بفارق صوتين عن الاغلبية المطلوبة ، وهى ٢٤٩ صوتا .

نخلص مما سبق ، فى ضوء التأييد الشعبى

الذى حصل عليه برانت خلال الاقتراع بسحب الثقة ، الى أن المعارضة لم تكن راغبة - تقريبا - فى تحمل فشل المعاهدتين . ولكن رفع شعار توحيد المانيا يعد مادة للمزايدات الحزبية ، أكثر منه هدفا قوميا ينطلق من الادراك الواعى لواقع الامور فى القارة الاوروبية .

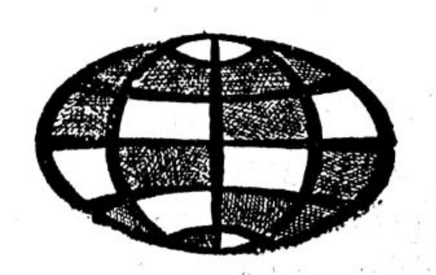
والدليل على ذلك ، التصريحات التى أدلى بها رينيه بارزيل أثناء مناقشة سحب الثقة من فيلى برانت ، فقد أكد ان الحكومة التى سوف يشكلها ، اذا ما سقطت حكومة برانت ، ستنتهج سياسة سلام ، وانه سيبذل جهده لاجراء حوار مع الاتحاد السوفيتى .

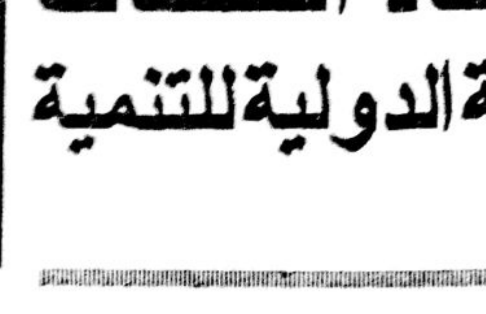
يضاف الى ما سبق أن البيان الخاص بالسياسة الخارجية الذى أعلنه بارزيل أمام المجموعة البرلمانيه للحزب المسيحى الديمقراطى ، والذى نشر فى الصحافه فى ٢٦ أبريل ١٩٧٢ ، أوضح فيه « أن مركزنا وطيد فى حلف الاطلنطى ، ونحن ندعو الى التكامل الاقتصادى والسياسى لاوروبا ، وتعد الجهود التى تبذل من أجل التصالح مع جيراننا الشرقيين ، أحد عناصر سياسة الحزب الديمقراطى المسيحى والجناح البافارى » .

وأكد بارزيل للحلفاء الغربيين ، أن حزبه سيبذل كل ما فى وسعه فى المستقبل من أجل التوصل الى ازالة التوتر ، حيث أعلن « ويستطيع الاتحاد السوفيتى والدول الشرقية الاخرى أن تثق فينا ، وذلك يسرى أيضا على شركائنا فى جمهورية ألمانيا الديمقراطية ، اننا نريد أن نعقد معهم تسويات تتيح لشعبنا أن يعيش حياة أكثر احتمالا مادام لم يتسن التغلب على الانقسام » .

كذلك نشرت الصحف الالمانية - فى نفس التاريخ - انباء منسوبة الى مصادر دبلوماسية موثوق بها فى موسكو ، تفيد بأن زعيم المعارضة الالمانى أكد لقادة الكرملين خلال زيارته للعاصمة السوفيتية فى ديسمبر ١٩٧١ انه ليس لديه اى اعتراض على مضمون معاهدة عدم الاعتداء السوفيتية الالمانية . وأوضح أنه فى حالة توليه منصب المستشار ، فانه لن يسعى الى اعادة النظر فى المعاهدتين ، ولكنه سيكون مستعدا للتعاون مع الاتحاد السوفيتى فى شأن معاهدتى موسكو ووارسو .

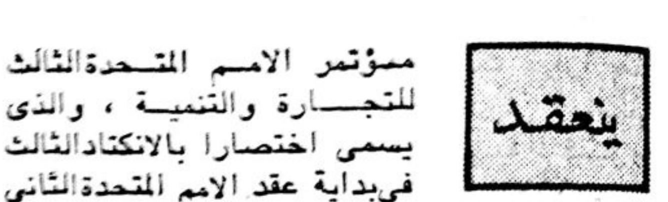
وهنا يثور تساؤل ما هو السبب فى تقلص شعبية حكومة فيلى برانت طبقا لما ورد فى آخر استطلاع للرأى العام ؟ لقد جاء فى الاستطلاع الذى قام به معهد « فيكارت » انه على الرغم من مناقشة سياسة الانفتاح على الشرق التى سيطرت على الحملة الانتخابية خلال شهر ابريل الماضى ، فان معظم الناخبين تأثروا بعوامل سياسة اقليمية ، وليس بالاعتبارات السياسية الفيدرالية ، حيث أن ٦٩ فى المائة من الناخبين أعطوا الاولوية للسياسة الاقليمية ، فى حين أعطى ٢٠ فى المائة فقط الاولوية للسياسة الوطنية ، الامر الذى يقتضى مزيدا من التوازن بين السياسة الخارجية والسياسية الداخلية من جانب الحكومة الائتلافية ، خاصة بعد استقالة كارل شيللر وزير الاقتصاد والمالية والتى أحدثت ردود فعل شديدة فى الدوائر الالمانية والغربية .





# الانكتـــاد الثـــالث
# والاستراتيجية الدولية للتنمية

محمود عسران



**ينعقد** مؤتمر الامم المتحدة الثالث للتجـــارة والتنميـــة ، والذى يسمى اختصارا بالانكتاد الثالث فى بداية عقد الامم المتحدة الثانى للتنمية ( السبعينات ) ، وعلى اثر تفاقم ازمة النقد الدولية ، كما ينعقد فى بداية الترتيبات التى تجرى لاجراء دورة جديدة من المفاوضات التجارية فى اطار منظمة الجات ، بغية تبادل التخفيضـــات الجمركية ، وغير الجمركية ·

وتحاول الدول المتقدمة الغربية أن تحد من نشاط الانكتاد ، بدعوى تلافى الازدواج مع منظمة الجات ومنظمات التمويل الدولية ، فترى أن مسائل العوائق الجمركية وغير الجمركية تدخـــل فى اختصاص منظمة الجات ، وترى ان مسائل النقـــد الدولية تدخل فى اختصاص صندوق النقـــد الدولى ، وترى أيضا أنه لا يجب أن يتدخل الانكتاد فى هذه الموضوعات · بل ان الامر تعدى ذلك ، الى أن أصبحت الدول المتقدمة لا تعطى مشاكل الدول النامية الاهتمام الكافى ، وأصبحت تركز على العلاقات فيما بينها · وقد ظهر واضحا فـــى انفرادها بمعالجة مسائل النقد الدولى دون اشراك الدول النامية ، واعلان الولايات المتحدة والسوق الاوروبية المشتركة واليابان عن بدء دورة جديدة من المفاوضات التجارية فى اطار الجات فى بداية عام ١٩٧٣ ، ورغم أنها ترحب باشتراك الدول النامية فى هذه المفاوضات ، الا أن الدول النامية لن تحظى بالاهتمام الكافى ، سواء فى الترتيبات التحضيرية للمفاوضات ، أو ابان المفـــاوضات نفسها ، وذلك مثلما حدث فى المفاوضات الجمركية التى انعقدت فى اطار الجات عام ١٩٦٤ ـ ١٩٦٧ والتى أطلق عليها « دورة كيندى » ، ولم تحقق الدول النامية من ورائها الا النفر اليسير ·

وازاء ذلك ، فانه كان على الانكتاد الثالث أن يثبت أقدامه فى الموضوعات التى تهـــم الدول النامية ، وتحاول الدول المتقدمة الغربية ابعاده عنها ، وكذلك اتخاذ خطوات تقدمية نحو تنفيذ السياسات المتفق عليها فى الاستراتيجية الدولية للتنمية للعقد الثانى للتنمية ، والتى شارك الجهاز الدائم للانكتاد فى وضعها ، الى أن صدر بها قرار الجمعية العامة رقم ٢٦٢٦ ( دورة ٢٥ ) فى العيد الفضى للامم المتحدة ·

ومما يسترعى الانتباه أيضا فى الانكتـــاد الثالث ، أن رومانيا ، وهى احدى مجموعة الدول الاشتراكية ، أعربت عن تبنيها لمشروعات قرارات الدول النامية ، بل أنها رغبت فى أن تنضم الى مجموعة الدول النامية بطريقة أو بأخرى ، مع احتفاظها بعضويتها فى المجموعة الاشتراكية ، الا أنه نظرا لعدم امكان الجمع بين عضوية مجموعتين من الدول ، فقد اكتفت بتأييد مشروعات قرارات الدول النامية . هذا بالاضافة الى أن هناك دولا أخرى مثل اسبانيا وتركيا واليونان ـ وكلها تدخل فى المجموعة الغربية ـ اعربت ايضـــا فى مناقشات المؤتمـــر عـــن انهـــا دول ناميـــة · وواضـــح ان هـــذه الـــدول ترغب فـــى الاستفادة من الاجراءات التى يتخذها المؤتمر لصالح الدول النامية ، وعلى رأسها النظام العام

للمزايا الذى تمنح بمقتضاه الدول المتقدمة ، مزايا جمركية لبعض صادرات الدول النامية ، ومما هو معروف أيضا أن اسرائيل ليست عضوا فى مجموعة الدول النامية ، وان كانت تعتبر نفسها دولة نامية

ونستعرض فيما يلى القرارات التى أصدرها الانكتاد الثالث ، موزعة حسب اللجان ومجموعات العمل المختلفة :

## أولا اللجنة الاولى : لجنة مشاكل السلع الاولية :

أصدرت لجنة مشاكل السلع الاولية القرارات التالية :

### ١ ـ دخول السلع الاولية أسواق الدول المتقدمة وسياسات الاسعار :

يثير هذا الموضوع خلافا بين الدول المتقدمة من ناحية ، والدول النامية من ناحية أخرى ، منذ المؤتمر الثانى للتجارة والتنمية ، اذ لم يتمكن ذاك المؤتمر من التوصل الى اتفاق حول مشروع تقدمت به الدول النامية فى هذا الخصوص ، فاحاله الى مجلس التجارة والتنمية ، الذى احاله بدوره الى لجنة السلع الاولية التى ناقشته فى دورتين متتاليتين ، ولم تتمكن من التوصل الى قرار بشأنه ، فأعادته الى مجلس التجارة والتنمية الذى أصدر قراره رقم ٧٣ ( دورة ١٠ ) فى تحرير التجارة وسياسة الاسعار • وقد تقدمت الدول النامية بمشروع قرار الى الانكتاد الثالث ، ضمنته برنامجا شاملا لتحرير تجارة السلع الاولية وسياسات الاسعار ، لضمان حصول منتجات الدول النامية على نصيب عادل من الاسواق ، كما يوصى مشروع القرار بعقد مشاورات حكومية قبل ٣١ ـ ١٢ ـ ١٩٧٢ حول السلع الاولية ذات الاهمية التصديرية للدول النامية ، كذلك اوصى بانشاء جهاز لتنسيق هذه المشاورات .

الا أن الدول المتقدمة الغربية لم ترض بهذا المشروع ، وقدم عدد منها مشروعا آخر ، أشار فيه الى المفاوضات التجارية المزمع عقدها فى عام ١٩٧٣ فى اطار الجات ، وأوصى باشتراك الدول النامية فيها ، سواء أكانوا أعضاء أم غير أعضاء فى الجات .

الا أن الدول النامية عارضت هذا المشروع • وازاء ذلك الموقف ، تقدم رئيس المؤتمر بمشروع قرار يحيل مشروعى القرارين المقدمين من الدول النامية والدول المتقدمة الغربية الى مجلس التجارة والتنمية فى دورته الثانية عشرة المقبلة ( أكتوبر ١٩٧٢ ) ، على أن تعقد لجنة السلع الاولية دورتها السابعة ، كدورة خاصة ، لاجراء مشاورات حول السلع التى يتفق عليها ، بهدف التوصل الى نتائج محددة فيما يتعلق بتحرير التجارة ، وسياسة الاسعار فى أوائل السبعينات •

### ٢ ـ اتفاقية الكاكاو الدولية :

نظرا لطول المفاوضات حول عقد اتفاقية دولية للكاكاو ، فقد أصدر الانكتاد الثالث قرارا بعقد الجزء الثانى من مؤتمر الكاكاو الدولى قبل نهاية عام ١٩٧٢ للتوصل الى اتفاقية دولية للكاكاو • وكان الجزء الاول قد انعقد فى مارس ١٩٧٢ .

### ٣ ـ استقرار أسعار السلع الاولية ودور البنك الدولى فيها :

تقدمت مجموعة الدول النامية بمشروع قرار ، يشير الى اعتماد حصيلة صادراتها على حجم صادراتها وأسعارها . ومن ثم ، فان زيادة هذه الحصيلة يتطلب استقرار الاسعار مع زيادة حجم الصادرات . ويوصى مشروع القرار بضرورة ان يقوم البنك الدولى للانشاء والتعمير ومؤسساته بدور فى استقرار أسعار السلع الاولية ، وذلك عن طريق جعل استقرار الاسعار هدفا من أهداف سياسته للاقراض ، وأن يبادر بتقديم المساعدات فى ميدان البحوث الزراعية ، وتسهيل عقد اتفاقات أو ترتيبات استقرار الاسعار •

وقد وافق المؤتمر على القرار بأغلبية ٧٤ دولة ، واعتراض دولتين ، هما : استراليا والولايات المتحدة ، وامتناع ثلاث عشرة دولة عن التصويت •

### ٤ ـ نظم التسويق والتوزيع :

تقدمت مجموعة الدول النامية بمشروع قرار يطلب الى سكرتير عام الانكتاد ، أن يعد دراسات شاملة عن نظم التسويق والتوزيع للسلع الاولية ذات الاهمية التصديرية للدول النامية ، وبيان

نصيب الدول النامية من الدخل الناجم عن الصادرات من السلع المذكورة ، وتأثير عمليات التبادل السلعى على مستويات الاسعار ، والاحتكارات التى تؤثر على الاسعار ، وان تقدم السكرتارية هذه الدراسة الى لجنة السلع الاولية فى دورتها السابعة القادمة .

وقد تقدمت مجموعة الدول الغربية بتعديلات على هذا المشروع ، رفضها المؤتمر ، ووافق على مشروع الدول النامية ، بأغلبية ٧٦ دولة ، واعتراض ١٦ دولة ، وامتناع أربع دول عن التصويت .

**٥ ـ الاستغلال التجارى لمصادر قاع البحار فيما وراء الحدود الاقليمية :**

تقدمت بعض الدول النامية بمشروعى قرارين فى هذا الصدد . يطالب المشروع الاول بوضع نظام دولى لقاع البحار ، ويطلب الى الدول الامتناع عن استغلال قاع البحار تجاريا ، لحين اتمام هذا النظام ، ويؤكد انه لن يعترف بقانونية أى دعوى تقدم على أساس نشاط سابق لوضع النظام الدولى المشار اليه . وقد تقدمت بهذا المشروع شيلى والصومال والكويت . وقد وافق عليه المؤتمر بأغلبية ٥٧ صوتا ضد ١٤ ، وامتناع ١٧ دولة عن التصويت .

أما القرار الثانى ، فيدعو مجلس التجارة والتنمية الى أن يتابع الاثار الاقتصادية للاستغلال التجارى لقاع البحار فيما وراء الحدود الاقليمية ، ويطلب الى سكرتارية الانكتاد والمنظمات الدولية الاخرى ، وخاصة هيئة الاغذية والزراعة ، متابعة هذا الموضوع . وقد تقدمت الجزائر والكويت وبيرو بهذا المشروع ، ووافق عليه المؤتمر بأغلبية ٦٤ صوتا ضد صوت واحد ، وامتناع ٢٤ دولة عن التصويت .

**٦ ـ منافسة المنتجات الطبيعية :**

تقدمت مجموعة الدول النامية بمشروع قرار فى هذا الموضوع ، أمكن للجنة السلع الاولية التوصل الى اتفاق حوله ، بعد ادخال بعض التعديلات . ووافق عليه المؤتمر بدون تصويت .

ويطلب القرار من الدول ، تشجيع الدراسات فى ميدان المنتجات الطبيعية التى تواجه منافسة من السلع الاصطناعية والبدائل ، بما فى ذلك تحسين الانتاج ، وزيادة الاستهلاك ، والتجارة فى هذه المنتجات ، وايجاد مستعملات وأسواق جديدة لهذه المنتجات .

**ثانيا اللجنة الثانية : لجنة السلع المصنوعة ونصف المصنوعة :**

أصدرت لجنة السلع المصنوعة ونصف المصنوعة ستة قرارات ، واستطاعت أن تتوصل الى اتفاق حولها . وقد صدرت جميعها بدون تصويت ، وتعتبر اللجنة الوحيدة فى الانكتاد الثالث التى استطاعت تحقيق ذلك . وفيما يلى ايجاز لهذه القرارات :

**١ ـ تنمية الصادرات الصناعية :**

تقدمت مجموعة الدول النامية بمشروع قرار ، أمكن التوصل الى اتفاق حوله ، يطلب من المنظمات الدولية ، والدول المتقدمة ، تقديم المساعدات الفنية الى الدول النامية فى ميدان تنمية الصادرات وتنويعها ، كما يطلب الى مدير عام الجات وسكرتير عام الانكتاد ، استمرار جهودهما من أجل تقوية المركز التجارى الدولى ، وتعاونه مع منظمة الاغذية والزراعة ، ومنظمة التنمية الصناعية لتقديم العون للدول النامية فى هذا الميدان .

**٢ ـ المزايا الجمركية :**

تقدمت مجموعة الدول النامية بمشروع قرار ، يدعو الى توسيع النظام العام للمزايا الذى وافق عليه مجلس التجارة والتنمية فى نهاية عام ١٩٧٠ ، والذى تمنح بمقتضاه الدول المتقدمة ، لصادرات الدول النامية من السلع المصنوعة ونصف المصنوعة ، مزايا جمركية بدون مقابل أو تمييز ، وذلك حتى يشمل كل السلع الصناعية دون استثناء ، وكذلك السلع الاولية ، وازالة العوائق غير الجمركية على السلع التى يتضمنها النظام العام للمزايا ، وعدم استخدام الاجراءات الوقائية التى يتضمنها النظام العام للمزايا الا فى الظروف

الاستثنائية ، وبعد مشاورات مع الدول المعنية . كما أوصى القرار باعتبار اللجنة الخاصة بالمزايا الجمركية جهازا دائما فى اطار الانكتاد · وقد وافق المؤتمر على هذا المشروع دون تصويت ·

**٣ ـ تحرير العوائق غير الجمركية :**

رغم ان لجنة السلع المصنوعة ونصف المصنوعة تعالج هذا الموضوع منذ نشأتها ، الا أن الدول المتقدمه الغربيه ترى أن منظمة الجات قد سارت شوطا بعيدا فى تعريف العوائق غير الجمركية ، وانها بصدد وضع الحلول المناسبة لها ، ولذلك فهى ترى عدم جدوى مناقشة هذا الموضوع فى الانكتاد تفاديا للازدواج ·

وقد تقدمت مجموعة الدول النامية بمشروع قرار الى الانكتاد الثالث ، أمكن التوصل الى اتفاق حوله فى لجنة الرئيس للمفاوضات وقبله المؤتمر دون تصويت . ويعترف القرار بدور الانكتاد فى ميدان العوائق غير الجمركية ، خاصة وأن الجات لا تولى مصالح الدول النامية العناية الكافية · كما يعترف القرار بأن القيود غير الجمركية تحد من الفوائد الناجمة عن النظام العام للمزايا الجمركية واهمية المفاوضات التجارية المقترحة فى اطار الجات لعام ١٩٧٣ فى تخفيف وازالة العوائق غير الجمركية · ويطلب القرار الى لجنة السلع المصنوعة ونصف المصنوعة ، أن تنشىء فى دورتها القادمة لجنة دورية من أجل مساعدة الدول النامية فى الاعداد للمشاركة الفعالة فى المفاوضات التجارية فى ميدان العوائق غير الجمركية ، وأن تقترح تلك اللجنة الدورية ، اجراءات تخفيض او ازالة العوائق غير الجمركية التى تؤثر على صادرات الدول النامية ·

**٤ ـ الاجراءات المساعدة على تأقلم الصناعة :**

تقدمت مجموعة الدول النامية بمشروع قرار يطالب الدول المتقدمة ، أن تتخذ سياسات مساعدة على أقلمة صناعاتها التى تتأثر بزيادة وارداتها من السلع المصنوعة من الدول النامية ، ويطلب القرار الى سكرتارية الانكتاد متابعة الاجراءات المساعدة على تأقلم الصناعة فى الدول المتقدمة ·

ورغم القبول الدولى لمبدأ تحول الدول المتقدمة عن الصناعات التى يمكن للدول النامية ان تحقق فيها مزايا نسبية ، الا أن بعض الدول المتقدمة ابدت تحفظا بالنسبة لبعض فقرات القرار · وهذه الدول هى : كندا واليابان وسويسرا ·

**٥ ـ الاجراءات المقيدة للتجارة :**

تقدمت مجموعة الدول النامية بمشروع قرار ينادى ببذل الجهود من أجل تخفيض وازالة الاجراءات المقيدة للتجارة ، مثل تراخيص الانتاج ، وبراءات الاختراع ، والعلامات التجارية ، وما يتضمنه من شروط تقيد حرية الدول النامية فى تجارة هذه المنتجات · ويطلب المشروع الى سكرتارية الانكتاد الاستمرار فى دراسة هذا الموضوع ، والاهتمام بأمر وضع ، عناصر عامة بنموذج قانون للدول النامية ، يتعلق بالاجراءات المقيدة للتجارة ·

واوصى المشروع بانشاء مجموعة خبراء مؤقتة ، تكون مسئولة أمام لجنة السلع المصنوعة ونصف المصنوعة ، وذلك لتقوم بتعريف الاجراءات المقيدة للتجارة ·

وقد أمكن التوصل الى اتفاق حول هذا المشروع قبله المؤتمر دون تصويت ·

**٦ ـ التوكيلات الدولية بالترخيص بالتصنيع :**

أثارت الدول النامية فى الانكتاد الثالث ، موضوع قيامها بتصنيع اجزاء من الالات ، عن طريق تعاقدات فرعية من الشركات الكبرى ، كوسيلة لتنويع صادراتها الصناعية · وقد تقدمت بمشروع قرار فى هذا الصدد ، وافق عليه المؤتمر بدون تصويت · ويدعو القرار مؤسسات التمويل الدولية والاقليمية المختصة ، وكذلك الدول المتقدمة الى النظر فى اعطاء مساعدات فنية ومالية لتشجيع التوكيلات الدولية وذلك بالترخيص بالتصنيع ، كما رحب القرار ببرنامج التوكيلات الدولية بالترخيص بالتصنيع فى اطار منظمة التنمية الصناعية ( اليونيدو ) ·

**ثالثا اللجنة الثالثة : لجنة التمويل :**

ناقشت لجنة التمويل فى الانكتاد الثالث أهم الموضوعات المطروحة ، وتمكنت من أصدار ثمانى قرارات ، كلها بالتصويت ، فيما عدا قرار واحد

خاص بالتمويل الاضافى امكن قبوله بدون تصويت • وفيما يلى موجز لهذه القرارات •

١ ـ الموقف المالى الدولى :

تهتم مجموعة الدول النامية بهذا الموضوع • خاصة بعد انفراد الدول العشر الصناعية الكبرى باجراء مشاورات • وقد اتفقت فى ديسمبر ١٩٧١ على بعض الاجراءات المالية ، من بينها تعديل اسعار صرف الدولار وبعض العملات الاخرى • وقد انعكس اهتمام الدول النامية بهذا الموضوع فى مؤتمر ليما فى أكتوبر ـ نوفمبر ١٩٧١ فاصدرت قرارا بتشكيل مجموعة حكومية للمسائل النقدية من أربعة وعشرون دولة نامية ، اجتمعت فى الاسبوع الاول من أبريل ١٩٧٢ فى مدينة كاركاس ، خرجت بتوصيات تضمنت تشكيل مجموعة من محافظى صندوق النقد الدولى تمثل فيها الدول النامية تمثيلا قويا ، للنظر فى معالجة نظام النقد الدولى •

وقد تقدمت مجموعة الدول النامية بمشروع قرار فى هذا الصدد ، واجه الكثير من الاعتراضات ، ودارت حوله مفاوضات طويلة انتهت بالاتفاق حول صيغة مقبولة وافق عليها المؤتمر بأغلبية ٦٧ صوتا دون اعتراض ، وامتناع ٦ دول عن التصويت •

ويدعو القرار الى ضرورة مشاركة الدول النامية فى اصلاح نظام النقد الدولى • كذلك يدعو صندوق النقد الدولى الى تشكيل لجنة من عشرين محافظا من محافظى الصندوق ، تمثل فيها الدول النامية تمثيلا قويا ، لابداء الرأى لمجلس محافظى الصندوق ، فيما يختص بمعالجة النظام النقدى الدولى •

وبحث القرار صندوق النقد الدولى ، على دراسة تخصيص جزء من حقوق السحب الخاصة لتمويل التنمية ، وهو ما يطلق عليه ايجاد « رابطة » بين حقوق السحب الخاصة وتمويل التنمية •

٢ ـ تعويض الخسائر الناجمة عن اعادة تقييم العملات :

تقدمت مجموعة الدول النامية بمشروع قرار ، وافق عليه المؤتمر بأغلبية ٧١ صوتا دون معارضة ، وامتناع ١٤ دولة عن التصويت يدعو الدول المانحة للمساعدات المالية ومؤسسات التمويل الدولية الى ان تأخذ فى اعتبارها الاثار العكسية الناجمة عن اعادة تقييم العملات الرئيسية • وعلى الدول المانحة التى رفعت اسعار صرف عملاتها ان تساعد الدول النامية فى تخفيض عبء سداد ديونها اليها • كما يطلب القرار تخصيص حقوق سحب اضافية للدول النامية التى خسرت فى احتياطياتها النقدية ، بسبب اعادة تقييم العملات •

٣ ـ التمويل الاضافى :

أصدر الانكتاد الاول توصية طلب فيها الى البنك الدولى للانشاء والتعمير ، اعداد مشروع لمعالجة مشاكل الهبوط المفاجىء فى حصيلة صادرات الدول النامية ، حتى لا تتعثر خططها للتنمية • وقد شكل مجلس التجارة والتنمية لجنة خبراء حكومية وضعت اطارا عاما لمشروع التمويل الاضافى ، احاله المجلس الى البنك الدولى لوضعه فى صيغته التنفيذية • الا ان البنك الدولى اخطر مجلس التجارة والتنمية فى دورته العاشرة بأنه قرر تأجيل النظر فى هذا المشروع اذ ان الموارد المالية اللازمة له غير متاحة الان • وقد عبر مجلس التجارة والتنمية فى دور انعقاده الحادى عشر عن أمله فى ان يعيد البنك الدولى النظر فى هذا الموضوع •

ثم تقدمت مجموعة الدول النامية الى الانكتاد الثالث بمشروع قرار وافق عليه المؤتمر بدون تصويت ، جدد فيه دعوة البنك الدولى بأن يعد ، قبل الدورة السادسة للجنة التمويل والعمليات غير المنظورة ، الترتيبات التفصيلية لمشروع التمويل الاضافى ، وتقدير تكاليف المشروع ووسائل تنفيذه ، وبحث امكانيات تمويله •

٤ ـ انسياب الموارد المالية الى الدول النامية :

اوصى الانكتاد الاول فى عام ١٩٦٤ بأن تعمل الدول المتقدمة على تحويل ١ فى المائة من اجمالى دخلها القومى الى الدول النامية فى شكل مساعدات وقروض رأسمالية • كما أصدر الانكتاد الثانى قرارا بأن تعمل الدول المتقدمة على ان تصل تحويلاتها الرأسمالية الى الدول النامية الى ١ فى المائة من اجمالى الناتج القومى للدول المتقدمة بسعر السوق • أى أن الانكتاد الثانى رفع قيمة

التحويلات الراسمالية المطلوبة ، بتعديل طريقة حسابها ، الى الناتج القومى ، بدلا من الدخل القومى ، وبتسعيرها بسعر السوق ، بدلا من سعر عوامل الانتاج .

وقد تقدمت مجموعة الدول النامية بمشروع قرار الى الانكتاد الثالث فى هذا الموضوع ، امكن التوصل الى اتفاق حوله قبله المؤتمر باغلبية ثمانين صوتا دون اعتراض ، وبامتناع ١٢ دولة عن التصويت .

ويحث القرار الدول المتقدمة على ان تقدم سنويا الى الدول النامية ، تحويلات رأسمالية تبلغ ١ فى المائة من ناتجها القومى الاجمالى ، على ان يتم تحقيق هذا الهدف فى عام ١٩٧٢ أو على أكثر تقدير قبل عام ١٩٧٥ . وهو موعد تقييم الاستراتيجية الدولية للتنمية فى منتصف العقد الثانى للتنمية ( السبعينات ) . كما يدعو القرار الدول المتقدمة الى ان تزيد باطراد مساعداتها الرسمية لتصل الى ٧ر فى المائة من ناتجها القومى الاجمالى . وان لا تتأثر هذه المساعدات بصعوبات موازين المدفوعات أو التقلبات الداخليـة أو الخارجية التى قد تحدث فى اقتصاديات الدول المتقدمة . كما طلب القرار من مجلس التجارة والتنمية النظر فى تعريف الهدف عند تقييم الاستراتيجية فى عام ١٩٧٥ .

**٥ ـ الاستثمار الاجنبى الخاص وعلاقته بالتنمية :**

تقدمت مجموعة الدول النامية بمشروع قرارفى هذا الموضوع ،لم يتسن التوصل الى اتفاق حوله ، فطرح للتصـويت ، فوافقت عليـه ٧٠ دولـة واعترضت عليه ٣ دول ( كندا ـ المملكة المتحدة ـ الولايات المتحدة ) وامتنعت عن التصويت ٢٤ دولة .

وقد عبر القرار عن اهتمامه بحجم التدفقات العكسية للموارد المالية من الدول النامية ، نتيجة الاستثمارات الخاصة الاجنبية ، ويوصى القرار بأن تعمل الاستثمارات الاجنبية الخاصة ـ طبقـا للقرارات والاولويات القومية ـ على تسـهيل استخدام الموارد المحلية ، وتشجيع انسياب الموارد المالية الى الدول النامية ، ونقل التكنـولوجيا الملائمة وزيادة المدخرات والاستثمارات القومية . وتفادى التدفقات العكسية للاحتياطيات النقـدية الاجنبية الى الخارج .

ويحث القرار الدول المتقدمة ، على ان تتخذ الاجراءات المناسبة للحد من الميل الى خروج رأس المال من الدول النامية ، وذلك عن طريق الاجراءات المالية وغيرها ، مثل تقرير اعفاء ضريبى لاعادة استثمار الارباح والعوائد الاخرى الناجمـة عن الاستثمارات الخاصة .

**٦ ـ مشاكل تعبئة الموارد المحلية للدول النامية :**

تقدمت مجموعة الدول النامية بمشروع قرار فى هذا الصدد ، احيل الى التصويت فوافقت عليه ٨٣ دولة ولم تعترض عليه أية دولة ، وامتنعت ١٦دولة عن التصويت .

ويؤكد القرار ان مسئولية التنمية الاقتصادية فى الدول النامية ، تقع اساسا على عاتق هذه الدول ، والتى تصمم على اصلاح هيـاكلها الاجتماعية والاقتصادية وتعبئة مواردها ، حتى تتمكن شعوبها من المشاركة الفعالة فى التنميـة وجنى فوائدها . ويوصى القرار الدول المتقدمة أن لاتتخذ اى اجراء لتتدخل مباشرة او غير مباشرة فى استخدام المصادر المحلية للدول النامية ، وان لا تتدخل فى البرامج والاولويات التى تضعها الدول النامية لتحقيق الاستخدام الكامل لمصادرها .

**٧ ـ حجم وشروط تدفق رأس المال العام الى الدول النامية :**

تقدمت مجموعة الدول النامية بمشروعقرار فى هذا الصدد ، كما تقدمت كل من استراليا وكندا وهولندا بمشروع قرار فى ذات الموضوع ، وقد تمكن المؤتمر من التوصل الى مشروع مقبول ، وافقت عليه ٨٩ دولة دون اعتراض ، وامتنعت ١١ دولة عن التصويت .

ويدعو القرار الدول المتقدمة الى اتخـاذ الاجراءات المناسبة لتخفيف شروط الاقـراض ، سواء بزيادة آجال السداد ، او تخفيض اسعار الفائدة ، بحيث لا تتعدى ٢ فى المائة سنويا ، واطالة فترات السداد الى ٢٥ ـ ٤٠ عـاما ، وفترات سماح لا تقل عن ٧ ـ ١٠ سنوات ، وان

تزداد تدريجيا نسبة الهبات فى مساعدات الدول المتقدمة ٠

ويحث القرار الدول المتقدمة على التوصل الى اتفاقيه دولية ترفع فى اسرع وقت القيود التى تفرض على القروض ٠ ويحث القرار الدول المتقدمه ان تستخدم تمويل هيئه التنمية الدوليه ، وزيادة اسهاماتها فى برنامج الامم المتحدة للتنمية كذلك يدعو القرار الى دراسة موضوع انشاء صندوق موازنة الفائدة ٠

## ٨ ـ خدمة الديون الخارجيه فى الدول النامية :

تقدمت مجموعة الدول النامية بمشروع قرار فى هذا الصدد ، كما تقدمت بعض الدول الاشتراكيه بمشروع آخر ٠ ولما لم يتسن التوصل الى اتفاق احيل مشروع الدول النامية للتصويت فوافقت عليه ٧٤ دولة وعارضته ١٤ دولة بينما امتنعت عن التصويت ١٧ دولة ٠

ويدعو القرار المؤسسات المالية الدوليه ومؤسسات الاقراض والدول المتقدمه المعنيه ، الى مراجعه ترتيباتها لاعادة جدولةالديون الخارجيه للدول النامية ٠

ويدعو ايضا الى ان تصمم اتفاقات اقراضها شرطا بتأجيل الدول الناميه سداد ديونها عند مواجهتها صعوبات فى موازين مدفوعاتها ٠

كما يدعو القرار مجلس التجارة والتنمية الى انشاء جهاز خاص ، فى اطار الانكتاد ، لايجاد الحلول العملية لمشاكل خدمة الديون للدول الناميه التى تطلب ذلك ، وتنظيم مشاورات حولها ٠

## رابعا : اللجنة الرابعة : لجنه الملاحه البحريه والتامين والسياحة

توصلت هذه اللجنة الى ثمانية قرارات ، منها قرار خاص بالتأمين ، وآخر بالسياحة وستة قرارات خاصة بالملاحة البحرية ،وقد تم قبول قرار السياحة بالاجماع ٠ وبقية القرارات بدون تصويت فيما عدا القرار الخاص بوضع ميثاق سلوك المؤتمرات الملاحية الذى طرح للتصويت ٠ وفيما يلى موجز لهذه القرارات :

### ١ ـ السياحة :

احالت لجنة التمويل والعمليات غير المنظورة المنبثقة عن مجلس التجارة والتنمية مشروع قرار مقدم من الدول النامية الى الانكتاد الثالث فى هذا الموضوع ٠

وقد أمكن التوصل الى اتفاق حول مشروع معدل وافق عليه المؤتمر بالاجماع ويعتبر القرار الوحيد الذى امكن الموافقة عليه بهذه الصورة الجماعيه ٠

ويوصى القرار بتشجيع السياحه من الدول المتقدمه الى الدول الناميه وعدم وضع قيود على التحويلات الخارجية للسائحين ٠ كما يدعوالقرار الى دراسة موضوع اسعار النقل الجوى ، بما يحقق مصالح الدول النامية ٠

ويدعو القرار الدول التى تشترك فى الاتحاد الدولى لمنظمات السياحه الرسميه الى أن تتخذ قرارا عاجلا فيما يتعلق بالتصديق على النظام الاساسى لمنظمة السياحة العالمية التى اوصت الجمعيه العامة للامم المتحدة بانشائها ٠

ودعا القرار سكرتير عام الانكتاد الى اخطار منظمه الطيران المدنى والهيئة الدولية للنقل الجوى بهذا القرار ٠

### ٢ ـ التامين واعادة التأمين :

احالت لجنة التمويل والعمليات غير المنظورة مشروع قرار مقدم من الدول النامية الى الانكتاد الثالث وقد تمكن المؤتمر من الموافقة على مشروع قرار معدل متفق عليه دون اعتراض مع تحفظ المملكه المتحدة بالنسبة لفقرتين من القرار ٠

ويشير القرار الى ضرورة تخفيض مدفوعات الدول النامية وتنمية حصيلتها من وراء العمليات غير المنظورة ٠ ويؤكد القرار ضرورة اتخاذ الدول الناميه الاجراءات المناسبه ، لتمكين سوق التامين فيها من تغطيه العمليات الناجمة عن انشطتها الاقتصادية ، بما فيها تجارتها الدولية ، وذلك عن طريق تقوية مؤسساتها للتامين واعادة التأمين والتوسع فى العمليات الاقليمية وشبه الاقليمية ٠ ويدعو القرار برنامج الامم المتحدة للتنمية الى تقديم المعونة الفنية الى الدول النامية فى ميدان التامين واعادة التأمين ٠

### ٣ ـ مشروع ميثاق سلوك المؤتمرات الملاحية :

سبق مناقشة مشروع قرار مقدم من الدول النامية فى هذا الموضوع فى مجموعة التشريع

الملاحى الدولى المنبثقة عن لجنة الملاحة البحرية التابعة لمجلس التجارة والتنمية ولما لم تتمكن مجموعة التشريع الملاحى الدولى من التوصل الى قرار فيه احالته الى الانكتاد الثالث .

ولم يتمكن المؤتمر من التوصل الى اتفاق حول مشروع القرار ، ومشروع ميثاق سلوك المؤتمرات الملاحية المرفق به ، وانما امكن التوصل الى قرار وافقت عليه ٧٤ دولة ، وعارضته ١٩ دولة ، وامتنعت عن التصويت دولتان .

ويشير القرار المقبول الى الحاجة الماسة لقبول ميثاق لسلوك المؤتمرات الملاحية ، ويطلب الى الجمعية العامة للامم المتحدة فى دورتها السابعة والعشرين القادمة ، ان يعقد فى عام ١٩٧٣ مؤتمر مفوض بقبول ميثاق لسلوك المؤتمرات الملاحية ، وان تنشا الجمعية العامة فى نفس الوقت لجنة تحضيرية للاعداد للمؤتمر المذكور ، بما فى ذلك الوثيقة القانونية للميثاق .

**٤ ــ تنمية الموانى فى الدول النامية :**

تمكنت اللجنة من التوصل الى اتفاق حول مشروع قرار مقدم من الدول النامية ، قبله المؤتمر بدون تصويت .

يحث القرار الدول الاعضاء فى الانكتاد على ان تبذل الجهود لتنمية وتحسين موانى الدول النامية ووسائل المواصلات المتعلقة بها . مع بذلك عناية خاصة للموانى التى تخدم تجارة الدول المحرومة من المنافذ البحرية .

**٥ ــ تنمية الاساطيل البحرية فى الدول النامية .**

تمكنت اللجنة ايضا من التوصل الى اتفاق حول مشروع قرار مقدم من الدول النامية ، وافق عليه المؤتمر بدون تصويت .

ويحث القرار الدول المتقدمة ومؤسسات التمويل الدولية ، على ان تزيد مساعداتها الفنية والمالية ، وان تبسط اجراءات وشروط منح الدول النامية تسهيلات لشراء سفن جديدة او مستعملة ، بهدف تحقيق وصول ملكيتها لحوالى ١٠ فى المائة من الناقلات فى نهاية عقد التنمية الثانى ( السبعينات ) .

ويوصى القرار الدول المتقدمة ومؤسسات التمويل الدولية ، بالنظر فى منح الدول النامية مساعدات مالية بشروط ميسرة ، ومساعدات فنية لتنمية صناعة بناء السفن وترميمها . كما يدعو القرار الدول النامية الى بحث مدى امكان انشاء اساطيل تجارية ، بالاشتراك فيما بينها ، سواء على المستوى الاقليمى ، او شبه الاقليمى .

**٦ ــ اسعار النولون البحرى :**

امكن الاتفاق فى اللجنة على مشروع قرار مقدم من الدول النامية قبله المؤتمر دون تصويت ، يدعو الدول الاعضاء فى الانكتاد الى ان تحث خطوطها الملاحية على مراعاة مصالح الدول النامية عند النظر فى رفع اسعار النولون ، وبذل الجهود المكنة لتشجيع انشاء منظمات واجهزة ملاحية استشارية فعالة فى الدول النامية .

ويوصى القرار الدول الاعضاء فى الانكتاد ، بأن تحث خطوطها الملاحية والمؤتمرات الملاحية ، للنظر فى منح صادرات الدول النامية غير التقليدية اسعار نولون تشجيعية ، وان تدخل فى مشاورات مع المنظمات الملاحية فى الدول النامية حول هذا الموضوع ، على ان لا تؤدى هذه الاسعار التشجيعية الى اعاقة تصدير دولة اخرى لنفس المنتج .

**٧ ــ التعاون فى الشحن البحرى :**

تقدمت مجموعة الدول الاشتراكية بمشروع قرار امكن التوصل الى اتفاق حوله بعد تعديله وقبله المؤتمر بدون تصويت . ويدعو القرار مجلس التجارة والتنمية الى ان يطلب من لجنة الملاحة البحرية بحث موضوع التعاون فى النقل البحرى ، مع وضع مصالح الدول النامية فى الاعتبار ، وتفادى اى ازدواج مع الاجهزة الدولية الاخرى . وان تضع توصياتها الى مجلس التجارة والتنمية ليقرر ما يمكن تقديمه الى الانكتاد الرابع .

**٨ ــ النقل الدولى المختلط للبضائع :**

امكن التوصل الى اتفاق حول مشروع قرار مقدم من الدول النامية قبله المؤتمر بدون تصويت .

ويطلب القرار تقديم دراسة سكرتير عام الامم المتحدة حول هذا الموضوع الى الدورة الخاصة الثانية للجنة الملاحة البحرية التى تنعقد فى يوليو

١٩٧٢ . ويوصى القرار الدول النامية بأن تخطر اللجان الاقتصادية الاقليمية بموافقتها على اتفاق النقل الدولى المختلط للبضائع قبل يوليو ١٩٧٢ ، حتى تقوم هذه اللجان باخطار المجلس الاقتصادى والاجتماعى بذلك .

ومما تجدر الاشارة اليه ، ان المجلس الاقتصادى والاجتماعى كان قد قرر عقد مؤتمر مشترك بين الامم المتحدة والمنظمة الاستشارية للملاحة البحرية حول « حركة العبوات النمطية الدولية » .

وقد اعدت اللجنة التحضيرية لهذا المؤتمر مبادىء استرشادية لاتفاق للنقل لدولى المختلط للبضائع .

**خامسا : اللجنة الخامسة : لجنة العلاقات التجارية بين الدول ذات الانظمة المختلفة :**

طالبت الدول الاشتراكية بضرورة العمل من اجل تنمية التجارة الدولية بين الدول ذات الانظمة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ، وازالة العوائق التمييزية فى التجارة ، وتخفيف القيود الجمركية وغير الجمركية ، كما طالبت باستمرار المشاورات التى تتم فى اطار مجلس التجارة والتنمية بين الدول ذات الانظمة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة .

واعربت الدول النامية التى اشتركت فى المناقشة عن رضاها عن النمو فى تجارتها مع الدول الاشتراكية ، وكذلك المساعدات التى تقدمها الدول الاشتراكية من اجل تنفيذ برامجها للتنمية الاقتصادية .

واعربت بعض وفود الدول المتقدمة الغربية عن ملاحظتها بشأن تقدم تجارتها مع الدول الاشتراكية ، وما يمكن ان يسفر عنه التعاون فيما بينهما من زيادة فى التجارة الدولية بصفة عامة ، وطالبت ان تقوم الدول الاشتراكية بازالة القيود التى تضعها على تجارتها مع الدول الاخرى .

وتقدمت كل من بلغاريا ، بلورسيا ، تشيكوسلوفاكيا ، المجر ، بولندا ، اوكرانيا ، والاتحاد السوفيتى بمشروع فى هذا الصدد ، كما تقدمت مجموعة الدول النامية بمشروع آخر فى ذات الموضوع .

وقد تمكن المؤتمر من التوصل الى صيغة مقبولة ، وافق عليها الانكتاد الثالث دون تصويت .

ويشير القرار الى قرار الانكتاد الثانى رقم ١٥ ( ٢ ) فى ذات الموضوع ، ويدعو الدول الى الاستمرار فى تنفيذه . ويشير القرار الى انه يجب ان تكون السبعينات مرحلة هامة فى تنمية العلاقات الاقتصادية بين الدول ذات الانظمة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة . ويدعو الدول الى الدخول فى مشاورات من اجل تحديد ميادين التعاون الاقتصادى بين الدول ذات الانظمة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة .

ويطلب القرار الى الدول الاشتراكية ان تتوخى المرونة فى ترتيبات الدفع الثنائية او الجماعية مع الدول النامية ، وان تعمل على انتقال التكنولوجيا الى الدول النامية بشروط ميسرة .

ويهتم جزء من القرار بالتجارة والتعاون الاقتصادى بين الشرق والغرب ، فيدعو الى استمرار الحوار الثنائى والجماعى لايجاد وسائل تخفيض العوائق الاقتصادية والادارية والتجارية ، لزيادة العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب . واتخاذ الخطوات المناسبة لتنشيط التعاون فى استخدام المصادر الطبيعية ، والتعاون فى التنمية الصناعية ، والتعاون فى البحث العلمى والفنى وحماية البيئة .

**سادسا : اللجنة السادسة : الاجراءات الخاصة بالدول الاقل تقدما بين الدول النامية :**

اصبح هذا الموضوع يحتل مكانا هاما فى مناقشات الانكتاد بصفة عامة ، على أساس أن بين الدول النامية دولا حديثة العهد ، سواء فى الميدان السياسى او ميدان النمو الاقتصادى والاجتماعى ، وطبيعتها كدول اقل نموا عن الدول النامية الاخرى ، يستلزم منحها معاملة خاصة ، حتى تلحق بالدول النامية الاخرى التى سارت شوطا بعيدا فى التنمية . وقد ثار جدل طويل حول تعريف الدول الاقل تقدما بين الدول النامية ، وان كان معظمها يقع فى القارة الافريقية . وقد تمكن مجلس التجارة والتنمية ، قبيل انعقاد الانكتاد الثالث ، من التوصل الى قائمة أولية تتضمن ٢٥ دولة كدول اقل تقدما بين الدول النامية ( ١٦ دولة افريقية ، ٨ آسيوية ، ١ لاتينية ) .

وقد توصلت هذه اللجنة الى أربعة قرارات كلها قبلها المؤتمر دون تصويت ، وهى تعالج الموضوعات التالية :

**١ ـ تعريف الدول الاقل تقدما والاعتبارات العامة للاجراءات الخاصة بها :**

ويدعو الى مراجعة القائمة التى وافق عليها مجلس التجارة والتنمية والتى تتضمن خمسة وعشرين دولة · كما يوصى بأن تقوم المنظمات الدولية والاقليمية بوضع معايير لتعريف الدول الاقل تقدما ·

**٢ ـ الاجراءات الخاصة بالدول الاقل تقدما بين الدول النامية :**

ويتضمن هذا القرار مجموعة من الاجراءات لصالح الدول الاقل تقدما بين الدول النامية ، ويشير الى أن أية اجراءات خاصة تقرر لصالح الدول الاقل تقدما بين الدول النامية ، ستكون مكملة للاجراءات التى تقرر للدول النامية بصفة عامة ·

**٣ ـ مشاكل الدول النامية القائمة على الجزر :**

ويشير القرار الى المشاكل الخاصة بالدول النامية القائمة على جزر ، والتى تتعلق بوضعها الجغرافى كالمواصلات مع الدول المجاورة ، وبعدها عن مراكز الاسواق بما يعوق تنميتها ، الاقتصادية ، والحاجة الى معالجة هذه المشاكل ·

وطلب القرار الى سكرتير عام الانكتاد ، بالتعاون مع اللجان الاقتصادية الاقليمية والمكتب الاقتصادى والاجتماعى فى بيروت ، ان يعقد مجموعة خبراء صغيرة للتعرف على مشاكل هذه الدول ودراستها ، ووضع التوصيات اللازمة لعلاجها ·

**٤ ـ الاجراءات الخاصة بالدول المحرومة من المنافذ البحرية :**

ويشير القرار الى ان الدول المغلقة أو المحرومة من المنافذ البحرية تواجه مشاكل تعوق تنميتها الاقتصادية · ودعا القرار الى اعتبار حرمان الدولة من المنافذ البحرية احد معايير تعريف الدول الاقل تقدما بين الدول النامية ·

ويحث القرار الدول المحرومة من المنافذ البحرية والدول المجاورة على عقد اتفاقات ثنائية لتسهيل التجارة العابرة فى الدول الاخيرة ، بما يحقق مصالح الدول المحرومة من المنافذ البحرية ·

كما طلب القرار الى سكرتير عام الانكتاد ، تعيين مجموعة خبراء تقوم بالتعاون مع اللجان الاقتصادية الاقليمية والمكتب الاقتصادى والاجتماعى فى بيروت ، بدراسة وسائل تحسين وسائل المواصلات كجزء من حاجات الدول المحرومة من المنافذ البحرية

**سابعا : مجموعات العمل :**

أنشأ الانكتاد الثالث ثلاث مجموعات عمل ، فتح باب عضويتها أمام الدول الراغبة فى ذلك ونورد فيما يلى عرضا موجزا لقرارات هذه المجموعات :

مجموعة العمل الاولى : تحسين الترتيبات التنظيمية للانكتاد ·

مجموعة العمل الثانية : التوسع التجارى بين الدول النامية ·

وقد تقدمت مجموعة الدول النامية بمشروع قرار ، أمكن التوصل الى اتفاق حوله ، قبله المؤتمر دون تصويت ·

وقد تضمن القرار مجموعة من الاجراءات تهدف الى تنمية وتشجيع التوسع التجارى فيما بين الاقاليم ، واجراء مشاورات بين الدول المنتجة للمواد الاولية لوضع السياسات المناسبة والتى تؤدى الى انشاء اتحادات للمنتجين ، وتشجيع التعاون فى المسائل النقدية والسياحة والتأمين والنقل البحرى وتبادل المعلومات والتنمية الصناعية · وقد قسم القرار هذه الاجراءات الى خمسة اجزاء ، تقع الاولى على عاتق الدول النامية ، والثانية على الدول المتقدمة الغربية ، والثالثة على الدول الاشتراكية ، والرابعة على المنظمات الدولية ، والخامسة على المجتمع الدولى ككل ·

**مجموعة العمل الثالثة : انتقال التكنولوجيا الى الدول النامية :**

اهتم مجلس التجارة والتنمية قبيل الانكتاد الثالث بهذا الموضوع ، فاصدر قراره رقم ٧٤ ( دوره ١٠ ) فى ١٨ ـ ٩ ـ ١٩٧٠ بتأكيد دور الانكتاد فى ميدان انتقال التكنولوجيا الى الدول النامية ، ونص على تشكيل مجموعة حكومية لانتقال التكنولوجيا لدراسة الموضوع ، على ان

ينظر المجلس فى مستقبل هذه المجموعة بعد ان تعقد دورتين موضوعيتين ، وقد عقدت المجموعة دورة تنظيمية وضعت فيه برنامج عملها ٠

وقد تقدمت مجموعة الدول النامية الى الانكتاد الثالث بمشروع قرار فى هذا الصدد ، كما تقدمت كل من الجزائر وكوبا وغينيا واليمن بمشروع قرار يتعلق بهجرة الخبراء من الدول النامية الى الدول المتقدمة ٠ وقد تركز الخلاف فى المؤتمر حول تحويل المجموعة الحكومية لانتقال التكنولوجيا الى لجنة دائمة فى اطار الانكتاد ٠

الا انه أمكن اخيرا التوصل الى اتفاق حول مشروع ، قبله المؤتمر دون تصويت .

ويؤيد القرار برنامج العمل الذى وافقت عليه المجموعة الحكومية لانتقال التكنولوجيا ، ويوصى مجلس التجارة والتنمية بأن يقرر استمرار دور الانكتاد فى هذا الميدان ، على ان ينعكس ذلك على الترتيبات التنظيمية للانكتاد ٠

ويوصى القرار الدول المتقدمة ، سواء الغربية أو الاشتراكية ، بتسهيل الاسراع بنقل التكنولوجيا الحديثة بشروط ميسرة الى الدول النامية ٠

ويوصى القرار سكرتير عام الانكتاد بتنفيذ برنامج العمل الذى اقرته المجموعة الحكومية وانشاء خدمات استشارية يتم تمويلها عن طريق برنامج الامم المتحدة للتنمية ، لتزويد الدول النامية بالخبراء للمساعدة فى نقل التكنولوجيا اليها ، والتعاون مع المنظمات الاخرى المعنية مثل المنظمة العالمية للملكية الفكر WIPO فى تنظيم برامج تدريبية تتعلق بأنتقال التكنولوجيا ٠

ويدعو القرار سكرتير عام الانكتاد ومدير عام WIPO بالتعاون مع المنظمات الاخرى المعنية ، الى دراسة أسس تشريع دولى جديد ينظم انتقال التكنولوجيا المسجلة وغير المسجلة من الدول المتقدمة الى الدول النامية ٠

**ثامنا الاجتماعات العامة :**

وقد نظر الانكتاد الثالث فى اجتماعاته العامة بقية بنود جدول الاعمال التى لم تنظرها اى من اللجان او مجموعات العمل السالفة الذكر ، واصدر الانكتاد الثالث بصددها القرارات التالية :

**١ ـ ميثاق الحقوق والالتزامات الاقتصادية**

القى رئيس جمهورية المكسيك بيانا أمام الانكتاد الثالث ، اقترح فيه وضع ميثاق للحقوق والالتزامات الاقتصادية للدول ٠ وقد تقدمت مجموعة الدول النامية بمشروع قرار فى هذا الموضوع ، وبينما اعربت الدول المتقدمة الغربية والاشتراكية عن اهتمامها بهذا الموضوع ، الا ان بعض الدول المتقدمة الغربية رأت أن هذا الموضوع يدخل فى اختصاص الجمعية العامة للامم المتحدة ، ويلزم احالة مشروع القرار اليها ٠

وقد اشارت الدول النامية الى ان الانكتاد وضع فى دورته الاولى مبادىء تحكم العلاقات التجارية الدولية وسياسات التنمية ، وأنها أصبحت غير كافية لحماية الدول الضعيفة فى مواجهة الدول القوية ، وعلى ذلك فوضع ميثاق للحقوق والالتزامات يعتبر من صميم اختصاصه ٠ وبعد التفاوض حول مشروع القرار ، قدم رئيس المؤتمر مشروعا طرح للتصويت ، وافقت عليه تسعون دولة دون اعتراض ، وامتنعت ١٩ دولة عن التصويت ٠

وقد نص القرار على انشاء لجنة من ٣١ دولة لوضع مشروع الميثاق ، يتم تعيينها بواسطة سكرتير عام الانكتاد بأسرع ما يمكن ، وذلك بالتشاور مع الدول الاعضاء . كما يتضمن القرار تنظيم اجراءات اعداد هذا الميثاق ٠

**٢ ـ الاتفاق حول المبادىء التى تحكم العلاقات التجارية وسياسات التنمية :**

عند مناقشة هذا الموضوع ، تقدمت كوبا بمشروع قرار يتعلق بالاجراءات العسكرية التى اتخذتها الولايات المتحدة الامريكية فيما يختص بموانى جمهورية فيتنام الديمقراطية ٠ الا ان الولايات المتحدة اعترضت على مشروع القرار ، على أساس انه لا يدخل فى اختصاص الانكتاد ، واقترحت التصويت على ذلك فوافق ٥٠ عضوا على أن هذا الموضوع لا يدخل فى اختصاص الانكتاد ، واعترضت ٢٦ دولة ، وامتنعت ١٧ دولة عن التصويت . وبذلك اعتبر الموضوع لا يتعلق باختصاص الانكتاد ٠

وتقدمت مجموعة الدول النامية بمشروع قرار يتضمن بعض المبادىء التى تحكم التجارة الدولية وسياسات التنمية ، فوافقت عليه ٧٢ دولة ،

واعترضت عليه خمس عشرة دولة ، وامتنعت عن التصويت ١٨ دولة .

وقد تضمن القرار ثلاثة عشر بندا تتعلق بحرية كل دولة فى استخدام مواردها القومية ، وعدم زيادة الدول المتقدمة للعوائق الجمركية وغير الجمركية ومشاركة الدول النامية على اساس المساواة فى مشاورات اصلاح التجارة الدولية والنظام النقدى الدولى ، واستخدام جزء أكبر من فورات نزع السلاح فى التنمية الاقتصادية .

ومما تجدر الاشارة اليه ان الصين قد تحفظت بالنسبة للمبدأ الاخير .

**٣ ـ تاثير سياسات البيئة على التجارة والتنمية :**

تقدمت مجموعة الدول النامية بمشروع ، عارضته الدول المتقدمة الغربية فى بادىء الامر ، بدعوى أنه يشير الى قرار للجمعية العامة للامم المتحدة فى هذا الصدد لم توافق دولها عليه ، فضلا عن أنها ترى انتظار انعقاد مؤتمر الامم المتحدة للبيئة الذى عقد فى استوكهولم فى يونيو ٧٢ اى أثر انتهاء الانكتاد الثالث . الا انه أمكن أخيرا الاتفاق على مشروع مقبول وافق عليه المؤتمر دون تصويت .

ويوصى القرار ، مؤتمر الامم المتحدة للبيئة ، بأن يضع فى حسبانه العلاقة بين البيئة والتجارة والتنمية ، كما يوصى سكرتير عام الانكتاد بالاستمرار فى دراسة هذا الموضوع فى ضوء ما يتخذه مؤتمر الامم المتحدة للبيئة من توصيات .

**٤ ـ دور الحركة التعاونية فى التجارة والتنمية :**

قدمت الهند ، نيابة عن ٢٣ دولة من كل المجموعات ، مشروع قرار حول دور الحركة التعاونية فى التجارة الدولية والتنمية ، قبله المؤتمر بدون تصويت .

**٥ ـ المفاوضات التجارية متعددة الاطراف :**

بمناسبة الاعداد لدورة جديدة من المفاوضات التجارية فى اطار الجات اعتبارا من عام ١٩٧٣ ، تقدمت مجموعة الدول النامية بمشروع قرار . وبعد اجراء بعض التعديلات عليه ، قبله المؤتمر بدون تصويت .

ويتضمن القرار مجموعة من المبادىء تقدمت بها الدول النامية لتحكم المفاوضات التجارية القادمة . وتهدف اساسا الى افساح المجال أمام كل الدول النامية للاشتراك فى هذه المفاوضات ، وتقديم التسهيلات لاشتراكها فيها .

ويدعو القرار سكرتارية الانكتاد والجات الى تنسيق جهودهما من أجل مساعدة الدول النامية فى الاشتراك فى هذه المفاوضات .

وقد أصدرت مجموعة الدول المتقدمة الغربية بيانا أوضحت فيه أن هذه المفاوضات تتم فى اطار منظمة الجات ، وانها ستكون مفتوحة أمام جميع الدول النامية ، واعربت عن نيتها فى أن تأخذ مصالح الدول النامية فى الاعتبار .

كما أصدرت مجموعة الدول النامية بيانا فى نهاية المؤتمر ، أشارت فيه الى اجتماع ممثليها فى جنيف من أجل تنسيق اشتراكها فى المفاوضات التجارية .

**٦ ـ النواحى التجارية والاقتصادية لنزع السلاح :**

تقدمت مجموعة الدول النامية بمشروع قرار فى هذا الموضوع ينادى بضرورة تحويل جزء كبير من المصادر المتوافرة نتيجة نزع السلاح الكلى أو الجزئى ، الى تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وخاصة فى الدول النامية .

وقد أعربت بعض الدول الغربية انها لا ترى أن الانكتاد الجهاز المناسب لمناقشة هذا الموضوع ، كما أعربت الدول الاشتراكية انها لا ترى ان هناك فوائد للانسانية مالم يتم اتفاق حول نزع السلاح الكامل والعام .

وبعد مشاورات ، أمكن تقديم مشروع قرار وافق عليه المؤتمر بأغلبية ٨٧ دولة دون اعتراض وامتناع ٩ دول عن التصويت ، من بينها الصين الشعبية .

**٧ ـ الاثار الاقتصادية لاغلاق قناة السويس :**

أصدر مؤتمر وزراء الدول النامية فى ليما فى اكتوبر ـ نوفمبر ١٩٧١ قرارا يطالب بسرعة فتح قناة السويس ، كما أوصى باضافة هذا الموضوع الى جدول أعمال الانكتاد الثالث .

وعند عرض موضوع ضم هذا الموضوع الى جدول الاعمال فى الانكتاد الثالث ، اعترضت اسرائيل على أساس أنه موضوع سياسى ، الا انه أمكن التغلب على هذا وادرج الموضوع فى جدول الاعمال .

وقد تقدمت مجموعة الدول النامية بمشروع قرار ، طلبت بعض الدول حذف بعض فقراته التى تشير الى الملابسات السياسية ، مثل الفقرة التى تشير الى أن انسحاب اسرائيل من الاراضى المحتلة

شرط لاعادة فتح قناة السويس وتشغيلها فى ظروف عادية وسلمية .

وازاء عدم نجاح هذه المحاولات ، طلبت بعض الدول التصويت المستقل على هذه الفقرات ، الا أن ذلك لم يجد استجابة من المؤتمر . وأخيرا طرح المشروع على التصويت فوافقت عليه سبعون دولة دون اعتراض ، بينما امتنعت ٣٧ عن التصويت ، ولم تشترك فى عملية التصويت دولتان ( اسرائيل ـ الفاتيكان ) ، وتغيب عن الجلسة ٣٢ دولة منها ١٤ دولة تغيبت عن المؤتمر منذ بدايته .

ويؤكد القرار أن سرعة اعادة فتح قناة السويس ذو أهمية خاصة للتجارة الدولية ، وان انسحاب اسرائيل من الاراضى المحتلة شرط لاعادة فتح قناة السويس وتشغيلها فى ظروف عادية وسلمية ، ويؤيد القرار تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ .

وبذلك أصدر الانكتاد الثالث ٤٩ قرارا ، منها ٣٢ قرارا صدرت بدون تصويت ، وسبعة عشر قرارا بالتصويت . كما أحال الانكتاد الثالث ثلاثة مشروعات قرارات الى جهازه الدائم ( مجلس التجارة والتنمية ) لم يستطع التوصل الى اتفاق حولها يتعلق بالتوقيع ، وانشاء مراكز تجارية للعالم الثالث ، وأثر التكتلات الاقتصادية للدول المتقدمة على التجارة الدولية .

عرضنا بايجاز فيما سبق ، قرارات الانكتاد الثالث ، ويظهر من ذلك ان الانكتاد الثالث قد أحرز تقدما ملحوظا فى كثير من الموضوعات المعروضة ، كما امكن التوصل الى اتفاق حول كثير من الموضوعات ، ولم يستلزم الامر طرح القرارات للتصويت الا فى ثلث القرارات تقريبا ، ولو أن هذا يعنى أنه أمكن التفاوض والتوصل الى اتفاق حول معظم القرارات ، بيد أنه يعنى من جهة أخرى أن القرارات المتفق عليها صدرت ضعيفة ذات صياغة عامة غير محددة .

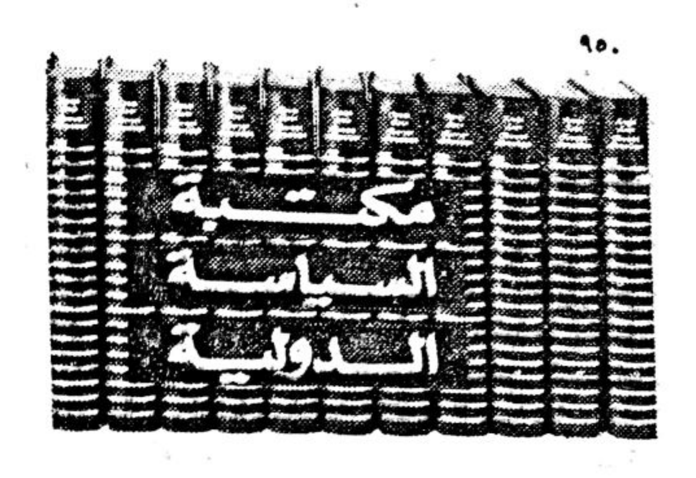
وقد يكون فى ذلك اضعاف لهذه القرارات ، الا أننا لو دققنا النظر نجد أن الانكتاد ، شأنه شأن بقية اجهزة الامم المتحدة ، ليس لديه القوة الملزمة لتنفيذ قراراته ، وان التوصل الى قبول عام لقراراته اجدى من صدور قرارات قوية باغلبية أصوات الدول النامية فقط ، خاصة وان هذه القرارات تستلزم قيام الدول المتقدمة ، او المنظمات الدولية التى تسيطر عليها ، باجراءات وسياسات معينة .

وقد يثار أن الانكتاد يسير ببطء شديد فى تنفيذ قراراته ، الا أنه يمكن الرد على هذا القول بأن هناك بعض الاجراءات التى أمكن تنفيذها بفضل الانكتاد ، وعلى رأسها النظام العام للمزايا الجمركية ، وانشاء منظمة التنمية الصناعية ، بناء على قرار الانكتاد الاول ، وعقد بعض الاتفاقات الدولية للسلع الاولية ، واسهام الانكتاد الكبير فى وضع الاستراتيجية الدولية للتنمية للسبعينات . هذا فضلا عن كثير من الاجراءات والسياسات التى كان للانكتاد دور غير مباشر فى خروجها الى حيز التنفيذ ، فالعناية التى أولتها منظمة الجات للدول النامية منذ ١٩٦٤ توضح أن خروج الانكتاد الى حيز الوجود ، جعل منظمة الجات ـ ضمانا لبقائها فى صعيد التجارة الدولية ـ تعمل على رعاية مصالح الدول النامية ، لتزيل عن نفسها دعوى الاهتمام بمصالح الدول المتقدمة فقط ، كما ان التعديلات التى ادخلها صندوق النقد الدولى على تسهيلات التمويل التعويضى ، انما كانت استجابة لقرار الانكتاد الاول .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فان طبيعة الانكتاد ووظيفته ليست بالعاجلة ، فالانكتاديهدف أساسا الى خلق ظروف دولية ملائمة للاسراع بالتنمية ، وزيادة التجارة الدولية ، أى وضع مفاهيم اقتصادية دولية جديدة تخدم التجارة والتنمية ، ولا ينتظر أن يتم ذلك بمجرد صدور قرار أو عدة قرارات ، وانما يستلزم ذلك التدرج فى تغيير الاوضاع الاقتصادية الدولية السائدة ، وتطويرها لخدمة التجارة الدولية وسياسات التنمية .

وقياس النتائج التى أسفر عنها الانكتاد فى المدة الوجيزة التى انقضت منذ مؤتمره الاول فى عام ١٩٦٤ ، فى ضوء ذلك المفهوم ، يظهر أن هناك نتائج ايجابية قد تحققت ، وان هناك نتائج أخرى يمكن تحقيقها ، اذا ما استمر عزم الدول النامية وتصميمها على احرازها .

ويكفى انه بظهور الانكتاد ، ظهرت مجموعة الدول النامية كوحدة تنسق بين مصالحها ، بما يكسبها قوة تفاوضية امام الدول المتقدمة . وهى لا تهدف بوحدتها الى اقامة تكتل اقتصادى ، بقدر ما تهدف الى ايجاد تعاون وتكامل اقتصادى فيما بينها .




# تسوية المنازعات بين الدول الإفريقية

هذا الكتاب الجديد الذى اصدره معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث العلمى التابع للامم المتحدة ( يونيتار ) ، قد وضعه الاستاذ بيرهانكون انديميكال احد الباحثين الملحقين بهذا المعهد .

— BERHANYKUN ANDEMICAEL

— PEACEFUL SETTLEMENT AMONG AFRICAN STATES

— A UNITAR STUDY, NEW YORK, 1972.

والكتاب على ايجازه ـ اذ لا يتجاوز سبعين صفحة ـ ذو أهمية ، باعتباره فى مقدمة الدراسات التى تتصدى لمعالجة المنازعات الدولية التى وقعت بين الدول الافريقية ، والتى عرضت على منظمة الوحدة الافريقية ، كما أنه يتصدى لقضية التنسيق بين اختصاصات الامم المتحدة فى تسوية المنازعات الدولية الافريقية ، واختصاصات منظمة الدول الافريقية فى هذه التسوية .

ويبدأ المؤلف بعرض نصوص ميثاق الامم المتحدة الخاصة بتسوية المنازعات الدولية عامة ، والمنازعات الاقليمية خاصة ، وذلك فى المادة ٣٣ من الميثاق ، وهى التى تقول : « يجب على أطراف اى نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والامن الدولى للخطر ، أن يلتمسوا حله بادىء ذى بدء بطريق المفاوضة ، والتحقيق ، والوساطة ،

التوفيق ، والتحكيم ، والتسوية القضائية ، أو أن يلجأوا الى الوكالات ، والتنظيمات الاقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التى يقع عليها اختيارها » . ثم يذكر المادة الثانية والخمسين من ميثاق الامم المتحدة التى تقول : « ليس فى هذا الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات أو وكالات اقليمية تعالج من الامور المتعلقة بحفظ السلم والامن الدولى ، ما يكون العمل الاقليمى صالحا فيها ومناسبا مادامت هذه التنظيمات أو الوكالات الاقليمية ونشاطها متلائمة مع مقاصد الامم المتحدة ومبادئها » · وتقول الفقرة الثانية من نفس هذه المادة « .. يبذل أعضاء الامم المتحدة الداخلون فى مثل هذه التنظيمات ، أو الذين تتألف منهم تلك الوكالات ، كل جهدهم لتدبير الحل السلمى للمنازعات المحلية ، عن طريق هذه التنظيمات الاقليمية ، أو بوساطة هذه الوكالات الاقليمية ، وذلك قبل عرضها على مجلس الامن » · أما الفقرة الثالثة والاخيرة من هذه المادة فتقول : « على مجلس الامن أن يشجع على الاستكثار من الحل السلمى لهذه المنازعات المحلية عن طريق هذه التنظيمات الاقليمية ، أو بوساطة تلك الوكالات الاقليمية ، بطلب من الدول التى يعنيها الامر ، أو بالاحالة عليها من جانب مجلس الامن » ·

ويرى مؤلف الكتاب ان تلك الاحكام خير تعبير عن التراضى ، أو التصالح الذى تم فى مؤتمر سان فرنسسكو ( المؤتمر الذى وضع ميثاق الامم المتحدة ) بين أنصار الاقليمية الذين يرون أن المنازعات الدولية الاقليمية يجب ان تتم تسويتها على نطاق اقليمى ، وبين أنصار العالمية الذين يرون أن المنظمة العالمية ، الممثلة فى الامم المتحدة ، يجب أن تكون لها دائما الاولوية والصدارة على جميع المنظمات الاخرى فيما يتعلق بتسوية المنازعات الدولية ، سواء أكانت تلك المنازعات اقليمية أم عالمية ·

## القضية من الناحية التطبيقية :

وينتقل بعد هذا التحليل النظرى للقضية الى تحليلها من الناحية التطبيقية العملية ، بتقديم الاراء والادعاءات التى قدمها ممثلو الدول الاعضاء فى مدى ربع القرن الذى انقضى أثناء عرض أهم المنازعات الاقليمية على مجلس الامن ، ثم يحلل الاراء وهذه الادعاءات ويبوبها ·

ويذكر من هذه الاراء رأيا يقول ان المنظمات الاقليمية لها السلطة المطلقة فى تسوية المنازعات الاقليمية التى تقع بين الدول التى تنتمى الى نفس الاقليم · ويذكر رأيا آخر يقول ان المنظمة الاقليمية ، اذا لم تكن لها السلطة المطلقة فى تسوية المنازعات الاقليمية ، فان لها على الاقل السلطة فى ان تبدأ بأن تتعرض لتلك المنازعات ·

ويذكر رأيا ثالثا يقول ان هناك اختصاصا مشتركا شائعا بين كل من المنظمة العالمية والمنظمة الاقليمية لتسوية النزاع الاقليمى . ويستفاد من ذلك احتمال وجود تنازع اختصاص بين المنظمات الدولية التى قد تتصدى لتسوية المنازعات الاقليمية .

ويذكر رأيا رابعا خلاصته أن مجلس الامن بمثابة هيئة استئناف للمنازعات التى تمت تسويتها على مستوى التنظيم الاقليمى ·

وينتقل المؤلف بعد ذلك الى دراسة نصوص ميثاق منظمة الوحدة الافريقية التى تتصدى لتسوية المنازعات الدولية التى تقع بين الدول الافريقية الاعضاء فى المنظمة ، فيذكر منها المادة التاسعة عشرة التى تقول : « تتعهد الدول الاعضاء بتسوية جميع المنازعات التى تنشأ فيما بينها بالوسائل السلمية · وتحقيقا لهذه الغاية ، قررت لجنة للوساطة والتوفيق والتحكيم » · ثم يقول ان تلك اللجنة قد انشئت فعلا لكنها لم تعمل حتى اليوم ، ويستبعد أن تعمل مستقبلا ·

ويشرح بعد ذلك الدور الذى قامت به كل من منظمة الوحدة الافريقية ، ومنظمة الامم المتحدة ، فى تسوية المنازعات الافريقية ، آخذا فى الاعتبار العوامل السياسية التى أثرت فى ذلك مثل :

اولا ـ طبيعة القضايا التى كانت موضع الخلاف بين الاطراف المتنازعة .

ثانيا ـ تصور الاطراف المتنازعة للسياسات أو الاتجاهات التى قد تتخذها الامم المتحدة ، أو منظمة الوحدة الافريقية ·

ثالثا ـ موقف الدول الاعضاء فى منظمة الوحدة الافريقية أو الدول الاخرى الاعضاء فى الامم المتحدة ، فيما يختص بمعرفة رأيهم فى الجهاز الذى يصلح لتسوية الخلاف ، أهو الجهاز التابع للمنظمة العالمية ام التابع للمنظمة الاقليمية ·

رابعا ـ فاعلية كل من جهاز الامم المتحدة ، وجهاز منظمة الوحدة الافريقية فى تسوية النزاع الاقليمى الافريقى .

خامسا ـ تأثير النصوص الواردة فى كل من ميثاق الامم المتحدة ، وميثاق منظمة الوحدة الافريقية والخاصة بالعلاقات القائمة بين المنظمتين على العوامل الاربعة السالفة الذكر

وبعد هذا العرض النظرى ينتقل المؤلف الى دراسة المنازعات الدولية الافريقية التى وقعت فيما بين سنة ١٩٦٣ وسنة ١٩٦٨ ويقسمها الى أربعة أنواع ،

١ ـ منازعات الحدود ، ويذكر منها النزاع الجزائرى المغربى ، والنزاع الصومالى الاثيوبى الكينى .

٢ ـ منازعات دارت حول مستقبل بعض الاقاليم الافريقية التى لم تكن قد استقلت ، ويذكر منها النزاع حول منطقة جيبوتى ، أو ماعرف بالصومال الفرنسى ، والنزاع حول منطقة الصحراء الاسبانية .

٣ ـ احتكاكات وقعت بين بعض الدول الافريقية نتيجة لحروب أهلية نشبت فى بعض البلاد الافريقية ، ويذكر منها الاحتكاكات بين رواندا وبورندى ، والحرب الاهلية فى الكونغو ( زائير الان ) ( سنة ١٩٦٤ ـ ١٩٦٥ ) وقضية المرتزقة فى الكونغو سنة ١٩٦٧ ـ ١٩٦٨ ) ، والحرب الاهلية فى نيجيريا .

٤ ـ منازعات أخرى ، منها الخلافات بين غانا والدول المجاورة لها ( ١٩٦٥ ـ ١٩٦٦ ) ، والخلاف بين غانا وغينيا ( ١٩٦٦ ) ، والخلاف بين غينيا وساحل العاج ( ١٩٦٦ ـ ١٩٦٧ )

**منازعات الحدود وتسويتها سلميا :**

يعالج فى هذا الفصل ثلاث منازعات على الحدود ، منها التى وقعت بين الجزائر والمغرب ، وتلك التى وقعت بين الصومال واثيوبيا وكينيا . ويرى أن تلك المنازعات لها سمات ثلاث :

أولا ـ انها منازعات بين دول تامة السيادة

ثانيا ـ انها تصاعدت فتحولت الى مجابهة عسكرية ، استرعت انتباه الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية .

ثالثا ـ انها منازعات احد طرفيها يستند فى مطالبه الى أسس تاريخية ، او عنصرية ، اودينية لاقليم موجود تحت سيادة الطرف الاخر ، بينما يستند الطرف الثانى الى وحدة التراب وسيادته عليه .

وينتقل بنا الكتاب من هذا الى دراسة الخلاف على الحدود الذى شجر بين الجزائر والمغرب ، وادى الى وقوع اشتباكات مسلحة بين الدولتين . ويشرح كيف استطاعت منظمة الوحدة الافريقية ان تتدخل لتسوية هذا النزاع ، عن طريق مساعى امبراطوراثيوبيا الذى نجح فى أن يجمع فى مدينته باماكو عاصمة مالى بين ملك المغرب والرئيس الجزائرى ، واستطاع ان يوقع فى ٢٩ اكتوبر سنة ١٩٦٣ اتفاقية باماكو التى قررت ايقاف النار ابتداء من أول نوفمبر سنة ١٩٦٣ ، وانشاء منطقة مجردة من السلاح . ويذكر المؤلف ان المغرب كانت تنوى الالتجاء الى مجلس الامن لتسوية هذا النزاع ، وأنها لم تطمئن الى منظمة الوحدة الافريقية ، لانها جعلت من مبادئها الاساسية الحفاظ على الحدود على ما هى عليه . وفى النزاع المغربى الجزائرى كانت المغرب هى التى تطالب بتعديل الحدود . الا ان هناك عده عوامل دفعت المغرب الى أن تلجأ الى منظمة الوحدة الافريقية ، ومن ذلك انها كانت تنتظر مساعدة كل من فرنسا والولايات المتحدة داخل مجلس الامن ، ولكل من الدولتين مقعد دائم فى هذا المجلس وتتمتع بحق الفيتو ، الا أن كلا من الدولتين افهمت المغرب انها تفضل تسوية النزاع على المستوى الاقليمى الافريقى ، بدلا من تسويته على مستوى مجلس الامن ، حتى لا ينقلب من نزاع محلى الى نزاع من نزاعات الحرب الباردة . فكان موقف مجلس الامن فى مجمله كان من العوامل التى ساعدت منظمة الوحدة الافريقية فى القيام بدور ايجابى فى تسوية النزاع .

ومما تجدر ملاحظته ، ان المؤلف لم يشر قط الى محاولات مجلس جامعة الدول العربية لتسوية هذا النزاع ، مثل طلب الامين العام عقد دورة استثنائية لمجلس الجامعة ، ومثل قرارات مجلس الجامعة بشأن هذا النزاع . وهذا يوضح كيف ان نشاط جامعة الدول العربية غير معروف فى الاوساط الدولية السياسية عامة ، والاوساط العلمية خاصة ، الامر الذى يرجع الى تقصير الاعلام العربى بالجامعة ، اذ يجب أن يترجم

القرارات الهامة التى يتخذها مجلس الجامعة الى اللغات الاجنبية وينشرها بكافة الوسائل ، وكذلك يجب أن يترجم تقارير الامين العام ، لكى يستطيع الباحث فى الشئون الدولية ان يتبع مجهودات الجامعة ، حتى ولو لم تكلل بالنجاح ، كما كان الوضع بالنسبة للنزاع المغربى الجزائرى .

ثم ينتقل بنا الكتاب الى النزاع الذى وقع بين الصومال من ناحية ، وكل من اثيوبيا وكينيا من ناحية اخرى ، ويوضح سياسة منظمة الوحدة الافريقية فى هذا النزاع ، تلك السياسة التى اتسمت بالحياد التام ، وحاولت بقدر الامكان الا تنحاز لجانب على حساب الجانب الاخر ، مفضلة الاكتفاء بتهدئة الامور . وينهى المؤلف هذا الفصل بقوله ان منظمة الوحدة الافريقية وضعت قاعدتين فيما يتعلق بتسوية الخلاف المتعلق بالحدود . اما القاعدة الاولى فهى ان المنازعات الافريقية يجب تسويتها على نطاق افريقى محض ، واما القاعدة الثانية فهى مبدأ قدسية الحدود ، بمعنى ان الحدود تبقى كما هى دون تعديل او تغيير حتى ، ولوكانت من مخلفات الاستعمار ، لانه اذا فتح باب اعادة النظر فى الحدود ، فان ذلك قد يؤدى الى التوتر وعدم الاستقرار فى القارة الافريقية .

## المنازعات حول الاقاليم الافريقية غير المستقلة :

وفى فصل اخر من الكتاب ، يعرض المؤلف للخلافات التى تقع بين الدول الافريقية حول مستقبل بعض الاقاليم التى ما زالت خاضعة للاستعمار الاوربى ، ويتحدث عن اقليم جيبوتى الذى كان يعرف بالصومال الفرنسى ، ويوضح كيف أن هذه المنطقة وتلك الميناء موضع خلاف بين اثيوبيا والصومال ، وكيف ان كلا من الدولتين تقدم عشرات من الحجج لتعزز مطالبها فى هذه المنطقة . وكانت سياسة منظمة الوحدة الافريقية تجاه هذه القضية ، انها اكتفت بمطالبة فرنسا اكثر من مرة بضرورة الجلاء عن المنطقة ، وتصفية الاستعمار فيها ، دون أن تشير الى ما سيجرى بعد استقلال تلك المنطقة ، ومن هو الاحق بها ، أهى اثيوبيا ام الصومال . وقد اتخذت منظمة الوحدة الافريقية موقفا مماثلا بالنسبة لقضية الصحراء الاسبانية التى تعتبرها كل من المغرب وموريتانيا جزءا اصيلا من اقليمها ، فطلبت المنظمة من اسبانيا مرارا أن تجلو عن المنطقة ، ولكنها لم تشر الى من هو صاحب الحق فيها . ويرى المؤلف أن هذا الموقف السلبى لم يساعد على تصفية الاستعمار فى تلك المناطق . وانه كان من واجب المنظمة الافريقية أن تحاول توحيد كلمة الدول الافريقية التى لها مطالب فى تلك الاقاليم ، لان هذا الموقف الموحد سيكون عاملا كبيرا فى الضغط على الدول الاستعمارية ، لكى تجلو عن تلك المناطق ولكن ما دامت تلك الدول لها مطالب متعارضة بالنسبة الى هذه الاقاليم ، فان مركز الدولة الاستعمارية يظل قويا ، وتستطيع ان تطيل بقاءها فى المنطقة ، مما يضعف دور منظمة الوحدة الافريقية فى تصفية الاستعمار .

وفى فصل آخر يتكلم عن المنازعات الدولية الافريقية الناجمة عن منازعات داخلية داخل دولة افريقية ، فيذكر الخلافات التى وقعت بين دولة رواندا ودولة بوروندى ، نتيجة لانقلابات وقعت داخل احدى الدولتين ، ولجوء الذين لم ينجحوا فى الانقلاب الى اقليم الدولة الاخرى ، ومحاولتهم جمع شملهم هناك للقيام بانقلابات مضادة . ويرى المؤلف ان منظمة الوحدة الافريقية استطاعت القيام بدور ايجابى فى تسوية المنازعات التى وقعت بين الدولتين ، فى حين أن الامم المتحدة ظلت بعيدة عن هذه المنازعات .

ثم يتحدث بعد ذلك عن الحرب الاهلية فى الكونغو فيما بين سنة ١٩٦٤ و سنة ١٩٦٥ ويوضح العناصر الاساسية التى قامت عليها تلك الحرب الاهلية ، ومن هذه العناصر :

اولا ـ الجانب الايديولوجى فى تلك الحرب الاهلية .

ثانيا ـ تعيين موريس تشومبى زعيم الحركة الانفصالية فى كاتانجا رئيسا لوزراء الكونغو ، واستنكار اغلبية الدول الافريقية هذا الاختيار .

ثالثا ـ استخدام المرتزقة من قبل الحكومة الكونغولية .

رابعا ـ تدخل دول افريقية وغير افريقية فى تلك الحرب الاهلية .

وتلك العناصر ، وبخاصة العنصر الثالث والرابع منها ، نبهت المجتمع الدولى الى خطورة تلك الحرب ، مما ادى الى تدخل مزدوج من قبل منظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة لانهاء هذه الحرب . ويشرح العلاقة القائمة بين تدخل المنظمتين ، والتفاعل بينهما .

ثم يتكلم عن قضية طرد المرتزقة من الكونغو فيما بين سنة ١٩٦٧ و سنة ١٩٦٨ ، ويذكر كيف أن مؤتمر القمة الرابع الذى انعقد بمدينة كينشاسا فيما بين ١١ و ١٤ سبتمبر سنة ١٩٦٧ قد استنكر عدوان المرتزقة ، وطالب بطردهم ، وكيف أنشئت لجنة من عشر دول تحت رئاسة رئيس جمهورية السودان ، لاتخاذ التدابير اللازمة لاجلاء هؤلاء المرتزقة ، وكيف أن الرئيس موبوتو لجأ الى مجلس الامن يطلب حمايته من المرتزقة الذين يأتون من اقليم أنجولا الخاضع للاستعمار البرتغالى . ويشرح أيضا كيف تفاعل تدخل كل من منظمة الوحدة الافريقية ، ومنظمة الامم المتحدة فى هذا الشأن ، وكيف أن دور منظمة الوحدة الافريقية كان أقوى من دور الامم المتحدة .

**الحرب الاهلية فى نيجيريا**

ثم يتصدى للحرب الاهلية فى نيجيريا ، فيقول أن الازمة التى نشأت عن تلك الحرب الاهلية كانت من أخطر المختبرات التى واجهت القارة الافريقية بعد الحرب الاهلية فى الكونغو . ويرى أن قرار منظمة الوحدة الافريقية بمناقشة تلك القضية ، كان من أصعب القرارات التى اتخذها ، لان حكومة لاجوس الاتحادية صرحت بأن اى تدخل من قبل منظمة الوحدة الافريقية ، أو من قبل الامم المتحدة – حتى ولو كان ذلك التدخل يتم فى صورة مناقشة – يعتبر خرقا لاحكام الفقرة الثانية من المادة الثالثة من ميثاق أديس أبابا ، وأحكام الفقرة السابعة من المادة الثانية من ميثاق الامم المتحدة . ومن ناحية أخرى ، كانت الحركة الانفصالية فى بيافرا تحاول جاهدة تدويل القضية ، لكى تتدخل المنظمات الدولية لمساندتها أو حمايتها . وأخيرا قبلت نيجيريا أن تناقش القضية فى مؤتمر القمة الرابع لمنظمة الوحدة الافريقية الذى انعقد فى كينشاسا فيما بين ١١ و ١٤ سبتمبر سنة ١٩٦٧ ، وأصدر قرارا باستنكار الحركة الانفصالية فى بيافرا وتأكيد وحدة التراب النيجيرى ، وانشاء لجنة استشارية مكونة من رؤساء ست دول لمحاولة انهاء هذه الحركة . بيد أن اللجنة – رغم مستواها الرفيع – لم تستطع عمل شىء ، ولكن كانت هناك عوامل دفعتها الى التحرك ، منها :

اولا – كثرة الضحايا كثرة أثارت الراى العام الافريقى .

ثانيا – تدخل الكومنولث فيما بين ديسمبر سنة ١٩٦٧ ومايو سنة ١٩٦٨ ، وتدخل الحكومة البريطانية فى يونية سنة ١٩٦٨ مما خشى معه أن يكون ذلك له أثر سىء على مركز منظمة الوحدة الافريقية .

ثالثا – اعترفت اربع دول افريقية هى : تنزانيا وجابون وساحل العاج وزامبيا ، بحكومة بيافرا ، عنوانا لانقسام افريقيا الى مؤيدين ومناهضين لتلك الحركة الانفصالية . وفى ذلك تهديد للوحدة الافريقية .

الا أن هزيمة الحركة الانفصالية فى بداية سنة ١٩٧٠ كانت عونا على عودة الوئام والانسجام بين أعضاء المجتمع الدولى الافريقى .

هذا وقد خصص المؤلف الفصل الاخير من الكتاب للاحتكاكات التى وقعت بين غانا وغينيا سنة ١٩٦٦ ، وبين غينيا وساحل العاج سنة ١٩٦٧ . وأوضح دور كل من المنظمة الافريقية والمنظمة العالمية فى تسوية هذه المنازعات .

**تقييم العلاقة بين الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية فى تسوية المنازعات الاقليمية :**

أما ختام البحث فيتضمن محاولة فقهية لتقييم العلاقة بين الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية فى تسوية المنازعات المحلية الافريقية .

وهذا التقييم فى الواقع ، ان هو الا تكرار وتلخيص لما تضمنه الكتاب ، ولكنه أبرز نقطتين جديدتين :

أولاهما : دور الاتحاد السوفيتى فى مجلس الامن بشأن تأييد تسوية المنازعات الافريقية على النطاق الافريقى بعيدا عن مجلس الامن . وهذا الدور يختلف كثيرا عن الدور الذى قام به فيما يتعلق بتسوية المنازعات الاقليمية التى وقعت بين دول القارة الامريكية . فقد كان ، بالنسبة لهذه المنازعات ، يتخذ موقف المعارض لنظرها أمام المنظمة الاقليمية ( منظمة الدول الامريكية ) ، والمؤيد لعرضها على مجلس الامن .

وفى رأى المؤلف أن سبب هذا التناقض فى موقف الاتحاد السوفيتى ، يرجع الى أن منظمة الوحدة الافريقية استطاعت الاحتفاظ باستقلالها ،

وانها لم تقع تحت سيطرة أى من الدول الكبرى ، بعكس منظمة الدول الامريكية التى تخضع خضوعا تاما لسيطرة الولايات المتحدة الامريكية (٥)

**وثانيتهما :** ان الامين العام للامم المتحدة تدخل فى بعض المنازعات الافريقية ، دون أن تعد منظمة الوحدة الافريقية تدخله هذا منافسا لاختصاصاتها ، بل عدته مساندا لعملها . ومعنى ذلك أن الدول الافريقية والمنظمة الافريقية لا تخشى تدخل الامم المتحدة من حيث هو ، ولكنها تخشى تدخل الدول الكبرى من وراء ستار الامم المتحدة .

ويتساءل المؤلف فى ختام كتابه عن الدور الحقيقى الذى قامت به منظمة الوحدة الافريقية فى تسوية المنازعات الافريقية ، ويجيب عن تساؤله هذا بقوله انه يجب التفرقة بين العمل على تخفيف حدة التوتر الناجم عن النزاع ، وبين تسوية النزاع

٩٥٥

نفسه تسوية نهائية . فالمنظمة الافريقية حققت نجاحا فى الحالة الاولى ، وان كانت لم تحقق مثل هذا النجاح فى الحالة الثانية . ويقترح المؤلف على منظمة الوحدة الافريقية أن تتدخل فى تسوية المنازعات الافريقية بمجرد ظهور بوادرها ، وألا تنتظر حتى يتسع النزاع ، وتزداد خطورته ، اذ أن علاج الامر فى مبدئه قد يكون يسيرا ، فى حين انه يكون عسيرا وشديد العسر حين يتفاقم ويشتد .

وبعد قراءة هذا الكتاب وعرضه ، أرجو أمرين : أولهما سهل ، وهو أن يترجم هذا الكتاب الى اللغة العربية . وثانيهما أصعب ، وهو أن يتصدى احد الباحثين لاصدار كتاب على هذا النسق ، يعالج فيه تسوية المنازعات بين الدول العربية فى اطار جامعة الدول العربية ودور الامم المتحدة فى تلك المنازعات نفسها .

**د . بطرس بطرس غالى**

# الأمم المتحدة وتصفية الاستعمار

— YASSIN EL-AYOUTI.

— UNITED NATIONS

AND DECOLONIZATION :

— THE ROLE OF AFRO-ASIA.

— MARTINUS NIJHOFF, THE HAGUE, 1971.

**مؤلف**

هذا الكتاب ، هو الدكتور ياسين العيوطى الذى يعمل استاذا للدراسات الافريقية ودراسات الشرق الاوسط بجامعة سانت جونز بنيويورك ، كما انه كان من أهم العاملين بمعهد الامم المتحدة للتدريب والبحث ( اليونيتار ) بنيويورك ، ويعمل حاليا بالامانة العامة للمنظمة العالمية .

ويقع الكتاب فى ٢٨٦ صفحة ، تشغل منها فصوله الثمانية التى تضمها اقسام أربعة ٢٤١ صفحة ، بينما تحوى الصفحات الباقية ملحقا عن الاقاليم التى استغلت منذ انشاء الامم المتحدة ، عدا توثيق المراجع والفهرس .

وموضوع الكتاب هو الاسهام الافرو آسيوى فى عملية الصراع حول تفسير الفصل ١١ من ميثاق

٩٥٦

الامم المتحدة وعنوانه ، « تصريح يتعلق بالاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى » .

وقد جاء هذا الفصل كتسوية سياسية بين الدول الاستعمارية والدول غير الاستعمارية فى مؤتمر سان فرانسيسكو ، مما سبب فيما بعد صراعا على تفسيره ، يجد جذوره فى غموض كثير من معانيه ، والمناخ الدولى المتغير ، والمصالح القومية للدول الاعضاء .

والاطار الزمنى للدراسة يبدأ بالدورة الاولى للجمعية العامة فى ١٩٤٦ وينتهى بحل لجنة الامم المتحدة للبيانات عن الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى فى ١٩٦٣ . ( وان كان الكتاب يحوى أهم التطورات من ١٩٦٣ – ١٩٧٠ ) وتحدد المقدمة الدول الاستعمارية بالمعنى الذى يقصده الفصل ١١ بأنها : استراليا ، بلجيكا ، الدانمرك ، فرنسا ، هولندا ، نيوزلندا ، البرتغال ، أسبانيا ، المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة ، وتعنى الكتلة الافرو أسيوية البلاد الافريقية والاسيوية الاعضاء فى الامم المتحدة .

ويبحث القسم الاولى من الكتاب « الخلفية الايديولوجية لتفسير دور الامم المتحدة نحو الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى » ويضم هذا القسم الفصلين ١ ، ٢ .

ويتناول الفصل ( ١ ) « اثر الحرب العالمية الثانية على الوضع الافرو آسيوى فى مؤتمر سان فرانسيسكو » ، فيبدأ بدراسة « اثر الحرب العالمية الثانية على المشكلة الاستعمارية » مبينا كيف قللت من دوافع العمل الاستعمارى ، كدافع المكانة . ( باحتلال دول استعمارية واخفاقها فى حماية مستعمراتها ) ، والدافع الاقتصادى ( بارهاق الحرب للدول الاستعمارية اقتصاديا ) ، كما اتاحت الحرب الفرصة لنمو الحركة القومية فى المستعمرات ، وكذلك زادت من نمو القوى المناوئة للاستعمار داخل الدول الاستعمارية نفسها ، وزاد من هذه الاثار التقدم التكنولوجي فى وسائل الاتصال ( بالمساعدة على انتشار أفكار الحرية وتكنيك حركات التحرير ) ، وفى السلاح ( بالتقليل من الاهمية الاستراتيجية للمستعمرات ) .

وقد نتج عن هذا صدور « اعلانات ومبادىء معادية للاستعمار اثناء الحرب » كميثاق الاطلنطى الذى وقعه روزفلت وتشرشل فى ١٤ أغسطس ١٩٤١ ومثل التزاما لبريطانيا بنقلة ما فى سياستها الاستعمارية ، لانه كان من الصعب منع الشعوب المستعمرة من مد مفهوم استعادة السيادة الموجودة فى الميثاق الى اراضيها ، وتصريح الامم الاربع الذى صدر فى موسكو فى أكتوبر ١٩٤٣ عن الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفييتى والصين ، وتضمن ضرورة انشاء منظمة دولية عامة بأسرع ما يمكن ، تضم الدول المحبة للسلام ، على أساس المساواة فى السيادة لتأكيد السلم والامن الدوليين .

ثم يناقش الفصل « تطور الفصل » فى مؤتمر سان فرانسيسكو » ، بادئا بالاشارة الى الاقتراحات الرئيسية التى قدمت بهذا الشأن ، وكيف تبلورت فى « ورقة عمل . أعدتها الولايات المتحدة ، وتبنتها اللجنة ٤–٢ كأساس لمناقشتها التى تناولت فى أهم جوانبها معنى الحكم الذاتى وهل يتضمن الاستقلال ، وكان راى معارضى اضافة كلمة استقلال مع الحكم الذاتى أن معناها غير محدود وأن كلمة الحكم الذاتى تتضمنها ، مما أدى الى سحب اقتراح باضافة الكلمة ، كما عدلت فى المناقشة عبارة « الشعوب غير القادرة على أن تعتمد على نفسها » الى « التى لم تنل شعوبها بعد قسطا كاملا من الحكم الذاتى » ، كما أضيف النص على مراعاة الاحترام الواجب لثقافة هذه الشعوب ، ثم أقر المشروع ككل بالاجماع ، وبعد ذلك أجرت لجنة التنسيق فيه تعديلا باضافة عبارة « او فى الاستقبال » لكى تصبح بداية المادة ٧٣ « يقر أعضاء الامم المتحدة الذين يضطلعون فى الحال أو فى الاستقبال بتبعات عن ادارة أقاليم .. » ، ويلاحظ ان المناقشات كانت محدودة فى معظمها بين مندوبى الصين واليونان ومصر والعراق والفيلبين والاتحاد السوفييتى ، وانه لم توجد مساهمة افريقية متميزة .

ويتناول الفصل ( ٢ ) « التصريح المتعلق بالاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى ومفاهيم المسئولية الدولية عن الادارة الاستعمارية » فيبدأ ببحث « طبيعة الالتزامات بموجب الفصل ١١ » حيث يناقش « الغموض الاصطلاحى » لهذا الفصل ، بسبب أنه جاء نتيجة صيغ وتعديلات مختلفة ، ثم يبحث « الاثار المؤسسية لهذا الغموض » ، وقد حدثت نتيجة غياب نص بصدد اداة لتطبيق التصريح ، اذ لم يشر التصريح الا الى

الامين العام فيما يتعلق بارسال البيانات له ، دون ان يذكر واجباته بهذا الشأن . ونتيجة لذلك ، اتخذت اجراءات فيما يتعلق بالبيانات المرسلة يوضحها القسم الثانى من الكتاب بالتفصيل ، ثم يشير الكتاب الى المناهج الافرو آسيوية فى مسألة المسئولية الدولية عن ادارة الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى » ، وكيف أنها اعتمدت أساسا على التفسير التاريخى والسياسى للميثاق ، وكانت حجتها القانونية هى النظر الى المادة ٧٣ فى ضوء المواد الاخرى للميثاق الذى منح فروع الامم المتحدة اختصاصا اوسع فى المسالة الاستعمارية .

ويناقش الفصل فى جزء ثان « تطور مفهوم المسئولية الدولية » ، بادئا بمناقشة « بداية المسئولية الدولية بموجب الفصل ١١ مرجعا هذه البداية الى قرار الجمعية العامة ٩ ( ١ ) فبراير ١٩٤٦ ، وفيه تلفت النظر الى أن الالتزامات المترتبة على الفصل ١١ قد أصبحت سارية تماما ، وطلبت من الامين العام أن يضمن تقريره السنوى تلخيصا وتحليلا وتصنيفا للبيانات المرسلة ،فطلب بدوره من الاعضاء اراءهم بشأن العوامل المحددة للاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى ، وتقديم قائمة بمثل هذه الاقاليم التى تدخل فى نطاق سلطتهم واستجابة لطلب الامين العام ، قدمت الدول الاستعمارية ٧٤ اقليما لتسجيلها كأقاليم غير متمتعة بالحكم الذاتى · وفى نقطة ثانية يناقش هذا الجزء « المسئولية الدولية فى مواجهة الاختصاص الداخلى » ، فيشير الى أن انشاء لجان متتالية للبيانات عن الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى ابتداء من ١٩٤٧ قد اضعف بالتدريج من المادة ٢ (٧ ) من الميثاق ( الخاصة بالاختصاص الداخلى ) التى لجأت اليها الدول القائمة بالادارة للتحرر من قيود المسئولية الدولية ، بينما كانت الدول الافرو آسيوية ترى فيما تعتبره الدول القائمة بالادارة انتهاكا للمادة ٢ ( ٧ ) ممارسة لوظائف الجمعية العامة بموجب الميثاق ككل · وبالاضافة الى ذلك ، عزت الكتلة الافرو آسيوية والمجموعات المعادية للاستعمار الاشارة فى الفصل ١١ الى اعتبارات الامن بانها تتعلق بالاقاليم الاستراتيجية الخاضعة للوصاية ، كما رأت فى المسئولية الدولية قيدا على الاعتبارات الدستورية المنصوص عليها فى الفصل نفسه ، كذلك اصرت على أن الغزو – وسيلة الاستعمار – لا يرتب سيادة ( ومن ثم يبطل الاحتجاج بالمادة ٢

( ٧ ) · ونجد فى نقطة ثالثة مناقشة ، للمناخ المتغير للاستعمار ( ١٩٤٧ – ١٩٤٨ ) ، على أساس أن التغيرات فى المناخ الاستعمارى التى جاء بعضها سلميا وبعضها الاخر بالقوة ، كانت عامل قوة لفكرة المسئولية الدولية ·

ثم يناقش الفصل فى جزء ثالث مفهومى « سمو المصالح » و « الامانة المقدسة » الواردين فى ديباجة المادة ٧٣ باعتبارهما عاملا هاما فى تأييد مفهوم المسئولية الدولية عن الادارة الاستعمارية ، اما « سمو المصالح » فكان يعنى للكتلة الافرو آسيوية السمو فى الاعتبارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية ، وهو تفسير يتجاوز المعنى الحرفى للتصريح ، ويهدف الى منح اللجان الخاصة بالبيانات والجمعية العامة سلطات واسعة ، وأما « الامانة المقدسة » فبعد أن يلخص الكتاب الجذور التاريخية للفكرة ، يعرض للفكرة البلجيكية بهذا الشأن · وتتلخص فى أن الامانة المقدسة تمارسها « دول تتمتع بحضارة اسمى فيما يتعلق بشعوب حضارة أدنى تقوم هذه الدول بادارتها ، سواء كانت هذه الشعوب تقع داخل أو خارج حدود الدولة » ، وفى الواقع أن نواقص هذه الفكرة عديدة منها :

١ – التناقض بين ما رأته بلجيكا من ان اشراف الدول يتعارض مع المادة ٢ (٧) أو ٧٣ ( هـ ) وبين ما تدعو اليه من تطبيق لحق تقرير المصير على كل الشعوب ، بما فيها الشعوب داخل الدول ذات السيادة .

٢ – أن مناقشات سان فرانسيسكو لا تشير الى هذا المعنى . ولم تقبل المجموعة الافروآسيوية بالطبع هذه الفكرة التى جعلتها تخجل من تقديم بيانات عن الاحوال فى بلادها لتساعد لجان البيانات فى مقارنة مراحل النمو مع الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى ، خوفا من تطبيق المسئولية الدولية فى الاتجاه الخطأ .

ويناقش الفصل فى جزء رابع وأخير « حق تقرير المصير » باعتباره أحد أهم الجوانب الايديولوجية فى الصراع حول تفسير الفصل ١١ ، وبعد ان يستعرض التطور التاريخى للمبدأ ، يشير الى نص ميثاق الامم المتحدة عليه فى المادتين ١ ( ٢ ) ، ٥٥ ، وكيف قوى هذا الحق مع اصدار الجمعية العامة للتصريح العالمى لحقوق الانسان .

وقد اتخذت الجمعية العامة فى ١٩٥٠، ١٩٥٢ قرارات أصبح تقرير المصير بموجبها « حقا » تتمتع به كل الشعوب بما فيها شعوب الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى ، ثم يذكر الكتاب ٤ عوامل ارتبطت بتطور حق تطوير المصير وهى :

١ ـ الحركات الوطنية ضد الاستعمار .

٢ ـ تطور الامم المتحدة كساحة لحماية الدول الصغيرة .

٣ ـ وجود التنظيمات الاقليمية المرتبطة بالتقدم السياسى والاقتصادى والاجتماعى .

٤ ـ نمو الاحساس الافروآسيوى بالهوية كما اتضح فى مؤتمر باندونج ١٩٥٥ .

ويتناول القسم الثانى « منهج الامم المتحدة فى التنظيم فى تناول الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى » وهو يضم الفصلين ٣ ، ٤ .

ويناقش الفصل ٣ « الموقف الافروآسيوى من انشاء لجان سنوية بشان البيانات من الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى ( ١٩٤٦ ـ ١٩٤٨ ) » ، فيبدا باستعراض « الخطوات المؤدية الى انشاء لجنة البيانات . وهى الخطوات التى بدأت بخطاب الامين العام السابق الاشارة اليه ، وقد تضمن السؤال عن طبيعة البيانات التى يرغب الاعضاء فى الادلاء بها والشكل الذى يرغبون فى الادلاء بها فيه . وهنا ثارت مشكلة مصير البيانات المرسلة ، فاقترح الامين العام انشاء فرع من الجمعية العامة يبحث الملخصات التى يعدها الامين للبيانات ، وذلك لمساعدة الجمعية فى هذا الشأن .

ثم يعرض الفصل « لانشاء اللجنة المؤقتة فى ١٤٩٦ ، حيث يظهر لنا فى مناقشات اللجنة الفرعية الثانية للجنة الرابعة اتجاهات ثلاثة :

أولها مثلته الصين باقتراحها أن يقوم مجلس الوصاية لدى انشائه ، ببحث ملخص الامين العام لهذه البيانات والبيانات نفسها . وقد عارضت الدول الاستعمارية هذا الاقتراح بشدة لانه يدمج الفصول ١١ ، ١٢ ، ١٣ فى نظام واحد .

وثانيها مثلته كوبا والهند ، ويقترح انشاء لجنة خاصة لهذا الغرض .

وثالثها مثلته الدول الاستعمارية ويرى الاكتفاء بدور الامين العام ، وان ترك الباب مفتوحا لاجراءات جديدة للجمعية العامة فى دورتها الثانية . وقد انتصر الاتجاه الاخير فى تلك اللجنة ، الا أن الاتجاه الثانى انتصر فى اللجنة الرابعة ثم الجمعية العامة ، وعلى ذلك انشئت للمرة الاولى لجنة على أساس المساواة فى العضوية بين الدول القائمة وغير القائمة بالادارة ، مما يعكس مبدأ المسئولية الدولية عن الادارة الاستعمارية ، تبحث ملخص وتحليل الامين العام للبيانات ، وتقدم توصيات للجمعية العامة تتعلق بالاجراءات المستقبلة، وحدد نوع البيانات وفقا للمادة ٧٣ ( هـ ) .

ثم ينتقل الفصل الى « انشاء اللجنة الخاصة بشأن البيانات فى ١٩٤٧» ، فنجد أن اللجنة المؤقتة قد وجد فيها اتجاهان متفقان على انشاء كيان لاحق لمواصلة نفس المهمة ، ولكن الاتجاه الاول الذى مثلته الهند يرى ان تنشىء الجمعية العامة هذا الكيان ، بيما يرى الاتجاه الثانى الذى مثلته الولايات المتحدة أن تنشئه اللجنة الرابعة ، وذلك حتى لا يرتفع الى مرتبة فرع للامم المتحدة . وانتصر الاتجاه الثانى فى اللجنة المؤقتة ، الا أن اللجنة الرابعة أقرت الاول ، لكن الجمعية العامة عادت فأقرت توصية اللجنة المؤقتة بعد أن نجحت الولايات المتحدة فى تطبيق قاعدة أغلبية الثلثين فى التصويت فى القرار ، وبذلك انشئت اللجنة الخاصة بشأن البيانات المرسلة بموجب المادة ٧٣ ( هـ ) من الميثاق ، ويلاحظ أن هذه النتيجة تسوية رضيت بها المجموعة المعادية للاستعمار حتى لا تفقد تعاون المجموعة الاستعمارية ، ورضيت بها هذه الاخيرة حتى تسد الطريق على الحلول المتطرفة .

ثم يعرض الفصل « لمناقشات ١٩٤٨ المتعلقة بدوام وتركيب واختصاص اللجنة الخاصة بشأن البيانات » ، وتتضح ٣ اتجاهات فى اللجنة الخاصة :

الاول تمثله الهند ويرى جعل اللجنة كيانا دائما يشتق سلطته مباشرة من الجمعية العامة وتلغى فيه المساواة بين الدول القائمة وغير القائمة بالادارة .

والثانى تمثله الدول الاستعمارية المتطرفة ، ويمكن القول برفضه وجود اللجنة .

والثالث اتجاه توفيقى تمثله الولايات المتحدة ، ويرى تشكيل لجنة اخرى لمدة سنة ، دون أن ينسحب هذا على المستقبل ، تحفظ فيها النسبة بين

الدول القائمة وغير القائمة بالادارة ، ويتسـع اختصاصها ليشمل بحث أية اوراق تعـدها الوكالات المتخصصة ، وان بقيت اللجنة فنية لا ينتخب اعضاؤها مباشرة من الجمعية العامة . وانتصر هذا الاتجاه سواء فى اللجنة الخاصة او الرابعة او الجمعية العامة .

ويبحث الفصل ٤ « أثر الموقف الافرو آسيوى على انشاء واستمرار لجان البيانات لفترات ثلاث سنوات : ١٩٤٩ ـ ١٩٥٨ فيبدأ بمناقشة ١٩٤٩ وانشاء اللجنة الخاصة على أساس ثلاث سنوات ، ويمكن رصد ٣ اتجاهات ايضا فى اللجنة الخاصة .

الاول للدول الافروآسيوية ، ويدافع عن دوام اللجنة وانتخاب الجمعية العامة لاعضائها ، ويؤكد على روح المادة ٧٣ (ه) بما يسمح بارسال البيانات السياسية

والثانى تمثله الدول الاستعمارية المتطرفة ، ويقبل استمرار اللجنة لسنة .

والثالث تمثله الولايات المتحدة ويرى دون ان ينسحب هذا على المستقبل انشاء لجنة لمدة ثلاث سنوات ، على أساس الحفاظ على المساواة فى التشكيل ، وانتخاب اللجنة الرابعة لاعضائها . وقد انتصر الاتجاه الاخير فى اللجنة ، وفى اللجنة الرابعة امكن توسيع اختصاص اللجنة بحيث يشمل بحث التقارير بشأن الاجراءات الفعلية لتنفيذ قرارات الجمعية العامة بشأن الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى ، واحياء فكرة تحويل اللجنة الى فرع ثانوى للجمعية ، وذلك بالنص على اختصاص الجمعية الكامل بمراجعة دوام وتركيب ونطاق سلطة الجمعية ، وأقرت هذه النتائج التى تمثل دواما اطول ، واختصاصا اوسع فى الجمعية العامة .

ثم يناقش الفصل « آثار قرارات الجمعية فى الدورتين الخامسة والسادسة على الوظائف والسلطات ( ١٩٥٠ ـ ١٩٥٢ ) وهنا نلاحظ امرين : اولهما النمو فى الجوانب السياسية لوظائف وسلطات اللجنة ، ويتضح هذا مثلا من قرار الجمعية الذى طلب من اللجنة بحث تطبيق مبادىء التصريح العالمى لحقوق الانسان فى الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى ، وقرار

٩٥٩

الجمعية الذى يدعو اللجنة الى بحث امكانية ربط هذه الاقاليم ربطا أوثق بعملها ، وكلها تحديثات تتصل مباشرة ببحث الظروف السياسية فى هذه الاقاليم ، ومن ثم فان كلا من اللجنة والجمعية كررت الطلب الى الدول القائمة بالادارة بأن ترسل بيانات سياسية . وثانى هذين الامرين النمو الاجرائى فى اللجنة فى ١٩٥٢، ويظهر مثلا فى تشكيل لجان فرعية فنية بنفس طريقة تشكيل اللجنة الام ، والمشاركة الفعالة فى اللجنة واللجان الفرعية من الوكالات المتخصصة .

ثم ينتقل الفصل الى « تجديد لجنة البيانات فى ١٦٥٢ » ، ويمكن هنا أن نتبين وجود اتجاهين متطرفين يمثل اولهما الدول الاستعمارية المتطرفة ( بلجيكا وفرنسا وبريطانيا ) ويرفض التجديد لاسهام اللجنة المحدود وانقسامها ، والثانى يشير الى الكتلة السوفيتيه ، ويحاول جعل اللجنه فرعا دائما للجمعية العامة ، واتجاه ثالث معتدل يجمع المجموعة الافرو آسيوية مع الدول الاستعمارية المعتدلة كالولايات المتحدة والدانمرك ، ويحبذ التجديد لثلاث سنوات . ويلاحظ أن اعتدال المجموعة الافرو آسيوية جاء خوفا من فقدان تعاون الدول الاستعمارية نتيجة للظروف ، وقد تجلى هذا الاعتدال فى امتناع المجموعة الافروآسيوية عن التصويت فى الجمعية العامة على الجزء الخاص بدوام اللجنة مادامت وجدت اقاليم غير متمتعة بالحكم الذاتى . وقد انتصر الاتجاه الثالث فى لجنة البيانات بينما انتصر خليط من الاتجاهين الثانى والثالث فى اللجنة الرابعة ، حيث قررت التجديد لثلاث سنوات تصبح اللجنة بعدها دائمة مادامت قد وجدت اقاليم غير متمتعة بالحكم الذاتى ، ما لم تقرر الجمعية عكس ذلك ، الا أن الجمعية اقرت الاتجاه الثالث مرة اخرى .

ثم يبحث الفصل «تجديد اللجنة فى ١٩٥٥ » ، فيناقش أولا التوسع فى نطاق سلطة لجنة البيانات فى سنتى ١٩٥٣، ١٩٥٤ بموجب قرارات للجمعية العامة ، منها قرار نص لاول مرة على كلمة الاستقلال ، مما يعنى أن لجنة البيانات تستطيع فى قيامها بوظائفها ان تعتبر الاستقلال هدفا تستطيع الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى أن تتطلع اليه ، وسلسلة من القرارات تجسد سمو مصالح السكان الوطنيين والمسئولية الدولية عن الادارة

١٩٦٠

الاستعمارية . ثم يناقش الفصل تجديد اللجنة ، مشيرا الى أن التطورات السابقة داخل الامم المتحدة ، بالاضافة الى أثر مؤتمر باندونج وهزيمة فرنسا فى الهند الصينية ، وحركات الاستقلال ، وتبلور حركة القومية العربية قد مثلت خلفية للمناقشات بهذا الصدد · وفى لجنة البيانات ، اقترحت الدول الافرو آسيوية تجديد اللجنة دون وضع حد زمنى ، والاحتفاظ بتركيبها المتوازن مع الاشارة الى : ١ – دعوة الدول القائمة بالادارة الى أن تضمن وفودها أشخاصا وطنيين من الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى مؤهلين للحديث عن السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية فيها ٢ – تخويل اللجنة برضا العضو القائم بالادارة ، قبول أشخاص مراقبين فى جلساتها تختارهم الحكومات ٣ – تخويلها سلطة اصدار توصيات وظيفية تتعلق بمجموعة اقليمية واحدة · وازاء المعارضة الشديدة للدول الاستعمارية لهذه الاقتراحات ، وافقت اللجنة على تعديل أمريكي – صينى يجعل التجديد لثلاث سنوات أخرى ويحذف ٢ ، ٣ من المقترحات السابقة ، ووافقت أيضا على الاقتراح ١ وكانت أول مرة توافق فيها على اقتراح يتعلق بالسيادة ، أى بمسألة تشكيل الوفود ، وهو الامر الوحيد الذى ميز التجديد لعام ١٩٥٥ ، ولم تتغير هذه التسوية فى اللجنة الرابعة أو فى الجمعية العامة ·

ثم يبحث الفصل « التجديد الاخير للجنة لفترة ثلاث سنوات فى ١٩٥٨ » ، وهو الاخير لان الجمعية العامة قررت فى ١٩٦١ تجديد اللجنة حتى الوقت الذى تقرر فيه الجمعية أن مبادىء الفصل ١١ وتصريح منح الاستقلال للبلاد والشعوب المستعمرة قد نفذت بالكامل · أما عملية التجديد نفسها فقد تمت بطريقة روتينية ودون معالم جديدة · ويمكن القول فى النهاية ان اللجنة قد مثلت تطويرا هاما فى معنى الفصل ١١ ، وبالرغم من أن الجهود المعادية للاستعمار قد أخفقت فى تذويب الفصل ١١ مع الفصلين ١٢ ، ١٣ فان الاختلافات بينه وبينهما كانت تضيق · ثم يبحث الكتاب فى قسمه الثالث « النهج الاجرائى للامم المتحدة لتناول الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى » ، ويحوى هذا القسم الفصلين ٥ ، ٦ · ويتناول الفصل ٥ « التأكيد الافرو آسيوى على اختصاص الجمعية العامة بتحديد الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى » ، فيبدأ بإثارة مشكلة التعريف ، حيث ان الفصل ١١ لم يعرف الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى الا بوصفها بأنها « الاقاليم التى لم تنل شعوبها قسطا كاملا من الحكم الذاتى » · وهو معيار غير محدد كما أن الميثاق لم ينشىء جهازا يحل هذه المشكلة ، ولم يحدد هذه الاقاليم · والتعريف ليس مطلوبا لذاته ، ولكنه مطلوب لامكان تطبيق التزامات الفصل ١١ وقد قامت الجمعية العامة بدور فى هذه المشكلة ، ونمو اختصاصها بهذا الصدد له ثلاثة جوانب يبحثها هذا الفصل :

الجانب الاول هو تطور اختصاص الجمعية فى دراسة العوامل التى يجب أن تؤخذ فى الحسبان عند تقرير ما اذا كان اقليم لم ينل شعبه القسط الكامل من الحكم الذاتى أم لا ، وقد بدأت المسألة بخطاب الامين العام السابق الاشارة اليه فى ٢٩ يونيو ١٩٤٦ وتضمن طلب الرأى فى هذه العوامل ، وحينذاك اختلفت الاراء ، فرأت الدول القائمة بالادارة عدم تجاوز التفسير الحرفى للميثاق ، بينما أيدت الدول غير القائمة بالادارة اختصاص المنظمة الدولية بتحديد التعريف وتطبيقه والاشراف على تنفيذ الالتزامات ، وفى ١٩٤٩ قررت الجمعية العامة دراسة هذه العوامل وذلك بعد موافقة اللجنة الرابعة على مشروع قرار مصرى رفضته اللجنة الخاصة بسبب تركيبها المتوازن ، يقرر اختصاص الجمعية بهذا الشأن ويدعو اللجنة الخاصة لدراسة هذه العوامل · وقد أوضحت المناقشات أن الدول الاستعمارية لم تكن تعارض تعريف الجمعية العامة لعدم التمتع بالحكم الذاتى ، ولكنها وقفت بالاجماع ضد أى دور للجمعية لتطبيق هذا التعريف · وحين بدأت اللجنة الخاصة للبيانات تعد القائمة المؤقتة الاولى للعوامل فى ١٩٥١ قررت الدول القائمة بالادارة أن أية قائمة لن تكون ملزمة لها ، ونتج عن المناقشات انقسام كامل بين هذه الدول وبين الدول غير القائمة بالادارة ، فقد أكدت الاولى على المعايير التى تعرف الحكم الذاتى الداخلى ، بينما كان الحكم الذاتى للثانية يعنى الاستقلال وعضوية الامم المتحدة · وفى تقريرها للدورة السادسة للجمعية ، ضمنت اللجنة قائمتها المقترحة بالعوامل . وقد أعربت اللجنة الرابعة عن رأيها بعدم شمول هذا التقرير واخفاقه فى تعريف « عدم الحكم الذاتى » ، وانتهت مناقشاتها الى انشاء

لجنة فرعية لدراسة العوامل على ضوء تقرير اللجنة الخاصة ، ومناقشات اللجنة الرابعـــة ، وبحث صواب وضع اجراءات للبحث الاعمـق للمشكلة . وتوصلت هذه اللجنة الفرعية الى قائمة عوامل أقرتها الجمعية العامة فى قرارها ٥٦٧ (٦) ١٨ يناير ١٩٥٢ ، وقررت فى نفس الوقت انشاء لجنة مؤقتة من ١٠ أعضاء على أساس التركيب المتوازن للقيام بدراسة أعمق للعوامل ، ودعيت الدول الاعضاء لكتابة رأيها بهذا الشأن للامين العام . ويلاحظ فيما يتعلق بقائمة العوامل الملحقة بالقرار ٥٦٧ (٦) أن مشكلة السلطة التى تقرر متى يصبح الاقليم خارجا عن نطاق المادة ٧٣ (هـ) بقيت بلا حل ، كما أن هذه القائمة وان عكست تقدما عن قائمة اللجنة الخاصة لابيانات باشارتها الى مجموعتين محددتين من العوامل الاولى ، تشير الى تحقيق الاستقلال ، أو أى نظام منفصل آخر للحكم الذاتى ، والثانية تشير الى الارتباط الحر لاقليم على أساس المساواة مع البلـد المتروبوليتان أو أى بلد آخرى ، الا أنها لم تقدم اية معايير لتحديد وضع الاقاليم التى لم يتحقق فيها أى من المجموعتين السابقتين من العوامل . ولكنها حققت قسطا كاملا من الحكم الذاتى فى الشئون الداخلية . وقامت لجنة ١٩٥٢ المؤقتة المنشأة بالقرار ٥٦٧ ( ٦ ) بالمحـــاولة الثالثة لصياغة العوامل ، ولم تقدم هذه المحاولة شيئا جديدا رئيسيا ، وألحقت قائمة العوامل التى أعـدتها بالقرار ٦٤٨ (٧) ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ الذى تضمن انشاء لجنة مؤقتة ثانية من ١٠ اعضاء لاستمرار دراسة العوامل ، ونص على ضرورة أخذ حق تقرير المصير فى الحسبان بهذا الشأن ، وكانت هذه أول مرة تقرر فيها الجمعية بطريقة صريحة هذا الحق . وكانت لجنة ١٩٥٣ هى آخر لجنة مؤقته لدراسة العوامل ، وكان التغيير الرئيسى الوحيد المقترح يتعلق بحرية الاقليم المتحد فى الانفصال ، إذ لم تكن الدول الافرو آسيـــوية متحمسة بالطبع للاتحاد كوسيلة لتحقيق الحكم الذاتى ، ولم تقبل الدول القائمة بالادارة هذا التغيير ، ولكنه أقر فيما بعد فى اللجنة الرابعة التى أقرت وبعدها الجمعية العامة تقرير اللجنة الذى تضمن قائمة عوامل ١٩٥٣ فى قرار جسد وجهات النظر الرئيسية للدول الأفرو آسيوية ، فقد عرف الحكم الذاتى فعليا بالاستقلال أولا ، ودعم اختصاص الجمعية كسلطة مشاركة على الاقل فى تطبيق العوامل .

اما الجانب الثانى فهو صياغة المبادىء التى يمكن ان تفيد فى تحديد حالات بدء ارسال بيانات عن اقاليم غير متمتعة بالحكم الذاتى . اى ان العوامل اساسا معايير أفادت الجمعيه فى حالات توقف ارسال البيانات ، بينما المبادىء تفيد فى حالات بدء ارسالها . ويبدأ الكتاب مناقشه هذا الجانب بالاشارة الى الخلفية التى بدأت فيها الجمعيـــة ممارســــة اختصاصها فى صـــياغة المبادىء ، وهى حصول كثير من الاقاليم التابعه فى افريقيا على الاستقلال أو الحكم الذاتى ، والتطور البطىء للمفاهيم السياسية ــ القانونية التى حكمت الامم المتحدة فيما يتعلق بالاقاليم غيـر المتمتعـــة بالحكم الذاتى . وقد رأينا أن الجمعية اعتبرت لاول مرة فى ١٩٥٣ مشاركة مع الدول القائمة بالادارة فى مسئولية تحديد الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى ، وظل هذا الاختصاص غامضا فى ١٩٥٥ حين قبلت أسبانيا والبرتغال فى الامم المتحدة ، وأنكرتا تحملهما بتبعات ادارة أقاليم غير متمتعة بالحكم الذاتى . وفى ١٢ ديسمبر ١٩٥٩ قررت الجمعية العامة انشاء لجنة خاصة من ٦ أعضاء لدراسة المبادىء المرشدة فى تقرير ما اذا كان هناك التزام بارسال البيانات وفقا للمادة ٧٣ هـ) أم لا ، وقد احتفظت لجنة الستة بالتركيب المتوازن ، وتركز الصراع فيها على مسألتين : الاولى دور الامم المتحدة فى حالة اندماج أقاليم غير متمتعة بالحكم الذاتى مع دول مستقلة ، وقد اشارت اللجنة الى ان اشراف الامم المتحدة على هذه العمليات قد يكون مرغوبا فيه فى ظروف معينة ، وفى اللجنة الرابعة عدلت الصياغة بحيث أصبحت « تستطيع الامم المتحدة أن تشرف على هذه العمليات حين ترى ذلك ضروريا » ، ومثل هذا نموا فى اختصاص الجمعية .

أما المســـألة الثانية فدارت حول اثر الاعتبارات الدســـتورية والاعتبارات المتعلقـة بالامن على ارسال البيانات ، وقد فسرت اللجنة هذا القيد بأنه يـرد على كتم البيـــانات وليـــس على الالتزام بارسالها ، كما أكدت أن الاعتبارات الدستورية تشير الى موقف يكفل فيه دستور الاقليم الحكم الذاتى فى الشئون الاقتصادية والاجتمـاعية والتعليمية من خلال مؤسسة منتخبة انتخابا حرا . وفيما يتعلق بصياغة المبادىء اتفقت لجنة الستة

على ١٢ مبدأ تركز على وجـــود التــزام بديهى بارسال البيانات فيمايتعلق باقليم منفصلجغرافيا ومتميز عرقيا و ـ او ثقافيا عن البلد القائمـــة بالادارة . ويلاحظ أن هذا يعارض المفهــوم الاستعمارى عن محافظات ما وراء البحار وأقرت اللجنة الرابعة عمل لجنة الستة بعد تعديلات سبقت الاشارة اليها ، ثم اقرته الجمعية العامة فى ١٥ ديسمبر ١٩٦٠ ، ومع ذلك بقيت مسالة اختصاص الجمعية فيما اذا كان اقليم يقع فى نطاق الفصل ١١ أم لا معلقة .

والجانب الثالث والاخير هو تطبيق العوامل والمبادىء على حالات توقف وبدء ارســال البيانات . ويتبع الكتاب فى هذا الجزء منهج الحالات الدراسية ، فيتناول فى بحثه للجمعية العامة ومسائل التوقف ( ٩٤٦ ـ ٩٥٩ ) حالة بورتوريكو ( ١٩٥٣ ) وخلاصـــتها ان الولايات المتحدة اخبرت الامين العام فى ١٩ يناير ١٩٥٣ بأنه قد بدأ فى ٢٥ يوليو ١٩٥٢ تطبيق دســـتور جديد فى بورتوريكو يحقق لها قسطا كاملا من الحكم الذاتى ، ومن ثم فانها ستتوقف عن ارسال البيانات . ونوقشت المسألة فى لجنة البيـــانات واللجنة الرابعة والجمعية العامة التى أقرت فى ٢٧ نوفمبر ٩٥٣ موقف الولايات المتحدة ، وأكدت هذه التجربة : اختصاص الجمعية العامة بهذا الصدد وممارستها له ـ الدور الهام « للعوامل » فى هذه العملية ـ ضعف نظام بحث تـوقف البيانات ، وانعكس هذا فى رفض السماح لمقدمى العرائض من بورتوريكو بالمثول امـــام أى مــن المستويات الثلاث السابقة ـ تطبيق الاتحاد لاقليم غير متمتع بالحكم الذاتى مع دولة مستقلة كوسيلة لتحقيق القسط الكامل من الحكم الذاتى . ولكن المسألة برمتها اعتمدت ولاشك على مبادرة الدولة القائمة بالادارة . وبالنسبة للجمعية العـــامة ومسائل البدء ( ٩٥٦ ـ ٩٦٣ ) يتناول الكتـــاب حالة روديسيا الجنوبية ، وخلاصتها أن الجمعية العامه طلبت من لجنة الاربعة والعشرين ان تبحث ما اذا كان اقليم روديسيا الجنوبية قد حقق القسط الكامل من الحكم الذاتى أم لا ، وكان موقف بريطانيا أنه قد حقق ذلك من ٩٢٣ ، وفى خلال أربعة أشهر من هذا التكليف ، أصدرت الجمعية العامة قرارها بأن روديسيا الجنوبية اقليم غير متمتع بالحكم الذاتى ، وتلت ذلك عدة قرارات تتعلق بروديسيا الجنوبية ملامحها الاساسية : الوصل بين الاستعمار وتهديد السلم الدولى ، ومن ثم التدخل المتزايد لمجلس الامن فــى المســـائل الاستعمارية التى تعتبر تهديد للسلم الدولى ـ الدعوات المتكررة لاعطاء الاستقلال الفــورى . وهكذا أكدت الجمعية اختصاصها فى حالات توقف وبدء ارسال البيانات ، ولعبت الدول الافروآسيوية دورها فى ذلك ، الا أن تعاون الدول القائمة بالادارة يبقى أهم عناصر نجاح الاشراف الدولى على الادارة الاستعمارية .

أما الفصل ٦ وعنوانه « الصيغة الافروآسيوية الجديدة للتصفية السريعة للاستعمار ومتـــابعة الفصل ١١ » ، فينقسم الى جزءين ، يناقش اولهما اصدار تصريح منح الاستقلال للبلاد والشعوب المستعمرة ٩٦٠ ، فيبدأ بالاشارة الى التطورات الثورية فى المناطق المستعمرة والمستعمرة سابقا التى جعلت صدور التصريح ضرورة كتجســـيد لاستجابة المجتمع الدولى لهذه التطورات . وقد اقترح نيكيتا خروشتشيف رئيس مجلس الوزراء الســـوفيتى فى ذلك الوقت ادراج المســـألة فى جدول الاعمال ، ووفق على ذلك بالاجماع ، وتقدم كل من الاتحاد السوفيتى و ٤٣ دولة أفروآسيوية بمشروعى تصريحين ، وأقر المشروع الافروآسيوى فى ١٤ ديسمبر ٩٦٠ ، ويمثـــل التصريح أعلى مراحل التفســـير الواســـع للفصل ١١ ويجســد المفاهيم التى دافعت عنهـــا الكتلة الافروآســيوية لفترة طويلة ، وفيه حل الاستقلال الكامــل محل « القسط الكامل من الحكم الذاتى » وهدمت الجدران بين الفصـــل ١١ وفصــول الوصاية وعورض الاستعمار بكل أشكاله معارضة مطلقة ، وتجاوز اختصاص الامم المتحدة فى الاشراف على تصفية الاستعمار مرحلة الشك .

ثم يناقش الفصل ٦ فى جزء ثان حل لجنة البيانات ، فقد أنشئت لجنة خاصة لتنفيذ التصريح فى ٢٧ نوفمبر ١٩٦١ بتركيب غير متوازن ونطاق سلطة أوسع ، وهى فرع ثانوى للجمعية وهو وضع لم يكن للجنة البيانات أبدا ، ومع هذه التطورات بدأت وفود عديدة ترى فى لجنة البيانات ازدواجا لعمل اللجنة السابقة ، ومن الطريف هنا أن عديدا من ممثلى الدول القائمة بالادارة دافعوا عن بقاء اللجنة ، وانتهى الامر بصدور قرار الجمعية بحلها فى ٦ ديسمبر ٩٦٣ ـ

ويتناول القسم الرابع « النتائج والتطورات منذ ١٩٦٣ » وهو يضم الفصلين ٧ ، ٨ ٠

ويقدم الفصل ٧ « خلاصة لاهم الاسهام الافرسيوى » ٠ وهو ينقسم الى جزءين،الاول تلخيص ممتع لكل ماسبق ، ننصح من يريد أخذ فكرة مختصرة وممثلة للكتاب بقراءته ، والثانى يقدم استنتاجات عامه مؤداها أن الدساتير والمواثيق صيغ للمبادىء والقواعد العامة تضعها المجتمعات لتنظيم شئونها لفترات معينة من الوقت ويجب أن تكون مرنة بما يسمح لهذه المجتمعات بالتطور والتناسق المستمر ، وميثاق الامم المتحدة ليس استثناء من هذه القاعدة ، ومادامت عملية تعديل الميثاق صعبة للغاية ، فان اعضاء الامم المتحدة كى يكيفوا نصوصه لحاجاتهم السياسية دائمة التطور ، قد لجأوا الى التفسير السياسى للميثاق ، الامر الذى أوجد من التطورات مايصعب غالبا نسبته للميثاق ، ويقدم الفصل ١١ الذى رأينا الصراع على تفسيره مثلا طيبا لهذه العملية ٠

ثم يلخص الفصل ٨ « التطورات من ١٩٦٣ — ١٦٧٠ » ويمكن القول بان الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٧٠ قد شهدت تغيرات ثوريه فى متناول الامم المتحدة لمسالة تصفيه الاستعمار ، كنتيجة لصدور تصريح منح الاستقلال فى ١٩٦٠ ، والحقيقة الاساسية فى هذه السنوات العشر ، هى تحول المسالة الاستعمارية ، وقد ربطت بمسألة التمييز العنصرى من مجال التفسير السياسى والقانونى للميثاق ، الى مجال حفظ السلم والامن ، مما مكن لاول مرة فى تاريخ الامم المتحدة من تطبيق الفصل السابع بفرض مجلس الامن لعقوبات فى ١٩٦٦ على روديسيا الجنوبية ٠ ومن التطورات الهامة أيضا اعتراف الامم المتحدة بشرعية كفاح الشعوب المستعمرة فى افريقيا الجنوبية ، ودراسة لجنة الاربعة والعشرين لاثر المصالح الاقتصادية والمالية الاجنبية على الابطاء من عملية تصفية الاستعمار ، وبدء الامم المتحدة تطوير وسائلها الخاصة فى الحرب النفسية ، كما فى اقامة اذاعات مباشرة فى افريقيا لاطلاع السكان المعنيين على الموقف ، كما أنشأت الامم المتحدة نوعا من الحكومة فى المنفى لناميبيا يمارس الان بعض صلاحيات فىمساعدة سكانها ٠ومازالت هناك بالطبع مشاكل وتحديات تواجه الامم المتحدة بهذا الشأن، يجب لكى تنجح فى مواجهتها ان تقوى وتصبح اكثر فعالية ٠،

والكتاب ككل يعبر عن مستوى علمى رفيع ، تحقق له بعناصر ثلاثة : اختيار موضوع محدد وحيوى — اختيار منهاج منطقى وواضح لبحث هذا الموضوع — الاعتماد على مادة وثائقية من الدرجة الاولى توفرت بلا نقصان للباحث بحكم مكان عمله ٠ ولقد نجح الكتاب ولاشك فى تحقيق هدفه ، وهو عرض وتحليل الاسهام الافروآسيوى فى عملية تصفية الاستعمار فى الامم المتحدة ، من خلال الصراع على تفسير الفصل ١١ من الميثاق مما يجعله مرجعا أساسيا فى هذا الشأن ٠ كما يسجل الكتاب خبرة غنية فى عملية المساومة الدبلوماسية ، وأخيرا فانه يلقى الضوء — وهذا يهمنا كمصريين — على دبلوماسية مصرية نشطة فى الامم المتحدة ، فى مرحلة يظن كثيرون ألا وجود فيها لدور مصرى دولى ٠

ويعتقد كاتب هذا العرض أنه ربما كان من الانسب أن يتضمن الكتاب فصلا تحليليا فى بدايته عن المجموعة الافروآسيوية ، يبحث فيه نموها العددى، والاهم من ذلك أوضاعها السياسية وعلاقاتها الاقتصادية الخارجية ، وكل المتغيرات الاخرى التى تحدد سلوكها الدولى ٠ أن مثل هذا التحليل يبدو ضروريا لفهم الاسهام الافروآسيوى فى تفسير الفصل ١١ ، على اساس ان الكتاب اكتفى بتحليل مايدور فى الامم المتحدة فقط ، ثم بابراز الخلفية الدولية له وان يكن فى سطور قليلة ، ولهذا لانجد تفسيرا لانشقاق المجموعة الافروآسيوية فى مواقف معينه ( كما عند التصويت على اقتراح الولايات المتحدة بتطبيق قاعدة أغلبية الثلثين عند التصويت على مشروع قرار اللجنة الرابعة فى ٣ نوفمبر ١٩٤٧ — الكتاب ص ٨٠ )، أو لوقوف احدى دول هذه المجموعة موقفا يخالف الاتجاه العام للمجموعة ( كما فى موقف مصر من تجديد اللجنة الخاصة بشأن البيانات فى ١٩٤٨ — الكتاب ص ٨٤) ٠ ولانعرف على وجه التحديد هل الاعتدال والايمان بمنهاج التدرج كخاصية للسلوك الدولى للمجموعة الافروآسيوية فضيلة ثورية ( كما يوحى الكتاب فى مواطن عديدة — انظر مثلا ص ٢٣١ )، أم انعكاس طبيعى لاوضاع هذه الدول السياسية والاقتصادية ٠

احمد يوسف احمد






# المؤلفات العربية السياسية

**■ ■ د٠ محمدطلعت الغنيمى – الاحكام العامة فى قانون الامم – التنظيم الدولى – منشأةالمعارف – الاسكندرية – ١٩٧٢ ■ ■**

ان ما أنتجه الدكتور محمد طلعت الغنيمى من كتب علمية رفيعة ، يؤهله لان يوضع فى مقدمة الفقهاء المصريين الذين يعملون على تجديد المدرسة المصرية للقانون الدولى ، وتطويرها وفقا لاحدث التيارات الفقهية السائدة فى العالم ٠ وفى الايام الاخيرة ، اتحفنا الدكتور محمد طلعت الغنيمى بمؤلف جديد هو كتاب « التنظيم الدولى » الذى نعرض له الان – ويقع فى ١٢٧٢ صفحة من الحجم الكبير – والذى يعتبر من أكمل وأوفى الكتب العلمية التى تناولت موضوع المنظمات الدولية ٠

والكتاب مقسم الى ثلاثة اجزاء ، جعل عنوان الجزء الاول منها : « التنظيم الدولى والمنظمات الدولية » ، وعنوان الجزء الثانى « الامم المتحدة والوكالات المتخصصة » ، وعنوان الجزء الثالث : « المنظمات الاقليمية » ٠

ويبدأ الجزء الاول من الكتاب بتحليل مقومات الجماعة الدولية وفقا للمفهوم الغربى ، ثم المفهوم الاشتراكى ، ثم المفهوم الاسلامى ٠ ثم ينتقل الى الدوافع التى تحدو بتلك الجماعة الدولية الى أن تنتظم ، ومن هذه الدوافع دافع الامن ، ودافع الرفاهية ٠ويشرح أثر هذا التنظيم الدولى فى المحركات الاساسية فى قانون الامم كالسيادة والمساواة والجزاء ٠ وينتقل من دراسة الامن الجماعى الى دراسة الاحلاف العسكرية ، فيتكلم عن أحلاف الكتلة الشرقية ، وأحلاف الكتلة الغربية ، ويخصص مبحثا للاحلاف الاسلامية ٠

ثم يقدم للقراء النظرية العامة فى المنتظم الدولى ، مشيرا الى أقسام المنتظمات الدولية من عالمية واقليمية ومتخصصة ، شارحا السمات العامة لتلك المنتظمات ، موضحا دور الموظف الدولى فيها ، وطبيعة وظيفته ، والامتيازات والحصانات التى يتمتع بها لكى يستطيع القيام بوظيفته ٠ ويشرح كذلك نشاط المنتظمات الدولية فى وضع دستورها الخاص ، وخلق أجهزة جديدة لها ، وعقد علاقات مع غيرها من المنتظمات الدولية ، وقبول أعضاء جدد فيها ٠

اما الجزء الثانى من الكتاب فقد خصصه – كما اشرنا – للامم المتحدة والوكالات المتخصصة وهى تلك المجموعة من المنتظمات الدولية الفنية التى أطلق عليها « اسرة الامم المتحدة » ٠

وفى بداية هذا الفصل خصص نحو خمس صفحات لعصبة الامم ، وكنا نرجو أن يكون نصيبها فى البحث أكثر من ذلك ، لا لانها التجربة التى قامت عليها الامم المتحدة فحسب ، ولكنها أيضا التجربة التى أفاد منها المشرع العربى حين وضع ميثاق جامعة الدول العربية الذى وضع قبل ميثاق الامم المتحدة ٠

وقد عالج منظمة الامم المتحدة فى اسهاب ودقة ، مشيرا الى آخر التطورات التى ظهرت فى هذه المنظمة العالمية ٠ كما خصص دراسة لاهم الوكالات المتخصصة مثل هيئة العمل الدولى ، وهيئة الصحة العالمية وهيئة الاغذية والزراعة ، وهيئة الطيران المدنى ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، مشيرا فى بعض الحالات الى موقف مصر من نشاط تلك المنتظمات ٠

اما الجزء الثالث من الكتاب فقدخصصه للمنتظمات الاقليمية ، فبدأ بمعالجة جامعة الدول العربية ، ثم انتقل الى دراسة منظمة الوحدة الافريقية ثم منظمة الدول الامريكية ، ثم المنظمات الاقليمية الاوربية التى يسميها « الموادعات الاوروبية » ، ويذكر منها السوق المشتركة، وموادعة الفحم والفولاذ ، والموادعة الاوربية للطاقة الذرية ٠

وآخر فصل فى هذا الجزء الثالث من الكتاب مخصص للمنتظمات ذات النشاط الزيتى ، فيتكلم عن منظمة الدول المصدرة للزيت ( الاوبيك ) ، ومنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول .

هذا بايجاز كبير موجز لموضوعات تلك الموسوعة العلمية التى استند فيها المؤلف الى المراجع السوفييتية ، والمراجع الغربية ، والمراجع الاسلامية ، واستطاع أن يتمثل زبدة ما اشتملت عليه هذه المراجع كلها ،ويطعمها بآرائه وأفكاره ، ثم يكون منها فى النهاية هذا الكتاب القيم الذى يعتبر ذخيرة للمكتبة العربية ، ومرجعا ممتازا لكل باحث فى هذا الفرع من علوم القانون الدولى .

ولكن مع كل ذلك ، لنا بعض ملاحظات شكلية وأخرى موضوعية . فمن الملاحظات الشكلية مثلا استعماله مصطلحات استحدثها هو ، ولم يألفها القارىء العربى ، فقد استعمل كلمة « منتظم »بدلا من كلمة تنظيم او منظمة ، وعلل ذلك بأن هذا الاشتقاق فى اللغة للكلمة أكثر دلالة فى معناه اللغوى على الكيان القانونى المستقل الذى تشغله هذه الهيئات فى الجماعة الدوليه . وقد نوافقه على ذلك ، لانه استعان بالفعل المطاوع الذى يدل على قيام الشىء بنفسه ، ولكن لا نوافقه من الناحية العلمية ، لان الاسم المصطلح عليه ، وهو المنظمة ، صحيح من حيث اللغة ، وانه اكثر من ذلك اصبح مصطلحا معروفا ومتداولا . ومما يؤيد ما نذهب اليه أن المؤلف نفسه ، وان كان قد حرص على استعمال كلمة منتظم ، فانه كثيرا ما ينسى ويرجع الى المصطلحات المألوفة ، مثبتا بذلك ضرورة الحفاظ على تلك المصطلحات المتعارف عليها ، حتى ولو فقدت بعض الدقة من الناحية اللغوية . وعلى سبيل المثال نراه فى صفحة ٩٣٥ من الكتاب جعل عنوان الفصل الاول « فى منتظم العمل الدولى ، بدلا من أن يستعمل الاسم المعروف لها وهو « هيئة العمل الدولى » وفى صفحة ٩٥٦ جعل عنوان الفصل الثانى « هيئة الصحة العالمية ، ناسيا اصطلاحه المبتكر وهو « منتظم الصحة العالمية » ، وهناك أمثلة أخرى كثيرة تقاس على ذلك .

واعتراضنا على المصطلح المبتكر وهو « المنتظم » ، يسوقنا الى اعتراض آخر على مصطلح ثان مبتكر وهو « الموادعات الاوروبية » ، التى استعملها . اشارة الى التنظيمات الاقليمية التى قامت فى أوربا الغربية ، فلماذا استعملت هذه التسمية لهذه المنظمات الاقليمية الاوروبية دون غيرها من المنظمات الدولية الاقليمية فى القارات الاخرى عامة ، وفى أوربا الشرقية خاصة ، فقد سمى السوق المشتركة « الموادعة الاوروبية الاقتصادية » ( صفحة ١١٨٠ من الكتاب ) ، بينما السوق المشتركة السوفييتية ، وهى الكوميكون التى عالجها ابتداء من صفحة ١٦١ من كتابه ، فقد ترك اسمها كما هو ، ولم يسمها الموادعة السوفيتية الاقتصادية ، مع أنه من الناحية التنظيمية لايوجد كبير فرق بين هاتين المنظمتين ، وفوق هذا وذاك فان المصطلح الجديد يحدث بلبلة فى الاذهان .

وهذه الملاحظة الاخيرة تجرلنا الى اعتراض موضوعى ، فقد عالج الدكتور طلعت الغنيمى المنظمات الاقليمية لاوربا الشرقية فى الجزء الاول من كتابه تحت مبحث الاحلاف ، بينما عالج بعض المنظمات الاقليمية الاوربية الغربية فى الجزء الثالث من الكتاب ، وكان الواجب ان ينقل الدراسة الخاصة بالكوميكون ( من صفحة ١٦١ ـ ١٦٤ ) والدراسة الخاصة بالبنك الدولى للتعاون الاقتصادى ( من صفحة ١٦٥ ـ ١٦٧ ) ، والمنظمات السوفيتية الاخرى ( من صفحة ١٦٩ ـ ١٧٠ ) الى الجزء الثالث من الكتاب ، قبل او بعد الموادعات الاوربية الغربية ، لان هذه كلها منظمات اقليمية دولية ، يجب أن توضع مع بعضها فى الجزء الثالث .

وهناك اعتراض موضوعى آخر هو معالجته للاحلاف العسكرية فى الجزء الاول من الكتاب ، على أساس أن الاحلاف العسكرية مرتبطة بقضايا الامن الجماعى ، وهذه بدورها جزء من دراسة النظرية العامة للمنظمات الدولية . ونحن نختلف معه فى ذلك . اذ نرى أن الاحلاف العسكرية ، لاسيما ذات الطابع الانشائى منها ، لا تخرج عن كونها منظمات دولية اقليمية ، كان يجب أن تعالج فى الجزء الثالث من الكتاب . ولتؤكد وجهة نظرنا هذه نسأل صديقنا الدكتور الغنيمى عن الفرق بين معاهدة الدفاع العربى المشترك التى عالجها اثناء معالجته لجامعة الدول العربية ، أى فى الجزء الثالث ، وبين ميثاق حلف الاطلنطى ، أو ميثاق حلف وارسو اللذين عالجهما فى الجزء الاول تحت عنوان الاحلاف العسكرية ؟

والى جانب تلك الملاحظات ، نتوجه الى صديقنا الدكتور الغنيمى باقتراحات نرجو أن يحرص على تنفيذها فى الطبعة الثانية من هذا الكتاب العظيم .

اولا ـ نشر فى الكتاب رسم بيانى واحد فى صفحة ٩٣١ عن الامم المتحدة والوكالات المتخصصة المرتبطة بها ، فحبذا لو أنه خصص لكل تنظيم من التنظيمات الدولية رسما بيانيا كالذى نشره عن الامم المتحدة ، لما له من فائدة كبيرة للقارىء .

ثانيا ـ حبذالوكان الكتاب قد اشتمل فى نهايته أو بدايته على فهرس أبجدى يساعد الباحث على ايجاد المادة العلمية التى يريدها من الكتاب فى يسر وسهولة ، ولاسيما أن الكتاب يقع فى ١٢٧٢ صفحة .

ثالثا ـ حبذا لو أنه وضع فى ختام الكتاب بيانا مفصلا باسماء أهم المراجع المتعلقة بكل منظمة من المنظمات الدولية على حدة ، لانه بذلك يعين الباحث ، والباحث الناشىء بخاصة ، على التعرف على مصادر مزيد من الافادة العلمية .

أن هذه المآخذ او الملاحظات أو الاقتراحات لايمكن أن تقلل من قيمة هذا المجهود العظيم ، وذلك الاسهام الفعال

في فقه القانون الدولى المصرى الذى يعتبر الاستاذ الدكتور محمد طلعت الغنيمى من اكفا فقهائه ·

دكتور بطرس بطرس غالى

■ د· عبد الفتاح محمد محمد اسماعيل – جهود الامم المتحدة لنزع السلاح – مطبعة دار العالم العربى – القاهرة – ١٩٧٢ ■■

جهود الامم المتحدة لنزع السلاح ، عنوان للرسالة التى تقدم بها الاستاذ عبد الفتاح محمد اسماعيل للحصول على درجة دكتور فى العلوم السياسية من كلية الحقوق بجامعة القاهرة · وقد كان معهد العلوم السياسية قبل تطوره الاخير ، يتبع كلية الحقوق بجامعة القاهرة ، وكان الاستاذ عبد الفتاح أحد ابنائه ·

وتقع هذه الرسالة فى ٤٩٥ صفحة ، بدأها بدراسة نزع السلاح قبل قيام الامم المتحدة . وتعرض فى هذه الدراسة لمشكلة سباق التسلح · ثم انتقل الى النظريات المتعددة فى نزع السلاح ، ومن هذه التعريفات ، عرج على تتبع حركة نزع السلاح ، مشيرا الى جهود عصبة الامم ، ثم عرض بعد هذا الى جهود الامم المتحدة فى هذه القضية ، وأورد فى هذا الصدد مواد الميثاق التى تصدت لنزع السلاح ، واشار الى الاجهزة التابعة للامم المتحدة والتى بحثت تلك القضية ، وبهذا اختتم الباب التمهيدى لرسالته ·

وينتقل بعد هذا الى الباب الاول ، فيعرض لبرامج نزع السلاح فى اطار الامم المتحدة ، ومن ذلك مجهودات الجمعية العامة ، واعمال لجنة الاسلحة التقليدية ، ولجنة أركان الحرب · وبعد اخفاق الامم فى تنفيذ تحديد الاسلحة التقليدية ، يشرح كيف اتجهت نحو تحريم الاسلحة النووية ، عن طريق انشاء لجنة الطاقة الذرية ، ويختتم الفصل ببيان فشل تلك اللجنة فى أداء مهمتها ·

وفى فصل آخر من هذا الباب ، يحدثنا عن المحاولات التى بذلت للتقارب بين الدول الغربية والاتحاد السوفيتى فى قضية نزع السلاح · وفى الفصل الرابع من هذا الباب يعرض للمشروعات المختلفة لنزع السلاح ، مشيرا الى تحريم الاسلحة الكيماوية ، والى تصفية القواعد العسكرية ، وتخفيض الميزانيات الحربية ، ثم يتحدث فى نهاية الفصل عن الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، منوها بمحادثات صولت التى دارت فى هلسنكى ، وان كان كتابه قد صدر قبل أن يتم الاتفاق النهائى بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتى . على اثر زيارة الرئيس نكسون لموسكو فى يونيه سنة ١٩٧٢ ·

والباب الثانى من الكتاب عنوانه « جهود الامم المتحدة فى الاتفاق على التدابير الجزئية لنزع السلاح » ، وفيه يتحدث عن تدابير الحماية ضد الهجوم المفاجىء ، مثل التفتيش الجوى والارضى ، والاتصال المباشر فى اوقات الازمات ، ويعنى بذلك الخط الساخن ، والتليفون المباشر الذى تم تركيبه فى اغسطس سنة ١٩٦٣ بين موسكو وواشنطن ، ليستطيع كل من الرئيس الامريكى والرئيس السوفيتى الاتصال بالاخر مباشرة فى حالة الخطر· وكذلك يتحدث عن وقف وحظر التجارب النووية ، مشيرا الى جهود الامم المتحدة فى هذا المجال ، ثم الى الجهود التى بذلت خارج الامم المتحدة ، وكان من اثارها ابرام معاهدة موسكو للحظر الجزئى على تجارب الاسلحة النووية ، والتى تم التوقيع عليها بموسكو فى ٢٥ يوليه سنة ١٩٦٣ بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتى وبريطانيا · ويقدم تحليلا دقيقا لتلك المعاهدة ، وموقف الدول منها ، وبخاصة الصين الشعبية وفرنسا اللتان رفضتا التوقيع عليها ، وكنا نرجو أن يوضح فى هذه المناسبة رأى مصر فى هذه المعاهدة · ثم يتحدث بعد هذا عن منع انتشار الاسلحة النووية ، فيورد المشروعات الامريكية والسوفيتية لابرام معاهدة فى هذا الشأن ، ويذكر كذلك معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية التى اقرتها الجمعية العامة للامم المتحدة فى ١٢ يونيه سنة ١٩٦٨ ، ثم عرضتها للتوقيع عليها من أول يوليه سنة ١٩٦٨ وقد وقعت عليها اكثر من ثمانين دولة ، وحبذا لو انه ذكر ، بأى شكل من الاشكال أسماء الدول التى وقعت على هذه المعاهدة ، وتلك التى رفضت التوقيع عليها ·

وفى فصل آخر من هذا الباب ، يتحدث عن المناطق الخالية من الاسلحة النووية ، ذاكرا جهود دول أمريكا اللاتينية فى هذا المضمار ، والمعاهدة التى أبرمتها ، ويقدم تحليلا لهذه المعاهدة ولموقف الدول منها· ويشير الى جهود الدول الافريقية فى جعل افريقيا منطقة خالية من الاسلحة النووية ، وان كان هذا الموضوع فى حاجة الى بسط وايضاح ، ولكنه ضغطه فى اربع صفحات ·ثم يشير الى خطر الاسلحة النووية ، وخطر ارسالها الى الفضاء الخارجى ، أو وضعها فى قاع البحار والمحيطات ·

ويختتم الرسالة بالاشارة الى العلاقة بين نزع السلاح وتوازن القوى ، وتقييم دور الامم المتحدة فى مفاوضات نزع السلاح ، والعقبات التى تعترض سبيل هذه القضية · وحبذا لو انه كان قد خصص فصلا لبحث الجوانب الاقتصادية لقضية نزع السلاح ·

وفى ختام الكتاب نصوص بعض المعاهدات الدولية الخاصة بقضية نزع السلاح ·

والكتاب فى مجموعه يستند الى مراجع متعددة ، منها السوفيتية ، ومنها الغربية ، كما يستند الى الابحاث التى نشرت باللغة العربية فى هذا المجال · هذا الى جانب وثائق الامم المتحدة ، والمعاهدات الدولية ، مما يدل على المجهود الكبير الذى بذل فى هذا الكتاب ، الذى استطاع به المؤلف ان يجمع أهم الموضوعات المتعلقة بقضية معقدة ومتشعبة فى هذا الحيز من الصفحات ، والكتاب بصفة عامة ، يمثل مرجعا قيما يحتاج اليه كل باحث يهتم بقضية نزع السلاح ، ومؤلفه جدير بكثير من التقدير ·

دكتور بطرس بطرس غالى







**مجلة نيو هنجا ريان كوارترلى ـ العدد ٤٥ جزء ١٢**
**ـ جدال حول اليسار الجديد**
**ـ بقلم بيلا كوبيسزى ٠**

يتناول هذا المقال ، موضوعا كان لابد ان يطرح علي الماركسيين الذين يحيون فى ظل النظام الاشتراكى الاوروبى . وهو حركة اليسار الجديد التى ظهرت منذ اعوام فى مختلف الدول الرأسمالية الاوروبية . وتأكد وجودها عندما قامت فى فرنسا احداث مايو ١٩٦٨ ٠ ان اكثر ما يهتم به هؤلاء الماركسيون ، هو الانتقادات التى وجهها زعماء هذا اليسار الجديد الى النظم القائمة فى الدول الاشتراكية الاوروبية والى زعمائها واجهزتها واحزابها ٠

ويحاول الكاتب ان يبدى رأيه فى هذا الموضوع ، من ثنايا آراء تضمنها حوار جرى بين رئيس تحرير صحيفة تابعة لحزب العمال الاشتراكيين المجرى من جهة ، وبين صحفي مجرى تخصص فى الشئون الدولية من جهة اخرى ، فيبدأ باستعراض هذه الاراء كما عبر عنها كل من الطرفين ٠

ففى نظر رئيس تحرير الصحيفة الحزبية ، ان حركة اليسار الجديد التى قامت فى مختلف الدول الرأسمالية الاوروبية على معارضتها العنيفة للاحزاب الشيوعية فى هذه الدول هى اولا واخيرا حركة تناهض الشيوعية ٠

فالملاحظ أنه مهما اختلفت حدة العداوة التى تكنها هذه الحركة للاحزاب الشيوعية من دولة الى اخرى ، الا انها تتفق فى كل مكان على اقرارها بان السلطة القائمة اليوم فى الدول الاشتراكية تملكها قوة غير ثورية ، بل محافظة ٠ وبالتالى فان الحركة الاجتماعية فى هذه الدول خاضعة لسيطرة جهاز بورقراطى محكم وقوى ، يهيمن عليها ، ولا هدف له سوى الحفاظ على المزيا التى حصلت عليها فى الماضى فئات بورجوازية جديدة ، لا تمت بصلة الى الثورة ، ولا حتى الحركة الثورية التى ساعدتها على احتلال مركز هام فى الدول الاشتراكية ٠

ويحكم رئيس تحرير الصحيفة الحزبية على هذا الموقف الذى اتخذه اليسار الجديد ، على انه يحقق الاهداف التى وضعتها لنفسها البورجوازية الرأسمالية اذ ان التكتيك الجديد الذى لجأت اليه هذه الطبقة ، يتمثل فى تحويل اتجاه الجماهير الى ما تراه من وجود بورجوازية جديدة فى الدول الاشتراكية ، ٠ كل هذا لا لهدف سوى تفادى الجماهير عن وجودها هى ٠ والواقع ان اليسار الجديد ينتقد اشد انتقاد ، اساليب الكفاح الذى تقوده الاحزاب الشيوعية اليوم ضد الامبريالية الرأسمالية واتجاهها الجديد الذى يتعارض فى نظره مع الاهداف الثورية الاصيلة ٠ ولكن هذا الموقف لا يعنى ان اليسار الجديد يكافح الامبريالية ، فهو بمعارضته وتوجيهه النقد العنيف للاوضاع فى الدول الاشتراكية ، وللعديد من الاحزاب الشيوعية فى الدول الرأسمالية ، لا يخدم فى النهاية سوى مصالح الرأسمالية والامبريالية معا ٠

اما رأى الصحفى المجرى فمختلف ، اذ يعتقد انه لا يجب ان يركز على موقف هذا اليسار الجديد من جانب الدول الاشتراكية او من الاحزاب الشيوعية الغربية ، لانه فى حد ذاته ليست له اهمية اساسية ٠ اما الاهم فى نظره ، فهو انه لا جدال فى ان اليسار الجديد حركة ثورية تناضل اساسا ضد النظام الرأسمالى القائم فى الدول الغربية ، ويعمل على الاطاحة به ، فهو يفضح عيوب هذا النظام ، كما يحتج على السياسة العدوانية والاخلاقية المتدهورة التى تلازم الامبريالية فى تحركها ٠ اما من حيث الانتقادات العنيفة التى يوجهها اليسار الجديد الى النظم الاشتراكية القائمة ، فهى نابعة عن ارادة وموقف ايديولوجيين يختلفان اختلافا جوهريا عن موقف وارادة الرأسمالية تجاه الحركة الاشتراكية عامة ٠ لهذا فانه حرى بالاحزاب الشيوعية فى الدول الغربية ان لا

١٩٦٨ تحكم على هذا اليسار الجديد بانه حركه مناهضة للشيوعية . بل على عكس ذلك . عليها ان تعتبر المثقف او الطالب الذى ينتمى الى هذه الحركة حليف المستقبل . وبالتالى تعمل وتجد فى سبيل استمالته اليها ، عن طريق اقناعه بان الهجوم الذى يوجهه للنظم الاشتراكية والشيوعية لن يؤدى فى النهاية الا الى اضعاف مركزه وحركته التى قامت على مناهضة الامبريالية ·

هذا هو اذن موقف الصحفى المجرى من اليسار الجديد ، وهو يتلخص فى حث الاحزاب الشيوعية على التقارب الى هذه الحركة بدلا من مناهضتها ، خاصة وانها تتضمن شعارات أقرب الى الثورية منها الى الرجعية · فقد ثبت أن الاغلبية العظمى من أعضاء اليسار الجديد يؤمنون بشخصيات ثورية مثل شى جيفارا وهوشى منه ، فى حين لا تحتل الفلسفة المتشائمة التى وضعها هيدبرت ماركوس وغيره أهمية محدودة فى تطلعات القاعدة الجماهيرية التى تشكل هذا اليسار الجديد ·

وبعد أن قدم الكاتب هذين الموقفين المختلفين تجاه اليسار الجديد ، حاول ان يتخذ لنفسه موقفا مقنعا · فلجأ الى ما صدر عن اليسار الجديد من كتابات ومنشورات وشعارات ، بل ومن خلال الاعمال الذى شرعت فيها هذه الحركة ، ليصل الى رأى ما ·

ويقتطف من كتاب الطالب رودى ووشكى « تمرد الطلبة » ما يؤكد ويوضح موقف اليسار الجديد من الاوضاع فى الدول الاشتراكية ، ومن الاحزاب الشيوعية التى تنتمى الى الدول الراسمالية ، فيجد الاتى فى الكتاب المذكور : « ان الماركسية هى النظرية التى تعبر عن الارادة الثورية » · ولكنها قد تحولت الى اسطورة وضعت فى خدمة الدولة منذ عهد لينين الذى كان يركز فكره على الزعامة والادارة التى يجب أن تسود فى الدولة السوفيتية ، اثر الثورة التى قلبت أوضاعها · وكان لينين وهو يفكر فى احكام أطار وتركيب الدولة الجديدة ، يرجع دائما الى كتابات كارل ماركس · فكانت النتيجة أن وجدت فئة الاداريين الجدد نفسها مكلفة اداء مهمتين متناقضتين : الاولى تنفيذ الاوامر التى تتلقاها باسم الثورة ، والثانية ضرورة القيام بمبادرات مجددة فى الدولة الجديدة » · ويؤكد دوشكى بأن الثورة ، عندما وصلت الى هذا الحد من الممارسة ، أدت الى تحول النظرية والاسطورة الماركسية الى عقيدة جامدة غير قادرة على استيعاب التغيير الذى يفرضه التحول الثورى ، فكانت النتيجة أن أخذ الكل يستعين بهذه الايديولوجية الجامدة لتحقيق أى هدف مباشر ·

اما مؤلفات « كارل كورسن » ( ١٩٤٥ ) التى لاقت رواجا خلال الفترة التى انبثقت فيها حركة اليسار الجديد ، فانها تتناول بصفة خاصة التفسيرات التى أعطيت للارثوذكسيين الماركسيين · وكان كارل كورسن يؤمن بثورية الجناح اليسارى الشيوعى الذى برز فى العشرينات ، والذى انتقده لينين بشدة · ولكن لينين تجاهل فى تقديراته الثورية عاملا هاما بالنسبة لكارل كورسن ، وهو تلقائية الجماهير التى كانت تنادى بها روزا لوكسمبرج ، مما أدى فى النهاية الى تحكم البوروقراطية فى النظام الاشتراكى السوفيتى ·

وفى كتابه « راديكالية اليسار ، العلاج الفعال للكهولة الشيوعية » يصف كوهن بنديت الشاب الذى قام بدور رئيسى فى أحداث مايو ١٩٦٨ فى باريس ، الحزب الشيوعى الفرنسى والاتحاد العام للعمال بالستالينية البغيضة التى تتسم بالطابع البيروقراطى ، وتفتقر الى شخصية · كما يعيب على التنظيمين افتقادهما للجراة لعدم قدرتهما التعرف على الثورة فى أحداث مايو ١٩٦٨ ، وبالتالى فضلتا عدم الاشتراك مع الطلبة فى قلب الاوضاع · لهذا كان موقفهما فى النهاية لصالح الحكام البورجوازيين الذين يسيطرون على فرنسا · وقد وضع كوهن بنديت أسسا نظرية لهذا الموقف الذى اتخذه تجاه الحزب الشيوعى الفرنسى والتنظيم العالمى ، تضمنت هجوما عنيفا على لينين الذى يراه كوهن بنديت قد ادار ظهره للثورة الحقيقية ، عندما رفض الاعتراف بالعمل التلقائى الجماهيرى ، وفضل عليه احكام ودعم التنظيم الحزبى البروليتارى · هكذا يقف كوهن بنديت الى جانب روزا لوكسمبرج ضد لينين ، وان كان يؤيد ايضا الفوضوى الاوكرانى ماهنو ورجاله وعددا من الشيوعيين الذين كانوا يشكلون الجناح اليسارى للحزب الشيوعى السوفيتى فى بداية العشرينات ·

وأخيرا هناك آلان كريفين عضو المكتب السياسى للعصبة الشيوعية فى فرنسا ، وهو ايضا احد زعماء الدولية التروتسكية الذى جاء فى كتاباته الاتى : « ان الحزب الشيوعى الفرنسى الذى اتجه نحو الراديكالية ، قد أصبح اليوم يحيا من خلال وضع معقد لا يخلو من التناقضات · فهو يسيطر على الطبقة العاملة فى مجموعها · ولكنه فى الوقت نفسه قد عزل نفسه عن العناصر الاكثر نضالية ، كما انه قد اصبح يختار مؤيديه أكثر من الماضى فى صفوف البورجوازية الصغيرة التى تجتذبها عادة مواقف معتدلة ، وفى صفوفه فئة معينة من الطبقة العاملة حديثة العهد بالوعى السياسى · وعلى اية حال · فان تاريخ الحزب وتكوينه وادارته الحالية تجعل من المستحيل عليه اليوم احداث تجديد ، وكل ما فى وسعه عمله ، انتهاج منطق اصلاحى يتيح له التقدم البطىء » · ويرفض آلان كريفين أن يطلق عليه صفة عدو الشيوعية ، قائلا ان البورجوازية فقط هى التى تستحق هذا الوصف · ولكنه يعمل ويريد أن يشكل حزبا شيوعيا اصيلا لفرنسا وغيرها من الدول ، على ان يشترك فى نضال هذا الحزب الثورى أعضاء المنظمة الدولية التروتسكية ·

وبعد ان قدم الكاتب هذه الاراء العديدة النابعة عن كتاب يتزعمون حركة اليسار الجديد أخذ يؤكد بأن اغلبية اعضاء هذه الحركة تريد صادقة ان تحارب المجتمع الراسمالى القائم فى بلادها ، الا ان مناهضتها للنظم القائمة فى الدول الاشتراكية وانتقاداتها العنيفة الموجهة للاحزاب

الشيوعية ، لن تؤدى سوى الى دعم الجبهة المعادية للشيوعية .

ولكن ما من شك أيضا فى ان اليسار الجديد يجب ان يعامل بصورة تختلف عما جرى حتى الان ، لانه ما زال هناك أمل فى أن يلحق هذا اليسار الجديد فى المستقبل بالجبهة الاشتراكية ، بل قد ينضم ايضا الى الاحزاب الشيوعية اذا قامت هذه الاخيرة بالمبادرة السليمة لاكتسابه . ويعارض هنا الكاتب رأى بعض القادة الشيوعيين مثل فالديك روستيه فى فرنسا ، وليجى لونجو فى ايطاليا ، الذين يرون تجاهل هذه الحركة . فمن المؤكد ان اليسار الجديد قد اكتسب خلال الاعوام الاخيرة قوة ودعما فى العديد من الدول لاسيمافى فرنسا وايطاليا ، فقد انضم اليه اعضاء جدد ، كانوا فى الماضى ينتمون الى الاحزاب الشيوعية وكذا نفر عديد ممن لم يكن يهتمون بالسياسة قبل ١٩٦٨ .

والملاحظ ان اليسار الجديد يتطلع الى ان تمضى ثورته على نحو يضع الاحزاب الشيوعية ، فى المستقبل القريب ، فى وضع شبيه بالجناح اليمينى للحزب الاشتراكى الديمقراطى وهو أمر لا يقبله الكاتب الذى يؤيد قرارات الحزب الاشتراكى للعمال فى بلاده والتى ادانت فى نوفمبر ١٩٧٠ ما سمى فى ذلك الوقت ، بالمغامرات السياسية التى تتسامح معها القوة الرأسمالية مادامت قد دأبت على معارضة الدور القيادى للطبقة العاملة وعلى مكافحة الاحزاب الشيوعية . ولكن ذلك لا يعنى أن على هذه الاحزاب ان تدين ايديولوجية اليسار الجديد لان السؤال المطروح امام الكاتب هو : هل يمكن اعتبار هذا اليسار الجديد حليفا للقوة الثورية فى المستقبل ؟

ومن وجهة نظر الكاتب ، انه المقارنة التى ابداها رئيس التحرير ، وقد أبرزت أوجه الشبه بين حركة اليسار الجديد هذه ومجموعة ركوزى التى تولت الحكم فى المجر فيما بين ١٩٤٥ و١٩٥٦ والتى تميزت فى نظره بالتحريف الايديولوجى وعبادة الاشخاص وعدم الثقة فى الجماهير يراها الكاتب مقارنة غير صحيحة وذلك لعدة أسباب منها : ان مجموعة راكوزى كانت قوى امسكتبزمام الحكم فى البلاد ، فاخذت تدافع عن مصالحها . اما اليسار الجديد فهو حركة تناهض الحكم القائم فى الدول الرأسمالية . لهذا يجدالكاتب امكانية ما فى انشاء حوار مع المثقفين والشباب داخل هذه الحركة ، وان كانت هذه الاخيرة مازالت غير ناضجة فى نظره ، لم تتطور بعد الى قوى ثورية حقيقية ، كما تريدها الماركسية اللينينية السليمة .

**LE MONDE**
*diplomatique*

### مجلة ليموند ديبلوماتيك - عدد يوليو ١٩٧٢ - السياسة الامريكية فى الجنوب الشرقى لاسيا - بقلم : جورج كاهين .

للكاتب رأى فى السياسة التى تنتهجها الولايات المتحدة تجاه الجنوب الشرقى لاسيا لا يخلو من النقد الشديد ، ويتضمن فى الوقت ذاته مقترحات للمستقبل جديرة بالاهتمام . ومما يستحق الذكر أن جورج ماك كاهين - وهو استاذ سابق فى جامعة كورنيل - يعمل حاليا ملحقا بمركز الدراسات للنظم الديموقراطية بسانتا بربارا .

ان اول ملحوظة يبديها الكاتب بشأن سياسة الرئيس نيكسون تجاه الجنوب الشرقى لاسيا ، هى انها مازالت حتى هذه الساعة أسيرة السياسة التى وضعتها الحكومات السابقة ، كما انها مازالت تعكس نفس أساليب الفكر التى تحكمت فى الماضى فى السياسة الامريكية فان تصور ادارة نيكسون للمصالح الامريكية فى هذه المنطقة ، وكذا الاهداف الاساسية التى وضعتها لنفسها ، لا تختلف كثيرا عن تصور حكومة سلفه ليندون جونسون . كل ما هناك ان البيت الابيض فى عهد الرئيس نيكسون ، قد اضطر تحت وطأة الضغوط التى فرضها الرأى العام الامريكى ، الى احداث تعديلات فى التكتيك المتبع وفى الاساليب .

ولعل أهم عامل يراه الكاتب مسيطرا على السياسة الامريكية المتبعة فى الهند الصينية ، هو مراعاة نيكسون كرامة بلاده ومركزه الخاص معا ، وهو نفس العامل الذى دفع سلفه الرئيس جونسون الى انتهاج سياسة تفادى ، الهزيمة المهينة فى الهند الصينية ، ففى أكثر من مناسبة ، ادلى ريتشارد نيكسون بتصريحات جاء فيها انه لن يسمح بأى حال ، بأن تبدو الولايات المتحدة فى نظر العالم ، عملاقا ضعيفا يثير الشفقة ، ، وأنه يرى ان من حق بلاده ومن حق رئيسها ، ان يحظيا بالاحترام ، وان قياس هذا الاخير هو القوة والنفوذ والانتصارات العسكرية . بل ان نيكسون يراعى ايضا ، وهو يتناول المشكلة الفيتنامية - الاطار السياسى الداخلى فى الولايات المتحدة ، لانه يعمل فى الوقت نفسه على مد فترة رئاسته . كل هذه الاعتبارات تقود الكاتب الى التأكيد بأن التطورات التى يمكن ان تستجد على سياسة نيكسون تجاه الهند الصينية فى المستقبل ، ستنبع عن مدى تقديراته وحساباته للفوز فى الانتخابات القادمة هذا بالاضافة الى ان الرئيس نيكسون غير قادر على ان يميز بين شرف الولايات المتحدة ومركزه الشخصى .

ثم يتطرق الكاتب الى المناخ السياسى الحالى فى الولايات المتحدة ، فيؤكد أن ما سمى برسالة أمريكا فى آسيا ، قد فقدت كل معنى بالنسبةلمعظم الامريكيين الذين اقتنعوا اليوم بأن هناك حدودا لنفوذ بلادهم فى الخارج . وسواء نجح نيكسون أو فشل فى ان يبقى على مقعد الرئاسة ، فان الرأى العام الامريكى عامة لم يعد يتقبل اى تدخل عسكرى جديد فى شئون الجنوب الشرقى لاسيا .

وتحت ضغط هذا الشعور السائد فى صفوف الامريكيين ، وضعت نظرية نيكسون المعروفة وكان من أهم ما تضمنته ضرورة تولى الجيوش الاسيوية مهمة الاشتباكات البرية بدلا من الجيوش الامريكية ،

على ان تكتفى الولايات المتحدة بمد الاسيويين بالسلاح والعتاد العسكرى . وتتولى الولايات المتحدة تغطية الهجمات البرية بقواتها البحرية والجوية . والعملية كلها تستهدف ، فى نظر الكاتب ، الحفاظ على الوجود العسكرى الامريكى فى الجنوب الشرقى لاسيا على ما كان عليه فى الماضى . ولكن من خلال الالتجاء الى جيوش من الاسيويين المرتزقة يقاتلون بالاسلحة والمعدات الامريكية .

وقد تضمنت نظرية نيكسون ايضا الابقاء على معاهدات الدفاع التى ابرمت فى الماضى بين واشنطن ودول المنطقة مثل الفيليبين وتايلاند ، وهى تتسم بالابهام وعدم الافصاح صراحة عن الدور الذى يمكن ان تقوم به القوات العسكرية الامريكية فى حالة قيام حركات تمرد ضد الحكومات التى وضعتها واشنطن على رأس هذه الدول .

وفى البداية ، كان الامل يراود نيكسون فى ان تتولى اليابان جزءا هاما من التزامات الولايات المتحدة العسكرية فى الجنوب الشرقى لاسيا ولكن على مر الايام ، خاب هذا الامل امام توجس دول المنطقة من تولى اليابانيين مثل هذا الدور الخطير . كذلك فشلت الحكومة الامريكية فى ان تجمع دول المنطقة فى شكل جماعة اقليمية للدفاع المشترك ، بعد ان بدا واضحا انه مهما كان حجم هذا التكتل الاقليمى ، فانه سيفتقد النية والقدرة بل والمصلحة المشتركة . وكلها شروط لازمة لكى تصبح منظمة ذات حيوية ما .

وبعد ان اوضح الكاتب اهم بنود السياسة الامريكية تجاه الجنوب الشرقى لاسيا ، بادر بتقييم المستقبل بالنسبة لهذه السياسة . وهو يرى اولا أن التجربة التى مرت بها امريكا قد اثبتت أن النفوذ العسكرى والاقتصادى الذى فرضته الولايات المتحدة خارج البلاد ، لا يكفى لحصول هذه الدولة على المزايا السياسية التى تتطلع اليها ، وخاصه بعد ان سجل تاريخ الاحداث أن الاسيويين لن يرضوا بالخضوع امام الغارات التى تشنها عليهم اية دولة .

وقد ثبت ايضا انه فى حالة قيام حرب أهلية فى احدى هذه الدول ، فان الدعم العسكرى والاقتصادى الذى تمنحه الولايات المتحدة لاحد الاطراف المعنية ، مهما بلغ حجمه ، لن يؤدى الى الهدف المنتظر ، ما دام هذا الطرف الذى يتلقى الدعم يفتقر الى تأييد الجماهير الشعبية . كذلك فان الامعان فى القمع العسكرى ، مهما بلغت قوته ، لن يؤدى الى محو الاوضاع السياسية التى ادت الى قيام الحرب الاهلية .

ويؤكد الكاتب أنه طالما فشلت حكومة محلية فى التحكم فى حركة تمرد بوسائلها المحلية ، فان ذلك لا يعنى سوى ان الجانب المتمرد يتمتع بقدر أكبر من مساندة جماهيرية . ومن جهة اخرى ، فان اندلاع موجة القومية التى اجتاحت دول الجنوب الشرقى لاسيا قد اشتدت قوة ودعما الى حد اصبحت لا تتاثر اليوم من الغارات التى تشنها عليها أية دولة مهما بلغت قوتها . كما اصبحت تقف صامدة فى وجه اى تدخل او تهديد من الخارج ، سواء جاء هذا التهديد من جانب الاتحاد السوفيتى ، او من جانب الولايات المتحدة او الصين الشعبية .

ثم يفند الكاتب النظرية الامريكية القائمة على ضرورة احتواء الصين ، فيرى أن اقوى حاجز يمكن ان يحد من توسع هذه الدولة ، هو دون شك القوميه التى لدى الدول المتاخمة لها فانها هى وحدها القادرة على الصمودامام المارد الصينى ، كما انها خير ضمان لعدم اندفاع هذه الدول فى طريق الشيوعية — وهو ما تخشاه الولايات المتحدة — اذ ثبت من التجربة بانه عندما تتم مواجهة فى تلك الدول بين التيارين القومى والشيوعى ، فان ما يحدث عادة هو ان الشيوعيين هم الذين يتكيفون بالقومية ، وليس العكس .

اما الدعم العسكرى والاقتصادى الذى تمنحه الولايات المتحدة لاكثر من دولة فى الجنوب الشرقى لاسيا فان الكاتب يلمس مساوئه بصفة خاصة . فهو يرى ان المعونة العسكرية والاقتصاديه التى تمنح لدولة دون حدود ، كثيرا ما تؤدى الى نتائج غير متوقعة من عزلة الحكام الذين تصلهم هذه المعونة ، فيعتمدون عليها كلية بالبقاء فى الحكم ، دون مراعاة الحقائق السياسية والاقتصادية الجارية داخل البلاد . فاذا قامت تطورات اجتماعية جديدة فى صفوف الشعب ، فهم لا يابهون بها ، بل ولا يستشعرونها ، فى حين ان الحركات الاجتماعية الجديدة هى التى يجب عليهم ان يتعاملوامعهافى يوم ما ، اذا ارادوا الاحتفاظ بالسلطة دون معونة خارجية . وهكذا يرى الكاتب ان الولايات المتحدة قد انشات علاقات غير سلمية بينها وبين دول الهند الصينية ، وكذا تايلاند والفيلبين بصفة خاصة .

ومن الثابت أن عملية تزويد حكومات الجنوب الشرقى لاسيا بشتى المعدات العسكرية قد اضرت فى النهاية بهذه الدول ، لان الحكام كانوا يندفعون فى بناء منشآت عسكرية كانت تبتلع اعتمادات ضخمة ، لا لشىء سوى الاحتفاظ بالسلطة التى بين ايديهم . كذلك شجعت هذه العملية المسئولين على الالتجاء اساسا الى الاساليب العسكرية ، كلما رأوا ضرورة قمع موجة الاستياء البادية فى صفوف الجماهير ، فى حين كان اولى بهم بذل الجهود لايجاد تسوية للمشاكل التى تطرح عليهم . وبالاضافة الى هذا كله فان حصول الحكومات على اسلحة ومعدات عصرية ومستحدثة ، قد انعكس على العلاقات القائمة اليوم بين الطبقة الحاكمة والجماهير . وبالتالى اكتسب الحكام قدرة عالية على قمع حركات التحرر ، بما فيها تلك التى تقوم فى مناطق بعيدة عن العاصمه ، ولكنهم فى الوقت نفسه افتقدوا القدرة على التوصل الى معرفة الاسباب الحقيقية التى تكمن وراء هذه الحركات . وهكذا قلت فرص الالتجاء الى التسوية السلمية السياسية بين الاطراف المعنية ، واصبح السلاح والعنف هما

السائدان فى معالجة المشاكل التى تطرح امام الحكومات .

ولا يفتأ الكاتب ايضا ان يشير ويندد بظاهرة انتشرت اخيرا فى دول الجنوب الشرقى لاسيا ، وبصفة خاصة منذ تولى ريتشارد نيكسون الرئاسة ، وهى تفشى الالتجاء الى جنود من المرتزقة قادمين من دول أخرى مجاورة لقمع حركات التمرد .

ثم يتناول الكاتب موضوع اهميه الجنوب الشرقى لاسيا بالنسبة للولايات المتحدة فينتقد النظرية التى تحرك المسئولين الامريكيين ، وهى أن لهذه المنطقة أهمية استراتيجية حيويه بالنسبه لامن الولايات المتحدة . فقد ثبت اليوم أن المنطقة لا تشكل اهمية استراتيجية الى هذا الحد . هذا بالاضافة الى أن الصراعات السياسية التى تفاقمت فى هذه الدول ، لم يكن لها اى نفع بالنسبة للولايات المتحدة . بل انه لا يرى أى مصلحة للولايات المتحدة فى الابقاء على القواعد العسكرية التى اقامتها فى أكثر من دولة فى المنطقة . كذلك فان معاهدات الدفاع التى أبرمت مع الحكومات المعنية قد ثبت عدم صلاحيتها .

ويذكر الكاتب هنا منظمة حلف جنوب شرقى اسيا ( أوتاس ) . فيراها قد أصبحت ميتة ، وينصح بالتعجيل بالغاء هذه المنظمة قبل أن تطرأ الفكرة لدى بعض المسئولين الامريكيين لبعثها من جديد . فعلى واشنطن أن تعلن اليوم . دون ابطاء . نيتها فى انهاء كافة الاحلاف العسكرية الثنائية التى أبرمت بينها وبين تايلاند والفيليبين . والا فان الولايات المتحدة ستجد نفسها فى يوم قريب مضطرة الى ان تهب لمساعدة احدى هذه الدول لقمع حركة تمرد ، مما قد يورطها فى حرب جديدة ، كما حدث فى فيتنام ، وهو أمر لن ترضاه باى حال أغلبية الرأى العام الامريكى اليوم .

أما الادعاء بالحفاظ على قوة الردع الامريكية ، فان الكاتب يراها حجه واهية ، لانه يعتقد أنها لن تتأثر بشىء لو قررت الحكومة الامريكية التخلى عن هذه الاحلاف الدفاعية ، اذ مازالت لديها القدرة على التدخل فى شئون هذه الدول ، كلما رات خطرا يهدد المصالح الامريكية فيها ولاشك فى أن انهاء الوجود العسكرى الامريكى فى منطقة الجنوب الشرقى لاسيا ، سيدفع الحكومات المحلية الى أن تحاول تدعيم مركزها ، معتمدة على نفسها .

وفى ضوء تلك الاعتبارات . يصل الكاتب الى هذه النتيجة الهامة . وهى أن خير سياسة يمكن أن تنتهجها الولايات المتحدة . السياسة القائمه على تحييد الجنوب الشرقى لاسيا . بعد انهاء العلاقات العسكرية التى تربطها بعدد من هذه الدول ، وخاصة تايلاند . ولمثل هذه السياسة القائمة على التحييد مزايا عديدة فى نظر الكاتب . منها انها ستحد من خوف الصين من ان يتم احتواءها من الجنوب . على يد الدول المتاخمة لها . والواقع أن الصين اليوم جد قلقة على حدودها السوفيتية والمنغولية ، ولهذا يهمها أن تحصل على الاستقرار فى الجنوب . وذلك على مدى حدود يبلغ طولها ٣٢٠٠ كيلومتر . او بمعنى آخر فان هناك توافقا ما فى المصلحة المشتركة بين واشنطن وبيكين . ولا يستبعد أن تسهم الصين أيضا بجهودها فى سبيل تحقيق هذا التحييد عندما تنتهى الحرب فى الهند الصينيه . بل ان الكاتب يعتقد انه من الممكن أن ترتبط هذه الجهود بالمحاولات التى تبذل حاليا فى سبيل ايجاد تسوية سلمية للحرب فى شبه الجزيرة .

ويؤكد الكاتب انه سواء بدت فى الافق امكانية التحييد الذى يقترحه او عدم امكان ذلك ، فان على الولايات المتحدة أن تتخلى عن نزعتها التقليدية ، الى أن تسيطر على الاحداث التى تجرى فى منطقة الجنوب الشرقى لاسيا . لان مثل هذه النزعة قد ثبت عدم صلاحيتها ، بعد أن مارستها الحكومة الامريكية مدة ربع قرن . ان الولايات المتحدة لم تنجح حتى اليوم فيما أسمته اقرار أوضاع مستقرة فى المنطقة ، ولهذا يجب أن تعدل فى اساسيات سياستها الاسيوية . بحيث يصبح حجر زاويتها . وليس . الاستقرار السياسى ، بل ، التكيف المستمر بالتغيير ، الذى يطرأ على دول هذه المنطقة . وذلك خلال الاعوام العشرة المقبلة . ويولى الكاتب اهمية قصوى لهذا التعديل فى السياسة الخارجية الامريكية ، حتى لا تصبح الولايات المتحدة فى النهايه هى المسئولة الاولى . عن طريق دعمها غير المتبصر للحكومات المحلية . عن تولد أوضاع متفجرة فى المنطقة قد تؤدى الى عواقب وخيمه .

وأخيرا . على الولايات المتحدة ان تراعى العمل على رفع مستوى الحياة لدى سكان هذه الدول ، وخاصه منها فيتنام ولاوس وكمبوديا . وحتى يتم ذلك . عليها أن تمنح هذه الدول معونات فنية واقتصادية غير مشروطة باتجاه سياسى تفرضه عليها . وعلى المسئولين الامريكيين أن يدركوا ، قبل فوات الاوان . أن افتقار هذه الدول الى الاستقرار السياسى من أهم العوامل الكفيلة بالتعجيل بالتنمية التى تتطلع اليها شعوب هذه المنطقة . وبالتالى على الحكومة الامريكية أن تتكيف بهذا العامل بدلا من مناهضته .




## مجلة الدفاع الوطنى الفرنسية عدد مايو ١٩٧٢ ــ ايران،نظرة الىالمستقبل بقلم: روبيرتجيرار

يلاحظ الكاتب أن ايران تتوق الى القيام بدور طليعى فى منطقة الشرق الاوسط ، فيحاول فى مقاله أن يقيم هذا الدور ، فى ضوء الامكانيات المتعددة التى تملكها هذه الدولة ، وخاصة منها التاريخية والجغرافية والاقتصادية ، بما فيها مواردها البترولية الضخمة .

ويرجع الكاتب التحرك الايرانى ، فى سبيل تحقيق هذا

الهدف الاكبر ، الى نهاية القرن الماضي . عندما أدركت ايران أهمية تضافر تاريخها المجيد وامكانياتها الحاضرة الامر الكفيل بأن يحقق لها نهضة وطنية ، تجعلها قادرة على أن تبرز على المسرح الدولي في شكل دولة قوية متوسطة ، ذات امكانيات لا بأس بها .

ومنذ هذا التاريخ ، بدأ المسئولون الايرانيون في معالجة الاوضاع الداخلية للبلاد ، بهدف تهيئة القاعدة النمطية التي ستساعد على الانطلاقة الجديدة . لهذا صدر في ١٩٠٦ قانون امبراطوري يدعو الى تشكيل جمعية وطنيه ، على أن تتولى مهمة صياغة دستور عصري للبلاد . وبمقتضى الدستور الذي وضعته هذه الجمعية ، اصبح شاه ايران هو المالك للسلطة التي « خولتها له الامة » ، وهي تخوله حق تعيين رئيس الوزراء ، على أن يصدق البرلمان « المجلس » على هذا التعيين ، وكذلك حق حل الوزارة وسن القوانين وقيادة الجيش . أما السلطة التشريعية ، فقد وضعت بين أيدي « المجلس » الذي يضم النواب المنتخبين ومجلس الشيوخ . ويعين الشاه نصف أعضاء مجلس الشيوخ بينما النصف الاخر منتخب . وأخيرا فان السلطة القضائية قد تولتها المحكمة العليا .

ويؤكد الكاتب أيضا أن الجيش في ايران ، يعد عنصرا هاما في الحياة العامة . وهو يضم عددا كبيرا من الجنود ، كما أنه مجهز بأحدث المعدات الحربية . ويعد ذخيرة لاهم الكوادر التي تدين بالولاء للشاه الذي كثيرا ما يستعين بها ، كلما احتاج الى ملء مركز حساس في حكومته . هذا بالاضافة الى أن الجيش يقوم أيضا بمهام أساسية في تنفيذ سياسة التنمية التي تنتهجها الحكومة .

ومن خلال هذه البيانات ، يستخلص الكاتب هذه الحقيقة ، وهي : أن الدولة الايرانية مجهزة اليوم بدرع نظامي متين للغاية يتسم بالمركزية وان الحكومة تعتمد على هذه المركزية لكي تضمن التعايش بين جماعات بشرية متنوعة ومتعددة في أكثر من مجال ، وخاصة الديني . وبصفة عامة فان اغلبية الشعب الايراني تتكون من الفلاحين الفقراء البدو ، وجميعهم متكتلون في شكل قبائل ملتفة حول فئة من الارستقراطيين المحليين . ولكن منذ أن اندفعت ايران في بناء الدولة العصريه ، بدأت تظهر فئات من البورجوازيين ومن رجال الاعمال ومن المثقفين التكنوقراطيين أو المتمردين ، كما ظهرت أيضا طبقة عمالية .

وقد عرفت ايران في عهد رضا شاه مرحلة قائمة على الاصلاح الداخلي . وكانت السياسة التي وضعها المسئولون الايرانيون في ذلك العهد تستهدف أساسا ، من خلال الارتكاز على سلطة حكومية مدعمة ، ادخال تغيرات محلية كانت في معظم الاحيان تواجه معارضة ومقاومة من قبل السكان . ولم يخل هذا العهد من الازمات الداخليه التي كانت معظمها ناجمة عن رواسب الحرب العالمية الثانية . وأما عهد محمد رضا شاه الذي خلف والده على العرش ، فقد شهد أكبر أزمة عرفتها ايران في الخمسينات ، عندما نشب النزاع المشهور بين الشاه ورئيس وزرائه الدكتور مصدق ، وكان يدور حول السياسة البترولية ، وقد بلغت حدته انه كاد أن يطيح بالعرش الامبراطوري .

لهذا ما كاد الشاه يضمن عرشه ، حتى شرع في الخطوة الاولى ، وهي تتمثل في القضاء على حزب « ثوده » الذي كان يقف بجانب د . مصدق . وعندما تم له ذلك ، اتخذ الخطوة الثانية ، وهي وضع سياسة اقتصادية على المدى الطويل ، تستهدف أساسا النهوض باقتصاديات البلاد التي انهارت بسبب ما عانته من الازمة البترولية . وقد سميت هذه السياسه في ذلك الوقت بالثورة البيضاء . وكان على عاهل ايران أن يضع أولا الاسس التركيبية السلمية لضمان نجاح سياسته الاقتصادية . فبدأ في ١٩٥٠ بعملية توزيع أراضي التاج الامبراطوري على صغار الفلاحين . ثم أعلن الشاه في ١٩٦١ في خطاب العرش الذي القاه عن وضع خطة للتنمية على مدى عشرين عاما . وفي عام ١٩٦٣ اجرى استفتاء شعبيا اراد من ورائه أن يحصل على تأييد الجماهير للنقاط الست الرئيسية التي تضمنتها خطة التنمية . وكان أهم المشروعات : الاصلاح الزراعي ، وتحرير المرأة ومشاركة العاملين في الارباح والنضال في سبيل التنمية .

ويلاحظ الكاتب أن المشروع الاخير قد تولاه العسكريون . وذلك عن طريق الالتجاء الى كوادر الجنود الشباب الذين يوجدون في طليعة كل فرقة . فكان هؤلاء الشبان يقومون بأعمال مدنية في مجالات متعددة . وهكذا تكونت في صفوف الجيش الايراني مجموعات عسكرية عرفت تحت اسم : « جيش المعرفة » لمحو الامية في القرى و « جيش الصحة » و « جيش الزراعة » ، بل لقد تكون أخيرا أيضا « جيش للدين » ! وهي كلها ظواهر تؤكد مدى ارتكاز السلطة في ايران على العسكريين .

أما المنجزات التي تحققت خلال هذه الفترة ، فانها ، وفقا لتقييم الكاتب ، تجمع بين الصبغة التقليديه والمستحدثات العصرية منها ذات الطابع الاشتراكي ومنها ذات الطابع الليبرالي . لهذا كان من الطبيعي أن تؤدي الى وجود معارضة مزدوجة ، كان على الحكومة أن تعمل لها حسابا . وهي معارضة ناتجة من الجناحين المتطرفين اللذين يشملهما النظام السياسي المطبق في البلاد . فمن جهة ، كانت هناك معارضة ناجمة عن فئات كانت تملك في الماضي مزايا متعددة مرتبطة بالنظام الاقطاعي . ولكن في الوقت نفسه كانت السلطة تحافظ على بعض المزايا التي لا تتفق مع اسلوب الحكم المطبق ، بل كانت تتعارض مع اهم مقومات الدولة العصريه . ومن جهة أخرى كانت هناك منظمات طلابية تعارض بشدة الجانب الاوتوقراطي الذي اتسم به النظام المطبق ، وكانت هذه المنظمات تلقى مساندة من الخارج ، فكانت النتيجة أن اتسمت الحركات الطلابية بالعنف في كثير من الاحيان ، وبالتمرد السياسي . وكان الشاه أيضا يعمل على قمع هذه المعارضة بالعنف .

ولكن الكاتب يرى انه بالرغم من

تدهور الاوضاع السياسية فى ايران . فقد كانت الاوضاع الاقتصاديه وما حققته حتى الان تبشر بأمال واسعة . ففى عام ١٩٦٩ بلغ نصيب الفرد السنوى من الدخل القومى ٣٥٠ دولارا ، وهو رقم يراه الكاتب يعكس بصدق مستوى التنمية الاقتصادية التى حققهـا المسئولون فى ايران خلال هذه الفترة . بل ان هذه الدولة قد وصلت فى نظره الى نقطة تتيح لها الانطلاق الاقتصادى ، بعد أن ضمنت الظروف الفنية المتاحة مثل هذ الانطلاق .

أما من حيث الموارد الطبيعية . فيلاحظ الكاتب أنها تتميز بنوع من التوازن . وان كانت الموارد الزراعية لا يمكنها أن تنمو الا نموا محدودا ، نظرا للظروف المناخية . فمازالت ايران اليوم تعتمد على الامطار فى زراعتها . ولكن الصناعة ، على عكس الزراعة ، تشكل مجالا هاما للتوسع السريع والمطرد . كذلك يلاحظ أن تعداد السكان فى ايران يبلغ اليوم ما يقرب من ٣٠ مليون نسمة ، أى أن نسبه الكثافة للكيلو متر المربع هى ٢٠ نسمة ، وهى نسبة ضئيلة ، ولكن من المتوقع أن ترتفع بسرعة فى المستقبل ، مما يؤكد للمسئولين الايرانيين ضرورة التعجيل بالتصنيع .

وتعتمد الاغلبية من السكان فى ايران على الموارد التى تأتى من الفلاحة وتربية المواشى وصيد الاسماك ، وكلها مجالات أنشطة ذات طابع محلى ، أى انها تقتصر على سد احتياجات الجماعات المحلية ، ولم تدخل دائرة المبادلات التى يقتضيها الاقتصاد العصرى :

ويعد البترول المورد الصناعى الرئيسى فى ايران حيث بلغ انتاج هذه الدولة منه فى عام ١٩٧٠ ما يقرب من ١٩٥ مليون طن : هذا بالاضافة الى كميات وفيرة من الغاز الطبيعى ( ١٠ مليارات متر مكعب ) . ويحتل العائد البترولى السنوى نصف اعتمادات الميزانية . الايرانية ( ١ مليار من الدولارات ) . وتقوم ايران بتصدير الغاز الطبيعى الى الاتحاد السوفيتى . ولا يحوى باطن أرض ايران موارد ما من المعادن من حديد وفحم ، كما تم أخيرا اكتشاف مناجم نحاس ، ومن المنتظر ان يصل عائد هذا المعدن فى ١٩٧٥ الى قيمة مشابهة للعائد البترولى الحالى .

اما من حيث شبكة المواصلات ، فان ايران تعتمد أساسا على طرق السكك الحديدية التى تربط بين مدن الداخل ، كما تربط بين هذه الاخيرة والخارج . ويولى المسئولون الايرانيون عناية خاصة لدعم شبكة السكك الحديدية ، ولهذا أبرمت ايران مع تركيا والاتحاد السوفييتى اتفاقيات حول مرور المنتجات الايرانية بهذه الدول ، كما أن لدى ايران أيضا موانىء هامة مجهزة تجهيزا كافيا للتصدير .

وقد قدر معدل النمو السنوى للانتاج الوطنى طبقا للخطة الرابعة ( ١٩٦٨ – ١٩٧٣ ) بحوالى ٩ فى المائة . ويعطى هذا النمو الاولوية الى قطاعى الزراعة والصناعة بصفة خاصة .

ومن خلال هذه البيانات ، يؤكد الكاتب أن الاقتصاد الايرانى قد بلغ نقطة انطلاق جديدة ، على أسس سليمة . تؤهله لمستقبل زاهر ، وان كانت مازالت هناك منافسة شديدة بالنسبة للمنتجات الايرانيه على الاسواق الخارجية .

بقى موضوع السياسة الخارجية الايرانية . وهذه يراها الكاتب تتسم بالواقعية والتطلع الجرىء معا . وهى فى الوقت نفسه تعمل بجد ونشاط على ايجاد الوسائل اللازمة لتحقيق أهدافها وطموحها . وحتى عهد قريب ، اجتهدت الحكومة الايرانية فى العمل على الحد من الضغوط التى تفرضها عليها الدول الكبرى فى مجال سياستها الخارجية ، ولكنها الان أصبحت تملك من الامكانيات ما يؤهلها للمبادرة الجريئة . أما مضمون هذه السياسة الخارجية ، فيستهدف فى آن واحد ، العمل على اقامة علاقات ودية مع اكبر عدد ممكن من الدول ذات النفوذ ، والاجتهاد فى دعم مركز ايران داخل اقليم الشرق الاوسط . ان ايران عضو فى حلف بغداد ( سنتو ) الذى يضم بصفة مباشرة تركيا والباكستان ، وبصفة غير مباشرة بريطانيا والولايات المتحدة . وهو حلف عسكرى دفاعى . ولكن الكاتب يؤكد أن فعاليه هذا الحلف لم تبد فى مجال الدفاع العسكرى ، بقدر ما بدت فى المجالات الاقتصادية بالنسبة لايران .

ونظرا للموقع الجغرافى لايران فمن الطبيعى ان تعمل هذه الدولة على التوسع فى علاقاتها الاقليمية . وقد اتخذت هذه العلاقات اتجاهين : الاول نحو البحر المتوسط ، والثانى نحو القارة الهندية . كذلك لايران فى مجال اقليمى اضيق علاقات خاصة بالدول التى تشاركها فى الخليج العربى ( الفارسى ) وحتى هذا العام كان الوجود البريطانى فى امارات الخليج مدعما بمعاهدات حماية ، ابرمت فى الماضى بين بريطانيا وهذه الامارات ،كما كانت القواعد العسكرية البريطانية التى ترابط فى المنطقه تشكل منذ زمن بعيد اسس ما سمى « بالسلام البريطانى » الذى فرضته الامبراطورية على المنطقة . ولكن منذ ان اعلنت لندن عن نيتها فى الانسحاب السياسى والعسكرى من الخليج ، وظهر فراغ فى المنطقة لم تبادر الولايات المتحدة بشغله . ولم يعمل الاتحاد السوفيتى على دعم مركزه فى الخليج ، بالرغم من اهتمامه الكبير بهذا الممر الذى يفتح ابواب المحيط الهندى ، فقد لاح لشاه ايران ان بلاده هى الدولة الاكثر قدرة من غيرها على القيام بدور الحامى للامن فى الخليج . وكانت النتيجة ان بادرت الجيوش الايرانية باحتلال جزر تومب وابو موسى ذات الموقع الاستراتيجى الهام . والواقع ان ايران تولى اهتماما شديدا للخليج ليس فقط لاسباب عسكرية اقليمية ، بل أيضا لان اعمال البحث والتنقيب فى جوف مياه الخليج قد أظهرت وجود موارد بترولية وضخمة لهذا بادرت باحتلال هاتين الجزيرتين .

ويرى الكاتب ان النزاع الذى قام بين ايران والعراق حول احتلال الاولى جزر تومب وابو موسى لا يقتصر على كونه نزاعا محليا بين دولتين بل يطرح أيضا أمام مجلس الامن موضوع حرية الملاحة الدولية فى ممر حيوى للغاية . والمعروف أنه فى ٣٠ نوفمبر نزلت

قوات ايرانية فى أبو موسى بموافقة امير شارجة واحتلت الجزيرة اما فى تومب فقد احتج امير رأس الخيمه وساندته فى ذلك العراق وكذا عدد من الدول العربية · وقد طرحت المشكلة امام مجلس الامن ، ولكن حتى هذه الساعة لم يصدر قرار بشأنها · وقد يبدو النزاع اليوم اقل خطورة من النزاع الهندى الباكستانى ، الا ان الكاتب يعتقد انه يشكل بالرغم من ذلك نقطة تأزم جديدة فى منطقة حساسة للغاية من العالم ، ولا يستبعد ان يتطور النزاع فى يوم من الايام الى حد وقوع اشتباكات مسلحة وان كان لم يصل الى اندلاع حرب بمعنى هذه الكلمة ·

والخلاصة ان الكاتب يرى فى تقييمه لوضع ايران الحالى ان هذه الدوله قد استفادت حتى الان من سياستها الخارجية القائمة على الواقعية ، والتعامل المرن مع الدول الكبرى · ولكنها اليوم قد شرعت فى الانحياز الى سياسة اقليمية تستهدف من ورائها دعم تزعمها لمنطقة الخليج ، معتمدة فى ذلك على تفوقها العسكرى على الدول المجاورة لها · ويعتقد الكاتب انه اولى بايران ان تدعم مركزها الاقتصادى ، وان تشرع فى طريق التنمية السلمية التى قد تجعل منها نموذجا مثاليا فى نظر دول العالم الثالث ، بدلا من الاندفاع فى فرض نفوذها العسكرى ، لان الورقة الرابحة التى تملكها ليس تفوقها العسكرى بقدر مالديها من موارد طبيعية ضخمة تؤهلها لكى تصبح دوله متوسطة قوية ·

LE MONDE diplomatique

## مجلة ليموند ديبلوماتيك ـ عدد أغسطس ١٩٧٢ ـ التكامل الاقتصادى الافريقى وصعوباته بقلم : دوسان سيد جانسكى

يضم هذا العدد من مجلة الموند ديبلوماتيك مقالين يتناولان حركات التكامل الاقتصادى فى افريقيا من زاوية المشاكل ، والصعوبات التى تواجهها هذه الحركات · ويختص المقال الاول بتجربة التكامل فى شرق افريقيا وافريقيا الوسطى · بينما ينصب الثانى على تجربة الوحدة بين دول شمال افريقيا ( المغرب العربى ) ·

ويبدأ الكاتب المقال الاول ، بابراز وجه الاختلاف بين حركات التكامل الجارية فى الدول النامية بصفة عامة ( أمريكا اللاتينية ـ وافريقيا ) · وبين تلك التى نشاهدها فى أوروبا · والمتمثلة بصفه خاصة فى الجماعة الاقتصادية الاوروبية · فيلاحظ أن أهم شرط قامت عليه الجماعة الاقتصادية الاوروبية ، هو تشابه النظم السياسية والاقتصادية فى الدول التى تسعى لهذا التكامل ، فى حين لا يجد هذا الشرط متوافرا فى حركات التكامل التى تقام بين دول القارات النامية مثل السوق المشتركة لدول أمريكا الوسطى ومجموعه دول الانديز · ويبدو أن الاساس الذى أقيمت عليه مثل هذه الحركات التكاملية هو التنمية الاقتصادية المشتركة ، مع غض النظر عن الاختلاف الموجود بين نظم الحكم وتباين الاتجاهات السياسية · وكأن هذه الدول تريد · وقبل كل شىء انشاء تضامن بينها لتحقيق التنمية التى ستدعم استقلالها ، وتمنحها القدرة على الصمود أمام الضغوط الخارجية ·

ويجد الكاتب نفس الظاهرة ممثلة فى أفريقيا · وهو يدعم ملحوظه بتناول مجموعتين من الدول اندمجتا فى شكل اتحاد أو جماعة وهما : الاتحاد الجمركى والاقتصادى لدول افريقيا الوسطى الذى يضم : الكامرون والجابون وجمهورية كونجو الشعبية وجمهورية وسط افريقيا ، وجماعة دول شرق أفريقيا التى تضم كينيا وأوغندا وتنزانيا ·

ويلاحظ الكاتب أن التوازن الذى تم الحصول عليه لقيام جماعة دول شرق افريقيا ، كان يفترض تعايش نظام رأسمالى · وهو النظام المطبق فى كينيا · بجوار نظام ذى اتجاه اشتراكى ، وهو النظام المطبق فى تنزانيا · وبالاضافة الى نظام يمزج بين الاول والثانى ، وهو النظام الذى تميزت به أوغندا · وفى عهد ابوتو · كان الاتجاه الاشتراكى هو الغالب فى أوغندا · ولكن عندما خلفه الجنرال عيدى امين اصبح الاتجاه الرأسمالى أكثر وضوحا ·

ولكن بالرغم من هذا التباين فى النظم بين الدول الثلاث ، وما أدى اليه من تأزم فى أكثر من مرة ، الا انه قد تم توقيع اتفاقية بينها فى نوفمبر الماضى · تؤكد مواصلة الجماعة الثلاثية بالعمل المشترك · وهذا لا يعنى فى نظر الكاتب انه على المدى الطويل ستبقى الامور على هذه الحال · بل انه يتنبأ بأنه لابد أن يأتى اليوم الذى سيطرح فيه السؤال الاساسى ، وهو : هل من الممكن اقامة مجموعة تكاملية ذات اقتصاد متقدم · بما فيه سياسة اقتصادية ونقدية موحدة وتخطيط اقتصادى وصناعى مشترك بين دول ذات نظم اقتصادية وسياسية متباينة ؟

أما من حيث العلاقات القائمة حاليا بين الدول الاعضاء فى الاتحاد الجمركى والاقتصادى لدول افريقيا الوسطى · وكذا العلاقات القائمة بين دول جماعة شرق افريقيا ، فان الكاتب يجدها متناسقة الى حد ما · ويرجع السبب فى ذلك الى ظاهرة تجمع بين هذه الدول ، وهى انها تحمل علامه السيطرة الاستعمارية الفرنسية بالنسبة للمجموعة الاولى ، وعلامة السيطرة الاستعمارية البريطانية بالنسبة للثانية · والملاحظ أن الحكم الاستعمارى فى الماضى قد طبق على أرضية اجتماعية متعددة ومتباينة ، من حيث القبائل والاديان الخ ·· ثم حصلت هذه الدول على استقلالها ، وبدأت فى افريقيا مرحلة ما سمى ببلقنة القارة · أى تشتيتها فى شكل وحدات قومية تشكل الدول · وكانت هذه الوحدات القومية تعكس التقسيمات الادارية المفتعلة التى فرضها الاستعمار فى الماضى · وفى الوقت نفسه ، لم تكن هناك أسس سكانية متينة تدعم هذه الوحدات · لهذا كان من الطبيعى أن يطغى على شعوب وحكام هذه الدول الجديدة ، التطلع الى التكتل الاقليمى الذى أصبح أقوى من الشعور القومى بالانتماء الى دولة ، وهو شعور

يعكس فى نظر الكاتب مفاهيم مستوردة من الخارج - اى دخيلة على البيئة الافريقية - ومن جهة اخرى ، لم يكن هناك توافق بين الحدود التى وضعت لكل دولة ، وبين التركيب القبلى · لهذا كانت القبائل المنقسمة نتيجة هذا التحديد ، تتجاهل هذه الحدود الدولية·كل هذه العوامل ادت الى ان النضال الذى قادته حركات التحرير قد نتج عنه قيام العديد من الدول الافريقية الفتية ، ولكنها فى حجمها كانت تفتقر الى الشروط الاساسية التى تتطلبها التنمية المنشودة من الجميع ·

ونتيجة لهذه العوامل ، كان من الطبيعى ان يصبح الهدف الرئيسى لدى دول الجماعتين ، العمل على تفادى تشتيت التكتل الاقليمى ، بل العمل على دعمه بكافة الجهود·وكان هذا الهدف يلازمه مفهوم للتنمية ، معتمد من الجميع . يفترض ايجاد ودعم تنظيم مناسب له · لهذا تكون على رأس الجماعتين مجلس أعلى يضم رؤساء الدول الاعضاء فى المنظمة تليه أجهزة عديدة على مستوى الوزراء وكذا الامناء العامين · ويفسر الكاتب ظاهرة المشاركة المباشرة التى يقوم بها رؤساء الدول فى التكتل الاقليمى ، بأن هذه الشخصيات تقوم بدور رئيسى فى الحياة السياسية فى كل من هذه الدول ، اذ ترجع اليها مهمة اتخاذ القرارات الهامة · هذا بالاضافة الى ان معظم هذه الدول ذات نظام الحزب الواحد ، وهو أسلوب يكفل لرئيس الدولة ضمان تنفيذ القرارات التى يتخذها ·

ويلاحظ الكاتب ايضا ظاهرة اخرى مميزة لهاتين الجماعتين ، وهى ان الوزراء يجمعون بين مسئولياتهم على الصعيد الاقليمى ، وبين مهامهم داخل الحكومات الوطنية ، مما يؤدى – فى نظره – الى خلق روابط وثيقة بين الحكومات المعنية ، والمنظمات التكاملية التى تنتمى اليها ·

ويعترف الكاتب بأن لهذه المنظمات التكاملية جهازا اداريا متينا ، كما تعتمد على عدد من الخبراء ·

وتحصل جماعة دول شرق افريقيا على اكبر جزء من مواردها من الضريبة الموحدة على الايرادات فى الدول الثلاث . ومن الرسوم الجمركية المشتركة التى تجمعها المنظمة الثلاثية وتوزعها على اعضائها ، بعد اقتطاع الاعتمادات المخصصة لها ·

وبالاضافة الى هذه الروابط ، تكونت ايضا عناصر اخرى للتضامن فى الخدمات المشتركة · فمثلا الرسوم الجمركية لا تقومبتحصيلها ادارات مشتركة ، بل تشكل فى نفس الوقت وحدة نقدية ·

وفى ضوء هذه الملاحظات يؤكد الكاتب أن لدى المنظمتين اسسا متينة، كما يعترف بانها قد نجحت الى حد كبير فى ايجاد تضامن فعلى بين الدول المنتمية اليهما · وبفضل هذه العوامل المنسقة ، وهذا الوعى بالاهداف المشتركة على المستوى الاقليمى ، نجحت هاتان المنظمتان الافريقيتان حتى الان فى التحكم والسيطرة على الازمات التى ثارت فى طريقهما ، وكانت كفيلة بهدم كيانهما وعرقلة توسعهما ·

ويدعم الكاتب هذا الرأى ببعض الارقام · ففى ١٩٦٩ بلغ الانتاج القومى الخام فى الاتحاد الجمركى ٤١٤ر١ مليون دولار ، وفى جماعة دول شرق افريقيا ٧٩٨ر٣ مليون دولار · ويعلل الكاتب هذا الفارق فى الانتاج بين الجماعتين ، بانه ناجم عن تباين فى الحجم السكانى ·· فخلال نفس العام ،بلغ نصيب الفرد من الانتاج القومى الخام ١٦٣ دولارا فى دول الاتحاد الجمركى ، بينما لم يتعد فى دول الجماعة ١١٥ دولارا · اما الفوارق بين الدول الاعضاء فى كل من المجموعتين ، فان الكاتب يراها غير كبيرة ·

وتشير المستويات المتحققة فى مجال التنمية الى آمال واسعة ايضا

ويؤمن الكاتب بأن المحور الرئيسى للتكامل بين دول العالم النامى ، هو ، دون شك ، التخطيط للتنمية المشتركة والعمل المشترك لتنفيذ الخطط الموضوعة · لهذا فهو يلاحظ انه فيما يخص المجموعتين ، فان عملية وضع البرامج للتنمية ما زالت فى مرحلة متأخرة جدا ، بينما العنصران الوحيدان اللذان يجمعان بين هذه الدول ، هما الوحدة الجمركية ، والسوق المشتركة ، وهما عنصران يتميز بهما النظام الليبرالى البحت ·

وتضمن الوحدة الجمركيه التى تحققت لدى المجموعتين حرية حركة السلع ، كما تضمن حماية مشتركة للمنتجات أمام منافسة الدول الاخرى ·

اما فيما يخص الاتحاد الجمركى ، فهو يمارس سياسة تجارية مشتركة ، كما أن جميع دول المنظمة قد ابرمت اتفاقيات مشاركة مع السوق المشتركة الاوروبية ، وان كانت تشكو ايضا من عدم تنوع مبادلاتها ، اذ ما زالت فرنسا العميل الاول لها ·

وتواجه اليوم هذه الدول الافريقية مشكلة ناجمة عن تبعيتها للسوق المشتركة الاوروبية من جهة ، وعن المركز شبه الاحتكارى الذى تحتله كل من فرنسا وبريطانيا فى المبادلات مع دول هاتين المجموعتين من جهة اخرى ·

وهنا يتساءل الكاتب : ما هى النتائج الايجابية التى ستسفر عنها حركة التكامل فى هاتين المجموعتين بالنسبة لعلاقاتها مع السوق المشتركة الاوروبية ؟ الن يؤدى الحفاظ على هذه العلاقات الى عرقلة حركة التكامل التى شرعت فيها هذه الدول ؟ ان هذه الدول مازالت حتى اليوم تستطيع الاستغناء عن الدعم المقدم لها من الجماعة الاقتصادية الاوروبية · لهذا ، فان الرد على هذه الاسئلة يوجد عند هذه المنظمة · هل ستواصل انتهاج سياسة لصالح التقارب بين الدول الافريقية ، أم ستعمل على بث الخلافات بينها ؟ ثم هل يستطيع المسئولون الافريقيون مواصلة تعاونهم مع اوروبا وفى الوقت نفسه منح الاولوية لجهودهم المشترك ؟ ·

والجدير بالملاحظة ان هذه الجهود الافريقية التى بذلت فى سبيل التكتل ، قد ادت حتى الان الى نتائج مشجعة فى مجالات الشروع فى التصنيع ، وفى التخطيط المشترك ، وان كان هذا النشاط بالذات يواجه اليوم صعوبات كبيرة ·

وأمام هذه الصعوبات ، لا يجد

الكاتب سوى حل واحد ، وهو شروع هذه المجموعات الاقليمية فى وضع استراتيجية جديدة أكثر جراة ، تشمل قطاعات حيوية ، وتجمع المشروعات التى تفوق امكانيات كل دولة . وهى الاستراتيجية التى شرعت فيها المجموعتان منذ عهد قريب .

واخيرا ، فان اهم عامل كفيل بدعم التضامن داخل هذه الحركات ، هو المساندة الجماهيرية ، وهى ما تفتقده حتى الان ، لانها تقتصر فى تكاملها على الاسواق المشتركة بين الدول المنتمين لها . ولكنها فى مجموعها على أية حال ، تعد مجهودا طيبا ، وبداية سليمة فى طريق التضامن الفعال بين الدول النامية . ولهذا فهى جديرة بالاهتمام والتقدير .

اما المقال الثانى فيتناول الوحدة التى شرعت فيها دول شمال افريقيا وهى المغرب العربى . فيبدأ الكاتب بذكر الاسس التاريخية التى تشكل قاعدة هذه الوحدة ، حيث قامت العروبة والاسلام معا بدور حيوى ونشط فى سبيل الدعوة اليها .

وينتقل الكاتب الى مرحلة النضال التى عرفتها هذه الدول للحصول على استقلالها ، فيلاحظ بأن جميع الحركات القومية ،وان كانت تتميز بايديولوجيات مختلفة ، الا أنها كلها كانت تؤمن بضرورة تحقيق الوحدة المغربية . لهذا كان من الطبيعى أن تحظى كل حركة تحررية فى احدى هذه الدول ، بتأييد الدولتين الاخيرتين .

وفى وقت ما ، كان الكفاح ضد الاستعمار يشكل القاعدة المشتركة للوحدة المغربية . فاذا قامت الحرب فى الجزائر ، سارعت كل من المغرب وتونس الى تأييد المناضلين الجزائريين ، وخاصة فى المجالات الدبلوماسية . بل ان المغرب وتونس لم تترددا خلال الحرب الجزائرية ، فى ايواء الالاف من اللاجئين الجزائريين ، وكذا قادة جيش التحرير الجزائرى والحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية . وحتى آخر لحظة ، لم تضمن المغرب وتونس فى بذل جهودهما لمساندة النشاط العسكرى فى الجزائر ، دون اى اعتبار لما قد يؤدى اليه هذا العمل من عواقب بالنسبة لهما .

وكانت هناك اتفاقيات عديدة مبرمة مع الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية ، تؤكد حزم دول المغرب على عدم تشتيت افريقيا الشمالية . ولكن عندما انتهت الحرب الجزائرية ، اختفى العامل الاساسى الذى كان يشكل وحدة بين هذه الدول وبدت الانقسامات بل والنزاعات تظهر . ومنذ العهد الذى كانت فيه المغرب وتونس فقط هما اللذان حصلا على الاستقلال ،وبالرغم من مساندتهما المشتركة القومية الجزائرية ، كانت هناك اختلافات قد بدت بين الدول الثلاث ، خاصة فيما يختص بالمشكلة الموريتانية .

وعندما حصلت الجزائر على الاستقلال ، برزت نزاعات ثنائية : منها الازمة المغربية التونسية التى قامت فى ١٩٦٢ والازمة الجزائرية التونسية فى ١٩٦٣ ، ثم الحرب التى قامت بين الجزائر والمغرب .

وظلت العلاقات على هذا النحو ، الى ان حلت موريتانيا شريكا بدلا من ليبيا التى ساءت علاقاتها مع المغرب بعد أزمة « سخيرات » . وكانت النتيجة أن تمت تسوية النزاع القائم بين المغرب وموريتانيا . تلتها اتفاقيات آذان وتلمسان بين الجزائر والمغرب ، ومعاهدة الصداقة الجزائرية التونسية . وبهذا الشكل تمت تسوية مشكلة الحدود بين الدول المعنية ، وشرع الجميع فى استغلال مشترك للموارد الاقليمية .

وفى ١٩٧١ انعقدت فى تونس دورة دراسية ، اختصت بالتعاون المغربى من وجهة النظر الفنية والقانونية . وقد أبرزت الدورة رغبة كل من الدول المعنية فى تجاوز مرحلة التعاون الثنائى بينها . وقد ركزت على ثلاث نقاط تستأثر باهتمام المسئولين فى ١٩٧١ و ١٩٧٢ وهى :

— المصالح الاقتصادية الخارجية ، وخاصة تلك التى تتعلق بالسوق المشتركة الاوروبية .

— المصالح الاستراتيجية المتعلقة بالبحر المتوسط .

— المصالح الاقتصادية المحلية .

وفيما يختص بالسوق المشتركة الاوروبية ، فان دول المغرب لا ترغب فى تجديد الاتفاقيات الاولى التى تمت بين هذه المنظمة من جهة ، وتونس والمغرب من جهة أخرى فى ١٩٦٩ ، بل تريد الشروع فى مفاوضات شاملة على مستوى اقليمى ، مع اعتبار نظام التفضيل المعمم الذى أوصى به مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية . وتجد الجزائر نفسها فى وضع خاص بها ومميز بالنسبة للمغرب وتونس . لهذا تريد ان تتفادى التجربة المؤلمة التى مرت بها هاتان الدولتان .

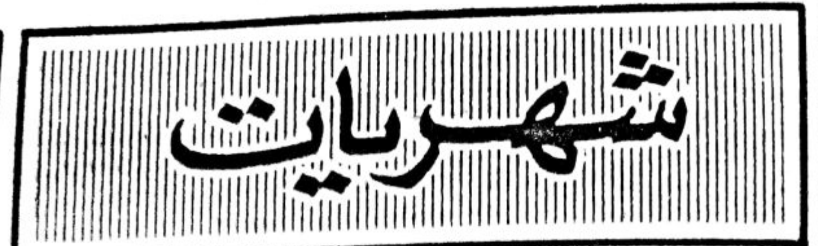
وان دول المغرب العربى بضعفها الاقتصادى تدرك أنه فى مرحلة التكتلات التى يشهدها العالم ، لابد من قيام وحدة مغربية . كذلك تدرك هذه الدول ان علاقاتها مع الغرب ،وخاصة مع فرنسا ، غير طبيعية ، بل وحتى علاقاتها مع الدول الافروأسيوية .

وكانت فرنسا قد انشأت نوعا من التضامن المفتعل والمثلث يجعلها على قمته تتحكم فيه . ومنذ الاستقلال ، سجلت صادرات دول المغرب أكبر هبوط ملحوظ منذ أن انسحبت فرنسا من اكثر من مجال ، وان كانت مازالت العميل الاول فى مجال البترول . اما التبادل بين الدول الثلاث ، فهو شبه مفهوم . بل ان هناك منافسة فى بعض القطاعات ، وخاصة تلك التى تتعلق بالمنتجات المصدرة مثل الموالح والفواكه والنبيذ . اما فى القطاع الصناعى ، فان المنافسة قد اشتدت بينها .

وفى مجال الصناعة الثقيلة ، فان قيامها وتنميتها فى الجزائر سيكون على حساب المغرب ، بل وتونس ايضا .

ولكن هناك رغبة اكيدة فى التكامل بين هذه الدول ، بيد أن الطريق ملىء بالصعاب الكبرى والعراقيل . ومنذ مؤتمر سانتياجو ، ادركت الجزائر أن على دول العالم الثالث أن تعتمد على نفسها . وهى تقف اليوم فى طليعة الوحدة المغربية . لما تملكه من موارد ضخمة . ولكن أمام اوروبا الموحدة ، لن تستطيع سوى أن تختار عملاءها فى صدد استغلال هذه الموارد .

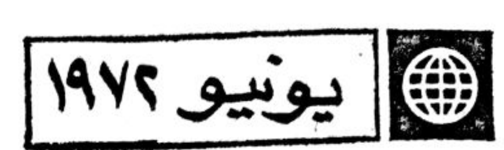





يونيو

يوليو

اغسطس




## اتحاد بورما :

انظر الجمهورية العربية السورية [١٥]

## اتحاد الجمهوريات العربية :

٢١ ــ ٢٣ : عقد مجلس رئاسة اتحاد الجمهوريات العربية اجتماعا فى مرسى مطروح ، وقد وافق المجلس فى دورته على مشروعات القوانين والقرارات التى أعدها المجلس الوزارى الاتحادى ومن بينها :

أ ــ قانون انشاء المحكمة الدستورية الاتحادية التى تعتبر الهيئة القضائية العليا فى دول الاتحاد . وتشكل من عضوين من كل دولة لمدة ٤ سنوات قابلة للتجديد ، ولا يجوز عزلهم ، وأحكامها نهائية ، وتختص المحكمة بالفصل فى الطعون التى تقدم بشأن دستورية القوانين الاتحادية ومدى مطابقة قوانين الجمهوريات لدستور الاتحاد وقوانينه ، والمنازعات التى تقوم بين سلطات الاتحاد أو بين دولة أخرى .

ب ــ تعديل بعض أحكام القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٢ بشأن ممارسة رئيس مجلس الامة ، بالنسبة للعاملين فى المجلس ، السلطات المخولة لرئيس الوزراء الاتحادى .

ج ــ توصيات مجلس الاعلام ، وتشمل توحيد وكالات الانباء فى الدول الثلاث ، وانشاء مؤسسة اتحادية لانتاج وتوزيع البرامج الاذاعية المرئية والمسموعة ، وانشاء اذاعة اتحادية ، وبرنامج اسبوعى تليفزيونى ، وجريدة سينمائية اتحادية ، والغاء الرقابة على المطبوعات التى تصدر فى الجمهوريات .

د ــ توحيد النقابات المهنية عن طريق مجلس مشترك على مستوى الاتحاد لكل مهنة من المهن الحرة

و ــ قرار بجواز عقد اجتماعات المجالس الاتحادية المتخصصة خارج عاصمة الاتحاد .

ح ــ انشاء شركة اتحادية للنقل البرى .

خ ــ تخفيض أسعار السفر التجارية للنقل الجوى لمواطنى دولة الاتحاد بنسبة ٤٠٪ لخط مصر ليبيا و١٠٪ لخط مصر سوريا .

د ــ قانون خاص بالرسوم أمام المحكمة الدستورية الاتحادية .

ر ــ القرارات السرية الهامة التى تحدد خطوات واستراتيجية العمل فى خلال المرحلة المقبلة .

انظر : جمهورية مصر العربية [ ٢١ ــ ٢٣ ]

## الاتحاد السوفيتى :

٢ : صدر بيان سوفيتى أكد ثبات الحكومة السوفيتية على موقفها بتأييد القضية العادلة للشعوب العربية ، واستعدادها لان تساعد بشكل فعال على تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ .

٥ ــ ١١ : قام الرئيس اليوجوسلافى تيتو بزيارة رسمية للاتحاد السوفيتى ، وقد صدر بيان مشترك عن المحادثات أكد تصميم الدولتين على الاسهام فى تدعيم وتقرير القدرات الاقتصادية والعسكرية للدول العربية ، حتى يتسنى لها الدفاع عن حقوقها المشروعة ومصالحها ، وأكد البيان أن الوصول الى تسوية سلمية لازمة الشرق الاوسط على أساس قرار مجلس الامن ، سيسهم فى اقرار السلام فى المنطقة ، واعرب الجانبان عن اعتقادهما بأن تنفيذ قرار مجلس الامن سيتيح الفرصة لخلق الظروف الملائمة لتخفيف حدة التوتر فى منطقة الشرق الاوسط ، ولتحويل البحر المتوسط الى بحر يسوده السلام والتعاون .

انظر : المانيا الاتحادية [٣] ، [٢٣] ــ ايطاليا [٢٠] ــ الجمهورية العربية الليبية [٣] ــ جمهورية مصر العربية [٥] ــ السويد [١٣] ــ الصين الشعبية [٥] ــ فرنسا [ ١٤ ــ ١٦ ] ــ فلسطين [ ١٣ ــ ٢٠ ] [ ٢١ ــ ٢٤ ] .

## الاردن :

٢٤ — ٢٧ : قام السلطان العمانى قابوس بزيارة رسمية للاردن ، وقد صدر بيان مشترك أكدتمسك العاهلين الاردنىوالعمانى بضرورة انسحاب اسرائيل من جميع المناطق العربية المحتلة ، وفقا للقرار ٢٤٢ .

٢٦ — ٢٧ : قام الرئيس الاوغندى عيدى أمين بزيارة للاردن . وقد صدر بيان مشترك أكد تمسك الطرفين بمبادىءميثاق الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية .

كذلك اكد البيان على ضرورة تدعيم التضامن الاسلامى فى اطار المؤتمر الاسلامى .

**انظر — اندونيسيا (١٨—١٩)**

## المانيا الاتحادية :

٣ — تم فى برلين الغربية التوقيع على معاهدة برلين بين الدول الاربع الكبرى . وتقضى هذه المعاهدة بتسهيل الانتقال وتبادل الزيارات بين سكان شطرى المدينة المقسمة ، واعادة تأكيد حقوق الدول الغربية الثلاث فى المدينة. وفى نفس الوقت تم تبادل وثائق التصديق فى بون على معاهدتى نبذ استخدام القوة بين المانيا الاتحادية وكل من الاتحاد السوفيتى وبولندا . كما أعلنت وزارة خارجية المانيا الاتحادية أن بولندا والمانيا الاتحادية قد اتفقتا على اقامة علاقات دبلوماسية بينهما .

١٠ — أعلن متحدث باسم حكومة المانيا الاتحادية أن حكومته لاتفكر فى الاعتراف بالمانيا الديمقراطية .

٢٣ — صرح سفير المانيا الاتحادية فى اسرائيل ، بأن بلاده دفعت حتى الان الى اسرائيل ٤٠ مليار مارك المانىفى نطاق التعويضات، وان أكثر من ١٣٠٠ مليار مارك المانى دفعتها للمواطنين اليهود. وقال أن حكومته تبحث عن حل مناسب لمشكلة تعويض اليهود المهاجرين من الاتحاد السوفيتى ممن لم يتلقوا تعويضات ، لان القانون الالمانى يقصر التعويضات على الطلبات المقدمة حتى سنة ١٩٦٥ .

انظر : — جمهورية مصر العربية [٨] — الفاتيكان [٢٨] لوكسمبرج [٣٠]

## المانيا الديمقراطية :

٣٠ — ندد مؤتمر اتحاد نقابات العمال المنعقد فىبرلين الشرقيةباستمرار احتلال اسرائيل لبعض الاراضى العربية وطالب بانسحابها

**انظر : المانيا الاتحادية [٣] — بولندا [٢٥] — العراق [٢٤] —**

## اندونيسيا :

١٧—١٨قام آدم مالك وزير خارجية اندونيسيا بزيارة لمصر . وقد صدر بيان صحفى عقب مباحثاته مع د. مرادغالب وزير الخارجية المصرية ، أكد فيه الطرفان الحاجة الى تطبيق قرار مجلس الامن الصادر فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٧ .

١٨—١٩قام وزير خارجية اندونيسيا بزيارة رسمية للاردن . وقد صدر بيان مشترك عقب المحادثات أكد فية الوزير الاندونيسى مجددا تأييد شعب وحكومة أندونيسيا الكامل لتأمين انسحاب اسرائيل من جميع الاراضى العربية المحتلة، واستعادة الحقوق المشروعة لشعب فلسطين من خلال تطبيق احكام قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ الصادر فى نوفمبر سنة ١٩٦٧ . كما دعا الطرفان الى تنفيذ القرارات الخاصة بالقدس التى أقرتها الجمعية العامة للامم المتحدة ومجلس الامن والتى تقضى باعادة القدس العربية الى وضعها الذى كانت عليه قبل يونيو سنة ١٩٦٧ .

١٩—٢١قام وزير خارجية اندونيسيا بزيارة رسمية لسوريا . وقد صدر بيان مشترك أكد فيه الجانبان تأييدهما لحقوق الشعب العربى الفلسطينى فى تحرير أراضيه واسترداد حقوقه المشروعة ، كما أكد على ضرورة الانسحاب الكامل وغير المشروط للقوات الاسرائيلية من جميع الاراضى العربية المحتلة ،وأعلنا تأييدهما لحركة المقاومة الفلسطينية . كما طالب الطرفان بايجاد حل سلمى لمشكلات الهند الصينية ، على أساس اعطاء شعوب هذه المنطقة حق تقرير المصير دون تدخل خارجى ، كذلك أكدا ايمانهما بمبادىء باندونج العشرة وسياسة عدم الانحياز كعاملين هامين فى المحافظة على السلام العالمى .

## اوغندا :

١١ — أسند الرئيس عيدى أمين الى الازهر مهمة تنصيب قاضى قضاة أوغندا ، على أساس أن الازهر هو المرجع الاول عند المسلمين فى العالم

١٣ — دعا الرئيس عيدى أمين جميع الدول الافريقية الى قطع علاقاتها مع اسرائيل ، والقضاء عليها ، لانها قاعدة للاستعمار ، وأضاف انه يعرف اسرائيل جيدا ، لانه تدرب فى الجيش الاسرائيلى .

٢١ — وافق الرئيس عيدى أمين على فتح مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية فى كمبالا .

**انظر : الاردن [ ٢٦ — ٢٧ ]— جمهورية السودان الديمقراطية [ ٢٧ — ٢٩ ] الجمهورية العربية السورية [ ٢٤ — ٢٥ ] — جمهورية مصر العربية [ ٢١ — ٢٣ ] — الكويت [ ٢٩ ] — المملكة العربية السعودية [ ٢٦ — ٢٧ ]**

## ايران :

٩ — صرح شاه ايران بأن بلادهتنتهج سياسة سلام فى الشرق الاوسط لمصلحة ايران والعالم بأسره ، وأضاف أنه يؤمن بضرورة انسحاب اسرائيل من الاراضى المحتلة ، وفقا لقرار مجلس الامن الصادر فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٧

١٥ — صرح شاه ايران انه يعارض تأميم السلطات العراقية لشركة نفط العراق ، وأن بترول بلاده سيكون متوفرا دائما للعالم

الغربي ، وأضاف انه يؤمن بالتعاون الحقيقي مع شركات البترول الاجنبية .

## ايرلندا الشمالية :

١٨ — تولى دافيد أوكنيل [ المعروف بتأييده لمحاولات التوصل الى نوع من الهدنة فى ايرلندا ] قيادة الجناح العسكري المؤقت لمنظمة الجيش الجمهوري الايرلندي السري ، وذلك لتسهيل التوصل الى وقف اطلاق النار

**أنظر : الجمهورية العربية الليبية [١١ ]**

## ايطاليا :

**١ — استنكر الحزب الشيوعي الايطالي العملية الفدائية التى تمت في مطار اللد ، وأعلن أن قيام اليابانيين الثلاثة بالعملية يدل على أن حركة التحرير الفلسطينية لا تتمتع بتأييد عالمي . كما ندد وزير خارجية ايطاليا بالدول العربية التى تساعد «المخربين»**

٢٠ — أعلنت قيادة منظمة حلف شمال الاطلنطى فى ايطاليا انه يوجد للاتحاد السوفيتي حاليا ٣٠ سفينة حربية ، وعدد من الغواصات يتراوح بين ١٢ ، ١٤ غواصة ، وكانت الوحدات البحرية السوفيتية فى البحر المتوسط تشمل فى يونيو سنة ١٩٧١ : ٤٤ سفينة من بينها الطراد لينينجراد الذى غادر المنطقة وعددا من الغواصات يتراوح بين ١٢ ، ١٤ غواصة

**٢٦ — أعلن تشكيل الحكومة الايطالية الجديدة برئاسة جيوليو اندريوتي ، مكونة من ائتلاف لاحزاب الوسط ، تنضم ممثلين عن الحزب الديمقراطي المسيحي والحزب الاشتراكي الديمقراطي وحزب الاحرار ، بعد استبعاد الحزب الاشتراكي الايطالي .**

## باكستان :

**أنظر : جمهورية السودان الديمقراطية [ ٣ — ٤ ] ، الهند [ ٢٨ ]**

## البرتغال :

أنظر : المغرب [ ١٦ ]

## بنجالاديش :

**١٦ — أكد ابو سعيد شودري رئيس جمهورية بنجالاديش أن العلاقات بين الشعبين المصري والبنغالي قوية ومتينة ، وأعلن ادانة بنجالاديش للعدوان الاسرائيلي ، كما أعلن عبد الصمد آزاد وزير خارجية بنجالاديش أن بلاده رفضت كل المحاولات التى بذلت من جانب اسرائيل للتعامل معها ، لانها تعرف أن اسرائيل عنصر استعماري فى منطقة الشرق الاوسط ، لابد من استئصاله .**

## بولندا :

**أنظر : ألمانيا الاتحادية [٣] — الفاتيكان [٢٨]**

## تونس :

**أنظر : فرنسا [ ٢٧ — ٣٠ ]**

## جبل طارق :

٢٤ — فاز الائتلاف الحزبي المعارض الذى يتزعمه جوشواحش فى الانتخابات البرلمانية فى جبل طارق على حزب الاستقلال الحاكم . فقد حصل مرشحو الائتلاف على ثمانية مقاعد فى مجلس النواب الذى يضم ١٥ عضوا يمثلون سكان جبل طارق البالغ عددهم ٢٨٫٥٠٠ نسمة .

## الجزائر :

**قام وفد من الحزب الشيوعي السوفيتي بزيارة للجزائر لاجراء محادثات مع جبهة التحرير الجزائرية . وقد صدر بيان مشترك أكد تأييد الدولتين لنضال الشعوب العربية وشعب فلسطين من أجل استعادة أراضيه المغتصبة ، وازالة عدوان ٥ يونيو سنة ١٩٦٧**

**أنظر : المغرب [ ١١ — ١٥ ]**

## جمهورية السودان الديمقراطية :

١ — صرح رئيس الاركان السوداني بأن الصين الشعبية قدمت للسودان أسلحة تشمل دبابات وطائرات ميج ١٧ الصينية .

٣—٤ قام الرئيس الباكستاني بوتو بزيارة للسودان . وقد صدر بيان مشترك عقب الزيارة ، عبر عن قلق البلدين لتدهور الموقف فى الشرق الاوسط ، الناجم عن تحدى اسرائيل لقرارات الامم المتحدة ، وقد أكد الرئيس الباكستاني فى هذا الصدد تضامن شعبه ووقوفه مع الحق العربي .

١٢ — تسلمت حكومة السودان مساعدات عينية من الصين الشعبية قيمتها ٣٠٠ الف جنيه استرليني اسهاما منها فى اغاثة وتوطين العائدين من أبناء الجنوب

**٢٧—٢٩ قام الرئيس الاوغندي أمين بزيارة للسودان ، حيث عقدت معاهدة دفاع مشترك بين أوغندا والسودان ، تقضى بأن تساعد كل دولة الاخرى فى حالة تعرضها للعدوان .**

## الجمهورية العربية السورية :

**١ — قامت الحكومة السورية بتأميم منشآت شركة نفط العراق ، ممثلة فى خطوط الانابيب الثلاثة التى تصل حقول كركوك بالبحر المتوسط و ٣ محطات لضخ البترول عبر هذه الانابيب .**

**١٥ — اتفقت حكومتا سوريا واتحاد بورما على اقامة علاقات دبلوماسية بينهما على مستوى السفراء .**

**١٨—١٩ قام وزير خارجية اسبانيا بزيارة لسوريا . وقد صدر بيان مشترك أكد فيه الجانبان أن استمرار الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية يشكل عاملا رئيسيا فى تصعيد التوتر فى الشرق الاوسط ، واكدا ضرورة انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة طبقا لقرارات الامم المتحدة ،**

واستعادة الشعب الفلسطيني لجميع حقوقه .

١٨ــ٢٣ قام وفد من الحزب الشيوعي الفرنسي بزيارة لسوريا ، حيث اجرى محادثات مع حزب البعث العربي الاشتراكي . وقد صدر بيان مشترك أعرب فيه الوفد الفرنسي عن تقديره لاقامة الجبهة الوطنية التقدمية في سوريا ، كما طالب الطرفان بانسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي المحتلة ، والاعتراف بحق الوجود الوطني للشعب العربي الفلسطيني

٢٤ــ٢٥ قام الرئيس الاوغندي عيدي أمين بزيارة سوريا . وقد صدر بيان مشترك اعلن اتفاق الدولتين على تبادل العلاقات الدبلوماسية بينهما على مستوى السفراء ، وقد دعت الدولتان كل الدول العربية والافريقية الى التعاون فيما بينهما من أجل مقاومة التغلغل الاسرائيلي والصهيوني في أفريقيا .

**انظر : اندونيسيا [١٩ ــ ٢١] ــ جمهورية مصر العربية [٣] ــ العراق [١] ، [٤] ــ [٢٠]**

## الجمهورية العربية الليبية :

٣ ــ صرح الرئيس القذافي بان الاتحاد السوفيتي جمد أزمة الشرق الاوسط ، وأن اهتمام السوفييت بهذه الازمة ربما يأتي في المرتبة العاشرة أو المائة من قائمة المشكلات الدولية التي يهتم بها الاتحاد السوفيتي .

١١ ــ ألقى الرئيس القذافي خطابا بمناسبة الذكرى الثامنة لجلاء القوات الامريكية من القاعدة التي كانت تحمل اسم « هويلس » قال فيه ان مصر مازالت قوة الصمود الحقيقية ، وانها على الرغم من كل المحن قوة العرب الحقيقية ، ولايمكن أن تكون يوما من مناطق النفوذ ، وأن ليبيا ستتحمل كافة الالتزامات التي يتطلبها تجهيز وتدريب كل عربي يريد أن يتطوع في سبيل تحرير فلسطين ، وانه في هذا الصدد ستخوض ليبيا حربا شعبية ضد الوجود الاسرائيلي ومساندته اذا لم يتخذ قرار نهائي لمشكلة استمرار الاحتلال الاسرائيلي قبل نهاية سنة ١٩٧٢ ، وأن ليبيا تساند حركة ثوار ايرلندا الشمالية وحركة الملونين السود في الولايات المتحدة والمسلمين الفلبينيين .

١٢ ــ اتفقت ليبيا والعراق على اعادة سفيري البلدين في طرابلس وبغداد الى منصبيهما .

**انظر :** السويد [١٣] ــ الفلبين [٢٠] ، [٣٠] .

## جمهورية مصر العربية :

٣ ــ اعلن الرئيس السادات ان جمهورية مصر العربية تؤيد موقف العراق وسوريا من تأميم ممتلكات شركة نفط العراق ، وأن مصر تضع كل امكانياتها وخبراتها تحت تصرفهما من أجل الحفاظ على حقوقهما المشروعة.

٥ ــ أعلن الرئيس السادات ، بمناسبة ذكرى الخامس من يونيو ، انه قد حدد للقادة السوفييت خلال زيارته لموسكو ، موقف مصر في ٣ نقاط هي : ــ

أ ــ لن نقبل أي اتفاق يكون من شأنه الحد من حصولنا على السلاح قبل أن ينسحب الاسرائيليون انسحابا كاملا من كل الاراضي العربية المحتلة .

ب ــ اننا نرفض بقاء الوضع الراهن على ماهو عليه ، لان معنى ذلك استسلامنا للامر الواقع .

جـ ــ لا مساومة حول حدودنا .

٨ ــ صدر بيان عن وزارة الخارجية بعودة العلاقات الدبلوماسية بين مصر والمانيا الاتحادية ، كما اعلن ان الاخيرة ستمد مصر بقرض يقدر بمائة وخمسين مليون مارك الماني لشراء معدات المانية تستخدم في بناء خط لانابيب البترول يربط البحر المتوسط بالبحر الاحمر

٢٥ ــ وافق مجلس الشعب على مشروع قانون بتفويض الرئيس السادات في التصديق على الاتفاقات الخاصة بالتسليح ، وفي اصدار قرارات لها قوة القانون فيما يتعلق باعتمادات التسليح والاعتمادات الاخرى اللازمة للقوات المسلحة ، وذلك حتى نهاية السنة المالية لعام ١٩٧٣ أو حتى ازالة آثار العدوان ، على أن تعرض هذه الاتفاقات والقرارات على المجلس في أول جلسة له .

**انظر : بنجلاديش [١٦] ، الجمهورية الليبية [١١] ــ اندونيسيا [١٧ ــ ١٨] ــ الفدائيين [٢٠] ، [٣٠] ــ فلسطين [٥] ــ كوريا الجنوبية [١٥] ــ ماليزيا [١٥] ــ المغرب [١١ ــ ١٥] ــ الهند [١٢] ــ الولايات المتحدة الامريكية [١] ، يوجوسلافيا [١] ، [٣] .**

## جنوب أفريقيا :

**انظر : مالاجاش**

## جواتيمالا :

**انظر : فلسطين [٦ ــ ١١]**

## السويد :

١٣ ــ أعلن معهد الابحاث الدولي في كتابه السنوي ، أن قيمة الاسلحة المصدرة الى دول العالم الثالث قد بلغت أعلى مستوى لها خلال سنة ١٩٧١ [ ١٨٠٠ مليون دولار من الاسلحة ] ، وأن ٨٠ ٪ منها اتجه الى دول الشرق الاوسط وآسيا . وقد بلغ نصيب الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا معا من هذه الصادرات ٨٧ ٪ وأن الاتحاد السوفيتي قد تخطى الولايات المتحدة في امدادات السلاح الى دول العالم الثالث . وأكدت الدراسة أن دول الشرق الاوسط شهدت أسرع معدل للانفاق العسكري ، وان ليبيا احتلت مكانة خاصة في هذه الناحية . وفي هذا الصدد بلغت صادرات الاتحاد السوفيتي الى دول العالم الثالث ٦٦٠ مليون دولار مقابل ٣٩٠ مليون في سنة ١٩٦٩ ] ، وصادرات الولايات المتحدة ٥٨٠ مليون دولار مقابل ٥٩٠ مليون في سنة

١٩٦٩ • [ ذهب ٦٥ ٪ منها الى الشرق الاوسط وبالذات اسرائيل •

## سيراليون :

انظر : المملكة العربية السعودية [٢٩] •

## الصين الشعبية :

• — هاجمت صحيفة « الشعب » الصينية كلا من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ، وقالت أنهما السبب الرئيسي في عدم ايجاد حل للنزاع العربي الاسرائيلي منذ سنة ١٩٦٧ ، كما هاجمت « الاشتراكيين الامبرياليين » و « المعتدين الامريكيين والاسرائيليين » وحملتهم مسئولية استمرار وجود ملايين من العرب بدون مأوى •

انظر : جمهورية السودان الديمقراطية [١] ، [١٢] — اليونان [٥]

## الصين الوطنية :

انظر : اليابان [٧]

## العراق :

١ — قامت الحكومة العراقية بتأميم منشآت شركة نفط العراق ممثلة في حقول كركوك ومعامل الشركة ، دون أن يمس التأميم فرعي الشركة في البصرة والموصل • وتبلغ قيمة الموجودات المؤممة في العراق وسوريا حوالي ٤٠٠ مليون جنيه استرليني ، موزعة كالاتي :

٢٣,٧٥ ٪ لكل من شركات استاندارد اويل وموبيل اويل الامريكيتين ، والشركة الفرنسية للبترول وشركة شل الهولندية ، ٥ ٪ للمستر جولبنكيان • وفي نفس الوقت أعلنت الحكومة العراقية عزمها على الحفاظ على مصالح الشركة الفرنسية بسبب الاتجاهات الايجابية التي أظهرتها السياسة الفرنسية تجاه القضية العربية ، وتكوين شركة حكومية تسمى « الشركة العراقية للعمليات النفطية » ، وذلك لاستمرار ادارة العمليات النفطية

٣ — أعلنت الحكومة العراقية أن عمليات انتاج البترول في حقول كركوك وضخه في خطوط الانابيب الى ميناء طرابلس وبانياس على البحر المتوسط تسير بشكل طبيعي، وأن العراق على استعداد لتنفيذ كافة العقود المبرمة لشراء نفط كركوك بنفس الشروط والترتيبات الواردة في هذه العقود • وفي نفس الوقت ، أصدرت شركة نفط العراق بيانا في مقرها بلندن تحذر فيه من شراء البترول المؤمم ، وتعلن عزمها على اتخاذ الاجراءات القضائية ضد أي شخص يستورد بترول كركوك •

٤ — أوقف العراق مؤقتا تدفق البترول في خطوط الانابيب الرئيسية ريثما يتم التوصل الى اتفاق حول عوائد المرور عبر الاراضي السورية واللبنانية ، وحتى تتمكن من تأمين تسويقه الى أسواقه الخارجية • كما بدأ العاملون الاجانب في الشركة المؤممة في مغادرة العراق الى بلادهم

٧ — أبلغت فرنسا الحكومة العراقية عدم اعتراضها على قرار تأميم شركة بترول العراق ، لانه يتفق مع سيادة الدولة وحقها في التأميم ، وأعربت عن استعدادها للدخول في محادثات معها حول حفظ مصالح فرنسا البترولية في العراق

١٩—٢٠ قام وزير خارجية اسبانيا بزيارة رسمية للعراق • وقد صدر بيان مشترك أعلن اتفاق العراق واسبانيا على انه لايمكن أن يتحقق سلام عادل في المنطقة العربية دون الانسحاب من جميع الاراضي العربية المحتلة ، ودون الاحترام الكامل للحقوق المشروعة والثابتة لشعب فلسطين •

٢٠ — قرر وزراء مالية منظمة الدول العربية المصدرة للبترول تقديم منحة قدرها ٥٢,٩ مليون جنيه استرليني للعراق ، وأخرى لسوريا وقدرها ٦,٨ مليون جنيه استرليني لمساندة ودعم موقف هذين البلدين بعد وقف الصادرات البترولية ، بسبب تأميم العراق وسوريا لشركة نفط العراق •

٢٤ — صدر بيان عراقي الماني ديمقراطي مشترك ، يؤكد على ضرورة تحرير الاراضي العربية المحتلة كأساس للسلام العادل في المنطقة ، وتأمين حقوق شعب فلسطين ، وأعرب الطرفان عن دعمهما للكفاح الفلسطيني بوصفه جزءا من حركة التحرير العربية الشاملة •

انظر : ايران [١٥] — الجمهورية العربية الليبية [١٣] فرنسا [١٤ — ١٨ ] — لبنان [٣]

## عمان ومسقط :

انظر : الاردن [ ٢٤ — ٢٧ ]

## الفاتيكان :

٢٨ — اعترف البابا بولس السادس بحدود بولندا القائمة بعد الحرب العالمية الثانية ، وذلك عن طريق تعيين أساقفة للاراضي الغربية التي اقتطعت من المانيا بعد الحرب •

## فرنسا :

١٤—١٦ قام اندريه جروميكو وزير خارجية الاتحاد السوفيتي بزيارة لفرنسا • وقد صدر بيان مشترك عقب الزيارة نص على اتفاق البلدين على ضرورة فصل مؤتمر الامن الاوربي عن المفاوضات المقترحة بشأن تخفيض قوات حلفي وارسو والاطلنطي بشكل متوازن مشترك

١٤—١٨ قام صدام حسين نائب رئيس مجلس الثورة العراقي بزيارة رسمية لفرنسا لاجراء مباحثات تتعلق بالبترول العراقي • وصدر بيان مشترك تضمن موافقة العراق على أن يبيع لفرنسا ٢٣,٧٥ ٪ من مجموع انتاجه من البترول المستخرج من حقول كركوك خلال السنوات العشر القادمة ، وذلك بالسعر الذي كان قائما قبل تأميم شركة نفط

العراق ، كما تعهدت فرنسا بزيادة القروض المقدمة للعراق لتشجيع المشروعات الفرنسية على مواصلة عملها فى العراق، كذلك أكد الطرفان على ضرورة انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضى العربية المحتلة من أجل اقامة سلام عادل ودائم ، مع احترام حقوق الشعب الفلسطينى

١٩ — قررت فرنسا اجراء سلسلة من التجارب النووية فى جنوب المحيط الهادى

٢٧ — أعلن الرئيس بومبيدو أن فرنسا تريد تحقيق السلام فى البحر المتوسط ، لكنها لاتعتقد أن الوقت قد حان لعقد مؤتمر من دول المنطقة ، وأن فرنسا لاتزال مستعدة لاستخدام كل ما فى حوزتها من وسائل للاسهام فى تسوية أزمة الشرق الاوسط واقرار سلام عادل ، وذلك بموافقة الامم المتحدة وتحت اشرافها .

٢٧ — توصل الحزبان الشيوعى والاشتراكى الفرنسيان ، الى اتفاق حول برنامج حكومى مشترك ، يحدد المبادىء الاساسية للتعاون بين الحزبين فى أى حكومة ائتلافية بينهما مستقبلا ، وبمقتضى البرنامج تخلى الحزب الشيوعى عن عدائه لدعم السوق الاوربية المشتركة ، وان كان قد تمسك بوجوب اتخاذ قرارات مجلس وزراء السوق بالاجماع. كما تخلى عن المطالبة بالانسحاب من حلف شمال الاطلنطى ،وأكد الطرفان اهتمامهما بضمان الحريات العامة والفردية ، ووضعا قائمة بالتأميمات التى يوافقان عليها .

٢٧ — صرح الرئيس بومبيدو بأنه يؤيد فكرة التسوية السياسية لازمة الشرق الاوسط ، على أساس قرار مجلس الأمن الصادر فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٧

٢٧ـ٣٠ـ قام الرئيس التونسى بورقيبه بزيارة لفرنسا ، حيث أجرى مباحثات مع الرئيس بومبيدو ، وقد صدر بيان مشترك طالب فيه الطرفان بضرورة ايجاد حل عادل يقوم على أساس تطبيق قرار مجلس الامن الصادر فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٧

أنظر : الجمهورية العربية السورية [١٨ — ٢٣] — السويد [١٣] — العراق [١] ، [٧]

## الفلبين :

٢٠ — أعلن الرئيس الفلبينى فرديناند ماركوس أن عمليات القتل الجماعية الموجهة ضد المسلمين فى جنوب البلاد ترجع الى «صراع سياسى من أجل السلطة ، ونزاع متزايد على الاراضى الزراعية »، ودعا الحكومتين المصرية والليبية الى ارسال مندوبين عنهما لزيارة اقليم مينداناو فى جنوب الفلبين، والوقوف مباشرة على أسباب القتال بين الطوائف الدينية هناك

٣٠ — وصل الى الفلبين وفد مصرى ليبى لتقصى الحقائق حول أحوال المسلمين فى اقليم ميندناو .

أنظر : الجمهورية العربية الليبية [١١] .

## فلسطين :

٣ — أعلن المكتب السياسى للحزب الشيوعى الاسرائيلى ، فى بيان أصدره بمناسبة مرور خمس سنوات على العدوان الاسرائيلى، استنكاره لاستمرار احتلال الاراضى العربية ، وأشار الى أن شعب اسرائيل لابد أن يتعرض مستقبله للخطر ، وان يقدم الضحايا من أجل دسائس الامبريالية ضد حرية الشعوب العربية ، ومن أجل اغراض حكام تل أبيب التوسعية .

٤ — ٩ — قامت بعثة برلمانية من كولومبيا برئاسة دوالفورا رئيس البرلمان الكولومبى بزيارة لاسرائيل

٥ — تقرر اعلان الوحدة الوطنية بين جميع منظمات المقاومة الفلسطينية عسكريا واعلاميا وماليا . وتتضمن قرارات اعلان الوحدة الوطنية توحيد كافة القوات المسلحة لفصائل المقاومة فى مؤسسة عسكرية واحدة تسمى قوات الثورة الفلسطينية ، تشكل على اسس تتلاءم مع متطلبات حرب العصابات . وقد تقرر اعادة انتخاب السيد ياسر عرفات قائد منظمة فتح قائدا عاما لقوات الثورة الموحدة ، ونتيجة لذلك تقرر توحيد جميع مكاتب الاعلام الناطقة باسم المنظمات فى مكتب واحد ، وان تكون منظمة التحرير الفلسطينية هى الناطق الرسمى ومركز الاعلام الوحيد للمقاومة. كذلك تقرر دمج جميع صحف المقاومة فى جريدة واحدة ، وان تتحول اذاعة العاصفة الى اذاعة للمقاومة كلها باسم صوت فلسطين

٥ — اعلن ابا ايبان وزير الخارجية الاسرائيلية ان اسرائيل ستبقى على خطوط وقف اطلاق النار الحالية طوال الزمن الذى تستغرقه مصر للحضور والاتفاق على السلام

٦ — ١١ — قام رئيس جواتيمالا بزيارة ودية لاسرائيل

٨ — اعلن ابا ايبان ان بارنج اتخذ موقفا يتعلق بنقط اساسية لايمكن لاسرائيل ان تقبله ، وهو مطالبته اسرائيل فى مذكرته التى تقدم بها فى فبراير سنة ١٩٧١ بأن تتعهد اسرائيل بسحب جميع قواتها من الاراضى العربية المحتلة ، وان مثل هذا التعهد من اسرائيل يعد امرا غير مشروع ، واتهم بارنج بالانحياز

١٣ — ٢٠ — اعلن رشاد الشوا عمدة قطاع غزة أثناء لقائه بالفلسطينيين المقيمين فى الكويت ، أن هناك مابين ٦٠ ، ٧٠ الف عامل يخرجون من غزة يوميا للعمل فى بناء المساكن لليهود المهاجرين من الاتحاد السوفيتى وبقية مناطق العالم ، وأن هناك فى غزة حوالى خمسمائة مصنع تعمل فى ميدان بناء المساكن وصنع الملابس لاسرائيل ، عدا وجود ٤ مستعمرات اسرائيلية فى القطاع . واعلن الشوا ان الشعب الفلسطينى يرفض مشروع اقامة دولة فلسطينية ، وأن مانريده هو أن نظل فى

وطننا الذى تسعى اسرائيل لتهويده بطرق القمع المختلفة

١٦ — اعلن ان ٤٣ الف مهاجر غادروا اسرائيل خلال سنة ١٩٧١ وتبلغ نسبتهم ٤٠٪ من مجموع القادمين ومعظمهم من اليهود الامريكيين

٢٠ — افتتح خط انابيب البترول بين ميناء اشدود الاسرائيلى على البحر المتوسط وبين القدس ، ويبلغ طول الخط ٥٧ كيلو مترا وتكلف ١ ١/٤ مليون دولار

٢١ — ٢٤ — انعقد فى تل ابيب المؤتمر السابع عشر للحزب الشيوعى الاسرائيلى [ راكاح ] تحت شعار « مناهضة احتلال الاراضى العربية من اجل السلام » . وقد شارك فيه ممثلو سبعة عشر حزبا شيوعيا وعماليا بينها وفد عن الحزب الشيوعى السوفيتى برئاسة كونستانتين جريشن عضو اللجنة المركزية للحزب ، الذى صرح فى المؤتمر بأن الاتحاد السوفيتى يأمل ان يعثر على طريق يؤدى الى ايجاد حل سياسى لازمة الشرق الاوسط ، على اساس تناول الازمة بطريقة علمية ، وبحيث يضمن تنفيذ قرار مجلس الامن الصادر فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٧ . وقدم مائير الامين العام للحزب تقريرا فى المؤتمر ، اشار فيه الى ان الامبريالية الامريكية تستخدم احتلال اسرائيل للاراضى العربية كوسيلة للضغط على الحركة الوطنية العربية ، وطالب بجلاء الجيش الاسرائيلى عن جميع الاراضى العربية المحتلة على اساس قرار مجلس الامن الصادر فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٧ باعتباره الطريق الوحيد لحل مشكلة الشرق الاوسط واضاف ان الحزب الشيوعى الاسرائيلى يرى فى احترام حقوق الشعب العربى الفلسطينى شرطا ضروريا للتوصل الى السلام العادل » وقد اختتم المؤتمر اعماله باصدار قرارات منها نداء بوجوب استخلاص نتيجة فى الوقت الحالى بأنه من المستحيل اجبار الشعوب العربية على النزول عن الاراضى التى تم احتلالها ومن مطالبهم العادلة ، ووجوب العمل على اقامة جبهة للسلام من اجل تنفيذ قرار مجلس الامن تنفيذا كاملا .

٢٦ — ذكر رئيس ادارة المنظمة الصهيونية انه قد وصل حتى منتصف سنة ١٩٧٢ حوالى ٢٨ الف مهاجر الى اسرائيل ، بزيادة عشرة آلاف مهاجر عن نفس الفترة من سنة ١٩٧١ ، ومن بينهم ١٠٪ من يهود الدول الغربية .

٢٨ — اعلنت قيادة المقاومة الفلسطينية انه تم التوصل الى اتفاق كامل لحل الازمة بين السلطات اللبنانية والفدائيين ، تقرر بمقتضاه تجميد نشاط الفدائيين فى لبنان ، وتوحيد جميع منظمات المقاومة فى لبنان تحت قيادة ياسر عرفات بوصفه القائد العام للثورة الفلسطينية ، ليكون له الاشراف الكامل على النشاط الفدائى . واوضحت ان الخطوط العريضة للاتفاق تتضمن التمسك الكامل بنصوص ومبادىء اتفاقية القاهرة ، وعدم انسحاب الفدائيين من جنوب لبنان ، وعدم قيام منظمات المقاومة بعمليات فدائية من الحدود اللبنانية ، حتى لاتعطى اسرائيل ذريعة لمهاجمة لبنان ، وتقليص الوجود الفدائى من جنوبه .

٢٨ — صدق الكنيست الاسرائيلى على قانون الميزانية للسنة المالية الحالية وتبلغ ١٦ مليار و ٣٨٥ مليون و ٥٥٠ الف ليرة

انظر : الاردن [ ٢٤ — ٢٧ ] المانيا الاتحادية [٢٣] — المانيا الديمقراطية [٣٠] اندونيسيا [١٨ — ١٩] ، [١٩ — ٢١] ، [ ٢١ — ٢٤ ] ، اوغندا [١٣] [٢١] — ايران [٩] — ايطاليا [١] — بنجالاديش [١٦] — الجزائر [ ٥ — ١٣ ] جمهورية السودان الديمقراطية [٣—٤] الجمهورية العربية السورية [ ١٨ — ١٩ ] ، [ ١٨—٢٢ ] ، [ ٢٤—٢٥ ] — الجمهورية العربية الليبية [ ١١ ] — جمهورية مصر العربية [ ٥ ] ، [ ١٠ — ١٦ ] — السويد [ ١٣ ] — الصين الشعبية [ ٥ ] العراق [ ١٩ — ٢٠ ] ، [ ٢٤ ] — كوريا الجنوبية [ ١٥ ] — لبنان [ ٣ ] ، [ ١٥ — ١٨ ] — لوكسمبرج [٣٠] — مالطة [ ٢٨ ] — ماليزيا [ ١٥ ] — المغرب [ ١١—١٥ ] — المملكة العربية السعودية [ ٢٦ — ٢٧ ] المملكة المتحدة [ ٨ ] منغوليا [ ١١ — ١٦ ] — النمسا [ ٢٦ — ٢٩ ] الهند [١٢] — الولايات المتحدة الامريكية [ ١ ] ، [ ٣٠ ] — اليابان ، [٦] ، [٧] ، يوجوسلافيا [ ١ ] — اليونان [ ١٥ ] .

## فيتنام الجنوبية

انظر : — فيتنام الديمقراطية [١٧—١٩] — النمسا [ ٢٦ — ٢٩ ]

## فيتنام الديمقراطية

١٧ — ١٩ — قام الرئيس السوفيتى بودجورنى بزيارة فيتنام الديمقراطية وقد صدر بيان مشترك طالب بوقف الغارات الامريكية على فيتنام الديمقراطية فورا دون شروط ، مع رفع حصار الالغام المفروض على موانيها البحرية والغاء برنامج فتنمة الحرب فى فيتنام الجنوبية . واكد البيان ان الاتحاد السوفيتى سيواصل تقديم مساعدته اللازمة لشعب فيتنام فى كفاحه العادل ضد العدوان الامبريالى

انظر : — النمسا [ ٢٦ — ٢٩ ]

## كمبوديا

٦ — فاز المارشال لون نول فى انتخابات رئاسة الجمهورية بأقل قليلا من ٥٠٪ من اصوات الناخبين

## كوريا الجنوبية

١٥ — اعلن القنصل العام لكوريا الجنوبية فى القاهرة ، ان حكومته تؤيد بحزم الجهود الدبلوماسية التى تقوم بها مصر للتوصل الى حل سياسى لازمة الشرق الاوسط ، واعلن ان هذه الازمة يجب ان تسوى طبقا لقرارات

الامم المتحدة ؟ وان حكومته ترفض احتلال الاراضى بالقوة ، وانها لاتعتزم اطلاقا انشاءسفارة لها فى اسرائيل التى تعد عنصرا غريبا فى الارض العربية ،بينما ترغب فى اقامة علاقات اقتصادية قوية مع مصر والدول العربية .

## كولومبيا

انظر فلسطين [ ٤ — ٩ ]

## الكويت

٢٩ — قررت الكويت واوغندا اقامة علاقات دبلوماسية بينهما على مستوى السفارة

## لبنـــان

٣ — اصدر الرئيس اللبنانى سليمان فرنجية بيانا اعلن فيه انالحكومة اللبنانية اتخذت اجراءات جديدة للحد من نشاط الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، رغم ان الجبهة لاتستخدم لبنان الا كمركز للاعلام، وذلك لمنع اسرائيل من اتخاذ هذا الوضع ذريعة للقيام بعمل عدوانى ضد لبنان .

٣ — اعلن صائب سلام رئيس وزراء لبنان ان الحكومة اللبنانية لاتفكر فىتأميم منشآتشركة نفطالعراق الموجودة فى اراضيها ، ولكن لبنان سيكون مع مصلحة العراق، وسيعمل معه فى ضوء قانون التأميم العراقى ، فى ظروف الوضع اللبنانى .

١٤ — اعرب برلمان لبنان عن ثقته بحكومة صائب سلام

١٥ — ١٨ — قام وزير خارجية اسبانيا بزيارة لبنان ، واثناء زيارته صرح بأن بلاده تريد ان يتوصل الشرق الاوسط الى حالة من الهدوء والسلام ، وذلك فى ضوء قرار مجلس الامن، واعطاء الشعب الفلسطينى حقه .واضاف ان الشعب الاسبانى ؟ ليس لديه عداء لليهود من الناحية الانسانية ، لان شعب اسبانيا ليس شعبا عنصريا ؟ وقد صدر بيان مشترك عقب محادثات الوزير الاسبانى ؟ اوضح ان الحكومة الاسبانية اكدت دعمها وتأييدها لقضايا العرب ، وان الطرفين قد اتفقا على وجوب تنفيذ القرارات الصادرة عن الامم المتحدة واحترام الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ، وهى المبادىءالتى يجب ان ينبنى عليها السلام الدائم فى المنطقة

انظر : — العراق [٤] فلسطين [ ٥ ]

## لوكسمبورج

٣٠ — اتخذ مجلس اوربا قرارا يطلب فيه من الدول السبع عشرة الاعضاء فيه ان تغلق المكاتب المحلية لمنظمة التحرير الفلسطينية . وقال الرئيس الالمانى الغربى امام اللجنة السياسية التابعة لمجلس اوربا ان هذه المكاتب غالبا ماكانت بمثابة قواعد للنشاط التخريبى، واختطاف الطائرات

## مالاجاش

٢٤ — اعلن وزير خارجية مالاجاش ان حكومته تعيد النظر فى سياستها الخاصة باجراء حوار مع حكومة جنوب افريقيا ، بعد ان ثبت ان هذه السياسة لم تأت بالنتائج المرجوة ، كما انها كانت عامل خلاف بين المواطنين فى مالاجاش

## مالطــة

٢٨ — صرح رئيس وزراء مالطة بأن الصداقة بين بلاده وبين اسرائيل لم تقل فى السنوات الاخيرة ، وان علاقات مالطة الطيبة مع العرب لاتشكل عامل ضغط فى هذا الصدد

## ماليزيا

١٥ — اعلن تون عبد الرازق رئيس وزراء ماليزيا ان بلاده ستستمر فى تأييد مصر والدول العربية الاخرى من اجل التوصل على حل عادل لمشكلتها مع اسرائيل ، وقال اننا نشارك شعب مصر رفضه للاحتلال الاسرائيلى لجزء من الاراضى العربية ، وسنواصل تأييد كفاح مصر والدول العربية من اجل استرداد اراضيها ، واستعادة حقوق شعب فلسطين

## المغرب

١١ — ١٥ — انعقد المؤتمر التاسع لرؤساء دول منظمة الوحدة الامريقية فى الرباط . وقداصدر المؤتمر قرارا بالاجماع ودون تحفظ لاى دولة ، اكد فيه مساندته الفعالة لمصر فى نضالها المشروع لاستعادة وحدة اراضيها كاملة. بكل الوسائل . كما طالب القرار كل الدول الافريقية بأن تقدم لمصر كل عون، وطالب كافةدول العالم بالامتناع عن امداد اسرائيل بالاسلحة او اى عتاد حربى او تأييد معنوى يجعلها قادرة على دعم قوتها العسكرية واستمرار احتلالها للاراضى العربية والافريقية . ودعى القرار اسرائيل بالانسحاب فورا من كافة الاراضى العربية المحتلة وفقا لقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ . وقد انتخب المؤتمر انزو ايكانجاكى سكرتيرا عاما جديدا للمنظمة ، والملك الحسن الثانى رئيسا لمنظمة الوحدة الافريقية . كما وقعت المغرب والجزائر معاهدتين امام المؤتمر تتعلقان بالحدود بين البلدين ، واستغلال المناجم والثروات الطبيعية فى المناطق التى كانت موضع نزاع بينهما . وتنص المعاهدة الاولى على ان الحدود الغربية الجزائرية هى الحدود القائمة بين الدولتين منذ استقلالهما ، ودون الرجوع الى التاريخ . بينما تنص المعاهدة الثانية على اشتراك البلدين فى استغلال واستثمار المناجم والثروات الطبيعية فى المناطق التى كانت موضع نزاع بينهما ، وخاصة مناجم الحديد فى « جبلات » بالقرب من مدينة « تندوف » الجزائرية .

١٦ — اعلن الملك الحسن الثانى ان بلاده قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع البرتغال تنفيذا لتوصيات مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الافريقية ، الاانه اعلن استمرار

العلاقات التجارية معها ، كما اكد تأييده لحركات التحرير الافريقية

## المملكة العربية السعودية

٢٦ — ٢٧ — قام الرئيس الاوغندى امين بزيارة رسمية للسعودية. وقد صدر بيان مشترك ايد فيه الطرفان فكرة التضامن الاسلامى ووقوف اوغندا الى جانب شعب فلسطين لتحرير بلاده

٢٩ — قررت المملكة العربية السعودية وجمهورية سيراليون انشاء علاقات دبلوماسية بينهما على مستوى السفارة

## المملكة المتحدة

٢ — ٢ — انعقد المؤتمر الوزارى لمنظمة الحلف المركزى فى لندن، واصدر بيانا اعرب فيه عن قلقه ازاء استمرار الموقف المتوتر فى الشرق الاوسط ، واعرب عن امل الدول المشتركة فى التوصل الى حل مبكر للنزاع ، وفى استمرار الجهود التى تهدف الى التوصل الى سلام عادل ودائم فى المنطقة طبقا لمبادىء القانون الدولى ، ولميثاق الامم المتحدة وقرار مجلس الامن الصادر فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧

٨ — صرح ادوارد هيث رئيس وزراء بريطانيا فى كوبنهاجن بأن بلاده مازالت متمسكة بتفسير قرار مجلس الامن الصادر بشأن الشرق الاوسط سنة ١٩٦٧ والدعوة الى الانسحاب من اراض محتلة الى حدود آمنة فى اطار محادثات تتم بين اسرائيل والدول العربية

انظر : السويد [١٣]

## تشيكوسلوفاكيا

انظر : — الهند [ ١٩ — ٢٠ ]

## النمسا

٢٦ — ٢٩ — انعقد المؤتمر الثامن [illegible] الاشتراكية برئاسة [illegible] فى [illegible]

جولدا مائير رئيسة وزراء اسرائيل نائبة لرئيس المؤتمر . وقد اعلن بيترمان فى افتتاح المؤتمر ان انقسام المعسكر الاشتراكى هو المسئول عن محاربة «الاحتكار الرأسمالى العالمى» الذى يتميز بتنظيم متماسك ، ودعى الى ان تتخذ الاحزاب الاشتراكية فى اوربا الغربية كل مبادرة ممكنة نحو دعم التعاون الاقتصادى والعلمى والفنى مع دول اوربا الشرقية . وقد اختتم المؤتمر اعماله باصدار قرارات منها قرار يندد بسياسة الولايات المتحدة فى فيتنام ويطالب بانهاء فورى للقصف الجوى الامريكى وتشكيل حكومة ائتلافية فى فيتنام الجنوبية .

٢٦ — انعقد المؤتمر الوزارى التاسع والعشرون لمنظمة الدول المصدرة للبترول [ الاوبك ]

## الهند

١٢ — اعلن نائب رئيس جمهورية الهند انه من حق مصر استرداد اراضيها بأية وسيلة ، وان بلاده تؤيد قضية مصر العادلة ، وضرورة انسحاب اسرائيل من الاراضى العربية المحتلة وتنفيذ قرار مجلس الامن الصادر فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧

١٩ — ٢٠ — قامت انديرا غاندى رئيسة وزراء الهند بزيارة رسمية لتشيكوسلوفاكيا ، وقد صدر بيان مشترك طالب بجلاء القوات الاجنبية عن منطقة الهند الصينية واعلن الطرفان ان قرار مجلس الامن الصادر فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ يعتبر اساس السلام الوطيد فى الشرق الاوسط .

٢٨ — بدأت محادثات القمة بين الرئيس الباكستانى بوتو وانديرا غاندى فى مدينة سيملا الهندية

## هولندا

انظر العراق [ ١ ]

## الولايات المتحدة الامريكية

١ — دعا سيسكو مساعد وزير الخارجية الامريكية كلا من مصر واسرائيل الى اجراء مفاوضات سلام بينهما ، وقال ان التسوية السلمية فى الشرق الاوسط تعتمد على نتائج تلك المفاوضات .

١٩ — اعلن روجرز وزير الخارجية الامريكية ان اتفاقيات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ستوفر للولايات المتحدة فى المدى الطويل عشرات المليارات من الدولارات

٣٠ — تضمن البرنامج الانتخابى للحزب الديمقراطى فقرة تطالب الولايات المتحدة بالالتزام بمساندة حق اسرائيل فى الوجود داخل حدود آمنة يمكن الدفاع عنها

١ — انظر : — الجمهورية العربية الليبية [ ١١ ] — السويد [ ١٣ ] — الصين الشعبية [ ٥ ] — العراق [ ١ ] فلسطين [ ١٦ ]

## اليابان

٦ — اعلن ايزاكو ساتو رئيس وزراء اليابان ان بلاده ستحتفظ بحيادها فى الازمة العربية الاسرائيلية

٧ — قررت اليابان دفع مبلغ ٣ر١ مليون دولار لاسر ضحايا عملية مطار اللد

٧ — قطعت الصين الوطنية علاقاتها الدبلوماسية مع اليابان كرد على اعتراف الاخيرة بالصين الشعبية

١٩ — اعرب ساتو عن رغبته فى اعتزال منصبه كرئيس لوزراء اليابان

## يوجوسلافيا

١ — نفى متحدث رسمى يوجوسلافى ان الرئيس تيتو قد وعد الرئيس السادات بأنه سيسمح بعبور شاحنات الاسلحة الى مصر عن طريق يوجوسلافيا اذا ما استؤنفت العمليات الحربية بين مصر واسرائيل

١٥ — قام ناحوم جولدمان رئيس المؤتمر اليهودى العالمى بزيارة الرئيس تيتو فى بلجراد .

## اليونان

٥ — اعترفت اليونان بالصين الشعبية، [illegible]

# يوليو ١٩٧٢

## اتحاد الجمهوريات العربية :

• — تقرر انشاء مؤسسة اتحادية للنقل البحرى ، برأسمال قدره ٤٠ مليون جنيه استرلينى ، لشراء وتأجير سفن النقل والعابرات البحرية وناقلات البترول وتشغيل الاحواض العائمة وانشاء ورش الصيانة

## الاتحاد السوفيتى :

•—٨— قام الرئيس السورى حافظ الاسد بزيارة للاتحاد السوفيتى ، حيث أجرى محادثات مع القادة السوفييت ، وقد صدر بيان مشترك عن المحادثات ، ندد فيه الاتحاد السوفيتى وسوريا بالسياسة التوسعية العدوانية التى تتبعها اسرائيل ضد الدول العربية ، كما نددا بالدعم السياسى والعسكرى والمالى الامريكى المتزايد لاسرائيل ،ودعا البلدان الى الانسحاب العاجل وغير المشروط لجميع القوات الاسرائيلية من كل الاراضى العربية ، وتأمين الحقوق والمصالح المشروعة للشعب العربى فى فلسطين . وأكد الجانبان تأييدهما لحركة المقاومة الفلسطينية ، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من حركة التحرير الوطنى للشعب العربى . وأكد الجانب السوفيتى ، بصورة حازمة ، تصميمه على الاسهام فى ايجاد حل عادل وبأسرع وقت ممكن لقضية الشرق الاوسط ، وأنه سيستمر فى تأييد نضال سوريا ومصر والدول العربية الاخرى من أجل ازالة آثار العدوان الاسرائيلى . وأعلن البيان أن الجانبين اتفقا بشأن الاجراءات الخاصة باطراد زيادة القدرة العسكرية لسوريا ، واستمرار تطوير التعاون العسكرى بينهما . وقد وقع البلدان اتفاقيتين احداهما خاصة بالتعاون الاقتصادى والفنى ، والاخرى خاصة بانشاء لجنة سوفيتية سورية مشتركة للتعاون الاقتصادى والفنى .

٦ — صدر البيان المشترك عن مباحثات كاسترو رئيس وزراء كوبا مع زعماء الاتحاد السوفيتى ، وقد أكد البيان أن استمرار الاحتلال الاسرائيلى للاراضى العربية يشكل تهديدا للسلام العالمى فى هذه المنطقة ، كما أعرب البيان عن تأييد الاتحاد السوفيتى وكوبا لنضال الشعوب العربية ، لازالة آثار العدوان الاسرائيلى .كذلك أيد الجانبان نضال الشعب الفلسطينى لاستعادة حقوقه المشروعة ، وأعربت الدولتان عن تضامنهما مع كوريا الديمقراطية ، وخاصة مع مقترحاتها لاعادة توحيد البلاد سلميا ، وجلاء القوات الاجنبية المرابطة فى كوريا الجنوبية .

٧ — بلغ عدد اليهود السوفييت المهاجرين الى اسرائيل خلال النصف الاول من العام الحالى ١٦ الف شخص ، مقابل ١٥ الف فى سنة ١٩٧١ كلها ، والف شخص فى سنة ١٩٧٠ .

١٣—١٤ قام د. عزيز صدقى رئيس وزراء مصر بزيارة للاتحاد السوفيتى ، حيث أجرى محادثات مع القادة السوفييت وقد صدر بيان مشترك أشار الى أن الجانبين أوليا اهتماما خاصا للوضع الخطر فى الشرق الاوسط ، وأن اسرائيل ، بمساندة الولايات المتحدة ، وتجاهلها لقرارات الامم المتحدة ، وسياستها التوسعية ، تدفع الى تفاقم خطورة الوضع فى الشرق الاوسط ، والى أن الطرف السوفييتى يشارك رأى مصر بأنه يحق للدول العربية استخدام كل الوسائل المتوفرة لديها من أجل تحرير الاراضى المحتلة ، وذلك اذا رفضت اسرائيل تسوية سياسية عادلة لازمة الشرق الاوسط ، على أساس القرار رقم ٢٤٢ الصادر عن مجلس الامن ، وعلى تأكيد الجانبين عزمهما على النضال من أجل التوصل الى تسوية عادلة فى الشرق الاوسط .

**انظر : اندونيسيا [٢١] — جمهورية مصر العربية [١٨] — فلسطين [١٨ — ٢٨] — الهند [٣] — الولايات المتحدة [٤] [٨] ، [١٢] ، [١٥]**

## اسبانيا :

١٨ — صدر مرسوم بتعيين نائب رئيس الدولة الاميرال بيلانكو رئيسا للوزراء لمدة خمس سنوات ، وصدر قانون آخر يصبح بموجبه الامير دون كارلوس ملكا على أسبانيا فى حالة وفاة الجنرال فرانكو .

## الاردن :

٤ — أعلن الملك حسين أنه سيرسل قريبا بعثة عسكرية أردنية تضم قطاعات من الجيش والطيران الى سلطنة عمان ، لمقاتلة الثوار الذين يشتبكون فى معارك مع قوات السلطان قابوس .

٨ — توفى الملك السابق للاردن طلال ابن عبد الله فى اسطنبول .

## المانيا الاتحـــادية :

أنظر : فرنســا [٣ — ٤ ]

## اندونيســـيا :

٢١ — دعى آدم مالك وزير الخارجية الاندونيسى ، اسرائيـــل ، الى التخلى عن موقفها المتعنت ازاء التوصل الى تسوية لأزمة الشرق الاوسط ، وقبول قرار مجلس الامن الصادر فى نوفمبر سنة ١٩٦٧ خاصة ان قرار الرئيس السادات بانهاء مهمة المستشارين العسكرين السوفيت فى مصر يعتبر اشارة طيبة بالنسبة لاحلال السلام فى الشرق الاوسط . كما أكدت حكومة اندونيسيا أن سياستها مازال مبنية على تأييد العرب ، وتأييد القرار رقم ٢٤٢ لمجلس الامن كأساس لحل أوسع لمشكلة الشرق الاوسط .

## اوغنـــدا :

٥ — أهدى الرئيس عدى أمين منظمة التحرير الفلسطينية مبنى السفارة الاسرائيلية السابق فى كمبالا ، لاستعماله كمقر لها .

## باكســـتان :

١٥ — اعلن الرئيس بوتو انه سحب باكســتان من حلف جنوب شرق آسيا ، ولكنه أعاد تنشيط عضويتها فى منظمة المعــاهدة المركزية .

انظر : الهند [١٣] .

## البرتغـــال :

٢٦ — انتخب اميريكو توماز رئيســا للجمهورية .

## بلجيكـــا :

٢٢ — وقعت الدول الاعضاء فى السوق الاوربية المشتركة سلسلة اتفاقيات مع ست من الدول الاوربية [ النمسا والسويد وسويسرا والبرتغال وايسلندا وفنلندا ] ، تهدف الى اقامة منطقة للتبــادل التجارى الحــر فيمــا بينها . وتقضى هــذه الاتفاقيات بــربط السوق المشتركة للدول الست ، فى اطار منطقة للتجارة الحرة ، وذلك عن طريق ازالة الحواجز الجمركية بينها تدريجا ، بحيث يتم ذلك فى يوليو سنة ١٩٧٧

## بنجلاديش :

٨ — قررت حكومة العراق الاعتراف ببنجالاديش .

## بيــرو :

٩ — استانفت العلاقات الدبلوماســية بين بيرو وكوبا .

## تنزانيـــا :

انظر : جمهــورية الســودان الديمقراطية [٢ — ٨]

## جــابون :

انظر : المغرب [٣]

## جمهورية السودان الديمقراطية :

٢—٨— قام الرئيس الســوداني جعفر النميرى بزيارة رسمية لتانزانيا ، وقد صدر بيان مشترك تعهــد فيه الطرفان بمواصلة تأييدهمــا للكفاح المسلح فى مســتعمرات البرتغال الافريقية ، وكذلك فى جنوب أفريقيا ، لانهاء الاستعمار والعنصرية ، كما دعا الطرفان الى انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضى العربية المحتلة ، وذلك على أساس قرار مجلس الامن الصادر فى نوفمبر سنة ١٩٦٧ .

٢٠ — قررت السودان استئناف العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الامريكية .

## الجمهورية العربية السورية :

انظر : الاتحــاد الســوفيتى [٥ — ٨] — جمهــورية مصر العربية [٩ — ١٠] .

## الجمهورية العربية الليبية :

١٦ — أصدر مجلس قيادة الثورة قرار تشكيل الوزارة الليبية الجديدة برئاسة الرائد عبد السلام جلود .

انظر جمهورية مصر العربية [١١]

## الجمهورية العربية اليمنية :

١ — قررت الجمهورية العربية اليمنية والولايــات المتحــدة الامــريكية استئناف العلاقات الدبلوماســية بينهما .

## جمهورية مصر العربية :

١—٥— قــام نوربرت شــميلتزر وزير خارجية هولندا بزيارة مصر ، وقد صرح بأن موقف بلاده ازاء أزمة الشرق الاوسط لم يتغير ، وأن بلاده مازالت تؤيد قــرار مجــلس الامن ومهمة يارنج . وأضاف أن الاستقرار الاقتصادى والسيــاسى فى أوروبــا يرتبط بالاستقرار فى الشرق الاوسط ، وأن استمرار الازمة ، واغلاق قناة السويس ، واحتمال تجدد القتال ، يعد عقبة فى ســبيل هذا الاستقرار . وفى ختــام زيارته صرح بأن لديه اقتنــاعا كاملا برغبة مصر فى تســوية أزمة الشرق الاوسط سلميا ، وأن مصر لا تمانع فى طرق سبل أخرى لحل الازمة ، بالاضافة الى جهود يارنج ، بشرط احترام قرار مجلس الامن . وقال انه من الصعب ادراج أزمة الشرق الاوســـط فى مؤتمــر الامــن الاوربى المخصص أصلا للمشكلات الاوربية .

١١ — تم توقيع خمس اتفاقيات بين مصر وليبيا . وتتعلق الاتفاقية الاولى بتنظيم اعمال الشركات المتخصصة التى تستند لها أعمال فى ليبيا ، والغرض منها الاسهام فى تنفيذ بعض مشروعات التنمية فى ليبيا فى مجالات التشــييد والبنــاء ومشروعات الاســكان والطــرق واستصــلاح الاراضى والكهرباء وغيرها . أما الاتفاقية الثانية ، فتنص على انشاء شركة مساهمة باسم « الشركة العربية لصايد أعالى البحار » ، وغرض القيام

بالصيد فى أعالى البحار ، والتصنيع والتصدير ، ويبلغ رأس مالها عشرة ملايين جنيه بالعملات الحرة . وتنص الاتفاقية الثالثة على انشاء شركة مساهمة باسم « الشركة العربية الافريقية للاستثمار » برأس مال عشرة ملايين دينار ليبى ، بغرض دراسة وتنفيذ المشرعات الانمائية والاستثمارية ، والاسهام فى الشركات المختلفة فى البلدين وفى البلاد العربية والافريقية . والاتفاقية الرابعة خاصة بتنمية العلاقات التجارية بين البلدين ، وتنص على أن تستورد مصر من ليبيا البترول والتبغ والصوف والجلود وغيرها ، وأن تستورد ليبيا من مصر الارز والسكر والاسمنت والمنسوجات وغيرها. أما الاتفاقية الخامسة فتنص على تشكيل لجنة مشتركة للمتابعة على مستوى عال من ممثلى الحكومتين، لمتابعة تنفيذ اتفاقيات التعاون الاقتصادى والفنى بين البلدين .

٩-١٠ قام الرئيس السورى حافظ الاسد بزيارة لمصر ، لاجراء مباحثات مع الرئيس السادات ، ومناقشة نتائج زيارة الرئيس السورى للاتحاد السوفييتى .

١٨ — أعلن الرئيس السادات فى اجتماع اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى ، انه بعد أن أرسل الى مصر التوضيح السوفييتى لمباحثات نيكسون مع القادة السوفييت ، وبعد دراسة شاملة للموقف ، تنطلق من الحرص الكامل على صداقة الاتحاد السوفييتى فانه قرر :

أ — انهاء مهمة المستشارين والخبراء السوفييت العسكريين فى مصر ، ابتداء من ١٧ يوليو.

ب — تكون كافة المعدات والمنشآت التى اقيمت فى مصر بعد يونيو سنة ١٩٦٧ ملكا خالصا لجمهورية مصر العربية ، وتحت ادارة قواتها المسلحة .

جـ — العودة فى اطار معاهدة الصداقة المصرية السوفييتية ، الى اجتماع على مستوى يتفق عليه ، لاجراء مشاورات مصرية سوفييتية بالنسبة للمرحلة القادمة.

٢٢ — أعلن وزير الدولة للاعلام أن مصر ستوافق على أى مبادرة سلام ، وانها ترفض الحل العسكرى لازمة الشرق الاوسط .

انظر : الاتحاد السوفييتى [١٣ — ١٤] — اندونيسيا [٢١]أ.

## سريلانكا :

٢٨-٧ قامت بندرانيكا رئيسة وزراء سريلانكا بزيارة للصين الشعبية ، وقد صدر بيان مشترك أعرب عن تأييد الطرفين للفلسطينيين والشعوب العربية فى كفاحها ضد اسرائيل ، ودعا الطرفان الى تسوية المشكلات المعلقة فى شبه قارة جنوب آسيا عن طريق المفاوضات السلمية .

## الصين الشعبية :

٩ — صرح شواين لاى رئيس وزراء الصين الشعبية ، بأن القوتين العظميين تتعمدان استمرار حالة اللاحرب واللاسلم فى الشرق الاوسط ، بهدف المحافظة على مناطق النفوذ ، وأن شعب الصين يقف الى جانب الفلسطينيين، وأنه على ثقة من أنهم سيحرزون نصرا أكيدا ونهائيا ، كما طالب الولايات المتحدة بوضع نهاية لحربها فى فيتنام ، وبانسحاب قواتها من كوريا الجنوبية ، ووقف عمليات التسلل من جانب العسكريين اليابانيين اليها .

انظر : سريلانكا [٢٨ — ٧] — الهند [٣]

## العراق :

انظر : بنجالاديش [٢٨]

## عمان ومسقط :

انظر : الاردن [٤]

## فرنسا :

٣-٤ — قام الرئيس بومبيدو بزيارة لالمانيا الاتحادية ، فى اطار المحادثات والمشاورات الدورية بين البلدين ، حيث أجرى محادثات مع المستشار برانت حول السوق الاوربية المشتركة ، والسياسة النقدية الاوربية .

٥ — استقال جاك شابان ديلماس رئيس وزراء فرنسا ، وعين بيير ميسمير رئيسا للحكومة الفرنسية خلفا له .

## الفلبين :

١٣ — أعلن رئيس البعثة المصرية الليبية لتقصى حقائق أحوال المسلمين فى الفلبين ، أن هناك نذير سوء بحرب دينية فى الفلبين ، اذا لم يتوقف فورا الاضطهاد والملاحقة من جانب العصابات المتطرفة ، التى تقوم بقتل وتعذيب المسلمين، كما تقوم بتدمير واحراق مئات المساجد . وأعلن أن آلاف المسلمين قد اضطروا الى ترك أراضيهم ، حيث وضعوا فى مناطق تجمعات مؤقتة فى جزيرة مندناو ، وذلك بتواطؤ من قوات الامن .

١٥ — صدر بيان مشترك عن اجتماع وزراء خارجية رابطة دول جنوب شرقى آسيا [ اندونيسيا وسنغافورة وتايلاند وماليزيا والفلبين ] ، وطالب البيان باقرار حياد منطقة الهند الصينية ، والتوصل الى تسوية نهائية للنزاع فيها

## فلسطين :

١٤ — أعلن المدير العام لوزارة الدفاع الاسرائيلية ، انه تم خلال العام الحالى تخصيص حوالى ٢٠٠ مليون جنيه استرلينى من ميزانية وزارة الدفاع ، للانتاج الحربى، وذلك لتطوير الصناعات الحربية فى اسرائيل .

١٨-٢٨ قام وفد من منظمة التحرير الفلسطينية ، برئاسة ياسر عرفات ، بزيارة للاتحاد السوفييتى ، حيث أجرى مباحثات مع اللجنة السوفيتية للتضامن الافريقى الاسيوى . وقد صدر بيان مشترك أكد ادانة ممثلى اللجنة السوفيتية للعدوان الصهيونى الامبريالى المستمر ضد الشعوب العربية . وقد أكد ممثلو تلك اللجنة أن الشعب السوفيتى سيواصل تقديم المساعدة

الى حركة المقاومة الفلسطينية في نضالها العادل ضد الامبريالية والرجعية والعدوان الاسرائيلي، ومن أجل الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني .

**انظر : الاتحاد السوفييتي [٥ — ٨ ] ، [٦] ، [١٣—١٤] المانيا الاتحادية [٣ — ٤] — أندونيسيا [٢١] أوغندا [٥] — جمهورية السودان الديمقراطية [٢ — ٨] — سريلانكا [٢٨—٧] — الصين الشعبية [٩] الولايات المتحدة الامريكية [٤] ، [١٢] — [١٥] .**

## فيتنام الجنوبية :

**انظر : الولايات المتحدة الامريكية [١٢] .**

## فيتنام الديمقراطية :

١٣ — **استؤنفت محادثات السلام في** باريس بين ممثلي فيتنام والولايات المتحدة الامريكية .

## كوبـــا :

**انظر : الاتحاد السوفييتي [٦] — بيرو [٩] .**

## كوريا الجنوبية :

٤ — **صدر في كل من سيول [ عاصمة** كوريا الجنوبية ] وبيونج يانج [ عاصمة كوريا الديمقراطية ] ، اعلان مشترك باتفاق الدولتين على انهاء الاعمال العدائية بينهما ، كخطوة نحو اعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية . وقد نص الاعلان على أن « الجانبين في محاولة لازالة أسباب سوء الفهم ، وانعدام الثقة ، والحد من زيادة التوترات ، قد توصلا الى اتفاق كامل على النقاط الاتية :

**أولا :** وافق الجانبان على المبادىء الاتية لإعادة توحيد الوطن الام :
أ — تتحقق اعادة التوحيد من خلال جهود كورية مستقلة ، دون خضوع لتدخل خارجي .

ب — تتحقق اعادة التوحيد بالوسائل السلمية ، وليس عن طريق استخدام القوة .

ج — يتم السعي الى وحدة قومية — كشعب متجانس — تعلو فوق كل الخلافات في الافكار والعقائد والنظم

**ثانيا :** اتفق الجانبان — من أجل خفض التوترات وخلق جو من الثقة المتبادلة — على الا يسب أو يشهر أي منهما بالاخر، والا يقوما باستفزازات مسلحة.

**ثالثا :** وافق الجانبان على تنفيذ عمليات تبادل متعددة في جوانب كثيرة من أجل استعادة الروابط القومية المقطوعة ، ودفع عملية اعادة التوحيد السلمية المستقلة

**رابعا :** وافق الجانبان على التعاون ايجابيا في السعي الى نجاح مبكر لمحادثات الصليب الاحمر الجارية بينهما .

**خامسا :** اتفق الجانبان على اقامة خط تليفوني مباشر بين سيول وبيونج يانج ، من أجل الحيلولة دون اندلاع حوادث عسكرية غير متوقعة .

**سادسا :** اتفق الجانبان على اقامة وتشغيل لجنة تنسيق بين الشمال والجنوب ، لتنفيذ البنود المتفق عليها .

**سابعا :** اتفق الجانبان على اقتناعهما بأن البنود السابقة تطابق الامال المشتركة للشعب الكوري كله .

٤ — **صرح القنصل العام لكوريا** الجنوبية في القاهرة ، بأنه لم تكن هناك وساطة خارجية بين شطري كوريا قبل الوصول الى الاعلان المشترك ، وان حكومته لم تقم باستشارة الولايات المتحدة سواء خلال المفاوضات أو قبل صدور الاعلان .

١٣ — **أعلن كيم جونغ بيل رئيس وزراء** كوريا الجنوبية ، أن بلاده ترفض أية فكرة لعقد معاهدة عدم اعتداء مع كوريا الشمالية ، نظرا لانها لاتعترف بها ككيان سياسي ، كما صرح وزير الدفاع الكوري الجنوبي بأن حكومته لاتنوي خفض قواتها المسلحة ، وقوامها ٦٠٠ الف رجل .

**انظر : الصين الشعبية [٩] — كوريا الديمقراطية [٥] — الولايات المتحدة الامريكية [٦]**

## كوريا الديمقراطية :

٥ — **طالبت كوريا الديمقراطية بضرورة** الانسحاب الفوري للقوات الامريكية من كوريا الجنوبية ، لانه لم يعد هناك أي تهديد بالعدوان على كوريا الجنوبية من جانب كوريا الديمقراطية .

**انظر : الاتحاد السوفييتي [٦] — كوريا الجنوبية [٤] ، [١٣] .**

## المغـــرب :

٣ — **قررت المغرب وجابون اقامة** علاقات دبلوماسية بينهما .

١٥ — **أعلن تشكيل منظمة مقاومة** سرية تحت أسم « موريهوب » هدفها تحرير المناطق الواقعة تحت الحكم الاسباني .

## المملكة العربية السعودية :

١٥—١٧ **أنعقد الاجتماع الاول للدول** المطلة على البحر الاحمر [ اثيوبيا واليمن والسعودية والسودان ومصر ] لبحث حقوق البلدان المشتركة حول التعاون في استغلال أفضل للثروات المعدنية التي تختزنها أعماق البحر الاحمر .

## الهنـــد :

٣ — **انتقد المؤتمر التاسع للحزب** الشيوعي الهندي [ الماركسي ] كلا من الاتحاد السوفييتي والصين ، لقبولهما استقبال الرئيس الامريكي نيكسون ، في الوقت الذي لاتزال فيه حرب فيتنام مستمرة .

٣ — **توصل الرئيس الباكستاني علي** بوتو ورئيسة وزراء الهند انديرا غاندي الى اتفاق يتضمن :

أ — أن تستعيد باكستان كل الاراضي التي فقدتها في حرب

ديسمبر الماضي مع الهند ، فيما عدا المناطق الواقعة على طول خط وقف اطلاق النار بينهما في اقليم كشمير . وتقدر هذه الاراضي بنحو ٨٦٢٠ كيلو مترا مربعا .

ب — أن تنسحب القوات الهندية الى مواقعها قبل الحرب في السند وكوتش والبنجاب ، لتستعيد باكستان أراضي تبلغ مساحتها حوالي ٨٢٢٠ كيلو مترا مربعا ، وتستمر الهند في احتلال المساحة الباقية وهي تقع في كشمير .

ت — أن تعيد باكستان للهند الاراضي التي احتلتها في قطاع البنجاب وصحراء راجستان ، ومساحتها حوالي ٦٠٠ كيلو متر مربع .

ث — اتفق الطرفان على تسوية جزئية للنزاع حول كشمير بين البلدين .

ج — اتخاذ الخطوات اللازمة لاستئناف الاتصالات السلكية واللاسلكية والبريدية والبحرية والبرية ، بما فيها حق تحليق طائرات كل منهما في أجواء الاخرى ، وتسهيل تبادل [illegible] مواطني البلدين .

ح — استئناف التجارة والتعاون في المجالات الاقتصادية والعلمية والثقافية .

خ — ترك مسألة اعادة العلاقات بين البلدين لاحوالها الطبيعية ، لمزيد من المحادثات بين ممثلي الدولتين .

د — يبدأ إنسحاب قوات الطرفين الى الحدود الدولية للدولتين ، بمجرد أن تصبح الاتفاقية سارية المفعول ، بعد تصديق السلطة التشريعية في البلدين ، وأن يتم هذا الانسحاب خلال ثلاثين يوما من بدايته .

ذ — اقامة علاقات الدولتين على أساس نبذ استخدام القوة في تسوية المنازعات بينهما ، ومراعاة مبادىء ميثاق الامم المتحدة في العلاقات بين البلدين ، واللجوء الى الوسائل السلمية في حل خلافاتهما ، واحترام كل منهما لسلامة ووحدة أراضي الطرف الاخر ، وعدم التدخل في شئونه الداخلية .

## هولندا :

انظر : جمهورية مصر العربية [١ — ٥] .

## الولايات المتحدة الامريكية :

٤ — صرح وليام روجرز وزير الخارجية الامريكي ، اثناء زيارته للكويت ، بأنه من الضروري أن تقوم محادثات مباشرة أو غير مباشرة على الاقل ، اذا أريد تحقيق تسوية لازمة الشرق الاوسط . وأضاف ان ارسال الولايات المتحدة الاسلحة الى اسرائيل يستهدف الحفاظ على السلام وميزان القوى في المنطقة ، لان الاتحاد السوفييتي يواصل ارسال شحنات الاسلحة الى مصر .

٦ — أعلن مارشال جرمين مساعد وزير الخارجية الامريكية ، ان الولايات المتحدة ستواصل تزويد القوات الكورية الجنوبية بالاسلحة والمعونة ، وانها ستواصل تنفيذ برنامج السنوات الخمس الامريكي لتطوير القوات المسلحة في كوريا الجنوبية الى أقصى حد .

٨ — أعلن الرئيس الامريكي نيكسون أن الاتحاد السوفييتي وافق على شراء غلال من الولايات المتحدة بما قيمته ٧٥٠ مليون دولار خلال السنوات الثلاث القادمة . وقد وقع الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة اتفاقية في هذا الشأن ، تقضي بأن تقدم الاخيرة قرضا ائتمانيا عن طريق « مؤسسة الائتمان السلعي » الامريكية للاتحاد السوفييتي بفائدة سنوية ١ر١٢ ٪ .

١٢ — أقر المؤتمر القومي للحزب الديمقراطي ، البرنامج السياسي للحزب . وقد تضمن البرنامج التعهد « بامداد اسرائيل بالطائرات والمعدات العسكرية الاخرى التي تحتاج اليها للمحافظة على قوتها الرادعة في مواجهة التهديدات العربية باستئناف الحرب عن طريق استخدام المعونة العسكرية السوفييتية » وأكد برنامج الحزب ضرورة « السعي لاجراء مفاوضات مباشرة بين الاطراف المعنية في أزمة الشرق الاوسط ، بهدف التوصل الى حل سياسي دائم ، يقوم على أساس ضرورة وجود حدود آمنة يمكن الدفاع عنها » ، وتعهد الحزب في برنامجه بالاعتراف بالقدس كعاصمة لاسرائيل ، ونقل السفارة الامريكية من تل أبيب اليها . كما أوضح البرنامج أن الحكومة الديمقراطية القادمة ستعطي الاولوية المطلقة لسحب جميع القوات الامريكية في منطقة الهند الصينية فورا ، ووقف كل العمليات العسكرية في منطقة الهند الصينية .

١٣ — أعلن مؤتمر الحزب الديمقراطي اختيار السناتور جورج ماكجفرن مرشحا للحزب لانتخابات رئاسة الجمهورية الامريكية .

١٥ — وجه الرئيس نيكسون رسالة الى المنظمة الصهيونية الامريكية . قال فيها انه قد أشار بوضوح خلال محادثاته مع القادة السوفييت الى التزام الشعب الامريكي بضمان بقاء اسرائيل ، واجراء تسوية سلمية عادلة لكل بلاد المنطقة .

١٥ — وقع الرئيس نيكسون قانونا باعتماد ٨٥ مليون دولار لاسرائيل ، لتمويل عملية اعادة توطين اليهود المهاجرين اليها من الاتحاد السوفييتي .

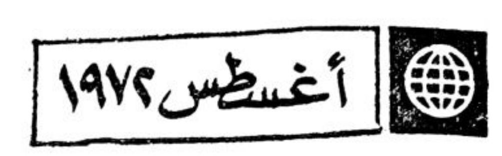
انظر : جمهورية مصر العربية [٢٠] — الجمهورية العربية الليبية [١] الصين الشعبية [٩] — فيتنام الديمقراطية [١٣] كوريا الجنوبية [٤] .

## اليابان :

٥ — زار كاكوى تاناكا وزير التجارة الدولية والصناعة ، برئاسة الحزب الحر الديمقراطى اليابانى لمدة ثلاث سنوات ، فأصبح بالتالى رئيسا لوزراء اليابان .
انظر : الصين الشعبية [٩] .

## يوجوسلافيا :

٢ — اشتركت قوات الامن اليوجوسلافية المدعمة بوحدات الدفاع العسكرى الاقليمى ، فى معركة ضد عدد من الارهابيين التابعين لمنظمة الاوستاش [ التى تدعو الى قيام دولة كرواتيا المستقلة ] فى غرب جمهورية البوسنه .




## الاتحاد السوفيتى :

٢ — انعقد فى شبه جزيرة القرم مؤتمر سرى لزعماء شرق اوربا والاتحاد السوفيتى .
١٧ — وصل الى موسكو وفد اسرائيلى برئاسة ابراهام ميلاميد بدعوة من جمعيات الصداقة السوفيتية يهدف الى دعم العلاقات الثقافية الودية بين اسرائيل وبين الشعب السوفيتى .
انظر : — الجمهورية العربية السورية [٢٨] .

## استراليا :

٨ — صدر بيان مشترك ينص على تنازل حكومة استراليا لحكومة غينيا الجديدة [ بابوا ] عن بعض سلطاتها المتعلقة بالاجور والعلاقات الصناعية وسياسة الهجرة والاستيطان والتنمية والتعريفة الجمركية .
٢٠ — اصدر المؤتمر الخامس للقساوسة الكاثوليك الليبراليين الذى يضم اكثر من ١٤٠ من رجال الكنائس الكاثوليكية فى دول امريكا اللاتينية والمنعقد تحت اشراف « حركة قساوسة العالم الثالث » بيانا ختاميا دعا فيه الى استيلاء الشعب على السلطة لفتح الطريق امام اقامة الاشتراكية فى امريكا اللاتينية ، واعلن ان دعوته الاساسية هى « اقامة اشتراكية امريكية لاتينية وطنية » للقضاء على خضوع غالبيات شعوب القارة للاقليات المميزة وللسيطرة الاجنبية

## اوغندا :

٢ — تم الاتفاق بين كوريا الديمقراطية واوجندا على تبادل التمثيل الدبلوماسى بينهما على مستوى السفراء .
٥ — اعلن الرئيس الاوجندى عيدى امين انه قرر اخراج جميع الاسيويين حاملى جوازات السفر البريطانية المستوطنين فى اوجندا ومنحهم مهلة ٣ شهور لمغادرة البلاد .
١٩ — اعلن الرئيس امين انه يتعين على جميع الاسيويين المقيمين فى أوجندا بما فيهم من يحملون الجنسية الاوجندية [ ٢٣ الف نسمة ] مغادرة البلاد خلال نفس المهلة المحددة لخروج الاسيويين حاملى الجنسية البريطانية .
٢٢ — اعلن الرئيس امين ان قرار اخراج الاسيويين من اوجندا لن يسرى على اولئك الذين اكتسبوا الجنسية الاوجندية بشرط ان يثبتوا تمتعهم بهذه الجنسية قبل انتهاء المهلة التى حددها لهم .
٢٩ — جمدت بريطانيا العمل بشأن تقديم قرض لاوجندا قيمته عشرة ملايين جنيه استرلينى ردا على قرارات الرئيس الاوجندى بشأن طرد الاسيويين
انظر : — الكويت [٧] .

## بنجالاديش :

١ — اعترفت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بجمهورية بنجالاديش .
٣٠ — ١ : قام عبد الصمد آزاد وزير خارجية بنجالاديش بزيارة لجمهورية مصر العربية .

## جمهورية جنوب افريقيا :

انظر جيانا [ ٩ — ١٣ ] .

## جمهورية السودان الديمقراطية:

١ — اعلن السودان استئناف العلاقات الدبلوماسية مع العراق .

## الجمهورية العربية السورية :

١٠ — صرح الرئيس السورى حافظ الاسد بأنه سيحتفظ بوجود المستشارين العسكريين السوفيت فى بلاده وان قرار مصر بانهاء خدمات المستشارين السوفيت العاملين فيها هو مسألة داخلية مصرية بحتة .
٢٨ — وقعت ثلاثة بروتوكولات لتطوير

الأراضى الزراعية بين سوريا والاتحاد السوفيتى .

## الجمهورية العربية الليبية :

١ — ٣ : قام الرئيس انور السادات بزيارة لليبيا حيث اجرى محادثات مع الرئيس معمر القذافى وصدر اعلان يقضى بتشكيل قيادة سياسية موحدة بين البلدين تتولى وضع الاسس المقترحة للوحدة بين البلدين وتكوين ٧ لجان مشتركة تتولى دراسة تحقيق الوحدة فى مجالات : الشئون الدستورية — التنظيمات السياسية — الدفاع والامن القومى — النظم الاقتصادية — التشريع والقضاء — النظم المالية والادارية — التعليم والعلوم والثقافة والاعلام ، على ان يتم اقرار واعلان الصيغة النهائية لمشروع الوحدة وطرحه فى الاستفتاء الشعبى وبحيث تنتهى كل هذه الاجراءات قبل اول سبتمبر سنة ١٩٧٣ . واصدر الرئيسان مع الاعلان قرارين يقضيان بحق العمل والملكية لمواطنى كل من مصر وليبيا فى اى من البلدين .

## جمهورية الكونجو الشعبية :

٢٠ — قررت جمهورية الكونجو الشعبية وجمهورية زائيرى استئناف العلاقات الدبلوماسية بينهما على مستوى السفراء .

## جمهورية مصر العربية :

انظر : — بنجالاديش [٣٠—١] ، الجمهورية العربية الليبية [١—٣] ، المملكة المتحدة [٢٩] .

## جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية :

انظر : — بنجالاديش [١١] .

## جيانا :

٩ — ١٢ : انعقد فى جورجتاون مؤتمر وزراء خارجية الدول غير المنحازة وحضره ممثلو ٦٤ دولة غير منحازة ، ليبحث دور دول العالم الثالث فى الشئون العالمية ومحاولة تنسيق استراتيجيتها للدورة القادمة للجمعية العامة للامم المتحدة . وقد اصدر المؤتمر بيانا تضمن عددا من النقاط الهامة التى تحدد الاتجاهات المقبلة لسياسة الدول غير المنحازة ومن اهمها : —

ا — السعى بكل الوسائل لجعل مبادىء عدم الانحياز اساسا للعلاقات الدولية .

ب — استمرار التشاور والتنسيق بين دول عدم الانحياز للاتفاق على القرارات الخاصة بوضع هذه السياسة موضع التنفيذ على كل المستويات .

ج — التضامن والتعاون فى المواقف التى تهدد استقلال الدول غير المنحازة او سيادتها الاقليمية .

د — تدعيم الجهود للعمل على وضع نهاية للحرب العدوانية والاحتلال الاجنبى .

ه — تصفية آثار الاستعمار وتأييد حركات التحرر فى افريقيا وتقديم المساعدات المالية والاسلحة والتدريب عليها .

و — اتخاذ موقف حازم لانهاء المعاملات التجارية بين بعض الدول وجنوب افريقيا .

كما اصدر المؤتمر وثيقة خاصة عن الموقف فى الشرق الأوسط ادان فيها العدوان الاسرائيلى ، وطالب بانسحاب اسرائيل من كل الاراضى العربية المحتلة ، وطالب بايجاد حل عادل للمشكلة الفلسطينية ، والافراج عن الضباط السوريين واللبنانيين الذين اختطفتهم اسرائيل . وقد دعا المؤتمر فى قرار يتعلق بالهند الصينية الى انسحاب القوات الامريكية فورا دون قيد او شرط من فيتنام الجنوبية والى وقف الحرب الجوية الامريكية ضد فيتنام الديمقراطية . وايد المؤتمر اقتراحات السلام المقدمة من ثوار الفيت كونج ، كما ايد ثوار باثيت لاو فى لاوس وقوات الثوار فى كمبوديا .

## رواندا :

انظر : — المجر [١١] .

## زائيرى :

انظر : — جمهورية الكونجو الشعبية [٢٠] .

## العراق :

انظر : — جمهورية السودان الديمقراطية [١] .

## غينيا الجديدة [ بابوا ]

انظر : — استراليا [٨] .

## فلسطين :

٣٠ — وافق مؤتمر ممثلى الوكالة اليهودية على اعتماد مبلغ ٨٧٥ مليون دولار كميزانية للوكالة يخصص منه ٢٨٤ مليون دولار لتوفير المساكن للمهاجرين الجدد الى اسرائيل .

٣٠ — بلغ عدد سكان اسرائيل حسب آخر تعداد للسكان ٣٫١٦ مليون نسمة بزيادة قدرها ٥٠٪ خلال السنة ، ويبلغ عدد العرب بما فيهم العرب المقيمون فى القدس ٤٥٠ الف نسمة .

انظر : — الاتحاد السوفيتى [١٧] ، جيانا [٩ — ١٣] ، كمبوديا [١] ، ماليزيا [١٦—١٩] ، الولايات المتحدة الامريكية [١] — [١١] — [١٨] .

## فيتنام الجنوبية :

انظر : — جيانا [٩ — ١٢] .

## فيتنام الديمقراطية :

انظر : — جيانا [٩ — ١٢] .

## كمبوديا :

١ — قررت كمبوديا نقل سفارتها فى اسرائيل من تل أبيب الى القدس .

## كوريا الديمقراطية :

انظر : — اوجندا [١٢] .

## مالطة :

١١ — اكــد دوم مينتوف رئيس وزراء مالطة انه لن يمكن اســتخدام القواعد العسكرية الاجنبية فى مالطة ضد الدول العربية

## الكويت :

٧ — اعلنت الكويت واوجندا اقامة تمثيل دبلوماسى بينهماعلى مستوى السفارة .

## ماليزيا :

— انعقــد مؤتمر وكالة الانباء الاسلاميـــــة فى كوالامبســـور وحضرته وفود ٣٠ دولة اسلامية، وقد اعلن رئيس وزراء ماليزيا فى افتتاح المؤتمر ان بلاده تؤيد تأييدا كاملا قضية البلدان العربيةوخاصة قضيةالفلسطينيينالذين طردوا من ديارهم وان العدالة تتطلب عودة شعب فلسطين الى دياره ووطنه، وقرر المؤتمر اختيار مدينة جــدة مركزا رئيسيا لوكالة الانبـــــاء الاسلامية .

## المغرب :

١٦ — وقعت محاولة انقلابية فاشلة ضد الملك الحسن الثانى .

## المملكة المتحدة :

٢٩ — قررت الحكومة البريطانية تقديم ٢٠ مليونجنيهاسترلينى كتسهيلات ائتمانية لمصر يجرى سدادها خلال السنوات الاربع القادمة [ ٧٢ — ١٩٧٦ ] عن طريق هيئة ضمان الصادرات البريطانية .

انظر : — اوجندا [٢٩] .

## الهند :

٢٧ — وافق البرلمان الهندى عــلى القرار الذى اتخذته الحــكومة والخاص بوضــع شركة الحــديد والصلب تحت اشراف الدولة .

## الولايات المتحدة الامريكية :

١ — وافق مجلس الشيوخ الامريكى بأغلبية ٧٥ صوتا ضد ٩ اصوات على تعديل قانون الاعتماد الخاص بشراء الاسلحة بهدف السماح ببيع المعدات العسكرية لاسرائيل نظير مبالغ غير محــدودة ، ويقضى التعديل بمد أجل السلطة الممنوحة للحكومة الامريكية ببيع الاسلحة لاسرائيـــــل بقروض وذلك حتى ٣٠ سبتمبر القادم .

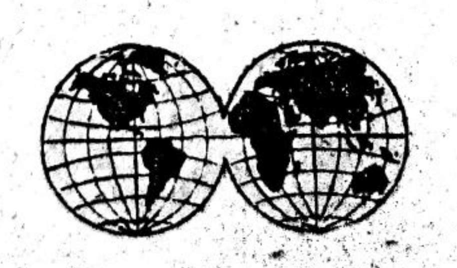
٥ — اختار مؤتمر الحــزب الوطنى الامريكى جون شميتز مرشــحا لمنصب رئيس الجمهورية ، واصدر بيانا دعا فيه الى حياد الولايات المتحدة فى نزاع الشرق الاوسط والى تخليها عن اى التزامبارسال قوات امريكية للاشـــــتراك فى القتال بالمنطقة وان تكف عنتمويل عمليات شراء اسلحة للاطــراف المتحاربة فى الشرق الاوسط .

١١ — وافق مجلس النواب الامريكى على منح اسرائيل معونة عسكرية قيمتها ٣٥٠ مليون دولار .

١٨ — اكد البيان السياسى للحــزب الجمهورى الامريكى ان الحــزب يؤيد حق اسرائيل وشــعبها فى الحياة وتعهد الحزب بأن الولايات المتحدة ستواصل العمل من اجل الحيلولة دون قيام عدم تــوازن عسكرى يعرض السلام للخطر فى المنطقة وذلك عن طريق تزويد اسرائيل بالمســاعدات الضرورية لامنها .

٢٣ — فاز الرئيس الامريكى نيكســـون بترشيح المؤتمر القومى للحــزب الجمهورى لدورة ثانيةفى الرئاسة الامريكية بأغلبية ١٣٤٧ صــوتا ضد صوت واحد .

انظر : — جيانا [ ٩ — ١٢ ] .






| |
|---|
| الأمم المتحدة |
| الوكالات المتخصصة |
| المنظمات الاقليمية |
| منظمات أخرى |

## الأمم المتحدة

بدأت الدورة السابعة والعشرون للجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٩ سبتمبر ، وأمامها جدول أعمال حافل بالمشاكل والمسائل الهامة المتعلقة بالوضع الدولى . ويلاحظ بادىء ذى بدء ، أن الجو العام السائد فى العالم عند بدء هذه الدورة ، أفضل مما كان عليه عند بدء دورة العام الماضى ، لقد دخلت الصين الشعبية الى المنظمة ، بينما بذل الرئيس نيكسون جهودا لتحسين العلاقات بين بلاده وكل من الصين الشعبية والاتحاد السوفييتى ، مما أسهم فى تصفية جزء كبير من التوتر الدولى ، ومن الادلة على ذلك المحادثات التى جرت بين شطرى كوريا .

الا أن الجمعية العامة أمامها مشكلة فشلت الامم المتحدة حتى اليوم فى حلها ، وهى مشكلة الشرق الأوسط . وقد عاد مبعوث السكرتير العام الخاص للشرق الاوسط جونار يارنج الى تنشيط مهمته ، أملا فى أن تسهم الامم المتحدة بنصيب أكبر فى التوصل الى حل .

الا أن اسرائيل استمرت فى تحدى المجتمع الدولى ، وقامت بهجوم على لبنان فى ٢١ يونيو ، فعقد مجلس الامن اجتماعات خاصة ، وأصدر قرارا يدين أعمال اسرائيل الهجومية ضد لبنان .

واهتم مجلس الامن أيضا بعدد من المشاكل المتعلقة بالقارة الافريقية ، ومن بينها مسألتا اقليم ناميبيا وروديسيا الجنوبية .

وبدأ المجلس الاقتصادى والاجتماعى دورة جديدة ، بعد أن اختتم دورته ٥٢ التى كرس الجزء الاخير منها لدراسة عدد من المواضيع الاجتماعية الهامة ، وعلى رأسها مشكلة المخدرات التى بلغت حجما خطيرا للغاية .

أما السكرتير العام الدكتور فالدهايم فقد قام بنشاط واسع للغاية ، وقام بزيارة عدد من الدول منها الاتحاد السوفييتى والصين الشعبية ، ويكون بذلك قد زار عواصم الدول الخمس الاعضاء الدائمين فى مجلس الامن .

ونقدم فيما يلى نشاط الامم المتحدة خلال الشهور الثلاثة يونيو ويوليو وأغسطس :

### الجمعية العامة :

**الدورة ٢٧ :** بدأت الدورة العادية السابعة والعشرون للجمعية العامة بمقر المنظمة فى نيويورك فى الاسبوع الثالث من شهر سبتمبر . وسيرد فى العدد القادم تفصيل أعمال الدورة ▢

## اللجان الخاصة

**تصفية الاستعمار :** عادت لجنة تصفية الاستعمار الى نيويورك فى الاسبوع الثالث من مايو ، بعد الدورة الافريقية التى استمرت ثلاثة اسابيع ، وبدأت اللجنة فى دراسة تقرير قدمه السكرتير العام حول الاجابات الواردة من ٢٢ وكالة ومنظمة متخصصة ، فيما يتعلق بثلاثة مواضيع :

١ — المساعدات المقدمة الى اللاجئين من الاقاليم المستعمرة .

٢ — المساعدات المقدمة الى اهالى روديسيا وناميبيا والمستعمرات البرتغالية وحركات التحرر الافريقية ، بالتعاون مع منظمة الوحدة الإفريقية .

٣ — قطع العلاقات والتعاملات مع حكومة الاقلية البيضاء فى روديسيا الجنوبية .

وقدمت اللجنة الفرعية المكلفة ببحث تطبيق اعلان الامم المتحدة بمنح الشعوب والاقاليم المستعمرة استقلالها ، تقريرها الى لجنة تصفية الاستعمار فى ٣ يوليو ١٩٧٢ . [ الوثيقة رقم أ ج ١٠٩/ ل ٨٠٤ جمعية عامة أ ]

**لجنة مكافحة الابرتهيد :** تدمت اللجنة الخاصة بمكافحة سياسة الابرتهيد ، التى تتبعها جمهورية جنوب أفريقيا ، تقريرا الى مجلس الامن ، والى الجمعية العامة ، بشأن موضوع التدعيم العسكرى لجمهورية جنوب أفريقيا . ووردت فى هذا التقرير تفاصيل عن الاسلحة التى تستخدمها جنوب أفريقيا ، والتى تحصل عليها من دول أجنبية ، رغم قرار الحظر المفروض على بيع الاسلحة لجنوب أفريقيا .

**لجنة حقوق الانسان :** انتهت لجنة حقوق الانسان فى ٢٩ يونيو ١٩٧٢ من وضع تقرير عن مشكلة التفرقة ضد الشعوب فى الدول المستعمرة .

**لجنة القانون الدولى :** عقدت لجنة القانون الدولى دورتها العادية ٢٤ فى الفترة من ٢ مايو الى ٧ يوليو ، وقامت بوضع مشروع المواد الخاصة باتفاقيتين دوليتين : الاتفاقية الاولى خاصة بحماية الدبلوماسيين فى الدولة المضيفة أو فى الدول المعتمدين لديها ، وهى تتكون من ١٢ مادة ، والاتفاقية الثانية خاصة بقواعد الميراث الدولى ، وتتكون من ٣١ مادة وستعرض مشاريع المواد على الجمعية العامة فى دورتها القادمة ، وتتولى اللجنة السادسة بحثها والموافقة عليها .

**لجنة القانون التجارى الدولى :** انهت اللجنة دورتها الخامسة العادية فى يوم ٥ مايو الماضى ، بعد الموافقة على مشروع اتفاقية دولية خاصة بالتصرف فى المنقولات الشخصية .

**الفضاء الخارجى :** انهت اللجنة الفرعية القانونية المنبثقة من اللجنة الخاصة للاستخدامات السلمية للفضاء الخارجى ، دورتها الحادية عشرة فى جنيف يوم ٥ مايو ، بعد أن وافق أعضاؤها على مشروع اتفاقية دولية للقمر ، وعلى مشروع آخر حول نظام دولى لترقيم الاشياء السابحة فى الفضاء .

**قاع البحار :** بدأت اللجنة الخاصة للاستخدامات السلمية لقاع البحار والمحيطات ، دورتها الثانية لعام ١٩٧٢ فى ٢١ يوليو ، واستمرت الدورة حتى ١٨ أغسطس ، وخصصت للاجراءات المتعلقة بعقد مؤتمر دولى عن قانون البحار .

هذا ، وقد قامت اللجنة بدراسة اقتراح تدمته ١٥ دولة ، ينص على الا يبدأ السماح بالاستغلال التجارى للموارد الكائنة فى قاع البحار ، قبل وضع نظام دولى يحكم هذا الاستغلال .

## مجلس الامن :

**قبرص :** أصدر مجلس الامن فى ١٥ يونيو قرارا بأغلبية ١٤ صوتا ، مع امتناع دولة واحدة عن التصويت ، هى جمهورية الصين الشعبية ، بتجديد مدة بقاء قوات الامم المتحدة لحفظ السلام فى قبرص مدة ستة أشهر أخرى تنتهى فى ١٥ ديسمبر . وقد أعرب القرار عن أمل المجلس فى أن تتاح فرصة تسوية الازمة القبرصية قبل هذا التاريخ . [ انظر أيضا الامانة العامة ]

**خطف الطائرات :** توصل مجلس الامن فى ٢٠ يونيو ، الى قرار بشأن اصدار بيان جماعى يدين الاعمال التى توجه ضد سلامة الطيران المدنى . ويدعو هذا البيان الدول الاعضاء فى الامم المتحدة الى اتخاذ الاجراءات الكفيلة بمنع استمرار هذه الاعمال ومعاقبة مرتكبيها .

**لبنان واسرائيل :** عقد مجلس الامن اجتماعا طارئا بناء على طلب حكومة لبنان ، لبحث الهجوم الذى شنته اسرائيل على أراضيه فى ٢١ يونيو ، والذى نتج عنه خطف عدد من الضباط اللبنانيين والسوريين كانوا فى زيارة لجنوب لبنان . وقد توصل مجلس الامن فى ٢٦ يونيو الى اصدار قرار ، تدمت مشروعه كل من فرنسا وبريطانيا وبلجيكا ، وصدرت الموافقة عليه بأغلبية ١٣ صوتا مع امتناع دولتين عن التصويت ، هما : الولايات المتحدة وبناما . وفيما يلى نص القرار :

« ان مجلس الامن ، اذ أحيط علما بخطاب الممثل الدائم للبنان ، وبخطاب ممثل اسرائيل الدائم ، واذ أحيط علما بالانباء المكملة الواردة من رئيس أركان حرب هيئة الهدنة التابعة للامم المتحدة ،

واذ يذكر اتفاق أعضاء المجلس بتاريخ ١٩ ابريل ١٩٧٢ ،

واذ يأسف على الخسائر المؤلمة فى الارواح ، الناجمة عن عمليات العنف والعمليات الانتقامية ،

واذ يشعر بالقلق البالغ ، نظرا لان اسرائيل لم تمتثل للقرارات السابقة لمجلس الامن ، التى تطالبها بالتخلى فورا عن أى انتهاك لسيادة لبنان ووحدة أراضيه [ القرارات ٢٦٢ ، ٢٧٠ ، ٢٨٠ ] :

١ — يطالب اسرائيل بالالتزام بشكل صارم بالقرارات المذكورة آنفا ، والامتناع عن أى عمل عسكرى ضد لبنان .

٢ — يدين الاعتداءات المتكررة للقوات الاسرائيلية ضد سكان أراضى لبنان ، مما يعد انتهاكا لميثاق الامم المتحدة ، والتزامات اسرائيل بمقتضى هذا الميثاق ، فى نفس الوقت الذى يعرب فيه عن أسفه لجميع عمليات العنف الاخيرة .

٣ — ويعرب بشدة عن رغبته فى أن تتخذ اجراءات مناسبة ،

تكون نتيجتها ، الافراج فى أقرب وقت ممكن ، عن جميع الافراد العسكريين وأعضاء الامن السوريين واللبنانيين الذين اختطفتهم القوات المسلحة الاسرائيلية فى ٢١ من يونيو الحالى بالقوة من الاراضى اللبنانيــة .

٤ — يعلن أنه فى حالة ما اذا لم تسفر الاجراءات المشار اليها سابقا عن الافراج من الاشخاص المختطفين ، أو فى حالة عدم التزام اسرائيل بالقرار الحالى ، فان المجلس سيجتمع من جديد لدراسة الاجراءات المناسبة التى ستتخذ فيما بعد .

وقد رفضــت اسرائيل الالتزام بالقرار ، مما دعا حكومتا لبنان وسوريا الى اجراء اتصالات جديدة لعقد اجتماع جديد للمجلس . وقد عقد المجلس اجتماعا جديدا فى يــوم ١٨ يوليــو ، ورفض طلب اسرائيل بأن يكون اطلاق سراح العسكريين المخطوفين فى اطــار تبادل شامل للاسرى مع الــدول العربية . وفى ٢٠ يوليو قدمت كل من غينيا والصومال والسودان ويوغسلافيا مشروع قرار ، وافق عليه المجلس فى ٢١ يوليو باغلبية ١٤ صوتا ، مع امتناع دولة واحدة عن التصويت هى الولايات المتحدة الامريكية .

وقد طالب مجلس الامن فى قراره من اسرائيل ، الافراج دون ابطاء عن العسكريين السوريين واللبنانيين المختطفين .

**ناميبيا :** فى ١٧ يوليو قــدم الســكرتير العام للامم المتحدة تقريره الى مجلس الامن بصــدد تطبيق قرار مجلس الامن رقــم ٣٠٩ — ١٩٧٢ الصــادر فى ٤ فبراير ١٩٧٢ اثناء الدورة الافريقية للمجلس فى أديس أبابا . وقــد ناقش مجلس الامن التقرير فى جلسـتين بتاريخ ٣١ يوليو وأول أغسطس ، واشترك السـكرتير العــام فى المناقشــة التى أبدى خلالها الاعضاء بعض الـملاحظات على مجهودات السكرتير العام لحل مشكلة اقليم ناميبيا . وفى أول أغسطس ، أصدر مجلس الامن قرارا جديدا [ رقم ٣١٩ ] بشأن حق شعب ناميبيا فى الحصــول على استقلاله ، والموافقة على استمرار الســكرتير العــام فى مشاوراته من أجل تطبيق القرار رقم ٣٠٩ .

هــذا وكان فالدهايم قــد بدأ مشــاورات مع حكومة جمهــورية جنوب أفريقيا فى زيارته خــلال شهر مارس ، وتستمر اتصالاته بشأن هذا الموضــوع منذ هــذا التاريخ .

[ انظر أيضا : الامانة العامة ] .

**روديسيا الجنوبية :** عقد مجلس الامن اجتماعا فى ٢٨ يوليو لبحث موضــوع المقاطعــة الاقتصـــادية المفروضة على روديسيا الجنوبية ، وأصدر قراره رقم ٣١٨ الذى يؤكد حق شعب روديسيا فى الاستقلال وتقرير مصيره ، وضرورة تطبيق العقوبات الاقتصادية المفروضة على حــكومة الاقلية البيضــاء . وقد امتنعت الصين عن التصويت .

هذا ، وقد أعلنت اللجنة الخاصة المكلفة من المجلس بتتبع تطبيق قرار المقاطعة الصادر من المجلس فى عام ١٩٦٨ برقم ٢٥٣ — أعلنت فى شــهر أغســطس أن لديها معلومات عن خرق الولايات المتحدة مرة أخرى لقرار المقاطعة ، وذلك باستيراد مزيد من المعادن مــن روديســيا الجنوبية .

**بنجلاديش :** تم فى ٢٥ أغسطس التصويت فى مجلس الامن على التوصية الخاصة بقبول عضــوية جمهــورية بنجلاديش فى الامــم المتحدة . وقد فشل المجلس فى اصدار موافقته ، بسبب استخدام جمهورية الصين الشعبية حقها فى الفيتو بالنسبة للقرار الذى قدمته كل من الهند وبريطانيا ويوغسلافيا والاتحاد السوفييتى .

وهــذه هى المرة الاولى التى تستخدم فيها الصين حق الفيتو فى مجلس الامن ، منذ احتــلال بكين مقعد الصين فى الامم المتحدة .

## المجلس الاقتصادى والاجتماعى :

**الدورة ٥٢ :** عقــد المجــلس الاقتصـــادى والاجتماعى الجــانب الاكبر من دورتها ٥٢ فى الفترة من ١٥ مايو الى ٢ يونيو ، وقد تركزت اعمال المجلس حول عدة موضــوعات ، أهمهــا مكافحــة المخدرات ، حيث قدمت لجنة مكافحة المخدرات عددا من التقارير الى المجلس بصدد انتشار ادمان المواد المخدرة ، ووسائل مكافحة التجارة غير الشرعية فى المواد المخدرة . وقد اوصت اللجنة بضرورة تبنى استراتيجيــة عالميــــة لمواجهــة الخطر المتزايــد للمخـــدرات .

وبحث المجــلس أيضــا الانفجار السكانى ، وأمامه عدة دراسات وضعتها لجنة السكان ، تشير الى خطورة النمو السكانى السريع فى بعض المناطق كذلك بحث المجلس الترتيبات الخاصة للتحضير للمؤتمر العالمى للسكان المزمع عقده فى عام ١٩٧٤ .

وتناول المجلس موضـــوع دور المرأة فى المجتمع ، وقد وضعت لجنة شئون المرأة عدة توصــيات أمام المجلس بشأن دور المرأة فى المجتمع والعمــل ، ودورها فى التنمية الوطنية .

هذا وقد بحث المجــلس عددا آخر من المسائل المدرجة فى جدول اعماله الذى يضم ١٥ بندا ، منها أيضا تاثير الكشوف العلمية الحديثة على التنمية الاقتصادية ، وتبنى خطة عمل لتقيم الموارد الطبيعية وابراز أهميتها ، ومكافحة سوء التغذية ونقص المواد البروتينية .

وقد تركزت اعمال الدورة حول اللجنة الاجتماعية للمجلس ، التى بحثت بصفة أساسية مخاطر المواد المخدرة . وأصدرت قرارا باغلبية ٤١ صــوتا ، يعبر عن أسـفها لانتشار معلومات خاطئة ، تفيد أن مادة الحشيش غير خطيرة ، ونبه الى أن تنوع الادمان والمواد المســتخدمة يضع صعوبات بالغة أمام معالجة المدمنين . كما أدانت اللجنة استخدام مادة القات .

**الدورة ٥٣ :** بــدأت الــدورة العادية الثالثة والخمسون للمجلس الاقتصادى والاجتماعى فى جنيف فى ٣ يوليو . ويضم جدول أعمال الدورة التى استمر الجزء الاول منها حتى ٢٨ يوليو ، عددا كبيرا من المسائل الاقتصادية ، ومنها ســيادة الدول على مواردهــا الطبيعية ، وموضوع التجارة بين

منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، وبرنامج الامم المتحدة للتنمية .

## مجلس الوصاية :

الدورة ٣٩ : عقد مجلس الوصاية دورته العادية التاسعة والثلاثين في شهرى مايو ويونيو ، وبحث خلال هذه الدورة تقارير الدول المتولية ادارة الاقاليم الموضوعة تحت وصايتها .

وقدم السكرتير العام كورت فالدهايم تقريره الى المجلس ،مبديا أن هناك تطورات مشجعة في الاقليمين الخاضعين للوصاية ، وهمسا جزر المحيط الهسادى « ميكرونيزيا » تحت ادارةالولايات المتحدة ، واقليم بابوا ـ غينيا الجديدةتحت ادارةحكومة استراليا

## الامانة العامة :

السكرتير العام :

فيتنام : أجرى السكرتير العام للامم المتحدة كورت فالدهايم في الاسبوع الثانى من شهر مايو ، اتصالات بمندوبى الدول الخمس الدائمة في مجلس الامن ، لبحث الموقف المتدهور في فيتنام ، والتشاور حول احتمال عقد اجتماع خاص لمجلس الامن لبحث القضية الفيتنامية . وأصدر فالدهايم نداء في ١٥ مايو دعا فيه الدول الاعضاء في مجلس الامن ، الى بحث الاجراءات الكفيلة بانهاء النزاع القائم في الهند الصينية .

وقد اعتبر السكرتير العام ، أن من واجبه أن ينبه مجلس الامن الى خطورة الموقف في فيتنام ، على أساس المادة ٩٩ من ميثاق الامم المتحدة التى تنص على أن : « للسكرتير العام أن ينبه مجلس الامن الى أية مسالة يرى انها قد تهدد حفظ السلم والامن الدولى . »

ولكن الدول الاعضاء في المجلس لم تتوصل الى اتفاق بشأن الاجتماع من أجل بحث القضية الفيتنامية .

هذا ، وقد تعرض الدكتور فالدهايم مرةأخرى للقضيةالفيتنامية عندما طلب اثناء وجوده فى الاتحاد السوفييتى ، أن تكف الولايات المتحدة عن قذف السدود في فيتنام الشمالية ، اذ كانت الطائرات الامريكية تقوم فعلا بقذف هذه السدود . وعاد فالدهايم الى تكرار هذا النداء في مؤتمر صحفى عقده في مقر الامم المتحدة بنيويورك يوم ٢٤ يوليو .

وقد أفضى هذا الموقف الذى اتخذه السكرتير العام ، الى رد فعل عنيف من قبل حكومة الولايات المتحدة ، فادلى وزير خارجيتها وليام روجرز بتصريح قال فيه أن المعلومات المتوفرة لدى فالدهايم عن قصف السدود غير صحيحة ، كما صدر هجوم مماثل من الرئيس نيكسون .

وقد أعلنت الامانة العامة أن السكرتير العام قد أوضح موقفه للحكومة الامريكية خلال اجتماع عقده في يوم ٢٨ يوليو مع سفيرها لدى الامم المتحدة جورج بوش .

ـ قام كورت فالدهايم في ٢٤ و ٢٥ مايو بزيارة لكندا ، اجرى خلالها محادثات مع رئيس وزرائها بيير ترودو ، ووزير الخارجية شارب .

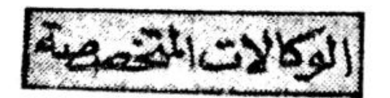
وفى ٣ يونيو توجه فالدهايم الى السويد للاشتراك فى افتتاح مؤتمر الامم المتحدة الاول للبيئة في استكهولم .

وفى الفترة من ٦ الى ٩ يونيو اجرى فالدهايم محادثات حول المسألة القبرصية ، وزار كلا من نيقوسيا وانقره واثينا . [ انظر مجلس الامن . ]

وفى ١٢ يونيو حضر فالدهايم افتتاح مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في الرباط .

وفى ٥ يوليو بدأ فالدهايم زيارته الرسمية لبولندا ، وفى الفترة من ١٧ الى ٢٢ يوليو قام بزيارة رسمية للاتحاد السوفييتى ، وفى الفترة من ١١ الى ١٥ أغسطس قام بزيارة رسمية لجمهورية الصين الشعبية .

أعلن كورت فالدهايم ، فى بداية شهر يوليو ، انه ينوى الاستمرار خلال عام ١٩٧٣ فى نفس سياسة التقشف المالى التى اتبعتها الامم المتحدة خلال عام ١٩٧٢ . وقد بعثت الامانة العامة الى الدول الاعضاء بتفاصيل مشروع ميزانية عام ١٩٧٣ متضمنة أن المصروفات ستبلغ ٢٢٤ مليون دولار ، بزيادة قدرها ٥ ٪ عن العام السابق .



## اليونسكو :

ـ عقد المجلس التنفيذى لمنظمة اليونسكو دورته ٨٩ فى الفترة من ٢٩ مايو الى ٧ يوليو ، وانقسمت الدورة الى فترتين عقدت الاولى فى مدريد ، والثانية فى باريس . وقد بحث المجلس مشروع انشاء جامعة دولية تحت اشراف الامم المتحدة ، وأكد أن اليونسكو هى الهيئة المناسبة لدراسة وتنفيذ هذا المشروع . وتبنى المجلس توصية الى الجمعية العامة للامم المتحدة باختيار اليونسكو لتنفيذ المشروع .

وبحث المجلس أيضا موضوع حماية الاماكن الاثرية والحضارية الموجودة فى الاراضى التى تحتلها اسرائيل وفى مدينة القدس . وأعرب المجلس عن استيائه حيال موقف اسرائيل ، وجدد نداء اليونسكو بأن تحترم اسرائيل عملية الحفاظ على جميع الاماكن والمبانى والتراث الحضارى والثقافى فى القدس العتيقة .

وفيما يتعلق بمجال التربية والتعليم ، أوصى المجلس المؤتمر العام لليونسكو بتدعيم عمل المكاتب الاقليمية ، وانشاء مركز للدول العربية فى بيروت .

واعتمد المجلس مشروع ميزانية اليونسكو لعام ١٩٧٣ ــ ١٩٧٤ والبالغ ١١٩٫٩ مليون دولار .وقرر المجلس تشكيل لجنة عمل خاصة لدراسة تأثير التغيرات النقدية العالمية على ميزانية المنظمة ، وبحث امكانية تغيير العملة الواحدة التى تتعامل بها المنظمة ، والتى هى الدولار الامريكى .

ودعا المجلس ، المؤتمر العام الى تغيير التوزيع الجغرافى لمناصب السكرتارية ، ابتداء من أول يناير ١٩٧٣ لضمان توزيع عادل لكل الثقافات داخل السكرتارية .

ـ اجتمع المؤتمر الاوروبى

للسياسات الثقافية فى هلسنكى من ١٩ الى ٢٨ يونيو ، وبحث تفاصيل السياسات الثقافية والتعليمية للدول الاوروبية . وأقر المؤتمر الارتباط الوثيق القائم بين السياسات الثقافية والتعليمية ، وكل من الوضع الثقافى العام فى الدول والبيئة القائمة . وأوصى المؤتمر بزيادة التعاون والروابط الثقافية بين الدول الاوروبية ، وانشاء أرشيف أوروبى للثقافة يضم الصور والافلام والتسجيلات الصوتية والكتب بالنسبة للتراث الثقافى الاوروبى .

## منظمة العمل الدولية :

عقد مؤتمر عام منظمة العمل الدولية دورته ٥٧ فى جنيف من ٧ الى ٢٧ يونيو ، بحضور ممثلى عمال وأرباب العمل والحكومات فى ١١٩ دولة .

وتضمن جدول أعمال الدورة ٥٧ بحث الاثار الاجتماعية للميكنة والتطورات الفنية ، وتقرير مدير عام المنظمة ويلفريد جنكس الذى يبحث تأثير التقدم التكنولوجى على توازن الطبيعة والعلاقات الاجتماعية والتنمية والحرية الفردية والعمل اليومى للانسان .

وبحث المؤتمر وسائل تحسين ظروف العمل والحياة فى ضوء الاكتشافات العلمية والتكنولوجية الجديدة . وقد اهتم المشتركون بالاثار الاجتماعية التى تحدث بسبب ادخال الالات الاوتوماتيكية التى تؤدى الى الاستغناء عن العامل الانسانى فى بعض المجالات . واصدر المؤتمر قرارا فى هذا الصدد يوصى بأن تعمل الدول الاعضاء على اتخاذ الاجراءات الكفيلة بالحفاظ على صحة وحقوق العمال ، مع تحقيق أكبر فائدة ممكنة من الالات الاوتوماتيكية . وأكد القرار أهمية تحقيق ذلك . ووافق الاعضاء على تعديل فى دستور المنظمة ، يقضى بزيادة عدد أعضاء مكتب العمل الدولى من ٢٤ الى ٢٨ ممثلا حكوميا ، ومن ١٢ الى ١٤ بالنسبة لممثلى العمال وأرباب العمل .

ووافق المؤتمر على قبول عضوية بنجلاديش فى المنظمة .

## منظمة الصحة العالمية :

— عقد مؤتمر عام منظمة الصحة العالمية دورته العادية ٢٥ فى جنيف من ٩ الى ٢٦ مايو . وبحث عددا كبيرا من المسائل المتعلقة بالصحة ومكافحة الامراض ، كما أقر ميزانية العام القادم ، وتبلغ ٩٣ مليون دولار .

وقرر المؤتمر اعتبار حكومة بكين الممثل الشرعى الوحيد للصين ، كما قرر قبول عضوية كل من قطر وبنجلاديش فى المنظمة ، وأصبحت غينيا الجديدة عضوا منتسبا ، وبذلك أصبح عدد أعضاء المنظمة ١٣٥ دولة .

كذلك وافق المؤتمر على استخدام اللغة العربية بصفة رسمية ، ضمن لغات العمل فى المنظمة .

عقد المجلس التنفيذى لمنظمة الصحة العالمية دورته العادية الخمسين فى جنيف فى ٢٩ و ٣٠ مايو .

## هيئة الاغذية والزراعة :

أصدرت الهيئة فى ٨ يونيو نداء الى ١٧ دولة أوروبية ، لتتخذ الاجراءات المناسبة لمكافحة الحمى القلاعية التى تهدد الماشية فى جنوب أوروبا .

عقدت لجنة انتاج اللحوم التابعة للمنظمة ، اجتماعات فى روما فى نهاية شهر يونيو ، وبحثت التطورات الدولية فى انتاج اللحوم والتجارة الدولية فى اللحوم الطازجة والمحفوظة . وقد تناولت اللجنة أيضا دراسة التغيرات المرتقبة فى الاسعار بالنسبة للحوم البقرى والضأن ، وحركة الطلب عليها فى المناطق المختلفة . وقد لاحظت اللجنة ثبات الاسعار مع زيادة الطلب بنسبة بسيطة فى الدول المتقدمة ، ومع زيادة متوقعة فى الانتاج بنسبة ٢٫٨ ٪ خلال عام ١٩٧٣ .

## المنظمة الدولية للارصاد الجوية :

عقدت اللجنة التنفيذية للمنظمة الدولية للارصاد الجوية دورتها ٢٤ فى جنيف من ٢٣ الى ٣١ مايو ، برئاسة ممثل جمهورية مصر العربية ورئيس المنظمة . وقد ناقشت اللجنة عددا من المسائل الفنية المتعلقة بتتبع تطورات الاحوال الجوية ، كما اهتمت ، بصفة خاصة ، بدراسة وتتبع الاعاصير الاستوائية المدمرة ، لما لها من خطر على عدد كبير من المناطق الاهلة بالسكان ، وضرورة التركيز على التعرف عليها قبل اصابة هذه المناطق بوقت كاف لاجلاء السكان منها .

## برنامج الامم المتحدة للتنمية :

عقد مجلس ادارة البرنامج دورته ١٤ فى جنيف فى منتصف شهر يونيو . وقدم مدير البرنامج تقريرا عن نشاط البرنامج خلال الفترة القادمة ، جاء فيه أن البرنامج قدم خلال النصف الاول من عام ١٩٧٢ معونة فنية قيمتها ٢٫٥٣ مليون دولار ، خصصت لعدد ١١٥ مشروعاً فى ٥٠ دولة نامية .

وفيما يخص الفترة القادمة ، هناك ٨١ مشروعا قيمتها ٤٤٫٧ مليون دولار . وقدم مدير البرنامج التفاصيل بالنسبة للتوزيع الجغرافى لهذه المشاريع ، وهو كالاتى :

٢٧ مشروعا قيمتها ١٦٫٩ مليون دولار من نصيب منطقة أوروبا والبحر المتوسط والشرق الاوسط .

٢٤ مشروعا قيمتها ١١ مليون دولار لامريكا اللاتينية .

٢١ مشروعا قيمتها ١٣ مليون دولار للقارة الافريقية .

٩ مشاريع قيمتها ٣٫٨ مليون دولار لاسيا والشرق الاقصى .

## منظمة الامم المتحدة

## للتنمية الصناعية :

عقد مجلس المنظمة دورته السادسة فى فيينا من ٢٣ مايو الى ٢ يونيو ، وقرر ابلاء اهتمام خاص للمعونة المقدمة الى الدول الاقل نموا فى العالم الثالث ، بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة

للتنمية ؟ ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية .

كذلك قرر المجلس عقد مؤتمر عام للدول الأعضاء فى الفترة ما بين يونيو ١٩٧٤ ومارس ١٩٧٥

## مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية :

اختتم مؤتمر التجارة والتنمية الثالث المنعقد فى سانتياجو عاصمة شيلى أعماله فى يوم ٢٠ مايو ، وكان قد بدأ جلساته فى يوم ١٣ ابريل .

وقد قبل المؤتمر انضمام دولة جديدة اليه هى بنجلاديش ، كما تبنى برنامجا لمعاونة الدول الاقل نموا والتى تم وضع قائمة بها وعددها ٢٥ دولة ، منها دولة واحدة من أمريكا اللاتينية هى هايتى ، وثمانى دول آسيوية هى : افغانستان وبوتان ولاوس وجزر مالديف والنيبال وساموا وسخيم واليمن ، و ١٦ دولة أفريقية هى : بوروندى وداهومى وفولتا العليا ومالى والنيجر ورواندا والصومال وتشاد وأوغندا وتانزانيا وبوستوانا وليزوتو وملاوى واثيوبيا وغينيا والسودان .

وتبنى المؤتمر كذلك عدة قرارات بشأن المؤتمرات الخاصة بالبحار ، منها مشروع قانون خاص بادارة هذه المؤتمرات . واتخذ المؤتمر قرارا بأغلبية ٥٧ صوتا ضد ١٤ مع امتناع ١٧ دولة عن التصويت ، يطلب وقف أى استغلال للموارد الموجودة فى قاع البحار خارج المياه الاقليمية . كما وافق المؤتمر بالاجماع على توصية لمؤتمر البيئة ، بأخذ العلاقة بين البيئة والتنمية الاقتصادية فى الدول النامية فى الاعتبار .

وشكل المؤتمر مجموعة عمل لوضع ميثاق للواجبات والحقوق الاقتصادية للدول .

واوصى المؤتمر بأن يوجه البنك الدولى للانشاء والتعمير سياسة الاقراض ، بما يتمشى مع تحقيق استقرار فى أسعار الموادالاولية ، وان يعطى البنك الاولوية للاستثمارات الصناعية التى تسمح للدول النامية بتصنيع الموادالاولية التى تستخرجها أو تنتجها .

وأصدر المؤتمر بالاجماع ، توصية لتشجيع السياحة الى الدول النامية ، وطلب من الدول المتقدمة الغاء القيود النقدية المفروضة على المسافرين من مواطنيها ، والغاء الحواجز الجمركية على السلع السياحية الواردة من دول العالم الثالث .

## مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة :

انعقد فى مدينة استكهولم ، عاصمة السويد ، فى الفترة من ٦ الى ١٦ يونيو ١٩٧٢ مؤتمر الامم المتحدة الدولى الاول للبيئة الانسانية ، بحضور مندوبى ١١٢ دولة ، من بينها الصين الشعبية . وقد امتنع الاتحاد السوفييتى ودول أوروبا الشرقية ، باستثناء رومانيا ، عن الاشتراك فى المؤتمر ، احتجاجا على منع اشتراك جمهورية المانيا الديمقراطية .

وقد دارت مناقشات عديدة داخل المؤتمر حول الارتباط القائم بين مشاكل تلوث البيئة ، ومشاكل التنمية الاقتصادية . وظهرت بعض الخلافات بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية . كذلك كان الصين الشعبية أرادت اتخاذ موقف أكثر ميلا للجوانب السياسية منه الى الجوانب الفنية ، فبذل موريس ستروفج ، سكرتير عام المؤتمر ، جهودا بالغة لاقناع الصين بالتخلى عن اتجاهها ، وابعاد أى طابع سياسى أو ايديولوجى عن البيان الختامى للمؤتمر .

وأصدر المؤتمر عددا من القرارات الخاصة بمكافحة التلوث ، ومنها قرار صدر بدون تصويت ، بالموافقة على نص من ٢٥ فقرة بتوصيات لمكافحة تلوث البيئة على المستويين الوطنى والدولى . وقرار بأغلبية ٥٦ صوتا ضد ٣ أصوات [ فرنسا مع الصين ـ جابون ] وامتناع ٢٩ دولة عن التصويت ، يدين استمرار التجارب النووية .

وقرار بأغلبية ٥٨ صوتا ضد ١٥ مع امتناع ١٢ دولة عن التصويت ، يوصى بانشاء صندوق دولى للاسكان .

وبالنسبة لتلوث البحار والمحيطات ، أوصى المؤتمر بمشروع اتفاقية دولية حول منع التخلص من المواد السامة والمشعة فى البحار ، وطالب الدول باتخاذ اجراءات لوقف تلوث البحار بسبب المواد التى تلقى من السفن .

وطلب المؤتمر من الجمعية العامة للامم المتحدة اعتبار يوم ٥ يونيو يوما دوليا للبيئة الانسانية .

وفى ختام أعماله تبنى المؤتمر خطة عمل تتضمن ستة بنود

١ ـ ادانة التجارب النووية

٢ ـ الكفاح ضد تلوث البيئة الانسانية .

٣ ـ حماية الطبيعة .

٤ ـ نشر المعلومات والتوعية الخاصة بالحفاظ على المحيط الطبيعى

٥ ـ تنمية البرامج الوطنية لمكافحة الانفجار السكانى .

٦ ـ ادانة استغلال الموارد ، واضطهاد السكان فى المستعمرات

وقد أقر المؤتمر كذلك تكوين سكرتارية دائمة للمؤتمر ، وانشاء مجلس للمؤتمر يضم ٥٤ عضوا ، كما وافق المؤتمر على ميزانية قدرها ١٠٠ مليون دولار لفترة خمس سنوات .

## صندوق النقد الدولى

أعلن مجلس ادارة الصندوق فى ٢٩ يونيو ، موافقته على تشكيل « مجموعة العشرين » التى ستتولى مهمة اعادة تنظيم النظام النقدى الدولى . وتضم هذه المجموعة الدول الصناعية الكبرى ، بالاضافة الى عدد من الدول النامية ، وتجتمع للمرة الاولى فى شهر سبتمبر ١٩٧٢ .

ـ أعلن صندوق النقد الدولى فى نهاية شهر يوليو ، ان رصيد الدول الصناعية فى صندوق السحب الخاص ، بلغ ما قيمته ٩٨ر٨ مليون دولار .

ـ حصلت هندوراس فى ٧ يونيو من الصندوق الخاص ، على حقوق سحب قيمتها ١٥ مليون فى شكل قرض قصير الاجل للمعاونة على تحقيق استقرار أكبر لاقتصادها الوطنى وفى ١٤ يونيو وافق الصندوق على شراء الارجنتين معا قيمته ١١٠ مليون من حقوق السحب الخاصة بعملات

٢٠٠٠،
مختلفة ، وعلى أن تسحب بيرو ما قيمته ٧ر٣٠ مليون من حقوق السحب الخاصة .

ـــ وفى ٢١ يونيو حصلت بناما على قرض قصير الاجل قيمته ٩ مليون من حقوق السحب الخاصة لتدعيم الموقف النقدى . وفى ٢٦ يونيو حصلت أورجاوى على ما يساوى ٢٠ مليون من حقوق السحب الخاصة أيضــا فى شــكل قرض قصير الاجل . وفى ٣٠ يونيو حصلت اكوادور على ما يساوى ٥٠ر١٦ مليون من حقوق الســحب الخاصــة . وفى ٥ يوليــو وافق الصندوق على منح هايتى قرضــا قصير الاجل قيمته ٤ مليون من حقوق السحب الخاصة .

## البنك الدولى للانشاء والتعمير :

قــدم البنك الدولى للانشـــاء والتعمير فى الشهور الماضية ، عددا كبيرا من القروض طويلــة الاجل ، كلها بفائدة ٢٥ر٧ فى المائة ، وتتراوح مدة سداد القرض بين ١٥ و ٢٥ ســنة .

وفى ٢٥ مايو حصلت المكسيك على قرض قيمته ٧٥ مليون دولار لبناء خطوط سكك حديدية جديدة ، وحصلت على قرض آخر قيمتــه ٣٥ مليون دولار لتمويل التنميــة الصناعية .

وفى أول يونيو حصلت البرازيل على قرض قيمته ٥ر٦٤ مليــون دولار لزيادة انتــاج الصــلب ، وحصلت اسبانيا على ٥٠ مليون دولار لتطوير التعليم ، وحصلت كينيا على ٢٩ مليون دولار لتجديد مطار العاصمة نيروبى .

وفى ١٥ يونيو وافق البنــك الدولى على أربعة قروض ، ٧٥ مليون دولار ليوغوسلافيا لتطوير وتجديد شبكة الكهرباء ، وحصلت قبرص على ٩ ملايين دولار لزيادة محطات توليد الكهرباء ، وحصلت على قرض آخر قيمته ٣ ملايين دولار تستخدم فى الاســتثمارات الخاصة بمجال السياحة ، وحصلت ليبريا على مليون دولار لتوفيــر عمــلات أجنبية للاســتثمارات فى ليبريا .

وفى ٢٢ يونيــو وافق البنــك الدولى على قــرض قيمته ٥ر١٧ مليون دولار لساحل العاج لصيانة شبكة الطرق ، وعلى قرض قيمته ٩ر١٢ مليون دولار لتطوير نظــام التعليم المدرسى فى العراق .

وحصلت كولومبيا على قــرض قيمته ٦٠ مليون دولار فى ٢٦ يونيو تستخدم فى تنمية اقتصادها ، عن طريق زيادة القدرة على التصدير . وفى ٢٩ يونيو حصلت نيكارجوا على قرض قيمته ٣ر١٢ مليــون دولار لتمويل مشاريع انشــــاء محطات جديدة لتوليد الطــاقة .

وحصــلت كل من كينيا وأوغندا وتانزانيــا [ بنك التنميــة لشرق أفريقيا ] على قرض قيمته ٨ ملايين دولار لتمويل المشروعات الصناعية فى الدول الثلاث .

فى ٣ يوليو قدم البنك الدولى الى نيجريا قرضا قيمته ٧٦ مليون دولار لتقوية شبكة التيار الكهربائى . وقدم بنفس التاريخ لايران قرضـــا قيمته ٢٩ مليون دولار ، لزيـــادة قدرة الشحن فى الموانىء الايرانية .

وفى ٣ يوليو أيضا حصــلت كولومبيا على قرض قيمته ٥ ملايين دولار ، يســتخدم فى التنميــة الزراعية ، وحصلت المغرب على قرض قيمته ١٥ مليــون دولار ، لتدعيم المشاريع السياحية . وفى ١٠ يوليو حصلت ايران على قرض قيمته ٧٥ مليون دولار ، لتوسيع الشــبكة الكهربائية ، وحصــلت ماليزيا على ١٦ مليون دولار ، لتمويل مشروع للنقل داخل المدن ، وحصلت البرازيل على قرض قيمته ٧ر٦ مليــون دولار تســتخدم فى الزراعة .

وفى ٢٠ يوليو حصلت ادارة مياه الشرب فى المغرب على قرض قيمته ٤٨ مليون دولار .

## منظمة التنمية الدولية :

قــدمت المنظمــة عــددا مــن القروض ، لا تتقاضى فائدة منها ، فيما عدا نسبة ٧٥ر٠ فى المائة لتغطية المصاريف الادارية . وكل القروض مدتها خمسون عاما .

فى أول يونيو حصلت اندونيسيا على قرض قيمته ١٠ ملايين دولار ، وفى ١٢ يونيو حصلت فولتا العليا على قرض قيمته ٥ ملايين دولار .

وفى ١٦ يونيو حصلت الهند على قرض قيمته ٨ر٣١ مليون دولار ، وفى ٢٢ يونيو حصلت الكاميرون على قرض قيمته ٩ ملايين دولار ، وحصلت جمهورية اليمن الشماليــة على قرض قيمته ٧ر٧ مليون دولار وحصلت سيراليون على قرض قيمته ٣ر٤ مليون دولار . وفى ٢٦ يونيو حصلت اندونيسيا على قرض قيمته ١١ مليون دولار . وفى ٣ يوليو حصلت مدغشقر على قرض قيمته ٣ر١٥ مليون دولار .

وقــدمت المنظمــة عــددا من القــروض ، بالتعاون مــع البنك الدولى ، فقدمت للسنغال قرضا نصيبها منه ٣ر١٢ مليون دولار ، ونصــيب البنك ٤ر٦ مليــون . وحصلت جزر فيدجى على قــرض مقداره ٦ر٣ مليــون دولار مــن المنظمة و ٣ر٤ مليون دولار مــن البنــك .

## مؤسسة التمويل الدولية :

أتمت مؤسسة التمويل الدولية ـ عددا من الاستثمارات فى الشهور الماضية ، ففى ٩ يونيو استثمرت مبلغ ٥ر١ مليون دولار فى مشروع للغزل والنسيج فى السودان ، وفى ١٩ يونيو اشتركت فى استثمار قيمته ٥ر٢٩ مليون دولار فى انتاج الصلب فى البرازيل وفى استثمار بمبلغ ٦ ملايين دولار فى مؤسسة للغزل والنسيج فى اندونيسيا .

وفى ٢٧ يونيو قامت باستثمار ٢٥ر١ مليون دولار ، وقدمت قرضا قيمتــه ٤ مــلايين دولار لمشروع لصناعة اطارات الســيارات فى يوغوسلافيا .



## العالم العربى

## جامعة الدول العربية

**مجلس الجامعة :** عقد مجلس جامعة الدول العربية ، الجلسة السابعة فى دور انعقاده العادى الســابع والخمسين ، بحضــور

السفراء المندوبين الدائمين للدول الاعضاء وذلك فى اول يونيو ١٩٧٢ بمقر الجامعة العربية فى القاهرة .

وقد تضمن جدول اعمال الجلسة بحث :

١ — منصب الامين العام للجامعة ، وقبول استقالة السيد عبد الخالق حسونة ، واختيار امين عام جديد للجامعة .

٢ — موضوع تسمية مندوبى كل من الاردن والبحرين وليبيا .

وفيما يخص منصب الامين العام فقد اتخذ المجلس القرار التالى :

« اطلع المجلس على مذكرة الامانة العامة لجامعة الدول العربية المرفق بها خطاب وزير خارجية جمهورية مصر العربية المؤرخ فى ٢٧/٥/١٩٧٢ والموجه الى السيد عبد الخالق حسونة الامين العام لجامعة الدول العربية والمتضمن ان حكومة جمهورية مصر العربية قررت ترشيح السيد محمود رياض مستشار الرئيس للشئون الخارجية ، امينا عاما لجامعة الدول العربية .

والمجلس اذ يقرر الموافقة على تعيين السيد محمود رياض امينا عاما لجامعة الدول العربية ، يتمنى لسيادته التوفيق الدائم للقيام بأعباء هذا المنصب ، بما يحقق اهداف الامة العربية وامانيها

[ قرار رقم ٢٩٥٣ — ٥٧ — ٧ ]

وبالنسبة للموضوع الثانى تمت تسمية كل من السفير كمال الحمود مندوبا دائما للاردن ، والسفير تقى محمد البحارنة مندوبا دائما لدولة البحرين ، والسيد عبد الرازق عمير مندوبا دائما لجمهورية ليبيا العربية لدى الجامعة .

وبعد انتهاء الجلسة التى عقدت فى شكل مغلق ، عقدت جلسة اخرى علنية وحضرها السيد محمود رياض بصفته امينا عاما للجامعة .

الامانة العامة :

## الامانة العامة :

بعث السيد محمود رياض ، الامين العام للجامعة العربية ، ببرقية فى ٢٢ يونيو الى كورت فالدهايم السكرتير العام للامم المتحدة بمناسبة العدوان الاسرائيلى الذى وقع على الاراضى اللبنانية فى ٢١ يونيو وقد ناشد السيد محمود رياض ، السكرتير العام للامم المتحدة ، اتخاذ الاجراءات السريعة والفعالة من اجل تطبيق احكام ميثاق الامم المتحدة ، والعمل على تنفيذ قرارات مجلس الامن والجمعية العامة .

حضر السيد محمود رياض فى يوم ٥ يوليو افتتاح المهرجان الاول للشباب العربى المنعقد فى مدينة الجزائر .

اجتمع الدكتور سيد نوفل الامين العام المساعد لجامعة الدول العربية فى يوم ٧ اغسطس بوفد من رابطة خريجى الدراسات العليا الدولية فى فرنسا ، يضم ٥٢ عضوا .

اودع مندوب دولة الكويت فى ٢٣ مايو وثائق تصديق دولته على اتفاقية مجلس الطيران المدنى للدول العربية ، واتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الاموال بين الدول العربية ، واتفاقية تيسير انتقال الادوات السمعية والبصرية والمطبوعات والاجهزة الفنية ذات الطابع التربوى والثقافى والعلمى ، واتفاقية انشاء المركز الاقليمى العربى لدراسات المناطق الجافة والاراضى القاحلة .

## الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى

وقعت الجمهورية التونسية فى ٣٠ مايو ، على اتفاقية الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى . وبذلك اصبحت هناك ١٤ دولة موقعة على الاتفاقية هى : الاردن ، وتونس ، والجزائر والسودان ، والعراق وسوريا ، ومصر وليبيا ، واليمن ، والكويت ولبنان ، والمغرب ، واليمن الديمقراطية ، واتحاد الامارات العربية .

## مؤتمر تنشيط التجارة الخارجية :

انعقد فى الفترة من ١٩ الى ٢٤ يونيو مؤتمر التجارة الخارجية لمواجهة النشاط الاقتصادى الاسرائيلى . وقد تضمن جدول الاعمال البنود التالية :

١ — تنشيط التجارة الخارجية العربية لمواجهة التغلغل التجارى الاسرائيلى .

٢ — الاقتصاد الاسرائيلى .

٣ — وسائل واساليب التعامل التجارى .

٤ — المقاطعة العربية وزيادة فعاليتها .

وفى ٢٤ يونيو اذاع المؤتمر بيانا جاء فيه ان المؤتمر يسترعى النظر الى مسألتين :

المسألة الاولى : ان التوصيات التى اصدرها المؤتمر ، لا يمكن ان تكتمل فعاليتها فى مقاطعة اسرائيل الا بمراعاة امور ثلاثة: اولها مجابهة الخطر الاسرائيلى يجب ان تكون مجابهة شاملة فى كافة المجالات . ثانيا ان احكام الحصار الاقتصادى على اسرائيل لن يكون فقط بمقاطعة الشركات التى تتعامل مع اسرائيل ، وانما ايضا بالضغط على الدول التى تؤيد اسرائيل وثالثها ان الجهود التى تبذل فى مجال المجابهة الاقتصادية للخطر الاسرائيلى لا تحقق الهدف من طرد المحتل الاسرائيلى من الاراضى العربية ما دامت تسود حالة اللاسلم واللاحرب .

المسألة الثانية : قام المؤتمر بدراسة الجهود التى بذلتها اجهزة الجامعة العربية والهيئات العربية فى هذا المجال ، ولاحظت انها تمثل جهودا متكاملة ، ولكن يلاحظ ان تنفيذ المشاريع والتوصيات المتخذة قد تأخر ، وان الامر يستدعى اعادة نظر ومراجعة لامكانيات الاسراع فى تنفيذها .

## المؤتمر العربى الاول للمرور :

انعقد فى القاهرة فى الفترة من ٢٠ الى ٢٥ مايو بمقر الجامعة العربية ، المؤتمر العربى الاول للمرور ، وذلك تنفيذا لقرار مجلس الجامعة فى دورته ٥٣ بالموافقة على توصية اللجنة الدائمة للمواصلات .

وقد اتخذ المؤتمر عدة توصيات من اهمها :

وضع مشروع موحد لقواعد المرور في الدول العربية ، وضع شروط موحدة لقواعد منح رخصة القيادة في الدول العربية ، بحيث تصبح رخصة اى دولة عربية سارية فى الدول العربية الاخرى توحيد نماذج تحقيق حوادث المرور وطرق الاحصاء الخاصة بها فى الدول العربية ، الارتفاع بكفاءة مستوى الطرق العمومية ، نشر الوعى حول اساليب المرور السليمة ادخال مادة المرور فى مناهج الدراسة التعليمية .

## القارة الافريقية :

## منظمة الوحدة الافريقية :

**مجلس الوزراء :** عقد مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية دورته العادية التاسعة عشرة فى مدينة الرباط فى الفترة من ٥ الى ١٠ يونيو ١٩٧٢ بحضور وزراء وممثلى اربعين دولة ، وانتخب السيد احمد بن هيما وزير خارجية المغرب رئيسا للدورة . وقدتضمن جدول اعمال الدورة ٤٦ بندا ، من بينها بحث وضع اللاجئين فى افريقيا ، وانشاء اتحاد افريقى للتجارة ، وتقرير لجنة التحرير الافريقية ، وقد اصدر المجلس عددا من القرارات منها :

ـ قرار يدين جميع الدول التي تقدم السلاح الى جمهورية جنوب افريقيا .

ـ قرار يطالب بريطانيا بعدم نقل السلطة والسيادة الى حكومة الاقلية البيضاء فى روديسيا الجنوبية ، ويدين شراء الولايات المتحدة معدن الكروم من روديسيا

**مؤتمر رؤساء الدول والحكومات** عقد المؤتمر دورته العادية التاسعة فى الرباط من ١٢ الى ١٥ يونيو بحضور رؤساء دول وحكومات وممثلى ٤١ دولة ، وامتناع ملاوى من الحضور وقد اختار المؤتمر الملك الحسن الثانى ملك المغرب رئيسا للدورة ، ثم بدأ فى بحث بنود جدول اعماله وعددها ١٧ بندا .

وقد اصدر المؤتمر عددا من القرارات بشأن الشرق الاوسط ، وتحرير افريقيا ، ووسائل الدفاع وروديسيا الجنوبية ، واقليم ناميبيا وسياسة الابرتهيد الذى تتبعها حكومة جنوب افريقيا .

وجاء فى قرار المؤتمر حول الموقف فى الشرق الاوسط ، ان المؤتمر يستنكر الموقف السلبى الذى تتخذه اسرائيل لاعاقة الحل ، ومنع اعادة استئناف مهمة السفير يارنج . ودعا القرار اسرائيل الى اعلان تبنيها لمبدأ عدم ضم الاقاليم بالقوة ، ودعاها الى الانسحاب فورا من جميع الاراضى المحتلة فى يونيو ١٩٦٧ بناء على قرار مجلس الامن الصادر فى ٢٢ نوفمبر١٩٦٧ كما دعا القرار جميع الدول الاعضاء فى المنظمة الى تقديم كل المساعدة لمصر وطلب من الدول الاعضاء فى الامم المتحدة الامتناع عن تقديم اى سلاح الى اسرائيل او اية مساعدة تسمح لاسرائيل بتدعيم جهازها العسكرى الذى يسمح لها بالاستمرار فى احتلال الاراضى العربية .

اما القرار الخاص بروديسيا ، فيدين بريطانيا لعدم اتخاذها الاجراءات الكفيلة بانهاء الحكم غير الشرعى فى روديسيا الجنوبية .

واصدر المؤتمر قرارا يدين حكومات الدول المستمرة فى تقديم الاسلحة الى حكومات بريتوريا العنصرية فى جنوب افريقيا .

## بنك التنمية الافريقى :

عقدت الجمعية العامة لبنك التنمية الافريقى دورتها السنوية الثامنة فى الجزائر من ١٧ الى ٢١ يوليو ، بحضور ٣٤ دولة افريقية ، ومراقبين من الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة .

عقد مجلس ادارة بنك التنمية الافريقى دورته ٤٨ فى ابيدجيان من ١٩ الى ٢٣ يونيو ، واقر تقديم القروض الاتية :

قرض قيمته نصف مليون وحدة حسابية ، الى بنك التنمية الصناعية فى ليبيريا وقرض قيمته ٤٠٠ الف وحدة حسابية الى حكومة النيجر وقرض قيمته ١ر٣٥ وحدة حسابية الى بنك التنمية فى توجو وقرض قيمته ٩٠٠ الف وحدة حسابية الى تونس .

وجميع هذه القروض بفائدة ٦٪ فى السنة ، بالاضافة الى ٠ر٧٥٪ مصروفات ادارية ، منها ٠ر٧٥٪ على المبالغ غير المسحوبة .

## القارة الاسيوية :

## الحلف المركزى :

ـ اشرف الحلف المركزى على مناورات برية لقوات الحلف ، جرت على الحدود بين ايران وتركيا فى الفترة من ٦ الى ١٥ يوليو .

ـ عقدت مجموعة خبراء الابحاث والانقاذ التابعة للحلف المركزى ، دورتها السابعة فى قبرص من ٢٧ الى ٢٩ يونيو ، حيث بحثت احدث وسائل الانقاذ .

## حلف جنوب شرق آسيا :

عقد مجلس وزراء حلف جنوب شرق اسيا دورته السنوية فى كانبيرا [ استراليا ] فى ٢٧ و ٢٨ يونيو . وقد بحث الوزراء الموقف الحالى للحلف ودوره فى المرحلة القادمة ، واعلن الوزراء أن الوضع فى منطقة جنوب شرق آسيا اصبح الان اكثر ملاءمة عما كان من قبل ، لاقامة سلام دائم .

اعلن الرئيس ذو الفقار على بوتو فى ١٥ يوليو انسحاب باكستان من حلف جنوب شرق آسيا الذى اصبح يضم ٧ دول فقط ، هى : بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وتايلاند والفلبين واستراليا ونيوزلندا .

## القارة الاوربية :

## مجلس اوربا :

عقدت فى لاهاى فى الفترة من ٢٦ الى ٢٩ يونيو ، عدة اجتماعات للجنة السياسية ، حيث بحث الاعضاء موضوع مؤتمر القمة المفروض عقده بين الدول العشر الاعضاء فى الجماعة الاوروبية ، كما بحثوا انشاء صندوق اوروبى نقدى لمواجهة الازمات ، تكون لديه السلطات والموارد المناسبة . كذلك بحثت اللجنة موضوع العلاقات

بين الشرق والغرب ، ومشكلة ايرلندا ، ومستقبل محطة اذاعة اوروبا الحرة .

— عقدت لجنة حقوق الانسان التابعة لمجلس اوروبا دورتها ١٠١ فى سترازبورج من ١٠ الى ٢١ يوليو .

## الجماعة الاوربية :

عقد وزراء خارجية الدول العشر الاعضاء فى الجماعة الاوروبية الاقتصادية عدة اجتماعات فى ٢٦ و ٢٧ مايو ، ثم فى ١٩ يوليو ثم فى ١١ سبتمبر لبحث الترتيبات الخاصة بمؤتمر القمة الاوروبى المزمع عقده فى شهر اكتوبر الحالى فى باريس .

**أ — البرلمان الاوروبى**

اصدر البرلمان الاوروبى فى ٥ يوليو قرارا يدعو الى عقد مؤتمر القمة ، ويطلب من هذا المؤتمر اتخاذ الخطوات اللازمة لتطوير الجماعة الاوروبية .

**ب — السوق المشتركة**

— عقدوزراء الشئون الاجتماعية للدول الست اجتماعافى لوكسمبرج فى ١٢ يونيو ، وتناولوا بالبحث مشكلة البطالة فى ايطاليا ، وضرورة توفير فرص عمل لما يزيد على مليون ايطالى فى دول السوق الاخرى — وقد طلب وزير العمل الايطالى من الوزراء منح العمال الايطاليين الاولوية فى فرص العمل المتوفرة فى بلادهم .

— عقد وزراء الزراعة للدول الست اجتماعا فى لوكسمبرج فى ٢٠ يونيو ، وقرروا احالة موضوع تأثير التغيرات فى قيمة العملات على اسعار المنتجات الزراعية ، الى وزراء المالية .

— تم فى ٢٢ يوليو توقيع اتفاقيات لانشاء مناطق للتبادل الحر بين السوق المشتركة ، وكل من النمسا وايسلندا والبرتغال والسويد وسويسرا .

— تم فى ٧ يوليو فى بروكسل اول اجتماع لوزراء الزراعة يضم وزراء الدول العشر الاعضاء فى الجماعة الاوروبية منذ توقيع اتفاقية توسيع عضوية السوق

**ج — منظمة الفحم والصلب .**

**الصلب :** استمرت المفاوضات فى الشهور الماضية بين الدول العشر الاعضاء فى الجماعة الاوروبية حول تحديد موقف انتاج وتسويق الصلب بالنسبة للدول الجديدة المنضمة .

هذا ويلاحظ ان موقف الصلب الاوروبى قد تحسن فى الفترة الاخيرة ، فقد بلغت نسبة الزيادة فى الانتاج فى النصف الاول من عام ١٩٧٢ : ٧ر٥٪ عما كانت عليه فى نفس الفترة من العام السابق . كما ان هناك زيادة فى الطلبات على الصلب الاوروبى تزيد بنسبة ٣٠٪ عما كانت عليه فى الخريف الماضى . وينتظر ان يحقق انتاج الصلب الاوروبى فى عام ١٩٧٢ مستوى قياسيا لم يبلغه منذ ١٩٦٦ ، وهو ١٠٩ ملايين طن . وقد رفعت جميع المصانع المنتجة للصلب اسعارها بنسبة بين ٦٪ [ المانيا ] و ٥٪ [ ايطاليا .

**الفحم :** وعلى عكس موقف الصلب ، فان انتاج الفحم الاوروبى يواجه ازمة حادة ، بعد ان اصبح فى حكم المؤكد الان ان الفحم الاوروبى قد فقد قدرته على منافسة موارد الطاقة الاخرى وخاصة البترول . وقد انخفض انتاج الفحم فى النصف الاول من عام ١٩٧٢ بنسبة ٥ر٦٪ عما كان عليه فى نفس الفترة من العام السابق .

**د — الاوراتوم**

تدور مباحثات هامة بين الدول الاعضاء فى الجماعة الاوروبية حول اعادة النظر فى التعاون العلمى والفنى فى مجال الطاقة النووية ويبدو ان هناك الان اتجاها الى تدعيم هذا التعاون ، مع اعادة النظر فى وسائله واساليبه ، واتجاها آخر الى وقف هذا التعاون وسيكون هذا الموضوع محل بحث على مستوى القمة فى مؤتمر ١٩ اكتوبر فى باريس — وتعمل الان لجان الاوراتوم على وضع التقارير المسهبة فى هذا الشأن .

## حلف الاطلنطى :

— **مجلس الحلف :** عقد مجلس وزراء حلف شمال الاطلنطى دوره الرابع فى بون فى ٣٠ و ٣١ مايو ١٩٧٢ بحضور وزراء خارجية الدول الاعضاء الخمسة عشر — وتناول المجلس بحث عدد من المسائل الخاصة بأهداف الحلف ، والعلاقات بين الشرق والغرب ، واتفاقية الحد من الاسلحة الاستراتيجية الموقعة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، والمعاهدتين الالمانية السوفيتية والالمانية البولندية ، ووضع مدينة برلين ، ومؤتمر الامن الاوروبى والتخفيض المتبادل للقوات فى اوروبا ، والموقف فى منطقة البحر المتوسط .

وفيما يخص مؤتمر الامن الاوروبى قبل المجلس اقتراح الحكومة الفنلندية بأن تكون مدينة هلسنكى مقرا للمحادثات التمهيدية حول المؤتمر . وتقرر عقد الاجتماع القادم فى بروكسيل فى ديسمبر ١٩٧٢ .

— **لجنة التخطيط للدفاع :**

عقد وزراء الدفاع لدول حلف الاطلنطى اجتماعاً فى بروكسل فى ٢٤ مايو ، وصدر بيان عقب الاجتماع جاء فيه ان وزراء الدفاع بحثوا المسائل المتعلقة بزيادة القوة العسكرية التقليدية والنووية للاتحاد السوفيتى ، والخفض المتبادل للقوات العسكرية فى اوروبا ، ومشاكل الدفاع للحلفاء فى السبعينات ، وبرنامج تطوير الدفاع الاوروبى ، واهداف القوات العسكرية فى المرحلة من ١٩٧٣ الى ١٩٧٨ — كما بحث الوزراء وضع القوة البحرية السوفيتية فى البحر المتوسط وبحر الشمال ، واستعرضوا خطط مناورات الحلف للعام القادم — وسيعقد الوزراء اجتماعهم القادم فى ديسمبر ١٩٧٢ فى بروكسيل .

— **لجنة التخطيط النووى :**

عقدت اللجنة اجتماعاتها فى كوبنهاجن فى ١٨ و ١٩ مايو ، بحضور وزراء الدفاع وممثلى الدول الاعضاء .

— **لجنة تحديات المجتمع الحديث**

عقدت اللجنة اجتماعاتها فى بروكسيل فى ١٨ و ١٩ ابريل ، وهى مكلفة ببحث المشاكل التى تتعرض لها الدول الاعضاء فى حياتها الاجتماعية ، مثل الكوارث وخطر التلوث ، ومشاكل توفير مياه الشرب ، ومشاكل النقل داخل المدن

١٠٠٤

— تم فى شهر مايو الماضى تعيين الادميرال ريتشارد كولبرت قائدا عاما للقوات الحليفة فى جنوب اوروبا ، خلفا للادميرال هوراشيو ريفيرو . والقائد الجديد من الولايات المتحدة ايضا .

## الكوميكون :

عقد مجلس الكوميكون دورته ٢٦ فى موسكو فى الفترة من ١٠ الى ١٢ يوليو . وقد رأس الوفد السوفيتى اليكسى كوسيجين رئيس مجلس الوزراء — كما مثل يوغسلافيا رئيس الوزراء الاتحادى لاول مرة ، حيث تحتل يوغسلافيا مركز مراقب ووافق المجلس على طلب انضمام كوبا الى الكوميكون كعضو كامل .

## القارة الامريكية :

## منظمة الدول الامريكية :

— عقد المجلس الامريكى للتربية والعلوم والثقافة ، اجتماعات لجنته التنفيذية فى واشنطن من ١٤ الى ٢١ يونيو وقد ناقشت اللجنة عرضا تدمته الولايات المتحدة لتنفيذ مشاريع للعون الفنى والتكنولوجى فى مجال علوم البحار — كما استعرضت اللجنة المشاريع الاقليمية للتربية والعلوم والثقافة .

— عقدت لجنة شئون المرأة الامريكية اجتماعات فى المكسيك من ٢٠ الى ٢٥ يونيو ، وبحثت عددا من المشاكل الخاصة بالمرأة المكسيكية .

— عقدت اللجنة الامريكية للطاقة النووية دورتها الثامنة فى سان جوزيه [ بورتوريكو ] من ١٢ الى ١٤ يوليو ، وبحثت مشروعا جديدا عن التعاون بين الدول الاعضاء فى منظمة الدول الامريكية فى ميدان الطاقة النووية وتهدف التعديلات المقترحة فى هذا المشروع الى توفير تنسيق افضل بين جهود الدول الاعضاء .

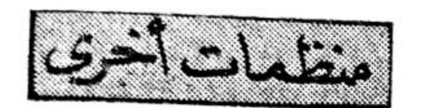
## مجموعة الانديز :

— عقد وزراء خارجية دول المجموعة الخمس ، اجتماعات فى ليما عاصمة بيرو من ١٩ الى ٢١ يونيو ، بمناسبة الذكرى الثانية لسريان اتفاقية الانديز ، وقد تناول الوزراء فى هذه الدورة الخاصة بحث تفاصيل الاندماج الاقليمى الكامل لدول المجموعة .

— انعقد اول مؤتمر زراعى لدول مجموعة الانديز فى بوجوتا من ١٩ الى ٢٤ يونيو ، وتناول دراسة موضوع الاصلاح الزراعى واثاره على التنمية الاقتصادية .

## السوق المشتركة لامريكا الوسطى

عقدت لجنة التنسيق للاسواق الزراعية دورتها ١١ فى جواتيمالا من ٤ الى ٦ يونيو ، وتناولت دراسة تحديد اسعار المنتجات الزراعية فى عامى ١٩٧٢ — ١٩٧٣ ، كما بحثت اسعار الحبوب فى محصول ١٩٧٤ — ١٩٧٥ .

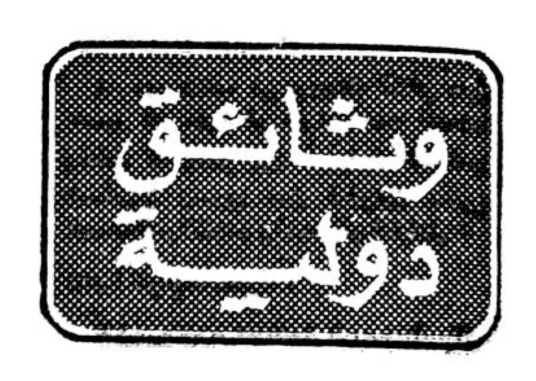



## الصليب الاحمر :

نشرت اللجنة الدولية للصليب الاحمر فى شهر يونيو تقريرا عن اعمالها خلال عام ١٩٧١ — ويتضمن هذا التقرير بيان نشاط اللجنة فى مجال عمليات الانقاذ والاغاثة وحقوق الانسان والاعلام .

وفيما يختص بحقوق الانسان فقد اوضح التقرير الجهود المبذولة خلال اجتماعات الخبراء المعقودة فى لاهاى فى مارس ١٩٧١ ثم فى جنيف من ٢٤ الى ١٢ يونيو ١٩٧١






# معاهدة الصداقة والتعاون بين العراق والاتحاد السوفيتي

## [ بغداد - ٩ ابريل ١٩٧٢ ]

ان الجمهورية العراقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ايمانا منهما بأن استمرار تطور الصداقة والتعاون الشامل بينهما يتفق ومصالح الدولتين الوطنية ويخدم قضية السلم فى العالم كله وفى منطقة البلاد العربية ومصالح حرية الشعوب وأمنها واحترام سيادتها • واعتقادا منهما بأن ازدياد تكاتف جميع قوى السلام والتقدم بما فى ذلك ترصين وحدة الدول العربية على أساس محاربة الامبريالية •• انما هو وسيلة هامة فى النضال من أجل السلام الوطيد والامن العالميين •

واستلهاما لمثل النضال ضد الامبرياليه والاستعمار والصهيونية والرجعية ومن أجل حرية الشعوب واستقلالها وتقدمها الاجتماعى ، وايمانا منهما بأن القضايا الدولية فى العالم المعاصر يجب أن تحل عن طريق التعاون وايجاد الحلول التى يمكن قبولها من قبل الاطراف المعنية •• وتاكيدا لسياستهما الخارجية المحبة للسلام ووفاء منهما لاهداف ميثاق هيئة الامم المتحدة ومبادئه ، ورغبة منهما فى تطوير وتعزيز علاقات الصداقة والتعاون والثقة المتبادلة القائمة بينهما •• وحرصا على رفعها الى مستوى جديد أعلى قد قررا عقد هذه المعاهدة واتفقا على ما يلى :

المادة الاولى :

يعلن الطرفان المتعاقدان الساميان أنه ستبقى بينهما صداقة دائمة ، لا تنفصم عراها •• ويتطور تعاون شامل بين بلديهما وشعبيهما فى الحقول السياسية والاقتصادية والتجارية والفنية والعلمية والثقافية وغيرها على أساس احترام سيادة الدولة وسلامة اقليمها وعدم التدخل فى الشئون الداخلية لكل منهما •

المادة الثانية :

ان الجمهورية العراقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية يعلنان أنهما يتعاونان تعاونا وثيقا وشاملا فى توفير ظروف الحفاظ على المنجزات الاجتماعية والاقتصادية لشعبيهما وديمومتها وتطويرها واحترام سيادة كل منهما على كامل موارده الطبيعية •

المادة الثالثة :

ان الطرفين المتعاقدين الساميين اذ يتبعان بثبات سياسة التعايش السلمى بين الدول ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة وتمشيا مع سياستهما الخارجية المحبة للسلام يستمران فى الوقوف من اجل السلام فى العالم كله وتخفيف حدة التوتر الدولى والتوصل الى نزع السلاح التام والشامل بما فيه حظر السلاح النووى والتقليدى تحت رقابة دولية فعالة •

المادة الرابعة :

وتمسكا بمثل الحرية والمساواة بين جميع الشعوب يندد الطرفان المتعاقدان الساميان بالامبريالية والاستعمار بكل أشكاله ومظاهره وسيظلان يخوضان نضالا عنيدا ضد الامبريالية والصهيونية ومن أجل التصفية التامة والنهائية وغير المشروطة للاستعمار والاستعمار الجديد والتفرقة العنصرية والتمييز العرقى ويدعوان الى التنفيذ العاجل والكامل لاعلان هيئة الامم المتحدة حول منح الاستقلال لجميع البلدان والشعوب المستعمرة • ويتعاون الطرفان بينهما ومع الدول الاخرى المحبة للسلام فى مساندة نضال الشعوب العادل من أجل سيادتها وحريتها واستقلالها وتقدمها الاجتماعى •

المادة الخامسة :

ان الطرفين المتعاقدين الساميين اذ يعلقان أهمية كبرى على التعاون الاقتصادى والعلمى والفنى بينهما يعملان على توسيع هذا التعاون وتعميقه باستمرار بما فى ذلك تبادل الخبرة فى الصناعة والزراعة والرى والثروة المائية وفى استثمار النفط وغيره من الموارد الطبيعية الاخرى وكذلك فى مجال المواصلات والنقل وفروع الاقتصاد الاخرى وفى اعداد الكوادر الوطنية •

ويوسع الطرفان التجارة والملاحة بين الدولتين على أساس مبادىء التكافؤ والمنفعة المتبادلة ونظام الدولة الاكثر رعاية •

المادة السادسة :

يواصل الطرفان المتعاقدان الساميان

١٠٠٦

تطوير الروابط والاتصالات بينهما فى مجالات العلم والفنون والادب والتعليم والصحة والصحافة والاذاعة والسينما والتلفزيون والسياحة والرياضة وغيرها من المجالات ٠

ويعمل الطرفان على توسيع التعاون والصلات المباشرة بين المؤسسات الحكومية والمنظمات الاجتماعية والمؤسسات الاقتصادية والهيئات الثقافية والعلمية فى الدولتين وذلك بهدف اطلاع كل من الشعبين وبشكل اكمل على حياة الشعب الاخر وعمله ومنجزاته فى مختلف المجالات ٠

المادة السابعة :

ان الطرفين المتعاقدين الساميين اذ يعيران اهمية كبرى لتنسيق اعمالهما على الصعيد الدولى فى مصلحة تأمين السلام والامن العالميين وكذلك لتطوير التعاون السياسى بين العراق والاتحاد السوفيتى سيتشاوران بانتظام وعلى مختلف المستويات فى كافة القضايا الدولية الهامة التى تخص مصالح كلتا الدولتين وكذلك فى مسائل التطوير اللاحق للعلاقات الثنائية ٠

المادة الثامنة :

فى حالة نشوء اوضاع تهدد سلام احد الطرفين او تشكل تهديداً للسلام او خرقا له يجرى الطرفان المتعاقدان الساميان فورا اتصالات بغية تنسيق مواقفهما لازالة الخطر الناشئ او اعادة اقرار السلام ٠

المادة التاسعة :

فى مصلحة امن البلدين يواصل الطرفان المتعاقدان الساميان تنمية التعاون فى مجال تعزيز القدرة الدفاعية لكل منهما ٠

المادة العاشرة :

يعلن كل من الطرفين المتعاقدين الساميين انه لن يدخل فى احلاف او يشترك فى اى تكتل دولى او فى اية اعمال او اجراءات موجهة ضد الطرف المتعاقد الاخر كما يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين الساميين بانه لن يسمح باستخدام اقليمه للقيام بأى عمل يمكن ان يحيق ضررا عسكريا بالطرف الثانى ٠

المادة الحادية عشرة :

يعلن الطرفان المتعاقدان الساميان ان التزاماتهما بموجب المعاهدات الدولية السارية المفعول لا تناقض واحكام هذه المعاهدة وانهما يتعهدان بعدم عقد اية اتفاقيات دولية تتنافى معها ٠

المادة الثانية عشرة :

تعقد هذه المعاهدة لمدة خمس عشرة سنة وتجدد تلقائيا لكل خمس سنوات لاحقة ما لم يعلن احد الطرفين المتعاقدين الساميين عن رغبته فى انهاء مفعولها وذلك باخطار الطرف السامى الاخر قبل اثنى عشر شهرا من انقضاء مدة مفعول المعاهدة ٠

المادة الثالثة عشرة :

ان اى خلاف فى وجهات النظر حول تفسير اى فقرة او فقرات هذه المعاهدة والذى قد يظهر بين الطرفين المتعاقدين الساميين يسوى بين الطرفين بروح الصداقة والتفاهم والاحترام المتبادل ٠

المادة الرابعة عشرة :

تخضع هذه المعاهدة للمصادقة وتكون نافذة المفعول اعتبارا من يوم تبادل وثائق المصادقة الذى سيجرى فى موسكو فى اقرب وقت ممكن ٠

وضعت هذه المعاهدة بنسختين باللغتين العربية والروسية ولكل منهما ذات المفعول ٠

حررت فى بغداد فى الخامس والعشرين من صفر سنة ١٣٩٢ هجرية الموافق التاسع من نيسان سنة ١٩٧٢ ٠

عن الجمهورية العراقية

احمد حسن البكر

رئيس الجمهورية العراقية

عن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية

ا ٠ ن كوسيجين

رئيس مجلس وزراء اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية

# معاهدة الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة بين رومانيا وألمانيا الديمقراطية [ بوخارست ١٢ مايو ١٩٧٢ ]

ان الجمهورية الاشتراكية الرومانية والجمهورية الديموقراطية الالمانية ، نظرا لما للدولتين من عزم اكيد على تنمية ودعم علاقات الصداقة الاخوية والتعاون المتعدد الاطراف ، والمساعدة المتبادلة بينهما ٠

ونظرا لما للدولتين من ايمان عميق بان تنمية مثل هذه العلاقات تتطلبها المصالح الحيوية لدى شعبيهما كما انها تسهم فى دعم الوحدة والتناسق بين الدول الاشتراكية ٠

ونظرا لما للدولتين من وعى بان التضامن الدولى بين الدول الاشتراكية يرتكز على توحيد النظام الاجتماعى والاهداف والتطلعات الاساسية ، وعلى المصالح المشتركة فى النضال ضد الامبريالية والرجعية ٠

وتعبيرا منهما عن رغبتهما الاكيدة فى الاسهام فى اقرار السلام والامن فى اوروبا والعالم اجمعه ، وفى تنمية التعاون بين الدول الاوروبية والدول الاخرى ، مهما كان النظام الاجتماعى المعمول به فى هذه الدول ، وفقا لقواعد ومبادىء القانون الدولى ، وفى الصمود امام الامبريالية والنزعة الانتقامية والعسكرية ، واقرارا منهما للعمل بأحكام

معاهدة وارسو ، التى أبرمت فى ١٤ مايو سنة ١٩٥٥ بشأن اقامة صداقة وتعاون ومساعدة متبادلة ، وذلك لمدة سريان هذه المعاهدة التى أبرمت لمواجهة التهديد الناجم عن منظمة معاهدة شمال الاطلنطى .

واعتقادا منهما بأن الجمهورية الديموقراطية الالمانية ، وهى دولة اشتراكية ذات سيادة ، تشكل عاملا هاما لتحقيق الامن الاوروبى ، وأن سياستها السلمية وكذا مشاركتها بكامل حقوقها فى الحياة الدولية تكتسبان أهمية أساسية فى سبيل دعم السلام والامن فى أوروبا ، والتزاما منهما بمبادىء وأهداف ميثاق منظمة الامم المتحدة .

ومراعاة منهما للوضع الحالى ولامكانيات التنمية والتعاون المتعدد الاطراف القائم بين الجمهورية الاشتراكية الرومانية والجمهورية الديموقراطية الالمانية وللتغيرات التى طرأت على أوروبا والعالم بأجمعه .

قد قررتا ابرام هذه المعاهدة ولهذا الغرض اتفقتا على ما يلى:

**المادة الاولى**

ان الطرفين المتعاقدين سيعملان على تنمية علاقات الصداقة والتعاون المتعدد الاطراف بين الدولتين ، على أساس مبادىء الدولية الاشتراكية ، وتبادل المنفعة ، والتعاون الاخوى ، واحترام السيادة والاستقلال ، والمساواة فى الحقوق ، وعدم التدخل فى الشئون الداخلية .

**المادة الثانية**

ان الطرفين المتعاقدين ، نظرا للمبادىء التى قامت عليها العلاقات بين الدول الاشتراكية ، ونظرا لمبادىء التقسيم الاشتراكى الدولى للعمل ، سيعملان على تنمية ودعم التعاون الاقتصادى والفنى والعلمى بينهما ، وعلى التوسع فى التعاون فى الانتاج والبحث العلمى ، وعلى الاسهام فى تنمية العلاقات الاقتصادية ، وكذا التعاون بينهما داخل اطار مجلس التعاون الاقتصادى ( كوميكون ) وبين الدول الاشتراكية الاخرى .

**المادة الثالثة :**

ان الطرفين المتعاقدين سيعملان على التوسع والتنمية فى التعاون بينهما فى مجالات العلوم والتعليم والفنون والثقافة والصحافة والاذاعة والتليفزيون والسينما والسياحة والوقاية الصحية والتربية البدنية وغيرها من مجالات . كما سيعمل الطرفان على دعم التعاون بين التنظيمات العامة فى الدولتين .

**المادة الرابعة :**

ان الطرفين المتعاقدين نظرا لما لديهما من وعى بأن وحدة الدول الاشتراكية تشكل البادرة الاولى فى سبيل اقرار الامن والسلام فى العالم ، سيعملان بشكل متواصل على تنمية علاقات الصداقة والتعاون بين الدول الاشتراكية ، وعلى دعم وحدتها وتناسقها لصالح قضية الاشتراكية والسلام .

**المادة الخامسة :**

ان الطرفين المتعاقدين سيسهمان بالمزيد فى سبيل ضمان السلام والامن فى العالم ، وهما فى ذلك يستلهمان من الاهداف والمبادىء الاساسية التى يتضمنها ميثاق منظمة الامم المتحدة . وأن الطرفين سيجتهدان فى اتخاذ خطوات منسقة على النهوض بسياسة التعايش السلمى بين دول ذات نظم اجتماعية مختلفة ، كما سيناضلان فى سبيل خلق مناخ يتسم بالاسترخاء والتعاون بين الدول ، والتوصل الى تسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية ، وتحقيق نزع السلاح الكامل والشامل ، والقضاء على التفرقة العنصرية ، والتصفية النهائية للاستعمار والاستعمار الجديد ، وفق لمبدأ حق الشعوب فى تقرير مصيرها .

**المادة السادسة :**

ان الطرفين المتعاقدين سيناضلان بمزيد من الجهود فى سبيل دعم السلام ، وتحقيق الامن فى أوروبا ، وتنمية علاقات حسن الجوار بين الدول الاوروبية .

**المادة السابعة :**

ان الطرفين المتعاقدين يؤكدان بأن مبدأ عدم المساس بالحدود التى ظهرت اثر الحرب العالمية الثانية فى أوروبا يشكل احدى المقدمات المنطقية الاساسية فى سبيل تحقيق الامن الاوروبى . ويؤكدان طبقا لما تضمنته معاهدة الصداقة والتعاون والمعونة المتبادلة المبرمة فى وارسو فى ١٤ مايو ١٩٥٥ مبدأ عدم المساس بالحدود بين الدولتين ، بما فيها الحدود الدولية التى تفصل بين الدولتين الالمانيتين .

وان الطرفين المتعاقدين سيتخذان ، طبقا لمبادىء القانون الدولى ، الاجراءات اللازمة للصمود أمام التهديدات الناجمة عن القوى العسكرية والانتقامية ضد السلام ، والتى تستهدف اعادة النظر فى النتائج التى أسفرت عنها الحرب العالمية الثانية .

**المادة الثامنة :**

فى حالة حدوث عدوان مسلح من قبل دولة او مجموعة من الدول ، ضد أحد الطرفين المتعاقدين ، فان الطرف الاخر سيلجأ الى حقه الطبيعى فى الدفاع عن النفس الفردى او الجماعى ، وذلك وفقا لأحكام المادة ٥١ من ميثاق منظمة الامم المتحدة ، وسيبذل للاخر دون ابطاء ، مساعدته التامة ، بما فى ذلك المساعدة العسكرية اللازمة لصد العدوان المسلح .

وأن الطرفين سيبلغان على الفور مجلس الامن التابع لمنظمة الامم المتحدة بالتدابير المتخذة منهما وفقا لهذه المادة ، وسيعملان تمشيا مع أحكام ميثاق منظمة الامم المتحدة فى هذا الشأن .

**المادة التاسعة :**

ان الطرفين المتعاقدين يعتبران برلين الغربية وحدة سياسية ذات طابع خاص .

**المادة العاشرة :**

ان الطرفين المتعاقدين يؤمنان أيضا بأن اقامة علاقات طبيعية على أسس المساواة فى الحقوق بين الدولتين الالمانيتين ، على أساس قواعد القانون الدولى ، تعد اسهاما أساسيا لصالح قضية السلام والامن فى أوروبا .

**المادة الحادية عشرة :**

ان الطرفين المتعاقدين سيتبادلان المعلومات والاستشارات فيما يختص بتنمية التعاون بين الدولتين ، وفيما يختص بالمشاكل الدولية الهامة التى تتعلق بمصالحهما .

**المادة الثانية عشرة :**

ان الطرفين المتعاقدين يعلنان أن التزاماتهما التى تضمنتها المعاهدات الدولية المعمول بها ، لا تتعارض مع مضمون هذه المعاهدة .

**المادة الثالثة عشرة :**

تخضع هذه المعاهدة للتصديق عليها ، وستكون نافذة ابتداء من تاريخ تبادل وثائق التصديق الذى سيجرى فى برلين فى أقرب وقت .

**المادة الرابعة عشرة :**

أبرمت هذه المعاهدة لمدة عشرين عاما من تاريخ العمل بها . وفى حالة عدم تقدم أحد الطرفين المتعاقدين لالغائها كتابة وذلك خلال العام السابق لانهاء نفاذها ، تجدد المعاهدة لفترات جديدة مدتها خمسة أعوام .

يتم تسجيل هذه المعاهدة لدى امانة الامم المتحدة ، وفقا لاحكام الفقرة الاولى من المادة ١٠٦ من ميثاق منظمة الامم المتحدة .

حررت هذه المعاهدة فى بوخارست فى ١٢ مايو ١٩٧٢ من نسختين أصليتين ، كل منهما باللغتين الرومانية والالمانية ، وللنصين نفس القيمة القانونية .

باسم الجمهورية الاشتراكية الرومانية

نيكولاى شاوشسكو

ايون غورغى مورير

باسم الجمهورية الديموقراطية الالمانية

اريك هونيكير

ويللى ستوف

# اتفاقيــة الصلح بيـن الهـنـد والبـاكســتـان
# [ سيملا - ٣ يوليو ١٩٧٢ ]

**اولا :** عقدت حكومتا الهند وباكستان العزم على أن تنهى البلدان مابينهما من صــداء ومواجهة أفسدا علاقاتهما فيما مضى ، وأن يعملا على تنمية علاقةودية متآلفة بينهما واقامة سلام دائم فى شبه القــارة حتى يكرس كل منهما موارده وطاقاته من أجل المهمة الملحة لزيادةرخاء شعبيهما .

ولتحقيق هــذا الهدف اتفقت حكومتا الهند وباكستان على مايلى :

١ ــ أن تكون مبادىء ميثاق الامم المتحدة وأهدافه هى التى تحكم العــلاقات بين البلدين .

٢ ــ عقــدت الدولتــان العزم على أن يسويا مابينهما من خلافاتبالوسائل السلمية عن طريق اجراء مباحثات ثنائية أو بأية وسيلة سلمية أخرى يتفق عليها الطرفان . والى أن تتم تسوية أية مشكلات معلقــة بينهما لايجوز أن يغير أحد الطرفين الوضع من جانب واحد . ويجب أن يمتنع الطرفان عن تنظيم أو مساعدة أو تشجيع أى اجراء يخل بالحفاظ على العلاقات السلمية المتآلفة بينهما .

٣ ــ وكشرط مسبق للمصالحة وعلاقات حسن الجوار واقامة ســلام دائم تتعهــد كل من الدولتين بالتــزام التعايش السلمى واحترام السيادة والوحدة الاقليمية لكل منهما وكذلك عدم التدخل فى الشئون الداخلية للاخرى على أساس من المساواة والمنفعة المتبادلة .

٤ ــ أن تحل القضــايا والاسباب التى ينطوى عليها الصــدام وأفســدت العلاقات بين البلدين طوال الخمسة والعشرين سنــة الاخيرة بالوسائل السلمية .

٥ ــ أن يحترم الطرفان بصفة دائمــة وحدة كل منهما الوطنية وســلامة أراضــيه واســتقلاله الســياسى وسيادته .

٦ ــ أن يمتنع الطرفان ، وفق أحكام ميثاق الامم المتحدة ، عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد الوحــدة الاقليميــة والاســتقلال السياسى لكل منهما .

**ثانيا :** تتخذ الحكومتان كافة الاجراءات التى فى سلطة كل منهما لمنع الدعاية العدائية التى توجه من واحــدة ضــد الاخرى ، كما يشــجع كل منهما نشر المعلومات التى من شأنها أن تساعد على تنمية علاقات ودية بينهما .

**ثالثا :** من أجل التقــدم نحو اعادة العلاقات وارجاعها الى مجراها الطبيعى تدريجيــا ، خطوة بعــد خطوة ، بين الدولتين قد تم الاتفاق على :

١ ــ اتخــاذ الخطوات اللازمة لاعادة المواصــلات بينهما ــ البريــدية والبرقية والبحرية والبرية بما فى ذلك مراكز الحــدود ومنــاطق الاتصالات الجوية ويشمل ذلك تحليق طــائرات كل منهما فى اجواء الاخرى .

٢ ــ اتخاذ الخطوات المناسبة لتسهيل سفر مواطنى البلدين .

٣ ــ استئناف التجــارة والتعــاون فى المجــال الاقتصــادى وغيره من المجالات التى يتفق عليهــا قــدر الامكان .

٤ ــ تشجيع التبادل فى الميادين العلمية والثقافية . وفى هذا الصدد تجتمع وفود من الدولتين من حين الى آخر لوضع التفصيلات اللازمة لذلك .

**رابعا :** من أجل البــدء فى اقامة سلام دائم اتفقت الحكومتان على مايأتى :

١ ــ أن تنسحب القــوات الهنــدية والباكستانيــــة الى جانبيهما من الحدود الدولية .

٢ ــ وفى جامو وكشمير يحترم الجانبان خط السيطرة الناتج عن وقف اطلاق النار فى ١٧ ديسمبر ١٩٧١ دون الاضرار بالموقف المعترف به لكل من الجانبين . ولا يجوز لاحــد الطرفين أن يسعى الى تغييره من جانب واحــد بصرف النظــر عن الخلافات المتبــادلة والتفسيرات القانونية .

ويتعهــد الطرفان فوق ذلك بنبــذ التهديد بالقوة أو استخدامها لانتهاك هذا الخط .

٣ ــ يبــدأ تنفيذ الانسحاب بمجرد أن تصبح الاتفاقية سارية المفعول على أن يتم ذلك فى ظرف ثلاثين يوما من تاريخ سريان هذه الاتفاقية .

**خامسا :** يتم التصــديق على هــذه الاتفاقية وفقا للاجراءات الدستورية المتبعة فى كل منهما وتصبح نافذة المفعول من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليها .

**سادسا :** اتفقت الحكومتان على أن يجتمع رئيساهما مرة أخرى فى المستقبل فى وقت ملائم لهما ، وعلى أن يجتمع ممثلون من الجانبين خلال ذلك لاجــراء مزيد من دراسة النظم والترتيبات اللازمة لتحقيق سلام دائم وعودة العلاقات بما فى ذلك ترحيل أسرى الحرب والمدنيين المحتجزين وعمل تسوية نهائية لجــامو وكشمير واستئناف العلاقات الدبلوماسية /

توقيــع ( انديرا غاندى )
رئيسية وزراء جمهورية الهند
توقيــع ( ذو الفقار على بوتو )
رئيس جمهورية باكستان الاسلامية




■ **كتب الاستاذ فريد اللحام القائم بأعمال مكتب العلاقات للجمهورية العربية السورية بالقاهرة ■**

نبعث اليكم بصورة طبق الاصل عن ترجمة الرسالة التى وجهها الكاتب الفرنسى المعروف « جان بول سارتر » الى السيدة « جيورا نيومن » والدة الشاب الذى رفض الخدمة فى الجيش الاسرائيلى بسبب سياسة اسرائيل التوسعية واعمالها الاجرامية التى تمارسها فى الاراضى العربية المحتلة .

رجاء الاطلاع والعمل على نشرها اذا رأيتم ان فى ذلك خدمة للقضية العربية وفضحا لسياسة اسرائيل التوسعية .

« رسالة جان بول سارتر »
سيدتى

ارغب فى ان اؤكد لك تضامنى الكامل مع ابنك ، انه معرض للسجن لمدة سنوات طويلة بسبب قيامه بهذا العمل الجرىء بحد ذاته ، وهو رفض الخدمة فى جيش تحول من جيش دفاعى فى بداية الامر الى جيس هجومى ومن ثم الى جيش احتلال .

ان ابنك بعمله هذا يفضح سياسة الحكومة الاسرائيلية التى تجعل فى الوقت الحاضر اى اجراء يهدف الى السلام امرا مستحيلا وعسى ان يكون عمله هذا حافزا للتفكير بالنسبة لاترابه من الشباب وغنى عن البيان ان الاسباب التى حدت به لاتخاذ هذا الموقف هى اسباب نبيلة باعتبارها نابعة من ردع الضمير ، واعتقد بأن المحكمة ستتفق وقضية شرف اذا حكمت ببراءته .

وتفضلى بقبول فائق الاحترام
جان بول سارتر

■ **كتب الدكتور محمد فرزت البارودى من هامبورج ـ المانيا الغربية ■**

« يسعدنى ، كمشترك بمجلتكم التعليق على نقطة علمية لفتت نظرى اثناء مطالعة عدد اكتوبر ١٩٧١ من مجلة السياسة الدولية فقد ذكرت السيدة فوزية عيسى فى مقالها « دولة الاتحاد والحركة التكاملية الاقتصادية ، صفحة ١١٢ ، ١١٣ » ان انخفاض النفقة قد يؤدى أيضا الى حيادة الطلب على الصادرات والزيادة فى الصادرات قد تعوض الزيادة فى الواردات كما قد لا تعوضها . ويتوقف الامر فى النهاية على مرونة الطلب على الصادرات بالقياس الى مرونة الطلب على الواردات .. »

وهنا يتهيأ لى ، اذا فهمت السرد أنه سيحصل عند بعض القراء التباس قبل فهم محتوى الموضوع لهذه الناحية ، حيث ان مرونة العرض ، كما هو معروف تتوقف على التغييرات النسبية للاسعار ، ومرونة الطلب تتوقف على :

ـ التغيير النسبى لاسعار السلع .

ـ التغير النسبى للدخل .

وهنا كان من المستحسن توضيح هذه النقاط لتفادى كل التباس . وحيث ان مرونة الطلب «واردات» والعرض «صادرات» مجردة ، بعيدة من « الحركية الاقتصادية » بتفاداها بعض علماء الاقتصاد ، لاسيما وأنهما بعيدة عن تأثير تغييرات الدخل على هذه المرونة . « راجع مثلا مارشال ، الفريد ـ ونون شناكلبيرج ، ... وشنايدر ، اى » .

■ **كتب الاستاذ جاسم محمد مجلى ـ بمدرسة النجاح الابتدائية للبنين ـ الكويت ■**

« اننى أحد قراء مجلة السياسة الدولية ، وقد تمت بجمع أعدادها لكن مع الاسف الشديد لم استطع مع بحثى المتواصل الحصول على العددين الاول والرابع ، فأرجو إعلامى بقيمتهما وكيفية الحصول عليهما حتى تكتمل المجموعة لدى » .

**يؤسف ادارة المجلة عدم قدرتها على تلبية طلب الاستاذ جاسم لنفاذ هذين العددين .**

■ **كتب الاستاذ حسن ملحم ـ من باريس ■**

« طالب سورى من مدينة حلب احمل ليسانس فى الحقوق ، احضر هنا فى فرنسا ، مدينة نانسى ، دكتوراة فى القانون الدولى العام ، اشتغل فى الاطروحة حول اتحاد الجمهوريات العربية .

أود الحصول على الاعداد التى كتبت حول اتحاد الجمهوريات العربية ، منذ نشأة فكرته الاولى ، وحتى يومنا هذا ، خاصة العدد رقم « ٢٥ » الصادر فى شهر يوليو ١٩٧١ ، ثم العدد رقم « ٢٦ » الصادر فى شهر أكتوبر ١٩٧١ . كما اتمنى ان تمدونى بالعدد الذى كتب حول الاجتماعات الاخيرة ولكم جزيل الشكر مسلفا .

**ـ بعثنا بخطابك الى قسم الاشتراكات بالاهرام كى يلبى طلبك .**